قُرَّةُ عُيُونِ السَّلَفِيِّينَ

فِي نَقْضِ «تَنْبِيهِ الْفَطِنِ»

وَبَيَانِ جَهْلِ مُسَوِّدِهِ الْمِسْكِينِ

فِيمَا غَلِطَ فِيهِ عَلَى شَيْخِنَا الحَلَبِيِّ

وَالْرَّدِّ عَلَى مَنْهَجِ غُلاةِ الْمُجَرِّحِينَ

تأليف

أَبِي عَبْدِ اللهِ

عَلِيِّ بنِ مُحَمَّد أبو هَنِيَّةَ الأَثَرِيِّ

حَقِيقَةُ الخِلافِ

قالَ شيخُ الإِسلام -رحمه الله-: «وهكذا مسائلُ النِّزاعِ[1] التي تَنازعَ فيها الأمَّةُ في الأُصول والفروع[2] ؛ إِذا لم تُردَّ إِلى اللهِ والرَّسولِ[3]، لمْ يتبيَّنْ فيها الحقُّ، بل يصيرُ فيها المتنازعون على غير بيِّنةٍ من أَمرِهِم[4]، **فإِنْ (رَحِمهم الله[5]؛ أَقرَّ بعضُهم بعضاً[6]، ولم يبغِ بعضُهم على بعضٍ**، كما كانَ الصحابةُ في خلافةِ عمرَ وعثمانَ[7]؛ يتنازعون[8]في بعضِ مسائلِ الاجتهاد[9]، فيُقرُّ بعضُهم بعضاً ولا يعتدي عليه[10]، **وَإِن لم (يَرحَموا)[11] وقعَ بينهم الاختلافُ**

---

[1] وما أكثرها؟!

[2] تأمل..!إذ لا فرق.

[3] لا إلى فلان ولا علان..

[4] لاضطراب أقوال البشر غير المعصومين وتضاربها.

[5] وشرط رحمته رحمة الخلق، لقوله ﷺ: «**ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**». (الصحيحة/ ٩٢٥).

[6] على الأمر المختلف فيه بينهم.

[7] رضي الله عنهما، وجمعنا معهما، ورزقنا اتباعهما.

[8] هذا في زمانهم! فما بالك بزماننا؟!

[9] نعم الاجتهاد، وهل الخلاف الحاصل اليوم إلا فيها وبها؟!.

[10] لرحمتهم بعضهم، وسلامة قلوبهم.. كما وصفهم الله -جل وعلا- بقوله: ﴿**مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاء عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاء بَيْنَهُمْ**﴾.[الفتح : ٢٩].

[11] وهنا -كما يقال-: مربط الفرس.

المذموم[1]، فبغى بعضُهم على بعضٍ إِمَّا بالقول[2]، مثل تكفيرِه وتفسيقِه[3]، وإِمَّا بالفعل[4]، مثل حبسِه وضربِه وقتلِه[5]».اهـ[6].

[1] وهو ما أدّى إلى تنافر القلوب، فظهر أن تنافر الأبدان، والتلاسن بين الإخوة المؤمنين؛ إنما سببه أدواء القلوب وعلاتها، وأمراض النفوس وآفاتها.

[2] وقد قال النبي ﷺ: «**أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك**». «صحيح الترغيب» (٢٧٤١).

[3] وتبديعِه.

[4] وقد قال النبي ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**». متفق عليه.

[5] وإِمَّا بكليهما.

[6] «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣١١).

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ الله؛ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَّ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَّ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾. [النساء:١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً . يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللهَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾. [الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ خَيْرَ الكَلاَمِ كَلاَمُ الله، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة، وَكُلَّ ضَلالَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فقد اطَّلعت على «كتاب قد اشتمل على بهتان عظيم، وعدول عن الصراط المستقيم، ألّفه بعض الجهلة لمصادمة الحق، ومعارضة الصواب بالخطأ المطلق... فجاء

هذا الجاهل المكابر، وأعرض عن الحق الصريح الظاهر، وجمع كتاباً سماه: [(تنبيه الفطين لتهافت تأصيلات «علي الحلبي» المسكين)] وحشاه من الكذب والافتراء والظلم والعدوان، وشتم أهل الحق ونصرة التوحيد، والحكايات الكاذبة، وكان الحريُّ به أن يسمي كتابه هذا [جهالات المسكين..!].

ولما تصفحته وجدته كتاباً لا يروج ما فيه حتى على ضعفاء العقول، فضلاً عمن تضلَّع من فنون المنقول والمعقول، لما اشتمل عليه من واهي الأسانيد وأكاذيب النقول، مباحثه متناقضة، ومطالبه متعارضة، جهل بها مؤلفه، وغفل عنها مصنفه، وبقيت أقدّم رجلاً وأؤخر أخرى في الإقدام على إبطاله، وتزييف أقواله، حيث تكلَّم بالجزاف، وأبان عن قلة معرفة وعدم إنصاف، وكان الرأي عندي أن يعرض عن جهله المستأصل لشافته، ولا يتعرض لغثاثته وسخافته، ولا يلتفت إلى تخليطه وخرافته، غير أن بعض الإخوان لما علم مقصدي، ووقف على ما تقرَّر عندي؛ التمس مني ذلك، وطلب إبطال ما هنالك». [1]

فلم أجد بُدّاً من الكتابة، ولم ألقَ مفراً من الاستجابة، فإن الأمر قربة وطاعة، والقضية منهج سنة وجماعة، والتعدِّي من غُمرٍ ضِلِّيل، على شيخ جليل، والتطاول من غِرٍّ صغير، على عالم كبير، فعلى الله أعتمد، ومنه المعونة أستمد، وأقول مع عجزي ومع إشفاقي، معتمداً على القدير الباقي:

الحق -دائماً- وسط بين طرفين، واعتدال بين تطرُّفين، والأمر الذي لا يقبل الجدال، أن دعوتنا السلفية هي دعوة توسط واعتدال: بين الخروج والإرجاء، وبين

---

(1) «غاية الأماني» (١/ ٢٦).

التجهم والتجسيم، وبين الرفض والنصب، وبين الجبر والاعتزال، وبين انبطاح الصوفية، وسياسة الحزبية..

فهي دعوة وسطية، تدعو إلى الوسطية، وتحارب الحزبية، والعصبية، والقبلية، والغلو في أفراد البشرية، دعوة وسط من بين الدعوات، وجماعة رحمة وعدل من بين الجماعات، فلا إفراط فيها ولا تفريط، ولا غلو فيها ولا تقصير..

ولكنه -وفي الآونة الأخيرة- بدأ بعض أفراد هذه الدعوة ينحى منحى غير الذي عرفناه، ويسلك مسلكاً غير الذي من أئمتنا وعلمائنا ألفناه، فنشأ عندنا طائفتان مختلفتان، في منهجهما متغايرتان:

طائفة أفرطت وغلت في إحقاق الحق، وفرَّطت وقصَّرت في رحمة الخلق؛ فتعدَّت وتشدَّدت في هذا الأمر حتى آل بها الأمر إلى تبديع كل من وقع في خطأ مهما كان، أو خالف ما هم عليه من أحكام.

وطائفة أفرطت وغلت في رحمة الخلق، وفرَّطت وقصَّرت في إحقاق الحق؛ فتهاونت وهوَّنت من شأن البدع وأهلها، حتى آل بها الأمر إلى مدح أهل البدع والضلال، وأهل الغواية والانحلال.

والذي لا شك فيه، ولا مرية تعتريه؛ أن الحق بين هذا وذاك، دون إفراط ولا تفريط، ودون تخبط ولا تخليط..

والذي يعنينا في كتابنا هذا هو الصنف الأول، وهم الغلاة في إحقاق الحق، حتى خرج بهم هذا الغلو عن الجادة الصحيحة، وتنكَّبوا الصراط المستقيم، فأعملوا ألسنتهم في أعراض عباد الله؛ غيبة ونميمة وجرحاً، وطعناً وذماً وقدحاً، ملبساً عليهم

إبليس أعظم التلبيس؛ متقوِّلاً عليهم الأقاويل، بأن هذا من الجرح والتعديل، وما هو إلا الجرح والتجريح، وحظ النفس القبيح، إذ الجرح والتعديل من الدين، وأما فعل هؤلاء فكثيرٌ منه من وحي الشَّياطين، والجرح والتعديل قربة وعبادة، وفعل هؤلاء ظلم وزيادة، والجرح والتعديل نصح ونصيحة، وفعل هؤلاء خزي وفضيحة..

فأين هؤلاء من الجرح والتعديل أين؟ بل حالهم -والله- يحزن القلب، ويدمع العين..

سلمنا الله والقارئين، وجميع الإخوة المؤمنين، من هذا البلاء المشين..


طَلِيعَةُ
الكِتَابِ

حَقِيقَةُ المُسَوِّدِ وَتَسْوِيدِهِ:

ومن هؤلاء الغلاة المجرِّحين، أصحاب هذا المنهج المشين، هذا المسود المسكين -المشار إليه آنفاً-، الذي أخذته الغُلَواء، وحمله الحقد والبغضاء، لتسويد ما سود، والطعن فيمن بغضه تعوَّد، فركب موجة ماء غَمر، وتولى كبر هذا الأمر، وهو أمر لا يحسنه، وفنٌّ لا يتقنه، ولكنهم أتخموه مدحاً ونفخوه، ورفعوه وشيَّخوه[1]، وكم تمنيت لو أَن هذا المسود لم يفعل ذلك؛ حدباً عليه، ورأفةً بحاله، «وكم تمنيت لو أن [هذا] الكاتب طوى بساط القيل، وترك النزاع الضئيل، وصدَّ عن التَّشفِّي باللغو والتَّجديع.

أَمَا وقد جال جولته الأَخيرة؛ فقال، وكتب، ونشر، وطبع، مما يأْتيك ... فلا يسع إِلا البيان، دفاعاً عن كتاب الله -تعالى-، وصيانة لدينه عن الشبهات، إِذ الذَّبّ عن ذلك، وعن العلم وحملته من أَهم المهمات.

ومن وراء ذلك المساهمة في صدِّ الهجمات الشَّرسة ضد عقيدة السَّلف ﴿فَشَرِّدْ بِهِم مَنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾».[2]

قِلَّةُ الأَمَانَةِ:

والعجيب في الأمر ما رأيته عند هذا المسود من قلة الأمانة! وهو خلاف ما عهدته عنه، وخبرته منه..

---

[1] وقد كنت نصحته في بداية الأمر، وقلت له: احذر، لا يغرونك، وفوق قدرك يرفعونك.. وقلت:

قد هيؤوك لأمر لو فطنت له   فاربأ بنفسك أن ترعى مع الهملِ

ولكنه عليَّ لم يفهم، أو لم يرد أن يعلم! وأطرق رأسه كالأعجم، فمن الفتنة لم يسلم!

[2] «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (ص٣٦) للشيخ بكر أبو زيد.

قال العلامة الشيخ محمد الخضر حسين (المتوفى سنة ١٣٧٧هـ) -رحمه الله -:

«صلاح الأُمة في صلاح أَعمالها، وصلاح أَعمالها في صحة علومها، وصحة علومها أَن يكون رجالها أُمناء فيما يروون أَو يصفون، فمن تحدث في العلم بغير أَمانة فقد مس العلم بقرحة، ووضع في سبيل فلاح الأُمة حجر عثرة.

لا تخلو الطوائف المنتمية إلى العلوم من أَشخاص لا يطلبون العلم ليتحلوا بأَسنى فضيلة، أَو لينفعوا الناس بما عرفوا من حكمة، وأَمثال هؤلاء لا تجد الأَمانة في نفوسهم مستقراً، فلا يتحرجون أَن يرووا ما لم يسمعوا، أَو يصفوا ما لم يعملوا، وهذا ما كان يدعو جهابذة أَهل العلم إِلى نقد الرجال، وتمييز من يسرف في القول ممن يصوغه على قدر ما يعلم، حتى أَصبح العلماء على بصيرة من قيمة ما يقرؤونه فلا تخفى عليهم منزلته، من القطع بصدقه أَو كذبه، أَو رجحان أَحدهما على الآخر، أَو احتمالهما على السواء».اهـ[1]

قِلَّةُ العِلْمِ:

والأعجب في الأمر ما رأيته عند هذا المسود من الجهل وقلة العلم! فعلمه لا يملأ ربع مزادة، وهو خلاف ما يحمل من شهادة..

قال العلامة ابن القيم -رحمه الله-: «ولا يوحشنَّك من قد أقرَّ على نفسه -هو وجميع أهل العلم- أنه ليس من أولي العلم، فإذا ظفرت برجل واحد من أولي العلم؛ طالب للدليل، محكم له، متبع للحق حيث كان، وأين كان، ومع من كان؛ زالت الوحشة، وحصلت الألفة، ولو خالفك فإنه يخالفك ويعذرك، والجاهل الظالم

[1] «رسائل الإِصلاح» (١/ ١٣).

يخالفك بلا حجة، ويكفرك أو يبدعك بلا حجة، وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة، وسيرته الذميمة، فلا تغتر بكثرة هذا الضرب، فإن الآلاف المؤلفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من أهل العلم، والواحد من أهل العلم يعدل بملء الأرض منهم.

غُرْبَةُ الحَق:

واعلم أن الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق -وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض-، قال عمرو بن ميمون الأودي: «صحبت معاذاً باليمن، فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت من بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود، فسمعته يقول: عليكم بالجماعة؛ فإن يد الله على الجماعة. ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سيولى عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها؛ فهي الفريضة، وصلوا معهم فإنها لكم نافلة، قال: قلت: يا أصحاب محمد! ما أدري ما تحدثون! قال: وما ذاك؟ قلت: تأمرني بالجماعة، وتحضني عليها، ثم تقول لي: صلِّ الصلاة وحدك وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي نافلة! قال: يا عمرو بن ميمون، قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية! أتدري ما الجماعة؟ قلت: لا، قال: إن جمهور الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق وان كنت وحدك». وفي لفظ آخر: «فضرب على فخذي وقال: ويحك! إن جمهور الناس فارقوا الجماعة، وان الجماعة ما وافق طاعة الله -تعالى-».اهـ[1]

---

[1] «إعلام الموقعين» (٥/ ٣٨٨).

أَهْلُ الحَدِيثِ هُم الطَّائِفَةُ المَنْصُورَة:

وَمما لا شَكَّ فيه أَنَّ عُلماءَ هذهِ الأُمةِ هم أهل الحديث، وهم الفرقة الناجية، وهم الطائفة المنصورة، وهم باقون مستمرون إلى قيام الساعة، والدَّليلُ على ذلكَ قولُه ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ من أُمَّتي ظاهِرينَ على الحقِّ حَتَّى تقومَ السَّاعةُ**».[1]

وفي هذا الحديثِ الصَّحيحِ بيانُ استِمراريَّةِ هذه الطَّائفةِ المَنصورَةِ (أهل الحديث) على مَرِّ العُصورِ، وتوالي الدهور حتَّى تقومَ ساعَتُهم، وهيَ الرِّيحُ الطَّيِّبةُ التي تَقبِضُ أَرواحَهُم في آخِرِ الزَّمانِ، وهذه الطَّائفةُ المنصورةُ المذكورة في الحديث عرَّفَها السَّلفُ بِأَنَّهم أَهلُ الحَديثِ:

قالَ عبد الله بنُ المبارَكِ -رحمه الله-: «هُمْ عِندِي أَصحابُ الحَديثِ».

وقالَ علي بنُ المَدينيِّ -رحمه الله-: «هُمْ أَصحابُ الحَديثِ».

وقال الإمام أحمد -رحمه الله-: «إِن لم يكونوا أَصحابَ الحديثِ فَلا أَدرِي مَن هُمْ».

قال القاضي عياض -رحمه الله-: «إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة، ومن يعتقد مذهب أهل الحديث».

وقالَ أحمدُ بن سِنانَ القَطَّانَ -رحمه الله-: «هُمْ أَهلُ العلمِ وأَصحابُ الآثارِ».

وقالَ الإمام البُخاريُّ -رحمه الله-: «يَعني أَصحابَ الحَديثِ».

وقالَ بهذا جَمعٌ من السَّلفِ، منهم: التِّرمِذيُّ، وابنُ قُتَيبَةَ، وَابنُ حِبَّانَ، والآجُرِّيُّ،

---

[1] أخرجه البخاري (٣٦٤٠)، ومسلم (١٩٢١).

وابنُ الجَوزيِّ، والحـاكمُ، والخَطيـبُ، والبَغَـويُّ، والنَّـوويُّ، وغـيرُهم -رحمهـم الله جميعاً- وَلا يُعرفُ لهم مُخالف.[1]

وقال الشيخ محمد بن الشيخ علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الوَلَّوِيُّ:

فَرَحِمَ الإلهُ أصحابَ السُّنَنْ   الْتَمَسُوا الحَقَّ مِنَ الوجهِ الحَسنْ

ومَرَّ أحمدُ على أهْلِ الأثرْ   يُقَابِلُونَ كُتْبَهُمْ لِتُعْتَبَرْ

فقالَ: ما أحسبُهُمْ إلا وَفَا   عليهِمُ قولُ النبيِّ المُقْتَفَى

حيثُ يقولُ: لا تزالُ طائفهْ   مِنْ أمتي حتى تجيءَ الآزفهْ

ومَنْ أَحَقُّ مِنْهُمُ بِذَا الشرفْ   قد فارقوا أهلاً ومالاً وغُرَفْ

وقَنِعُوا بالكِسْرِ وَالأَطْمَارِ   في طَلَبِ السُّنَنِ والآثارِ[2]

أَهْلُ الحَدِيثِ وَفَضْلُهُم:

ولو لم يكن لأصحاب الحديث فضلٌ ومزيَّةٌ غير هذه[3] لكفتهم، فكيف وقد ذكر أهل العلم فضلهم على الأمة، وعدُّوا لهم المناقب الجمَّة؟!

---

[1] انظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (١/ ٥٤١-٥٤٢) تحت حديث رقم (٢٧٠)، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب (٢٤-٢٧)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (٧/ ٧٢)، و«أهل الحديث هم الطائفة المنصورة» للمدخلي (١٧٧-٢٣٢).

[2] من «منظومة تذكرة الطالبين في بيان الموضوع وأصناف الوضاعين»، وانظر شرحها «الجليس الأمين» (ص٥٠) لناظمها.

[3] كونهم الطائفة المنصورة.

من ذلك ما جاء في تفسير قوله -تعالى-: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾. [1]

قال ابن كثير -رحمه الله-: «وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأن إمامهم النبي ﷺ».اهـ [2]

مِنْ كَلامِ العُلَمَاءِ فِي مَدْحِهِمْ وَبَيانِ فَضْلِهِم:

١ـ قال أبو عبد الله الحاكم النيسابوري -رحمه الله- (ت:٤٠٥هـ): «سمعت أبا عبد الله محمد بن علي بن عبد الحميد الآدمي بمكة يقول: سمعت موسى ابن هارون يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: وسئل عن معنى هذا الحديث، فقال: «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث؛ فلا أدري من هم!»».

قال أبو عبد الله [الحاكم]: وفي مثل هذا قيل: من أمَّر السنة على نفسه قولاً وفعلاً؛ نطق بالحق. فلقد أحسن أحمد بن حنبل في تفسير هذا الخبر؛ أن الطائفة المنصورة التي لا يرفع الخذلان عنهم إلى قيام الساعة هم أصحاب الحديث.

ومن أحق بهذا التأويل من قوم سلكوا محجة الصالحين، واتَّبعوا آثار السلف الماضين، ودمغوا أهل البدع والمخالفين، بسنن رسول الله -صلى الله عليه و سلم وعلى آله أجمعين-، من قوم آثروا قطع المفاوز والقفار، على التَّنعُّم في الدِّمَن والأَوطار، وتنعَّموا بالبؤس في الأسفار، مع مساكنة العلم والأخبار، وقنعوا عند جمع الأحاديث والآثار، بوجود الكسر والأطمار، قد رفضوا الإلحاد الذي تتوق إليه النُّفوس الشَّهوانية، وتوابع ذلك من البدع والأهواء، والمقاييس والآراء والزيغ، جعلوا

---

[1] [الإسراء:٧١].

[2] «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٢).

المساجد بيوتهم، وأساطينها تكاهم، وبواريها فرشهم...

قال أبو عبد الله : ..إن أصحاب الحديث خير الناس، وكيف لا يكونون كذلك، وقد نبذوا الدَّنيا بأسرها ورائهم، وجعلوا غذاءهم الكتابة، وسمرهم المعارضة، واستراوحهم المذاكرة، وخلوقهم المداد، ونومهم السُّهاد، واصطلاءهم الضياء، وتوسُّدهم الحصى؛ فالشدائد مع وجود الأسانيد العالية عندهم رخاء، ووجود الرخاء مع فقد ما طلبوه عندهم بؤس، فعقولهم بلذاذة السنة غامرة، وقلوبهم بالرضاء في الأحوال عامرة، تعلُّم السُّنن سرورهم، ومجالس العلم حبورهم، وأهل السُّنَّة قاطبة إخوانهم، وأهل الإلحاد والبدع بأسرها أعداؤهم.

سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد الحنظلي ببغداد يقول: سمعت أبا إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي يقول: كنت أنا وأحمد بن الحسن الترمذي عند أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فقال له أحمد بن الحسن: يا أبا عبد الله ذكروا لابن أبي قتيلة بمكة أصحاب الحديث، فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أبو عبد الله -وهو ينفض ثوبه- فقال: زنديق! زنديق! زنديق! ودخل البيت.

سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ يقول: سمعت جعفر بن محمد بن سنان الواسطي يقول: سمعت أحمد بن سنان القطان يقول: ليس في الدنيا متبدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه.

سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى يقول: سمعت أبا نصر أحمد بن سلام الفقيه يقول: ليس شي أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليه من سماع الحديث وروايته بإسناد.

قال أبو عبد الله: وعلى هذا عهدنا في أسفارنا وأوطاننا كل من ينسب إلى نوع الإلحاد والبدع، لا ينظر إلى الطائفة المنصورة إلا بعين الحقارة ويسمِّيها الحشوية». اهـ[1]

قلت: ولا يستغرب من تصرف الإمام أحمد ومقولته؛ فإنه عرف مغزى ذاك الرجل، وماذا أراد بكلمته تلك، فقد أراد الصد عن أهل الحديث، قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-مبيناً ذلك- : «ليتبين لك أن الذين يعيبون أهل الحديث، ويعدلون عن مذهبهم جهلة زنادقة منافقون بلا ريب، ولهذا لما بلغ الإمام أحمد عن (ابن أبي قتيلة) أنه ذكر عنده أهل الحديث بمكة، فقال: قوم سوء. فقام الإمام أحمد -وهو ينفض ثوبه- ويقول: «زنديق، زنديق، زنديق» ودخل بيته، فإنه عرف مغزاه». اهـ [2]

٢ـ قال الخطيب البغدادي -رحمه الله- (ت:٤٦٣هـ): «وقد جعل الله أهله [الحديث] أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة، فهم أمناء الله في خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته، أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة؛ وكل فئة تتحيَّز إلى هوى ترجع إليه، وتستحسن رأياً تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول ﷺ فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يُعرِّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول ﷺ، وهم

---

[1] «معرفة علوم الحديث» (ص٢-٤).

[2] «مجموع الفتاوى» (٤/ ٩٦).

المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرُّجوع، فما حكموا به فهو المقبول المسموع، منهم كلُّ عالمٍ فقيه، وإمامٍ رفيعٍ نبيه، وزاهدٍ في قبيلة، ومخصوصٍ بفضيلة، وقارئٍ متقن، وخطيبٍ محسن، وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم، وكلُّ مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذهبهم لا يتجاسر، من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر النَّاظر بالشَّرِّ إليهم حسير، وإن الله على نصرهم لقدير». اهـ[1]

وقال -رحمه الله-: «قول البخاري: «إنَّ أصحاب السُّنن أقلُّ الناس». عنى به الحفَّاظ للحديث، العالمين بطرقه، المميِّزين لصحيحه من سقيمه، وقد صدق -رحمه الله- في قوله، لأنك إذا اعتبرت لم تجد بلداً من بلدان الإسلام يخلو من فقيه، أو متفقِّهٍ يرجع أهل مصره إليه، ويعولون في فتاويهم عليه، وتجد الأمصار الكثيرة خاليةً من صاحب حديث عارف به مجتهد فيه، وما ذاك إلا لصعوبة علمه وعزَّته، وقلَّة من ينجب فيه من سامعيه وكَتَبته، وقد كان العلم في وقت البخاري غضَّاً طريَّاً، والارتسام به محبوباً شهيَّاً، والدواعي إليه أكبر، والرغبة فيه أكثر، وقال هذا القول الذي حكيناه عنه، فكيف نقول في هذا الزمان مع عدم الطالب، وقلة الراغب، وكان الشاعر وصف قلة المتخصصين من أهل زماننا في قوله:

وقد كنا نعدُّهم قليلاً ... فقد صاروا أقلَّ من القليل». اهـ[2]

---

[1] من مقدمة «شرف أصحاب الحديث».

[2] «الجامع» (١/ ١٦٨).

٣ـ قال العلامة ابن القيم -رحمه الله- (ت:٧٥١هـ):

يا مبغضاً أهل الحديث وشاتماً   أبشر بعقد ولاية الشيطان

أو ما علمت بأنهم أنصار ديـ   ـن الله والإيمان والقرآن

أو ما علمت بأن أنصار الرسو   ل هم بلا شك ولا نكران

هل يبغض الأنصار عبد مؤمن   أو مدرك لروائح الإيمان

شهد الرسول بذاك وهي شهادة   من أصدق الثقلين بالبرهان

أو ما علمت بأن خزرج دينه   والأوس هم أبداً بكل زمان[1]

٤ـ قال الإمام الشوكاني -رحمه الله- (ت:١٢٥٠هـ): «وقد رأيته [الإمام الصنعاني] في المنام في سنة (١٢٠٦هـ) وهو يمشى راجلاً، وأنا راكب في جماعة معي؛ فلما رأيته نزلت وسلَّمت عليه، فدار بيني وبينه كلام حفظت منه أنه قال: دقِّق الإسناد، وتأنَّق في تفسير كلام رسول الله. فخطر ببالي عند ذلك أنه يشير إلى ما أصنعه في قراءة البخاري في الجامع؛ وكان يحضر تلك القراءة جماعة من العلماء، ويجتمع من العوام عالم لا يحصون، فكنت في بعض الأوقات أفسر الألفاظ الحديثية بما يفهم أولئك العوام الحاضرون، فأردت أن أقول له: إنه يحضر جماعة لا يفهمون بعض الألفاظ العربية؛ فبادر وقال -قبل أن أتكلم-: قد علمت أنه يقرأ عليك جماعة وفيهم عامة، ولكن دقق الإسناد، وتأنَّق في تفسير كلام رسول الله. ثم سألته عند ذلك عن أهل الحديث، ما حالهم في الآخرة؟ فقال: بلغوا بحديثهم الجنة، أو بلغوا بحديثهم بين يدي الرحمن. الشَّكُّ منِّي، ثم بكى

---

(١) «الكافية الشافية» (ص٣٢٠).

بكاء عالياً وضمني إليه، وفارقني! فقصصت ذلك على بعض من له يد في التعبير، وسألته عن تأويل البكاء والضم، فقال: لا بد أن يجري لك شيء مما جرى له من الامتحان، فوقع من ذلك بعد تلك الرؤيا عجائب وغرائب! كفى اللهُ شرَّها». [1]

عَلامَةُ أَهلِ الحَدِيث:

ربما اختلط أمر أهل الحديث على بعض الناس، فلم يميزهم من غيرهم ممن ينتسب إلى العلم؛ فكيف يُعرف أهل الحديث من غيرهم؟ يجيبنا إمام جهبذ في هذا الشأن، متخصص في هذا الفن، وهو الإمام أبو المظفَّر السَّمعاني -رحمه الله- (ت:٤٨٩هـ) في كتابه الفذ «الانتصار لأصحاب الحديث»، إذ قال -رحمه الله-: «**من علامات الفرقة الناجية اشتغالهم بالحديث نقلاً وعملاً:**

فإن قال قائل: إنكم سمَّيتم أنفسكم أهل السنة، وما نراكم في ذلك إلا مدَّعين؛ لأنا وجدنا كل فرقة من الفرق تنتحل اتِّباع السنة، وتنسب من خالفها إلى الهوى، وليس على أصحابكم منها سمة وعلامة أنهم أهلها دون من خالفها من سائر الفرق، فكلُّها في انتحال هذا اللقب شركاء متكافئون، ولستم أولى بهذا اللقب إلا أن تأتوا بدلالة ظاهرة من الكتاب والسنة أو من إجماع أو معقول.

الجواب: قولكم إنه لا يجوز لأحد دعوى إلا ببيِّنة عادلة أو دلالة ظاهرة من الكتاب والسنة هما لنا قائمتان بحمد الله ومنه.

قال الله -تعالى-: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾. [2] فأمرنا باتِّباعه وطاعته فيما سنَّ وأمر ونهى وحكم وعلَّم.

---

[1] «البدر الطالع» (٢/ ٥٦).

[2] [الحشر: ٧].

وقال النبي ﷺ: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعـدي**»[1]، وقال: «**من رغب عن سنتي فليس مني**»[2]...

.. فوجدنا سنته وعرفناها بهذه الآثار المشهورة التي رويت بالأسـانيد الصـحاح المتصلة التي نقلها حفاظ العلماء بعضهم عن بعض.

ثم نظرنا؛ فرأينا فرقة أصحاب الحديث لها أطلـب، وفيهـا أرغـب، ولهـا أجمـع، ولصحاحها أتبع، فعلمنا يقيناً أنهم أهلها دون مـن سـواهم مـن جميـع الفـرق؛ فـإن صاحب كل حرفة أو صناعة ما لم يكن معه دلالة عليه من صناعته، وآلة من آلاته، ثم ادعى تلك الصناعة؛ كان في دعواه عند العامة مبطلاً، وفي المعقول عنـدهم مـتجهِّلاً، فإذا كانت معه آلات الصناعة والحرفة شهدت له تلك الآلات بصناعته، بل شهد لـه كل من عاينه قبل الاختبار.

كما أنك إذا رأيت رجلاً قد فتح باب دكانه على بزٍّ علمت أنـه بـزَّاز وإن لم تختـبره، وإذا فتح على تمر علمت أنه تمَّار، وإذا فتح على عطر علمت أنه عطَّار، وإذا رأيـت بـين يديه الكير والسندان والمطرقة علمت أنه حدَّاد، وإذا رأيت بين يديـه الإبـرة والجَلَـم[3] علمت أنه خيَّاط.

وكذلك صاحب كل صناعة إنما يستدل على صناعته بآلته، فيحكم بالمعاينة من غير اختبار، ولو رأيت بين يدي نجار قدوماً ومنشاراً ومثقبـاً وهـو مسـتعد للعمـل بهـا ثـم سمَّيته خيَّاطاً؛ جهلت .

---

[1] أخرجه أصحاب السنن، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٣٧).

[2] رواه مسلم (١٤٠١).

[3] المقص الذي يقص به الصوف والشعر.

وإذا رأيت بنَّاءً معه آلة البنائين ثم سمَّيته حداداً جهلت.

وكذلك من معه الكير والسِّندان ومنفخ إذا سميته بزَّازاً أو عطَّاراً؛ جهلت.

ولو قال صاحب التَّمر لصاحب العطر :أنا عطار، قال له: كذبت بل أنا هو. وشهد له بذلك كل من أبصره من العامة.

ثم كلُّ صاحب صناعة وحرفة يفتخر بصناعته، ويستطيل بها، ويجالس أهلها، ولا يذمها.

ورأينا أصحاب الحديث -رحمهم الله-قديماً وحديثاً- هم الذين رحلوا في طلب هذه الآثار التي تدلُّ على سنن رسول الله ﷺ، فأخذوها من معادنها، وجمعوها من مظانِّها، وحفظوها واغتبطوا بها، ودعوا إلى اتِّباعها، وعابوا من خالفها، وكثرت عندهم وفي أيديهم حتى اشتهروا بها، كما اشتهر البزاز ببزه، والتمار بتمره، والعطار بعطره.

ثم رأينا أقواماً انسلخوا من حفظها ومعرفتها، وتنكَّبوا اتباع أصحها وأشهرها، وطعنوا فيها وفيمن أخذ بها، وزهَّدوا الناس في جمعها ونشرها، وضربوا لها ولأهلها أسوأ الأمثال، فعلمنا بهذه الدلائل الظاهرة، والشواهد القائمة، أن هؤلاء الراغبين فيها وفي جمعها وحفظها واتباعها؛ أولى بها وأحق من سائر الفرق الذين تنكبوا أكثرها.

وهي التي تحكم على أهل الأهواء بالأهواء؛ لأن الاتباع عند العلماء هو: الأخذ بسنن رسول الله ﷺ التي صحت عنه عند أهلها ونقلتها وحفاظها، والخضوع لها، والتسليم لأمر النبي ﷺ فيها، تقليداً لمن أمر الله بتقليده، والائتمار بأمره، والانتهاء عما نهى الله عنه.

ووجدنا أهل الأهواء الذين استبدوا بالآراء والمعقولات، بمعزل عن الأحاديث والآثار التي هي طريق معرفة سنة رسول الله ﷺ.

فهذا الذي قلناه سمة ظاهرة، وعلامة بينة تشهد لأهل السنة باستحقاقها، وعلى أهل الأهواء -في تركها والعدول عنها- بأنهم ليسوا من أهلها.

ولا نحتاج في هذا إلى شاهد أبين من هذا، ولا إلى دليل أضوأ من هذا».اهـ [(١)]

أَهْلُ الحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ:

لا يختلف اثنان في أن إمام المحدثين في هذا الزمان، وقدوة المحققين في آخر العصر والأوان؛ هو الإمام العلامة، الحبر الفهامة، العلم الحافظ الرباني، شيخنا[(٢)] وشيخ الإسلام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته-، وهو صاحب التصانيف الجامعة، والتواليف النافعة، التي كم انتفع بها المحققون، ودرس عليها الدارسون، ونهل منها الناهلون؟! وهو صاحب المدرسة الحديثيَّة التي تخرج منها علماؤنا ومشايخنا -حفظ الله أحياءهم ورحم أمواتهم- في (الشام، والعراق، ومصر، والحجاز، وبلاد المغرب العربي، وغيرها) فتتلمذوا عليه، وجثوا على الركب بين يديه، فآتى هذا الغرسُ الطيِّبُ أُكُلَه، وامتدَّت جذوره، وتفرَّعت غصونه، و«رسخ أسفله، وبسق أعلاه، وأينعت ثمرته، وذللت للطالب قطوفه»[(٣)]، وانتفعت به البلاد والعباد، ومن هؤلاء التلاميذ الكُثْر الذين كانوا من هذا الغرس

---

(١) «فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٥٢-٥٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «كل من أفاد غيره إفادة دينية هو شيخه فيها؛ وكل ميت وصل إلى الإنسان من أقواله وأعماله وآثاره ما انتفع به في دينه فهو شيخه من هذه الجهة؛ فسلف الأمة شيوخ الخلفاء قرناً بعد قرن».اهـ «مجموع الفتاوى» (١١\٥١٢).

(٣) «إعلام الموقعين» (٥/ ٣٨٧).

الصالح للشيخ الإمام: تلميذٌ يُعدُّ من أنجب تلاميذه، ومِن أطولهم له ملازمةً، وأشدهم له اتباعاً، وأعظمهم منه استفادةً، وأكثرهم لعلمه نشراً، وهو الذي ذكره الإمام في مصنفاته، وأثنى عليه في كتبه ومؤلفاته، وله «سؤالات»[1] -كثيرة- معه في المَجالس، وكان له نِعمَ الأنيس والمُجالس، وزكَّاه في علم الحديث، وقد أخذه عنه بشكل حثيث؛ ألا وهو: شيخنا العلامة علي بن حسن الحلبي -حفظه الله ومتعنا به-؛ فقد أثنى عليه الإمام الألباني -رحمه الله- في علم الحديث بقوله: «...وبَسْطُ القول في بيان عوار كلامه [حسان عبد المنان] في تضعيفه إياها كلها يحتاج إلى تأليف كتاب خاص، وذلك مما لا يتسع له وقتي؛ فعسى أن يقوم بذلك بعض (**إخواننا الأقوياء في هذا العلم؛ كالأخ علي الحلبي**)، وسمير الزهيري، وأبي إسحاق الحويني، ونحوهم جزاهم الله خيراً».اهـ[2]

وقد قال شيخنا -حفظه ربنا-مادحاً لعلم الحديث وصنعته، مبيناً أنه من أهله وشيعته، حامداً ربه على عطائه والمن، مؤكِّداً دراسته لهذا الفن، منذ نعومة أظفاره، وبداية أطواره-: «وعليه -بحمد الله- نَشَأْتُ، ومِن لُبانة أئمَّته وكُبرائه رَضَعْتُ، ولمن خالفه عاديتُ، ولمن التزمهُ والَيْتُ..

بهذا الحقِّ رَضيتُ، وبأنواره استضأتُ، وإليه دَعَوْتُ...

... فاللهم اجعلْ خاتمتي عليه -غيرَ مُبَدِّل ولا مُغَيِّر- يا بديعَ السماوات والأرض-.

ومَن رَماني بغيرِ ذلك -في قليلٍ أو كثير-؛ فأنا خصيمُهُ يومَ الدِّين، بين يَدَي ربِّ العالمين؛ إلَّا أنْ يستحلَّني -بيقين-.

---

[1] وقد طُبع منها مؤخَّراً سِفر ماتع في مجلدين يقعان في (١٢٠٠ صفحة) بعنوان: «سؤالات الحلبي لشيخه الإمام الألباني».

[2] «الصحيحة» (٢ / ٧٢٠)، وانظر من ذلك المزيد المزيد الطيب في ترجمة شيخنا الآتية.

نعم؛ أنا -كغيري مِن البشر!- أُخْطِئُ وأُصيبُ...

ولكنِّي أبذُلُ وُسْعِي في معرفةِ الحقِّ، وإنْ قصَّرتُ -باجتهادٍ- دُونَه...

واللهُ العاصمُ -وحدَهُ-».اهـ[1]

الطَّائفةُ المنصورةُ في الشَّام:

عن عمير بن هانئ أنه سمع معاوية يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «**لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك**».

قال عمير: فقال مالك بن يُخامر: قال معاذ: وهم بالشام. فقال معاوية: هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول وهم بالشام.[2]

وعن معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعاً: «**إذا فسد أهلُ الشام؛ فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة**».[3]

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة -رحمه الله-: «والنُّصوصُ التي في كتابِ الله، وسُنَّةِ رسولِهِ، وأصحابِهِ في فضلِ الشَّام -وأهْلِ الغَرْبِ- على نجد، والعِراق، وسائرِ أهلِ المشرقِ -أكثرُ مِن أنْ تُذْكَرَ هُنا...

والنَّبِيُّ ﷺ مَيَّزَ أهلَ الشَّام بالقيامِ بأمرِ الله -دائماً- إلى آخِرِ الدَّهْرِ، وبأنَّ الطائفةَ المنصورةَ فيهم إلى آخِرِ الدَّهْرِ.

فهو إخبارٌ عن أمرٍ دائمٍ مستمرٍّ فيهم -مع الكثرةِ والقوةِ-.

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٢٢٣).

[2] أخرجه البخاري (٧٤٦٠)، «فتح الباري» (١٣/ ٥٤٧)، ومسلم (١٩٢٠-١٩٢٥).

[3] «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٤٠٢) رقم (٤٠٣).

وهذا الوصفُ ليس لغيرِ الشَّامِ مِن أرضِ الإسلام».اهـ [1]

قلتُ: والمقصود هنا أهل العِلْمِ منهم ومن شايعهم؛ ومن معهم ممن اتبعهم وطاوعهم، لا غيرهم ممن خالفهم وضيَّعهم!

فِي هذا الزَّمان:

بكى العلماء -قديماً- على ذهاب العلم وأهله، وانحسار رقعته وسهله، وقلة من يقوم بطلبه ونهله، وظهور الجاهل بجهله..

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله-باكياً على العلم في وقته وزمانه، مقارناً بين أوان السلف وأوانه-: «... فإن المجلس الواحد في هذا الوقت [وقت السلف الأولين] كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة؛ يكتبون الآثار النبوية، ويعتنون بهذا الشأن، وبينهم نحو من مائتي إمام قد برزوا وتأهَّلوا للفتيا، فلقد تفانى أصحاب الحديث وتلاشوا، وتبدَّل الناس بطلبة يهزأ بهم أعداء الحديث والسنة، ويسخرون منهم، وصار علماء العصر -في الغالب- عاكفين على التقليد في الفروع من غير تحرير لها، ومكبِّين على عقليات من حكمة الأوائل وآراء المتكلمين من غير أن يتعقلوا أكثرها؛ فعمَّ البلاء، واستحكمت الأهواء، ولاحت مبادئ رفع العلم وقبضه من الناس، فرحم الله امرأً أقبل على شأنه، وقصَّر من لسانه، وأقبل على تلاوة قرآنه، وبكى على زمانه، وأدمن النظر في الصحيحين، وعبد الله قبل أن يبغته الأجل. اللهم فوفق وارحم».اهـ [2]

قلت: إنا لله! هذا الحافظ الذهبي يقول هذا في زمانه! فماذا نقول -نحن المقصرين- في زماننا؟! تعجز الكلمات عن وصف حالنا، وتحار العبارات في نعت أحوالنا!

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

[2] «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٨٦).

ألا فليبك على العلم في زماننا الباكون، ولتتفطر القلوب على علم الحديث وأهله..

وقد بكى العلماء -قديماً- على ذهاب أخلاق العلماء وطلبة العلم، وانقطاع الصلات والأواصر بينهم، وفقدان الهمم العالية لديهم، وتعكر صفاء قلوبهم ونقائها تجاه بعضهم البعض..

أورد الحافظُ ابنُ عبدِ البرِّ القرطبيُّ -رحمه الله-: بإسناده «عن ابن وهب، قال: حدثني عبد العزيز بن أبي حازم (سلمة بن دينار)، قال: سمعت أبي يقول: العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة، وإذا لقي من هو مثله ذاكره، وإذا لقي من هو دونه لم يَزْهُ عليه[1]، حتى كان **هذا الزمان**؛ فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه، حتى يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهو على من هو دونه، فهلك الناس.

قال أبو عمر: هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلَّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك».اهـ[2]

قلت: وهذا في زمان هؤلاء الجِلَّة! فماذا نقول في زماننا؛ زمان العِلَّة والقِلَّة والذِّلَّة؟!!

ذهب الرجال المقتدى بفعالهم ... والمنكرون لكلِّ فعلٍ منكَرِ
وبقيتُ في خلْفٍ يُزَكّي بعضهم ... بعضًا ليدفع مُعْوِرٌ عن مُعْوِرِ

نقل أبو جعفر الآبُرِّيُّ في كتابه «مناقب الشافعي» كلمةً للشافعي ما أغلاها! «قال يونس بن عبد الأعلى: قال لي الشافعي: يا أبا موسى! رضا الناس غاية لا تدرك، وما

---

(1) وجاء مثل هذه الكلمة -إلى هنا- عن عبد الرحمن بن مهدي -رحمه الله-، كما في «السير» (٩/ ٢٠٣).

(2) «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧).

أقوله لك إلا نصحاً، ليس إلى السلامة من الناس سبيل، فانظر ما فيه صلاح نفسك فالزمه، ودع الناس وما هم فيه».[1]

والشافعي الإمام يقول هذا في تلكم الأيام!

أما زماننا هذا فهو: زمان الجهل، والتعصب، والهوى، والقسر، والإلزام، والإعجاب بالرأي، وسوء الظن، والغيبة، والنميمة..

وزمان تتبُّع العورات، وتصيُّد الزلات، وتلمُّس العثرات، وتحسُّس الزلَّات..

زمانٌ كثر فيه -لا كثَّرهم الله- من قَالَ فِيهِم الإِمَامُ ابْنُ القَيِّم -رَحِمَهُ الله-: «وَمِنَ النَّاس مَنْ طَبْعُهُ طَبْعُ خِنْزِير؛ يَمُرُّ بِالطَّيِّبَاتِ فَلا يَلْوِي عَلَيْهَا...

وَهَكَذا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ يَسْمَعُ مِنْكَ -وَيَرَى- مِنَ المَحَاسِن أَضْعافَ أَضْعافِ المَساوئ؛ فَلاَ يَحْفَظُها وَلاَ يَنْقُلُها -وَلاَ تُناسِبُهُ!-؛ فَإِذَا رَأَى سَقطَةً، أَوْ كَلِمَةً عَوْراءَ: وَجَدَ بُغْيَتَهُ وَمَا يُنَاسِبُها، فَجَعَلَها فَاكِهَتَهُ وَنُقْلَه».اهـ[2]

وقد كان من دعائه ـ صلى الله عليه وسلم ـ: «**اللهم إني أعوذ بك من جار السوء، ومن زوج تشيبني قبل المشيب، ومن ولد يكون علي ربًّا، ومن مال يكون علي عذاباً، ومن خليل ماكر عينه تراني وقلبه يرعاني، إن رأى حسنة دفنها وإن رأى سيئة أذاعها**».[3]

وهذا زمان عدم غفران الزلة لمن زل، وعدم قبول التوبة ممن ضل، وزمان ندرة

---

[1] «مناقب الشافعي» (ص٩٠).

[2] «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (١/ ٤٠٣).

[3] «الصحيحة» (٣١٣٧).

الاستقامة، وقلة السلامة، فلم يعد يأمن الجليس جليسه، ولا الأنيس أنيسه، في قول كلمة الحق، أو نشر مقولة الصدق..

يقول الزمخشري المعتزلي:

وإن يسألوا عن مذهبي لم أَبُحْ به ... وأكتمه؛ كتمانه لي أسلمُ
فإن حنفياً قلت: قالوا: بأنني ... أبيح الطِّلا وهو الشراب المحرَّمُ
وإن مالكياً قلت: قالوا: بأنني ... أبيح لهم لحم الكلاب وهمُ همُ
وإن شافعياً قلت: قالوا: بأنني ... أبيح نكاح البنت والبنت تحرمُ
وإن حنبلياً قلت: قالوا: بأنني ... ثقيلٌ حلوليٌّ بغيضٌ مجسِّمُ
وإن قلت من أهل الحديث وحزبه ... يقولون: تيسٌ ليس يدري ويفهمُ
تعجّبت من **هذا الزمان** وأهله ... فما أحدٌ من ألسن النَّاس يسلمُ[1]

وفي هذا الزمان..

اخْتَلَطَ الحَابِلُ بالنَّابِل:[2]

قال شيخ الإسلام عبد العزيز بن باز -رحمه الله-: «هذا العصر، الذي اشتدَّت فيه غربة الإسلام، وكثر فيه دعاة الباطل، وانتشرت فيه أنواع الإفساد في غالب المعمورة، واختلط الحابل بالنَّابل، والظَّالم بالمظلوم، والمفسد بالمصلح والجاهل بالعالم».اهـ[3]

---

(1) انظر: «تحفة المجيب» (ص١٢١).

(2) قولهم: «اخْتَلَطَ الحَابِلُ بالنَّابِل»: الحابل: الذي يصيد الوحش بالحبالة، والنابل: الذي يصيدها بالنبل والحبالة، وقيل: الحابِلُ سَدَى الثوب، والنابِلُ اللُّحْمة. انظر «شرح كتاب الأمثال» للبكري (ص٤٢١).

(3) «مجموع الفتاوى» (٢٣/ ١٩٢).

لذا كان من أهم ما يجب أن يتلقَّنه الطالب من أصول -في عصرنا هذا الذي اضطربت فيه الأفكار، وماجت المناهج بأهلها-: طاعة الله، وطاعة الرسول ﷺ، واحترام أهل العلم.

وهذه الأسس الثلاثة التي يجب أن ينشأ عليها طالب العلم السلفي، ويترعرع في علمه وعبادته ودعوته، حتى لا يكون عُرضةً للفتن وتقلُّبات الأحوال، وتأخذه بنيات الطريق ذات اليمين وذات الشمال.

وقد وجَّه العلامة المعلِّمي -رحمه الله- نصيحةً للخاصة والعامة -في هذا الزمان- بقوله[1]: «قد اختلط الحابل بالنابل، فطريق النجاة للعالم أن يبدأ فيجرد نفسه من الأهواء، ويتدبر -حق التدبر- ما كان عليه الحال في عهد النبي ﷺ، فيأخذ بذلك ويدع ما يخالفه، وأما العامة منهم فهم إلى خير إذا عقلوا، وتركوا التعصب لما لا يعلمون، وتحرَّوا الاحتياط لدينهم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم».اهـ[2]

بذلتُ لهم نصحي بمنعرَجِ اللِّوى فلم يستبينوا النُّصحَ إلا ضُحى الغدِ

وفي هذا الزمان..

اختلط العالم بالجاهل المتعالم:

عن عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاصِ -رضي الله عنهما- عَن النَّبي ﷺ قال: «**إنَّ اللهَ لا يَقبِضُ العلمَ انتِزاعاً يَنتَزِعُه مِنَ العِبادِ، ولكنْ يَقبِضُ العِلمَ بِقَبضِ العُلماءِ، حَتَّى إذا لَم يُبقِ عَالماً اتَّخذَ النَّاسُ رُءُوساً جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفتَوا بَغيرَ عِلمٍ فَضَلُّوا وأَضَلُّوا**».[3]

---

[1] وهي كلمة استخرجتها بالمناقيش!

[2] «الفوائد المجموعة» (ص٣١٦).

[3] أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

بيَّن رسول الله ﷺ في هذا الحديث أنه بقبض العلماء، يتصدر المتعالمون والجهال، وبتصدر هؤلاء يقع الانحراف والضلال، وهذا أمر مشاهد في زماننا، وملموس في عصرنا وأواننا، فقد اختلط العالم بالجاهل، والسفيه بالعاقل، ولم يعد أكثر الناس يميزون بين الاثنين، لما يرونه في الظاهر رأي العين، من طلاقة في اللسان، وتأثير في الجنان، وتشبه باللباس، وتظاهر بالأدب والإخبات بين الناس.

ومن بديع ما قال ابن رشد -رحمه الله-: «كان العلم في الصدور، واليوم صار في الثياب». اهـ[1]

قال الشيخ عبد السلام بن بَرجَس -رحمه الله- مؤكداً هذا الأمر: «**تنبيه**: في هذا الزمان اختل معيار كثير من العامة في تقييم العلماء، فجعلوا كل من وعظ موعظة بليغة، أو ألقى محاضرات هادفة، أو خطب الجمعة مرتجلاً... عالماً يرجع إليه في الإفتاء، ويؤخذ العلم عنه.

وهذه رزيَّة مؤلمة، وظاهرة مزرية، تطاير شررها وعمَّ ضررها، إذ هي في إسناد العلم إلى غير أهله فانتظر الساعة.

فليحذر الطالب في أخذ العلم عن هؤلاء، إلا إذا كانوا من أهل العلم المعروفين، فما كل من أجاد التعبير كان عالماً، ولا كل من حرف وجوه الناس إليه بالوقيعة في ولاة أمور المسلمين، أو بذكر النسب لوفيات الإيدز ونحوها يكون عالماً.

وليس معنى ما تقدم -كما يفهم البعض- عدم الاستماع إليهم، أو الانتفاع بمواعظهم، كلا، إنما المراد عدم أخذ العلم الشرعي عنهم، وعدم رفعهم إلى منازل

---

[1] «خلاصة الأثر» للمحبي (١/ ٢٧٥).

العلماء، والله الموفق».اهـ[1]

وما حصل هذا الخلط إلا بفقد العلماء، وتصدر الجهلة السفهاء، كما نزل بذلك وحي السماء، وقد نصب أهل العلم المناحة -من قديم- على فقد العلم وأهله، فماذا نقول -نحن- في زماننا والله المستعان؟!

قال ابن القيم -رحمه الله-: «ولا يوحشنَّك من قد أقر على نفسه هو وجميع أهل العلم أنه ليس من أولي العلم، فإذا ظفرت برجل واحد من أولي العلم طالب للدليل، محكِّم له، متبع للحق حيث كان، وأين كان، ومع من كان؛ زالت الوحشة، وحصلت الألفة، ولو خالفك فإنه يخالفك ويعذرك، والجاهل الظالم يخالفك بلا حجة ويكفِّرك أو يبدِّعك بلا حجة، وذنبك رغبتك عن طريقته الوخيمة، وسيرته الذَّميمة، فلا تغترَّ بكثرة هذا الضرب، فإن الآلاف المؤلفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من أهل العلم، والواحد من أهل العلم يعدل بملء الأرض منهم».اهـ[2]

والعجب لا ينقضي ممن يعلم من نفسه أنه ليس بعالم، ومع ذلك تجده يرضى بتقديم الناس له على غيره، وإنزالهم له فوق منزلته!

قال الشاطبي -رحمه الله-: «والعالم إذا لم يشهد له العلماء؛ فهو في الحكم باقٍ على الأصل من عدم العلم، حتى يشهد فيه غيره، ويعلمَ هو من نفسه ما شهد له به، وإلا فهو على يقين من عدم العلم، أو على شكّ، فاختيار الإقدام في هاتين الحالتين على الإحجام لا يكون إلا باتِّباع الهوى، إذ كان ينبغي له أن يستفتي في نفسه غيره، ولم

---

[1] «عوائق الطلب» (ص٣٤).

[2] «إعلام الموقعين» (٥/ ٣٨٨).

يفعل، وكان من حقِّه أن لا يقدم إلا أن يقدِّمه غيره، ولم يفعل». اهـ[1]

وما حصل ويحصل من تعدٍّ على العلم وأهله من قبل هـؤلاء الـدخلاء، إنـما هـو بسبب غياب أهل العلم وأنهم فقدوا، أو بسبب ضعفهم وقلَّتهم وعدم معرفة النـاس لهم إذا وجدوا.

قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-: «وما هذا إلا لِتَسَنُّم العلـم أغـمارٌ ركبـوا لـه الصَّعب والذَّلول، وظنوا أن العلم يُنال بالراحة، ولَمَّا يملئوا منه الراحة، فتهافتوا على مناصب العلم في الفُتيا، والتَّأليف، والنَّشر، والتَّحقيق، وصـاروا كتماثيـل مدسوسـة بأيديهم هَراوى يضربون في عقول الأمة حيناً، وفي تراثها أحياناً، مكدِّرين -وحسابهم على الله- صفوَ الأمة في دينها وفي علمها. وهل العلم والدين إلا توأمان لا ينسـلخان إلا في حساب من انسلخ منهما؟».اهـ[2]

ولكن أين سيذهب هؤلاء المتعـالمون؟ وإلى أيـن سـيفرون؟ وإلى متـى يحـاولون إخفاء حالهم، وتمشية ضلالهم؟

قال الذهبي -رحمه الله-: «فمنهم مَنْ يفتضحُ في حياته، ومنهم من يفتضـح بعـد وفاتهِ، فنسأل الله السَّترَ والعفَو». اهـ[3]

بل العجب يزداد -أيضاً- ممن لا يُميِّزون بين الدليل من الكتاب والسـنة، وبـين أقوال العلماء، ولم يعلموا أن أقوال العلماء يُحتجُّ لها، ولا يُحتجُّ بها.

---

[1] «الاعتصام» (٢/ ٢٤٢).

[2] «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» (ص٢٤).

[3] «الموقظة» (ص٦٠).

وفي مثل ذلك يقول منذر بن سعيد البلوطي:

عُـذيريَ من قوم يقـولون كلمـا طلبت دليلاً: هكذا قال مـالكُ

فإن عدت قالوا: هكذا قال أشهب وقد كان لا تخفى علـيه المسالك

فـإن زدت قالوا: سحـنون مثلـه ومن لم يقـل ما قــاله فهــو آفك

فإن قلـت: قال الله ضجوا وأكثروا وقالوا جميعاً: أنت قِرن مـماحك

وإن قـلت: قال الرسول فقـولهم أتت مالكاً في ترك ذاك المســالك[1]

والعالم الحقيقي هو الذي يكون قد رسخ الإيمان في قلبه، وتجذَّر العلم في صـدره، قبل أن يقوم بذلك تجاه غيره، بحيث يصبح صخرةً صـمَّاء تـتحطم عليـه الشـبهات، وتتفتَّت دونه الفتن، لا مرتعاً للشُّبه، ومحطَّاً للأَهواء.

قال ابن القيم –رحمه الله-: «الراسخ في العلم لـو وردت عليـه مـن الشـبه بعـدد أمواج البحر؛ ما أزالت يقينه، ولا قدحت فيه شـكَّاً؛ لأنـه قـد رسـخ في العلـم، فـلا تسـتفزّه الشـبهات، بـل إذا وردت عليــه رَدّهــا حــرس العلــم وجيشــه مغلولــةً مغلوبةً».اهـ[2]

لذا نجد العالم يشمُّ رائحة الفتنة عند أول قدومها، وبداية بزوغها، وأمـا الجاهـل لا يكاد يحس بها ولو كانت محيطة بجهاته الست، وفي جوفه، وغارقاً في أوحالها، وربما شعر بها إذا ولَّت وأدبرت! وربما يكون قلبه منتكساً مشرباً الهوى، فلا يشعر بهـا حتـى تأتيـه منيته!!

---

[1] «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/ ٣٢٧).

[2] «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٢).

قال الحسن البصري -رحمه الله-: «إن هذه الفتنة إذا أقبلت عرفها كل عالم، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل».[1]

والعالم الحقيقي سبيله العلم والتعليم، وليس شأنه الجدال والمماحكة.

قال الشاطبي -رحمه الله-: «فإذا رأيتم أحداً شأنه -أبداً- الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع ولا يرعوي؛ فاعلموا أنه زائغ القلب متبع للمتشابه؛ فاحذروه». اهـ[2]

والعالم الحقيقي رجَّاعٌ للحق، وقَّافٌ عند مسائله، لا تحول مكانته وعزة نفسه بينه وبين قبول الحق إذا تبيَّن له.

قال ابن مسعود -رضي الله عنه-: «إنه ستكون أمور مشتبهة، فعليكم بالتؤدة، فإن يكن الرجل تابعاً في الخير خيرٌ من أن يكون رأساً في الشر».[3]

وبموت العالم يموت خير كثير، وبفقده يفقد علم غزير، كما قالت أعرابية:

لعمرك ما الرَّزيَّة فقدُ مالٍ ... ولا شاةٌ تموتُ ولا بعيرُ

ولكنَّ الرَّزيَّة فقدُ حرٍّ ... يموتُ بموته خَلْقٌ كثيرُ

«قال ابن مسعود يوم مات عمر -رضي الله عنه-: «إني لأحسب تسعة أعشار العلم اليوم قد ذهب».

وقال عمر -رضي الله عنه-: «موت ألف عابد أهون من موت عالم بصير بحلال

---

[1] رواه ابن سعد في «الطبقات» (٧/ ١٦٦) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٤).

[2] «الاعتصام» (٢/ ٢٤٥).

[3] رواه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١٥٩)، والبيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٩٧).

الله وحرامه»».اهـ[1]

فاللهم احفظنا، واحفظ علماءنا..

وفي هذا الزمان:

اخْتَلَطَ الأكَابِر بالأَصَاغِر:

إن غياب العلماء الأكابر وعدم وجودهم، أو تغييبهم -إن وجدوا- لمن أعظم الفواقر التي من الممكن أن تصيب هذه الدعوة في مقتل، ولا تزال الدعوة السلفية بخير ما أخذ أبناؤها العلم عن علمائهم وكبرائهم، فإذا أخذوه عن جهالهم وأصاغرهم هلكوا، ووقعت البلابل والفتن، وعصفت بهم البلايا والمحن.

قال عبدُ الله بنُ مسعودٍ -رضي الله عنه-: «لا يَزالُ النَّاسُ بِخَيرٍ ما أَخَذوا العِلمَ عَن أَكابِرِهم، وَعَن أُمنائِهم وَعلمائِهم، فَإِذا أَخذُوه مِن صِغارِهم وَشِرارِهم هَلَكوا».[2]

وقد عقد الشيخ العلامة بكر أبو زيد -رحمه الله- فصلاً رائعاً في كتابه الماتع «التعالم» يتعلق بما نحن فيه، قال فيه -رحمه الله-: «وَمِن حَديثِ أَبي أُميةَ الجُمَحِيِّ -رضي الله عنه- أَنَّ رَسولَ الله ﷺ قالَ: «**مِنْ أَشراطِ السَّاعةِ أَنْ يُلتَمسَ العِلمُ عِندَ الأَصاغِرِ**»..[3]

وقالَ الشَّافِعيُّ -رَحمهُ اللهُ تَعالى-: «إِذا تَصَدَّر الحَدَثُ فاتَه عِلمٌ كَثير».

---

[1] «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٩).

[2] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائي(١/ ٨٤)، و«جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (١/ ٣١٤).

[3] رواه الطبراني وصححه الألباني في «الصحيحة» رقم(٦٩٥).

وَلِبَعضِهِم:

إِنَّ الأُمورَ إِذا الأَحداثُ دَبَّرَها ... دُونَ الشُّيوخِ تَرى في سَيرِها الخَلَلا

وقالَ القَاضي عبدُ الوهَّابِ بنُ نَصرٍ المالكيُّ:

مَتى تَصِـلُ العِطاشُ إِلى ارتِواءٍ ... إِذا استَقَــتِ البِحارُ مِن الرَّكايَا

وَمَن يَثنِي الأَصاغِرَ عَن مُرادٍ ... وَقَد جلَسَ الأَكــــابِرُ في الزَّوايَا

وَإِنَّ تَرفُّعَ الوُضَعاءِ يـــَــــوماً ... عَلى الرُّفَعَاءِ مِن إِحْدَى البَلايَا

إِذَا استَوتِ الأَسافِلُ وَالأَعَالي ... فَــقَدْ طَابَت مُنَادَمَــــــةُ المَنايَا

وَقَد عَقَد ابنُ عبدِ البَرِّ ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ في «جامعه»: «بابُ حـالِ العلـمِ إِذا كـانَ عندَ الفُسَّاق والأَرَاذِلِ» وساقَ بِسندِه مَرفُوعاً إِلى النَّبي ﷺ مِن حَديثِ أَنسٍ، وأَبي أُميَّةَ الجُمَحِيِّ، وابنِ عبَّاسٍ -رضي الله عنهم-: «**إِنَّ مِن أَشراطِ السَّاعةِ التماسُ العِلـمِ عِنـدَ الأَصاغِرِ**»، ثُمَّ قالَ: قالَ نُعيمٌ: قيلَ لابنِ المُبارَكِ: مَن الأَصاغِرُ؟ قالَ: الـذينَ يَقولـونَ بِرَأيِهم، فأَمَّا صَغيرٌ يَروِي عَن كبيرٍ فَلَيسَ بِصَغيرٍ... ثُمَّ قالَ: «وقالَ بعضُ أَهلِ العلمِ: إِنَّ الصَّغيرَ المذكورَ في حديثِ عُمرَ، وَما كانَ مِثلَه مِنَ الأَحاديثِ، إِنَّـما يُـرادُ بـه الـذي يُستَفتى وَلا عِلمَ عِندَه، وَأَنَّ الكَبيرَ هو العالِمُ في أَيِّ سِنٍّ كان. وَقالُوا: الجَاهـلُ صَـغيرٌ وَإِن كانَ شَيخاً، والعالِمُ كَبيرٌ وَإِن كانَ حَدَثاً، وَاستَشهَدوا بِقَولِ الأَوَّلِ:

تعلَّمْ فليسَ المَرءُ يُولدُ عَالِماً ... وَليسَ أَخو عِلمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ

وَإِنَّ كَبيرَ القَومِ لا عِلمَ عِندَه ... صَغيرٌ إِذا التَفَّتْ إِلَيهِ المَحافِلُ

واستَشهَدُوا بِأَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ كانَ يُستَفتى وَهوَ صَغيرٌ، وَأَنَّ مُعاذَ بـن جبـلٍ

وعَتَّاب بنَ أُسَيدٍ كانا يُفتيـانِ النَّـاسَ وهُمـا صَـغيرا السِّـنِّ، وولّاهُمـا رسـولُ الله ﷺ الوِلاياتِ مِع صِغَرِ سِنِّهما، وَمِثلُ هذا في العُلماءِ كَثيرٌ».اهـ [1]

ومن آفات هذا الزمان:

التَّعَصُّبُ وَالتَّقْليد:

ومما يندى له الجبين -مما يحصل بين السلفيين، ونراه بـالعين البصـيرة، في الآونـة الأخيرة-: ضَربُ التعصب أطنابه، وشرع التقليد أبوابـه، فغـلا كثـير مـن الطلبـة في شيوخهم وعلمائهم، وصارت بعضُ أقوال الأئمـة وآثـار السـلف بمنزلـة نصـوص الوحي التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفهـا، فطغـى التقليـد للأقـوال، وبغوا في الحكـم عـلى الرجـال، ولـيس ذلـك فحسـب، بـل والإلـزام بهـذا القـول، والتعصب له، والامتحان به، وأطر الناس عليه، وسوقهم إليه، فهو القـول المعـدود، وما سواه فباطل مردود، وكل من خالفه فهو ضـال، مهـما أتـى بـالحجج والأقـوال، ومهما أتى بقول فصل، ومحكم جزل، لا يقبل منه عندهم صرف ولا عـدل، لا لشيء، إلا لأنه خالف متبوعهم، وخفض مرفوعهم، فقاتـل الله التعصـب مـا أقبحـه! فإنـه يعمي عن رؤية الصدق، ويصم عن سماع الحق، وقاتل الله الهوى، الذي ما أشبع يوماً ولا روى، وقاتل الله التقليد، ومنتحله العنيد، فقد كاد الحق بسببهم ينطمس، ومعالمه أن تندرس، ولكن هيهات، هيهات، يعيش الجهابذة له، فالحق أبلج، والباطل لجلـج، وإن كان للباطل صولة، فللحق صولات، وإن كان للباطل جولة، فللحق جـولات، والله العاصم والهادي..

---

[1] «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» (ص٢٥، ٢٦).

قال شَيْخُ الإِسْـلاَمِ ابْـنُ تَيْمِيَّـة: «فَـلاَ يَجُـوزُ لِأَحَـدٍ أَنْ يَجْعَـلَ الأَصْـلَ فِي الـدِّينِ لِشَخْصٍ؛ إِلاَّ لِرَسُولِ الله ﷺ، وَلاَ لِقَوْلٍ؛ إِلاَّ لِكِتَابِ الله -عَزَّ وَجَلَّ-.

وَمَنْ نَصَّبَ شَخْصاً -كَائِناً مَـنْ كَـان-، فَـوَالَى وَعَـادَى عَـلَى مُوافَقَتِـهِ فِي القَـوْلِ وَالفِعْل؛ فَهُوَ «**مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعاً**﴾.

وَإِذَا تَفَقَّهَ الرَّجُلُ، وَتَأَدَّب بِطَرِيقَةِ قَوْمٍ مِنَ الْمُؤْمِنِين -مِثْل: أَتْبَاع الأَئِمَّةِ وَالْمَشَـايِخ-؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ قُدْوَتَه وَأَصْحَابَهُ هُم العِيَارَ؛ فَيُوالِيَ مَنْ وَافَقَهُم، وَيُعادِيَ مَنْ خَالَفَهُم.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَقَالَةٍ -أَوْ يَعْتَقِدَهَا- لِكَوْنِهَا قَوْلَ أَصْحَابِه -وَلاَ يُنَـاجِزَ عَلَيْها-؛ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهَا مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، أَوْ أَخْبَرَ اللهُ بِـهِ وَرَسُـولُهُ، لِكَـوْنِ ذَلِـكَ طَاعَةً لله وَرَسُولِهِ ﷺ». اهـ [1]

ضَابِطُ التَّقْليد:

قال ابن حزم -رحمه الله-: «التقليد إنما هو قبول ما قاله قائـل دون النبـي ﷺ بغـير برهان، فهذا هو الذي أجمعت الأمة على تسميته تقليداً، وقام البرهان على بطلانه». اهـ [2]

وقال ابن عبد البر -رحمه الله-: «التقليـد عنـد جماعـة العلـماء غـير الاتبـاع، لأن الاتباع: هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه، والتقليد: أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه، ولا وجه القول ولا معناه، وتأبى من سـواه، أو أن يتبـين لك خطؤه؛ فتتبعه مهابة خلافه وأنت قد بان لك فساد قوله، وهذا محرَّمٌ القـول بـه في دين الله -سبحانه وتعالى-». اهـ [3]

---

[1] «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٠/ ٨-٩).

[2] «الإحكام» (٢/ ٨٣٦).

[3] «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٧٩).

فَسَادُ التَّقْلِيد:

قال ابن القيم -رحمه الله-: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وإبطاله وبيان زلة العالم؛ ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولا بد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزلة قول المعصوم؛ فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض، وحرَّموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولا بد؛ فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله، ويشرعون ما لم يشرع، ولا بد لهم من ذلك إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولا بد».اهـ [1]

المُقَلِّدُ مَحْرُوم:

وليعلم المقلد المسكين أنه بين الإثم وعدمه مع حرمان الأجر، في كلتا الحالتين؛ الخطأ والإصابة لمتبوعه..

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «وأما من قلد شخصاً دون نظيره بمجرد هواه، ونصره بيده ولسانه -من غير علم أن معه الحق-؛ فهذا من أهل الجاهلية، وإن كان متبوعه مصيباً لم يكن عمله صالحاً، وإن كان متبوعه مخطئاً كان آثماً».اهـ [2]

وقال العلَّامةُ المُعَلِّمِيُّ -رحمه الله-: «واعلَمْ أنَّ اللهَ -تعالى- قد يُوقِعُ بعضَ المُخْلِصين في شيءٍ مِن الخَطَأِ، ابتِلاءً لغيرِه؛ أَيَتَّبِعُونَ الحقَّ ويَدَعُونَ قولَه؟! أم يَغْتَرُّونَ

---

[1] «إعلام الموقعين» (٣/ ٤٥٣)، وانظر: «ذخر المحتي من آداب المفتي» (ص١٧٨ وما بعدها) للعلامة صديق حسن خان -رحمه الله-.

[2] «مجموع الفتاوى» (٧/ ٧٢).

بفضلِه وجلالتِه؟! وهو معذورٌ، بل مأجورٌ لاجتهادِه وقصدِه الخيرَ، وعدم تقصيرِه.

ولكنْ؛ مَنِ اتَّبَعَهُ مُغْتَرًّا بعظمتِه -بدون التِفاتٍ إلى الحُجَجِ الحقيقيةِ مِن كتابِ الله -تعالى- وسُنَّةِ رسولِه ﷺ- فلا يكونُ معذوراً، بل هو على خطرٍ عظيمٍ». اهـ[1]

المُقَلِّدُ مَهْزُوم:

وليعلم المتعصِّب لنفسه أو لغيره؛ أنه لن ينصر بذلك نفسه، ولن ينفع غيره المتعصب له، وكذا لا يضرُّ إلا نفسه، ولا يضرُّ غيره المتعصب عليه..

قال الشوكاني -رحمه الله-: «وكنت أتصور في نفسي أن هؤلاء الذين يتعصبون علي، ويشغلون أنفسهم بذكري، والحطِّ علي هم أحد رجلين:

إما جاهل لا يدري أنه جاهل، ولا يهتدي بالهداية، ولا يعرف الصواب، وهذا لا يعبأ الله به.

أو رجل متميز، له حظ من علم، وحصة من فهم؛ لكنه قد أعمى بصيرته الحسد، وذهب بإنصافه حب الجاه، وهذا لا ينجع فيه الدواء، ولا تنفع عنده المحاسنة، ولا يؤثر فيه شيء، فما زلت على ذلك، وأنا أجد المنفعة بما يصنعونه أكثر من المضرة، والمصلحة العائدة على ما أنا فيه بما هم فيه أكثر من المفسدة». اهـ[2]

إِنْكَارُ الشَّيخ رَبيعٍ المَدخَليّ لِلتَّقْلِيد:

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «أنا من أوائل تلاميذ الشيخ الألباني، والله أول ما درسنا بدأنا نناقشه مع إخواني وزملائي، وبعد أن (راح) من الجامعة الإسلامية، إلى

---

[1] «رَفْع الاشتباه عن مَعنى العِبادة والإله» (ص١٥٢).

[2] «أدب الطلب» (ص٤٠).

يومنا هذا نحن نناقشه، لكن منهجه صحيح، ما نقلِّده، ولا ندعو إلى تقليده، ولا نقلِّد أحداً، ولا نقلِّد ابن تيمية، بل نتبع الحق، وهذا منهجه ومنهج ابن تيمية، وأحمد يقول: «لا تقلِّد الشافعي، ولا مالكاً، ولا الأوزاعي، وخذ من حيث أخذوا»».اهـ[1]

ومما قاله الشيخ -جزاه الله خيراً-: «لعنة الله على أحد منكم إذا تعلَّق بخطأ من أخطائي، وأبرأ إلى الله منه، وأنا أقول هذا الكلام دائماً أبرأ إلى الله من إنسان يتعلق بخطأ من أخطائي -بارك الله فيكم-، وأنا أحذر السلفيين في كل مكان من أخطائي، ومن أخطاء ابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، من أي واحد ما أقر مسلم، وأبرأ إلى الله من أي أحد يأخذ خطأً من أخطائي».اهـ[2]

تعصُّبٌ خَفِيّ:

قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «فيجب على كل مسلم أن يفتش نفسه، فقد يميل إنسان إلى صاحب الحق لهوى، فقبل أن يتبين له الحق يتمنى أن يكون فلان هو المنتصر بالحجة أو غيرها، فتميل نفسه لأنه فلان، ولو كان على الحق لا يجوز أن يوجد هذا الميل، فيقول: إذا وجد هذا الميل ولو مع صاحب الحق يكون من حكم الجاهلية، وهذا أمر لا يخطر بالبال عند كثير من الناس .

فيجب على المسلم أن يراقب الله في القضايا المختلف فيها، وأن يكون قصده فقط معرفة الحق سواء مع هذا أو مع ذاك.

---

[1] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٦٠). جزى الله خيراً الشيخ الفاضل ربيعاً على هذا التأصيل السلفي، ولذا نحن -ولله الحمد- لا تقلد أحداً، ولا نتعصب له، ولا ندعو إلى تقليده، ولا حتى الشيخ ربيعاً -حفظه المولى-، ولا غيره؛ وانظر له -لذم التقليد-: فصل: (مناقشة فالح في قضية التقليد) في كتاب «المجموع الواضح» (ص١١٩)، وانظر له -أيضاً- كتاب شيخنا «منهج السلف الصالح» (ص٢٥٣) ففيه مزيد فائدة.

[2] من «جلسة في بيت الشيخ» بتاريخ: ٩/ ٩/ ١٤٢٣هـ.

ومن هنا يقول الشافعي: «إذا دخلت في مناظرة لا أبالي إذا كان الحق مع صاحبي أو معي». فلا يبالي ولا يتمنى أن يكون الحق معه، بل يتمنى أن يكون مع صاحبه، وأن تكون النصرة له، هذا هو الخلق العالي، وهذا هو الدين المستقيم».اهـ[1]

قِصَّةٌ عَجِيبَةٌ مُفتَراة عَلى الحَافِظِ ابْنِ حَجَر:

ومن عجيب تعصب بعض أهل زماننا، ما ذكره الغماري المتعصب عن متعصب مثله بقوله: «وذكر [الكوثري] أنه -أي: الحافظ ابن حجر- كان يتبع النساء في الطريق، ويتغزل فيهن، وأنه تبع امرأةً ظنها جميلةً، حتى وصلت إلى بيتها وهو يمشي خلفها، وكشفت له البرقع، فإذا هي سوداء دميمة، فرجع خائباً!

وسر هذه الحملة أن الحافظ كان يحمل على بعض الحنفية في كتب التراجم؛ مثل: «الدرر الكامنة»، و«رفع الإصر»».اهـ[2]

ولا زال هؤلاء (الكوثريون)! المتعصِّبون يكيلون لعلماء الإسلام مثل هذه التهم الباطلة، ويرمونهم بالعظائم إلى يومنا هذا، ولكن اليوم باسم السلفية، وباسم الجرح والتعديل، وقد سمعنا من هذه القصص والأكاذيب العجب العجاب، وممن يتقمَّص السلفية! لا لشيء إلا نصرةً لمذهب شيخه ومتبوعه..

وفي أمثال هؤلاء يقول العِزُّ بنُ عَبْدِ السَّلاَم -رحمه الله-: «فَالبَحْثُ مَعَ هَؤُلاَءِ ضَائِعٌ مُفْضٍ إِلَى التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ يَجْنِيهَا.

وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ الحَقُّ فِي غَيْرِهِ..

---

[1] «التعصب الذميم وآثاره» (ص٢٩).

[2] «بدع التفاسير» (ص١٨٠)، انظر: «كشف المتواري» (ص٩٧) لشيخنا.

فَسُبْحَانَ اللهِ مَا أَكْثَرَ مَنْ أَعْمَى التَّقْلِيدُ بَصَرَهُ!».اهـ[1]

قِصَّةٌ أُخْرَى لِلمَاوَرْدِي:

قال العلامة المَاوَرْدِي -رحمه الله-: «وَلَقَدْ رَأَيْتُ... رَجُلاً يُنَاظِرُ فِي مَجْلِسٍ حَافِلٍ، وَقَدِ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ الخَصْمُ بِدَلالَةٍ صَحِيحَة، فَكَانَ جَوابُهُ عَنْهَا أَنْ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ دِلالَةٌ فَاسِدَةٌ؛ وَوَجْهُ فَسَادِهَا أَنَّ شَيْخِي لَمْ يَذْكُرْهَا! وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ لاَ خَيْرَ فِيه».اهـ[2]

قِصَّةٌ مُؤَثِّرة ذَكَرَهَا يَاقُوتُ الحَمَوِيّ:

قال ياقوت الحموي -رحمه الله-: «فأما (الرَّي) المشهورة... وكانت مدينةً عظيمةً خرب أكثرها، واتفق أنني اجتزت في خرابها في سنة ٦٧١ وأنا منهزم من التتر، فرأيت حيطان خرابها قائمة، ومنابرها باقية، وتزاويق الحيطان بحالها لقرب عهدها بالخراب، إلا أنها خاوية على عروشها؛ فسألت رجلاً من عقلائها عن السبب في ذلك؟ فقال: أما السبب فضعيف، ولكن الله إذا أراد أمراً بلغه، كان أهل المدينة ثلاث طوائف: شافعية -وهم الأقل-، وحنفية -وهم الأكثر-، وشيعة -وهم السواد الأعظم-، لأن أهل البلد كان نصفهم شيعة، وأما أهل الرستاق فليس فيهم إلا شيعة، وقليل من الحنفيين، ولم يكن فيهم من الشافعية أحد، فوقعت العصبية بين السنة والشيعة، فتضافر عليهم الحنفية والشافعية، وتطاولت بينهم الحروب حتى لم يتركوا من الشيعة من يعرف، فلما أفنوهم وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية، ووقعت بينهم حروب كان الظفر في جميعها للشافعية، هذا مع قلة عدد الشافعية إلا أن الله نصرهم عليهم،

---

[1] «القَواعِدِ الكُبْرَى» (٢/ ٢٧٥).

[2] «أَدَب الدُّنْيا وَالدِّين» (ص٧٠).

وكان أهل الرستاق -وهم حنفية- يجيئون إلى البلد بالسلاح الشاك ويساعدون أهل نحلتهم، فلم يغنهم ذلك شيئاً حتى أفنوهم، فهذه المحال الخراب التي ترى هي محال الشيعة والحنفية، وبقيت هذه المحلة المعروفة بالشافعية -وهي أصغر محال الري-، ولم يبق من الشيعة والحنفية إلا من يخفي مذهبه، ووجدت دورهم كلها مبنية تحت الأرض، ودروبهم التي يسلك بها إلى دورهم على غاية الظلمة وصعوبة المسلك، فعلوا ذلك لكثرة ما يطرقهم من العساكر بالغارات، ولولا ذلك لما بقي فيها أحد». اهـ[1]

لَيْسَ مِنْ شَرطِ العَالِم أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً:

لم نسمع أحداً من أهل العلم -فضلاً عن ورود شيء من نصوص الوحيين الشريفين- يقول: بأنه لا يجوز الأخذ من عالم لا يخطئ ولا يزل، أو: يجب أن يكون العالم معصوماً، وإلا فلا يتلقى عنه العلم! فلا عصمة بعد الأنبياء لأحد، ولا حتى للصحابة الكرام، وعلى هذا القول لا يسلم لنا أبو بكر وعمر!

من ذا الذي ما ساء قط   ومن له الحسنى فقط؟

فالعالم بشر قد يصيب وقد يخطئ، وما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبي، لذا نهينا عن التقليد والتعصب للرجال، كونهم معرضين للخطأ..

من ذا الذي تُرضى سجاياه كلها   كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه

١ـ قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ومما يتعلق بهذا الباب: أن يُعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم إلى يوم القيامة -أهل

---

[1] «معجم البلدان» (٣/ ١١٧).

البيت وغيرهم-، قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقروناً بالظن، ونوع من الهوى الخفي؛ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين، ومثل هذا إذا وقع يصير فتنة لطائفتين: طائفة تعظمه؛ فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه، وطائفة تذمه؛ فتجعل ذلك قادحاً في ولايته وتقواه، بل في بره وكونه من أهل الجنة، بل في إيمانه حتى تخرجه عن الإيمان، وكلا هذين الطرفين فاسد، والخوارج والروافض وغيرهم من ذوي الأهواء دخل عليهم الداخل من هذا، ومن سلك طريق الاعتدال عظَّم من يستحق التعظيم، وأحبه ووالاه، وأعطى الحق حقه، فيعظم الحق، ويرحم الخلق، ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات، فيحمد ويذم، ويثاب ويعاقب، ويحب من وجه ويبغض من وجه، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم».اهـ[1]

٢ـ قال ابن القيم -رحمه الله-: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح، وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان؛ قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل ومأجور لاجتهاده؛ فلا يجوز أن يتَّبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلته من قلوب المسلمين».اهـ[2]

٣ـ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمه الله-: «...فإن الفضل لا يقتضي العصمة ولا يوجبها؛ قد يقع الخطأ من الفاضل، كما يقع من المفضول.»

---

[1] «منهاج السنة النبوية» (٤/ ٥٤٣، ٥٤٤).

[2] «إعلام الموقعين» (٥/ ٢٣٣)، وانظر «الموافقات» (٥/ ١٣٦، ١٣٧) كلاهما بتحقيق شيخنا مشهور.

وقد قال مالك بن أنس -رحمه الله-: «ما منا إلا راد ومردود عليه؛ إلا صاحب هذا القبر»؛ يعني: رسول الله ﷺ.

وهذا واضح بحمد الله.

ولازم هذا القول؛ عيب أهل العلم برد ما خالف الدليل من أقوال أهل الفضل والعلم».اهـ[1]

٤ـ قال المعلمي -رحمه الله-: «قد علمنا أن الشريعة لم توجب أن يكون كل مسلم عالماً، وإنما أوجبت على الأمة أن يكون فيها علماء بقدر الكفاية يرجع إليهم العامة في كل ما يعرض لهم، ولم توجب على العالم أن يكون محيطاً بالدين، بل كما أن العامي يستكمل ما يحتاج إليه بسؤال العلماء، فكذلك العالم يستكمل ما يخفي عنه أو يشكل عليه بمراجعة غيره من العلماء».اهـ[2]

٥ـ قال الإمام الألباني -رحمه الله- في رده على بعض مخالفيه من أهل العلم: «قلت هذا؛ وأنا أعرف علمه وفضله وقدره، ولكن قدر كلام رسول الله ﷺ أعظم عندي من أي شخص بعده، فكن رجلاً يعرف الرجال بالحق، وليس يعرف الحق بالرجال. والله المستعان».اهـ[3]

٦ـ قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: «فمتى تبين للإنسان ضعف ما كان عليه من الرأي وأن الصواب في غيره؛ وجب عليه الرجوع عن رأيه الأول إلى ما يراه

---

(١) «مصباح الظلام» (ص٣٧٠).

(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص٣٠٤).

(٣) «الصحيحة» (٧/ ٢/ ٩٢٦).

صواباً بمقتضى الدليل الصحيح، وقد دل على وجوب الرجوع كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله ﷺ، وقول الخلفاء الراشدين وإجماع المسلمين وعمل الأئمة». اهـ[1]

٧ـ قال الشيخ النجمي -رحمه الله-: «ويجب أن نعلم أن سلوك الرجل منضبط بعقيدته، وما قرره في كتبه الكثيرة الوفيرة، فلا يجوز أن نَهدم ذلك كله بكلمة أو جملة قالها في حالةٍ ما الله أعلم بدوافعها، ومؤثراتِها». اهـ[2]

حِكَايَةٌ جَميلَةٌ ذَكَرهَا ابْنُ القَيِّم:

قال ابن القيم -رحمه الله-: «قال عبد الله المبارك: كنت بالكوفة فناظروني في النبيذ المختلف فيه، فقلت لهم: تعالوا فليحتجَّ المحتجُّ منكم عمَّن شاء من أصحاب النبيﷺ بالرخصة، فإن لم نبين الرد عليه عن ذلك الرجل بشدة صحَّت عنه، فاحتجوا.

فما جاءوا عن أحد برخصة إلا جئناهم بشدة، فلما لم يبق في يد أحد منهم إلا عبد الله بن مسعود، وليس احتجاجهم عنه في شدة النبيذ بشيء يصح عنه، إنما يصح عنه أنه لم ينتبذ له في الجر الأخضر، قال ابن المبارك: فقلت للمحتج عنه في الرخصة: يا أحمق! عُدَّ أن ابن مسعود لو كان ههنا جالساً، فقال: هو لك حلال، وما وصفنا عن النبي ﷺ وأصحابه في الشدة كان ينبغي لك أن تحذر وتخشى، فقال قائل: يا أبا عبد الرحمن، فالنخعي والشعبي -وسمَّى عدة معهما- كانوا يشربون الحرام؟ فقلت لهم: دعوا عند المناظرة تسمية الرجال، فرب رجل في الإسلام مناقبه كذا وكذا، وعسى أن

[1] «كتاب العلم» (ص٢٨٤).

[2] «الفتاوى الجلية» (ص٣٠٤).

تكون منه زلة، أفيجوز لأحد أن يحتج بها؟ فإن أبيتم فما قولكم في عطاء وطاوس وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وعكرمة؟ قالوا: كانوا خياراً، قلت: فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يداً بيد؟ قالوا حرام، فقلت: إن هؤلاء رأوه حلالاً، أفماتوا وهم يأكلون الحرام؟ فبهتوا وانقطعت حجتهم.

قال ابن المبارك: ولقد أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال: يا بني لا تنشد الشعر، فقلت يا أبت! كان الحسن ينشد الشعر، وكان ابن سيرين ينشد، فقال: أي بني، إن أخذت بشرِّ ما في الحسن، وبشرَّ ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله.

قال شيخ الإسلام: وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأئمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا وله أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة». اهـ[1]

إِنْكَارُ الشَّيخِ رَبِيعٍ المَدخَلِيّ العِصْمَةَ وَالكَمَالَ لِنَفسِهِ:

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «أنا لم أَدَّعِ العصمة والكمال في شيء من أعمالي العلمية ولا غيرها.

ولا ادَّعى هذا أحد من أهل العلم والعقل، فقد يقع العالم في الأخطاء والمخالفات الكثيرة للكتاب والسنة، فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية.

وقد يبحث عن حديث أو ترجمة رجل من مظانه من المصادر فلا يقف عليه فيعتذر، وقد يكون إماماً في فن من الفنون فتوجد له كبوات في فنه، فهذا سيبويه إمام

---

[1] «إعلام الموقعين» (٥/ ٢٣٣، ٢٣٤).

في اللغة قد استدرك عليه ابن تيمية ثمانين خطأً، وكم من فقيه له أخطاؤه؟ وكم من محدث ومفسر لهم أخطاؤهم الكثيرة.

وكل هذه الأخطاء لا تضر أصحابها، ولا تحط من مكانتهم، إذ لا يحط من مكانة الرجل إلا ارتكاب الكبائر، أو اقتحام البدع، وعداء أهل السنة، هذا هو منهج أهل السنة والجماعة، أما أهل البدع -ولا سيما الحاقدون منهم- فإنهم لحرصهم على إسقاط أهل السنة يفرحون بمثل هذه السقطات التي لا يسلم منها أحد، ظناً منهم أنهم قد ظفروا بما يحلمون به، ويتمنونه انتقاماً لسادتهم الذين خرجوا عن منهج أهل السنة عقيدة وشريعة متعمدين لكثير مما خرجوا عنه.

فإذا ظفروا بشيء من الهفوات التي لا تضر جعلوها في مصاف البدع الكبرى، وصوروها في صور الموبقات المهلكات». اهـ [1]

وفي هذا الزمان:

الحِزْبِيَّةَ الجَدِيدَة:

يظن بعض الناس في زماننا أن الدعوة السلفية حزب من الأحزاب التي تدخل فيها من تشاء، وتفصل منها من تشاء، وبمجرد خطأ الفرد فيها تصدر صكّاً بالطرد والإبعاد! وهذا المنهج من أبعد ما يكون عن السلفية الخالصة النقية، فالسلفية ليست حزباً، ولا حركةً، ولا تنظيماً، بل هي دين ومنهج حياة، بل هي علم وسبيل نجاة، يرفع الله بها العبد ويخفضه بحسب اتباعه وتقواه، أما هذه الحزبية الصلعاء الجديدة التي أطلت علينا برأسها، فلم يعهدها السلف، ولم يفلح بها الخلف، والسلفية منها

[1] «بيان فساد المعيار» (ص٢٣).

براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب..

قَالَ الإمام الأَلْبَانِي -رَحِمَهُ الله-: «أَمَّا مَا أَسْمَعُهُ -الآن- مِنْ أَنْ **يُفْصَلَ** الْمُسْلِمُ عَن الجَمَاعَةِ السَّلَفِيَّة!! لِمُجَرَّدِ أَنَّه أَخطأَ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فِي أُخْرَى: فَمَا أَرَى هذا إلاَّ مِنْ عَدْوَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى!

هَذَا الفَصْلُ هُوَ من نِظَامُ بَعْضِ الأَحْزَابِ الإِسْلاَمِيَّة الَّتِي لاَ تَتَبَنَّى الْمَنْهَجَ السَّلَفِيَّ مَنْهَجاً فِي الفِقْهِ، وَالفَهْمِ لِلإِسْلاَمِ؛ وَإِنَّمَا هُوَ حِزْبٌ يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى مِنَ التَّكَتُّلِ وَالتَّجَمُّعِ عَلَى أَسَاسِ الدَّوْلَةِ الْمُصَغَّرَة؛ مَنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ رَئِيسِها أُنْذِر-أَوَّلاً! وَثَانِياً! وَثَالِثاً-رُبَّما-، ثُمَّ حُكِمَ بِفَصْلِهِ!

مِثْلُ هَذا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتَبَنَّاهُ جَمَاعَةٌ يَنْتَمُونَ -بِحَقٍّ- إِلَى كِتَابِ الله، وَإِلَى حديثِ رَسُولِ الله ﷺ، وَعَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِح...

هَذَا ابْتِدَاعٌ فِي الدِّين مَا أَنْزَلَ الله بِهِ مِنْ سُلْطَان».اهـ[1]

يَا دُعَاةَ السَّلَفِيَّة! دَعْوَتُنا سَلَفِيَّةٌ لا حِزْبِيَّةٌ:

قالَ شيخُ الإِسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله-: «... قالَ النبيُّ ﷺ: «**لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالِق**». وقال: «**مَن أمرَكم بمعصيةِ الله فلا تطيعوه**». فإذا كان المعلِّم أَو الأُستاذ قد أمر بهجر شخصٍ؛ أو بإهداره وإسقاطِه وإبعادِه، ونحوِ ذلك: نظر فيه؛ فإن كان قد فعل ذنباً شرعيًّا؛ عوقبَ بقدر ذنبِه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعيًّا؛ لم يَجُز أن يعاقب بشيءٍ لأجل غرضِ المعلِّم أو غيره.

وليسَ للمعلِّمينَ أن يُحزِّبوا النَّاس، ويفعلوا ما يُلقي بينهم العداوةَ والبغضاءَ؛ بل

---

[1] «فتاوى جدة» شريط رقم(١٣).

يكونون مثلَ الإخوة المتعاونين على البرِّ والتَّقوى، كما قال -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

وليسَ لأَحدٍ منهم أن يأخذَ على أحدٍ عهداً بموافقته على كلِّ ما يريده؛ وموالاةِ من يواليه ؛ ومعاداةِ من يعاديه؛ بل من فعل هذا كان من جنسِ **جنكيز خان** وأمثالِه الذين يجعلون من وافقَهم صديقاً مُوالياً، ومن خالفَهم عدوَّاً باغياً؛ بل عليهِم وعلى أَتباعِهم عهدُ اللهِ ورسولِه بأَن يطيعوا اللهَ ورسولَه؛ ويفعلوا ما أَمرَ اللهُ به ورسولُه؛ ويحرِّموا ما حرَّم اللهُ ورسولُه؛ ويرعَوا حقوقَ المعلِّمين كما أمر اللهُ ورسولُه. فإِن كان أستاذُ أَحدٍ مظلوماً نصرَه، وإن كان ظالماً لم يعاوِنْه على الظُّلم، بل يمنعْه منه؛ كما ثبت في الصَّحيح عن النَّبيِّ ﷺ أَنَّه قال: «**انصرْ أَخاكَ ظالماً أو مظلوماً**». قيل: يا رسول الله! أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «**تمنعهُ من الظُّلم، فذلكَ نصرُكَ إِيّاه**».

وإِذا وقعَ بين معلِّمٍ ومعلِّمٍ أو تلميذٍ وتلميذٍ أو معلِّمٍ وتلميذٍ خصومةٌ ومشاجرةٌ لم يجز لأَحدٍ أن يعين أحدهما حتى يعلمَ الحقَّ، فلا يعاونْه بجهلٍ ولا بهوى، بل ينظر في الأمر فإِذا تبيَّن له الحقُّ أعانَ المحقَّ منهما على المبطل، سواءٌ كان المحقُّ من أصحابه أو أصحابِ غيره؛ وسواءٌ كان المبطلُ من أصحابه أو أصحابِ غيره، فيكون المقصودُ عبادةَ الله وحدَه، وطاعةَ رسوله؛ واتِّباعَ الحقِّ والقيامَ بالقِسط، قال الله -تعالى-: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لله وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقَيراً فاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيراً﴾**. يقال: لوى يلوي لسانَه: فيخبر بالكذب.

والإِعراض: أن يكتمَ الحقَّ؛ فإِنَّ السَّاكت عن الحقِّ شيطانٌ أخرس». اهـ[1]

الشَّيخُ رَبيعٌ المَدخَليُّ يَرفُضُ التَّحزُّبَ لِلعُلَماء، وَقَبُولَ أَخطائِهِم:

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «نحن نرفض أخطاء الألباني، وأخطاء من هو أكبر وأجلّ منه، ولا ندين الله إلاّ بالحقّ الثّابت بالكتاب والسنّة بفهم سلف هذه الأمة من الصحابة والتّابعين لهم بإحسان، ومَن سار على نهجهم في هذا المنهج وقواعده، لاسيّما قاعدة: (كُلٌّ يؤخذ من قوله ويردّ؛ إلاّ رسولُ الله)». اهـ[2]

وقال -حفظه الله-: «أؤكّد أنّنا -ولله الحمد- لا نقبل خطأ أيّ عالم، لا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيميّة، ولا ابن عبد الوهّاب.

ومَن قدّم قولَ أحدٍ منهم على قول الله ورسوله؟ نقول له ما قاله ابن عبّاس: «يوشِك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السّماء! أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟!».

ونقف من أخطائهم مهما عَلَتْ منازلهم موقف السّلف منها، ولسنا ببغاوات، ولا رُبِّينا ـ والحمد لله ـ على الببّغاوية، والتقليد الأعمى، والتعصّب الأهوج، الذي يريد من لم يشمّ رائحة العلم من أمثالك أن يفرضه علينا». اهـ[3]

وقال -حفظه الله-: «لسنا -ولله الحمد- أتباعًا للألباني، ولسنا بمتعصّبين له، ولا لمن هو أكبر منه بمراحل.

ونحن -ولله الحمد- ضدّ التعصّب والتبعيّة العمياء، بل نحن أتباع محمد؟ وأتباع

---

[1] «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٣-٢٢).

[2] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص١٠).

[3] «المصدر السابق» (ص١١).

أصحابه الكرام، ومَن سار على نهجهم إلى يومنا هذا.

وبهذا المنهج نَزِنُ الأقوال والأشخاص والجماعات والمناهج، وعندنا من العلم والبصيرة والنزاهة ما يؤهّلنا لذلك».اهـ[1]

كَلِماتٌ مِنْ ذَهَب:

قال العلامة محمد البشير الإبراهيمي -رحمه الله-: «أوصيكم بالابتعاد عن هذه الحزبيات التي نَجَمَ بالشّر ناجمُها، وهجم ـ ليفتك بالخير والعلم ـ هاجمُها، وسَجَم على الوطن بالملح الأُجاج ساجِمُها، إنّ هذه الأحزاب كالميزاب؛ جمع الماء كَدَراً، وفرّقه هَدَراً، فلا الزُّلال جمع، ولا الأرض نفع!».اهـ[2]

وقال الشيخ بكر أبو زيد-رحمه الله-: «وهذه [الحزبية] نقلة جديدة من جراحات الأمة على يد أعدائها، إلى الاشتغال بجراحاتها على يد أبنائها، في سلاسل من حروب في غير معركة، وانتصارات بغير عدو، تحتوي كدراً، وتفرق جهدها هدراً...

وكم كانت الحزبية حجاباً عن معرفة الحق؛ لداء التعصب لها، ودافع الكفاح عنها، وكم كانت سبباً لإضعاف الغيرة على التوحيد الخالص!

إذا كانت الحزبية سبباً للفرقة، والفرقة أول معول يضرب في وحدة الأمة وتماسكها، فإن الأحزاب لتعدد مناهجها الفكرية واضطرابها سبب للهزائم التي تحل بالمسلمين، وأنى لأمة متفككة أن تصمد أمام مواجهات العداء؟! ».اهـ[3]

---

[1] «المصدر السابق» (ص٢٩).

[2] «مدارك النظر» (ص٥).

[3] «حكم الانتماء» (ص١١٠-١١٢).

الخِلافُ بَيْنَ السَّلَفيِّين:

لا يشك عاقل من أبناء هذه الدعوة أن السَّلَفِيِّين -في هذا الزمان- تركوا كثيراً من أهل البدع والأهواء، من روافض وصوفيين، وقطبيين وإخوانيين، وأشاعرة وماتريديين، وتركوا كثيراً من الملاحدة والعلمانيين، وغيرهم من المخالفين وأعداء الدين، وصار شغلهم الشاغل تجريحَ بعضِهم بعضاً، وتبديع بعضهم بعضاً، وإسقاط بعضهم بعضاً -إلا ما رحم ربي منهم-، فتفرقت كلمتهم، وتشتت همتهم، وتبعثرت جهودهم، وكلَّت أفكارهم، وكلُّ ذلك سببه كثرة الذنوب اللسانية، وتعدُّد الأمراض القلبية، حتى أضحت السلفية عند كثير من أبنائها مجرد اسم يكتب، ولقب يحسب، يزين به اسمه، ويحلي به رسمه، فهاهم السلفيون يتجرعون مرارة الكأس التي رضيها بعضهم لإخوانه وخلانه قبل أن تصل إليه، وها هي آثار الذنوب الماحقة تظهر على أهل هذه الدعوة، وها هي المصائب تُصبُّ على الدعوة بتفرق أبنائها، والفتن بينهم تغلي مراجلها، وما كلُّ ذلك إلا كما قال -سبحانه-: **﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾**.[١]

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمهُ الله-: «وهذا التَّفريقُ الذي حَصَلَ مِن الأُمَّة -علمائِها، ومشايخِها، وأُمرائِها، وكبرائِها- هو الذي أوْجَبَ تسَلُّطَ الأعداء عليها؛ وذلك بتركِهم العملَ بطاعةِ الله ورسوله...

فمتى تَرَكَ النَّاسُ بعضَ ما أمرَهم اللهُ به وَقَعَتْ بينهم العداوةُ والبغضاءُ.

وإذا تفرَّقَ القومُ فَسَدُوا وهَلَكُوا.

وإذا اجتمعوا صَلَحُوا ومَلَكُوا؛ فإن «**الجماعة رحمة، والفُرقة عذاب**»».اهـ[٢]

---

[١] [الشورى: ٣٠].

[٢] «مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢١).

فصرنا -في كل يوم- ننتظر شيخاً جديد يسقط اسمه، ويُتكلم في عرضه، وتتبع زلاته التي لا يخلو منها بشر، أو داعية ينادى عليه من شاهق: ألا إن فلاناً قد أخطأ، وفعل كذا وكذا..، حتى عدت تظن أنه سيأتي يوم لا ترى فيه إلا خيالاتٍ وأشباحاً تتسمَّى بالسلفية، ولا وجود لأحد على وجه البسيطة يحمل هذا المنهج وهذه الدعوة -على مذهب هؤلاء الغلاة البطَّالين-! وصرت تظنُّ أنه لا يوجد سلفية اليوم إلا ما نراه في الكتب الصفراء، ونقرؤه في الصحائف العفراء، بل -وحتى هؤلاء السلف المذكورون في الكتب- لربما نالتهم سهام التجريح الآثمة، وهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ قرون، وما يدرينا لعل هؤلاء المجرحين بعد انتهائهم من تجريح وتبديع وإسقاط الأحياء؛ ينتقلون إلى الأموات، كما فعل سلفهم الحداد!!

فليسأل كلٌّ منَّا نفسه: هل هذه هي الدعوة السلفية حقاً؟

هل هكذا يعامل أبناؤها بعضهم بعضاً؟!

هل هذا ما كان عليه رسول الله ﷺ الرحمة المهداة، وترك عليه صحابته، وارتضاه لأمته؟

هل هذه هي السلفية التي كان عليها الصحابة العدول الأذلة على المؤمنين الرحماء بينهم؟

هل هذه هي السلفية التي عاش عليها التابعون وتابعوهم بإحسان؟

هل هذه هي السلفية التي عرفها الأئمة الأربعة؟

هل هذه هي السلفية التي كان عليها شيخ الإسلام ومدرسته؟

والشيخ محمد بن عبد الوهاب وذريته؟

ومشايخنا الثلاثة ومدارسهم وحياتهم؟!

لا والله؛ ما عرفت الدعوة السلفية بهذه الشاكلة، ما عرفت الدعوة السلفية بهذه القسوة، والشدة، والفظاظة، والغلظة، بل هي دعوة الرفق، لا دعوة الشدة، ودعوة الرحمة، لا دعوة القسوة، ودعوة النصيحة، لا دعوة الفضيحة، ودعوة الوحدة واللُّحمة، لا دعوة الاختلاف والفرقة...

ما لكم كيف تحكمون؟!

ألم يعلم هؤلاء الأدعياء الدخلاء أن السلفية ليست مجرد دعاوى، أو نقل لآثار وفتاوى، بل السلفية -قبل كل شيء، وبعد التَّوحيد والاتِّباع- سلوك وأخلاق ومعاملة، وعلم وعبادة وورع، وكف اللسان عن المؤمنين، وصون أعراض المسلمين، ومحبَّةُ الخير للآخرين، والنُّصح لهم، وأن لا تجعل ساحات النزال لتصفية الحسابات الشخصية، وأن لا يدافع عن الحق إلا إذا نيل من شخصه، وأن نكونَ مثل أبي بكر -رضي الله عنه- الذي لم يقطع النفقة عن قريبه مسطح عندما تكلم في ابنته عائشة حتى نزلت براءتها من السماء؛ فحينذاك قطع عنه النفقة، ولو قطعها قبل نزول البراءة لكان قد فعل ذلك لحظِّ نفسه، وحاشاه من ذلك، فهو فعل شيئاً لله، فأحب أن لا يقطعه إلا لله! فيا لله أين أمثالك يا أبا بكر؟! «فيا لله! كيف تجعل الشرائع ذرائع للانتقام، وتقام ضَرائر من الباطل والآثام، لكنها سنة ماضية لمن يحمل عقلاً عبداً لهواه!

ويؤثر عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-: «إن للخصومات قحماً، وإن الشيطان يحضرها»».اهـ[1]

---

[1] «الردود» (ص٣٤١) للشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-.

شِدَّةٌ مُهْلِكَة:

ما ضر هذه الدعوة شيء مثل الشدة عند أدعيائها، ووجود البأس بين أبنائها..

قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «وقد رأينا أن الشِّدَّة أهلكت الدعوة السَّلفية، ومزَّقت أهلها...

..فإنّ هذه الشدة توجّهت إلى أهل السنة أنفسهم، إذ قد تركوا أهل البدع واتّجهوا إلى أهل السنة بهذه الشدة المهلكة، وتخلَّلها ظلمٌ وأحكامٌ باطلةٌ ظالمةٌ! ».اهـ[1]

وقال -حفظه الله-: «إِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّام- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ في شَيْءٍ.

والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَاحَة الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ مُمَيِّعُونَ!

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا -بِهَذَا الأُسْلُوبِ- أَكْبَرَ عَوْنٍ لِخُصُومِ السُّنَّةِ وأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا».اهـ[2]

انْحِسَارُ الدَّعْوَة:

العدالة والإحسان من أهم مقومات الدعوة في أي زمان ومكان، فإذا غاب هذان الأصلان صارت الدعوة في تأخر، وسارت في تقهقر..

قال شيخنا الهُمام -سلَّمه السلام-: «وَنَحْنُ نَرَى -الآنَ-وَلِلأَسَفِ- أَقُولُهَا بِكُلِّ أسىً!- أَنَّ دَعْوَةَ السَّلَفِ فِي تَقَهْقُرٍ وَانْدِحَارٍ؛ بِسَبَبِ هذا الذي أَصَابَهَا مِنْ تَفَرُّقٍ،

---

[1] «الحث على المودة والائتلاف» (ص٢١).

[2] «المجموع الواضح» (ص١٩٣).

وَاخْتِلاف، وَتَدَابُر، وانهيار!

وَإِلاَّ -بِاللهِ عَلَيْك- إنْ كُنْتَ مُنْصِفاً- سَمِّ لِي بَلَداً وَاحِداً لَيْسَ فِيهِ هَذَا التَّفَرُّقُ، أو ذَلِكَ التَّشَرْذُمُ -بِسَبَبِ الغُلُوِّ فِي التَّبْدِيع، وَعَدَمِ الانْضِباطِ بِالرِّفْق- مِنَ الحِجَاز وَنَجْد، إِلَى الخَلِيج، إِلَى الشَّام، إِلَى الشَّرْقِ الأَقْصَى، فَأُورُوبَّا، وَأَمْرِيكا-!!

وَإِنِّي لأَتَكَلَّمُ عَنْ خِبْرَةٍ وَدِرايَة، لاَ عَنْ جَهْلٍ، وتسرُّعٍ، وَغِوايَة...

وَرَبِّي يَشْهَد..

ولكنَّ الأَمَلَ بالله -تعالى- عظيمٌ: أنْ ينْقَمِعَ هذا الغُلُوُّ، ويَهْتَدِيَ أصحابُهُ، وأن يُفْتَحَ لأهلِ الحقِّ -بالحقِّ- بابُهُ...».اهـ[1]

قال الشيخ مقبل الوادعيُّ -رحمه الله-: «من أجل هذا؛ لما كانت كتب أهل السنة ملازمة للعدالة، وهكذا أشرطتهم، يبقى خصومهم حيارى».اهـ[2]

أي: ولما قلَّت أو اضمحلَّت هذه العدالة من كتبهم وأشرطتهم -إلا من رحم الله-؛ تمكن منهم أعداء الدعوة، وصاروا لقمةً سائغةً لهم..

قال الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله-: «فوالله؛ ما انتشرت الدعوة السلفية في هذا العصر القريب -وفي غيره- إلا على أيدي أُناسٍ علماء حكماء حُلماء يتمثَّلون منهج الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ويطبِّقونه قدر الاستطاعة؛ فنفع الله بهم، وانتشرت الدعوة السلفية في أقطار الدنيا، بأخلاقهم وعلمهم وحكمتهم.

وفي هذه الأيام نرى أن الدعوة السلفيَّة تتراجع وتتقلَّص، وما ذلك إلا لأنها

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٢٤٩).

[2] «غارة الأشرطة» (٢/ ١٥).

فقدت حكمةَ هؤلاء، بل حكمةَ الرسول ﷺ قبل كلِّ شيء، وحلمَه و رحمتَه وأخلاقَه ورفقَه ولينَه -عليه الصلاة والسلام-.

ولقد شتمت عائشةُ يهودياً، فقال لها رسول الله: «**يا عائشة، إن الله يحب الرِّفق في الأمر كله**»؛ هذا الحديث إذا ذكره -اليوم- عالم يوجه الشباب إلى المنهج الصحيح في الدعوة إلى الله، فإنهم يقولون: هذا تمييع!

فهذه الأخلاق الكريمة إذا ذُكرت -وذُكِّر بها- كالحكمة والرفق واللين والحلم والصفح-، التي هي من ضروريات الدعوة إلى الله -تبارك وتعالى-، ومن العوامل التي تجذب الناس إلى الدَّعوة الصَّحيحة: فإن النَّاتج أن يدخل الناس في دين الله أفواجاً.

وإن هؤلاء المبدِّلين يستخدمون التَّنفير؛ رغم أن رسول الله ﷺ يقول : «**إنَّ منكم منفِّرين**»، ويقولﷺ: «**يسِّروا ولا تعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفِّروا**».

فيا أيها الإخوة: هؤلاء لا يدركون! وإلا -فوالله- يلزمهم أن يَصِمُوا الرسول بأنه مميِّع! والصحابةَ وعلماء الأمة بأنهم مميِّعون! يلزمهم على هذا التشدُّد العنيف المهلِك -الذي أهلك الدعوة السلفية- يلزمهم أن يكون الرسول -نفسه- الذي يدعو إلى الرِّفق والحكمة واللين: أن يكون مميّعاً -كذلك-؛ نستغفر الله».اهـ[1]

عَجْزُ العُقَلاءِ عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاء:

ومسؤولية العلماء أن يتداركوا هذه الفتن والأوجاع، وأن يزجروا المتمسحين بهم من الأتباع والأقماع، وينقذوهم من عيهم، ويردوهم عن غيهم، ويعالجوا من كان

[1] «الحث على المودة والائتلاف» (ص١٩).

منهم ذا قلب مريض، وإلا يفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض، فإذا استفحلت الفتنة فيهم، وأشربت الهوى قلوبهم؛ فحينئذٍ لا ينجع فيها أي علاج، ولا يجدي معهم أي حجاج، إذ ذاك وقت تغميض العيون وغلق القلوب، ودواؤها الوحيد هو البتر والاستئصال حتى يصح باقي الجسد ويثوب.. ولات ساعة مندم..

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِيضَ نَارٍ   وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ضِرامُ

فَإِنْ لَمْ يُطْفِهَا عُقَلاءُ قَوْمِي   يَكُونُ وَقودَهَا (ظُلْمٌ ظَلامُ)

قَالَ شَيْخُ الإِسلام -رحمه الله-: «وَالفِتْنَةُ إِذَا وَقَعَتْ: عَجَزَ العُقَلاءُ عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاء، فَصَارَ الأَكَابِرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- عَاجِزِينَ عَنْ إِطْفَاءِ الفِتْنَة، وَكَفِّ أَهْلِهَا!

وَهَذَا شَأْنُ الفِتْنَةِ، كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿**وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً**﴾[1]، وَإِذَا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ، لَمْ يَسْلَم مِنْ التَّلَوُّثِ بِهَا، إِلاَّ مَنْ عَصَمَهُ الله».اهـ [2]

التَّدَرُّجُ فِي الضَّلال:

ولا شكَّ أَنَّ الانحراف والوقوع في الضَّلال لا يقع من العبد مرةً واحدةً هكذا ضربة لازب -كما يقال-، بل لا يزال يتدرج الشيطان بالعبد حتى يوصله إلى ما يحب، وإذا كان الخطأ عند المتبوع يسيراً، وتبناه الأتباع ونافحوا عنه، ودعوا إليه، وتعصَّبوا له؛ صار عندهم باطلاً له قرون، وبلغ أذرعاً، بل وفراسخ، وإذا وقع العالم في خطأ باجتهاد، فيكون مأجوراً أجراً واحداً، أما التابع فهو مأزور على كل حال..

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ-: «فالبِدَعُ تكونُ في أوَّلِها شِبْراً، ثم تكثُرُ

---

[1] [الأنفال:٢٥].

[2] «مِنْهَاج السُّنَّة» (٤/ ٣٤٣).

في الأَتْبَاعِ؛ حتى تصيرَ أذرُعاً، وأميالاً، وفراسِخَ».اهـ[1]

وقال -رحمهُ اللهُ-: «إذا كان الغَلَطُ شِبْراً؛ صارَ في الأَتْباعِ ذِراعاً، ثم باعاً..».اهـ[2]

فِتْنَةُ الإِنْتَرنِت:

وإن من الفتن التي ذرَّ قرنها في هذا الزمان، واشتد خطرها وضررها في ذا العصر والأوان: فتنة (الإنترنت)، حتى أصبحنا نرى مجاهيل ونكرات، يتكلمون في مشايخ أثبات، وعلماء ودعاة، وطلبة علم ثقات، يأتيك أحدهم باسم مركب، مولد أو معرب، أو بلقب تلقب، أو باسم كرقية العقرب، أو بكنية ذيَّلها بالانتساب للأثر، أو بالانتساب للسلف ممن غبر! ولو وضع في ميزانهم لسقط من أول وهلة، ولو خاض أصغر مسألة علمية لأبانت جهله، تجده يهرب من المسائل العلمية ولا يلتفت إليها، ويعرض عن مواقع العلوم الشرعية ولا يلوي عليها، ويقبل على مسائل التجريح، ومواقع التقبيح، والطعن القبيح، فيعمل لسانه بالقدح، ويطوع بنانه للجرح، ويثب عن كرسيه للتعليق الشنيع للتشنيع، ويشارك في الثلب الفظيع للتبديع، فما إن يسمع هذا المجرِّح بخطأ شيخ، أو يقف على زلة عالم إلا فرح لها، ثم أتى بها، وتأبط وزرها، فرحاً مسروراً وكأنما حل أعوص المسائل، أو أتى بما لم تستطعه الأوائل، فارعو أيها الطالب فأنت صغير، واعرف قدرك من بين المقادير، واعمل لأخراك فعمرك قصير، وإياك وفتنة القلم واللسان، على (الإنترنت) في هذا الزمان، ولا تجعل هذه النعمة عليك نقمة، ولا تشوه باباً من أبواب الخير، فيكن طريقك إلى الشر والضير، ولا

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٢٥).

[2] «بُغْيَة المُرتاد» (ص٤٥١).

تخسر شيئاً جعله غيرك باباً للحسنات، فيكن عندك باباً لنيل الآثام والسيئات، واعلم أن أعراض المسلمين معصومة، وحرمتهم معلومة، غير مهضـومة، فـاكفف لسـانك عنها، وصن أقلامك منها، ولا يغرنك الشيطان بأن هذا من النصيحة، بـل هـو عـين الفضيحة، والأقاويل القبيحة، غير الصـحيحة، ومـن جوامـع الكلـم والبيـان: مـن صمت نجا، وما شيء أحق بطول سجن من اللسان..

قال شيخنا -حفظه الله-: «وَهَذِهِ -وَاللـهِ- المُصِيبَةُ الكُبْرَى: أَنْ يَنْشَغِلَ دُعاةُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِبَعْضِهِم البَعْض، وَيَطْعَنَ بَعْضُهُم فِي بَعْض، وَيَمْلؤُوا صَفَحاتِ (الإِنْتَرْنِت) بِـمَا يُشْمِتُ بِهِم أَعْدَاءَهُم مِنْ (أَهْلِ الـرَّفْض، وَالتَّصَـوُّف، وَالقُبُورِيَّـة، وَالحِزْبِيَّـة) -جَمْعـاً وَافْتِراقاً-!

وَلا شكَّ أنَّ تَجْنِيبَ -وَتَجَنُّبَ- (شَمَاتَة الأَعْدَاء) مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ عَال، لاَ يُنْكِـرُهُ إِلاَّ الجُهَّال!

وَلاَ نَلْتَفُّ عَلَى ذَلِكَ بِقِيلٍ وَقَال، أَوْ بِجِدَالٍ خَال؛ أَوْ بِبَاطِلٍ مِن الاسْتِدْلاَل!

فَذا -كُلُّهُ- ضَلال...».اهـ[1]

ووقفت على كلام عالٍ بديع كالبدر للشيخ الفاضـل عبـد الـرزاق العبـاد البـدر -حفظه الله- في النصيحة والتحذير من هذه الفتنة، قال فيه: «هذا أحد الإخوة يقول: نرجو توجيه كلمة للإخوة الكرام -وخاصةً (شـبكات الإنترنـت)-، بالابتعـاد عـن أعراض أهل العلم وطلاب العلم.

هذه شبكة الإنترنت، أو ما يسمى بـ(الشبكة العنكبوتيـة) هـذه فيهـا شر، وفيهـا

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٢٢٦).

خير، ومن الشرور التي في هذه الشبكة: أن بعض **(مرضى النفوس)!** و**(ضعاف الإيمان)!** بحكم أنه يستطيع من خلال هذه الشبكة أن يتكلم -وهو في بيته- بالكلمة، أو يقول القول فيبلغ الآفاق، وينتشر في الدنيا، ويصل في لحظات إلى كل مكان، ولا يُدرى من هو، لا يُدرى من هو، فهذه جعلت بعض **(مرضى النفوس)!** يتجرؤون على الخوض في الكلام في الآخرين، والوقيعة والطعن، ونشر الفتنة والشر والفساد.

فهؤلاء لا يعانون -على ما هم عليه من شر- من سماع كلامهم، أو قراءة كتابتهم، أو ترويج أقاويلهم؛ لأن هذا من شأنه ضعضعة أوضاع المسلمين، وتفكيك صفِّهم، ونشر العداوة والبغضاء بينهم، فأمثال هؤلاء **(المجاهيل)!** الذين يجلسون خلف شاشات (الإنترنت)، ويكتبون وقيعةً وطعناً وذمَّاً:

لا يُستمع إليهم!

ولا يُنشر كلامهم!

بل يُبتعد ويُحذَر منه!

وهؤلاء لو أرادوا الخير للأمة؛ باب الخير واضح؛ بتعليمهم كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ، وتعليمهم الخير، ودعوتهم إليه، وتربية الناس على طاعة الله، واتباع سنة نبيه ﷺ». اهـ[1]

وقد وصف شيخنا أبو عبيدة -حفظه المولى- هذا الصنف أحسن وصف، فقال: «وهنالك صنف آخر ظنوا أن (السلفية) حكم على الآخرين بالإعدام، فلا فرق بين فلتة وزلة، وزلة وخطيئة، وخطيئة وكبيرة، وكبيرة وشرك[2]، وإنما توصف بأبشع وأشنع

---

[1] من «تسجيل صوتي منشور على الشبكة».

[2] وبدعة واجتهاد.

وأفحش الألفاظ، وهذا (الوصف) تلوكه الألسن، وتقذفه الأفواه، وتجترُّه الشِّفاه، وينتشر على أسنَّة الأقلام، ويستقر على الشبكات (العنكبوتية) (الإنترنت)!

إلى هؤلاء وأولئك الملحقين أنفسهم بالمربين والأساتيذ والمشايخ:

يا هؤلاء وأولئك! أردتم أن تثلموا سيوف الحق، وأقلام الصدق، فلا تلوموا إلا أنفسكم إذا خشن متنه، وآلم جرحه، فتجرعوا هذه النصائح على مرارتها في لهواتكم:

يا قومنا! إنا نخشى أن تفسدوا على الأمة بهذه الدروس، وتينكم الطروس: الدم الجديد في حياتها، فمن الواجب أن يصان هذا الدم عن أخلاط الفساد، ومن الواجب أن يتمثل فيهم (**الحق**) و(**العدل**) و(**العلم**) و(**التزكية**)، ومن الواجب أن تربى ألسنتهم وأقلامهم على الصدق والطهر والخير، لا على البذء وعورات الكلام.

يا إخواننا! إن الأمة تنظر إلى أعمالكم، وتسمع قيلكم، وإننا نتوقع أن تشعر بما في سلوككم من اضطراب وتناقض بين المبادئ والأعمال، فتنزع -أو تتزعزع- ثقتها لا بكم، وإنما بالدين الحق، والمنهج الصدق، ويذهب الحق في الباطل، وإننا -والله- لا نرضى لكم هذه العاقبة، ولا نرضى لأمة فقيرة من الرجال أن يسوء ظنها برجالها!

يا..... ! إن الدعاوى والزعم و(**تكبير**) الصغائر، وتصغير (**الكبائر**) كل ذلك مما لا يقوم عليه دين ولا تربية ولا خلق!

يا أصحابنا! إنكم أحرجتمونا بأقوالكم وأفعالكم ومواقفكم! **فوالله لا أدري كيف تزعمون أنكم تخدمون (الدعوة) وقد قطَّعتم أوصالها، وشتمتم رجالها، وسفهتم كل رأي إلا رأيكم، ولا أتصور كيف تعلمون (شبابها) وقد ضربتم المثل في تلك (الأوراق) و(الدروس) و(المجالس) (العالية) في أساليب السب، التي لم نعهدها إلا من تلقين بعض (الأحزاب) لطائفة من (الشباب) في (معاهد) المقاهي والأزقَّة**، إن تضرية

(الشبان) على الشتم والسباب والجرأة **(جريمة)** ما بعدها شر.

يا هؤلاء! إن لزم **(النقد)**، فلا يكون **(الباعث)** عليه **(الحقد)**، وليكن موجها إلى **(الآراء)** بالتمحيص، لا إلى **(الأشخاص)** بالتنقيص!

يا أولئك! لعل من **(صنعتكم)** أن تضيعوا على **(الأمة)** هذا **(الجيل)** وتفسدوا **(مواهبه)** و**(إمكاناته)**، وتُلهوه بـ**(مناقشاتكم)** المرسومة -أو المزبورة!-!

فوالله إنا نخشى ذلك، ونخشى أكثر من ذلك على هذه **(الثلة)** المقبلة على العلم والعلماء، والمنكبة على تحصيله..».اهـ[1]

فالواجبُ على مجاهيل (الإنترنت) هؤلاء «أن يتَّقوا اللهَ في أنفسِهم وفي المنهج السلفي الذي ناله من التشويه وشماتَة الأعداء؛ الأمر الذي لا يُطاق؛ بسبب كتابات أُناس مجهولين، لا تُعرف عقائدُهم، ولا مناهجهم، ولا سِيَرُهُم، ولا أخلاقُهم باسم السلفية والسلفيين!!

وأصبحوا يُطارِدون السَّلَفِيِّين عن حِياضِهم، ويَشُنُّونَ عليهم حملات الطعون والاتهامات الخطيرة بالتمييع -وغيره-».اهـ[2]

التَّبْديعُ بَيْنَ المَصَالِحِ والمفَاسِد:

ومن المسائل التي يجهلها -اليوم- كثير ممن خاض غمار الجرح، وحمل سيوف القدح من أبناء هذه الدعوة المظلومة؛ مسألة المصالح والمفاسد، ولم يدرِ هذا السلفي الغُمر -وليته يدري- أن الشريعة جاءت بـ: (تحصيل المصالح وتكميلها، ودرء

---

[1] «السياسة التي يريدها السلفيون» (ص٣٩-٤١).

[2] كما في «المجموع الواضح..» (ص١٧) للشيخ ربيع بن هادي.

المفاسد وتقليلها)، وأن هذا الأصل العظيم قام عليه معظم الدين وجلُّ مسائله، ولولاه لتكدرت حياة المسلمين، واختلطت أمور المؤمنين، فلا ينكر هذه القاعدة وهذا الأصل إلا عيي جاهل، ولا يردُّها إلا مكابر مجادل.

قال الشَّيْخ ربيع بن هادي -حفظه الله-: «إِنَّ مُرَاعَاةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الإِسْلاَمِ وَأُصُولِهِ، وَكَمْ يَجْلِبُ اللهُ بِذَلِكَ مِنَ الخَيْرِ، وَيَدْفَعُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ! وَعَدَمُ مُراعَاتِهَا فِيهِ بَلاءٌ عَظِيم». [1]

مِنَ الأدِلَّةِ على ذلك:

وهذه القاعدة العظيمة في المصالح والمفاسد دلَّت عليها نصوص كثيرةٌ من الكتاب والسنة[2]، من ذلك:

قوله -تعالى-: ﴿**وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ فَيَسُبُّواْ اللهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾. [3]

ومن ذلك: قصة صلح الحديبية، وتنازل النبي ﷺ للمشركين عن بعض الواجبات الشرعية من باب المصلحة.

ومن ذلك: تركه ﷺ هدمَ الكعبة وبناءها على قواعد إبراهيم؛ لأن قريشاً كانوا -بعدُ- حديثي عهد بشرك وجاهلية.

---

[1] «المجموع الواضح» (ص١٧٠).

[2] وللشيخ ربيع رسالة بعنوان: «هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات» انظرها في «المجموع الواضح» (ص٣٤٧) فهي مهمة.

وله كذلك: «هل سكوت بعض أهل العلم أحياناً مراعاة للمصالح والمفاسد أمر سائغ أو خيانة». انظرها -أيضاً- في «المجموع الواضح» (ص١٥٢).

[3] [الأنعام:١٠٨].

ومن ذلك: عدم قتله ﷺ المنافقين حوله، مع معرفته لهم، وتيقنه منهم؛ وذلك حتى لا يقول الناس: «محمد يقتل أصحابه».

...وغير ذلك كثير.

وبذلك نعلم أن «درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وسد الذرائع المفضية إلى الأضرار والمفاسد من الأصول العظيمة التي لا يقوم الإسلام وحياة المسلمين إلا عليها».[1]

ومن هذه المسائل الشرعية المبنية على هذه القاعدة؛ مسألة التبديع من عدمه، أو التصريح بذلك من عدمه -مع اعتقاده-، أو هجر المبتدع من عدمه، أو مدى الاستفادة ممَّن عنده بدعة، أو ارتكب زلَّة، وتقدير الخير والشر في الأمور كلها، وهذا هو الفقه بعينه، لذا كان من جوامع كلمه ﷺ: «**من يُرد اللهُ به خيراً يفقِّهه في الدِّين**».[2] ولم يقل: «يعلِّمه الدِّين»! إذ (الفقه=الفهم) هو المطلوب، لا مجرد العلم المجرد عن الفهم، فافهم..

وقد قيل قديماً -ونعم القول-: «ليس الفقيه من يعلم الخير من الشرِّ، ولكنَّ الفقيه من يعلمُ خير الخيرين، وشرَّ الشَّرَّين».

يَا مَنْ لَمْ يُراعِ ذلِك! احْذَرْ دُعَاءَ النَّبيِّ ﷺ عَلَيك:

وعدم مراعاة هذا الأصل يوقع الدعوة في الحرج والمشقة، ومن فعل ذلك بالدعوة دخل في جملة من دعا عليه النبي ﷺ، كما جاء عن عائشة -رضي الله عنها-

---

[1] «المجموع الواضح» (ص١٥٥).

[2] «الصحيحة» (١١٩٥).

قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول -في بيتي هذا-: «**اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشقَّ عليهم فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به**».[1]

والأسوأ ممن لا يراعي هذا الأصل، هو من ينكر على من يراعيه ويقوم به من دعاة هذه الدعوة وعلمائها، وقد قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله- مخاطباً فالحاً-: «فلعل العلماء الذين ترى سكوتهم تنازلا وربما رأيته كتماناً وخيانة أبعد نظراً منك وأعرف بالمصالح والمفاسد، وأعرف بالقواعد والأصول، وما يترتب على المواقف والتصرفات.

وإلى الله المشتكى من تسرُّعاتٍ ومبادراتٍ ليس فيها أيُّ التفاتٍ إلى هذه الأمور العظيمة، فأذاقت الدعوة السلفية الأمرَّين وأوقعتها في غربة وكربة».اهـ[2]

هَجْرُ المُبْتَدِعِ:

ومسألة هجر المبتدع -أيضاً- من المسائل المبنية على هذا الأصل الأصيل..

قال العلَّامة المحدِّث الفقيه الألبانيّ -رحمه الله- في بعضِ «أجوبتِه»-:

«إذا وَجَدْنَا في بعض عبارات السلف في الحُكم على مَن وَاقَعَ بدعة بأنه مبتدع؛ فهو مِن باب التحذير، وليس من باب الاعتقاد.

ولعلَّهُ يَحْسُنُ -بهذه المناسبة- ذِكْرُ الأثر المعروف عن الإمام مالكٍ، لَّما جاءَهُ سائلٌ، قال: يا مالك: ما الاستواء؟ قال: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ، أَخْرِجُوا الرَّجُل؛ فإنَّهُ مُبتدعٌ».

---

[1] رواه مسلم.

[2] «المجموع الواضح» (ص١٦٠).

فهُو ما صارَ مُبتدِعاً بمجرَّدِ ما سألَ عن الاستواء!

إنَّما أرادَ أن يفهمَ شيئاً، لكنْ خَشِيَ الإمامُ مالكٌ أنْ يرميَ مِن وراء ذلك مخالفةَ العقيدةِ السلفيةِ، فقال: أخْرِجُوا الرَّجُلَ؛ فإنَّهُ مبتدعٌ.

وانظُروا -الآن- كيف الوسائلُ تختلف:

هل ترى أنت وأنا -وبكرٌ، وعَمْرٌو، وزيدٌ -إلى آخره- لو سَأَلَنَا واحدٌ مِن المسلمين -أو من خاصة المسلمين- مثلَ هذا السؤال؛ نجيبُه بنفس جواب مالك؟! ونُلحقه بتمام كلام مالك؟! فنقول: أخرجوا الرجل فإنَّهُ مبتدع؟

لا؛ لماذا؟

لأن الزمن اختلف، فالوسائلُ التي كانت -يومئذٍ- مقبولةً، اليومَ ليست مقبولةً؛ لأنها تضرُّ أكثرَ مما تنفع». اهـ[1]

وهذا الكلام صحيح جداً، إذ قد يَتَرَتَّبُ عَلَى الكَلَامِ في شَخْصٍ مَفَاسِدُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِن مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ.

وقال الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-: «وأهل العلم يرجِّحون بين المصالح والمفاسد المترتِّبة على الهجر وعدمه، فإذا كانت المصالح المترتِّبة على عدم الهجر أحسن بحيث يتمكن من الدعوة لهم، والنَّصيحة وبيان المساوئ لما هم عليه من العقيدة الباطلة، وكل هذا بشرط أن يأمن الانخداع بِهم، فإن لَم يأمن الانخداع بِهم وجب عليه أن يهجرهم، ويبتعد عنهم، ومعنى الانخداع بأن تنطلي عليك بعض أفكارهم فتستحسنها وهي قبيحة، وتبيحها وهي محرمة، وبالله التوفيق». اهـ[2]

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٨٠).

[2] «الفتاوى الجلية» (ص٥٢).

كَيْفَ يُهْجَر؟

قَالَ الشَّيْخُ عُبَيد الجَابِرِي -حفظه الله-: «ولكن كيف يهجر؟ أولاً، ينظر إذا كانت المصلحة راجحةً في هجره بأن تكون الغلبة لأهل السنة والقوة لهم، فإنه يهجر ولا كرامة ويحذر منه ولا كرامة، وإن كانت الغلبة له ولأمثاله وتأثيرهم قوي ونافذ في العامة والخاصة فإنه يهجر هجراً جزئياً ولا يحذر منه علناً، ترد أخطاؤه، ومن كان فلان أو علان يترك دروسه ولا يستمع إليه لكن لا يحذر منه لما في ذلك من المفسدة، وإنما يحذرون من البدع عموما، ويردون خطأ هذا الرجل بالدليل خاصة حتى يعرف الخاصة والعامة أنه على خطأ، لأنهم لو هجروه وحذروا منه ألّب عليهم العامة والخاصة وسبب فتنة، واعتدى أهل البدع الذين هم أقوياء الشوكة وأهل الصولة والجولة يعتدون على أهل السنة ويذلونهم ويهينونهم ويفرقون جماعتهم ويرجفون فيهم، فدرء المفاسد مطلوب، درء المفاسد مطلوب».اهـ[1]

الحِكْمَةُ فِي مُعَامَلَةِ أَهْلِ البِدَع:

قَالَ الشَّيْخُ عُبَيد الجَابِرِي -حفظه الله-: «إذا احتاج السني إلى أن يقضي حاجة من مبتدع فلا بأس[2]، لكن لا يجوز أن يكون ذلك كثيراً طاغياً على الحال، فإنَّ أهل البدع يضرُّون، لكن لو احتاج أن يبيع من هذا أو يشتري من هذا أو -مثلاً- والد الرجل المبتدع والده سني، فأراد أن يسأله عن حاله، أو جمعه به مجلس من غير قصد فلا بأس[3]، أما أن يتجالس أهل سنة وأهل بدعة ويقضون الوقت في القيل والقال فهذا

---

[1] «ضوابط معاملة السني للبدعي» (ص٨).

[2] تأمل! هذا في حق المبتدع، فكيف بالسلفي الذي وقع في بعض الأخطاء؟!

[3] تأمل! هذا في حق المبتدع، فكيف بالسلفي الذي وقع في بعض الأخطاء؟!

خطأ، هذا لا يجوز، نحن نحذِّر من مجالسة أهل البدع...

الحكمة مطلوبة والسياسة الحسنة مطلوبة حتى نكسب الناس ونبين لهم الحق، فإن بعض البلدان السنة فيها مثل الشعرة البيضاء في الثور الأسود، السنة قليلة والبدعة هي الغالبة، والذائعة والشائعة ولها الصَّولة والجولة والشَّوكة، فلا بد أن يكون السُّنِّيُّ حكيماً[1] حتى يكسب الناس وينقذهم من الهاوية والضلال». اهـ[2]

وَإِذا كَانَ المُبتَدِعُ قَرِيباً لَه:

قَالَ الشَّيْخُ عُبَيد الجَابِرِي -حفظه الله-: «هذا موجود ولا شك، فإن الكثير من البيوت تجد السني السلفي واحداً، رجلاً واحداً أو امرأة واحدة، والبقية كلهم أهل بدع، فهذا لا بد أن تكون سياسته حسنة، وليتودد ويتحبب إليهم ويجلبهم بالحسنى، نعم، ويبين لهم الحق بيان ود ومحبة وصفاء، ولا ينقلب عليهم انقلاب الأسد على فريسته أو يظهر لهم أنهم ضلاّل وأنه هو على الحق والهدى.

---

(1) وقد خالف الشيخ عبيد الجابري -سدَّده الله- هذه الحكمة التي ينادي بها، وتلكم التَّأصيلات الرَّائعة التي يؤصِّلها، والقواعد المتينة التي يقعِّدها سابقاً حينما تكلَّم -غفر الله له- في شيخنا الحلبيِّ بأنه يزكِّي الضُّلَّال، وأنه متفلسف، ومسكين، وضائع، ...الخ من عباراتٍ قبيحة، لا تطلق إلا على أعداء الدعوة، لا على أبنائها فضلاً عن علمائها، ومؤخَّراً حينما اتَّهم شيخنا الحلبيَّ بتأثره بفكر الإخوان، وبتغيُّره وإخوانه المشايخ تلاميذ الألباني بعد موت شيخهم الإمام! وقد رددت على دعواه الخاطئة تلك -غفر الله له- بمقالة على منتدياتنا (كل السلفيين) - متأدِّباً معه، محسناً الظن به، حافظاً لمكانته- بعنوان: « التِّبْيَانُ لِمَا حَصَلَ مِنْ الشَّيخِ الجَابِريّ مِنْ سَبْقِ اللِّسَان! وَبَرَاءَةُ شَيْخِنا الحَلَبيِّ مِنْ فِكْرِ الإِخْوان!!» مع العلم أنه يؤذينا -والله- ما يجري بينه وبين الشيخ الحجوري من مشاحنات ومطاحنات لا داعي لها، ولا تضرُّ إلا دعوتنا، ولا تفرح إلا خصومنا..

فاللهم اهدِ مشايخ السنة إلى الحق، وسدِّد رميهم صوب من يستحق.

(2) «ضوابط معاملة السني للبدعي» (ص١٢، ١٣).

بل عليه أن ينتهج أو أن ينتهز فرصة القرابة، يغتنم فرصة القرابة ويبين لهم حتى يهديهم الله -عز وجل- وعليه الصبر والاحتساب، لا يستعجل ما دامت البدعة مفسقة فعليه أن يصبر ويحتسب ويجدّ في ذلك ويجتهد، ويلجأ إلى الله بالدعاء أيضاً في طلب هدايتهم وردهم إلى السنة».اهـ[1]

مِثَالٌ سَلَفِيٌّ: (اخْتِلافُ الهَجْرِ بَيْنَ زَمَنَيْ عُمَرَ وَعَلِيّ):

هجر التَّأديب بين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-:

استطاع عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أن يؤدب صبيغاً -كما هو معلوم- على أسئلته الملغومة بالشبهات، لَـمَّا سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى (الذَّارِيَات)، ولكنَّ علياً -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لم يستطع ذلك، لاختلاف حاله، وزمانه، ومكانه، ورعيته، مع كون زمنه لا يبعد كثيراً؛ قَال شيخ الإسلام -رَحِمَهُ الله-: «وَقَدْ تَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ فِي تَفْسِيرِهَا؛ مِثْلُ: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِب مَعَ ابْنِ الكَوَّاء -لَـمَّا سَأَلَهُ عَنْهَا-؛ كَرِهَ سُؤَالَهُ لِمَا رَآهُ مِنْ قَصْدِه؛ لَكِنْ عَلِيّ كَانَتْ رَعِيَّتُهُ مُلْتَوِيَةً عَلَيْه، لَمْ يَكُنْ مُطَاعاً فِيهِم طَاعَةَ عُمَرَ حَتَّى يُؤَدِّبُه».[2]

مِثالٌ آخَر: (ابْنُ المَدينيّ وَالجَهْمِيَّة):

فعل الإمام علي بن المديني في مسايرته للجهمية:

قال الشيخ المعلمي اليماني -رحمه الله- عن ابن المديني: «أما مسايرته لابن أبي دؤاد فقد أجاب عنها مراراً بأنه كان مكرهاً، وكان في أيام المحنة إذا خلا بمن يثق به من أهل السنة ذكر له ذلك وأنه يرى أن الجهمية كفار».اهـ[3]

---

[1] «ضوابط معاملة السني للبدعي» (ص١٤).

[2] «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٣/ ٣١٣).

[3] «التنكيل» (١/ ٣٥٦).

سُكُوتُ العُلَماء:

والعلماء قد يسكتون عن بيان الحق لمصلحة، وكما سمعت بعض علمائنا يقول: العالم الرباني إذا تكلَّم تكلَّم عن علم، وإذا سكت سكت عن علم..

قَالَ الشَّيْخ ربيع بن هادي -حَفِظَهُ الله- رَدًّا عَلَى مَنْ شَنَّعَ عَلَى بَعْضِ العُلَمَاءِ سُكُوتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ بَيَانِ الحق-: «هُوَ لَمْ يَسْكُتْ جُبْناً وَلا غِشًّا، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ أَسْئِلَةِ أُنَاسٍ لَهُم أَغْراضٌ وَمَقَاصِدُ سَيِّئَة؛ مِنْهَا: إِسْقَاط أُنَاسٍ فِي بَلَدِهِم هُمْ أَمْثَلُ النَّاس، وَبِإِسْقَاطِهِم تَنْتَهِي الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ البَلَد».اهـ[1]

تَلَطُّفُ العُلَماءِ فِي العِبَارَة:

والعلماء والدعاة إذا تكلموا؛ فيجب أن يكون كلامهم فيه تلطف وتوجيه ونصح، بعبارات دافئة يشعر المنصوح أنه يريد الخير له بها، ويحس السامع والقارئ أن قائلها قدوة محب للخير يحسن الاستماع إليه، والأخذ بنصيحته وتوجيهه، ولا تكون الكلمات نابيةً فظّةً غليظةً، تنفِّر الموافق قبل المخالف، ولا ينتفع بها أحد من العالمين إلا غلاظ القلوب!!

ومِن توجيهاتِ فضيلةِ الشيخِ ربيعِ بنِ هادي -حفظه الله- في بعضِ «رُدودِه» على (الحدَّادِيَّة)-: «قلتُ لهم: إذا قُلنا: (أشعري) معناهُ أَنَّهُ: عنده بدعة؛ الإنسان يريد أن يتأدَّب في لفظِهِ؛ ليس لازِماً أنْ نقولَ عنه: مبتدع».

إلى أن قال: «أنا أقرأ لكم تراجمَ مِن «البخاري»؛ يمرُّ على (جابر الجُعْفِي)، ويمرُّ على غيرِه، لا يقولُ: مبتدع -وهو يعرف أنه رافضي-، ولا يقول: إنه مبتدع؛ لأن هذا ليس لازماً.

بيِّن ضَلالَهُ نُصحاً للنَّاس، لكنْ؛ ليس لازِماً أن تقول: مبتدع، أو: غير مبتدع».اهـ[2]

---

[1] «المجموع الواضح» (ص١٥٣).

[2] «منهج السلف الصالح» (ص٢٤).

أَخْلَاقٌ سَلَفِيَّةٌ نَادِرَة:

كـان سـلفنا الصـالح قـدوةً للعـالمين حـولهم، وللأجيـال التـي جـاءت بعـدهم، وبأخلاقهم وسمتهم، وأدبهم وعبادتهم، وصدق تدينهم، وسـلامة قلـوبهم، وتعلقهـم بربهم، ونقاء سريرتهم، وصفاء نياتهم..؛ دانت لهم البلاد، وملكوا قلوب العباد، وحازوا الدنيا والأخرى، وكانت أفئدة الناس لهم أسرى، كيـف لا؟ وهـم قـوم بـاعوا الفانيـة، وآثروا الباقية، وتخلقوا بأخلاق الأنبياء، وتحلوا بحلية الأولياء، وأحبـوا الخـير للنـاس، ورجوا لهم زوال البأس، واشتغلوا بعيوبهم، وتركوا عيوب غيرهم، فصلح حالهم، ونهل الناس من خيرهم، وببعضهم حسن ظنهم، فأحبتهم سماؤهم وأرضهم، تدبروا الآيات القرآنية، وعقلوا النصوص النبويـة، فكانـت لهـم صراطـاً عليـه يسـيرون، وسـبيلاً لـه يسلكون، وكان قدوتهم المصطفى العدنان، الذي كان خلقه القرآن، فتهيئوا -مبكرين- ليوم العرض، وكانوا مصاحف تمشي على الأرض، فمناقبهم لا تعد، وفضائلهم لا تحد، وخصالهم محمودة، وأخلاقهم -اليوم- مفقودة، فأين هـذه الأخـلاق -اليـوم- أيـن؟ كدت أن لا أراها إلا في كتاب، أو تحت التراب..

الحِلْمُ وَسَعَةُ الصَّدْر:

ومن هذه الأخلاق الحميدة، والخصال المجيدة؛ الحلم وسعة الصدر..

جاء في كتاب «أدب الدنيا والدين» (ص٣٠٩) للماوردي -رحمه الله-: «وَقَالَ بَعْضُ الْأُدَبَاءِ: مَنْ غَرَسَ شَجَرَةَ الْحِلْمِ اجْتَنَى ثَمَرَةَ السِّلْمِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبُلَغَاءِ: مَا ذَبَّ عَنْ الْأَعْرَاضِ كَالصَّفْحِ وَالْإِعْرَاضِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشُّعَرَاءِ:

أُحِبُّ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ جَهْدِي ... وَأَكْرَهُ أَنْ أَعِيبَ وَأَنْ أُعَابَا

وَأَصْفَحُ عَنْ سِبَابِ النَّاسِ حِلْمًا ۞ وَشَرُّ النَّاسِ مَنْ يَهْوَى السِّبَابَا

وَمَنْ هَابَ الرِّجَالَ تَهَيَّبُوهُ ۞ وَمَنْ حَقَرَ الرِّجَالَ فَلَنْ يُهَابَا

وَحَدُّ الْحِلْمِ: ضَبْطُ النَّفْسِ عَنْ هَيَجَانِ الْغَضَبِ.

وَهَذَا يَكُونُ عَنْ بَاعِثٍ وَسَبَبٍ.

وَأَسْبَابُ الْحِلْمِ الْبَاعِثَةُ عَلَى ضَبْطِ النَّفْسِ عَشَرَةٌ: أَحَدُهَا: الرَّحْمَةُ لِلْجُهَّالِ، وَذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ يُوَافِقُ رِقَّةً.

وَقَدْ قِيلَ فِي مَنْثُورِ الْحِكَمِ: مِنْ أَوْكَدِ الْحِلْمِ رَحْمَةُ الْجُهَّالِ.

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لِرَجُلٍ أَسْمَعَهُ كَلَامًا: يَا هَذَا! لَا تُغْرِقَنَّ فِي سَبِّنَا، وَدَعْ لِلصُّلْحِ مَوْضِعًا، فَإِنَّا لَا نُكَافِئُ مَنْ عَصَى اللهَ فِينَا بِأَكْثَرَ مِنْ أَنْ نُطِيعَ اللهَ -عَزَّ وَجَلَّ- فِيهِ.

وَشَتَمَ رَجُلٌ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ: إِنْ كُنْتُ مَا قُلْتَ فَغَفَرَ اللهُ لِي، وَإِنْ لَمْ أَكُنْ كَمَا قُلْتَ فَغَفَرَ اللهُ لَكَ.

وَاغْتَاظَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- عَلَى خَادِمٍ لَهَا، ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَى نَفْسِهَا فَقَالَتْ: للهِ دَرُّ التَّقْوَى! مَا تَرَكَتْ لِذِي غَيْظٍ شِفَاءً.

وَقَسَّمَ مُعَاوِيَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قِطَافًا؛ فَأَعْطَى شَيْخًا مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ قَطِيفَةً فَلَمْ تُعْجِبْهُ، فَحَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ بِهَا رَأْسَ مُعَاوِيَةَ.

فَأَتَاهُ فَأَخْبَرَهُ! فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: أَوْفِ بِنَذْرِك وَلْيَرْفُق الشَّيْخُ بِالشَّيْخِ». اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «هَذَا وَأَنَا فِي سِعَةِ صَدْرٍ لِمَنْ يُخَالِفُنِي، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَعَدَّى حُدُودَ اللهِ فِيَّ بِتَكْفِيرٍ أَوْ تَفْسِيقٍ أَوْ افْتِرَاءٍ أَوْ عَصَبِيَّةٍ جَاهِلِيَّةٍ؛ فَأَنَا لَا

أَتَعَدَّى حُدُودَ اللهَّ فِيهِ، بَلْ أَضْبُطُ مَا أَقُولُهُ وَأَفْعَلُهُ، وَأَزِنُهُ بِمِيزَانِ الْعَدْلِ، وَأَجْعَلُهُ مُؤْتَمًّا بِالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللهُّ وَجَعَلَهُ هُدًى لِلنَّاسِ حَاكِمًا فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ».اهـ[1]

حُسْنُ الظَّنِّ بِالآخَرِين، وَالتِماسُ الأَعْذَارِ لَهُم:

قال ميمون بن مِهران -رحمه الله-: «ما بلغني عن أخ لي مكروه قط إلا كان إسقاط المكروه عنه أحب إلي من تحقيقه عليه، فإن قال: «لم أقل»؛ كان قوله: «لم أقل»؛ أحب إلي من ثمانية يشهدون عليه».اهـ[2]

علق شيخنا على هذا الأثر بقوله: «هذه هي حقيقة القلب الكبير تجاه المخطئ بحق، فكيف ببعض أبناء هذا العصر الذين يواجهون من توهَّموا فيهم الغلط نتيجة ظنٍّ سيِّئ؟! فتراهم يشيعون التهم، ويبعثرون الادعاءات؛ من غير تثبت، أو تأنٍّ، أو حسن ظن!».اهـ[3]

وقال ابنُ الوَرْدِيِّ:

تجنَّبْ أصدقاءَكَ أَوْ تَغافَلْ ... لَهُمْ تَظْفَرْ بِوُدِّهِمُ المُبِينِ

وإنْ (يتغيَّرُوا) يوماً فَعُذْراً ... فإنَّ القومَ مِن ماءٍ وطِينِ

قال جعفر بن محمد -رحمه الله-: «إذا بَلَغَكَ عن أخيكَ الشيءُ تُنْكِرُهُ؛ فالْتَمِسْ لهُ عُذْراً واحداً، إلى سبعين عُذراً؛ فإنْ أصبتَه، وإلَّا قُل: لعلَّ لهُ عُذراً لا أعْرِفُه».[4]

وقال حمدُون القَصَّار -رحمه الله-: «إذا زَلَّ أخٌ مِن إخوانِكم؛ فاطلُبوا له سبعين

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٤٥).

[2] رواه الحرَّاني في «تاريخ الرَّقَّة» (ص٢٥).

[3] «الفارق بين المصنف والسارق» (ص٢٩)، وانظر: «التنبيهات المتوائمة» (ص٣٦٣).

[4] «شُعَب الإيمان» (٨٣٤٤).

عُذراً، فإنْ لم تقبلْه قلوبُكُم: فاعلموا أنَّ المعيبَ أنفسُكُم...».[1]

وقال عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ مُنازل -رحمه الله-: «المـؤمنُ يطلُـبُ معـاذيرَ إخوانِـه، والمُنافقُ يَطْلُبُ عثراتِ إخوانِه».[2]

وقال الشيخ ابن باز -رحمه الله-: «المشروع للمؤمن أن يحترم أخاه إذا اعتذر إليه، ويقبل عذره إذا أمكن ذلك، ويحسن به الظن حيث أمكن ذلك؛ حرصاً على سلامة القلوب من البغضاء، ورغبةً في جمع الكلمة، والتعاون على الخير، وقد روي عن عمر -رضي الله عنه- أنه قال: «لا تظنَّ بكلمةٍ صدرت من أخيـك شراً وأنـت تجـد لهـا في الخير محملاً». اهـ[3]

الاشْتِغَالُ بِإصلاحِ عُيُوبِ النَّفسِ، وَتَرْكُ تَتبُّعِ عُيوبِ الآخَرِين:

قال رسـول الله ﷺ: «**إنَّـك إن تتبَّعْـتَ عـوراتِ المسـلمين أفسـدتَهم، أو كِـدتَ تفسِدُهم**».[4]

قال الإمامُ ابنُ حِبَّان -رحمه الله-: «فمَنِ اشْتَغَلَ بعيوبِ النَّاس عن عيوبِ نفسِـه عَمِيَ قلبُهُ، وتَعِبَ بدنُهُ، وتعذَّرَ عليه تركُ عيوبِ نفسه؛ فإنَّ أعجزَ النَّـاس مَـن عـابَ النَّاسَ بما فيهم، وأعجزَ منه مَن عابَهُم بما فيه».اهـ[5]

وقال ابن القيم -رحمهُ اللهُ-: «"طُوبَى لِمَن شَغَلَهُ عيبُه عن عيوبِ النَّـاس"، وويـلٌ

---

[1] «آداب الصُّحْبَة» (ص٤٥).

[2] «شُعَب الإيمان» (١١٩٧).

[3] «مجموع فتاوى ابن باز» (٢٦/ ٣٦٥).

[4] «غاية المَرام» (٤٢٤).

[5] «روضة العُقلاء» (ص١٢٥).

لَمن نسيَ عيبَه وتفرَّغ لعيوبِ النَّاسِ!

فالأوَّلُ: علامةُ السَّعادة، والثاني: علامةُ الشَّقاوة». [1]

ومن بديع الكلام: «مَن نَظَرَ في عيوبِ النَّاس: عَمِيَ عن عيوبِ نفسِه، ومَن عُنِيَ بالنَّار والفِردوس: شُغِلَ عن القِيلِ والقال، ومَن هَرَبَ مِن النَّاس: سَلِمَ مِن شُرورِهم». [2]

وقال عَوْن بن عبدِ الله -رحمه الله-: «ما أحسِبُ أحداً تفرَّغَ لِعُيوبِ النَّاس؛ إلا مِن غَفْلَةٍ غَفِلَها عن نفسِه». [3]

وقال بكر بن عبدِ الله المُزَنِيّ -رحمه الله-: «إذا رأيتُمُ الرَّجُلَ مُوْلَعاً بعُيوبِ النَّاسِ ناسياً لعيبِه؛ فاعْلَمُوا أنَّهُ قد مُكِرَ به». [4]

وقال الفُضَيْل بن عِياض -رحمه الله-: «ما مِن أحدٍ أحبَّ الرِّئاسَةَ إلا حَسَدَ، وبَغَى، وتتبَّعَ عيوبَ النَّاس، وكَرِهَ أنْ يُذْكَرَ أحدٌ بخيرٍ». [5]

أَرَى كلَّ إنسانٍ يَرى عَيبَ غَيرِهِ ... وَيعمَى عن العَيبِ الذي هو فيهِ

وَلَا خيرَ فيمن لا يَرى عَيبَ نفسِهِ ... وَيعمَى عن العَيبِ الذي بِأَخيهِ

ولله در القائل:

يمشونَ في النَّاسِ يَبْغُونَ العُيوبَ لِمَنْ ... لا عَيْبَ فيه لكَيْ يُسْتَشْرَفَ العطبُ

---

[1] «طريق الهجرتَيْن» (١/ ٣٧٠).

[2] «شُعَب الإيمان» (١٠٣٧٥).

[3] رواه ابنُ أبي الدُّنيا في «مُداراة الناس» (١٤٣).

[4] رواه ابنُ أبي الدُّنيا في «ذَمّ الغِيبَة والنَّميمة» (٦٠).

[5] رواه ابن عبدِ البَرِّ في «جامعِ بيانِ العِلْمِ وفضلِه» (١/ ٢٨٦).

إن يعلموا الخيرَ يُخْفُوه وإنْ عَلِمُوا ... شرًّا أذاعُوا وإن لم يعلموا (غَضِبُوا)!

وقال القحطاني في «نونيته»:

لا تُشْغَلَنَّ بعَيبِ غيرِك غافِلاً ... عن عيبِ نفسِك إنه عَيْبانِ

فَرَحُ المُؤْمِن:

بم يكون فرح المؤمن؟ هل يكون فرحه بوقوع أخيه في زلة، أم بنجاته منها؟ وهل يكون فرحه بصواب أخيه أم بخطئه؟ وهل يكون فرحه بالتفرق أم بالاجتماع؟ وهل يكون فرحه بالاختلاف أم بالائتلاف؟

قال شيخنا -حفظه الله-: «واجعلْ فَرَحَكَ بالصَّواب؛ لا بالشَّكِّ والارْتِياب...

اجعلْ فَرَحَكَ بأخيكَ كفَرَحِكَ بما فيك..

اجعلْ فَرَحَكَ بالمودَّةِ والائتلاف؛ لا بالفُرقةِ والاختلاف..

اجعَلْ فَرَحَكَ بالبحثِ عن تقوية الصِّلات؛ لا بالتَّنْقيرِ عن الزَّلات، والتنقيب عن العَثَرات...

اجعلْ فَرَحَكَ مع الله بحُسن عَمَلِك، ولا تُفسِدْ على نفسِك نفسَكَ بسُوءِ أملِك...».اهـ[1]

ولكن -مع أسفي- أصبح حالنا اليوم كما قال القائل:

إِن يسمعوا سيِّئاً طاروا به فَرَحاً ... مِنِّي وما سمعوا مِن صالحٍ دفنوا!

صمٌّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ بهِ ... وَإِن ذُكِرْتُ بسوءٍ عندهم أَذِنوا

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٤٧)، والكثير من الآثار السابقة قد استفدتها من كتاب شيخنا.

مُراعاةُ حَقِّ الأُخُوَّة:

«قال يونس الصدفي: ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة؟».(١)

مَحَبَّةُ الخَيرِ لِلآخَرِين:

قال حاتم الأصم -رحمه الله-: «معي ثلاث خصال بها أظهر على خصمي. قالوا: أي شيء هي؟ قال: أفرح إذا أصاب خصمي، وأحزن له إذا أخطأ، وأحفظ نفسي لا تتجاهل عليه، فبلغ ذلك أحمد بن محمد بن حنبل، فقال: سبحان الله! ما أعقله من رجل!».(٢)



(١) «السير» (١٠/ ١٦).

(٢) «تاريخ بغداد» (٨/ ٢٤٢).


بَيْنَ يَدَيِ
الكِتَابِ

فَصْلُ الخِطَابِ فِي سَبَبِ تَأْلِيفِ هَذَا الكِتَابِ

مما يؤثَر عن أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- قوله: «**العِلْمُ نُقْطَةٌ كَثَّرَهَا الجَاهِلُونَ**».[1]

...كم هي عظيمة هذه الكلمة التي قيلت في صدر الإسلام، وزمن الأئمة الأعلام، من صحب خير الأنام؛ إذ إنها تحمل في طياتها معانٍ جليلة لا يدركها إلا من عاش هذه الفتن، وخبر الرجال، ودرى ما يفعل الجهل بأصحابه، وما يجنيه على العلم وأبوابه، وأن الجهل -بنوعيه: البسيط والمركب- يشغل العلماء عن التقدم في عطائهم، ويرهق الدعوة عن المضي في مسيرها، ولما كان الحال كذلك؛ كان لزاماً على من عرف الحق أن يبينه للناس ولا يكتمه، عالماً كان أم طالب علم، كبيراً كان أم صغيراً، غنياً كان أو فقيراً، عظيماً كان أو حقيراً، إذ الحق أغلى ما نملك، وأحسن ما ننقل، وخير ما نهدي، وهو فوق الجميع، والحق يعلو ولا يعلو عليه أحد، كائناً من كان، فهو ضالتنا، وهو بغيتنا، وبه نجاتنا عند مليكنا؛ ومن هذا المنطلق الطيب، ومن تلكم النية الخالصة في هذا الباب، كانت فكرة تأليف هذا الكتاب، لبيان الحق والصواب، ورد الباطل بأحسن جواب، وتوضيح ما فيه تنازع المتنازعون، وتجادل المتجادلون، من مسائل علمية، وقضايا منهجية، كثر -مؤخراً- حولها الخصام والجدل، واحتدم النقاش

---

[1] انظر: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٣/ ٣٥٦) للقاري، و«تاج العروس» (٢٠/ ١٥٣) للزَّبيدي، و«كشف الخفاء» (٢/ ٦٣) للعجلوني.

ولعبد الغني النابلسي جزء في شرح هذه الكلمة البليغة بعنوان: «زيادة البسطة في بيان العلم نقطة». انظر: «كشف الظنون» (٣/ ٣٩٢).

وانجدل، حتى اختلطت كثير من المسائل على من لم يحررها، واشتبهت على من لم يسبرها، فألّفت هذا الكتاب تحريراً لهذه المسائل، وجواباً على ما يدور في خلد السائل، وحاولت جهدي أن يكون ضميمةً متممةً لكتاب شيخي الحبيب، وأستاذي الأريب، ومعلمي الفالح، كتاب «منهج السلف الصالح»، فإنه نعم السِّفر والكتاب، قد جمع من الفنون العجاب، ونعم المؤلف، وحبذا المصنف، وأرجو لكتابي هذا أن يبلغ ما بلغ ذاك الكتاب، وأن يكتب لي به الأجر والثواب..

ذاك الكتاب الذي بلغ مبلغاً لا أظنُّ كتاباً بلغه في زماننا، من نصرةٍ للحق الفاضل، وكسر للباطل العاطل، وقضٍّ لمضاجع المجرِّحين، ودكٍّ لعروش الغلاة الطاعنين، فعالج فيه شيخنا الكثير من المسائل التي دارت حولها الفتنة الأخيرة، فجاء سفراً ملتئماً، مسبوكاً سبكاً محكماً، لا تنفصم عراه، ولا يشبع القارئ من محتواه، فكم فيه من النقول البديعة، والأقوال المنيعة، والآثار الرفيعة! وإن حاول نقده الناقدون، وصد عنه الصادون، ولكنهم عبثاً يحاولون، وجبالاً يطاولون، ومهما حاولوا المحاولات، فهيهات هيهات، فلن يربحوا الجولات، ولن يكسبوا الصولات، ولا يضر السحاب نبح الكلاب..

كِتَابِي هَذا:

كتابي هذا: جاء لرد الحق إلى نصابه، وعرض لبه ولبابه، وبيان مسائله وأبوابه، والرد على سفه سفيه، وجهل مسود ادَّعى التنبيه، فلا الفطين نفع، ولا الغبيُّ انتفع..

كتابي هذا: جاء للذَّبِّ عن علمائنا الراسخين، وشيوخنا الشامخين، رغم أنوف الشانئين..

كتابي هذا: جاء لرد بعض حق من لهم علينا حق، بالأمانة والديانة والصدق..

كتابي هذا: جاء لبيان تهافت منهج سقيم، ومسلك عقيم، حمله بعض الغلاة، وساروا في أجدب فلاة..

كتابي هذا: جاء لنصرة حق -بعد لأي- عرفته ووجدته، ومنهج آمنت به واعتقدته، فأنا به متمسك، في دربه متنسك..

كتابي هذا: كتبه عبدٌ راجٍ لثوابه وخيره، قد جمع فيه ما تفرق في غيره، يعده من أعظم ما يتقرب به من القربات، وأحسن ما يقدمه من الطاعات، راجياً أن يكتب له سهم في درء هذه الفتنة، وكشف هذه المحنة..

كتابي هذا: ألفته بعدما قمت بالاتصال على كوكبةٍ من أهل العلم من أقطار متعددة؛ فوجدتُ كلمتهم متفقةً واحدة، في ذم منهج الغلو والتجريح، وأنه منهج شنيع قبيح، لا يبقي على أحد إلا أسقطه وجرحه، ولا مؤمن إلا طعن فيه وقدحه، وأنه منهج يرفضه العقل، بله النقل، ونصحوني بنصائح جمة، وأفادوني فوائد مهمة، فازداد يقيني ببطلان هذا المنهج، وتعمق اعتقادي بأن سيره أعوج..

كتابي هذا: أَلَّفته بعدما جـرَدْتُ العديد من الكتب والرسائل والمجلَّدات، وطالعت الكثير من الموضوعات، وقرأت عدداً من المقالات، واطَّلعت على العديد من المواقع والشبكات، ووقفت على أقوال أهل العلم الأثبات، وأخذت النقول عن الثقات.

كتابي هذا: ألفته بعدما خضت تجربة مريرة سنين عدداً، في منهج لا يذر من طعن سهامه أحداً، ورقمته بعد أحداث عشتها، ونفسيات عايشتها، وشخصيات قابلتها،

ورجال قلبتها، وسنين معهم ضيعتها... فاللهم غفراً غفراً..

كتابي هذا: أرجو ممن اطَّلع عليه أن ينظر إليه بعين الرضا، فما كان من نقص كمَّله، ومن خطأ أصلحه، فقلَّما يخلص مصنف من الهفوات، إما لغفلة، أو سبق قلم في المنقولات.

«**كتابي هذا:** كتاب نصرة للحديث وأهله، الواقفين على ما كان عليه السّلف».[1]

«**كتابي هذا:** [أقدمه] إلى أهل العلم وطالبيه الراغبين في الحق، المؤثرين له على كل ما سواه، سائلاً الله -تعالى- أن ينفعني وإياهم بما فيه من الحق، ويقيني وإياهم شر ما فيه من باطل حكيته عن غيري، أو زلل مني، فإن حظي من العلم زهيد».[2]

و«كتابي هذا فافهموه فإنه كتابي اليكم والكتاب رسول

وفيه سماع من رجال لقيتهم لهم بصر في علمهم وعقول

فان شئتم فارووه عني فإنكم تقولون ما قد قلته وأقول

ألا فاحذروا التصحيف فيه فربما تغير معقول له ومقول[3]

«**كتابي هذا:** المفيد للمراد بأدنى ارتياد».[4]

كتابي هذا: «الله يعلم ما [به] قصدت، وما بجمعه وتأليفه أردت، فهو عند لسان كل عبد وقلبه، وهو المطلع على نيته وكسبه...

..فيا أيها الناظر فيه! لك غُنْمه، وعلى مؤلفه غرمه، ولك صفوه، وعليه كدره،

---

(1) «الروض الباسم» (ص٢٦٦) لابن الوزير.

(2) «الأنوار الكاشفة» (ص٩) للمعلمي.

(3) «المحدث الفاصل» (ص٤٥٦) للرامهرمزي.

(4) «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» (٣/ ١٠٥) للشيخ عبد الغني النابلسي.

وهذه بضاعته المزجاة تعرض عليك، وبنات أفكاره تزف إليك، فـإن صـادفت كفـؤاً كريماً لم تعدم منه أمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان، وإن كان غيره فـالله المسـتعان، فما كان من صواب فمن الواحد المنان، وما كان من خطأ فمني ومـن الشـيطان، والله بريء منه ورسوله».اهـ[1]

«**هذا الكتاب**: مُوَجَّهٌ لكُـلِّ مَـن خـالَفَ مـنهجَ مشـايخِنا -المُنْضَـبِطَ- في الجَـرْحِ والتعديلِ؛ نازِعين مَنْزِعَ الغُلُوِّ والتبديع، والإسقاط والتَّشـنيع؛ لعـلَّ اللهُ -سُـبحانَه- يهديهم، ويُظْهِرُ الحقَّ لهم..

ولا أُبِـيحُ لِـمُمَيِّعٍ أو مُضَـيِّعٍ أنْ يسـتغلَّه- أو بعضَـه!- للطَّعْـن في السَّـلَفِيِّين، ومنهجهم الأمين..

فلا يزالُ النَّاسُ يُخطِئون، ويُصَوِّبُ بعضُهم بعضاً!!».[2]

«**كتابي هذا**: [جمعت فيه] معاني كثيرة، أفادنيها واهـب التمييـز -تعـالى- بمـرور الأيام، وتعاقب الأحوال، بما منحني -عز وجـل- مـن الـتهمُّم بتصـاريف الزمـان، والإشراف على أحواله... وآثرت تقييد ذلك بالمطالعة له، والفكـرة فيـه؛ عـلى جميـع اللذات التي تميل إليها أكثر النفوس، و على الازدياد في فضول المال.

و زمّت كل ما سبرت من ذلك بهذا الكتاب، لينفع الله -تعالى- به مـن شـاء مـن عباده، ممن يصل إليه ما أتعبت فيـه نـفسي، وأجهـدتها فيـه، وأطلـت فيـه فكـري[3]،

---

[1] «حادي الأرواح» (ص٨) لابن القيم.

[2] «منهج السلف الصالح» (ص١٦) لشيخنا.

[3] كانت الانشغالات كثيرة، والمسؤوليات وفيرة، فأخذ هذا الكتاب من وقتي قرابة (٤ أشهر)، تخللها العديد من الجهود الدعوية، والمشاغل العملية، والبحوث العلمية، نسأل الله العظيم القبول، والعفو يوم العرض والمثول.

فيأخذه عفواً، وأهديته إليه هنيئاً، فيكون ذلك أفضل له من كنوز المال، وعَقْد الأملاك؛ إذا تدبَّره، ويسَّره الله -تعالى- لاستعماله.

وأنا راجٍ من الله -تعالى- في ذلك أعظم الأجر؛ لنيتي في نفع عباده، وإصلاح ما فسد من [مناهجهم]، ومداواة علل [قلوبهم]، وبالله أستعين». [1]

«وأنا أسأل مَن وَقَف على **كتابي هذا** وَرَأى خطأً أو خللاً إن يُصْلِحَه ويُنَبِّه عليه، ويُوضِّحَه ويُشيرَ إليه، حائزاً بذلك مني شكراً جميلاً، ومن الله تعالى أجراً جزيلاً». [2]

لَيْسَ العَجَبُ:

قال الطرطوشي -رحمه الله- في كتابه «سراج الملوك» (ص٥٦): «وكان بُزُرْجُمْهُر لما فرغ من كتاب أمثاله، ونسق كل باب على حياله، يقول: ليس العجب ممن حفظ هذه الأمثال فصار عالماً، إنما العجب ممن حفظها ولم يصر عالماً!

وأنا أقول: ليس العجب ممن قرأ كتابي هذا وصار مهذباً كاملاً، إنما العجب ممن قرأه ولم يصر مهذباً كاملاً!».اهـ

قلت: وأنا أقول: ليس العجب ممن قرأ كتابي هذا ورجع إلى الحق واعتدل منهجه. إنما العجب ممن قرأه ولم يرجع إلى الحق ولم يعتدل منهجه.

قَارِئُ هَذا الكِتاب:

وأنا على يقين تامٍّ أن قارئ هذا الكتاب، هو أحد ثلاثة لا رابع لهم:

محبٌّ موافق..

ومخالفٌ منصف..

---

[1] «الأخلاق والسير» (ص٧٣، ٧٤) لابن حزم.

[2] «النهاية» (١/ ١١) لابن الأثير.

ومخالفٌ ظالم..

أما الأول: فطلبي منه دعوة صالحة، وحقي عليه كلمة ناصحة، وإن وجد عيباً أو خللاً يقدِّمه إِليّ، ولا يبخل بنصحه عليّ..

قال الحريري:

وَإِنْ تَجِدْ عَيْبَاً فَسُدَّ الخَلَلا   فَجَلَّ مَنْ لا عَيْبَ فِيهِ وَعَلا

وأما الثاني: فأقول له: إياك أخي إياك أن تطير بك الظنون، أو تأخذك الأوهام أنني أطعن في أحد من أهل العلم، فإنني ما ألفت هذا الكتاب إلا لرد هذه الجريمة، وصدِّ هذه السخيمة، التي فرقت بين السلفيين، وشتَّتت الإخوة المتحابين، وليتبين منهج هؤلاء المجرحين المنحرفين على حقيقته، وبيان كم هو متناقض، وكم هو بعيد عن منهج أئمتنا وعلمائنا، وكيف يستطيع أي أحد أن يلزمهم إلزامات كثيرة، وأنهم يوقعون أنفسهم في مجازفات كبيرة، وأن منهجهم منهج إرهاب فكري، ومنهج جهل مُزْرٍ..

فاقرأه أخي بتجرد وإنصاف، دون أي جنوح أو اعتساف، وتأمل كلام العلماء -قديماً وحديثاً- كيف يتلاءم، وعباراتهم الأصيلة كيف تتواءم، فيتأكد لك بأن منهج الغلو هذا منهج دخيل، لا يحمله إلا ذو قلب عليل..

وأما الثالث: فهو رجل قد أكل الحسد قلبه، وفلقت البغضاء كبده، قد خاض الجدل واللَّجاج، ولا يُجْدي معه الحِجاج، فهذا لا حيلة لي فيه، ولا ينفع معه الوعظ والتنبيه، ولا أملك إلا أن أدعو له بالهداية، والنجاة من الغواية، وأن يتوب الله عليه، فيرجع إليه، فيشرح صدره، وييسر أمره، فيتبيَّن له سبيل الحق ويعلمه، ويتَّضح له منهج الصدق فيلزمه..

فما حيلتي في مثل هذا وأضرابه، وماذا أصنع لهم حتى يرضوا به؟

بل أقول لهم كما قال ابن حزم -رحمه الله-:

دَعْهُمْ يعَضُّوا عَلى صُمِّ الحَصَى كَمَداً   مَن مَاتَ مِن قَولَتي عِندِي لَهُ كَفَنُ

ولكنني أقول لهذا الشانئ كلمةً واحدة فقط: إياك إياك أن تظلم، وتحمِّل الكلام ما لا يحتمل، واعلم أنك موقوف بين يدي الله -جل وعلا- ومسؤول عما تكتب يداك وتخط، وعما يتكلم لسانك ويشط، فإياك ثم إياك أن يحملك بغضك لأخيك، وشنآنك لمخالفيك، على ترك العدل الواجب، والكلام بجهل لاحب، فإياك أن تفتري علي، أو أن تنسب ما لم أرد إلي، فحينئذ ليس لي عليك إلا الدعاء، ورفع قضيتي إلى جبار السماء، وأما إذا أردت الرد؛ وشمرت عن ساعد الجد، فدونك؛ ردَّ بعلم، أو اسكت بحلم..

مَشروعيَّةُ الرَّد:

لا شك أن الرد على المخالف من أصول الإسلام، ومن أُسِّ منهج سلفنا الأعلام، وهذا الأصل يعني: «مشروعية الرد على كل مخالف بمخالفته، وأخذه بذنبه، وإدانته بجريرته، ولا يجني جانٍ إلا على نفسه. كل هذا لحراسه الدين، وحمايته من العاديات عليه، وعلى أهله، من خلال هذه الوظيفة الجهادية التي دأبها: الحنين إلى الدين، والرحمه بالإنسانية؛لتعيش تحت مظلته: تكفُّ العدوان، وتصدُّ المعتدين، وتقيم سوق الأمر بالمعروف، ورأسه التوحيد، والنهي عن المنكر وأصله الشرك.

وتحافظ على وحده الصف، وجمع الكلمة، ومد بشاشه الإيمان، وسقيا ترقرق ماء الحياء.

وتقيم طَولَ الإسلام، وقُوته، وظهوره على الدين كله ولو كره المشركون.

وتحطم الأهواء ولو كره المبتدعون.

والفجور ولو كره الفاسقون.

والجَور ولو كره الظالمون». اهـ[1]

وهذا الرد تزداد مشروعيته إذا كان فيه نصرةٌ لمظلوم، قال -تعالى-: ﴿**فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللهِ**﴾[2]، وعن أنس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «**انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً**».[3]

«فلا خير فينا إذا لم ننصُر المظلوم وندفع عنه حتى لو كان كافراً، فضلاً عن عالم سلفيّ». اهـ[4]

فكيف إذا كان الظالم جاهلاً -أيضاً-، يحاول تحريف منهج السلف؟ وهذا المظلوم يريد نصرة منهج السلف، ومحاربة فكر الخلف؟

وقد كان الأولى بالمسود -ومن هو على شاكلته، ممن بضاعته في العلم مثل بضاعته!- أن لا يتصدى لبحث تلك القضايا المنهجية؛ لأنه ليس أهلاً لذلك، ولا ممن يحسن تلك المسالك..

ولكن ما العمل؟ إذا تركت الساحة لأمثال هؤلاء الجهلة الظلمة يسرحون ويمرحون، فإنهم سيفسدون فيها ويدمرون، فكان لزاماً على أهل الحق صد هذه

---

[1] من مقدمة «الرد على المخالف» (ص٥) للشيخ بكر أبو زيد. وانظر «التنبيهات المتوائمة» (ص١٧٣).

[2] [الحجرات : ٩].

[3] متفق عليه.

[4] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٣١) للشيخ ربيع المدخلي.

الجراثيم التي تريد أن تهدم من الدين عماداً، وتعيث في جسد هذه الدعوة فساداً، ولكن أين؟ يعيش لهم الجهابذة، من الشيوخ والتلامذة..

وَمِنْ هَذا الظُّلْم:

حمل كلام المتكلم على غير مراده، ومحاولة تبديل معناه وإفساده، بل الواجب رد المجمل إلى المفصل[1]، والمتشابه إلى المحكم، والمبهم إلى الصريح..

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله-: «ومِن أعظمِ التَّقْصير: نسبةُ الغَلَطِ إلى المتكلِّمِ مع إمكانِ تصحيحِ كلامِه، وجَرَيانِه على أحسنِ أساليبِ كلامِ النَّاس؛ ثم يُعْتَبَرُ أحدُ الموضعَيْن المُتَعارِضَيْن بالغَلَطِ دونَ الآخَرِ».اهـ[2]

وقَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد أَمَان الجَامِيُّ -رَحِمَهُ الله-: «إِنَّ الإِنْسَانَ إِنَّمَا يُؤَاخَذُ بِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ، وَفِي كَلاَمِهِ.

وَإِنْ وُجِدَ مِنْ كَلاَمِهِ -أَحْيَاناً- فِي أَثْنَاءِ الاسْتِطْرَادِ وَالتَّكْرَارِ- مَا يُوهِمُ هَذَا المَعْنَى، فَمِنَ الإِنْصَافِ: أَنَّهُ يُرَدُّ هَذا الكَلاَمُ غَيْرُ الصَّحِيح -الَّذِي فِيه الإِجْمَال- إِلى كَلاَمِهِ الصَّرِيح، كَمَا يُرَدُّ المُتَشَابِهُ إِلى مَا هُوَ أَقْرَبُ -المُحْكَمُ-.

كَذَلِكَ كَلاَمُ أَهْلِ العِلْمِ؛ وَخُصُوصاً إِنْ عُرِفُوا بِسَلاَمَةِ العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى السُّنَّة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّة.

مَنْ عُرِفُوا بِهَذِهِ العَقِيدَةِ، وَبِهَذَا المَوْقِفِ الكَرِيم، إِنْ وُجِدَ فِي كَلاَمِهِم مَا يَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ ذَلِك؛ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلى مَا هُوَ صَرِيحٌ مِنْ كَلاَمِهِم».اهـ «شَرْح العَقِيدَة الطَّحَاوِيَّة».

---

[1] وادِّعاء أن هذه قاعدة مبتدعة: باطلٌ؛ بل لم يقل ذلك إلا الشوكانيُّ!! وعليه في باب الأصول ملاحظات عِدَّةٌ..

[2] «مجموع الفتاوى» (٣١/ ١١٤).

شِدَّةٌ مَحْمُودَةٌ -ضمن إطارها-:

«وقد يأخذ عليَّ البعضُ استعمالي شيئاً من الشدة في نقد هذا الجاهل المسود المردود عليه! ويخفى عليهم -غفر الله لهم- الأصل العلمي المقرر عند العلماء؛ وهو: «جواز الرد بعنف على من يماري بغير علم؛ إذا قصد الراد إيضاح الحق، وتحذير السامعين من مثل ذلك». [1]

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «وإنما هذه الأمور هي من مصالح المؤمنين التي يصلح الله بها بعضهم ببعض، فإن المؤمن للمؤمن كاليدين تغسل إحداهما الأخرى، وقد لا ينقلع الوسخ إلا بنوع من الخشونة؛ لكن ذلك يوجب من النظافة والنعومة ما نحمد معه ذلك التخشين». اهـ[2]

وقد بيَّن الإمام الألباني -رحمه الله-ولنا فيه أسوة حسنة- سبب شدته على مخالفيه بقوله: «كَثيراً ما يسألني بعضهم عن سبب الشدة التي تبدو أحياناً في بعض كتاباتي في الرد على بعض الكاتبين ضدي؟ وجواباً عليه أقول:

فليعلم هؤلاء القراء أنني بحمد اللهّ لا أبتدئ أحداً يرد علي ردّاً علميّاً لا تَهَجُّمَ فيه، بل أنا له من الشاكرين، وإذا وُجِدَ شيءٌ من تلك الشدة في مكان ما من كتبي. فذلك يعود إلى حالة من حالتين:

الأولى: أن تكون ردّاً على مَن رد علي ابتداء، واشتط فيه وأساء إلي بهتاً وافتراءً. كمثل أبي غدة، والأعظمي الذي تستر باسم أرشد السلفي! والغماري، والبوطي،

---

[1] كما في «فتح الباري» (١/ ٣٦٦). انظر «التنبيهات المتوائمة» (ص١٥٧).

[2] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٣، ٥٤).

وغيرهم؛ كالشيخ إسماعيل الأنصاري غير ما مرة، وما العهد عنه ببعيد!

ومثل هؤلاء الظلمة لا يفيد فيهم -في اعتقادي- الصفح واللين، بل إنه قد يضرهم، ويشجعهم على الاستمرار في بغيهم وعدوانهم. كما قال الشاعر:

إِذا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الكَرِيمَ مَلَكْتَهُ وإنْ أَنْتْ أَكْرَمْ اللَّئيمَ تَمَرَّدَا

وَوَضْعُ النَّدَى في مَوْضِع السَّيْفِ بالعُلَى مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ في مَوْضِعِ النَّدَى

بل إنَّ تحمُّلَ ظلم مثل هؤلاء المتصدرين لِإرشاد الناس وتعليمهم، قد يكون أحياناً فوق الطاقة البشرية، ولذلك جاءت الشريعة الإِسلامية مراعية لهذه الطاقة، فلم تقل -والحمد للهّ- كما في الإِنجيل المزعوم اليوم: «مَن ضربك على خدك الأيمن؛ فأدِرْ له الخد الأيسر، ومن طلب منك رداءك؛ فأعطه كساءك»! بل قال -تعالى-: ﴿**فمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عليهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى علَيْكُمْ**﴾ هو، وقال: ﴿**وَجَزاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُها**﴾، وأنا ذاكر بفضل اللهّ تعالى أن تمام هذه الآية الثانية: ﴿**فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهَّ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ * إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ**﴾، ولكني أعتقد أن الصفح المشكور، والصبر المأجور؛ إنما هو فيمن غلب على الظن أن ذلك ينفع الظالم ولا يضره، ويعزُّ الصابر ولا يذله...

..فأرجو من أولئك القراء أن لا يبادروا بالإِنكار، فإني مظلوم من كثير ممَّن يدَّعون العلم، (**وقد يكون بعضهم ممَّن يُظَنُّ أنه معنا على منهج السلف**)، ولكنه -إن كان كذلك- فهو ممن أكل البغضُ والحسدُ كبدَه...».اهـ[1]

[1] «السلسلة الضعيفة» (١/ ٢٧).

كَلِمَةٌ رَائِقَةٌ:

وما أجملَ ما قالهُ الحافظُ السُّيوطِيُّ -رحمه الله- في خاتِمَةِ كتابِه «الإتقان في عُلوم القرآن»[1] وبه أختم هذا الفصل، قال: «على أنِّي لا أبيعُهُ [الكتاب] بشرطِ البراءةِ مِن كُلِّ عيبٍ، ولا أدَّعِي أنه جمعُ سلامةٍ! كيف، والبشرُ محلُّ النَّقْصِ -بلا ريب-؟!

هذا وإنِّي في زمانٍ ملأ اللهُ قلوبَ أهليه من الحَسَد، وغَلَبَ عليهم اللُّؤمُ حتى جرى منهم مجرى الدّم مِن الجسد:

وإذا أرادَ اللهُ نَشْرَ فضيلةٍ طُوِيَتْ أتاحَ لها لسانَ حَسُودِ

لولا اشتعالُ النَّارِ فيما جاورتْ ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

قومٌ غَلَبَ عليهم الجهلُ وطَمَّهُم، وأعماهُم حُبُّ الرِّئاسةِ وأصمَّهُم، قد نَكَبُوا عن عِلمِ الشَّرِيعةِ ونَسُوهُ، وأَكَبُّوا على عِلم الفلاسفة وتدارسُوه، يريدُ الإنسانُ مِنهم أنْ يتقدَّمَ، ويَأْبَى اللهُ إلَّا أنْ يزيدَهُ تأخيراً، ويبغي العِزَّةَ، ولا عِلْمَ عندَهُ فلا يجدُ له وليًّا ولا نصيراً.

أَتُمْسِي القوافي تحتَ غيرِ لوائِنا ونحنُ على قُوَّالها أُمَراءُ

ومع ذلك فلا ترى إلَّا أُنوفاً مُشَمِّرَةً، وقلوباً عن الحقِّ مُستكبرةً، وأقوالاً تَصْدُرُ عنهُم مُفتراةً مُزَوَّرَة! كُلَّما هَدَيْتَهُم إلى الحقِّ كان أَصَمَّ وأعمى لهم، كأنَّ اللهُ لمْ يُوَكِّلْ بهم حافظين يضبطون أقوالَهم وأعمالَهم، فالعالمُ بينَهم مَوْجومٌ تتلاعبُ به الجُهَّالُ والصِّبْيان! والكاملُ عندهُم مذمومٌ داخلٌ في كِفَّةِ النُّقْصان! وأَيْمُ الله، إنَّ هذا لَهُوَ

[1] (٦/ ٢٤٥٥).

الزَّمانُ الذي يَلْزَمُ فيه السُّكُوتُ، والمصير حِلْساً مِن أحلاسِ البيوت[1]، وردُّ العِلْمِ إلى العمل، لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «**مَن عَلِمَ عِلماً فكتمَهُ؛ أَلْـجَمُهُ اللهُ بلِجامٍ مِـن نار**».

ولله دَرُّ القائل:

اِدْأَبْ على جَمْعِ الفضائلِ جَاهِداً ... وأَدِمْ لها تَعَبَ القَريحةِ وَالجَسَدْ

واقصِدْ بها وَجْهَ الإلهِ ونَفْعَ مَنْ ... بَلَغَتْهُ مِمَّنْ جَدَّ فيها واجْتَهَدْ

واترُك كلامَ الحاسِدِين وَبَغْيَهُم ... هَمَلاً فبعدَ الموتِ ينقطعُ الحَسَدْ

وأنا أضرَعُ إلى الله -جلَّ جلالُه، وعَزَّ سُلطانُه- كما مَنَّ بإتمامِ هذا الكتاب، أن يُتِمَّ النِّعْمَةَ بقَبولِه، وأنْ يجعلَنا مِن السَّابقين الأوَّلِين مِن أتْباعِ رسولِه، وألَّا يُخَيِّـبَ سَـعْيَنا، فهو الجَوادُ الذي لا يُخَيِّب مَن أمَّلَه، ولا يُخْذَلُ مَن انْقَطَعَ عَمَّنْ سِواه، وأمَّ له».اهـ



[1] الله المستعان! فكيف بزماننا؟!

تُحْفَةُ الطَّالِبِ السَّلَفِيِّ بِتَرجَمَةِ شَيخِنَا الحَلَبِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُه:

هو الشيخُ العلامةُ البحَّاثةُ المحدِّثُ المحقِّقُ الأُصوليُّ المُدَقِّقُ أبو الحارث عليُّ بنُ حسنِ بنِ عليِّ بنِ عبدِ الحميدِ الحلبيُّ السَّلفيُّ الأَثريُّ؛ الفلسطينيُّ اليافيُّ (من يافا) أصلاً ومنبتاً، الحلبيُّ نسبةً، الأردنيُّ مهاجراً، صاحب التَّصانيف العديدة، والتَّواليف السَّديدة، والتَّحقيقات العلميَّة الفريدة.

مَوْلِدُه:

وُلد الشَّيخ في مدينة الزرقاء في ربوع دولة الأردنِّ المحروسة -يوم الأحد- بتاريخ ٢٩ جمادى الثاني من عام ١٣٨٠هـ الموافق ١٨/ ١٢ / ١٩٦٠م.

نَشْأَتُهُ وَطَلَبُهُ لِلْعِلْم:

هاجر والده وجدُّه -رحمهما اللهُ- إلى الأُردن من مدينة يافا في فلسطين المحتلة عام (١٩٤٨م-١٣٦٨هـ)، عقب احتلال مدينة يافا ومناطق الـ(٤٨).

ابتدأ طلبَ العلم الشرعي قبل أكثر من ثلاثين عاماً، فالتقى بالشيخ الإمام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله- في أواخر عام (١٩٧٧م) عندما قدم الشيخ الإمام إلى عمان مهاجراً من سوريا، وتأثر كثيراً بالشيخ الإمام ولازمه مدةً طويلةً تبلغ قريباً من ربع القرن، ويعدُّ هو من أبرز تلاميذه على الإطلاق، وأكثرهم ملازمةً له، درس عليه إشكالات «الباعث الحثيث» سنة ١٩٨١م، وغيرها من كتب المصطلح، وكان له مشاريع وأعمال علمية مع الشيخ الإمام، وبخاصَّةً في العمل في السلسلتين:

«الصحيحة» و«الضعيفة»، وعدة كتب أخرى، ورافقه في رحلات علمية ودعوية داخل الأردن وخارجها، وسافر معه في رحلات الحج والعمرة، وقلما كان يفوته درس من دروس الشيخ الألباني أو لقاءاته، وفي أكثر اللقاءات كان صوته يبدو واضحاً في سؤالاته ومداخلاته العلمية مع الشيخ -رحمه الله-.

وعمل -أيضاً- في بداية مشواره العلمي في مكتب التَّحقيق لدى الشيخ شعيب الأرناؤوط ومكث معه عدة سنوات، وسافر إلى كثير من دول العالم، والتقى بالعديد من العلماء والشيوخ، وكانت له رحلات علمية يلتقي فيها بالمشايخ فيجيزونه، وينهل من علمهم، ويستقي من سَمْتهم، ويأخذ من أدبهم.

والشيخ من المكثرين من قراءة الكتب وجرد المطوَّلات، والحريصين جداً على اقتناء الكتب، وزيارة المعارض والمكتبات، فلا يكاد الشيخ يسمع بعنوان كتاب جديد قد طبع ونزل إلى الأسواق إلا وبادر إلى شرائه، وحرص على اقتنائه، ومكتبته العامرة مكونةٌ من طابقين كبيرين؛ كلٌّ منهما يزيد عن (٥٠٠ متر مربع) تحت بيته، وهي مليئةٌ بالكتب النافعة المطبوعة والمخطوطة؛ من المطولات، والمختصرات، والموسوعات، والمجلات، من شتى الفنون، وسائر العلوم، وهي مفتوحةٌ لطلبة العلم في غالب أوقات اليوم.

جُهُودُه العِلْمِيَّة وَالدَّعْوِيَّة:

١) تفرَّغ الشيخ للبحث والتأليف والتحقيق منذ بواكير الطلب، فكان نتاجه العلمي ضخماً جداً -ما شاء الله- حتى وصلت تواليفه ومصنفاته، وبحوثه وتحقيقاته أكثر من مائتي مصنف.

٢) شارك الشيخ في العديد من المشاريع العلمية في تحقيق الكتب، كمشاركاته مع الإمام الألباني في إعداد بعض كتبه، وعمله وبحثه في مكتب شعيب الأرناؤوط، وفي تحقيق بعض الكتب الضخمة مع بعض الدكاترة المعروفين.

٣) شارك الشيخ في كتابة المقالات لعدد من المجلات؛ فقد كان للشيخ مقال أسبوعي في جريدة (المسلمون) ـ الصادرة في لندن ـ، ضمن زاوية «السنة» –قبل ثلاثة عشر عاماً– استمر نحواً من سنتين، وكان الشيخ من المؤسسين لمجلة «الأصالة» وله مقال دائم فيها.

٤) يشارك الشيخ في كتابة المقالات بشكل دائم على شبكة الإنترنت، وبخاصَّةً على موقعه، وفي منتديات (كل السلفيين) التي هو مشرفها العام.

٥) الإشراف العام للشيخ على منتديات (كل السلفيين)، والذي يشارك فيه قريبٌ من ألفَي طالب علم –من مختلف أنحاء العالم–.

٦) الرحلات العلمية المتكررة للشيخ من أجل الدعوة إلى الله، ونشر منهج السلف إلى مختلف دول العالم، مثل: السعودية، مصر، الكويت، الإمارات، أندونيسيا، ماليزيا، أمريكا، كندا، بريطانيا، فرنسا، هولندا، كينيا، هنغاريا، أوكرانيا –وغيرها من دول العالم–.

٧) شارك في عدد من المؤتمرات الإسلامية، واللقاءات الدعوية العالمية، والدورات العلمية في داخل الأردن وخارجها.

٨) يعتبر الشيخ من مؤسسي مركز الإمام الألباني في عمان الأردن، والذي يعقد دورته السنوية كل عام.

٩) دعي إلى عدد من الجامعات الأردنية لإلقاء المحاضرات والندوات؛ مثل: الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة الزيتونة.

١٠) يلقي الشيخ الدروس والمحاضرات العلمية في عدد من القنوات الفضائية.

١١) خطب الشيخ العديد من الخطب الذائعات، ومن أشهر هذه الخطب: خطبته يوم عرفة بحضرة شيخه الإمام الألباني -في مخيَّم الحجِّ الخاصّ-، وخطبته بعد تفجيرات عَمَّان -المحروسة- أمام الملك عبد الله الثاني بن الحسين - حفظه الله -.

١٢) يقيم الشيخ دروساً علمية في عدد من المساجد منذ سنوات عديدة، يشرح فيها كتب السلف، ويقعِّد منهجهم، وله عدد كبير من الطلبة الملازمين لهذه الدروس دون انقطاع.

١٣) للشيخ بعض المناظرات المعروفة مع أهل البدع كالسَّقَّاف والتَّكفيريين، والسُّروريين، والإخوانيِّين، وغيرهم.

١٤) قدَّم الشيخ للعديد من الكتب والمؤلفين؛ ممّا كان سبباً لرواج هذه الكتب وانتشارها.

١٥) يعتبر الشيخ -بشهادة العلماء المعاصرين- من أكثر العلماء الذين كان لهم الفضل في إطفاء نار فتنة التكفير في هذا الزمان، وقمع رؤوس التكفير، وذلك بسبب جهوده الجبارة في التأليف، والتدريس في هذا الباب، ومن كتبه في ذلك: «التحذير من فتنة الغلو في التكفير»، «صيحة نذير»، «التبصير بقواعد التكفير»، «القول المأمون»، «حقُّ كلمة الإمام الألباني في سيد قطب»، «كلمة تذكير بمفاسد الغلو في التكفير»، «ترغيم المجادل العنيد»، «الأسئلة»، «الفئة الضالة»، وغيرها.

١٦) يعتبر الشيخ من أكثر من فصَّل تفصيلاً حسناً في مسائل الإيمان في هذا الزمان، وذلك في عدة كتب من كتبه، مثل: «التعريف والتنبئة»، «الأجوبة المتلائمة»، «التنبيهات المتوائمة»، «الرد البرهاني»، «الدرر المتلألئة»، وغيرها.

١٧) رد الشيخ على العديد من المناهج المنحرفة، وعلى أهل الأهواء والبدع بشتَّى أصنافهم من: شيعة، وصوفية، وأشعرية، وتكفيرية، وإخوانية، وتحريرية، ومرجئة، وحدادية، وعقلانيين، وغيرهم، وحذر منهم ومن مناهجهم، وبين منهج السلف أتمَّ بيان، وأوضح السبيل الصحيح أكمل توضيح، وكتبه تشهد بذلك، مثل: «رؤية واقعية في المناهج الدعوية»، «فقه الواقع»، «الدعوة إلى اللهَّ بين التجمُّع الحزبي والتعاون الشرعي»، «إنها سَلَفِيَّةُ العقيدة والمنهج»، «الأنوار الكاشفة»، «البيعة»، «التصفية والتربية»، «الحوادث والبدع»، «علم أُصول البدع»، «الرّد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي»، «العقلانيُّون أفراخ المعتزلة العصريُّون»، «كتاب «إحياء علوم الدين» في ميزان العلماء والمؤرخين»، «كشف المتواري»، «الكشف الصريح»، «الكشف والتبيين»، «السلفية لماذا؟ معاذاً وملاذاً»، «منهج السلف الصالح»، وغيرها.

قال شيخنا علي الحلبي -حفظه الله-: «وقد وفَّقَنِي اللهُ -تعالى- منذُ بواكير طَلَبي للعِلم، وبداياتي في التأليف والتحقيق -للردِّ على عَدَدٍ مِن المُخالفِين (المُبْتدِعين) - استقلالاً، أو تضمُّناً-؛ منهم: الغُماري، والغزالي، وأبوغُدَّة، والكوثري، وسيِّد قُطُب -وَلِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ كِتَابَانِ مُسْتَقِلَّان -مَطْبُوعَان-، وسَلمان العودة، وسَفَر الحوالي، ومحمد أبو رحيّم، وأبو بصير، والسَّقَّاف.. و.. و...

فضلاً عن رُدودي على الجماعات، والأحزاب، والفِرَق، والأفكار المُنحرِفة.. و... و...

-والتي قاربَتْ العشرين كِتاباً-!!».اهـ[1]

١٧) للشيخ فضل عظيم على طلبة العلم من داخل الأردن وخارجها، وتلامذته يعدون بالعشرات، بل بالمئات، فبيته مفتوح دائماً، ومكتبته مفتوحة للزوَّار ليل نهار، وجواله مفتوح (٢٤) ساعةً للاتصال، ويتصل به طلبة العلم من الخارج للاستفادة من ناحية علمية منهجية، ولإعطائهم كلمات توجيهية إرشادية، وهو دائم الرَّدِّ على رسائل الجوال، بل هو مِن أكثر المشايخ الذين يجيبون في -عصرنا- على رسائل الجوال، وهي ميِّزة لا يجدها الطالب عند غيره، ولربما بلغت الرسائل -أحياناً- بيني وبينه أكثر من عشر رسائل-في اليوم الواحد-! ولا أبالغ إذا قلت: إنه لا يكاد يضع الجوالات من يده، لكثرة المتصلين والمراسلين، وهو -أيضاً- يجيب عن أسئلة الأعضاء في المنتديات التي يشرف عليها على شبكة الإنترنت، وكذلك له لقاء دوريٌّ على البالتوك يقوم فيه بالإجابة على أسئلة السائلين.

فأسأل الله أن يبارك في عمره وعلمه ووقته..

ومن أعظم خصاله -التي يعزُّ نظيره فيها من المشايخ- في خدمة الدعوة: رحمته بالمسلمين، وعطفه على السلفيين، مع غزارة علم، ووفرة حلم، وحسن سمت فائق، وتأدب رائق، ورجاء للخير صادق، ولسان بالحق ناطق، وحب للصديق والمؤالف، وسعة صدر للنِّدِّ والمخالف، مع صدق لسان، وجراءة جنان، وحسن بيان، وصدع

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٣٤).

بالحق دائم، وعدم خشية في الله لائم، مع طلاقة وجهه وبشاشته، وتسمحه وسماحته، مع حسن أخلاق، وكرم أعراق، فابتسامته لا تفارق مُحيَّاه، وجوده لا يُعرف منتهاه، فكلما سئل انشرح صدره، واهتز عطفه وترجم عنه يسره، وقرئت في وجهه صحيفة الهشاشة، وتهلل منه هلال البشاشة، وبرقت بارقة السرور فيه، حتى كأنه يُعطَى ما يعطيه، فأقواله نَعم، وأفعاله نِعم.

هو البحر من أيِّ النواحي أتيتهُ فلجّتهُ المعروفُ والجودُ ساحلُهْ
تعوَّدَ بسطَ الكفِّ حتّى لو أنهُ ثناها لقبضٍ لم تطعهُ أناملُهْ
ولو لم يكن في كفهِ غيرُ نفسهِ لجادَ بها فليتّقِ الله سائلُهْ

شُيُوخُه:

١ـ العلامة المحدِّث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-.

أبرز شيوخه على الإطلاق، وأغزرهم علماً، وأكثرهم له ملازمةً.

٢ـ الشيخ اللغوي المقرىء عبد الودود الزراري -رحمه الله-.

٣ـ الشيخ العلامة حماد الأنصاري -رحمه الله-، وأجازه قبل ربع قرن مع شيخين آخرين، هما: الشيخ علي بن عبد الرحمن الحذيفي إمام الحرم المدني، والشيخ عاصم القريوتي الكاتب والباحث في الجامعة الإسلامية -سابقاً-في المدينة النبويَّة-، والمدرِّس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-حالياً -في الرِّياض- .

٤ـ الشيخ الإمام ابن باز والشيخ الفقيه ابن عثيمين -رحمهما الله-؛ كان يحضر مجالسهما في مواسم الحج، ورحلات العمرة، وكلما سنحت له الفرصة بالذهاب إلى

المملكة العربية السعودية –حرسها الله–، وكذلك محدث المدينة الشيخ عبد المحسن العباد –حفظه الله–.

وغيرهم من أهل العلم .

وله إجازات علمية عامة، وحديثية خاصة، من عدد من أهل العلم، منهم العلامة الشيخ بديع الدين السِّندي، والعلامة الشيخ الفاضل محمد السَّالك الشنقيطي – رحمه الله –، وغيرهم .

تَزْكِيَةُ العُلَمَاءِ لَهُ وَثَنَاؤُهُمْ عَلَيْه :

١) الشيخ العلامة المحدث الفقيه أسد السنة محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله–:

١ـ قال –رحمه الله–: «...وبَسْطُ القول في بيان عوار كلامه [حسان عبد المنان] في تضعيفه إياها كلها يحتاج إلى تأليف كتاب خاص، وذلك مما لا يتسع له وقتي؛ فعسى أن يقوم بذلك بعض إخواننا الأقوياء في هذا العلم؛ كالأخ علي الحلبي، وسمير الزهيري، وأبي إسحاق الحويني، ونحوهم جزاهم الله خيراً».اهـ [1]

٢ـ قال –رحمه الله–: «ولقد كان عَرَضَ عليَّ منذ أكثر من سنتين ولدنا وصاحبنا الأخ أبو الحارث علي بن حسن بن علي الحلبي –وفقه الله– فكرة طباعة التعليقات المشار إليها، ونشرها؛ لما رأى فيها من نفع وفائدة –حتى لا تظل حبيسة فوق جدران الكتب–؛ ولينتفع بها الدارسون، ويستفيد منها المتفقِّهون: فوافقت على ذلك؛ وناولته

---

[1] «الصحيحة» (٢ / ٧٢٠).

نسختي الخاصة بتعليقاتي التي بخط يدي، والتي كنت قد سمَّيتها منذ أمد: «التعليقات الرضيَّة على الروضة الندية»؛ ليقوم جزاه الله خيراً بهذه المهمة العلمية... وإني لأسأل الله تبارك وتعالى أن يجزي صاحبنا أبا الحارث -زاده الله توفيقاً- على ما قام به من جهد مشكور في تحقيقه لهذه التعليقات، وإبرازها إلى حيز الوجود».اهـ[1]

٣ـ قال -رحمه الله-: «وللوقوف على نماذج مما ذكرت؛ يُراجع ما كتبه صاحبنا الأخ علي الحلبي في ذلك في مجلة الأصالة..».اهـ[2]

٤ـ قال الأخ الشيخ أبو طلحة -حفظه الله-: «ومما أثناه الشيخ أبو عبد الرحمن الألباني -رحمه الله- على الحلبي -حفظه الله- أنّه لما تكلّم مع أبي رحيم قال له: «إن كانت عقيدتك مثل عقيدة المشايخ الثلاثة الذين تدافع عنهم، وهم ابن باز، وابن عثيمين، والألباني، فعقيدةُ الأخ علي هي مثل عقيدتهم، وإن كانت عقيدتك خلاف عقيدة الأخ علي، فأنا على استعداد للجلوس معك».

ذكر هذا الأستاذ أبو عبد الله عزمي الجوابرة -وفّقه الله- في جوابٍ محرّرٍ مؤرّخٍ بتاريخ ٢٠/ ربيع الأول/ ١٤٢٢هـ؛ بشهادة الأخوين لافي الشَّطَرات، وكامل القَشَّاش».اهـ[3]

٥ـ قال الأخ عزمي الجوابرة -حفظه الله-: «ولقد سألت أستاذنا الشيخ ناصراً -رحمه الله- ما رأيك في مخالفة أبي رحيِّم للشيخ علي الحلبي وكان معي الأخوان

---

[1] من مقدمة «الروضة الندية» (١/ ٤).

[2] «النصيحة» (ص٦).

[3] «كلمة حق في الشيخ الفاضل علي الحلبي» (ص٣٨).

الكريمان «لافي الشَّطَرات» و«كامل القَشَّاش»؟

فقال شيخنا -رحمه الله- بالحرف الواحد -والله على ما أقولُ شهيد-: «الأخُ عليّ يعدل ألف واحدٍ مثل أبي رحيم».اهـ [1]

٦ـ عن بعض حفدة الإمام الألباني -رحمه الله- عن جدهم أنه قال: «أفضل اثنين في علم الحديث -اليوم- هما: علي الحلبي، وأبو إسحاق الحويني».اهـ [2]

٧ـ وثناء الإمام الألباني على الشيخ علي الحلبي أكثر من أن يحصر، وأشهر من أن ينكر، فلا يكاد مجلس من مجالس الشيخ يخلو من الشيخ علي، وذكره على لسان الإمام الألباني، وكما قال الشيخ الفاضل أحمد بن صالح الزّهراني -وفقه الله- في مقال له نُشر عبر شبكة الإنترنت -قديماً- بعنوان: (أبا الحارث! لأولِ مرَّة أشعر بالحسد!!) قال فيه: «نعم، الحسد، وليس الغبطة، وتقول: لماذا؟ أقول من شدة ما رأيت وسمعت من محبّـةِ الشيخ ناصر الدين الألباني -رحمه الله- لك، وثقتِهِ بك، وتقريبهِ لك، الله أكبر! واللهِ ما يكاد الشيخُ يتكلمُ في مسألة، ولا تكاد تسمع مجلساً؛ إلا ويتكرر على مسمعك: (أين أبو الحارث؟)، (لنسمع أبا الحارث)، (ها يا أبا الحارث)،(ماذا عندك يا أبا الحارث؟)، (كَأَنَّ أبا الحارث يريد أن يعلِّق)، (أم لا يا أبا الحارث؟)...

وأقول: هنيئاً لك يا أبا الحارث! ومبارك هذا القُربُ وهذا العلم -يا أبا الحارث-، ليتني مكانك وأن الدنيا -كلَّها- أُخذت منّي...».اهـ [3]

وانظر ما سيأتي -أيضاً- من ثناء الشيخ الإمام على كتبه؛ ففيه المزيد والمزيد.

---

[1] «ماذا ينقمون من الإمام الألباني» (ص١٤).

[2] «صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألباني» (ص٥٢).

[3] انظر «الرد البرهاني» (ص٨٢).

٢) شيخ الإسلام الإمام عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله-:

لما كتب الشيخ علي -حفظه الله- دفاعاً عن الشيخ الألباني -رحمه الله-، ورداً على عبد العزيز العسكر رداً أسماه: «إنها سلفيّة العقيدة والمنهج»؛ أرسل منه نسخة إلى الشيخ الإمام ابن باز -رحمه الله-، فأثنى الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ على الكتاب والكاتب، وقرَّظ له كتابه بقوله: «من عبد العزيز بن باز إلى حضرة الأخ المكرم صاحب الفضيلة الشيخ علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي -وفقه الله لما فيه رضاه- و زاده من العلم و الإيمان آمين.

سلام عليكم و رحمه الله و بركاته أما بعد:

فقد وصلني كتابكم الكريم المؤرخ في ٢٥/ ١١/ ١٤١٨هـ وصلكم الله بحبل الهدى والتوفيق، و اطَّلعت على ردكم المرفق به على ما كتبه الدكتور عبد العزيز العسكر في شأن صاحب الفضيلة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، فألفيته رداً قيِّماً مباركاً شافياً، قد أحسنتم فيه أسلوبه، ووفقتم للرفق بالمردود عليه، وأسأل الله أن يضاعف مثوبكتم».اهـ

٣) الإمام العلامة فقيه الزمان محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-:

قال الأخ الشيخ أبو طلحة عمر بن إبراهيم -وفقه الله-: «حدثني أحمد بن إسماعيل الشكوكاني -حفظه الله- قال: حدثني أبو عبد الله قمر الزمان الباكستاني السلفي -حفظه الله- قال: سئل الشيخ الإمام محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- في موسم الحج (عام١٤٢٠هـ) -وكان برفقته الشيخ العلامة ربيع بن هادي، والشيخ

علي الحلبي -حفظهما الله تعالى- فأجاب عن بعض الأسئلة، وقال في بعضها: «سلوا ذلك البحر»، وأشار لشيخنا علي الحلبي -حفظه الله-.

قال الشيخ علي -لَمّا سُئل عن ذلك-: «تأوّلت ذلك على المداعبة، فأنا لستُ كذلك؛ فلستُ بالبحر، ولا بالنّهر، ولا غير ذلك، نستغفر الله، ونسأله حسن الخاتمة، اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واغفر لي ما لا يعلمون، واجعلني خيراً مما يظّنون».اهـ[1]

٤) الشيخ العلامة المحدِّث حماد الأنصاري -رحمه الله-:

قال -رحمه الله-: «أتوسَّم في علي حسن عبد الحميد أن يكون خليفة الشيخ ناصر الدين الألباني».اهـ[2]

قلت: وقد كان، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

٥) الشيخ المحدِّث مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله-:

سئل الشيخ -رحمه الله-: من هم العلماء الذين تنصحون بالرجوع إليهم، وقراءة كتبهم وسماع أشرطتهم؟

فأجاب بقوله: «قد تكلمنا على هذا غير مرة، ولكننا نعيد مرةً أخرى، فمنهم الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه الله، وطلبته الأفاضل مثل الأخ علي بن حسن بن عبد الحميد...».اهـ[3]

---

(١) «كلمة حق في الشيخ الفاضل علي الحلبي» (ص٣٨).

(٢) «المجموع في ترجمة الشيخ» لابنه عبد الأول (٢/ ٥٩٨).

(٣) «تحفة المجيب» (ص١٦٠).

٦) فضيلة الشيخ العلامة محدث الديار الحجازية عبد المحسن العباد –حفظه الله–:

قال –حفظه الله–: «وأوصي –أيضاً– أن يستفيد طلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنّة في ذلك البلد؛ مثل تلاميذ الشيخ الألباني –رحمه الله– في الأردن، الذين أسَّسوا بعده مركزاً باسمه».اهـ[1]

شهادتي: كنا في رحلة للعمرة أنا وبعض إخواننا (الأخ أمجد سلهب، والأخ أسامة الطيبي، وآخرين –حفظهم الله–)، فقمنا بزيارة للشيخ عبد المحسن العباد –حفظه الله– في بيته، فاستقبلنا هو وأولاده بحفاوة، وكان من بينهم ولده الشيخ العلامة عبد الرزاق –حفظه الله–، وقمنا بسؤال الشيخ الوالد عبد المحسن –حفظه الله– بعض الأسئلة، ومن تلك الأسئلة ما سأله الأخ أمجد سلهب –حفظه الله– بقوله: نحن من بلاد الشام فبمن تنصحوننا من علمائها؟

فقال –حفظه الله–: «عليكم بالشيخ علي حسن وإخوانه».

فسألته أنا–مباشرةً–والله يشهدُ–: وفتوى اللجنة الدائمة فيه يا شيخ؟

فقال لي: لا تؤثر فيه».اهـ

وفي رحلتنا الأخيرة لأداء مناسك العمرة (رجب/ ١٤٣٠هـ) برفقة مشايخنا علماء الشام، وكان عدد الطلبة فيها يزيد على سبعين طالباً سلفياً، قمنا –بعض الطلبة– بزيارة فضيلة شيخنا الوالد عبد المحسن العباد –حفظه الله– في بيته العامر بصحبة مشايخنا، فاستقبلنا أحسن استقبال، ورأيت منه اهتماماً بالغاً بمشايخنا، واحتراماً وتقديراً لهم، وكان مما قال حين قال له شيخنا أبو عبيدة –معرِّفاً بنا–: هؤلاء

[1] من مقدمة الطبعة الثانية لكتابه العظيم –الصغير حجماً، الكبير نفعاً– «رفقاً أهل السنة بأهل السنة» (ص٨).

إخواننا طلبة علم من فلسطين، من بيت المقدس، فبم توجههم وتنصحهم؟ فقال الشيخ عبد المحسن -حفظه الله-: «أنصحهم بما تنصحونهم أنتم به، وأوجههم بما توجهونهم أنتم إليه».

٧) سماحة الشيخ المفتي عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله-:

سئل سماحة الشيخ -حفظه الله- على بعض القنوات الفضائية عن الشيخين: علي الحلبي، ومشهور حسن، وأن البعض يتكلم فيهما، فقال: «نِعْمَ الإِخوان، نِعْمَ الإِخوان»، وعدَّهما من العلماء بقوله: «لا يجوز الطعن في العلماء وسبهم».اهـ[1]

وقال فضيلة الشيخ حسين آل الشيخ إمام المسجد النبوي -حفظه الله-: «سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ؛ ممن يحب الشيخ علياً -وأعرف هذا-، ويقدِّره، ويدعو له؛ حتى بعد أن تقابل الشيخ [علي] مع سماحة الشيخ».اهـ[2]

٨) فضيلة الشيخ العلامة صالح آل الشيخ -حفظه الله-:

عندما أَلَّف كتابه «هذه مفاهيمنا» -قبل نحو أربعةٍ وعشرين عاماً- أرسل إلى شيخنا نسخةً خاصَّةً من الكتاب؛ كتب عليها بخطه الجميل:

«إلى: الصاحب الأنيق، والباحث الأفيق، ذي العقل والنظر: (علي حسن عبد الحميد) وفقه الله لرفع راية السنة بوقار السلف، والبعد عن هيشات الخلف. من أخيه صالح آل الشيخ».اهـ

وعندما أَلَّف كتابه «التكميل لما فات تخريجه من (إرواء الغليل)» -قبل نحو أربعةَ

---

[1] من برنامج على قناة المجد الفضائية.

[2] من محاضرة للشيخ بعنوان: «على طريق السنة».

عشرَ عاماً- أرسل إلى شيخنا نسخةً خاصَّةً من الكتاب؛ كتب عليها -أيضاً-:

«مهداة إلى الباحث المكثر، والمؤلف المتأنق: الشيخ (علي حسن عبد الحميد)، رمز أخوة وتواصل. المؤلف صالح ٢٠/ ٩/ ١٤١٧».اهـ[١]

٩) فضيلة الشيخ سعد الحُصَيِّن -حفظه الله-:

قال الشيخ -حفظه الله-: «..وأكثرُ مِنْ هؤلاء: مَنْ بلغ درجة العالِمِ والمحدِّث دون عونٍ من الدَارسة الجامعيّة في هذا العصر، وخيرُ مَثَلٍ لهذه الفئة المباركة: علي بن حسن بن عبد الحميد (الحلبي)، فضلاً عن ابن باز والألباني -رحمهما الله-..

وقال -حفظه الله-: «أمَّا منهاج (الدراسة) ونتيجتها فأحيل القارئ إلى من أهَّله الله لتقويمهما: محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، وتلميذه علي الحلبي ابن تيمية عصره، ولكلٍ منهما نحو مائتي مؤلف».اهـ[٢]

وقال فضيلته -في مكالمة هاتفية أجراها معه بعض خصوم شيخنا مؤخراً-: «الحلبي وإخواننا هؤلاء خير دعاة السنة -فيما نعلم- والله حسيبهم... هم -في رأيي- أفضل من عرفت في بلاد الشام كلها؛ خيرهم منهج وخيرهم نشاط».

١٠) فضيلة الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب مرزوق البنا -حفظه الله-:

استفاض عن الشيخ -حفظه الله-فيما نقله غير واحد من إخواننا طلبة العلم الثقات- أنه يشبِّه الإمام الألباني -رحمه الله- بشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، وشيخنا عليَّاً الحلبيَّ بابن القيم -رحمه الله-.

---

[١] انظر: «ترغيم المجادل العنيد» (ص٩٩، ١٠٠).

[٢] من مقاله «التحول عن الفقه إلى الحجامة».

١١) فضيلة الشيخ عطاء الله حنيف -رحمه الله-:

نعت -رحمه الله- شيخنا في إجازته له بثبت «إتحاف النبيه»: بـ«العلَّامة».

١٢) فضيلة الشيخ عمر فُلّاتة -رحمه الله-:

قال -رحمه الله- في ترجمته للشيخ الدِّهلوي -رحمه الله- وكانت الترجمة بطلب من شيخنا ذكر ذلك الشيخ فلاتة بقوله في كتاب «تاريخ أهل الحديث» (ص أ): «فهذه ترجمة مختصرة لشيخنا العلامة أحمد الدِّهلوي -رحمه الله تعالى-، كتبتها بناءً على طلب ورغبة **بعض إخواننا من أهل العلم**».

ثم قال -رحمه الله- عن شيخنا في (ص د): «...وقد بلغنا أن فضيلة الشيخ علي حسن الحلبي -**أحد العلماء والدعاة السلفيين بالأردن**- يشتغل بتحقيقه [1]».

١٣) فضيلة الشيخ محمد بن علي بن آدم الأثيوبي -حفظه الله-:

كتب -حفظه الله- على طرَّة كتابه «الفوائد السَّمِيَّة في قواعد وضوابط علميَّة» بخطِّه في النسخة التي أهداها لشيخنا: «إهداء من مؤلف الكتاب لفضيلة الشيخ العلامة علي حسن الحلبي -حفظه الله تعالى- (١٠/ ٥/ ١٤٣٠هـ)». [2]

وقد حدَّثنا شيخنا أنه كان قد طلب منه أن يقدِّم لشرحه الكبير على سنن النسائي البالغ (٤٢ مجلداً) قبل طبعه، وكان شيخنا مشغولاً حينذاك، فطبع الكتاب بعدها دون تقديمه! فسبحان الله!!

[1] أي: كتاب «تاريخ أهل الحديث»

[2] وصورة هذا الإهداء محفوظة عندي.

١٤) فضيلة الشيخ أبي أويس محمد بن الأمين بوخبزة التَّطواني المغربي -حفظه الله-:

قال الشيخ - حفظه الله-: «..ومنها[1] (بيان تلبيس المفتري) الذي زعم أن **الأخ علي بن حسن الحلبي، من أنبغ تلاميذ الألباني** سطا عليه و نهبه (هكذا)، و ادّعى أن شقيق المؤلف وعدوه اللدود أهداه للشيخ بكر أبي زيد الذي دفعه لعلي حسن فنشره، ولله دره...، وأهمس في أُذُن عزنان -رماها الله بالصّمم- أن **الأخ عليّاً الحلبي أعلم من الغماريين، وأرسخ قدماً، وأعلا كعباً، وهذه آثاره مبثوثة بالعشرات رافعة عقيرتها بقول القائل:**

تِلْكَ آثارنا تدلُّ علينا   فانظروا بعدَنا إلى الآثارِ».اهـ [2]

١٥) فضيلة الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله-:

قال الشيخ -رحمه الله-: «وانظر في جمع طرق أثر ابن عباس رسالة الشيخ البحَّاثة علي بن حسن بن عبد الحميد «القول المأمون في تخريج ما ورد عن ابن عباس في تفسير: ﴿**ومَن لم يحكم بما أنزل اللهَّ فأولئك هم الكافرون**﴾».اهـ [3]

---

[1] أي: كتب الغماري

[2] من كتاب «صحيفة سوابق وجريدة أوابق» (ص٢٢) وذكر عقب هذا ثناءً عطراً على شيخنا مشهور، والشيخ أبي إسحاق الحويني -حفظهما الله-.

[3] من تعليقه على رسالة (أصول وضوابط التكفير) للعلامة عبد اللطيف آل الشيخ.

١٦) الشيخ القاضي الدكتور حسين بن عبد العزيز آل الشيخ الإمام والخطيب والمدرس في المسجد النبوي -حفظه الله-:

قال الشيخ -حفظه الله-: «الشيخ علي هو والمشايخ على وِفاق، والشيخ علي هو أخٌ كبيرٌ من جملة المشايخ الذين أفْتَوا هذه الفتوى، ويعرفهم ويعرفونه، وبينه وبينهم محبةٌ.

والشيخ علي قد أوتي -ولله الحمد- من العلم والبصيرة ما يُمْكن أن يعالج به هذه القضية العلمية التي بينه وبين المشايخ، وهي -ولله الحمد- في طريقها لبيان الحق.

أما الشيخ علي وشيخه -الشيخ الألباني-: مَنْ كان على منهج السُّنَّة، لا يَشُك أحد أنهم -ولله الحمد- على المنهج المَرْضِي.

والشيخ علي -ولله الحمد- مِنْ المدافعين عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة...

ومما نعتَقِدَهُ وندين الله -جلّ جلاله- به: أن الشيخ وشيخه هم أبعد الناس عن منهج المرجئة كما قلت سابقاً».اهـ[1]

١٧) فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم الرحيلي -حفظه الله-:

قال الشيخ -حفظه الله-: «الشيخ -علي- معروف بالسنة والاستقامة عليها نسأل الله -عز وجل- له الثبات-... والإخوان معروفين: مشهور وعلي حسن، أقول: كلهم معروفين من أهل السنة، ومن طلاب العلم، وينتفع بكلامهم وبكتبهم ... وأنا أعرف علي حسن بكتبه واجتهاده في السنة ونصرته للحق».اهـ[2]

وفي رحلتنا الأخيرة للعمرة (رجب/ ١٤٣٠هـ) قمنا بزيارة فضيلة الشيخ

---

(١) من محاضرة للشيخ بعنوان: «على طريق السنة» ألقاها على بعض الإخوة في أمريكا عام ١٤٢٢هـ، وانظر: «الرد البرهاني» (ص٢٥٥).

(٢) «من مكالمة هاتفية مسجلة» في شهر محرم لعام ١٤٣٠هـ.

إبراهيم في بيته العامر في المدينة النبوية، وكان من بين الحضور طلبة من فلسطين، وطلبة من العراق، ومن السعودية، والكويت، وأثنى شيخنا إبراهيم على شيخنا علي ومشايخ الشام ثناءً جميلاً، وكان من ضمن ما قال: «إن الشيخ علياً وإخوانه تلاميذ الألباني هم أبرُّ تلاميذٍ بشيخهم، إذ استطاعوا بحكمتهم أن ينشروا علم شيخهم، ويوفقوا بينه وبين بقية المشايخ في سائر البلاد، ويقرِّبوا الناس إلى علمه وفقهه، وأنهم من خير من يدعو إلى السنة»، وبعدها بيومين زار مشايخنا الأفاضل (علي، ومشهور، ومحمد) فضيلة الشيخ إبراهيم في بيته أيضاً.

١٨) فضيلة الشيخ عبد المالك رمضاني الجزائري -حفظه الله-:

قال -حفظه الله-: «تلاميذ الشيخ الألباني معروفون والحمد لله، لسنا بحاجة إلى أن نكرر الكلام فيهم ... الناس كلُّهم يعرفون بأنَّ مع الشيخ علي الثُّلَّة الكبرى من السلفيين وعلى رأسهم المشايخ الكبار؛ الشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبد المحسن العباد، والمفتي، معروف بأن هؤلاء كلهم معه في هذه الطريقة، طريقة معالجة مخالفة المخالف، يعرفون هذا يا أخي، فلا تتعبوا أنفسكم، ولا يوهمنَّكم أحد غير ذلك».اهـ[1]

وفي رحلتنا -المشار إليها أعلاه- كنا مدعوِّين للغداء في بيت أحد الإخوة في المدينة النبوية بحضور شيخنا مشهور حسن، وشيخنا محمد موسى نصر -حفظهما الله- وجمع من طلبة العلم، وكان من بين المدعوِّين فضيلة الشيخ عبد المالك -حفظه الله- ، فأثنى على شيخنا أبي الحارث وعلى كتابه (منهج السلف الصالح) ثناءً عطراً لا مثيل له.

١٩) فضيلة الشيخ وصيُّ الله عباس -حفظه الله-:

---

[1] «من مكالمة هاتفية مسجلة» في شهر محرم لعام ١٤٣٠هـ.

قال -حفظه الله-: «والله يؤذينا أن يكون -خاصةً إخواننا الأردنيين- والله إذا نالهم شيء، أو إذا قال فيهم أحدٌ شيء يؤذيني كثيراً، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله، هم رمز السلفية، ورمز الإسلام الخالص إن شاء الله... نحن نعرف أنهم على عقيدة جيدة، وأنهم متربين على أيدي الشيخ [الألباني]، إذا كان صدر من الشيخ علي أو من أي أحد إذا كان خطأ يعني ينبغي أن يُنبَّه بأخوة، وأي واحد منا، بالأخوة والتّوادد وبالحب والمصادقة، لا بالنبز وشيء، هذا الذي نقوله، والله المستعان».اهـ [(١)]

٢٠) فضيلة الشيخ (محمد) عمر بازمول -حفظه الله-:

قال -حفظه الله-: «الذي أكنُّه في قلبي كل احترام وكل تقدير لفضيلة الشيخ علي ولمشايخ الأردن، بل وأعتبر أنَّ هؤلاء المشايخ يعني لهم فضل كبير على الشباب السلفي في أرجاء العالم العربي والإسلامي، وأنهم في يوم من الأيام يعني كنا نستفيد من كتبهم، وأنا أعدُّ نفسي أن الشيخ علي والشيخ سليم يعني في طبقة مشايخي، ولا أُعدُّ نداً لهم، ولا أَعدُّ نفسي أني أنا يعني أتكلم عنهم أو معهم رأس برأس».اهـ [(٢)]

---

(١) «من مكالمة هاتفية مسجلة» في شهر محرم لعام ١٤٣٠هـ.

(٢) «من مكالمة هاتفية مسجلة» في شهر محرم لعام ١٤٣٠هـ.

ثَنَاءُ العُلَمَاءِ عَلَى كُتُبِهِ وَمُؤَلَّفَاتِه[1] **:**

وهذه طائفةٌ من كتب شيخنا المحدث علي الحلبي (تأليفاً، وتحقيقاً، ومراجعةً، ومشاركةً) التي أثنى عليها شيخه الإمام الألباني -رحمه الله- وغيره من العلماء:

*** ثناء الإمام الألباني -رحمه الله-:**

قال زهرة الشام، وحسنة الأيام، وإمام الزمان، وحجة العصر والأوان في بعض كتب شيخنا:

١ـ «تنوير العينين في طرق حديث أسماء في كشف الوجه والكفين».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وقد ذكر صاحبنا الفاضل علي الحلبي في رسالته النافعة: «تنوير العينين». (ص ١٧ - ٢٧) أقوال أربعة عشر منهم، وكل من وقف عليها يتبين أن بعضهم يقلد بعضاً، وأنهم يخوضون فيما لا علم لهم به. والله المستعان».اهـ[1]

وقال -رحمه الله-: «من ذلك أن المومى إليه انتقد صاحبنا علي الحلبي؛ لأنه استشهد في تقوية حديث عائشة بقول الحافظ..».اهـ[2]

وقال -رحمه الله-عن الرسالة-: «قرأتها، ممتازة لا شك، وهذه ينبغي نشرها وأن تطبع وحدها».اهـ[4]

---

[1] وقد أوردت هذا الفصل هنا لأننا رأينا -مؤخراً- بعض الجهلة -ممن لا خلاق له- يطعن في كتب شيخنا! حتى وصل به الأمر إلى أن يفتي بتحريم قراءتها القديم! منها والجديد!! وهي من أقبح وأشنع الفتاوى التي رأيتها في حياتي، حتى وصل الأمر ببعض مريديه إلى أن سأله -سؤال الزاهد الورع-: فما حكم بيعها؟!!! وقد رددت عليه بمقال كَتَفَه كَتْفاً بعنوان: «كُتُبُ العَلامَةِ الحَلَبيّ؛ بَينَ الإِمامِ الأَلْبانِيّ.. وَبازمُول الغَبِيّ!»؛ فلم أحس به بعدها -في هذه المسألة-، ولم أسمع له ركزاً!

[2] «الرد المفحم» (ص٧٩).

[3] «الرد المفحم» (ص٨٩).

[4] «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم (٢٢١).

٢ـ «النُّكت على نزهة النظر».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وكذا قال [ابن حجر] في «مقدمة فتح الباري» (ص ١٢) ونحوه في رسالته «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص ١٧١/ ٦١ - بنكت الأخ الحلبي عليه)...ثم قال: وقد كنت ألزمته بذلك في تعليق لي موجز، كنت علقته على «نزهته»، نقله عني الأخ الحلبي في «النكت عليه» (ص ٨٨)، فليراجعه من شاء».(١)

٣ـ «الأنوار الكاشفة لـ«تناقضات» الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وقد كفاني مؤنة الرد عليه [السقَّاف] والكشف عن زوره وبهتانه، وجهله وضلاله: الأخ الفاضل علي الحلبي في كتابه القيم «الأنوار الكاشفة لـ «تناقضات» الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة»؛ فإليها ألفت الأنظار؛ فقد نفع الله بها كثيراً، حتى بعض المغرورين به سابقاً حينما علموا وأنصفوا».اهـ(٢)

وقال -رحمه الله-: «...السقاف، وقد انبرى له أخونا الحلبي بـ «الأنوار الكاشفة»، فلتراجع».اهـ(٣)

---

(١) «الصحيحة» (٦/ ١١٩٠) حديث رقم (٢٩٧٩).

(٢) «الصحيحة» (٧/ ٣٧١) حديث رقم (٣١٣٣).

(٣) «الضعيفة» (١/ ٧).

٤ـ «مهذب عمل اليوم والليلة لابن السني».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وكذلك وقعت هذه الزيادة في رسالة أخينا الفاضل علي الحلبي: «مهذب عمل اليوم والليلة لابن السني»».اهـ[(١)]

٥ـ «الكشف والتبيين لعلل حديث «اللهم إني أسألك بحق السائلين»».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وليس غرضي في هذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني ذلك الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد الحلبي في رسالته القيمة في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة، وهي مطبوعة، فليرجع إليها من شاء الوقوف على الحقيقة، فإنه سيرى مع ذلك الفرق الشاسع بين رد الأنصاري وتهجمه عَلَيَّ، ورد صاحبنا عليه، وتأدبه معه تأدباً لا يستحقه الأنصاري لبغيه واعتداءاته المتكررة».اهـ[(٢)]

وقال -رحمه الله-: «وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي (ص ٣٥- ٤٣)».اهـ[(٣)]

وقال -رحمه الله-: «والحديث؛ ذكره السيوطي بالزيادة في «الدر المنثور» من رواية ابن مِرْوَدَيْهِ. وعزاه إليه نَقْلًا عن «الدر» أخونا علي حسن الحلبي في «التعقيب على رسالة اَلْأَنْصَاريّ» حول حديث عطية المعروف: «اللهم! إني أسألك بحق السائلين»».اهـ[(٤)]

---

(١) «الصحيحة» (٧/ ١٠١٢) حديث رقم (٣٣٣٧).

(٢) «الضعيفة» (١/ ٨).

(٣) «الضعيفة» (١/ ١٠).

(٤) «الضعيفة» (١٢/ ٩٧٦) حديث رقم (٥٩٨٦).

٦ـ «**المنتقى النفيس من [كتاب] تلبيس إبليس**».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «..وهو في «صحيح مسلم»، ولذلك فقد أحسن الأخ علي الحلبي بحذفه إياه من كتابه «المنتقى النفيس من [كتاب] تلبيس إبليس»».اهـ[١]

٧ـ «**مختصر منهاج القاصدين**».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «..الشيخ أحمد بن قدامة المقدسي لحديث الترجمة في آخر كتابه «مختصر منهاج القاصدين» -وهو من زوائده على «إحياء علوم الدين» الذي هو أصل «المنهاج »!- مصَدّراً إياه بصيغة الجزم «عن»!

وأعجب من ذلك كله أن المعلِّقَين على «المختصر»، والمخرِّجَين لكثير من أحاديثه بيَّضا لهذا الحديث ومرَّا عليه، ولم يخرِّجاه، ولا علَّقا عليه بشيء (ص ٣٨٨)!!

بخلاف صاحبنا **الشيخ**[٢] علي الحلبي؛ فقد علق عليه في طبعته بقوله (٤٨٩): «رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٥٦١)، وفي سنده هيثم بن جماز: منكر الحديث، وكذبه بعضهم». جزاه الله خيراً».اهـ[٣]

٨ـ «**علل أحاديث صحيح مسلم**».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «ولقد أحسن الرد عليه [ابنَ عمَّار الشهيد] الأخُ علي الحلبي فيما علقه عليه، جزاه الله خيراً».اهـ[٤]

---

[١] «الضعيفة» (١٤/ ٣٧).

[٢] وهذا -والله- ثناء وتبجيل يستحقه من شيخه الجليل، ألا فليخسأ الطاعنون المجاهيل.

[٣] «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٣/ ٢٩٠) حديث رقم (٦١٢٨).

[٤] «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٢٨٨).

٩ـ «طرق حديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً..»».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وهذا الطرف الأول فقط، رواه الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (ق ٧٣/ ١) بإسناد المصنف. ورواه هذا به في «طرق حديث من كذب علي متعمداً» (١٦٠/ ١٦٧ - تحقيق الأخ علي الحلبي)».اهـ[(١)]

١٠ـ «الرّد العلميُّ على حبيب الرحمن الأعظمي المدّعي بأنّه أرشد السلفي».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «وقد ردَّ عليه [الأعظمي]، وبيَّن من هو الشَّاذ والمخطئ، بل والمفتري، الأخوان الكريمان: سليم الهلالي، وعلي حسن علي عبد الحميد، في كتابهما القيِّم «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي» وقد طُبع منه جزءان ».اهـ [(٢)]

١١ـ «حكم تارك الصلاة».

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «أما بعد: فهذا بحث علمي لطيف، في تخريج وشرح حديث نبوي شريف، أصله من أحاديث المجلد السابع من كتابي: (سلسلة الأحاديث الصحيحة)؛ رأيت إفراده بالنشر لأهميته وكبير فائدته، وذلك بعد أن رآه بعض إخواننا، فاقترح عليَّ نشره مفرداً، من باب الاستعجال بالخير، فوافق ذلك ما عندي، فدفعت صورةً منه إلى صاحبنا و**(تلميذنا)**[(٣)] الشَّاب عليّ بن حسن الحلبيِّ؛ ليقوم بتهيئته للنشر، وإعداده للطبع، مع كتابة مقدمةٍ علميةٍ له تقرِّب فوائده للقُرّاء

---

(١) «الضعيفة» (١٤/ ٦١٢).

(٢) «آداب الزفاف» (ص٨، ٩).

(٣) وهذا فيه إثبات تلمذة شيخنا على شيخه الألباني، ويرد به على من أنكر ذلك من الطاعنين والحاسدين، كالخصوم الجاهلين، والأغمار المتعالين.

الأفاضل.

وقد فعل ذلك كلـه -جـزاه الله خـيراً-، ثـم أشرف عـلى طباعتـه، وتصـحيحه، ومراجعته».اهـ[1]

١٢ـ «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني.

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «ثم صدق ظني هذا، فقد أفادني هاتفياً الأخ علي الحلبـي -جـزاه الله خـيراً- أن الحـديث أورده الحـافظ ابـن حجـر في «أطـراف المسند»».اهـ[2]

١٣ـ «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني.

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «هذا ما كنت كتبته منذ نحو عشر سنين أو أكثر، وقبل طبع كتاب «الثقات» لابن حبان -رحمه الله-، فلما مرت تجربة هذا الحديث تحت يد الأخ علي الحلبي لتصحيح أخطائها المطبعية كتب بجانبه مذكِّراً -جزاه الله خـيراً- ما خلاصته:... ».اهـ[3]

وقال -رحمه الله- في موضع آخر: «وبعد كتابة ما تقدم أفـادني الأخ عـلي الحلبـي -جزاه الله خيراً- أن الحديث رواه البزار في «مسنده»، فرجعـت إليـه، فوجـدت فيـه متابعاً قوياً للحماني».اهـ[4]

ومن الكتب التي شارك بها شيخُنا الحلبي -أيضاً- شـيخه الألبـاني في نشرهـا أو

---

(١) «حكم تارك الصلاة» (ص٤٥).

(٢) «الصحيحة» (٦/ ٩٤٧). حديث رقم (٢٩٠٢).

(٣) «الضعيفة» (٣/ ٦٢٨).

(٤) «الضعيفة» (١٢/ ٥٤٠).

تحقيقها، ووُضِع اسمه عليها بجانب اسمه:

١٤ـ «إغاثة اللهفان» لابن القيم (مجلدان).

١٥ـ «هداية الرواة» لابن حجر (٦ مجلدات).

١٦ـ «التعليقات الرضية على الروضة النديَّة» لصديق حسن خان (٣ مجلدات).

١٧ـ «سنن ابن ماجه» للقزويني (٤ مجلدات).

١٨ـ «الباعث الحثيث» لابن كثير (مجلدان).

١٩ـ «تعليق ومراجعة لكتاب (ترتيب أحاديث «صحيح الجامع الصغير» على الأبواب الفقهية)» (٤ مجلدات).

٢٠ـ «التحذير من فتنة التكفير» (رسالة).

٢١ـ «سؤال وجواب حول فقه الواقع» (رسالة).

*** وممن أثنى على كتبه -أيضاً- من العلماء:**

٢٢ـ «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق».

قال الشيخ مقبل -رحمه الله-: «وهناك كتابٌ ما علمت له نظيراً، لأخينا علي بن حسن بن عبد الحميد بعنوان: «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» فأسأل الله أن يجزيه خيراً، وأنصح جميع إخواني باقتنائه».اهـ [1]

٢٣ـ «الدعوة إلى الله بين التَّجمُّع الحزبي والتَّعاون الشرعي».

نقل منه الشيخ مقبل الوادعيُّ -رحمه الله-: في كتابه: «البركان».

---

[1] «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة» (٢/ ٢١٨).

٢٤ـ «مفتاح دار السعادة».

قال الشيخ مقبل -رحمه الله-: «ثم وجدت للحافظ ابن القيم -رحمه الله- كلامًا قيمًا حول الطبيعة في «مفتاح دار السعادة» (ج٢ ص ١٩٤) بتحقيق أخينا الفاضل: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد -حفظه الله-».اهـ[١]

٢٥ـ «الدرر المتلألئة».

قال الشيخ سعد الحصين -حفظه الله-: «أما منهاج (الدراسة) ونتيجتها فأحيل القارئ إلى من أهَّله الله لتقويمهما: محدث العصر محمد ناصر الدين الألباني، وتلميذه علي الحلبي (ابن تيمية عصره، ولكلٍ منهما نحو مائتي مؤلف، وأهم من العدد: التزام كلٍّ منهما بالوحي والفقه فيه إذ أعاذهما الله من الظن ومَصَادره من الجرايد والمجلات والإذاعات والإشاعات، ووفقهما للأخذ من نصوص الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة في القرون المفضلة) في مؤلَّفهما (الدرر المتلألئة) من تعليقات الألباني (وتقديم وتحقيق الحلبي) على رسالة سفر: (ظاهرة الإرجاء)، وهما من بلاد الشام المباركة».اهـ[٢]

٢٦ـ «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة».

قال الشيخ حسين آل الشيخ -حفظه الله-: «والشيخ علي قد ردَّ ردّاً علميّاً [«الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة»] كما عَلَيه سلف هذه الأمَّة».اهـ[٣]

---

[١] «إيضاح المقال في أسباب الزلزال».

[٢] من مقاله «التحول عن الفقه إلى الحجامة».

[٣] من محاضرة للشيخ بعنوان: «على طريق السنة». انظر «الرد البرهاني» (ص٢٥٧).

٢٧ـ «إنها سلفيّة العقيدة والمنهج».

أثنى عليه وقرَّظه سماحة الشيخ الإمام ابن باز -رحمه الله-، وقد تقدم كلامه.

٢٨ـ «القول المأمون في تخريج ما ورد عن ابن عباس في تفسير: ﴿ومَن لم يحكم بما أنزل اللهّ فأولئك هم الكافرون﴾».

قال فضيلة الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله-: «وانظر في جمع طرق أثر ابن عباس رسالة الشيخ البحاثة علي بن حسن بن عبد الحميد «القول المأمون في تخريج ما ورد عن ابن عباس في تفسير: **﴿ومَن لم يحكم بما أنزل اللهّ فأولئك هم الكافرون﴾**»». اهـ[1]

مُؤَلَّفَاتُهُ وَأَعْمالُهُ العِلْمِيَّة:

قال شيخنا -حفظه الله-: «(لعلَّ) عدد مؤلَّفاتي (المطبوعة) وصل -اليومَ- والمانُّ هو اللهُ -وحدَه- إلى أكثرَ مِن مئتي كتاب -بين رسالة، وكتاب، ومجلد، ومجلدات-!

فالباحثُ عن العَثَرَات، والمتربِّص للسَّقَطات: سيجدُ مِن ذلك -لا مَحالَة-؛ فمَن يعمَل لا بُدَّ أن يُخْطِئ؛ بخِلافِ (السَّاكِن) أو (الكامِن)!![2]

وأوَّلُ كتابٍ (طُبِعَ) لي: قبل أكثرَ مِن رُبع قَرْنٍ -بحمدِ الله-.

... فأسألُ اللهَ -لي ولكُلِّ مُسلمٍ صادقٍ- الإخلاص، والسنةَ، وحُسنَ الخِتام...». اهـ[3]

---

[1] من تعليقه على رسالة (أصول وضوابط التكفير) للعلامة عبد اللطيف آل الشيخ.

[2] و(القاعد)، و(المُتقاعِد)!!

[3] «منهج السلف الصالح» (ص١٥٧).

وَهَذِهِ قَائِمَةٌ بِأَسْمَاءِ مُؤَلَّفَاتِهِ المَطْبُوعَة:

١) «اتِّباع الرسول بصحيح المنقول وصريح المعقول» لابن تيميّة ـ ضبط وتعليق.

٢) «اتِّباع السُّنَن واجتناب البدع» للضياء المقدسيّ ـ تحقيق وتخريج.

٣) «أجوبة المسائل الثَّمان في السّنة والبدعة والكفر والإيمان» للمعصومي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

٤) «أحكام الشتاء في السُّنَّة المطهّرة» ـ تأليف.

٥) «أحكام العيدين في السّنة المطهّرة» ـ تأليف.

٦) «إحكام المباني في نقض «وصول التهاني» لمحمود سعيد ممدوح!» ـ تأليف.

٧) «آداب العِشرة، وذِكر الصُّحبة والأخوّة» للغَزِّي ـ ضبط وتعليق.

٨) «إرشاد الطلاب إلى فضيلة العلم والعمل والآداب» ـ تحقيق.

٩) «أُصول الهداية» لابن باديس ـ ضبط وتعليق.

١٠) «إعلام سفهاء الأحلام بأن مقارعة الحكام ليست سبيل الرجوع إلى الإسلام» ـ ضبط وتعليق.

١١) «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيِّم ـ بتخريج شيخنا الألباني ـ تحقيق.

١٢) «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات» لمرعي الكرمي ـ تحقيق بالمشاركة.

١٣) «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة» ـ تأليف.

١٤) «الأجوبة على مشكاة المصابيح» ـ مطبوع مع هداية الرواة.

١٥) «الأربعون حديثاً التي حثّ رسولُ اللهَّ ﷺ على حفظها» للآجُرّي ــ تحقيـق وتخريج.

١٦) «الأربعون حديثاً الوَدْعانية الموضوعة» لابن وَدْعان ـ تحقيق وتخريج.

١٧) «الأربعون حديثاً في الدعوة والدعاة» ـ تأليف.

١٨) «الأربعون حديثاً في الشخصية الإسلامية» ـ تأليف.

١٩) «الأسئلة الشامية» ـ جمع وضبط وتعليق.

٢٠) «الأسئلة العراقية» ـ ضبط وتعليق.[١]

٢١) «الأسئلة القطرية» ـ ضبط وتعليق.

٢٢) «الأسئلة النجدية» ـ ضبط وتعليق.

٢٣) «الأسئلة اليمنية» ـ جمع وضبط وتعليق.

٢٤) «الاستئناس لتصحيح أنكحة الناس» للقاسمي ـ ضبط وتعليق.

٢٥) «الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد» لابن العطار ـ تحقيق.

٢٦) «الاعتقاد الخالص من الشكّ والانتقاد» لابن العطّار ـ تحقيق وتعليق.

٢٧) «الاغتباط في معرفة مَن رُمـي بـالاختلاط» سِـبْط ابـن العَجْمـي ــ تحقيـق وتعليق.

٢٨) «الإنصاف في أحكام الاعتكاف» ـ تأليف.

---

(١) ولهذا الكتاب حكاية كُتِبَت تفاصيلها على صفحات الإنترنت! ولم ينشره شيخنا تكثُّراً (!) فتكفيه مصنفاته، وتغنيه مؤلفاته، وحسبه تحقيقاته، وإنما نشره حرصاً على جمع كلمة المشايخ على الحق؛ فلـمَّا لم يجد (!) ذلك، أمر بعدم إعادة طبعه!

٢٩) «الأنوار الكاشفة لِـ «تناقضات» الخسّاف الزائفة، وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة» ـ تأليف.

٣٠) «الإيقاف على أباطيل «قاموس شتائم» الخسّاف» ـ تأليف.

٣١) «الإينـاس بتخـريج حـديث معـاذ في الـرأي والقيـاس» أو «دفـع الـلأي بتضعيف حديث معاذ في الاجتهاد بالرأي» ـ تأليف.

٣٢) «الباعث الحثيث بشرح «اختصار علوم الحديث»» لأحمـد شـاكر ــ تحقيـق وتعليق.

٣٣) «البدعة: أسبابها ومضارُّها» لمحمود شلتوت ـ تحقيق وتعليق.

٣٤) «البيعة بين السُّنَّة والبدعة عند الجماعات الإسلامية» ـ تأليف.

٣٥) «التبصير بقواعد التكفير» ـ تأليف.

٣٦) «التُّحَف في مذاهب السَّلَف» للشوكاني ـ ضبط وتعليق.

٣٧) «التّذكرة في صفة وضوء وصلاة النبي ﷺ» ـ إعداد.

٣٨) «التّذكرة في علوم الحديث» لابن الملقّن ـ تحقيق وتعليق.

٣٩) «التّذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار» لابن شيخ الحَزّامين ـ ضبط وتعليق.

٤٠) «التحذير من فتنة الغلو التكفير» للألباني، وابن باز، وابـن عُثيمـين ــ جمـع وتحقيق وتقديم.

٤١) «التحذيرات من الفِتَن العاصفات» ـ تأليف.

٤٢) «التحفة الندية شرح اللاميّة الورديّة» للعامري ـ لا زالت تحت الطبع.

٤٣) «التصفية والتربية وأثرهما في استئناف الحياة الإسلامية» ـ تأليف.

٤٤) «التعريف بآداب التأليف» للسيوطي ــ تحقيق. وضاعت بعد تجهيزها للطبع.

٤٥) «التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلات العلامة الشيخ الإمام أسد السنة الهمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في مسائل الإيمان، والرد على المرجئة» ـ تأليف.

٤٦) «التعقيب على رسالة الانتصار للأنصاري» ــ تأليف. مطبوع مع كتاب «الكشف والتبيين».

٤٧) «التعليقات الأثرية على «المنظومة البيقونيّة»» ـ تأليف.

٤٨) «التعليقات الرّضية على «الروضة الندية»» للألباني ـ ضبط وتحقيق وتعليق.

٤٩) «التعليقة الأمينة في طرق حديث: «اللهم أحيني مسكيناً» ـ تأليف.

٥٠) «التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه «العقيدة الواسطية» من المباحث المُنيفة» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

٥١) «التنبيهات المتوائمة في نصرة حقِّ الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة» ـ تأليف.

٥٢) «الجُمُوح عن الآخرة: صنائع جائرة، وذرائع حائرة» ـ تأليف.

٥٣) «الجنة: نعيمها والطريق إليها» ـ تأليف.

٥٤) «الجواب السديد على من سأل عن حكم الدفوف والأناشيد» ـ تأليف. طبع في مجلة الجامعة السلفية في الهند.

٥٥) «الحجاب؛ أملٌ ونعمة، لا أَلَمٌ ونِقْمة» للمنفلوطي ـ ضبط نصّ وتقديم.

٥٦) «الحِطَّة في ذِكر الصحاح الستة» لصِدِّيق حسن خان ــ دراسة وتحقيق

وتعليق.

٥٧) «الحوادث والبدع» للطُّرطوشي ـ ضبط وتعليق.

٥٨) «الخشوع في الصلاة» لابن رجب ـ تعليق وتخريج.

٥٩) «الدّاء والدّواء» لابن القيم ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

٦٠) «الدرة الفاخرة في التعليق على منظومة «السير إلى اللهَّ والدار الآخرة»» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ـ ضبط وتعليق.

٦١) «الدرر الغالية في آداب الدعوة والداعية» لابن باديس ـ ضبط وتعليق.

٦٢) «الدرر اللوامع في زوائد «الجامع الأزهر» على «جمع الجوامع»» لأحمد عبد الجواد ـ اعتناء ونشر.

٦٣) «الدرر المتلألئة» ـ تأليف.

٦٤) «الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصحفية» ـ تأليف.

٦٥) «الدعوة إلى الإصلاح في ضوء الكتاب والسُّنَّة» محمد الخِضر حسين ـ ضبط وتعليق.

٦٦) «الدعوة إلى اللهَّ بين التجمُّع الحزبي والتعاون الشرعي» ـ تأليف.

٦٧) «الرد البرهاني على تسويد «حقيقة الإيمان عند الشيخ الألباني» لأبي رحيِّم» ـ تأليف.

٦٨) «الرُّباعي في الحديث» للأزدي ـ تخريج وتعليق.

٦٩) «الرّد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي المدّعي بأنّه أرشد السلفي» ـ تأليف.

٧٠) «السلفية لماذا؟ معاذاً وملاذاً» ـ تأليف.

٧١) «الصحيفة الصحيحة» لهمّام بن مُنبّه ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

٧٢) «العبوديّة» لابن تيميّة ـ تعليق وتخريج.

٧٣) «العقلانيُّون أفراخ المعتزلة العصريُّون» ـ تأليف.

٧٤) «العلم : فضله وشرفه» لابن القيمِّ ـ استخراج وتعليق وتخريج.

٧٥) «الفئة الضَّالَّة» ـ تأليف.

٧٦) «الفارق بين المصنِّف والسَّارق» للسُّيُوطي ـ تعليق وتحقيق.

٧٧) «الفتاوى المهمات في العقائد والغيبيّات والبدع والمنكرات» لمحمود شلتوت ـ ضبط وتعليق.

٧٨) «الفرق بين النصيحة والتعيير» لابن رجب ـ تعليق وتخريج.

٧٩) «الفوائد المختصرة في أحكام العُمرة» ـ تأليف.

٨٠) «الفوائد» لأبي الشيخ الأصبهانيّ ـ تحقيق وتخريج.

٨١) «القلائد العنبرية بشرح المنظومة البيقونية»» لِلتَّوْزَري ـ تحقيق وتعليق.

٨٢) «القول المأمون في تخريج ما ورد عن ابن عباس في تفسير: ﴿**ومَن لم يحكم بما أنزل اللهَّ فأولئك هم الكافرون**﴾» ـ تأليف.

٨٣) «القول المبين في ضعف حديثَي: «التلقين»، و: «اقرؤوا على موتاكم ياسين»»ـ تأليف.

٨٤) «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف، والرَّد على ابن حزم المخالف، ومُقلّده المُجازف» ـ تأليف.

٨٥) «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» لابن القيِّم ـ تحقيق.

٨٦) «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التروايح» ـ تأليف.

٨٧) «الكشف والتبيين لعلل حديث: «اللهم إنِّي أسألك بحق السائلين» ـ تأليف.

٨٨) «المئوية السلفية على أهل الأهواء الرديَّة» ـ نَظْم.

٨٩) «المتواري على «أبواب البخاري»» لابن المُنَيِّر ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

٩٠) «المستخرج على صحيح الكلم الطيب» ـ تأليف. تحت الطبع.

٩١) «المصابيح في صلاة التراويح» للسُّيُوطي ـ تحقيق وتخريج.

٩٢) «المعين على تحصيل آداب العلم وأخلاق المتعلّمين» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ـ ضبط وتعليق.

٩٣) «المنتقى النفيس من كتاب «تلبيس إبليس»» لابن الجوزي ـ اختصار وتعليق وتخريج.

٩٤) «المنح الصحيحة في أصول النقد والنصيحة» للمدخلي ـ إعداد وضبط نص وتقديم.

٩٥) «المنظومة اللامية في الأصول الاعتقادية ومعها التتمة العلمية» لابن تيمية ـ تقديم ونظم وضبط نص.

٩٦) «المنظومة النونية في مآثر وآثار ورثاء مجدد علوم السنة النبوية» ـ تأليف.

٩٧) «الموت: عظاته وأحكامه» ـ تأليف.

٩٨) «المورد في عمل المولد» للفاكِهاني ـ ضبط وتعليق.

٩٩) «النكت على «نزهة النظر»» لابن حَجَر ـ تأليف.

١٠٠) «الوصية الكبرى» لابن تيميّة ـ تعليق وتخريج.

١٠١) «انتصار الحق» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ـ اعتناء وضبط نصّ.

١٠٢) «إنها سَلَفِيَّةُ العقيدة والمنهج» ردّاً على د. عبد العزيز العسكر ـ تأليف.

١٠٣) «برهان الشرع في إثبات المسّ والصَّرْع» ـ تأليف.

١٠٤) «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري» لأحمد الغُماري ـ تحقيق وتعليق.

١٠٥) «تاريخ أهل الحديث» للدِّهلوي ـ تحقيق وتعليق.

١٠٦) «تاريخ ثَغْر عدن وتراجم علمائها» لبامَخْرَمة ـ اعتناء ونشر.

١٠٧) «تجريد التوحيد المفيد» للمقريزي ـ تعليق وتخريج.

١٠٨) «تحرير «التحذير» من دعاوى التغرير» ـ تأليف.

١٠٩) «تخريج «الأربعين السُّلَمية»» للسخاوي ـ تحقيق وتعليق.

١١٠) «ترتيب أحاديث «صحيح الجامع الصغير» على الأبواب الفقهيّة» لِعَوْني الشريف ـ مُراجعة وتعليق.

١١١) «ترغيم المجادل العنيد» ـ تأليف.

١١٢) «تشبُّه الخسيس بأهل الخميس» للذهبي ـ تحقيق وتعليق.

١١٣) «تغليق التعليق على «صحيح مسلم»» ـ تأليف.

١١٤) «تمييز المحظوظين عن المحرومين» للمعصومي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١١٥) «تنقيح الأنظار بضعف حديث: «رمضان: أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار» ـ تأليف.

١١٦) «تنوير العينين في طُرُق حديث أسماء في كشف الوجه والكفّين» ـ تأليف.

١١٧) «توفيق الباري في حكم الصلاة بين السواري» ـ تأليف.

١١٨) «جزء اتباع السنن واجتناب البدع» للضِّياء المقدسي ـ تحقيق.

١١٩) «جزء أحاديث شهر رمضان» لأبي اليُمن ابن عساكر ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

١٢٠) «جزء في أسماء المدلِّسين» للسُّيُوطي ـ تحقيق وتعليق.

١٢١) «جزء في عقيدة ابن عربي وحياته» للفاسي ـ ضبط وتعليق.

١٢٢) «جزء فيه منتقى من ذم الكلام للهروي» للحافظ اللّتِّي البغدادي ـ تقديم وتحقيق وتعليق.

١٢٣) «جهنّم: أهوالها وأهلها» ـ تأليف.

١٢٤) «حقُّ كلمة الإمام الألباني في سيد قطب» ـ تأليف.

١٢٥) «حقوق الجار في صحيح السُّنَّة والآثار» ـ تأليف.

١٢٦) «حكم الدين في اللحية والتدخين» ـ تأليف.

١٢٧) «حكم تارك الصلاة» للألباني ـ تقديم وإعداد ونشر.

١٢٨) «خلاصة الكلام في خصائص نبيِّ الإسلام» ـ تأليف.

١٢٩) «دراسات علمية في «صحيح مسلم»» أو المسمى: بـ«الكشف المُعْلِم بأباطيل كتاب «تنبيه المسلم» لمحمّد سعيد ممدوح» ـ تأليف.

١٣٠) «دفع المؤاخذة في اشتقاق «حبذا»» ـ تأليف.

١٣١) «دلائل التحقيق لإبطال قصّة الغرانيق» ـ تأليف.

١٣٢) «ذمّ الحسد وأهله» لابن القيِّم ـ تعليق وتخريج.

١٣٣) «ذمّ الهوى واتِّباعه» لابن القيِّم ـ تعليق وتخريج.

١٣٤) «ذمّ من لا يعمل بعلمه» لابن عساكر ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

١٣٥) «رؤية واقعية في المناهج الدعوية» ـ تأليف.

١٣٦) «رياض الصالحين من حديث سيِّد المرسلين» للنووي ـ تحقيق.

١٣٧) «زهر الروض في حكم صيام يوم السبت في غير الفرض» ـ تأليف.

١٣٨) «سؤال وجواب حول فقه الواقع» للألباني ـ إعداد ونشر.

١٣٩) «سؤالات ابن بُكَير للدارقطني» لابن بُكَير ـ تحقيق وتعليق.

١٤٠) «سؤالات الحلبي لشيخه الإمام الألباني» ـ تأليف.

١٤١) «سلسلة الإسلام ميسراً» ـ تأليف.

١٤٢) «سنن ابن ماجه» ـ تحقيق.

١٤٣) «شرح «صحيح الكلم الطيِّب»» لابن تيميّة ـ شرح وتخريج/ تحت الطبع.

١٤٤) «صفة صوم النبي ﷺ في رمضان» ـ تأليف.

١٤٥) «صلاح العالَم بإفتاء العالِم» للعِمَادي ـ تحقيق وتعليق.

١٤٦) «صيحة نذير بخطر التكفير» ـ تأليف.

١٤٧) «ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند شيخ الإسلام ابن تيميّة» ـ تأليف.

١٤٨) «طِراز «البيقونية»» للنَّشَوي ـ تحقيق وتعليق.

١٤٩) «طرق حديث: «طلب العلم فريضة»» للسيوطي ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

١٥٠) «طرق حديث: «من كذب عليّ مُتعمّداً»» للطبراني ـ تحقيق وتخريج.

١٥١) «العدوان الغاشم على غزَّة هاشم» ـ تأليف/ تحت الطبع.

١٥٢) «علل الأحاديث في «صحيح مسلم»» لابن عمّار الشهيد ـ تحقيق وتعليق وتخريج.

١٥٣) «علم أُصول البدع» ـ تأليف.

١٥٤) «علم الرجال وأهمّيته» للمعلِّمي ـ ضبط وتعليق.

١٥٥) «عنوان التغليق في وصل أحاديث التعليق» ـ تأليف.

١٥٦) «عودة إلى السنة» ـ تأليف.

١٥٧) «غاية المنتهى في معرفة الأصول التي تدور الدنيا عليها» للشنقيطي ـ تعليق وتخريج.

١٥٨) «فضل صوم رمضان» لابن باز ـ تعليق وتخريج.

١٥٩) «فضل علم السَّلَف على الخَلَف» لابن رجب ـ تعليق وتخريج.

١٦٠) «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» ـ تأليف.

١٦١) «فوائد الفوائد» لابن القيمِّ ـ ترتيب وتعليق وتخريج.

١٦٢) «قالوا لا ضير والصلح خير» ـ تأليف.

١٦٣) «قرة عين لكل عروسين» ـ مراجعة وتصحيح.

١٦٤) «كتاب «إحياء علوم الدين» في ميزان العلماء والمؤرخين» ـ تأليف.

١٦٥) «كشف الشبهات وردُّ الاعتراضات عن الدعوة السلفية» ـ إدارة ندوة في مركز الإمام الألباني.

١٦٦) «كشف المتواري من تلبيسات الغُماري» ـ تأليف.

١٦٧) «كشف النقاب عن معالم سورة الأحزاب» لابن تيميّة ـ ضبط وتعليق.

١٦٨) «كفاية المتعبّد وتحفة المتزهّد» للمنذري ـ تعليق وتخريج.

١٦٩) «كلمات إلى الأخت المسلمة» ـ إعداد.

١٧٠) «كلمة تذكير بمفاسد الغلو في التكفير» ـ تأليف.

١٧١) «كلمة سواء في النصرة والثناء على بيان هيئة كبار العلماء..» ـ تأليف.

١٧٢) «كلمة من الحق» ـ تأليف.

١٧٣) «ما تمسّ إليه حاجة القاري لمن يُطالع «صحيح البُخاري»» للنووي ـ ضبط وتعليق.

١٧٤) «ما لا يسع المحدثَ جهلُهُ» للميَّانَشي ـ تحقيق وتعليق.

١٧٥) «تحرير «التَّحذير» من دعاوى التَّغرير» ـ تأليف. مطبوع مع «التَّحذير».

١٧٦) «ما لا يسع المسلمَ جهلُهُ من ضروريّات التفكُّر» للمعلِّمي ـ ضبط وتعليق.

١٧٧) «مجمل مسائل الإيمان» ـ تأليف. بالمشاركة.

١٧٨) «مختصر «منهاج القاصدين»» لابن قُدامة ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١٧٩) «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية»/ ردّاً على د. موسى الدُّويش! ـ تأليف.

١٨٠) «مسبوك الذهب في فضل العرب، وشرف العلم على شرف النَّسَب» لمرعي الكرمي ـ تحقيق وتعليق.

١٨١) «مصباح الزجاجة إلى زوائد «سنن ابن ماجه»» للبوصيري ـ تحقيق/ بحاشية «سنن ابن ماجه».

١٨٢) «مع شيخنا ناصر السنة والدين» ـ تأليف.

١٨٣) «معارج الألباب في مناهج الحقّ والصواب» للنُّعْمي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١٨٤) «مُعْجَم أَسَامِي الأَعْمَالِ العِلْمِيَّةِ» ـ تأليف.

١٨٥) «مفتاح الجنة: لا إله إلاّ الله» للمعصومي ـ تعليق وتخريج.

١٨٦) «مِفتاح دار السعادة» لابن القيِّم ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١٨٧) «مقام إبراهيم» للمعلِّمي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١٨٨) «مُلحة الإعراب» للحريري ـ اعتناء وضبط نصّ.

١٨٩) «من وافق اسمُهُ اسمَ أبيه» للأزدي ـ تحقيق وتعليق.

١٩٠) «منتقى فضائل الصلاة وآدابها، وشيء من فقهها وأحكامها» ـ تأليف.

١٩١) «منهج السّالكين وتوضيحُ الفقه في الدين» لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ـ ضبط تعليق.

١٩٢) «منهج السلف الصالح» ـ تأليف.

١٩٣) «مهذب «عمل اليوم والليلة»» لابن السُّنّي ـ اختصار وتعليق.

١٩٤) «موارد الأمان المنتقى من «إغاثة اللهفان»» لابن قيِّم الجوزية ـ اختصار وتعليق وتخريج.

١٩٥) «موسوعة الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة» ـ مشاركة.

١٩٦) «نبذة التحقيق لأحكام حج البيت العتيق» ـ تأليف.

١٩٧) «نجاة الخَلَف باعتقاد السَّلَف» لِعثمان النَّجْدي ـ ضبط وتعليق وتخريج.

١٩٨) «نصيحة الإخوان» لابن شيخ الحزَّامين ـ تحقيق. تحت الطبع.

١٩٩) «نصيحة الملك الأشرف» الضياء المقدسي ـ تحقيق وتعليق.

٢٠٠) «هداية الرواة إلى تخريج أحاديث «المصابيح» و«المشكاة»» لابن حَجَر ـ بتخريج شيخنا الألباني .

...تَمَّ جمع هذه العناوين من «مُعْجَم أَسَامِي الأَعْمَالِ العِلْمِيَّةِ لِلشيخ» المُعدّ عام: (١٤١٩هـ) ومما طبع بعده من كتب خلال (الإحدى عشرة سنة الماضية) مما تمكَّنت من اقتنائه، أو الاطِّلاع عليه.

وهذا آخر ما تيسر لي جمعه من ترجمة لشيخنا الحبيب، المحدث الأديب، -وهو جهد المقل ولم يعطِ الشيخ حقه-، لذا- إذا يسَّر الله -مستقبلاً- وكان في العمر بقية؛ فسيكون هناك ترجمة أوسع من هذه، وتكون -مثلاً- بعنوان: «المجموعُ الذَّهبيّ في ترجمةِ شيخِنا الحَلَبيّ»، تعطي الشيخ حقه، وتشمل سائر مناحي حياته العلمية، والعملية، والدعوية، -حفظه الله وأمتع به وردَّ كيد خصومه في نحورهم-.

حَسَدُوا الفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ　　فَالكُلُّ أَعداءٌ لَهُ وَخُصُومُ

* * * * *

تَرْجَمَةُ اللَّظِيظِ الكَظِيظ[1] صَاحِبِ التَّقْرِيظ حَقِيقَةُ شَيْخِ المُسَوِّد (الشَّيْخِ الهَارِف)

لا أريد هنا أن أترجم للرجل كما يفعل المؤرِّخون، فأذكر حسناته وسيئاته -وهو مما ليس من منهج الموازنات في شيء في هذا الموضع!- وإنما أريد أن أعرِّف القراء الكرام -محذِّراً- بحقيقة رجل عاش بيننا -في الدعوة- حيناً من الدهر يتقلَّد فيه مذهب السلف ويدعو إليه، وكان يعظِّمه من حوله لسنِّه وسابقته، وشعورهم بإخلاصه في دعوته، ولا زال الأمر مستقيماً بينه وبين من حوله بعض الشيء على وجود نزغات بين الفينة والأخرى، وخلافات بين الحين والآخر، يُنهيها توجيهات العلماء والمشايخ الرشيدة، ونصائحهم السديدة، وحب أبناء هذه الدعوة لدعوتهم، وحرصهم على مصلحتها، وألا تكون لقمةً سائغةً لمخالفيها من الحزبيين، والحركيين، والمتصوفين، وغيرهم، فكانت وجهة هذه الدعوة -ولا زالت- في هذا البلد فلسطين صوب الشام وعلماء الشام الكرام تلاميذ الألباني، وارتباطها الوثيق بدعوة مشايخ الأردن، وبلدنا وبلدهم كأنه واحد، الدعوة التي نبتت ونشأت وترعرعت في أحضان الألباني، وعلى مائدته العلمية، وكونهم أقرب المشايخ السلفيين إلينا، وهم من هم تلامذة الإمام، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان، مع عدم إغفالنا لبقية العلماء في سائر بقاع العالم، والاستفادة منهم قدر الإمكان، في سفرات علمية، ورحلات دعوية،

---

[1] يقال: رجُلٌ كَظٌّ: تَبْهَظُه الأمورُ حتى يَعْجِزَ عنها فهو كَظيظٌ، واللَّظُّ الكَظُّ: هو الرَّجُلُ العَسِرُ المُتَشَدِّدُ. انظر ذلك في المعاجم.

ومكالمات هاتفية، منذ نشأة الدعوة هنا أي قبل حوالي ١٣ عاماً، فكانت تعقد دورات علمية في مكة، والمدينة، سنويةً تقريباً خاصةً لطلبة فلسطين، ويكون فيها الدروس، وشروح المتون والكتب، وما شابه، ويستفيد الطلبة منها كثيراً، وكان الطلبة يحبون جميع المشايخ والعلماء دون استثناء، ولا يفرقون بين أحد منهم.

ثم شيئاً فشيئاً، إذا بالأمور بدأت تتغير، والأحوال بدأت بالانقلاب تدريجياً، وظهر في هذه الدعوة نَفَسٌ جديد ينادي بتغييب مشايخ الشام، ولزوم عدم ذكر أسمائهم في الدروس، ولا في المقالات، ولا على شبكة الإنترنت، وبدأ هذا النَّفَس الحدَّاديُّ يعلو زفيره، ويطالب بإسقاط كل من وقع في خطأ من السلفيين، والطعن في كل من يزل أو يضل في مسألة من المسائل[1]، وكل ذلك بمعزل عن أهل العلم، وبتقريرات وقواعد وأصول يقرِّرها ويقعِّدها ويؤصِّلها هذا المفتون الذي وضع نفسه إماماً لهذه الدعوة في هذه البلاد، والذي أرضع بلبان الفظاظة والغلظة، وسقي من منابع العنف والشدة، وقمط بقماط الإرهاب الفكري، وكان له -في ذلك- قطبان يُمِدَّانه في الضَّلال، من الجنوب ومن الشَّمال، قطبان -وكلاهما سالب- يؤزَّانه بالسُّوء أزّاً، ويهزَّان أعطافهما له هزّاً، ليبقى على تشدُّده النكد العقيم، ومنهجه غير المستقيم، وعدائه لأهل العلم، وسبه لهم وانتقاصهم، وسرعان ما سيتفرقون، وفيما بينهم يختلفون، وعنه ينفضُّون، ومن حوله -أيضاً- ما بين مؤيد ومعارض، وموافق تارةً، ومخالف تارةً أخرى بحجة مصلحة الدعوة من عدمها، وبدعوى درء المفاسد وجلب المصالح!

---

[1] قالَ رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ لم يبْعَثْنِي مُعَنِّتاً، ولا مُتَعَنِّتاً، ولكنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**». رواهُ مسلمٌ (١٤٧٨) عن جابر بن عبد الله.

فبدأ هذا الرأس الفاسد بالتنكر[1] لمن مدوا له يد العون، وحاولوا أن يبقوا عليه في مكانة لا يستحقها في الدعوة، وأجلسوه بجانبهم في المحافل واللقاءات، وهو عَيِيٌّ لا يحسن الكلام.

ويعلم الله كم صبَّرَنا عليه مشايخُنا، ونحن نشكو إليهم جفاءه وغلظته وحِدَّته وشِدَّته[2]، وهم يقولون لنا -دوماً-جزاهم الله خيراً-: اصبروا عليه من أجل الدعوة عندكم، اصبروا عليه.. ولا زلنا صابرين، حتى أتانا بما لا يحتمل، ولا يمكن الصبر معه عليه، وإقالته به، وتركه له، وهو: اتهامه -بالباطل العاطل- لمشايخنا وعلمائنا الأجلاء الذين بهم عرفنا هذه الدعوة، وعلى أيديهم تربينا، والذين ما أسكتنا عن ضلالاته وجهالاته إلا نصحهم وتوجيههم، وما علمنا عليهم -والله- إلا خيراً، وهم عن كل ذلك غافلون[3]، مع أنه يعلم يقيناً حقيقة من وقع بالباطل، وثبت عليه الكذب أمامه -يقيناً-، ولكنَّ هواه المعدي، وسوءَ ظنه المردي، وحبه للتصدر والتفرد، وخلوه من الدِّيانة الرَّادعة والتَّجرد، وقلبه المريض، وعقله المهيض، وذهنه الكليل، وفهمه العليل، -كل ذلك- جعله يلحق البريء بالمذنب، والبر بالعاصي، والصالح بالطالح، فركب موجة الفتنة، وساق سفينة المحنة، ولم يفعل خيراً مع الدعوة التي كم لها من الفضل عليه! والإحسان إليه! ولا مع مشايخها الذين احتملوه، واحتملوا جهله وضلاله سنين عدداً، ولا راعى شيبته، ولا ستر عيبته،

[1] قالَ رسول الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خَلِيلٍ مَاكِرٍ، عَيْنُهُ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي؛ إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا**»! «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٣١٣٧).

[2] قالَ رسول الله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ النَّارَ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ قَرِيبٍ سَهْلٍ**». «صَحِيح التَّرْغِيب» (١٧٤٤).

[3] قالَ رسول الله ﷺ: «**المؤمنُ غِرٌّ كريمٌ، والفاجِرُ خِبٌّ لئيمٌ**». «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٣٥).

وأبى إلا أن يفضح نفسه، فأذلَّه الله بسوء فعاله، وأرداه بقبيح أقواله، ونحن -يعلم الله- نرى فيه آيةً من آيات الله -جل وعلا- الباهرة، فها هو يعاني الآن من جزاء ما صنع، وما ارتكبه من ذنوب وموبقات تجاه هذه الدعوة وعلمائها وطلبتها وأبنائها، ونرى فيه صدق حديث النبي ﷺ فيما يرويه عن رب العزة من وعيد شديد: «**من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب**».[1]، كيف لا؟ فقد أعلن الحرب على من لا قِبَلَ له به، وخاض معركة خاسرة، فها هو اليوم قد تنكَّر له أكثر من حوله، ولم يعد له أي قيمة، ولا لكلمته أي وزن، فضلاً عن أن تُسمع، فضلاً عن أن تُمتثل، وفي كل يوم نسمع له بمشكلة جديدة، إما مع بعض العوام، وإما مع بعض المسؤولين، ومرضه النفسي وحالته المرضية التي تتدهور وتزداد سوءاً يوماً بعد يومٍ لها عامل كبير في كل ذلك، ولا زال من حوله ينفضُّون عنه شيئاً فشيئاً، فمن الذي يستطيع أن يصبر عليه[2]؟ وها هو أيضاً يتنقَّل من محكمة إلى محكمة، ومن قضيةٍ إلى أخرى، ونحن ننظر إليه ونستعيذ باللطيف من حاله، ونسأله سبحانه ألا يبتلينا بالغرق في مثل أوحاله.

وَصْفُ فِتْنَتِه:

ولو أردت أن أصف فتنة هذا المفتون التي قام بها، وحمل رايتها، وتولى كبرها، وضربت في بلادنا بجرانها، لقلت: إنها فتنةٌ عصفت بالكبير والصغير، فتنةٌ فرقت بين الخليل وخليله، والحبيب وحبيبه، والصديق وصديقه، فصار الإخوة أعداء بعدما كانوا إخواناً، وخصماء بعدما كانوا خِلّاناً، فانقسم الصف السلفي إلى قسمين،

---

(1) رواه البخاري.

(2) قال -تعالى-: ﴿**وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ**﴾. [آل عمران: ١٥٩]، وقال النبي ﷺ: «**إن شر الناس منزلة يوم القيامة؛ من تركه الناس اتقاء شره**». متفق عليه.

وحدث ما ينصدع له القلب وتدمع العين، فتفرقت الكلمة بعد اجتماعها، وتنافرت القلوب بعد اتحادها، وتهدَّم ما كنا نبنيه منذ زمن طويل[1]، وحصل ما كان يرجوه أعداء هذه الدعوة وخصومها، من تفريق للصف السلفي، وزرع للعداوة والبغضاء بين أبناء هذه الدعوة، ووالله لو بقي خصوم هذه الدعوة سنين عدداً يكيدون لهذه الدعوة؛ ما استطاعوا أن ينالوا منها كما فعل بها هذا المفتون الذي هو منها بل وكان على رأسها.

ولكن -ولله الحمد- كل ذلك كان لمصلحة هذه الدعوة، فقد نفتْ خبثها، وتخلصَّتْ من كدَرها، ولم تَعُد تُعرف بالشدة التي كانت سمةً لها، ونفر الناس منها بسببها.

شَيْءٌ مِنْ وَصْفِ حَالِه :

هذا المفتون الأحمق[2] كم هو هاوٍ للفتن؟ وكم هو عاشق للمحن؟ ولو قلنا فيه وأنصفناه، وبالحق وصفناه، وأردنا أن ننصف، ونقول بما نعرف؛ لقلنا:

أَخْلاقُه:

إنه رجل لازمَ لسانَه الغيبةُ والنميمة، ولاصق كلامَه السبُّ والشتيمة، يتكلم في أعراض الناس، بمحض الظن والوسواس، وفي ذلك حدِّث عنه ولا حرج، فهو له سمت وعليه درج، وعلى غيره ما عرج.

---

[1] قال شيخ الإسلام -رحمهُ الله-: «العاقلُ لا يبني قصراً، ويهدمُ مِصْراً»! «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٢٠).
وهذا كحالِ مَن أرادَ أنْ يُطِبَّ زُكاماً؛ فأحدَثَ جُذاماً!!

[2] قَالَ الإِمَامُ ابْنُ حِبَّان -رحمهُ الله-: «مِنْ عَلاَمَاتِ الحُمْقِ الَّتِي يَجِبُ لِلعَاقِلِ تَفَقُّدُهَا -فِيمَن خَفِيَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ: سُرْعَةُ الجَواب، وَتَرْكُ التَّثَبُّت.. وَالوَقِيعَةُ فِي الأَخْيَار، وَالاخْتِلاَطُ بِالأَشْرَار».اهـ «رَوْضَة العُقَلاء» (ص١١٩).

عِلْمُه:

أما علوم الشرع، الأصل منها والفرع، فليس له منها إلا بعض النُّتَف الملتقطة!! وإلا: فليس هذا مكانه، ولا يشمله عنوانه، ولا هو بعشه، ولا من المتسلقين على عرشه، فالعلم منه براء، لا سوق يجمعه به ولا شراء، ولا يملك منه النقير ولا القطمير، ولا له فيه الناقة ولا البعير، وهو منه كالجبال الجرد، وصلته به كصلة البعير بالقُرد.

وما لكَ فيهمْ مَحتِدٌ يعرفونهُ ... فدونكَ فالصَق مثلَ ما لَصِقَ القُرْدُ[1]

في المسائل العقدية يتخبَّط، ولعداء أهل العلم يتأبَّط، لا يُحكِم الأمور المنهجية، ويتكلَّم في التفسير دون علم ولا دريَّة، علومه ملاحظات، وفوائده مؤاخذات، قراءته تحريف، وكتابته تصحيف، إذا قال لحن، وإذا كتب طحن، دروسه بالعاميَّة، ومقالاته بالوزن والكميَّة، مفرغةً من العلوم، مليئةً بالسموم، عباراتها رثَّة، وتراكيبها غثَّة، ولكنه -للحق- إذا حلَّل في السياسة أجاد! وإذا سئل عن أخبار[2] وأحداث العالم أفاد! كيف لا؟ وهو حامل رايتها، ومدرك غايتها! وابن بجدتها، وأبو نجدتها؟!

ويذكرني حال صاحبنا هذا مع العلم والفهم والضبط بحال ذاك الرجل الذي ذكره الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمهم الله- بقوله: «شكا بعض الأغبياء رجلاً إلى أمير من الأمراء؛ فقال: إنه مرجئ! خارجي! رافضي! ناصبي!! يسب معاوية ابن الخطاب! الذي قتل علي بن أبي العاص!

---

[1] القُرْدُ: حشرة صغيرة تلصق بالبعير.

[2] بل ويقول -منكِراً مستهجِناً-: إن السلفي الذي لا يسمع الأخبار ما هي سلفيته هذه؟!!

فقال له الوالي: لا أدري على أيِّ شيءٍ أحسدك؟! على علمك بالمقالات، أو على معرفتك بالأنساب!».اهـ[1]

تَزْكِيَاتُ العُلَمَاءِ لَه:

لا يوجد[2].

شُيُوخُه:

لا شيخ له يعرف، ولا تلميذ له يوصف، لأهل العلم مجهول، وعند العوام غير مقبول، ولو أردنا التَّعريفَ به بذكر من زكَّاه، لأحوجنا ذلك إلى التعريف بالمعرِّف إياه، وهذا مما يُثْقِل الحمل علينا، إذ لا نملك شيئاً بين يدينا، وكما قال القائل:

سألنا عن ثُمالةَ كلَّ حيٍّ ... فقالَ القائلون ومن ثُمالة؟

فقلتُ محمدُ بنُ يزيدَ منهم ... فقالوا زِدتنا بهمُ جهالة

سَرْدٌ مُوجَزٌ لأَحْداثِ الفِتْنَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا:

ذكرت سابقاً في بعض كتاباتي التي لم تنشر على الملأ -في بداية الفتنة- تلخيصاً لهذه الفتنة التي تولى كِبْرَها هذا المفتون، ووضعته تحت عنوان: (نداءٌ إِلى العلماءِ السَّلفيِّين...الدَّعوة السَّلفيَّة في فِلسطين والفتنةُ الحاصلةُ)، وسلَّمت هذا المكتوب لبعض العلماء والمشايخ السلفيين في الخارج مرفقاً مع الملف، فمما قلته هناك:

---

[1] «تحفة الطالب والجليس» (ص٤٨)، و«مصباح الظلام» (ص٣٨٤). وانظر: «التنبيهات المتوائمة» (ص٤٣٦).

[2] وإن وُجد -مُستقبلاً! من بعض الغرباء- فإن ذلك لن يزيده إلا وهناً، لأن بلديِّه وأعرف الناس بحقيقة حاله قد ذمُّوه وقدحوه بما لا يُبقي مجالاً للشَّكِّ في أمره، وبـ(الجرح المفسر)! -كما يقال- جرحوه، فثناء غريبٍ عليه يكون لتصنُّعه له، وتزلُّفه إليه؛ فحينئذٍ لا عبرة به، قال العلامة المعلمي -رحمه الله-: «الذي يطعن فيه محدثو بلده طعناً شديداً؛ لا يزيده ثناء بعض الغرباء عليه إلا وهناً، لأن ذلك يشعر بأنه كان يتعمَّد التَّخليط؛ فتزيَّن لبعض الغرباء، واستقبله بأحاديث مستقيمة، فظن أن ذلك شأنه مطلقاً فأثنى عليه ،وعرف أهل بلده حقيقة حاله».اهـ «التنكيل» (٢/ ١٥).

بدأت الدعوة السلفية (المعاصرة) في هذه البلاد منذ قرابة ١٢ سنة، ومنذ بَدَأَتْ وهي مربوطة بالعلماء، تتخذهم مرجعية لها، إذ -كما هو معلوم- لا يوجد في بلادنا عالم يرجع إليه في الملمات، ويعول عليه في المدلهمات، وكما يعرف فضيلتكم أن النوازل في تجدد مستمر في بلادنا بالذات، خلافاً لباقي بلاد المسلمين، نظراً لكونها ترزح تحت الاحتلال، وفيها من الأحزاب ما فيها، والسياسات العالمية التي تحرك فيها الأحداث، ونفسيات الناس المتعَبَة أيضاً، وكلها عوامل مهمة على الداعية السلفي أن يراعيها ويضعها نصب عينيه في دعوته، ولا يكون ذلك كذلك دون شك إلا بالرجوع إلى أهل العلم، والتواصل معهم، والارتباط بهم، ونحن كنا ولا نزال كذلك -ولله الحمد-؛ حتى خرج إلينا، وأطلَّ برأسه علينا منهج جديد محدَث لا يقيم لأهل العلم وزناً، ولا يلقي لهم بالاً، منهج فيه الشدة على المخالف والموافق، والغلو في الأشخاص والتعصب لهم، والتشنيع على أهل العلم وحملته وطلبته إذا صدرت منهم أي مخالفة تذكر، مهما كان حجم هذه المخالفة، ومهما كان قدر هذا المخطىء، ولا يراعي مصلحة ولا مفسدة في الردود، منهج فيه حب التفرد بالرأي، والتسلط على الآخرين، وإلزامهم بالطاعة العمياء، هذا المنهج هو منهج [الشيخ الهارف] ـ هداه الله ـ الذي بدأ هذه الفتنة في هذه البلاد، إذ إنه كان كثيراً ما يقع في العلماء، ونحن نناصحه ونصبر عليه، وكثيراً ما يورِّط الدعوة ويضعها في مآزق حرجة، ونحن -أيضاً- نناصحه ونصبر عليه، وكثيراً ما يتفرد برأيه ويتكلم في أمور لا يحسن التكلم بها إلا أكابر أهل العلم فتعود آراؤه على الدعوة وأهلها بالخسران والحرمان، ونحن -أيضاً- نناصحه ونصبر عليه، وغير ذلك كثير، ومنذ أكثر من سنة كاملة وهو يطعن

في مشايخ الأردن ويدندن حول بعض المسائل المتعلقة بمركز الألباني، ويردد ذلك أمام الطلبة بكثرة -طاعناً بالمشايخ الكرام، غامزاً فيهم- دون أن يكون عنده عليهم أدنى بينة، وإنما هو الهوى وسوء الظن والحسد، وقبل فترة وجيزة فقط حاول أن يطوِّع من حوله من طلبة العلم والدعاة في أن يكتبوا في مشايخ الأردن على الإنترنت، فرفضوا ذلك، وكان قد بلغه أن الشيخ علياً الحلبي ـ حفظه الله ـ كان قد استضاف في بيته الداعية المصري الشيخ محمد حسان، فجعل استضافة الشيخ علي الحلبي للشيخ محمد حسان جريمة لا تغتفر، وسبباً للطعن في الشيخ علي الحلبي ومن معه من المشايخ، فصار يمتحن من حوله من طلبة العلم والدعاة في الشيخ محمد حسان واحداً واحداً، ويتصل بهم تلفونياً ويسألهم: ماذا تقول في محمد حسان؟ ماذا تقول في محمد حسان[1]؟ فمن وافقه فيه وبدَّعه أمَرَه بأن يكتب فيه على الإنترنت، ومن توقف سبَّه وأغلق سماعة الهاتف في وجهه، ومن خالفه كتب فيه على الإنترنت وهجره[2]،

---

[1] قال مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير -رحمه الله-: «لبِثْتُ في فتنة ابن الزبير سبعَ سنين؛ ما خبَّرْتُ!ولا اسْتَخْبَرْتُ! وما سلمتُ».اهـ رواه ابنُ سعد في «طبقاته» (٧/ ١٤٣).

[2] قال الأُسْتَاذ الدُّكْتُور شَيْخنا إِبْراهِيم الرُّحَيْلي -حفظه الله-: «وَمِنَ الأَخْطَاءِ الشَّائِعَة -عِنْدَمَا يَصْدُرُ رَدٌّ مِنْ عَالِمٍ عَلَى مُخَالِفٍ، أَوْ فَتْوَى بِالتَّحْذِيرِ مِنْ خَطَأ-: مُطَالَبَةُ كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ المُنْتَسِبِينَ لِلسُّنَّةِ، وَالعُلَمَاء، وَطَلَبَةِ العِلْم: بَيَانَ مَوْقِفِهِم مِنْ ذَلِكَ الرَّدّ! أَوْ تِلْكَ الفَتْوَى!!

بَلْ وَصَلَ الأَمْرُ إِلَى أَنْ يُطالَبَ طَلَبَةُ العِلْمِ الصِّغَار -بَلِ العَوَامّ!- بِتَحْدِيدِ مَوْقِفِهِم مِنَ الرَّادِّ، وَالمَرْدُودِ عَلَيْه!

ثُمَّ يَعْقِدُونَ -عَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ- الوَلاَءَ وَالبَرَاء، وَيَتَهاجَرُ النَّاسُ بِسَبَبِ ذَلِك؛ حَتَّى لَرُبَّما هَجَرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ بَعْضَ شُيُوخِهِم الَّذِينَ اسْتَفَادُوا مِنْهُم العِلْمَ وَالعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ -سِنِينَ طَوِيلَة- بِسَبَبِ ذَلِك-!

وَلُرُبَّمَا عَمَّتِ الفِتْنَةُ البُيُوتَ؛ فَتَجِدُ الأَخَ يَهْجُرُ أَخَاهُ، وَالابْنَ يَجْفُو وَالِدَيْهِ، وَرُبَّما طُلِّقَتِ الزَّوْجَةُ، وَفُرِّقَ الأَطْفَالُ بِسَبَبِ ذَلِك!

وَأَمَّا إِذَا مَا نَظَرْتَ إِلَى المُجْتَمَع؛ فَتَجِدُ أَنَّهُ انْقَسَمَ إِلى طَائِفَتَيْنِ -أَوْ أَكْثَر-؛ كُلُّ طَائِفَةٍ تُكِيلُ لِلأُخْرَى التُّهَم، =

وشنّع عليه وشهّر به. لأنه اعتبره خارجاً عن طاعته إذ إنه يعتبر نفسه هو ولي الأمر في بلادنا فلسطين! ولا يعتبر أحداً من ولاة الأمر لا رئيساً ولا وزيراً! وله كلام مسجل صوتي بذلك في دروسه، وهو كذلك قد كتب مقالين في وزير الأوقاف ونشرهما على الإنترنت، وصفه في المقال الأول بالنفاق والتلون واللعب على الحبلين، وفي المقال الثاني وصفه بالصوفية القبورية.

وبدأ يسلك مسلك التحليلات السياسية، ويغلو في ذلك حتى أضحت الصبغة الغالبة على دروسه وخطبة الصبغة السياسية، وحتى صار يبني عليها قصوراً وعلالي، ويقرر بأن العالم الآن ينقسم إلى فسطاطين فسطاط شيعة وفسطاط تكفير، وأن الحكومات العربية الآن تدعم التكفيريين من أجل الوقوف أمام زحف التشيع، ويتكلم بكلام لا زمام له ولا خطام، وإذا سُئل عن الدليل على ما يقول، قال: «دليلي الصحف ونشرات الأخبار، وأن المخيمات الفلسطينية في لبنان صاروا كلهم تكفيريين»!، حتى إنه صار -مؤخراً- يلزم الطلبة بسماع نشرات الأخبار!!

ولما أحسَّ بأن هناك جمعاً من طلبة العلم سيخالفونه فيما يقول ويفعل ـ إذ إنه في الآونة الأخيرة قد علت موجة الحدة والشدة عنده كثيراً، ونفَّر من حوله أقرب المقربين إليه ـ أغلق هواتفه ورفض استقبال المكالمات من أحد، وأعلنها حرباً على الدعاة والطلبة السلفيين الذين معه. واعتبر أن الأمر محسوم إما أن تكون معي وإما أن تكون عليَّ (إما الموافقة وإما المفارقة).

=وَتُوجِبُ الهَجْرَ لَهَا! وَكُلُّ هَذَا بَيْنَ المُنْتَسِبِين لِلسُّنَّةِ؛ مِمَّن لاَ تَسْتَطِيعُ طَائِفَةٌ أَنْ تَقْدَحَ فِي عَقِيدَةِ الطَّائِفَةِ الأُخْرَى -وَفِي سَلاَمَةِ مَنْهَجِهَا- قَبْلَ أَنْ يَنْشأَ هَذا الخِلاَف! وَهَذا مَرْجِعُهُ: إِمَّا إِلَى الجَهْلِ المُفْرِطِ بِالسُّنَّةِ، وَقَواعِدِ الإِنْكَارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّة، أَوْ إِلَى الهَوَى -نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ-». اهـ «النَّصِيحَة» (ص٣٤-٣٥).

وكتب يوم الخميس ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨م الموافق ١٧/ ٥/ ١٤٢٩هـ مقالاً بعنوان: «الفتنة ومزيد من الانقسامات» ونشره على الشبكة؛ منذراً بمقاله هذا أنه آتٍ انقسام جديد في صفوف هذه الدعوة، وكأنه يريد ذلك ويحبه ويتعبَّد الله به[1]، بدلاً من رأب الصدع، وجمع الكلمة، ولم الشمل[2]. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وفي اليوم التالي يوم الجمعة ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٨م الموافق ١٨/ ٥/ ١٤٢٩هـ إذا به -ودون سابق إنذار -يعلن على الموقع على الشبكة أنه قد حلَّ اللجنة العلمية التي كانت تتكون من طلبة علم ودعاة من مناطق مختلفة في فلسطين، والتي أنشئت من أجل المشاورة في أمور الدعوة لتكون القرارات بموافقة الجميع في الأمور المهمة في الدعوة، ولكنه عندما شعر أن هناك من يخالفه ولو في أدنى أمر في اللجنة العلمية، لم يبقَ لهذه اللجنة عنده أدنى قيمة، وقام بحلِّها ليأتيَ بأعضاءَ جدد ليسوا بطلبة علم؛ يوافقونه في كل ما يقول.

ثم إذا به يأتينا في يوم السبت ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٨م الموافق ١٩/ ٥/ ١٤٢٩هـ إلى المدرسة السلفية في قرية عناتا/ قضاء القدس، ويجمع جميع الطلبة فيها المتقدمين منهم والمبتدئين، ويتكلم أمامهم بكلام ملؤه الحقد والكذب والبهتان وتسفيه الآخرين واحتقارهم سواءً كانوا من أهل العلم أم من غيرهم، واتهم فيه مشايخنا الأجلاء

---

[1] قال - معاوية بن أبي سُفيان -رضي اللهُ عنه-: «إيَّاكُم والفتنةَ؛ فلا تَهُمُّوا بها؛ فإنَّها تُفسِدُ المعيشةَ، وتُكَدِّرُ النِّعْمَةَ، وتُورِثُ الاستئصالَ».اهـ «تَارِيخ دِمَشْق» (٥٩/ ١٥٤)، وَ«السِّيَر» (٣/ ١٤٨-١٤٩)، وَ«البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٨/ ١٣٢).

[2] قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة: «الواجبُ أمرُ العامَّةِ بالجُمَل الثَّابِتَةِ بالنَّصِّ والإجماعِ، ومنعُهُم مِن الخوضِ في التفصيل الذي يُوقِعُ بينهم الفُرقة والاختلاف؛ فإنَّ الفُرقة والاختلاف مِن أعظم ما نهى اللهُ عنهُ ورسولُه».اهـ «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٣٧).

مشايخ الأردن (الشيخ علي الحلبي، والشيخ مشهور حسن، والشيخ محمد موسى نصر، والشيخ حسين العوايشة، والشيخ باسم جوابرة، والشيخ صالح طه) تلاميذ الألباني ـ حفظهم الله ـ بالتهم الظالمة الباطلة التي تندكُّ لها الجبال والهضاب، وتطير فيها الرؤوس والرقاب، دون أن يدليَ بأي بينة على أقواله، وطعن في كلمته هذه -أيضاً- في وزير الأوقاف الفلسطينية، ووصفه بأنه (لاعب سيرك)! وصرَّح فيها بأن كل من يخالفه من طلبة العلم فهو سلفي جهادي! وحذَّر من الدعاة وطلبة العلم المدرِّسين في المدرسة السلفية الذين يخالفونه في رأيه، وهدَّدهم وتوعَّدهم، وبعد انتهائه من كلامه وهرائه قمت إليه، وفي نفس المجلس رددت عليه، وخطَّأته في كل ما قال، وبيَّنت ما زيَّفه من الأقوال، فوقف الطلبة في المدرسة موقفين، وانقسموا إلى فريقين، فريق قلَّده فيما قال!! ـ وهم قلة قليلة ـ، وفريق بقوا مع المشايخ والطلبة الأبرياء من اتهاماته لهم وافتراءاته عليهم دون حجة ولا بينة ـ وهم الأغلبية ـ.

ثم بدأت أحداث الفتنة بالجريان بعد ذلك، ولا زالت حتى يومنا هذا..

ولعله يكون لنا -بإذن الله- وقفة أخرى لتوضيح الفتنة التي حصلت في فلسطين بين السلفيين، بالأدلة والبينات والحجج والبراهين، ليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حيَّ عن بينة، فاللهم يسر..

والله المستعان وعليه التكلان.

مِنَ المُؤاخَذَاتِ عَلَيهِ، وَالأُمُورِ الَّتِي خَالَفَ بِهَا أُصُولَ المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ:

أما هذه فتعُدُّ منها ولا تُعدِّدها، وتعجب نفسك حين تُردِّدها..

فمن أين؟ أو أنَّى؟ وكيف ضلالهم؟ هدىً؟ والهوى شتَّى بهم متشعِّبُ

أولاً: طعنه في أكابر أهل العلم السلفيين، وحملته، وطلبته، وغمزه لهم، وتسفيهه إياهم، إما تصريحاً وإما تلميحاً، ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-[1]:

١) قوله في أئمة الدعوة وعلمائها (الشيخ عبد الله بن حميد، والشيخ محمد بن ابراهيم، والشيخ عبد الرزاق عفيفي، والشيخ أحمد شاكر) ـ رحمهم الله جميعاً ـ: «إنهم خوارج وتكفيرية!!».

٢) قوله في سماحة الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ: «الشيخ ابن باز متساهل في التكفير، فهذا صدام طول عمره بعثي لكن متى كفره الشيخ ابن باز؟ فقط عندما غزا السعودية!».

٣) قوله في سماحة مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ـ حفظه الله ـ إنه غير سلفي»؛ وذلك بسبب كلامه في سيد قطب، وقوله عنه: «لا أدري كيف يكون هذا من نسل آل الشيخ؟!».

٤) غمزه بفضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ كلّما ذكر أمامه، بأنه يناصر التكفيريين.

٥) قوله عن الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ: «الشيخ ربيع هذا مخابرات».

٦) قوله عن فتاوى الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ: «فتاوى ابن باز تحتاج إلى من يرد عليها».

٧) قوله عن فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ـ رحمه الله ـ: «أيش فتاوى محمد بن

---

[1] وكلُّها إمَّا مسجَّلة بصوته، أو عليها شاهدان فأكثر.

إبراهيم؟». قالها محقِّراً لها، وقال لأحد الطلبة: «أنت تكتب أفضل من محمد بن إبراهيم»، وفي مجلس آخر: «أنت في مسائل الحكم والتكفير أفضل منه».

٨) قوله عن الشيخ سعد الحصين ـ حفظه الله ـ: «هذا شيخ حكومة»، وطعنه فيه، وكتب فيه -مؤخراً- على موقعه على الإنترنت، بعد مكالمة أجراها معه تفريغ هذه المكالمة تحت عنوان: (سعد الحصين في الميزان)، وأمعن زبانيته في الشيخ الصالح -نحسبه- طعناً وتضليلاً.

٩) قوله عن مشايخ الأردن تلاميذ الألباني: «هؤلاء المشايخ: قطبيون، تكفريون، سروريون...الخ!».

١٠) منع أن يذكر أحد من الدعاة في بلادنا اسم أحد من مشايخ الشام في المقالات والنشرات والدروس والمحاضرات.

١١) قوله: «كل سلفي في العالم لا يهتم بالدعوة السلفية في فلسطين ففي سلفيته خلل».

١٢) طعنه في فضيلة الشيخ محمد سعيد رسلان ـ حفظه الله ـ ولمزه بعد زيارته له.

١٣) طعنه في كل من يخالفه من طلبة العلم، ورميه لهم بالباطنية والنفاق[1]

---

[1] قال الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-: «المخالفون للكتاب والسنة أنواع، منهم: من يقصد المخالفة، ويدعو إلى الباطل، وإذا دعي إلى الحق أبى، وأعرض، ونفر، فهو يعيب دعاة الحق، ويتهمهم بالضلال، والغواية، مع أنَّه هو الضال، وهو الغاوي، فهذا لا شك أنَّه منافق.

وقول من قال: أنَّ من يكون هكذا هو عدوٌّ للدين من داخله، قولٌ صحيح.

أمَّا من وقع في الخطأ جهلاً منه، وإذا روجع رجع، وإذا تبيَّن له الحق قبله، فهذا لا ينبغي أن يوصف بأنَّه منافق؛ وإنَّ المشايخ الذين يقولون هذا القول أنَّ للدين عدوًّا من الداخل لا يقولونه إلاَّ عن علم، ولا يقصدون=

والتلوُّن والروغان.

١٤) رميه لنا -طلبة العلم الذين يخالفونه في فلسطين- بأننا سلفية جهادية، وأننا خوارج[1].

وغير ذلك كثير جداً.

ثانياً: تذبذب منهجه في الرُّدود، وفي الحكم على الأشخاص، وتسرعه في اتهام النـاس، والطعن في نياتهم، وذلك لأن منهجه قائم على الجهل والهوى، ومن ذلك:

١٥) تحذيره من الدراسة في الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية بإطلاق، دون أن يكون عنده أدنى معرفة بمناهج الجامعة، ومدرسيها، وواقعها.

=به إلاَّ أعداء الدين الحق من دعاة البدع والضلال؛ الذين يصرون على الباطل وهم يعلمـون أنَّـه باطـل؛ يـأمرون بالمنكر، وينهون عن المعروف؛ فمن أمر بالتحزب، فقد أمر بمنكر، ومن أمر بمتابعة أهل البدع، فقـد أمـر بمنكـر، وهو جديرٌ بأن يقال فيه بأنَّه منافق، وأنَّه عدوٌّ للدين الحق.

أمَّا قول القائل بأنَّهم يطلقون على كل من خالف بأنَّه منافق، فهذا القول ليس بصحيح، وإنَّما يطلقون النفاق على من مضى وصفهم، فتجدهم لو أراد أحدٌ أن يرجع عن الباطل، وعن التحـزب، وعـن البـدع لامـوه، وذمـوه وعصَّبوه، وحزَّبوه ليصر على ذلك الباطل الذي هو فيه، فهؤلاء دعاة ضلالة، وهم في الحقيقة أعداء للدين؛ أعداء للتوحيد؛ أعداء للسنة؛ أعداء للمنهج السلفي شاءوا أم أبوا». اهـ «الفتاوى الجلية» (ص٣٠).

[1] وذلك لخروجنا عليه! -على حد زعمه وهلوسته-، وقد وقفت على كلمة عظيمة للإمام الألبـاني -رحمـه الله- وقد سئل عن جهيمان العتيبي ومن معه: هل يعدون من الخوارج؟ فقال: «لا شك أن هؤلاء ليسـوا خـوارج؛ لأن كلمة الخوارج تحمل في طواياها مذهباً خاصاً، وطريقاً تبنته هذه الطائفة، خالفوا الشريعة والكتاب والسـنة في كثير مما فعلوه، ولذلك أخذوا هذا الاسم (الخوارج)، **ليس لمجرد أنهم يخرجون على الأمراء، وإنما لأنهـم يخرجـون على نصوص الكتاب والشريعة**...كلمة الخوارج لها دلالة خاصة، تحمل في طواياها انحرافات كثيرة وعديـدة غـير انحراف الخروج عن طاعة الحاكم، وإثارة الفتن بين الحكام وبين المسلمين..». اهـ «سلسلة الهدى والنـور» شريـط رقم (٢١٢). فهل يعد نفسه هذا المفتون: (ولي أمر المسلمين)، أم (الشريعة والكتـاب والسـنة) حتـى يحكـم هـذا الحكم على غيره؟!! فتأمل!!

١٦) تبديعه لكثير من الدعاة والمشايخ السلفيين دون أن يقف على أقوالهم وأخطائهم، ولا حتى أن يعلم كلام أهل العلم فيهم؛ كتبديعه لأبي الحسن المأربي، والمغراوي، ومحمد حسان، والحويني، والقوصي، وغيرهم.

١٧) قديماً كان يغلو في مشايخ الشام ويطعن في الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ، وفجأة وبين عشية وضحاها صار يطعن في مشايخ الأردن ويغلو في الشيخ ربيع بن هادي المدخلي ـ حفظه الله ـ[1].

١٨) قوله عن بعض الدعاة من طلبة العلم الذين كانوا حوله: «هؤلاء اللجنة العلمية هم المرجعية في فلسطين، وهذه اللجنة العلمية معصومة»، ثم عندما خالفه بعضهم في بعض القضايا الاجتهادية، طردهم وقال عنهم: «هؤلاء سلفية جهادية» وهذه تهمة خطيرة في بلادنا.

وغير ذلك كثير جداً.

ثالثاً: منهجه التَّسلطي الاستبدادي الحزبي في معاملة السلفيين ممن حوله؛ فهو يوجب عليهم طاعته، وعدم الخروج عن قوله، وأنه ولي أمرهم فلا يحق لهم مخالفة أمره.

١٩) فقد قال بالحرف الواحد: «أنا ولي الأمر في فلسطين»، فعلاقة السلفيين عنده رئيس ومرؤوس، وكان كثيراً ما يكرر: «نحن حزب»، أو يقول: «دعوتنا مؤسسة».

٢٠) ألزم –بعد الفتنة– من حوله من المريدين والأتباع بلباس موحد؛ (ثوب أبيض، وعمامة بيضاء) لكي يمتازوا به عن السلفيين الخلَّص، ولا يختلط شكلهم بهم!

---

[1] قَالَ العَلاَّمَةُ ابْنُ الوَزِير –رحمهُ الله–: «فَاحْذَرُوا مَوَاقِعَ الغُلوّ، فَإِنَّهَا أَسَاسُ البِدْعَة –نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَة».اهـ «العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (٧/ ١٥٢).

٢١) بل وكان يتَّصل على بيوت الطلبة ويهدِّد نساءهم على الهاتف بأن أزواجهن في خطر إذا لم يطيعوه ويسمعوا لقوله.

وغير ذلك كثير جداً.

رابعاً: منهجه الفظُّ الشديد في معاملة العوام في الدعوة، والغلظة والقسوة عليهم.

٢٢) كان يقول: «أنا لا أصلح لمخاطبة العوام».

٢٣) وقال مرة في إحدى خطبه المسجَّلة: «من لم يتبعني ويسمع كلامي فهو ضال».

٢٤) إثارته للفتنة في ديوان إحدى العائلات في بعض القرى، بسبب كلامه الفظِّ مع أحد العوام، وكادت تكون يومها فتنة عظيمة؛ إذ جاء بعض السفهاء من تلك العائلة يحملون الأسلحة لضربنا، ولكن الله سلّم. وفي اليوم التالي أراد أحد الإخوة من رجالات الإصلاح في قريتنا أن يصلح بين الطرفين في بيته، فقام (الشيخ الهارف) بسبِّ الطرف الآخر، وحصلت مشكلة أخرى.

وغير ذلك كثير جداً.

خامساً: اندفاعه وتسرعه، وإثارته الدائمة للفتن، وانعدام الحكمة عنده في الدعوة، وعدم تقديره للمصلحة والمفسدة، وتهييجه للعامة والمخالفين من الأحزاب علينا في الخطب والدروس، بل وفي الشارع، ومن ذلك:

٢٥) قوله: «لا يوجد في بلادنا ولي أمر، وأن محمود عباس ليس لنا بولي أمر». وقد حصلت فتنة وقتها، وبلبلة بين الشباب ولكن الله سلّم.

٢٦) رده على المخالف مهما كان منصبه، ومهما علت درجته، كردِّه على وزير

الأوقاف، ولمزه بمفتي فلسطين، ورفعه قضية تزوير على وزير الداخلية في السلطة الفلسطينية، وسبِّه للمسؤولين علناً، وفي دروسه.

٢٧) قوله بأن الدعوة السلفية قد ظهرت في بلادنا، فعلينا أن نصرح بذكر أسماء المخالفين في الرد عليهم في الخطب والدروس، وأن نترك الكلام في العموميات، ولعل أصغر طالب علم سلفي في بلادنا يعلم علم اليقين أن دعوتنا المعاصرة لا تزال فتية غضة طرية لم يتجاوز عمرها ١٣ سنة لا تحتمل شيئاً من هذا.

٢٨) تصريحه على المنابر بأسماء المخالفين، كاسم «حزب الله»، و«عماد مغنية»، و«حماس»، و«حزب التحرير»، و«جماعة التبليغ»، و«الصوفية»، وهيجان الناس عليه، وكانت فتناً لا يعلم بها إلا الله، مما أدى إلى طرده من كثير من المساجد، وبغض العامة للدعوة السلفية بسببه، بل وبغض وطرد الدعاة الآخرين أصحاب المنهج المعتدل بسببه أيضاً.

٢٩) رفضه الصلاة بالناس صلاة الجمعة بعد إلقائه الخطبة في بعض القرى بسبب وجود جنازة وضعت في قبلة المصلين للصلاة عليها بعد الصلاة، وحدث بسبب ذلك فتنة كبيرة.

٣٠) إنكاره في إحدى الجنائز في القدس على تغطية امرأة ميتة ببطانية عند دفنها من أجل الستر، فأنكر ذلك إنكاراً شديداً وسحب البطانية، وقال: «هذه بدعة». مع أن المسألة فيها استحباب عند كثير من أهل العلم، وحصلت مشكلة بينه وبين أهل الميتة المحزونين.

٣١) الفتنة التي عملها في المدرسة السلفية ـ نسأل الله أن تكون آخر فتنة له ـ فقد

عمل فتنة عظيمة بين الطلبة، وشقَّ الدعوة في بلادنا، وقد كان في المدرسة يومها طلبة وطالبات جدد، بل كان فيها عوام، وشباب جاؤوا ليتعرفوا على الدعوة السلفية، فخرجوا من المدرسة مشدوهين لِما رأوا وسمعوا!! ولم نر كثيراً منهم بعدها، إذ لم يسمعوا إلا الطعونات والأباطيل، والتهم المتنوعة لطلبة العلم في فلسطين، والطعن في نيات الآخرين، ولا حول ولا قوة إلى بالله.

سادساً: جهله العظيم بأصول الدين وفروعه، وتجرؤه على الفتيا، وعلى القول على الله بغير علم، وعنده من ذلك الشيء الكثير ـ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ـ، فمن ذلك:

٣٢) قوله عن رب العزة ـ سبحانه ـ: «الله سلفي»!!

٣٣) تزهيده الدائم للطلبة في حفظ القرآن والمتون العلمية.

٣٤) قوله: «هناك بعض المسائل الفقهية التي يجب أن نجعلها منهجية» أي يوالى ويعادى عليها، وقد فعل ذلك في مسألة الصلاة بين السواري في المسجد الأقصى.

٣٥) لا يصلي خلف أهل البدع مطلقاً، وكان يفتي الطلبة في دروسه بترك الصلاة خلفهم، ويقول لهم: «اتركوا الصلاة خلف الإمام، واعملوا جماعة وحدكم».

٣٦) قوله في دروسه الأخيرة: «لا بد للسلفي أن يسمع نشرات الأخبار، والسلفي الذي يمر عليه ثلاثة أيام لا يسمع أخبار؛ ما هي سلفيته هذه؟!».

٣٧) امتحانه طلبة العلم بمحمد حسان، وكل من لا يبدع محمد حسان يصبح عنده غير سلفي ويحذر منه، وقد فعل ذلك معي[1] ومع بعض الإخوة.

---

[1] وسيأتي بيانه لاحقاً في الكتاب.

٣٨) كثرة اهتمامه في الآونة الأخيرة بالسياسة والتحليلات السياسة، والتي صار يبني عليها قصوراً وعلالي، يحكم على الأشخاص بناءً عليها، حتى إنه في الآونة الأخير صارت دروسه مفرغة من العلم -وكانت قبلاً تحوي أثارةً منه-، ولا يحضِّر درساً واحداً منها، بل كما أسلفنا؛ مجرد تحليلات سياسية.

٣٩) جهله الفظيع بقواعد الجرح والتعديل، ومع ذلك يتصدى للحكم على الأشخاص، وتبديعهم من غير بينة ولا إقامة حجة.

٤٠) اهتمامه الزائد بالأمور المالية والإدارية ـ كونه محاسباً ـ وإهماله الجانب العلمي، وذلك كان السبب الرئيسي لضعف تحصيله العلمي، وتخبُّطه في الدعوة.

وغير ذلك كثير جداً.

سابعاً: لسانه البذيء، وأخلاقه السيئة التي نفَّرت الناس من الدعوة السلفية، ومن ذلك:

٤٢) سوء الظن بالآخرين، والسب والشتم لطلبة العلم والعوام، وبهته للناس دون بينة ولا برهان، والكذب والفجور وغيبة الأبرياء، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ جداً، وحدث ولا حرج.

٤٣) وللعلم أن هذا المسكين المفتون - وذلك باعترافه المسجل صوتياً- عنده حالة نفسيَّة تأتيه، ومرض نفسي يتعالج له، ويأخذ دواءً، وطبيبه معروف، وعيادته -في القدس- معروفة، وتأتيه حالات غضب لا يسيطر فيها على نفسه، ويصرخ أمام الناس في الشارع، وهذه الحالات كثرت في الآونة الأخيرة، وصارت تنتابه بكثرة، الأمر الذي زاد من أخطائه وهفواته بشكل عجيب أكبر من ذي قبل، وفي فترة

وجيزة.

فسبحان الله! هل مكان المجنون في صدر الدعوة، أم في المصحات العقلية!!

نسأل الله أن يثبت علينا ديننا وعقولنا.

كَلِمَةُ عُلَمَاءِ الشَّامِ فِيه:

وقد كذَّبه مشايخنا الأجلاء: (علي الحلبي، ومشهور حسن، ومحمد موسى نصر، وباسم الجوابرة) -حفظهم الله جميعاً- في بيان مشترك في حقِّه صادر عن مركز الألباني، وردوا على أكاذيبه وادعاءاته، وبينوا فيه مجازفاته وافتراءاته.

ووافقهم على ذلك بقية المشايخ؛ كالشيخ حسين العوايشة، والشيخ أبي إسلام صالح طه -حفظهما الله-.

وقال الشيخ علي الحلبي -حفظه الله- عنه -جواباً على بعض اتهاماته الباطلة-: «كذاب، وبيننا وبينه رب الأرباب».اهـ

كَلِمَةُ الشَّيخِ رَبيعٍ المدخَليّ فِيه:

عندما ذهبنا إلى الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله- (بعد عصر يوم الجمعة ١٥/ رجب/ ١٤٢٩هـ الموافق ١٨/ ٧/ ٢٠٠٨م) بعد الفتنة قمنا بطرح حال هذا الرجل على الشيخ، وعرضنا عليه بعض أقواله، وأعماله، صوتياً ومكتوباً، وناولته بيدي ملفاً كاملاً يتكون من قرابة (٥٠٠ صفحة)، مع قرص فيه المقاطع الصوتية التي تحوي جهالاته وضلالاته، فقال لي: أعطه لعبد اللطيف (سائقه)، وكان المجلس يحضره جمع من طلبة العلم من السعودية، وفلسطين، والجزائر.

فكان مما قاله الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله- في حقه أثناء الحديث: «عليه أن

يتوب إلى الله من هذا». أي: الطعن في العلماء، وأئمة الدعوة.

وقال: «لا يصلح أن يكون رأساً في الدعوة».

وقال: «هذا رجل مريض، هذا رجل مريض».

وقال: «أنتم أدرى بحاله وواقعه مني».

وقال: «امضوا في دعوتكم واتركوه».

كَلِمَةُ الشَّيخِ سَعد الحُصيِّن فِيه:

قال الشيخ -حفظه الله- في مكالمة هاتفية أجراها معه هذا المفتون، نشرها صوتيةً ومفرغةً على (شبكة الإنترنت) -مؤخراً لشيء أراده هو، وأراد الله غيره؛ إذ كلام الشيخ سعد الذي يؤخذ فيه، ولا يؤخذ كلامه هو في الشيخ سعد! فأين الثرى من الثريَّا؟!- فمما قاله الشيخ: «..هذه خيالات! صدقني يا أخي من يوم عرفتك مع الأسف وأنا خايف عليك من هالوسوسة هذه؛ لأنك -مع الأسف- تكيل دائماً في مكيال شخصي؛ هذا كذا، وهذا كذا، يعني هذا قابل فلان، وهذا قابل فلان، وهذا الشيخ فلان ترفعه السماء، والباقين تنزلهم الأرض! ما يصير يا أخي...

وقال: لا، لا، والله كذبت...

وقال: والله يا شيخ لك منهج نرجو الله يوفقك، لكن ما نتعاون معك به! هذا منهجك توكل على الله!».

هذا باختصار بيان لحال هذا (الرجل الهارف) الذي فتن الدنيا عندنا بخاصة، وكان بمثابة الشرارة للفتنة العامة الحاصلة الآن بين السلفيين، هو ومن معه من المريدين كالمسوِّد وصِنوه وأضرابهما، وعلى هذا فلا حاجة لبيان حال تلميذه المسود

أيضاً، فهو على منهج شيخه في هذا الأمر، فإذا كان هذا هو حال الشيخ (الوالد) -كما يلقبونه!-، فما بالك بحال التلميذ؟!

وإذا عرفنا حال الشيخ أغنانا ذلك عن معرفة حال التلميذ! وكما قيل في المثل: (تَسْمَعَ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)! وفي ظني أن حاله سيتبين على حقيقته لقارئ هذا الكتاب، ففي مثاني كتابي هذا طحنت! جهالاتِه طحناً!!!

لا تصحبنَّ سوى ذي الفضل في نفرٍ وإن صحبت جهولاً فزت بالعارِ

ومن نفيس الحكم الذائعة، والكلمات النافعة: «إنّ أعظم الناس بلاءً، وأدومهم عناءً، وأطولهم شقاءً؛ من ابتلي بلسان مطلق، وفؤاد مطبق؛ فهو لا يحسن أن ينطق، ولا يقدر أن يسكت».

نسأل الله السلامة والعافية..

وقد علمت بعد فراغي من تأليف هذا الكتاب أن (الشيخ فتنةً) هذا قد وقعت بينه وبين مريدَيْه وصاحبَيْه وحامليْ وساده ونعليه خصومةٌ شديدة، وتفرَّقوا أقبح تفرُّق، ومُزِّقوا شرَّ ممزَّق، ودبَّت بينهم الحالقة التي لطالما حاولوا أن يوقعوها بين السلفيين الخلَّص، ولكنَّ الله رد كيدهم في نحورهم؛ وصدقت فيهم فراسة شيخنا الحبيب حين قال -قبل سنة من الآن نظماً-:

أغالبُ سعدٍ وهاءُ اجتماعٍ هشامٌ برائدهِ مُلْتَئِمْ
وسوف ترونَ قريباً شتاتاً بحَسْبِ النُّفوسِ وذاك الأَضَمْ

وسبب ذلك الشقاق والخلاف: أن هذا الجاهل كان قد أجرى مكالمةً مع الشيخ الفاضل سعد الحصيِّن -حفظه الله- مسجلاً إياها دون علم الشيخ، وفي هذه المكالمة

التي انتشرت وبلغت الآفاق ثناء عطر من الشيخ الحصين على شيخنا علي ومشايخ الشام، ورفضه لتبديع من يبدع هذا الجهول، وفيها -كذلك- تعنيف وتوبيخ للمفتون المتكلم معه، بل وتكذيب أيضاً، فقام هذا الأبله بتفريغ هذه المكالمة ونشرها في منتدياته تحت عنوان: (سعد الحصين في الميزان) وفتح الباب للحمقى والمجاهيل لسب وشتم الشيخ في تعليقاتهم على مكالمته، وتقديمها لنا كالغنيمة الباردة، دون أن يعلم أن في هذه المكالمة نهايته الحقيقية، وأنه قد بنى نعشه بيده، وكان كالشاة تسعى إلى حتفها بظلفها، بسبب ظلمه وتعدِّيه وفجوره، فتلكَّأَ المسود وصاحبه الآخر في الكتابة والتعليق والتأييد لهذا الجنون، فكعادة هذا وعلى أسلوبه (الهتلري) ألزمهم بذلك، وكتب على منتداه: «لماذا كسرت أقلام البعض عندما نزل موضوع سعد الحصين في الميزان، أخشى ألا يكون السبب التذرع بحكم تقديم المصلحة على المفسدة!!!».

فاضطر هذان المأجوران إلى التعليق والتَّأييد! كيف لا وهو وليُّ نعمتهم؟![1]

وبعد يومين إذا بالأوامر من الخارج تأتي على عجل بوجوب شطب وحذف ما كتب في الشيخ الحصين، وذلك بعد اتصال هذين المأفونَين ببعض المشايخ، فحذفا كلامهما دون إذنه، فقام بتوقيفهما فوراً من منتدياته، ثم بعد الاتصال بأحد المشايخ! حذف المفتون كلامه مرغَماً في الشيخ الحصيِّن وتحت الضغوطات، ولكنه كان سبباً لخلافه مع مريدَيه، إذ إنهما قد أحرجاه مع ذاك الشيخ، وخرجا عن طوعه -عندما أحسّا بالإلزام الذي رضياه لغيرهما-، وتكلَّما مع بعض المشايخ في الخارج بغير إذنه، فأحسَّ بنوع من التمرد عليه وعلى ولايته لهما، فقام بالاجتماع معهما وامتحانهما، فلم

[1] حتى إن أحدهما أقسم بالله! إن سلفيته غير سلفية الشيخ الحصين بسبب ثنائه على شيخنا الحلبي!

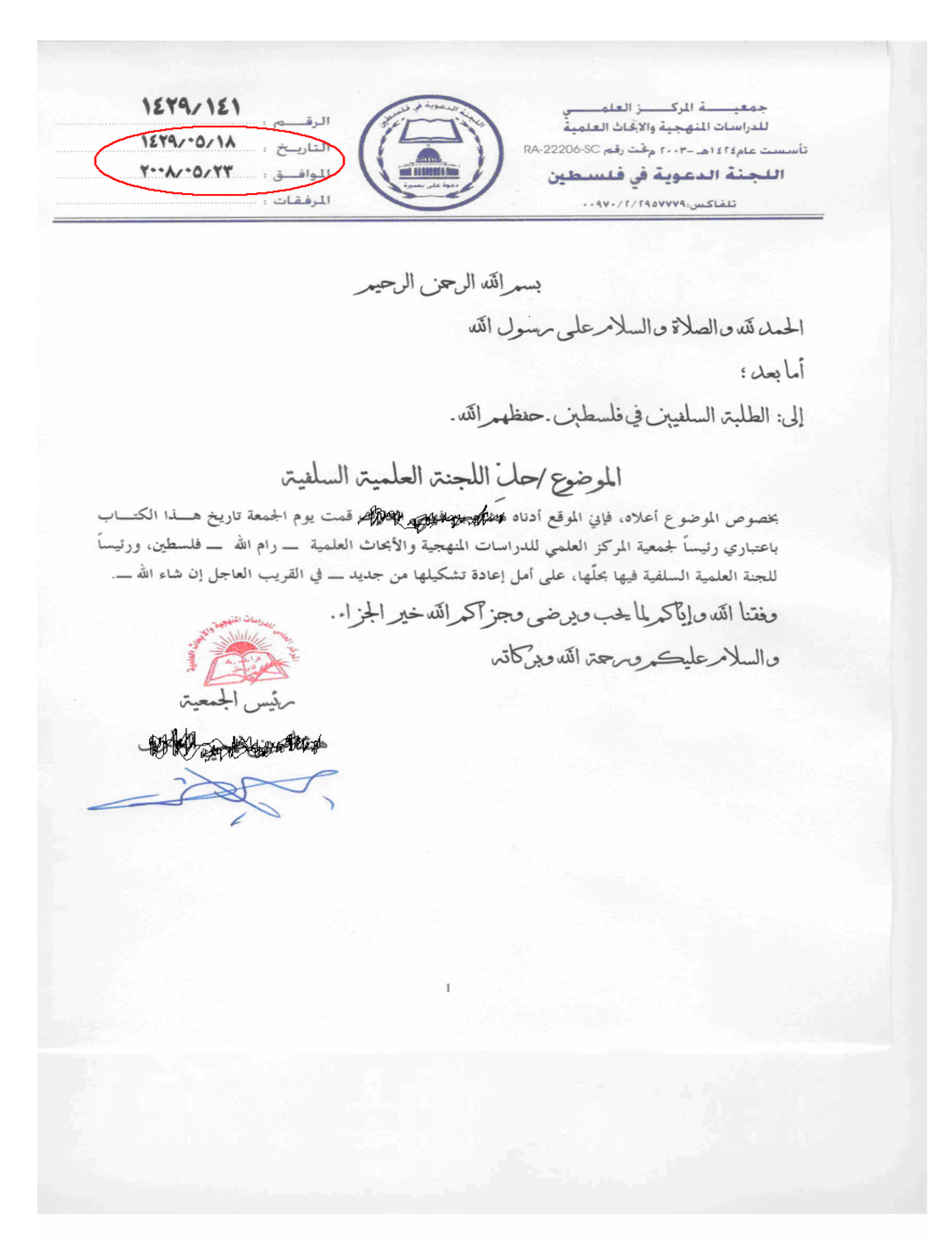
يقرّا بطاعته، ولم يعترفا بولايته، فقام بحلِّ اللجنة العلمية تماماً كما فعل في فتنته السابقة قبل سنة! وللمقارنة بين الحالتين الجنونيَّتَيْن، فقد وضعت صورة الكتابين في حلِّ اللجنتين.

ثم بدأ المسود وخدنه بمحاولة الاستحواذ على كلِّ من حولهما من الطلبة، والانشقاق عن المفتون، وبدؤوا بتركه والتخلي عنه وانتقاده، وإبداء شيء من الملاحظات والمؤاخذات المنهجية عليه -ولكن على وجل منهما- التي كنا نعرفها، وحتى انتهى الأمر بهما إلى القدح في تفسيره للقرآن، والتصريح بأنه تفسير بدعي وليس على السنة، ونسبوا ذلك إلى بعض مقلَّديهم من المشايخ، فلم يا ترى جاء سؤالهم لمشايخهم الآن فقط؟![1] ومع أن ذاك المتخبط صاحب المسود قام بعمل مقدمة لهذا التفسير الذي ينتقدانه الآن بشدة، وأطرى شيخه المفتون بعبارات لا تليق إلا بأمثال شيخ الإسلام! وكانوا قد أسمَوه من قبل التفسير السلفي، وكأن تفاسير السلف كلها ليست بسلفية حتى جاء هذا العييُّ الجهول وقام بعمل بتفسير سلفي مقمَّش من هنا وهناك قائم على سرقة النصوص والنقول والآثار من كتب التفسير!!

فاللهم سلِّم سلِّم.

---

[1] على مبدأ المنافقين: إذا خاصم فجر!



جمعية المركز العلمي
للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية
تأسست عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م تحت رقم RA-22206-SC
اللجنة الدعوية في فلسطين
تلفاكس: ٠٠٩٧٠/٢/٢٩٥٧٧٧٩

الرقم: ١٤٢٩/١٤١
التاريخ: ١٤٢٩/٠٥/١٨
الموافق: ٢٠٠٨/٠٥/٢٣
المرفقات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد؛

إلى: الطلبة السلفيين في فلسطين. حفظهم الله.

الموضوع/ حلّ اللجنة العلمية السلفية

بخصوص الموضوع أعلاه، فإني الموقع أدناه [illegible] قمت يوم الجمعة تاريخ هذا الكتاب باعتباري رئيساً لجمعية المركز العلمي للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية ـــ رام الله ـــ فلسطين، ورئيساً للجنة العلمية السلفية فيها بحلّها، على أمل إعادة تشكيلها من جديد ـــ في القريب العاجل إن شاء الله ـــ.

وفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى وجزاكم الله خير الجزاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية

[illegible]

١

نسخة عن كتاب حلِّ اللجنة العلمية السَّابقة



الرقم: ١٤٣٠/١٠١
التاريخ: ١٤٣٠/٠٦/١٢
الموافق: ٢٠٠٩/٠٦/٠٥
المرفقات: (٠) صفحة

بلفون:
جوال:
تلفاكس:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد؛

إلى: جميع الأفاضل ـ حفظهم الله ـ.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / حل اللجنتين العلمية والدعوية

بخصوص الموضوع أعلاه، قررت حل اللجنتين العلمية والدعوية في فلسطين، اعتباراً من تاريخ هذا الكتاب، الجمعة ١٤٣٠/٦/١٢ الموافق ٢٠٠٩/٦/٥.

ومن المسجد الأقصى المبارك تستمر الدعوة إلى الله تعالى ــ إن شاء الله ــ على منهاج النبوة والسلف، آملاً أن يكون أنصاري فيها إلى الله كل غيور على الحق، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يخشى في الله لومة لائم.

وفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى وجزاكم الله خير الجزاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١

نسخة عن كتاب حلِّ اللجنة العلمية الحاليَّة

الرَّدُّ عَلَى تَقْرِيظِ الكِتَابِ لِشَيخِ المُسَوِّدِ الكَذَّابِ (الشَّيخ الهَارِف)[1]

ظنَّ هذا الغُمر -المترجم له آنفاً- أنه قد بلغ منزلة أهل العلم حقاً، فصار يقدم ويقرظ للكتب، وليته عرف قدره ومنزلته، وحفظ نفسه ولم يفضحها، ولكنه أبى إلا أن يكشف حاله، ويبِّين ضلاله، فقرَّظ مبارِكاً[2] هذا التسويد، مقرَّاً لما سوَّد تلميذه

---

[1] وهذا لكثرة ما غلب عليه من حبه لإثارة الفتن بين المؤمنين، والتفريق بين صفوف السلفيين، وحتى عوام المسلمين لم يسلموا منه ومن فتنه! ففي كل أسبوع له فتنة! بل لا أبالغ إذا قلت: إنه في كل يوم له فتنة! وكأنه يتعبَّد الله بإحداثها! ويتديَّن له -سبحانه- بافتعالها!!

ومن فتنه ومشاكله العديدة المتكررة -وحدِّث عنها ولا حرج-، والتي ننتظر كل يوم لنسمع منها بشيء جديد: فتن مع السلفيين: (علماء، ومشايخ، وطلبة علم). فتن مع أئمة المسجد الأقصى وخطبائه، ولا يصلي خلفهم! فتن دائمة مع عوام المسلمين والأحزاب في المسجد الأقصى، فتن مع المسؤولين (كالمفتي، وحراس المسجد الأقصى، والذين يجمعون التبرعات فيه، وغيرهم)، فتن دائمة مع العوام في المساجد، فتن مع أقاربه، فتن مع أصهاره، فتن مع أتباعه، ...الخ -حتى لم يبق أحدٌ يحبه، ولا يحب معاشرته، بل ولا رؤيته-، ومن هذه الفتن ما يقتصر على الصراخ والسب والشتم، ومنها ما يتعدّى ذلك إلى الضرب، ومنها ما يصل إلى حد المحاكم والقضايا!!!

وكل هذا بسبب الداءَين الملازمين له -نسأل الله العافية- وهما: الجهل الدَّوِي، والمرض النفسي، مع ما يصاحبهما من سوء في الطبع، وشراسة في الخُلُق، وجفاء في التعامل، وغلظة في الكلام ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[2] ولا يرفع من شأن هذا التسويد -أيضاً- أن يكون قد أثنى عليه بعض الأفاضل من أهل العلم؛ فالعبرة بالعلم والحجة، لا بالتزكيات، وقد زكَّى هذا التسويد أمامي بعض الأفاضل، وكأن التسويد له! وهو كاتبه! فرددت عليه في نفس المجلس قوله، وبيَّنت له خطأه، وذكرت له مدى جهل كاتبه، وتعصبه، وتحريفه كلام أهل العلم، وأنني رددت عليه في (٧٠٠ صفحة) نكَّست فيها راياته، وحطمت غاياته، حتى تراجع قليلاً عما يقول في مجلسه ذلك، وأحجم عن الثناء، فالله أعلم!

وكل من يطَّلع على هذا الرد -عليه- سيتبين له خطأ من زكَّاه، أو أثنى عليه، أو ظنَّ أن فيه شيئاً من الحق والصدق، وهو من ذلك غُفل، وليس قولٌ معصوماً إلا قول النبي ﷺ، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «الأقوال نوعان: أقوال ثابتة عن الأنبياء، فهي معصومة؛ يجب أن يكون معناها حقاً؛ عرفه من عرفه، وجهله من جهله..

النوع الثاني : ما ليس منقولاً عن الأنبياء؛ فمن سواهم ليس معصوماً: فلا يقبل كلامه، ولا يرد؛ إلا بعد تصور =

المريد، ماشياً معه على الدرب ذاته، موافقاً له في كل جهالاتـه، في الطعـن في شـيخنا، والتعدِّي على علمائنا، والغلط على منهجنا، فقمت -بإذن الله- قومةً بيَّنت فيها ضلال الاثنين، وجهل الجاهليَن، ورددت فيها افتراءهم، ليكونوا موعظةً لمن وراءهم، فأول ما بدأت به الرد على تقريظ هذا المفتون، الذي كلامه لا يعـدو ذرَّ الرمـاد في العيـون، فأقول بالله مستعيناً، راضٍ به مدبراً معيناً:

١ ـ قال الهارف: «تأصيلات جديدة، أصّلها المدعو (علي بن حسن الحلبي) الـذي وصفه العلماء الأكابر بالضائع المسكين الذي يزكي الضلاّل».

= مراده، ومعرفة صلاحه من فساده». اهـ «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٩١).

وهذا مما لا شك فيه، إذ إن جملة البشر غير المعصومين وارد عليهم الخطـأ والنسـيان، أو محبـة القـول الموافـق، ورد القول المخالف، وهذا لا يعني صحة تلك الأقوال بحال من الأحوال، إذا خالفت الحجة والبيان.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين، أو محبة الموافقين: لا يدل على صحة قولٍ ولا فساده، إلا إذا كان ذلك بهدى من الله.

بل الاستدلال بذلك هو استدلال باتباع الهوى بغير هدىً من الله، فإن اتبـاع الإنسـان لمـا يهـواه هـو أخـذ القـول والفعل الذي يحبه، ورد القول والفعل الذي يبغضه بلا هدىً من الله». اهـ «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٩).

والتقريظ -وجوداً وعدماً- لا يعني -بالضرورة- صواباً من عدمه، ولا يحق باطلاً، ولا يبطل حقاً.

وليس أدل على ذلك من تقاريظ أهل العلم الخمسـة -خطِّيـاً لا مشـافهةً- عـلى تسـويد «رفـع اللائمـة» لمسـوده الدوسري، فكان ماذا؟! ذاك التَّسويد الذي ملأه صاحبه بالإفـك والبهتـان، والجهـل والهـذيان، وانـبرى شـيخنا الضرغام لرد كيده، وصد رده، فعاد بخفي حنين، ذليل العين، منكسر الرجلين، وقد انتقد الشـيخ ربيـع -حفظـه الله- نفسه هذا (التَّسويد=الكتاب) رغم تقريظ خمسةٍ من أهل العلم بأقلامهم! فقال الشـيخ ربيـع -حفظـه الله- طاعناً في الكتاب-: «والله عليه انتقادات للإخوان من الشباب السلفي». كما في تسجيل صوتي له على الشبكة.

وقال مثنياً على ما كتبه أبو مالـك الرفـاعي في نقـد الكتـاب -كـما في شـبكة سـحاب-: «هـذا كـلام يُكتـب بـماء الذهب». اهـ

فالله المستعان..

قلت: أي تأصيلات هذه أصلها شيخنا لتحكم عليها بأنها جديدة أو قديمة؟ فشيخنا لم يزد -في كلامه هذا- على عرض منهج أهل السنة -في هذه المسائل-، ولكن بعباراته القوية التي يصعب على أمثالك -من الجهلة- فهمها، وإن فهمها صَعُب عليه هضمها، لفساد نيته، وسوء ظنه وطويته.

وسبحان الله! كان هذا المفتون قبل فترة وجيزة فقط يمتحن الناس بشيخنا علي؛ فمن أحبه فهو صاحب سنة، ومن أبغضه فهو صاحب بدعة! وأما اليوم فصار اسمه: المدعو (علي بن حسن الحلبي)!! نسأل الله الثبات على دينه.

ولئن كان شيخنا يزكِّي ضلالاً -وحاشاه من ذلك- كما تدَّعي، فلا أحسب ذلك إلا في تزكيته لك -سابقاً- قبل أن تُظهرَ الشِّقاق، أيها الآبق العاق! يوم كنت تجلس بين يديه كالعصفور المبلول، ويجلسك بجانبه لتهذي وتقول، مغدقاً عليك المن، محسناً بك الظن، محاولاً الرفع من شأنك، والإعلاء من قدرك، معرِّفاً بك الناس، من سائر الأجناس[1]، ولكن نفسك الأمارة بالسوء رفضَتْ ذلك المكان العُلوان، ورضيتْ بالدُّون والهوان، فانقلبتَ على من كان يثني عليك، وعضَضْتَ اليد التي مُدَّت إليك، فأقول لك كما قال المثقِّب العبدي:

فإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بحَقٍّ ... فأَعْرِفَ منكَ غَثِّي مِن سَمِينِي

وإِلاَّ فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوّاً أَتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي

فإني لَوْ تُعَانِدُنِي شِمَالِي ... عِنادَكِ ما وَصَلْتُ بها يَمِينِي

---

[1] وهل كان هذا النكرة المفتون يشرِّق أو يغرِّب إلا تبعاً لشيخنا؟ وهل عُرف -أصلاً- إلا بشيخنا؟

إِذاً لَقَطَعْتُها ولَقُلْتُ بِيني   كذلكَ أَجْتَوِي مَنْ يَجْتَوِيني

وقد كنت خاطبتك من قبل ووعظتك -ولكنك جاهل غـوي لا ترعـوي-: «إِنَّ هذه الفتنةَ الدهماء قد فضحت صاحبنا كاتـب المقالـة، وأبانـت مـا لديـه مـن الكـبر والجهالة، وحسرت لثامه، وأنارت ظلامه، وأثارت حقـده الكـامن، وحركـت غِلَّـه الساكن، وأوضحت ما غمّاه، وأبرزت ما ستره وعمّاه، فبدا سرُّه وباح، ووضح صبحُه ولاح.

وظهر ما كان يُكِنُّه ويخفيه على المشايخ الذين رفعوه، وبينهم في المجالس وضعوه، حتى إذا اقترن اسمه بأسمائهم، ونَعِمَ بذكرهم له وإِطرائِهم؛ إِذا بـه يقلـب لهـم ظهـر المِجَن، ويتنكر لهم، ويحاول التفريق بينهم وبين طلبتهم، بتشويه سمعتهم بما هـم منـه براء، واتهامهم بمحض الظَّنِّ والافتراء.

بعد أن كنا نظن هذا الرجل **(الهشَّ!)** هو **(العارف)!** لمـنهج السـلف، **(الفـاهم)!** لطريقة الخلف، ونحسبه على خير وسلامة، ونؤمِّل فيه الرُّشد والاستقامة، ولكن من يهن الله فما له من مكرم.

لا باركَ اللهُ فيمن كانَ يحسبكمْ   إِلّا على الحقِّ حتى كانَ ما كانا

وكم بُيِّنَ له من قبلُ الحقُّ ونُصِح: أن استر على نفسك لئلا تفتضـح! ولكنـه أقـام على ضلالته، وثبت على جهالتـه، وانهمـك في غِوايتـه، وتهـوَّر في عِمايتـه، ودام عـلى إِصراره، وتمادى في اغتراره.

فرفض النصيحة، واختار الفضيحة، وهجر إخوانـه الناصـحين، وقـرَّب الغـلاة والمقلِّدين، وباع الغالي بالرخيص، واستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير.

إذا أَنْتَ لَمْ تُنْصِفُ أخاكَ وَجَدْتَهُ على طَرَفِ الهِجْرانِ إنْ كان يَعْقِلُ

ويَرْكَبُ حَدَّ السَّيْفِ مِن أَنْ تُضِيمَهُ إذا لم يَكُنْ عن شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَلُ».اهـ[1]

٢ ـ قال الهارف: *«وقد تصدّى للرد على بعض أقواله المتهافتة، وقواعده الفاسدة أخونا الفاضل (...) فكتب هذه الرسالة القيمة، ... فضح فيها تأصيلاته المعوَّجة التي أراد بها أن يموِّه على طلاب العلم المبتدئين، أو أراد بها أن يطمئن أصحابه الجاهلين المتعصبين، أنه لا زال في ساحة الدعوة السلفية له صولة وجولة، وأنى له ذلك بعد استضافته الفتان ابن حسّان».*

قلت: أخوك! الفاضل!! الذي تصدَّى للرد لم يحسن منه شيئاً، ولا هو بأهل للرد، فقد أوردها وهو مشتمل، وفضحك وفضح نفسه ببيان جهلكما، ووالله لو ستر عليك وعلى نفسه لكان خيراً له ولك، ولكنكما أبيتما إلا الفضيحة، فنلتماها على يد عبد ضعيف أثقلته الأوزار، راجياً بذلك النجاة من النار، ورضا العزيز الجبار.

وصدقاً أقول: لو اجتمعتم كلكم في صعيد واحد للرد على شيخنا فلن تستطيعوا أن تفعلوا شيئاً، لقلة علمكم، ووفرة جهلكم، وضعف حجتكم.

وسترى –إن كان لك في العمر بقية– فيما يستقبلك من الحجج القوارع ما يشيب له عارضاك –إن لم يشيبا بعد!– لبيان تهافت هذه (الرسالة القيمة)! كما تزعم، وسترى بنفسك كم هي قيمتها بين العلم وأهله، وأنه لا قيمة لها إلا عند الجهلة والأولاد، وأمثالك من ذوي الأحقاد.

---

[1] من مقال: «لماذا يتسترون بفضيلة الشيخ ربيع؟!» لراقمه.

وسترى أيضاً من الذي فُضح! على وجه الحقيقة، لا بمجرد الكلام والهذيان، ومن الذي خارت قوته، وذهبت سطوته، وانقرضت صولته، وولت جولته، وزالت دولته.

ولست أدري إلى الآن! ما هي العقدة عندك في زيارة الشيخ محمد حسان! والتي جعلتها فتنةً كفتنة خلق القرآن! ألم تعلم يا لكع الهالك، بأن الشيخ ربيعاً الذي به تتمسح يجوز ذلك؟![1]

٣ـ قال الهارف: *«ومما جاء به المدعو (علي الحلبي) من تأصيلات مخترعة ... التفريق في خبر الثقة. فأراد أن يفرّق في خبر الثقة بين الأوائل والمعاصرين من الطائفة المنصورة...»*.

قلت: لا زال المسكين يعيش -هو وغيره من أصحاب الردود الهاوية، والعقول الخاوية- في وهم اسمه: (تأصيلات علي الحلبي)! ولم يعلم المسكين -ولعله سيعلم- إذا قرأ هذا الكتاب، وتجرَّد للحق والصواب؛ أن شيخنا ما هو إلا امتداد للمنهج المعتدل الذي كان عليه مشايخنا الثلاثة: (ابن باز، والألباني، والعثيمين) -رحمهم الله-، ومن يسير على منوالهم ويهتدي بأقوالهم من علمائنا الأحياء كالشيخ العباد، والفوزان، وآل الشيخ، وغيرهم كثير، ولله الحمد والمنة، ونحن وشيخنا على نهجهم سائرون، وبهم مقتدون، ولكم صادُّون، وعليكم رادُّون، ولمنهجكم الأعوج محاربون، ما دام فينا عرق يَنِض، وجسد يَبِض.

أما مسألة خبر الثقة هذه، فقد فصَّلت فيها -ولله الحمد- تفصيلاً لا يدع مجالاً

---

[1] انظر ما سيأتي في المسألة الثالثة.

لشاك، ولا مكاناً لشكّاك، وقد افتتحت المسائل بهذه المسألة التي عمَّت الأجواء، والتي بها بنوا قصورهم وعلاليهم على الهواء، فنسفت قواعدهم الفاسدة، ودككت عروشهم فهي هامدة، فيحال الرد إلى مكانه، والكلام إلى عنوانه.

٤ـ قال الهارف: «*الهدف باختصار شلُّ علم الإمام العالم في فضح المبتدعة وجرحهم، وبالتالي تخلو الساحة له وللمبتدعة لينشطوا في هدم السنة، وتمرير مخطَّطاتهم الدنيئة في التخلص من أهل الحق (الطائفة المنصورة) والوصول بالتالي إلى إشباع أهوائهم، فيعمد إلى هدم علم الجرح والتعديل بطريقة مبطَّنة، ويموِّه مخادعاً حصر هذا العلم بالتصحيح والتضعيف للرواة فقط، مخالفاً الأئمة العدول وإجماعهم في تناوله المبتدعة بفضحهم والتشهير بهم أيضاً.*

فيقتصر طالب العلم المبتدئ على باب الحديث رواية؛ مجرداً عن الدراية التامة للحديث: علماً وعملاً، ولاء وبراء، وهذه خدمة أسداها المسكين للمبتدعة من حيث يدري أو لا يدري!!!».

قلت: لست أدري عندما تذكرون -أنت وغيرك- كلمة (عالم) كم تعنون منهم؟ ومن تعنون بهم؟ وما الضابط عندك وعندهم في تحديد (العالم)! ومتى يؤخذ بقوله، ومتى يرد؟! لا شك أن تعريف العالم عندكم هو من وافقكم في تبديع من تبدعون، وما سوى ذلك فهو -عندكم-وإن كان عالماً حقيقياً!- عدو من أعداء السنة، ومحامٍ عن أهل البدع، ومدافع عنهم، وموالٍ لهم، وأحد المخالفين الذين يصبح الرد عليهم من أعظم الجهاد في سبيل الله!

وللعلم -أيضاً- فإن مصطلح المبتدعة الذي يدندن به هؤلاء المساكين دوماً لا

يعنون به المبتدعة الأصليين الحقيقيين المخالفين لأهل السنة، وإنما يعنون به -أكثر ما يعنون- دعاة ومشايخ السنة الذين وقع منهم بعض الأخطاء والزلات التي لا يسلم منها أحد من البشر غير المعصومين.

وكيف تتهم شيخنا بعداء الطائفة المنصورة وما هو إلا واحد منهم، وصادر عنهم؟! ومن هم الطائفة المنصورة إلا أهل الحديث؟! ومن هم أهل الحديث إذا لم يكن شيخنا منهم؟!

ما لكم كيف تحكمون؟ أم تظن نفسك يا مسكين أنك أنت من أهل العلم بالحديث؟! لا إخالك تعرف منه مقدار حفنة، ولا حتى مقدار ربع أصغر طالب من طلبة شيخنا.

وأما فريتك ومريدك على شيخنا بكونه يحصر علم الجرح والتعديل في الرواة فقط، فقد فنَّدتها، وأشبعتها رداً، وستراه بعينيك، فاصبر.

أما بالنسبة لإسداء الخدمة -بله الخدمات- لأهل البدع، فهذا يقيناً لا ينطبق إلا على أمثالك من الغلاة في الدين، الذين فتُّوا في عضد هذه الدعوة، وجعلوها لقمةً سائغةً لأهل البدع والأهواء، وفرقوا أهلها شذر مذر، وشتتوا شملها أيادي سبا، حتى عادت كالعرجون القديم، بعد أن كانت في عزة وسؤدد وظهور على مخالفيها، صار شغل أبنائها الشاغل ببعضهم البعض تبديعاً وتضليلاً وتفسيقاً.

ولا أجد مثلاً لكم أقرب من الخوارج الذين كان خروجهم على أئمة المسلمين من أكبر أسباب ضعف الدولة الإسلامية، وتأخر الجهاد، وتوقف الفتوحات، وانحسار رقعة الإسلام، وكل ذلك بسبب انشغال صالحي الأمة بتطهير الصف

الداخلي من هذا الرجس، حتى يرجع صفاً نظيفاً غير مكدَّر لمواجهة العدو الخارجي.

وأنت أكبر مثال عملي على ما أقول، ألم تصل دعوتنا في فلسطين، -وفي الضفة الغربية تحديداً- إلى درجةٍ كنت فيها تقول: بأن الدعوة السلفية قد ظهرت، وكتبت مقالاً بعنوان: (ظهور الدعوة السلفية)! بل وكنت تنكر علينا العموميات، وعدم التصريح بأسماء الجماعات والمخالفين في الدروس والخطب! بل وشيخك الهلالي -الذي علَّمك السحر- قال لي -أيضاً-: «هذا أوان قطف الثمار»؟! فأين ذهب كل ذلك؟ لقد ذهب أدراج الرياح، حتى عدت أنت لا تقوى على تضمين كلمة واحدةٍ من مقالاتك الهشَّة!! معنىً واضحاً، فضلاً عن التصريح، وكل ذلك بسبب تهورك واستعجالك وهمجيتك، وطعنك في العلماء والمشايخ من أهل السنة، حتى صرت مطيَّةً لأهل البدع نالوا بك مآربهم في النيل من الدعوة، والتي أجزم أنهم لو عُمِّروا عمر نوح لما استطاعوا أن يحصِّلوا منها شيئاً -ولو يسيراً- من أبناء هذه الدعوة.

وصدق الشيخ مقبل -رحمه الله- حين قال: «والله لا نخاف على دعوتنا إلا من أنفسنا». فـ«الشيخ -رحمه الله- يعلم كم للدعوة من خصوم في الداخل والخارج، ولكن لن يكون ضررهم كضرر انحراف القائمين عليها».اهـ[1]

٥ـ قال الهارف: «ولَمّا وقعت الفتنة -في فلسطين-؛ بظهور طبقة المميعين، سارع المدعو (علي الحلبي) باستضافة المدعو (ابن حسان) لتختلف بعد اللقاء والترحيب مفاهيمه، وتتغيَّر بعد الافتتان عباراته، فتسفر عن قواعد مخترعة للتمويه والتمييع، وفي الرسالة جزء منها، فيجعل خبر الثقة -على سبيل المثال- على رأس ما يتلاعب به،

[1] «التنبيه الحسن في موقف المسلم من الفتن» (ص٦٨).

فننصحه أن يقرأ من جديد رد الإمام محمد بن سيرين..».

قلت: ولِمَ أبهمت من أوقع الفتنة في فلسطين؟ ومن غيرك الذي أوقع هذه الفتنة أيها الفتَّان!

فمن الذي نفَّر الناس من هذه الدعوة وبغَّضهم فيها؟ حتى وصل به الأمر إلى تنفيره أبناءها، وسبه دعاتها، وتقويضه أركانها؟ ومن الذي أراد فرض سيطرته وجبروته على الآخرين، وفرض الأوامر العسكرية، والطرائق الحزبية عليهم؟ ومن الذي بدأ بامتحان الطلبة بتبديع الشيخ محمد حسان؟ ومن الذي بدأ الطعن بالمشايخ والعلماء، والتشكيك في ديانتهم وأمانتهم، ورميهم بالعظائم؟ ومن الذي جمع الطلبة في (المدرسة السلفية) وألقى عليهم كلمته العصماء! -التي شقَّت الدعوة نصفين- والتي لم يَدَعْ فيها أحداً إلا ضربه بسهم من سهامه الإبليسية المسمومة، واغتابه، وانتقصه، ونهش عرضه، واتهمه بالتهم الباطلة، وقذفه بالبوائق، من غيرك أيها الضال من؟!! ولكن، رمتني بدائها وانسلت.

ويوهم الماكر أن زيارة الشيخ محمد حسان لشيخنا كانت بعد وقوع الفتنة! وهذا كذب صراح، فإنه -أصلاً- ما أثار الفتنة -في الظاهر- إلا لهذا السبب، فكيف يكون بعدها؟!!

ولستَ أنت للنصيحة بأهل، فدع عنك هذا المكر والخداع -بالجهل-، ولو أردت النصيحة لما تكلمت ما تكلمت، وفعلت ما فعلت، ولكنك امرؤ الغيبة ماؤك، والكذب هواؤك، والفتن دواؤك.

٦ـ *قال الهارف: «قال شيخنا العلامة ربيع ـ حفظه الله ـ:...»*.

قلت: أنت تتمسح بالشيخ ربيع ـ حفظه الله ـ الآن! وقد كنت من قبل تقول عنه: (مخابرات)! فهل أعلنت توبتك من كلمتك تلك، أم طويتها للزمن وإلى حين تحتاجها مرةً أخرى، واستعملت عبارات التبجيل -اليوم- لمصالح آنية؟! والعجيب أن هذا الجاهل يقول: شيخنا! وهو لم يره إلا بضع ساعات في حياته! وزياراته له تُعَدُّ على أصابع اليد الواحدة، فأي تدليس هذا! ونرجو من (فضيلة الشيخ الهارف) -أيضاً- من باب التوثيق فقط- أن يأتينا بتزكية أو إجازة له من شيخه!! العلامة ربيع -حفظه الله- إذا أمكن!!!

٧ـ قال الهارف: *«لماذا يا ترى، يخشى المميعة علم الجرح والتعديل، ولا يقبلون امتحان الأشخاص؟ !!*

هل عندهم شيء يخافون منه؟

هل اطلع عليهم أحد من الناس ثم هو يهددهم بفضيحة؟

هل جبلت نفوسهم على الجبن، فإذا وقعت الفتنة انكشفت حقيقتهم؟

هل اعتادوا على أقنعة متعددة ليحافظوا على دنيا فانية؟

هل وجدوا في الدعوة السلفية ملاذاً .. لفترة من الزمن؟

وإذا خافوا الامتحانات فهل يبطنون حزبية تحبو!! لتصل إلى درجة ذي القرنين؟!!».

قلت: نحن وشيخنا أبرياء إلى الله من التمييع -ولله الحمد-، ولكنك أنت لغلوِّك وتشددك وتنطعك ترى الاعتدال تمييعاً، والتوسط تضييعاً! وهذا أمر لا نشكُّ فيه، فإذا لم تكن أنت وأمثالك ممن يبدع بمجرد الوقوع في الخطأ على مذهب: (كل من

وقع في البدعة وقعت البدعة عليه) من أهل التطرف والتشدد، فمن يكون؟ وإذا كنا نحن مميعة، فماذا يكون الذين ذوَّبوا الدين بقولهم: كل الجماعات الإسلامية على خير، ولا يوجد اليوم جرح وتعديل، ولا يجوز الكلام في أحد من الناس، ولا الرد على المخطئين؟ ونحن وسط نبرأ إلى الله من هذا وذاك، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم.

ثم إن علم الجرح والتعديل لا ينكره سلفي -إن شاء الله-، ولكن الذي يُنكَر هو الجرح والتجريح، ونهش أعراض الآخرين، والقول فيهم بالظن والوهم، والحكم فيهم بأحكام تخالف واقعهم المشهود الملموس.

وأما امتحان الأشخاص، فقد ختمت الرد على تسويد مريدك بهذه المسألة التي فتنتم الدنيا بها دونما عقل ولا تدبير، وأطحتم بمصالح الدعوة السلفية جراءها، فوضَّحت خافيها، وبيَّنتُ الحق فيها.

وما أفعالك الشنيعة، وتصرفاتك الفظيعة في امتحان الطلبة بنفسك وبمن تبدع من أهل السنة! عنا ببعيد.

أما أسئلتك التافهة السمجة هذه، فهي أولى أن توجه إليك، وتُقلب عليك، فلا تهرب منها، وأجب عنها:

- فهل عندك شيء تخاف منه؟

نعم، عندي لك ما تخاف منه كثيراً، وترتعد فرائصك؛ من إثباتات لضلالك القديم تقصم ظهرك، وستخرج في حينها -إن شاء الله-.

- وهل اطَّلع عليك أحد من الناس ثم هو يهددك بفضيحة؟

نعم، كل السلفيين هنا وغيرنا مطَّلعون عليك وعلى فعالك، وسمعوا منك قبيح

أقوالك، ولو سألت أصغرهم لأسمعك العجب العجاب، وأفقدك العقل والصواب.

ـ وهل جُبلتْ نفسك على الجبن، فإذا وقعت الفتنة انكشفت حقيقتك؟

إي والله، قد بانت نفسك الجبانة الأمارة بالسوء في هذه الفتنة، وانكشفت حقيقتك حينما أخرجت ما في قلبك الأسود على مشايخنا وعلمائنا.

ـ وهل اعتدت على أقنعة متعددة لتحافظ على دنيا فانية؟

ومن غيرك صاحب الأقنعة؟ أيها المتقلب -في غلوك- بين المدح والذم! ثم إنَّ أموال الجمعية التي حبستها وأنفقتها لأكبر دليل على إيثارك الفانية أيها السَّانية.

ـ وهل وجدت في الدعوة السلفية ملاذاً .. لفترة من الزمن؟

أجب يا صاحب الفتن! فالسؤال لا يوجّه إلا لمثلك!

ـ وإذا خِفت الامتحانات، فهل تبطن حزبية تحبو!! لتصل إلى درجة ذي القرنين؟!!.

بل حزبيتك ظاهرة جلية، يا صاحب الدكتاتورية، والأوامر العسكرية! وبدت واضحة أمام العيون، وفاقت مرحلة (القرون) بقرون!

٨ـ قال الهارف: «الهدف باختصار قصر علم الجرح والتعديل على العلماء الأوائل، وأن أهله المتكلمين فيه قلَّة. ونسي أو تناسى، وجهل أو تجاهل؛ أن علم الجرح والتعديل قائم إلى قيام الساعة، بنص الكتاب والسنة وفهم سلف الأمة، وهو علم شَرَّف الله ـ تعالى ـ به الطائفة المنصورة».

قلت: ليس هذا بعشك فادرجي، ومن أنت يا هذا! حتى تتكلم في علم الجرح

والتعديل، فدع هذا الفن لرجاله، ولا تدخل نفسك فيما لا قبل لك به، فلست أنت بتام المعرفة والورع ولا حتى ناقصهما! بل أنت معدومهما!!

أما دعوى أن شيخنا يقصر علم الجرح والتعديل على العلماء الأوائل، فهذا كذب له قرون، رددت عليه وفندته من كلام شيخنا نفسه أثناء الرد، وأما أن أهله المتكلمين فيه قلَّة، فهذا حق لا مرية فيه، ولكنك أنت تريد أن يتكلم في هذا الفن من يحسنه ومن لا يحسنه، وكلُّ من هبَّ ودبَّ، وكلُّ من درج وعرج، دون توفُّر شروط، أو وجود ضوابط، وكأنَّ الدين وأعراض الناس مشاع لك ولأمثالك وأمثال مريدك من الجهلة الأغمار!

وعلم الجرح والتعديل قائم لحفظ الدين نعم، ولكن ليس هو ما تتغنى به صباح مساء، وتدندن به على الدوام من جرح بلا تعديل، مبني على الأوهام والتَّضليل، وظنِّ الأقاويل، جرح لكل من خالفك، وتعديل لكل من وافقك، هذا هو الضابط، وذلكم هو الرابط.

٩ ـ قال الهارف: «كُلُّ هذا أشاعه الحلبي فأراد به التشغيب؛ للتنفير من علماء الجرح والتعديل، لتخلو الساحة له وللمبتدعة فينشطوا في هدم السنة، وتمرير مخطَّطاتهم الدنيئة في التخلص من أهل الحق (الطائفة المنصورة) والوصول بالتالي إلى إشباع أهوائهم».

قلت: ما الذي أشاعه الحلبيُّ لِيُذمَّ عليه وبسببه؟ وادَّعيتم عليه التَّشغيب، ووالله أنت ومن على شاكلتك أولى بهذا الوصف وأجدر. ما أشاع شيخنا إلا منهج السلف الذي تحاولون تشويهه، وتغيير وجهته، وحرفه عن مساره المعتدل، وهيهات هيهات

طالما هناك فحول أمثال شيخنا يذبون عن هذا المنهج وهذا الـدين، تحريـف الغـالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

ولئن كان شيخنا قد بيَّن عوار المجـرِّحين المتعـالمين المتمشـيخين أمثالـك الـذين تسميهم (علماء الجرح والتعديل) فهذا فخر له ومنقبة، وعلو له ومرتبة، ويثـاب عـلى ذلك، بل هو من الجهاد في سبيل الله، وذبِّ البَهت عن أعـراض عبـاد الله، ومـن هـو الذي يبني السنة إذا كان شيخنا هادماً لها كما تدعي أيها الدَّعي؟ أتكون أنت من يبنـي السنة؟! ما أنت إلا واحد من الهدَّامين، وفرد من الشـانئين، ومعـول بيـد المخـالفين. أيقال هذا في حق شيخنا؟! شيخنا الذي أمضى جلَّ حياته، وضـحَّى بنفـيس أوقاتـه، وأبحر منذ شبابه في بحرها، وفارق أترابه على ضفاف نهرها، من أجـل خدمـة السـنة والعمل بها، علماً وعملاً وتأليفاً، ودعوةً ونشراً وتصنيفاً، أسأل الله أن يثبتنا وإياه، على هذه السنة حتى نلقاه.

١٠ ـ قال الهارف: «أراد المسكين الضائع إجماع أهل العلم على تبديع واحد، فـإذا وقع هذا الإجماع ـ بزعمه ـ طاب له قبوله».

قلت: المسكنة والضياع صفتان ملازمتـان لمـن لازمـه الجهـل والهـوى، وتشرَّب الحقد والحسد حتى ارتوى، لا تلحق واحدةٌ منهما شيخنا بحـال، لأن الحـقَّ والواقـع بخلاف ما يقال.

وَالدَّعاوَى مَا لم تُقَمْ عَلَيها ... بَيِّناتٌ أَصحابُها أَدْعِياءُ

والإجماع المطلوب هو من أجل (الإلزام) بالتبديع، لا من أجل (القبول) وعدمه! وقد بيَّنت هذا جلياً في الرد، وأوردت كلام أهل العلم فيـه، وقـد وضـحه شـيخنا –

أيضاً- مراراً وتكراراً، بكلمات قوية وجيزة رائدة، ولكن دونما فائدة، فعقولنا فيكم حارت، يا من على مذهب: (عنزة ولو طارت)! وماذا نقول، لأمثال هذا الجهول؟

١١ ـ قال الهارف: «والحق أن علم الجرح والتعديل أراد العلماء منه حفظ الكتاب والسنة ـ لفظاً ومعنىً ـ».

قلت: ومن يخالف هذا الكلام؟! نعم، علم الجرح والتعديل علم عظيم ناشئٌ، أراد العلماء منه حفظ الكتاب والسنة، أما أنت فلفرط جهلك، وشدة غُلَوائك، قلت فيه -كلاماً مسجَّلاً-: «والله هذا الدين، هذا الدين كما هو قائم على التوحيد، أيضاً قائم على الجرح والتعديل، ولولا الجرح والتعديل ما وصلكم التوحيد، ما عرفتم التوحيد، لولا الجرح والتعديل ما عرفتم التوحيد!!!».

فقلت معلقاً أثناء الرد -كما سيأتي-: فإنني أخشى أن يصبح عندكم علم الجرح والتعديل ركناً من أركان الإسلام! أو الكلام في الرجال شرط صحة لإيمان العبد!

والتفريق بين اللفظ والمعنى ليس عند المشتغلين بهذا الفن من أمثال شيخنا، وإنما هو عند من لا يعرف أصوله، ولا يُحْكِم فروعه، واتخذه مطية لتجريح الآخرين، وجعله عباءةً يتستر تحتها للطعن في السلفيين، من أمثالك يا كبير المفتونين.

١٢ ـ قال الهارف: «وأراد من عبارته الموهمة: «حفظ الكتاب والسنة»، حفظها رسماً، وبالتالي يسمح لنفسه ولغيره التلاعب بها معنىً».

قلت: قولك: (وأراد) أليس هذا ادعاء للاطلاع على الغيبيات، وأين تكون الإرادة إلا في القلب؟! فما أراده شيخنا في قلبه هل اطّلعت عليه؟ وأنى لك المعرفة به؟ اتق الله يا فتنة! وتب إليه من التألي على عباد الله، واعمل لدنوِّ أجلك، فلربما كلمة

من كلماتك هذه تكون سبباً لحبوط عملك. ولكن ما حيلتنا فيك؟ فهذا شأنك وديدنك، لا تجد في الظاهر شيئاً تتكلم فيه، وتطعن به، فتنصرف إلى الكلام في النيات، وما لا يطَّلع عليه إلا ربُّ البريات، فالحمد لله الذي ردَّ كيدك إلى الوسوسة.

١٣ ـ قال الهارف: «مع العلم أن هذه القاعدة لم يضعها إلا أهل الحديث، لأنهم أرادوا قبول خبر الثقة في الجرح مفسَّراً وقدّموه على التعديل المبهم».

قلت: لشدَّة جهله لا يضبط العبارات؛ فهو يقصد قاعدة: (**الجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم**)، نعم، وضعها أهل الحديث، وأرادوا منها أن من علم حجة على من لم يعلم، وأن الجارح مثبت، والمعدِّل نافٍ، ولكنهم وضعوا -أيضاً- قاعدةً أخرى، وهي: (**قد يجرح الشيخ الراوي بما لا يعتبر جرحاً عند غيره**) لذلك أوجبوا (بيان السبب عند الجرح)، حتى تعلم أن القاعدة الأولى لا تؤخذ وحدها إلا بضميمتها، وإلا كنتَ كمن يأخذ بقوله -تعالى-: ﴿**فَوَيلٌ لِلمصَلِّين**﴾ وحدها! وحتى لا يكون هناك نزاع بين المختلفَين في الجرح، هذا يجرِّح، وذاك يعدِّل، وأن مسألة الجرح مسألة اجتهادية راجعة إلى اطلاع الجارح ونظره وفهمه، وأخبار السلف خير شاهد على ذلك، وقد أوردت الكثير منها في الكتاب، فليرجع إليها.

وقد رد الشيخ ربيع على الشيخ فالح عندما أنكر هذه القاعدة الثانية بقوله: «هذه قاعدة ظالمة، قاعدة ضللت الأمة»! فقال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «وَمِمَّا وَقَعَ فيه المُتَشَدِّدُونَ -بِغَيْرِ حَقٍّ- اليَوْمَ-: الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ -فِي بَابِ الجَرْحِ-؛ عَلَى اعْتِبارِ أَن يَجْرَح الجَارِحُ بِمَا لا يُعْتَبَرُ جَرْحاً عِنْدَ غَيْرِهِ!!».اهـ

١٤ ـ قال الهارف: «الهدف باختصار جعل جرح أهل الحديث جرحاً غير مقبول

في أهل البدع. لأن الذي يجرحه علماء الدعوة السلفية، لا يستحق الجرح عند المميعة أمثال الحلبي. فَجَرْحُ العلماء الجهابذة للمغراوي، و«أبو الحسن»، والحويني، وابن حسّان، وعرعور، وعبد الرحمن عبد الخالق، وفالح الحربي، وأمثالهم ـ وإن كان مفسَّراً وجرحاً عادلاً عند أصحاب الحديث ـ عند المميعة والمبتدعة غير مقبول !!!».

قلت: لا نريد أن نحاسبك الآن على تناقضك، وعدم توضيحك لموقفيك: السابق واللاحق، وعدم اعتدادك بمن تغلو في قولهم اليوم في التبديع يوم كنت تغلو في غيرهم! فلم تكن تعتدّ بأقوالهم في (الجرح المفسر) -على حد قولك-، ولم ترفع به رأساً حينها! مخالفاً حديث: «**أحبب حبيبك هوناً ما**».

ولكن السؤال الذي سأوجهه إليك الآن: ما الذي عرفته -من جديد- عن هؤلاء المشايخ المذكورين حتى صرت تبدعهم، بعد أن كنت تثني عليهم؟ وما هو (الجرح المفسر) الذي بلغك عنهم بأَخَرة؟ لا أراك إلا انتقلت من تقليد إلى تقليد أيها الجاهل البليد! ومن التعصب من جهة إلى جهة أخرى.

وأذكر جيداً أنني -قبل سنوات- حضرت درساً على الهاتف في بيتك للشيخ عدنان عرعور، وكان الاتصال بالشيخ وهو في أمريكا، وأذكر جيداً -أيضاً- أنك كنت تعيب على الشيخ ربيع ردوده على الشيخ أبي الحسن، وأن بعض الجهات أعطوك كلاماً في الشيخ أبي الحسن، فوضعته عندك في الرَّف، ولم تقرأ منه شيئاً -كما قلت لنا- فهل قرأت منه شيئاً بعد ذلك حتى تغير حكمك؟! وتبدل موقفك؟!

وأذكر جيداً أيضاً أنك كنت تشارك في دورات علمية في أمريكا وكندا يحضرها الشيخ المغراوي، والشيخ القوصي، فما الذي جدَّ الآن؟ وما الذي تغيَّر في ذا الأوان؟

فأقول لك: هذا العناء دعه عنك، ولا تحشر أنفك فيما هو أكبر منك.

١٥ ـ قال الهارف: «وهذا من التمويه للتمييع. لأنه قرن التأويل السائغ بمخالفة أصل من أصول منهج السلف».

قلت: يقصد هذا المتهوك بـ(مخالفة الأصل من أصول منهج السلف): النقل عن سيد قطب! -كما في الفقرة التي بعدها-! عجباً لك ولجهلك! ومنذ متى كان النقل عن أهل البدع مخالفاً لأصول منهج السلف؟

لا شك أن النقل عن أهل البدع من كتبهم وأقوالهم له شروط وضوابط ومواضع للاستفادة منه، وأما أن يكون مخالفاً لأصول منهج السلف، بمعنى أن من فعل ذلك خرج من السلفية! أو حُكِم عليه بالابتداع! فهذا من أعظم الجهل والتخبط في تقرير أصول منهج السلف، وعلى هذا فكثير من العلماء والمشايخ هم مبتدعة عندك لنقلهم عن سيد قطب؛ كالشيخ الألباني، والشيخ ابن باز، والشيخ الفوزان، بل أنت نفسك قد نقلت عن سيد قطب، والندوي، والقرضاوي، وحبنّكة، والصابوني، وغيرهم في بعض تساويدك!

فهل تبت ورجعت عنه أم لا؟! وما هو حكمك في نفسك؟! وقد فصَّلتُ في هذا الكتاب بأكثر من ذلك في هذه المسألة، فلينظر في موضعه.

١٦ ـ قال الهارف: «الناصح يجب عليه التحذير من فكر سيد قطب وممن تأثر بسيد قطب بعد أن تبَيَّن للجميع خطورة هذا الفكر على المسلمين».

قلت: وهل كنت ناصحاً أم غاشًّاً يوم نقلت عن سيد قطب وحتى هذه الساعة لم تعلن توبتك وتبرؤك وتراجعك عن ذلك؟ فإذا كنت ناصحاً فقد ناقضت نفسك،

وإن كنت غاشَّاً فلم لا تعلن تراجعك عن غشك للمسلمين، وتبين ذلك أتمَّ تبيين؟

١٧ ـ قال الهارف: «ولم يقف الخطأ الذي قال به الحلبي عند حدود مجرد النقل عن سيد، بل ويتعدى إلى اعتبار تزكية المبتدعة خطأً، والحق أن الذي نقل أو زكَّى لجهالة فهذا نقله وتزكيته خطأ، وينَّبه؛ فإذا أصرَّ بعد الإيضاح ـ كما أصرَّ علي الحلبي على رأيه في ابن حسّان ـ فإن هذا يعتبر سبباً كافياً لإخراجه عن سلفيته. بل لا يجوز لنا أن نكتفي بذم سيد قطب بل لا بد من إعلان التبرؤ منه، ومن ضلاله».

قلت: فهذا سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ لم يقف عند حدود مجرد النقل عن سيد، بل وأثنى عليه، فهل هو عندك مبتدع، وخارج عن السلفية، مع أن كلامك في سماحة المفتي معروف ومسجَّل: بأنه ليس سلفياً -أصلاً-، ولا يمكن أن يكون من نسل آل الشيخ على حد زعمك، ولكن ذلك كان في مجالس سرية! فنريد منك أن تعلن ذلك علناً وعلى الملأ بجرأة واضحة أيها الفارس المغوار، ولا أشك أنك تعتقد ذلك؛ فأنت قد حكمت على أئمة بأنهم خوارج وتكفيريين وذلك بتخطئتك لهم في مسألة باجتهاد سائغ.

ولكن -مع الأسف- لا أجد هذه الأحكام الجائرة عندك وعند غيرك من المساكين تنطبق إلا على شيخنا فقط، أما على غيره فالمسألة فيها نظر! على قاعدة: ﴿**وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ**﴾! مع أن شيخنا لم يزد على عدم تبديعه من يثني على شخص هو مبتدع عند شيخنا أصلاً، فكيف بمن لا يُبدِّع هذا المبتدع؟! فكيف بمن يثني على هذا المبتدع؟!

وأنا أطالبك أيها الكذوب بأن ترينا كيف يكون هذا التبرؤ، وتطبق ذلك على نفسك أولاً، وتعلن تبرؤك من سيد قطب ومن ضلاله، وإلا فَسَتُلحَق به، وهذا طبعاً

على مذهبك! ولازم قولك!

١٨ ـ قال الهارف: «فَرّق بين المنهج والعقيدة، تفريقاً ضالاً في أول كلامه».

قلت: وهذه فرية أخرى من الفرى الكثيرة [١] التي تعوَّدنا على صدورها من هذا الضال وأضرابه في حق شيخنا، وقد رددتُ على هذه الفرية في الكتاب، وبيَّنتُ أن شيخنا لا يفرِّق بين العقيدة والمنهج من قبلُ ومن بعدُ، وأن له كلاماً قبل أكثر من عشرين عاماً في ذلك، والعجيب في الأمر! وهو ما أجزم بأن هذا الرويبضة لا يدريه -لأخذه المسائل العلمية بالهوى والعصبية-، أن الشيخ ربيعاً -سلمه الله- يفرق بين المنهج والعقيدة! وإليك كلامه: قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «..أنا سمعتُ الشيخَ ابنَ باز لا يُفَرِّقُ بين العقيدة والمنهج! ويقولُ: كلُّها شيءٌ واحدٌ.

والشيخُ الألبانيُّ يفرِّقُ، و(**أنا أُفَرِّق**): أرى أنَّ المنهجَ أشملُ من العقيدةِ، فالمنهج يشملُ العقيدةَ، ويشملُ العبادات، ويشملُ كيف تتفقَّه، ويشملُ كيف تواجهُ أهلَ البِدَعِ ...

فالمنهج شاملٌ: منهجَ أهل السُّنَّة في العقيدة، منهجَهم في العِبادة، منهجَهم في التَّلَقِّي، ومنهجَهم في كذا، منهجَهم في كذا... فالمنهج أشملُ -بلا شكٍّ-..».اهـ [٢].

فكان ماذا؟!

١٩ ـ ثم قال الهارف: «ثم حطَّ في محطَّته الأخيرة ليوافق حسن البنا زعيم الإخوان في قاعدته المبتدعة القائل فيها:

---

[١] كافتراء بعضهم عليه بأنه يسب العلماء! وأنه يسب الصحابة!! ومن قبل ذلك كان الاتهام بالإرجاء!!! الذي هو منه براء... وهذه التهمة الأخيرة صار هذا المفتون يستكثر بها -مؤخراً- للطعن في شيخنا، من باب الاستكثار بالباطل، بعد أن كان يعتقد بطلانها، ويحارب مروجيها وأخدانها.

[٢] «الأجوبة على أسئلة أبي رواحة المنهجيَّة» (ص٤٢).

(*) (نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)..

فأرادها علي الحلبي تمويهاً فغش طلبة العلم النافع، محدثاً قاعدة متوافقة مع المبتدعة لكنّه غيَّر من رسوم كلماتها محافظاً على معناها فقال:

(*) (لا يجوز أن نجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا)».

قلت: ويلك ما أقبح ظلمك وبهتانك! وما أشدَّ تنكرك لمن أحسن إليك! فهل أنت مقتنع حقاً بأن شيخنا يوافق حسن البنا! في أصوله وأقواله؟ وأنت تعلم يقيناً بأن شيخنا أمضى حياته في نشر منهج السلف ومحاربة تلك الأصول الفاسدة! ولكن ما حيلتنا فيمن يكذب كذبة ويصدقها؟! وقد بينت في الكتاب أتم بيانٍ معنى عبارة شيخنا وصلاحها، ومعنى قاعدة البنا وفسادها، وأن الفرق بين العبارتين لا تسدُّه الشمس، وأن الفرق بين قائِلَيهما كما بين السُّهى والدُّجى، وكما بين الثُّريَّا والثَّرى؛ فضلاً، وعلماً، وأصولاً، وقصداً، واعتقاداً.

ولا ينكر عبارة شيخنا المسلَّم بها إلا جاهل بمنهج السلف، وبنمط حياتهم، وتعاملهم مع بعضهم، وفهمهم لأصول الدين، ولا يُشبِّهها بقاعدة البنا إلا حاقد ظالم قلبه ممتلئ على شيخنا غِلاً وحَسداً، ولو خرجت هذه العبارة من أحد متبوعيهم لسارعوا في الاحتجاج بها، والتقديس لها! ولكن..

نَظَروا بعينِ عداوةٍ لو أنَّها عَيْنُ الرِّضا لاسْتَحْسَنُوا ما اسْتَقْبَحوا

٢٠ ـ *قال الهارف: «ثم يريد من وراء تلبيساته وتمويهاته أن يمرر كلام شيخنا العلامة الإمام ناصر الدين الألباني ـ رحمه الله ـ».*

قلت: رجع هذا الجاهل النكرة ليدلس على القراء -محاولاً إثبات نفسه النكرة

والتعريف بها- ويقول: (شيخنا الألباني)! وما الألباني له بشيخ، وحاشا الألباني أن يكون له تلاميذ من أمثالك وأشكالك، فهذا سُبَّة وعار على الشيخ، والعجب أنه ينفي تلمذة شيخنا على الألباني الذي قضى ربع قرن من حياته معه تقليداً لكلمة خرجتْ من شيخ ما بدون رويَّة! ثمَّ يأتي محاولاً إثبات تلمذته هو، وأنا أقطع أن الشيخ الألباني -رحمه الله- لا يذكرُ صفحةَ وجهه، مع أن هذا النكرة أيضاً هو نفسه أثبت ما ذكرت وذلك في قوله[1]: «التقيت بشيخي الإمام الألباني **ساعات**»!

فهل يقارن من قضى بضع ساعات، بمن أمضى الأشهر والسنوات؟! أفتونا أيها السلفيون والسلفيات؟!

٢١ـ ثم ختم الهارف كلامه بقوله: «ثم جاء بحديث للنبي ﷺ لكنه للتمويه طرح منه فهم العلماء ليصل برأيه إلى صيغة يحتكم لها وهي: الاحتجاج بـ(اختلاف الظروف).

التي يرى فيها إنقاذاً لتلونه، وتمييعه، وهو يمهِّد فيها على اعتبارها جسراً في مخططه لمرحلة آتية لم يوضحها حتى الساعة».

قلت: إنا لله ما أشد جهلك! وهل ينكر اختلاف الظروف عاقل؟! وهل ما يَصِحُّ في السعودية يَصِحُّ أن يكون في فلسطين، يَصِحُّ أن يكون في المغرب...؟

وهل ما كان يصلح في زمان النبي ﷺ كان يصلح في آخر عهد الصحابة، أو ما

[1] في مقال له بعنوان: «ماذا ينقمون من فضيلة الشيخ ربيع المدخلي؟». وقد صككته مقالاً -رداً عليه- بعنوان: «لماذا يَتَستَّرون بفضيلة الشيخ ربيع المدخلي؟!». وقد أثنى شيخنا على هذا المقال.

كان يصلح في عهد الصحابة، هل كان يصلح في عهد التابعين[1]، فضلاً عن زمان من بعدهم، فضلاً عن زماننا؟ وهل ما كان يصلح في زمان الإمام أحمد من معاملة المبتدع وغيرها يصلح في زماننا هذا[2]؟ إن من لم يعرف هذه الأمور المسلَّمة المتعلِّقة بفهم الواقع الذي يعيش فيه الناس لا يحلُّ له أن يفتي ولا أن يتكلم في الدين، ولو كان من أحفظ الناس[3]، لأنه يكون قد أنزل الحكم في غير موضعه، فلا يكون هو الحكم الذي أراده الله منه، فإن الله أَمَرَنا بالحق والعدل، لا بالحق فقط، والعدل هو وضع الشيء في موضعه.

وقد ذكرت في الكتاب كلام الإمام الألباني -رحمه الله- في فقه الحديث النَّبويِّ إذا اختلفت الظروف.

وكعادة هذا الحقود الحسود يبني كلامه دوماً على سوء الظن، واتهام النيات، والخوض في الغيبيات، ختم تقريظه المقروض المنقرض بالظن السيئ في شيخنا بأنه يخطط لمرحلة آتية لم يوضحها حتى الساعة! وكيف لا يصدر هذا من أمثاله؛ وهو المحلل السياسي! والمتفرِّس الإياسي! ومثير أكثر عدد من الفتن في زمن قياسي!

ما رأيناه هو قول هذا الجاهل الحاقد، الظان الحاسد (الشيخ فتنةٌ)، وحسبك به فتنةً!

وأما الله -عز وجل- فيقول -وهو أصدق القائلين-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**

---

[1] بل إن ما كان يصلح في زمن الصحابي عمر لم يصلح في زمن الصحابي علي -رضي الله عنهما-.

[2] وقد تكلمت في الكتاب على هذه المسألة بتأصيل وتفصيل، فليرجع إليه.

[3] فكيف إذا كان لا علم عنده ولا حفظ كحال هذا الجهول؟! فيكون أجدر الناس بأن يحجر عليه.

اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾.[1]

وأما نبيه ﷺ فيقول -وهو سيد المرسلين-: «**إِيَّاكمْ والظنَّ فإِنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث**».[2]

واللهُ المُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ..

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

[3] [الحجرات : ١٢].

[4] متفق عليه.

إِتْحَافُ الطَّالِبِ المُجَوِّد بالرَّدِّ عَلى مُقَدِّمَةِ المُسَوِّد

إن من علامة خذلان الله -تعالى- للعبد أن يشغله عن طاعته بما لا خير فيه، وما لا فائدة ترجى منه، فكيف إذا شغله بما يضرُّه، ويعود عليه بما لا يسرُّه؟! لا شكَّ أن ذلك من أعظم الخذلان، وأشد الحرمان.

وقد شُغِل هذا المسود -مع أسفي الشديد- بالطعن في الصالحين، والرد على الراسخين، فلا هو لمنهج السلف نصر، ولا للبدعة كسر، بل بدأ مشواره العلمي بالرد على أهله، وانتقاص حملته، بدلاً من أن يجثو بين يديهم، ويدرس فنونه عليهم، فبدأ بداية تعيسة خاطئة، واختار منزلة بالأرض لاطئة، وآثر الهون، ورضي بالدون.

وقد كنت أقرأ في بعض دواوين الشعر، وكتب أمثال العرب، وأسمع من بعض العلماء قول القائل:

أَوْرَدَهَا (سَعْدٌ) وَ(سَعْدٌ) مُشْتَمِلْ مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (سَعْدُ) الإِبِلْ!

فلم أكن مدركاً حقيقة هذا الكلام، ولا مستوعباً معناه على التَّمام.. حتى رأيت هذا التسويد، ووقفت على هذيان ذاك البليد؛ فـ-حينئذٍ- فهمت الكلام، وعقلت المرام!!

فكتبت هذا الرد بياناً لجهالاته، وقمعاً لضلالاته، وكشفاً لتمحُّله، وبياناً لتقحُّله، ورداً لكلامه الهزيل الغثّ، الذي سوده دونما تحقيق ولا بحث، فأول ما أبدأ هنا الرد على تقديمه، لنسف كلامه جديده وقديمه، وبعد هذا ننتقل لمتن الكتاب الذي يحوي تأصيلاً وتجليةً لكثير من المسائل المختلف فيها اليوم بين السَّلفيين، والرَّدَّ على منهج

غلاة المجرِّحين، والذي لم أَنْسَ فيه -أيضاً- الرد على جهالات المسود التي أودعها تسويده الظالم، ورده الغاشم، وادَّعى فيه على شيخنا دعاوى لا يثبت إسنادها، وافترى عليه فِرى لا يقوم عمادها، والذي كان بداية مشواره العلمي ونهايته، و(من استعجل الشيء قبل أوانه؛ عوقب بحرمانه)!!

والذي أجزم به -ثقةً بالله، وتوكلاً عليه- أنه: عندما يقرأ هذا الرد ستأكل نفسه الحسرة والعتب، وسيتمنى لو أنه لم يكتب شيئاً مما كتب، ولو أنه للعلم تفرَّغ ومنه تزوَّد، بدلاً من أن يسوِّد ما سوَّد، وسيعرف أنه بنفسه ظلم نفسه، وبظلفه حفر رمسه، وأنه كان كالعجماء، التي تخبط خبط عشواء، وتركب متن عمياء، وكالشاة التي تسعى إلى حتفها بظلفها، وستعلم يا هذا! أن في الدعوة السلفية لأحراراً، وإن كنت ريحاً فقد لاقيت إعصاراً، فاكسر قلمك، وتب إلى ربك، فإن الحق فضَّاح جليل، وسيفضح كل دخيل، حيثما سارت نجائبه، وأينما حلت ركائبه..

١ـ قال المسود في مقدمة تسويده: *«سمعت شريطاً مسجلاً للشيخ علي الحلبي -هداه الله- يُسأل فيه عن أمور هامة تتعلق بالمنهج السلفي، فوجدت في كلامه أشياء يجب التنبيه عليها، نصحاً لدين الله، فلا أحد معصوم عن الخطأ، وكل راد ومردود عليه، خاصة وأن الشيخ الحلبي أصبح يمدح أهل البدع، ويقعد قواعد دخيلة على الدعوة السلفية»*.

قلت: افتتح المسود تسويده بإيهامه القراء أنه مؤدب في الرد بقوله: «الشيخ علي الحلبي -هداه الله-»، مع أن حقيقته بضد ذلك وخلافه تماماً، فقد أساء الأدب إلى شيخنا في مواضع متعددة من تسويده، كقوله له (ص٢٣): «أم أنك تكيل بمكيالين

وتزن بميزانين؟!!»، وقوله (ص١٦) في النسخة الموجودة على الشبكة، وحذف!! من المطبوع (ص٢٥): «ما جاء هذا الخلط إلا من عندك»، وقوله (ص٤١) في النسخة الموجودة على الشبكة، وحذف[1]!! من المطبوع (ص٤٨): «ما هذا الأسلوب المنحط الدنيء؟ وما هذه الفظاعة الهمجية...تكون من حقود دسيس»، وقوله (ص٧١): «أسلوب الحلبي في التمييع... أساليبه المتلونة...ويظن الحلبي بهذه الفرتكة»[2]، وقوله (ص٧٤): «لقد وصف من لا يطبق هذه القاعدة أنه أحمق، وهذا الوصف أحق من يتصف به الحلبي نفسه، لأن هذه القاعدة لا تصدر إلا من أحمق جاهل بالمنهج، بل مندس فيه»، وقوله (ص٧٤): «حسن البنا يفضل على علي الحلبي»، وغير ذلك من الكلمات النابية، والألفاظ السوقية، التي ننزه ألسنتنا وأهل العلم عنها، وهذا الكلام السقيم وتلكم العبارات الفجة، لا تخرج إلا ممن أعجزه العلم وأعيته الحجة.

وابنُ اللَّبُون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ لم يَستطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيس

وهذا ليس بمستغرب عليه، فقد قال هذا المسود الحاقد في بعض تعاليقه السقيمة على منتدياتهم على «شبكة الإنترنت»: «ممكن أن نقول إن الحلبي ومن معه هم الآن في سلة أهل البدع.

بل نقول: من الصارفين الناس إلى أهل البدع كمحمد حسان والحويني والمغراوي

---

[1] وهناك فرق ثالث بين الطبعتين وقفت عليه (ص٢٠) في النسخة المطبوعة (ص١٠) في نسخة الشبكة فيه زيادة كلام للغيثي.

[2] فَرْتَك عَمَله: أفسده، يكون ذلك في النسج وغيره. وفي النوادر: بَرْتَكْتُ الشيءَ بَرْتَكَةً وفَرْتَكْتُه فَرْتَكَةً وكَرْنَفْتُه: إذا قطَعْته مثل الذرّ. انظر: «لسان العرب» مادة «فرك». وقد فرتككم شيخنا فرتكةً وفرتك عملكم، وبرتككم برتكةً وبرتك أملكم. فهل يا ترى أتت هذه الكلمة مع المسود مبيِّنةً واقعاً وحالاً، أم هكذا جهلاً سبهللاً؟!

والمأربي فقد كنت في ردي «تنبيه الفطين» أسأله عن القواعد الجديدة التي تقنعه، والجرح والتعديل الذي تغيرت وجهته!

فوجدت ضالتي في كتابه، لا بل في تعليقاته المتهافتة، ملأها بالسب والشتم والتنقيص والإحتقار [كذا] ضد أهل السنة!

قاتلك الله ما أجرأك على إفساد المنهج السلفي بهذه الأصول الفاسدة الكاسدة.

والله الرد عليك عندي أفضل من قتال اليهود والنصارى!

والله إنك بهذا المنهج ستسقط كما سقط خلفك».اهـ

فحسبنا الله ونعم الوكيل..

وأما بالنسبة لقولك: «نصحاً لدين الله» فأقول لك: دعك من هذا الكذب والتزوير، فوالله لست أهلاً للنصح، ولا ممن يحرص عليه،ولو كنت من أهله، لقبلت نصيحة أخيك الذي كان بجانبك، أو على الأقل؛ لنصحته! بالحق الذي عندك -إن كان عندك حق- لترك الضلال الذي عنده! ولم تهجره من أول يوم في الفتنة، وتغلق سماعة الهاتف في وجهه.

وأقول لك مشفقاً: لو أنك اشتغلت بعيوب نفسك، وحفظت لسانك عن عرض شيخنا، وعن الخوض في المسائل العلمية -التي لا تحسنها- لكان خيراً لك، فقد -والله- فضحت نفسك أيما فضيحة! يا من تدعي النصيحة!

قال شيخنا مشهور -حفظه الله- في «فتاويه»: «ويجب أيضاً على المسلم أن يحفظ لسانه من الغيبة، فإن طال لسانه في الكتابي والكافر، فسيجره ذلك لأن يطول في المسلم، فإن طال في المسلم البعيد، فسينتقل ذلك للمسلم القريب، وقد ينتقل للرحم

أيضاً، بل ينبغي للمسلم أن يحفظ لسانه من الإيذاء ومن الشتم، والسب حتى للحيوان، فقد كان تقي الدين السبكي -يوماً- يمشي مع ابنه، فنبحهم كلب، فقال الابن -وهو صغير-: اخرس يا كلب يا ابن الكلب. فغضب الأب، وقال: لا تقل هكذا، احفظ لسانك يا بني، فإنك إن عودت لسانك على هذا الكلام، فإنه سيخرج منك دون إرادتك، فهذه تربية الإمام السبكي لابنه، والذي أصبح يوماً عَلَماً من أعلام الشافعية وكبرائهم، فإن الإنسان لا يوضع له القبول في الأرض، ولا ينتفع الناس منه، لا سيما إن كان طالب علم، إلا إن عدَّ أنفاسه، وقبل أن يتكلم بكلمة يتأنى فيها، وما ندم ساكت قط، والكلمة -كما قال بعض السلف-: كالثور يخرج من الجُحر، فإن خرج لا يعود، فعلى المسلم أن يحفظ لسانه من الغيبة، والنميمة، والكذب، والإيذاء على الكافر والكتابي؛ لأن الشرع حرَّم ذلك، بِغَضِّ النَّظر أنت تَنُمُّ مَنْ، أو تغتاب مَنْ ».اهـ

بل إن المسود قد بنى كلامه على فهمه الخاطئ لكلام شيخنا، وعلى سوء الظن به! فناهيك بهاتين الآفتين سوءاً لرد مقالة المتكلم، فكيف إذا صاحب ذلك سوء القصد، وانعدام الحجة؟! قال العَلاَّمَةُ الهَادِي بنُ إِبْرَاهِيم الوَزِير -رحمه الله-: «... إِنَّ مِنْ حَقِّ النَّاقِضِ لِكَلاَمِ غَيْرِهِ أَنْ يَفْهَمَهُ -أَوَّلاً-، وَيَعْرِفَ مَا قَصَدَ بِهِ -ثَانِياً-، وَيَتَحَقَّقَ مَعْنَى مَقَالَتِهِ، وَيَتَبَيَّنَ فَحْوَى عِبَارَتِهِ.

فَأَمَّا لَوْ جَمَعَ لِخَصْمِهِ بَيْنَ عَدَمِ الفَهْمِ لِقَصْدِه، وَالمُؤَاخَذَةِ لَهُ بِظَاهِرِ قَوْلِه: كَانَ كَمَن رَمَى فَأَشْوَى، وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَا!

ثُمَّ إِنْ نَسَبَ إِلَيْهِ قَوْلاً لَمْ يَعْرِفْه، وَحَمَّلَهُ ذَنْباً لَمْ يَقْتَرِفْه: كَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي

الإِقْصَا، وَخِلافاً لِمَا بِهِ اللهُ -تَعَالَى- وَصَّى؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ**﴾، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿**قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ**﴾، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿**وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ -إِلَى أَمْثَالِهَا مِنَ الآيَات-...».

إِلَى أَنْ قَالَ: «فَأَمَّا مُجَرَّدُ البَهْتِ الصُّرَاحِ؛ فَلاَ يَلِيقُ بِذَوِي الصَّلاَحِ».اهـ[1]

وقد قال شيخ الإسلام -رحمه الله-مؤصِّلاً-: «إذا دار الأمر بين أن ينسب إلى أهل السنة مذهب باطل، أو يُنسَب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل: كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق».اهـ[2]

وقَالَ الشيخ ربيع -حَفِظَهُ الله-: «أَنْتَ إِذَا نَقَدْتَ شَخْصاً يَجِبُ أَنْ تَلْتَزِمَ الحَقَّ وَالصِّدْقَ وَالإِخْلاَصَ، وَيَكُونَ قَصْدُكَ بَيَانَ الحَقِّ، وَالتَّنْبِيهَ عَلَى الخَطَأِ الَّذِي يُنَافِي هَذَا الحَقَّ.

إِذَا كَانَ هَذا قَصْدَكَ؛ فَهَذا مَقْصَدٌ شَرِيفٌ؛ وَأَمْرٌ عَظِيمٌ تُشْكَرُ عَلَيْهِ مِنَ الأُمَّةِ كُلِّهَا، وَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّهِمَكَ بِسُوء.

وَإِذَا كَانَ لَكَ مَقَاصِدُ سَيِّئَةٌ، وَتَبَيَّنَ -بِالسَّبْرِ وَالدِّرَاسَةِ- أَنَّكَ صَاحِبُ هَوىً؛ فَلِلنَّاسِ الحَقُّ أَنْ يَتَكَلَّمُوا فِيك».اهـ[3]

قلت: وهذا هو -بالضبط- ما حملني على الرد على هذا التسويد، وما فيه من

---

[1] نقلاً عن كتاب شيخنا «منهج السلف الصالح» (ص١١٨).

[2] «مجموع الفتاوى» (١١/ ١٣٩).

[3] من تَعْلِيقه عَلَى كِتَاب «الفَرْق بَيْن النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِير».

جهالات وضلالات، ورد كيد مسوِّده في نحره.

٢ـ وقال المسود في الحاشية: «*انظره [الشريط]*[(١)] *في موقع المغراوي التكفيري على الانترنت*».

قلت: يا لك من مخادع! توهم القراء بعدة أوهام:

أ- أن الشيخ المغراوي تكفيري! وقد بيَّنت بطلان هذا الزعم من كلام الشيخ نفسه في أثناء الكتاب في المسألة الثامنة أتمَّ بيان.

ب- أن هذا الشريط غير موجود إلا في موقع الشيخ المغراوي، مع أنه منتشر على شبكة الإنترنت، كما هي جميع المواد العلمية لشيخنا من: (كتب ودروس ومحاضرات)، والتي وضع الله لها القبول في الأرض، وبين طلبة العلم الشرعي.

ت- أن التكفيريين -في نظرك السقيم- يفرحون بأشرطة شيخنا الحلبي، وهي توافق مذهبهم، وتعانق مشربهم، مع أن شيخنا -وقد علم ذلك القاصي والداني- من أشد الناس عداءً للتكفيريين، وأن التكفيريين من أكثر الناس حقداً عليه، كونه أكثر شيخ يعرف في زماننا بأنه ثلَّ عروشهم، ودكَّ حصونهم.

ث- ثم ما الذي أوصلك إلى هذا الموقع التكفيري -على حد زعمك-، ولِمَ تدخلْه؟ ولِمَ تروِّج له بذكره في تسويدك؟!

٣ـ قال المسود: «*وفي هذا الشريط -المسجل بصوته- يقرر الحلبي قواعد أهل البدع كما سيظهر في ثنايا*[(٢)] *هذا البحث -إن شاء الله-*».

قلت: بل والله يقرر قواعد أهل السنة، وينشر أصولهم، ويوضحها ويذب عنها،

---

(١) أي: شريط شيخنا الحلبي.

(٢) خطأ لغوي، والصواب: (أثناء).

هذه الأصول والقواعد المتلقاة عن علمائنا وكبرائنا، المحفوظة بحفظ الدين، والتي تحاول أنت ومن يؤزُّك أزّاً، ومن يشدُّ أزرك، ويسند ظهرك أن تحرِّفوها، وتزيِّفوها، وهيهات هيهات، يعيش لها الجهابذة أمثال شيخنا.

٤ـ قال المسود: *«وسأرد على هذه القواعد رداً علمياً مدعوماً بالكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة»*.

قلت:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبعاً   أَبْشِرْ بطُولِ سَلامَةٍ يا مَرْبَعُ

ويا ليتك رددت رداً علمياً كما تزعم، وليتك أتيت بحجة كما تخطط هنا وترسم، ولكنك أمطت اللثام عن جهلِك، وصنعت صنع من رمى بنفسه ليهلِك، وأتعبت نفسك، وأكللت فأسك، ولم تأتِ بما تحته طائل، ولم تحرر شيئاً من المسائل، وأكثرت من البَهت والتزييف، والبتر والتحريف، وأنكرت المسلَّمات، وسطَّرت الجهالات، فبان لكل ذي عينين، ما أتيت به من الكذب والمَين، وأنك بدأت حياتك العلمية بدايةً معكوسة، واتخذت في سيرك طريقاً منكوسة، فلا وصلت إلى ما تنشد، ولا أثَّرت فيمن تنقد، وقد بيَّنت في ردي جهلك ووضَّحت، وحررت المسائل التي حاولت تحريفها وشرحت، فجاء ردي عليك (هذا الرَّدُّ البالغ والحقُّ الدَّامغ) بمثابة ضربة السيف الباتر، وجَنِّ الغطاء الساتر، وحكم الملك الناصر، وتضييق السجن الحاصر، والحمد لله في الأول والآخر.

وقد قال الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ -رَحِمَهُ الله-: «لاَ آفَةَ أَضَرُّ عَلَى العُلُومِ وَأَهْلِهَا مِنَ الدُّخَلاءِ فِيهَا -وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا-؛ فَإِنَّهُم يَجْهَلُونَ، وَيَظُنُّون أَنَّهُم يَعْلَمُون!

وَيُفْسِدُونَ، وَيُقَدِّرُونَ أَنَّهُم يُصْلِحُون!».اهـ[1]

وقال شيخ الإسلام -رحمهُ الله-: «وما أكثرَ ما تفعلُ النُّفُوسُ ما تهواهُ؛ ظانَّةً أنَّها تفعلُهُ طاعةً لله».اهـ[2]

٥ـ ثم قال المسكين -متمنيًّاً-: *«فإذا كان الرد علمياً وضع الله له القبول في الأرض، وأما إذا كان بغير علم، لم يكتب له القبول ولا يحتاج منا أن نصول فيه ونجول»*.

فأقول لك كما قال الفضيل بن عياض -رحمه الله-: «يا مسكينُ! أنتَ مُسيءٌ وترى أنك مُحسِنٌ، وأنتَ جاهلٌ وترى أنك عالمٌ، وتبخلُ وترى أنك كريم، وأحمقُ وترى أنك عاقلٌ، أجلُك قصيرٌ، وأَملُك طويل».[3]

فيا أيها المتمنِّي! أقول لك -آسفاً-: إن تسويدك وصنع يديك في القسم الثاني من قسمَيك! فإنه لم يشمَّ رائحة العلم، ولا مرَّ به اسمه يوماً من دهره[4]! لذا -وعلى

---

[1] «الأَخْلاَق وَالسِّيَر» (ص٩١).

[2] «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٧).

[3] «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٤٤٠).

[4] ناهيك عما في هذا التسويد من أخطاء لغوية؛ نحوية، إملائية؛ فقد وقفت على ثمانية عشر خطأً في كلٍّ من الصفحات: (٢٢، ٢٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٦) وكلُّ هذه الأخطاء على صغر حجم التسويد، فكيف لو كان هذا التسويد سِفراً كبيراً مثل مجموع فتاوى شيخ الإسلام؟! إذن لأخرجنا أخطاءه في مجلد كامل!!

وهذا غير ركاكة ألفاظ المسود، أو المملي للأصل! وضعف تراكيبه اللغوية، وعدم معرفته للفصل والوصل، ولأساليب البلاغة في التقديم والتأخير، وفوق كلِّ هذا خلوّه من علامات الترقيم، وكأنه لشدة بغضه لشيخنا وحقده عليه صار يبغض علامات الترقيم أيضاً، فلا تكاد تجد منها إلا أقلَّ القليل، والتي دونها قلَّما تُفهم =

قاعدتك الفاسدة هـذه- فإننـا نضـطر أن نقـول لـك: إن الله لم يضـع لـه القبـول في الأرض، إلا عند من هم مـن أمثالـك، وعـلى ضربـك وأشـكالك، مـن المتشـددين، والمتنطعين، والطَّعَّانين، واللَّعَّانين، واللَّعَّابين، وقبولهم له لا يقدِّم في العلـم شـيئاً ولا يؤخر.

ومن باب الفائدة؛ فقد ذكر العلامة أبو المعالي الألوسي -رحمه الله- في رده الدامغ على النبهاني الصوفي المخرف المسمى بـ«غاية الأماني» أن انتشار الكتب وتداولها بـين الأيدي لا يعني ذلك صحتها، ولا أحقية ما فيها، وأن قبولهـا عنـد بعـض النـاس لا يعني ذلك بالضرورة قبولها عند الله، فقال:

«إن انتشار الكتب وتداولها بين الأيدي لا تعلق له ببدعة ولا سنة، فكم قد رأينـا كتاباً مشحوناً بالبدع ومصنفه من شيوخ المبتدعة، ومع ذلك قد انتشر أكثر من انتشار كثير من كتب السنة، هـذا (الكشَّـاف) الـذي مصـنفه الـزمخشري وحالـه معلـوم في الاعتزال، وتفسيره مشحون ببدع المعتزلة وآرائهم، ومـع ذلـك قـد انـتشر انتشـاراً لم يعهد مثله لتفسير آخر، والناس يستفيدون منه وينقلون عنه من عصر مصنفه إلى يومنا هذا، والمفسرون الذين بعده كلهم عيال عليه، فـأي تـأثير للبدعـة في انتشـار الكتـب وعدم انتشارها.

وهذا كتاب (المفتاح) للسكاكي المعتزلي؛ لم يزل أهل العلم يستفيدون من فوائـده ويقرؤونه من عصر مصنفه إلى الآن، وقد عمت بركتـه القـاصي والـداني، وفيـه مـن

= العبارات والجمل، وهذا يدلُّ دلالة واضحة على جهل المسود في اللغة العربية فوق جهله في فنون الشريعة! فاللهم عفوك ولطفك وقنا شرَّ الجاهلين..

نزغات المعتزلة وبدعهم ما فيه، ولم يصادم ذلك انتشاره.

وهذه كتب الماوردي، وهو إمام من أئمة الشافعية، وكان على طريقة أهل الاعتزال، وكتبه عمَّ النفع بها وكثرت بركتها، فهلا اقتضت بدعة مصنفها بقاءها في زوايا الخمول؟

وهذه كتب الروافض، والزيدية، والقدرية، والظاهرية، وكتب الجاحظ المعتزلي الشهير، وغيرها مما ليس هذا المقام مقام استقصائه».اهـ[1]

قلت: وقل مثل ذلك في كتب الحزبيين، والحركيين، والثوريين التي انتشرت في الأمة انتشار النار في الهشيم، وبخاصة كتاب «الظلال» لسيد قطب، وكتب سعيد حوى، ومحمد الغزالي، وغيرها، فهل يعني ذلك صحة عقائد أصحابها؟! أو كونها علمية، أو أن أصحابها على الحق؟ لا، أو عدم انتشار غيرها يعني فساد عقائد أصحابها، أو خلوها من العلم؟! لا.

إنما النظر إلى قبولها عند من؟ هل هي مقبولة عند الجهال والعوام، وأهل الضلال، أم أنها مقبولة عند أهل العلم، وأهل الحق والاعتدال.

فتبين أن المسود قد ابتدأ تسويده بخطأ شنيع وكلام، لا خطام له ولا زمام.

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله إذا أحب عبداً دعا جبريل فقال: إني أحب فلاناً فأحبه. قال: فيحبه جبريل، ثم ينادي في السماء فيقول: إن الله يحب فلاناً فأحبوه. فيحبه أهل السماء. قال: ثم يوضع له القبول في الأرض. وإذا أبغض عبداً دعا جبريل فيقول: إني أبغض فلاناً فأبغضه، قال: فيبغضه**

---

[1] «غاية الأماني» (٢/ ٣٣٠).

جبريل، ثم ينادي في أهل السماء: إن الله يبغض فلاناً فأبغضوه، قال: فيبغضونه، ثم توضع له البغضاء في الأرض».[1]

قال الحافظ السيوطي -رحمه الله-: «ثم يوضع له القبول في الأرض: أي المحبة في الناس».اهـ[2]

وقال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «والمراد بالقبول في حديث الباب: قبول القلوب له بالمحبة، والميل إليه، والرضا عنه، ويؤخذ منه: أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله، ويؤيده ما تقدم في الجنائز: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»».اهـ[3]

قلت: والمراد بالقبول عند الصالحين والمتقين من عباده وأهل الحق منهم، كالصحابة ومن تبعهم بإحسان، لا كلُّ من هبَّ ودبَّ من أهل الباطل، والنوايا السيئة، والمناهج المنحرفة، فتأمَّل تشبيه الحافظ في الكلام السابق هذا الحديث بحديث: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»، فالشهداء في حديث المحبة والقبول في الأرض هم أنفسهم الشهداء في حديث الجنائز، وقد بيّن الحافظ -رحمه الله- هؤلاء الشهداء في شرحه للحديث الثاني في كتاب الجنائز من صحيح البخاري، فقال -رحمه الله-: «قوله: «**أنتم شهداء الله في الأرض**» أي المخاطبون بذلك من الصحابة، ومن كان على صفتهم من الإيمان، وحكى ابن التين: أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم

---

[1] متفق عليه.

[2] «تنوير الحوالك» (ص٢٦٣).

[3] «فتح الباري» (١٠/ ٥٦٨).

كانوا ينطقون بالحكمة، بخلاف من بعدهم. قال: والصواب أن ذلك **يختص بالثقات والمتقين**. انتهى».اهـ[1]

ولكن؛ مع ذلك لا يجوز للعبد أن يجعل القبول في الأرض سبباً لطاعة الله، ويصبح همه البحث عنه، ويصرفه ذلك عن المقصد الأصلي، وهو القبول عند الله ورضاه، فإن هذا هو الرياء بعينه.

قال الشاطبي -رحمه الله-: «وأما في العبادات؛ فإن مِن شأن من أحبه الله -تعالى- أن يوضع له القبول في الأرض، بعد ما يحبه أهل السماء؛ فالتقرب بالنوافل سبب للمحبة من الله -تعالى-، ثم من الملائكة، ثم يوضع القبول في الأرض؛ فربما التفت العابد لهذا المسبب بالسبب الذي هو النوافل، ثم يستعجل ويداخله طلب ما ليس له؛ فيظهر ذلك السبب، وهو الرياء، وهكذا في سائر المهلكات، وكفى بذلك فساداً».اهـ[2]

ثم إنَّ ادعاء العبد محبة الله، ادعاءً مجرداً عن العمل الصواب هو مجرد أمنية لا تفيده شيئاً، وكما قال بعض السلف: «ليس الشَّأْنُ أن تُحِب، إنما الشَّأْنُ أن تُحَب».

قال الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: « قال بعض العلماء : الشأن كلُّ الشأن في أن الله يحبك لا أنك تحبُّ الله.

كلٌّ يدعي أنه يحب الله، لكن الشأن في الذي في السماء -عز وجل-، هل يحبك أم لا؟ إذا أحبك الله -عز وجل-، أحبتك الملائكة في السماء، ثم يوضع لك القبول في

---

[1] «فتح الباري» (٣/ ٢٩٢).

[2] «الموافقات» (١/ ٣٤٩).

الأرض، فيحبك أهل الأرض، ويقبلونك، ويقبلون ما جاء منك، وهذه من عاجل بشرى المؤمن».اهـ [1]

٦ـ قال المسود: *«وقد جعلت نص كلام الشيخ الحلبي المسجل على فقرات»*.

قلت: وهذه دعوى أخرى يكذبها واقعك الأليم -كما سيرى القارئ الكريم-، فإنك قمت ببتر هذه الفقرات وحذف ما خالف هواك، وحرفت الكلم عن مواضعه، ولم تلتزم ما قلته هنا.

٧ـ وقال في الحاشية: *«فعلت ذلك حتى لا يقال أني بترت النص، بحيث استخرجت المآخذ التي تهمني في الموضوع، وارجعوا إلى الشريط لسماع الكلام كاملاً»*.

قلت: بل قصصتَ وبترت، وزيَّفت وغيَّرت، ولم تستخرج المآخذ التي تهمك في الموضوع -كما تزعم- وإنما قطعت ما تريد، ولا ينافي ما حاولت إثباته، ولكن فعلك هذا لم يسلم لك، ولم يطل حبل كذبك، فها أنت ذا قد افتضح أمرك، ولم يفلح سحرك.

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «إنما يضرُّ الإنسانَ الكذبُ، والإِصرارُ على كثرة الخطأ، والتَّجرِّي على تدليس الباطل؛ فإنه خيانةٌ وجناية، والمرء المسلم يُطبَع على كلِّ شيء إلا الخيانة والكذب».اهـ [2]

---

[1] «مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين» (٨/ ١٨٦).

[2] «ميزان الاعتدال»(١/ ٣).

وأقول للقراء الكرام:

نعم؛ ارجعوا إلى الشريط لسماع الكلام كاملاً، ولتعلموا صدق ما أقول. ولله الأمر من قبل ومن بعد..

﴿**واللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَـكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾.



٩



المَسْأَلَةُ الأُولَى

الحُجَجُ المُتَدَفِّقَة فِي بَيَانِ مَسْأَلَةِ خَبَرِ الثِّقَة

ابتدأ المسوِّد كلامه في هذه المسألة في تقرير أمر هو من المسلمات عند أهل السنة، ألا وهو مسألة (قبول خبر الآحاد)، وهو مما لا يخفى على صغار طلبة العلم، فضلاً عن كبارهم، فضلاً عمَّن هو مثل شيخنا الذي امتلأت كتبه ومصنفاته بتقرير هذه المسألة، والردِّ على من خالفها قبل أن يفتح هذا المسوِّد عينيه، وقبل أن يمسك القلم بيديه، فقال المسوِّد (ص١٤) مفتتحاً رده المردود، ومغلقاً عقله المكدود: «*قلت: قبول خبر الثقة حكم مؤبد في دين الإسلام إلى يوم القيامة، ومن قال غير هذا فقد رد حكم الله! وصادم الكتاب والسنة!! وخالف المنهج السلفي الذي درج عليه أهل الحق والسنة سابقاً ولاحقاً وإلى يوم القيامة!!! -إن شاء الله-، ومن قال غير هذا فقد بدَّل حكماً عظيماً من أحكام الإسلام في أمور الدين والدنيا!!!!*».

مع أن العبارة التي قالها شيخنا وانتصب المسود للرد عليها هنا لم تكن سوى قوله: «وأنا أقول بالنسبة لكلمة الآن تتردد وهي كلمة خبر الثقة». فبنى المسود عليها كلَّ كلامه السابق، وانبرى -بغير فهم- يحشد الأدلة والنصوص وأقوال أهل العلم في تقرير هذه المسألة لينفخ رده وتسويده، ويوهم القراء أن شيخنا يخالف هذا الأصل، وفي حقيقة الأمر أن كلام شيخنا في وادٍ، ورد هذا المسكين في وادٍ آخر، وإلا أين إنكار قبول خبر الآحاد في هذه العبارة، ولو بأدنى إشارة؟!

ولكن كما قال القائل:

سارتْ مشرِّقةً وسِرْتَ مغرِّباً　　شتَّانَ بينَ مُشرِّقٍ ومُغرِّبِ

وكما قال الآخر:

شَكَونَا إِلَيهِمْ خَرابَ العِراقِ　　فَعَابُوا عَلَيْنَا شُحُومَ البَقَرْ

فَكانُوا كَمَا قِيلَ فِيمَا مَضَى　　أُرِيهَا السُّهَا وَتُرِينِي القَمَرْ

وكما قال الآخر:

أَيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلاً　　عَمْرَكَ اللهُ كَيفَ يَلتقيانِ

هِيَ شَامِيَّةٌ إِذا ما استقلَّتْ　　وسُهيلٌ إِذا مَا اسْتقلَّ يَمانِي

مع أن شيخنا تكلم في هذه المسألة، ورد على المخالف فيها في غير موضع من كتبه ومصنفاته، فمن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر-:

١ـ في «النكت على نزهة النظر»:

قال شيخنا: «والحق أن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً؛ كما قال ابن حزم في إحكام الأحكام (١/ ١١٩)، ومن ادَّعى غير ذلك؛ فبلا دليل!

وللعلامة ابن القيم -رحمه الله تعالى- بحثٌ موعب في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (٢/ ٢٣٢-٤٤٢) في تثبيت الحجة في خبر الواحد، وإفادته العلم والعمل معاً، ووجوب الاحتجاج به في العقيدة.

ولشيخنا الألباني نفع الله به رسالتان مطبوعتان في هذه المسألة»[1].اهـ

---

[1] «النكت على نزهة النظر» (ص٧٢ وما قبله وما بعده). =

٢ـ في «الباعث الحثيث»:

قال شيخنا -معلقاً على كلام الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-: «يشير إلى من تلبَّس ببدعة ترك قبول خبر الواحد من المعتزلة وأفراخهم!»[١].اهـ

٣ـ في «ترغيم المجادل العنيد»[٢]: رد شيخنا على من فرق بين خبر الآحاد في العقيدة، وخبر الآحاد في الفروع، وخاصة على سيد قطب في مقولته في «الظلال» (٦/ ٤٠٠٨): «وأحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في أمر العقيدة». فرد عليه شيخنا في (١٨ صفحة) بالتمام.

فهل مثل هذا يخفى ويستتر؟! ولكن ماذا نقول فيك أيها الأفَّاك الأشر؟!

٤ـ في «منهج السلف الصالح في ترجيح المصالح، وتطويح المفاسد والقبائح، في أصول النقد، والجرح، والنصائح»[٣]: قال شيخنا مشيراً إلى هذا المسود المسكين غير

= قلت: والرسالتان المشار إليهما هما: (الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام) و(وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين) لشيخ شيوخنا الإمام الألباني -رحمه الله-.

[١] «الباعث الحثيث» (١/ ١٩٥).

[٢] (ص٢٠٣ - ص٢٢١).

[٣] وهو كتاب رائع ماتع من أحسن ما يقرأ طالب العلم السلفي، يعالج العديد من المسائل المنهجية عند السلفيين في هذا العصر، ويبحث في بعض الأمور المهمة، والفتن المدلهمة، التي يعاني منها السلفيون في وقتنا هذا، وهي ما تستطيع أن تسميها «فتنة التجريح والتبديع»، فأرسل شيخنا كتابه هذا إلى جمع من العلماء وطلبة العلم، فاستحسنه كثير منهم، وأبدوا إليه بعض الملاحظات النافعة التي استفاد منها، وثار حوله كثير من الجدل ممن لا يحسن غيره، فشوَّش عليه المشوِّشون، وحذَّر منه المهوَّشون، وكتب عليه بعض المشغِّبين من هنا وهناك ردوداً يخلو أكثرها من العلم والأدب وأسلوب النقد الصحيح، مليئةً بالطعن والسبِّ وتحميل الكلام ما لا يحتمل، وإلى الآن لم يأتوا بما تحته طائل، والعجيب أن جُلَّ ذلك قبل أن يطبع الكتاب. =

الفطين[1]: «ومِن أعْجَبِ ما رأيتُ -قريباً-: ردٌّ كَتَبَهُ بعضُ الصِّغار - هَدَاهُم اللهُ العَلِيُّ الجَبَّار- في هذه المسألةِ -وَغَيْرِها!-مُشَرِّقاً ومُغَرِّباً!-، حاشداً -مِنْ ضِمْنِ ذَلِك- الأدلَّةَ (!) على (وُجوب قَبُول خَبَرَ الثِّقة)!

ويعلمُ (المِسْكِين!) -والجزاءُ مِن جِنسِ العَمَل!- وَقَدْ لاَ يَعْلَمُ!- أنَّ هذا ممَّا لا يَخْفَى على صِبْيان الكتاتِيب، وَلاَ يَحْتَاجُ مثلَ هَذَا الحَشْد العَجِيب!!

فأهلُ السُّنَّة -في هذا- على قولٍ مؤتلف -غيرِ مُختلِف-...

لكنَّهُ لمْ يُدْرِكْ -وأرجو أنْ يُدْرِكَ!- مَناطَ المسألةِ، وبُعْدَ غَوْرِها!!!

ولو تأمَّلَ هَذَا (النَّاقِدُ!) -مثلاً- كلامَ شيخِ الإسلام في «درء التَّعارض» (٧/ ٤٦٤):

«ومعلومٌ أنَّ (الحُكْمَ) بين النَّاسِ في عقائدِهم وأقوالِهِم أعظمُ مِن الحُكْمِ بينَهم في مَبايعِهِم وأموالِهِم»:

مَعَ ضَمِيمَةِ كَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي «الإِحْكَام فِي أُصُولِ الأَحْكَام»

=والأعجب أن من هؤلاء المشايخ من حذَّر من الكتاب وانتقد ما فيه؛ ثم لما سئل: هل قرأت الكتاب؟ قال: لا!!! ولعل ذلك بطبيعة الحال لمجرد اسم مؤلفه، فنحن في زمان صار النظر فيه إلى العناوين لا إلى المضامين، وما أَنْ طُبع الكتاب -ولله الحمد- وعرض في معرض القاهرة حتى نفدت طبعته الأولى في بضعة أيام، كتب الله له ولصاحبه القبول في الأرض أكثر وأكثر.

[1] وحسبه إشارة في حاشية، وذلك كثير على مثله!

وهذا يذكرني بصنيع شيخنا مشهور -حفظه الله- مع الكردي الكذاب الأحمق الذي افترى عليه، وأساء إليه، ورد على شيخنا بكتابين؛ فكان نصيبه من شيخنا أبي عبيدة بضعة أسطر في حاشية تقديمه لكتاب: «جهود الإمام الألباني..» (ص٣١)، وهذا مناسب له ولأمثاله من ربَّات الحجال، الطاعنين في الرجال، المتطاولين على الجبال، (فالبعوضة لا تضرب بصاروخ!) -كما قال شيخنا- أبو عبيدة -حفظه الله-.

(١/ ١٢٣ -طَبْعَة زَكَرِيَّا عَلِي يُوسُف):

«وَلاَ يَصِحُّ الخَطَأُ فِي (خَبَرِ الثِّقَة) إلاَّ بِأَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُه:

١ - إِمَّا تَثَبُّتُ الرَّاوِي، وَاعْتِرافُهُ بِأَنَّهُ أَخْطأ.

٢ - وَإِمَّا شَهَادَةُ عَدْلٍ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَ الخَبَرَ مَعَ رَاوِيهِ، فَوَهِمَ فِيهِ فُلاَنٌ.

٣- وَإِمَّا بِأَنْ تُوجِبَ (الْمُشَاهَدَةُ) أَنَّهُ أَخْطأَ»:

لَكَرَّ عَلَى مَقَالِهِ -كُلِّهِ- بِالرَّفْض، وَقَابَلَ مَا خَطَّتْهُ يَدَاهُ -جَمِيعَهُ- بِالنَّقْض!

لَكِنَّهُ الجَهْلُ وَالهَوَى...»[1].اهـ

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١١٤).

قلت: والعجيب أن صاحب (صيانة السلفي...) المزعومة -ولو بُدِّلت الصاد المهملة خاءً معجمة لكان أقرب إلى الحقيقة، وأبين للحال- أورد هذا النقل عن ابن حزم في رسالته الجامعية التي نال بها الدَّكترة «المقترب في بيان المضطرب» (ص٦٣)، ثم ها هو الآن يوافق المسود في مخالفته هذا الكلام! ويلتئم معه أيما التئام! ويهيل عليه ألقاب المدح والإطراء، ويثني على تسويده أيما ثناء؛ وما ذاك إلا لتوافق أغراضهما وتشابه هواهما، واتفاقهما على عدو واحد عندهما، على مذهب: «عدو عدوي صديقي ولو كان عدوي»! فنعوذ بالله من الخذلان.

والأعجب أن المسود -نفسه- قد أورد هذا النقل في الحاشية!!! (ص٢٢)، فلم في الحاشية يا ترى؟!

وبمناسبة ذكر (**الدَّكترة!**)؛ فمن جميل وبديع ما قاله العلامة (أبو فهر) محمود شاكر -رحمه الله- في رده على دكتور! متعالم في زمانه حاول أن يعبث في الأدب، وهو: (لويس عوض)، وهو كلام ينطبق على حال صاحبنا هنا، قال (أبو فهر): «أريد أن أسأل -بعد هذا كله- سؤالاً واحداً: أهذا سلوك أستاذ جامعي يحمل لقباً يدلس به على صغار الناس وكبارهم، ويغتال غفلاتهم عن عواره؛ ثقة منهم بكرامة هذا اللقب وكرامة من يحمله؟!

وجواب كل ذي عقل -أو حصاة من عقل-: لا، ولا كرامة؛ فإذ لم يكن هذا السلوك سلوك أستاذ جامعي، ولا مبتدئ جامعي، ولا طالب ثانوي، ولا أحد من عرض الناس يشدو دراسة الآداب أيّاً كانت، وفي أي لغةٍ شئت؛ فكيف أستحل بعد ذلك لنفسي أن ألزق باسمه لفظ (الدكتور)؟!

لا ولا كرامة؛ لن أستحلَّ ذلك، تنزيهاً لهذا اللقب عن الابتذال، وحماية للنشء من التغرير، واستنكافاً عن=

وهنا أقول للمسود: أوهمت القراء أن شيخنا يرد خبر الثقة، وقوَّلته ما لم يقل، وهذه جناية وأي جناية! وما أشنعها من بداية! ومن مقدمة قبيحة لتسويد أردت وتمنيت أن (يكتب لك به الشهرة!)، أقصد أن يوضع له القبول في الأرض!!

لذلك أُكرِّر:

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ!

وعلى كلٍّ؛ فهذه المسألة لا تحتاج إلى كبير وقفة، ولا كثير تأمل، وحتى لا ننشغل بها عن مسألتنا الرئيسة في هذا الموضع، فإنني أشرع في الحديث عن المسألة المهمة هنا، وهي المسألة التي تتفرع عنها مسألة خبر الثقة (قبولاً وردًّا) والتي بنى المسود -بجهله وتلبيسه- عليها كلامه، والتي حاول أن يثبتها ببتر النقول عن العلماء، وليِّ أعناق كلامهم -تلبيساً وتدليساً على القراء- ألا وهي مسألة: التفريق بين (**الرواية والشهادة**)، فأتى بحججٍ عرجاءَ منكسرةِ الرِّجل، واهيةٍ وهاء بيت العنكبوت، محاولاً عدم التفريق بينهما، وموهماً أن الرواية والشهادة كلاهما سواء، وأن خبر الثقة واحد دون مراعاة أقسامه، فأعمل هواه، ليصل إلى مبتغاه، وهو: أن أي كلام صدر من عالم في الجرح يجب أن يؤخذ به، ولا يلتفت إلى دليل صحته من عدمه، ولا إلى من خالفه من العلماء وقال بخلافه، ولا فرق بين كونه شهادة أو رواية؛ وكونه يحمل تهمةً أم لا،

= أن أغمس مداد قلمي في كذب مفضوح يعين على تغفل القراء!

وكنت أظنه واجباً قديماً على جامعاتنا؛ أن تعيد النظر في هذه الإجازات التي تمنحها بعض جامعات الدول الكبرى اليوم لبعض من يثبت الاختبار أنهم دخلاء: ما هي هذه الإجازات؟ وكيف منحت؟ ولمن تمنح؟ وعلى أي أساس؟».اهـ «أباطيل وأسمار» (ص٩٥-٩٦).

ولنا وقفة أخرى مع هذا الدكتور!!

فكلاهما عنده سواء، ومن رده فقد رد خبر الواحد الثقة العدل، فحاول المسود أن يثبت أن ردَّ شيخنا وغيره لحكم بعض المشايخ والعلماء على بعض الدعاة بالتبديع، ردٌّ لخبر الواحد الثقة! وجرحهم خبر عنهم، وخبرهم رواية، فيكون رد خبرهم رداً لروايتهم، وشهادتهم وروايتهم سواء، لذا لا يجوز التفريق، ويجب الأخذ بقولهم، أصابوا أم أخطأوا!!

وهذا كلام فيه خلط وتخبُّط، وجهل وتقعُّط، وفيه مغالطات كثيرة، وكثيرة جداً، والرد عليه من وجوه متعددة:

الْفَرْقُ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَة:

العجب أن هذه المسألة التي أعيت العلماء، وحيرت الحكماء، أراد صاحبنا المسود هنا أن يفصِّلها على هواه في بضع وريقات! ويتعالم ويتفاصح ليظهر نفسه وقلمه! ولكن هيهات! فإن هذا لاينطلي إلا على بعض الجهلة المغفلين ممن لا يقرؤون، وإذا قرؤوا لا يفهمون، وهم -مع ذلك- إلى طلب العلم -بالباطل- ينتسبون! فحاول أن ينفخ تسويده ويبهرجه بإيراد أسماء لعلماء وأئمة، ولكن تلبيسه هذا لا ينطلي إلا على الجهلة أمثاله وأمثال شيخه، ممن حاله معروف، وأمره مكشوف.

مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ   فَضَحَتْهُ شَوَاهِدُ الامْتِحَانِ

انظر إلى ما يقول الإمام العلامة القرافي -رحمه الله- في أوَّل كتابه «الفروق»:

«**الفرق الأول بين الشهادة والرواية**: ابتدأت بهذا الفرق بين هاتين القاعدتين، **لأني أقمت أطلبه نحو ثماني سنين فلم أظفر به، وأسأل الفضلاء عن الفرق بينهما، وتحقيق ماهية كل واحدة منهما، فإن كل واحدة منهما خبر**، فيقولون: الفرق بينهما: أن الشهادة

يُشترط فيها العدد، والذكورة، والحرية بخلاف الرواية، فإنها تصحُّ من الواحد، والمرأة، والعبد، فأقول لهم: اشتراط ذلك فيها فرع تصورها وتميزها عن الرواية، فلو عرِّفت بأحكامها وآثارها التي لا تعرف إلا بعد معرفتها لزم الدَّور[1]، وإذا وقعت لنا حادثة غير منصوصة، من أين لنا أنها شهادة حتى يشترط فيها ذلك؟ فلعلها من باب الرواية التي لا يشترط فيها ذلك، فالضرورة داعية لتمييزهما»[2].اهـ

والتفريق بين الرواية والشهادة له تعلق بكثير من أبواب الدين ومسائله، وهو من المسائل المتشعبة طويلة الذيل التي أشبعها العلماء بحثاً.

قال الزركشي -رحمه الله-: «وقد فرق أصحابنا بين الرواية والشهادة في مواضع كثيرة»[3].اهـ

أَوَّلاً: تَعْرِيفُ كُلٍّ مِنْهُما:

تَعْرِيفُ الرِّوَايَة:

هي الإخبار عن عام لا ترافع فيه إلى الحكام[4].

وفي «شرح الكوكب المنير»: «(الرواية) في اصطلاح العلماء: إخبار يُحترز به عن الإنشاء عن أمر عام من قول أو فعل، لا يختص واحد منهما بشخص معين من الأمة، ومن صفة هذا الإخبار: أنه لا ترافع فيه ممكن عند الحكام. وعكسه، أي: وعكس هذا

---

[1] يقصد به (الدَّور العلمي): وهو توقف العلم بكل من المعلومَين على العلم بالآخر، بحيث لا يكون هذا إلا إذا كان هذا!

[2] «الفروق» (١/ ٦٧) [ط. مؤسسة الرسالة/ تحقيق عمر القيام].

[3] «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٤٠٧).

[4] «التوقيف على مهمات التعاريف» ص٣٧٦ للمناوي.

المذكور (الشهادة) فإنها... »[1].اهـ

وفي «حاشية العطار على جمع الجوامع»: «الإخبار عن شيء عام للناس لا ترافع فيه إلى الحكام: (الرواية)، وخلافه: وهو الإخبار عن خاص ببعض الناس يمكن الترافع فيه إلى الحكام: (الشهادة)، وخرج بإمكان الترافع: الإخبار عن خواص النبي ﷺ، فينبغي أن يزاد في التعريف الأول: (غالباً) حتى لا يخرج منه الخواص، ونفي الترافع فيه؛ لبيان الواقع، وما في المروي من أمر ونهي ونحوهما يرجع إلى الخبر بتأويل»[2].اهـ

تَعْرِيفُ الشَّهَادَة:

«الإخبارات ثلاثة: إما بحقٍّ الغير على آخر وهو: (الشهادة)، أو بحقٍّ للمخبر على آخر وهو: (الدَّعوى)، أو عكسه وهو: (الإقرار)، وقال الراغب: (الشهادة) قولٌ صادرٌ عن علم حصل بمشاهدة بصر أو بصيرة »[3].اهـ

«قال في «مجمل اللغة»: «(الشهادة): الإخبار بما قد شوهد، أي مشاهدة عيان، أو مشاهدة إيقان، والشهود: الحضور»[4].اهـ

وفي «الكوكب المنير»: «... (الشهادة): فإنها إخبار بلفظ خاص عن خاص، علمه مختص بمعين، يمكن الترافع فيه عند الحكام»[5].اهـ

---

(1) «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٣٧٨) لابن النجار [ط.العبيكان/ تحقيق الزحيلي وحماد].

(2) «حاشية العطار على جمع الجوامع» (٢/ ١٨٩).

(3) «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص٤٣٩)، «التعريفات»(ص١٧٠) للجرجاني.

(4) «طلبة الطلبة» (٣/ ٣١٧).

(5) «شرح الكوكب المنير» (٢/ ٣٧٨).

قلت: وكلا (الرواية) و(الشهادة) -مع افتراقهما في أمور كثيرة- داخلتان تحت مسمى الخبر، وقد يطلق الخبر أحياناً ويراد به (الرواية) فقط، وهو ما درج عليه المتقدمون، و(الشهادة) خبر أيضاً ولكن باعتبارها ليست إنشاءً.

قال المرداوي -رحمه الله-: «وقوله: الخبر بها لا من قبل الشهادة هو المصطلح على تسميته رواية، وإن كانت الشهادة أيضاً خبراً باعتبار مقابلة الإنشاء.

فللخبر إطلاقات، والمتقدمون يعبرون عن الرواية بالخبر كما هو في بعض عبارات الباقلاني، والماوردي، وغيرهما»[1].اهـ

ثم إن الخبر لا يقتصر على هذين القسمين فقط، بل الخبر له أقسام أخرى.

قال القرافي -رحمه الله-: «(فائدة): الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر، والإقرار خبر، والنتيجة خبر، والمقدمة خبر، والتصديق خبر، فما الفرق بين هذه الحقائق؟ وبأي شيء تتميَّز مع اشتراكها كلها في مطلق الخبرية؟»[2].اهـ

وقال ابن القيم -رحمه الله-مقسماً الخبر إلى عدة أقسام-: «فائدة: أقسام الخبر.

الخبر إن كان عن حكم عام يتعلق بالأمة: فإما أن يكون مستنده السماع، فهو: الرواية.

وإن كان مستنده الفهم من المسموع، فهو: الفتوى.

وإن كان خبراً جزئياً يتعلق بمعين مستنده المشاهدة أو العلم، فهو: الشهادة.

وإن كان خبراً عن حق يتعلق بالمخبر عنه والمخبر به هو مستمعه أو نائبه، فهو: الدعوى.

---

[1] «التحبير شرح التحرير في أصول الفقه» (٤/ ١٩٦٣) للمرداوي [ط. مكتبة الرشد/ تحقيق: د.عوض القرني].

[2] «الفروق» (١/ ٩١).

وإن كان خبراً عن تصديق هذا الخبر، فهو: الإقرار.

وإن كان خبراً عن كذبه، فهو: الإنكار.

وإن كان خبراً نشأ عن دليل، فهو: النتيجة.

وتسمى قبل أن يحصل عليها الدليل: مطلوبا.

وإن كان خبراً عن شيء، يقصد منه نتيجته، فهو: دليل، وجزؤه مقدمة»[١].اهـ

فتأمل كلام العلماء -جميعهم- في تقسيم الخبر، ومجازفة المسود وتقوُّله بغير علم في عدم التفريق بين هذه الأقسام! وكيف أنه يهرف بما لا يعرف! ويطنطن بما لا يحسن! وكما قيل: من خاض في غير فنه أتى بالعجائب![٢]

ثَانِيَاً: الفَرْقُ بَيْنَهُما:

مما لا شك فيه -كما تقدم- أن الرواية والشهادة كلاهما خبر، ولكنهما -مع اشتراكهما في الخبرية- يفترقان من وجوه عديدة، والفروق بينهما مبثوثة في مصنَّفات أهل العلم -على ما قدَّمتُ-؛ منها ما هو شرعي، ومنها ما هو لغوي، ومنها ما هو عقلي حين التأمل، فمن ذلك:

مِنْ نَاحِيَةٍ شَرْعِيَّة:

قال القرافي نقلاً عن المازَري -رحمه الله-:«الشهادة والرواية خبران، غير أن المخبر عنه إن كان أمرا عاماً لا يختص بمعين، فهو الرواية، كقوله -عليه الصلاة والسلام-: «**إنما الأعمال بالنيات**»، أو: «**الشُّفْعة فيما لا يقسَم**»، لا يختص بشخص معين، بل ذلك على جميع الخلق في جميع الأعصار والأمصار، بخلاف قول العدل عند الحاكم: لهذا عند

---

[١] «بدائع الفوائد» (١/ ١٤).

[٢] قلت: والغرائب! بل والمصائب!!

هذا دينار؛ إلزام لمعين لا يتعداه إلى غيره، فهذا هو **الشهادة المحضة**، والأول هو **الرواية المحضة، ثم تجتمع الشوائب بعد ذلك**»[1].اهـ

قلت: لاحظ هنا قوله: **(الشهادة المحضة)**، و**(الرواية المحضة)**، و**(الشوائب)** يتبين لك أن من الأخبار ما هو رواية فقط لا غير، كالحديثين اللذين أوردهما، ومن الأخبار ما هو شهادة فقط لا غير، كقول القائل: لفلان ألف دينار في ذمة فلان، ومن الأخبار ما يشوبه هذا وهذا، فيجتمع فيه بعض أوصاف الرواية، وبعض أوصاف الشهادة، فيكون رواية من وجه، وشهادة من وجه آخر، وهذا أصل دقيق ومعنىً عميق يدركه الحاذق المتأمل، فطوبى لمن وُفِّق لفهمه، والله الهادي.

وقد بين القرافي ذلك بعد، فقال: «الخبر ثلاثة أقسام: رواية محضة، كالأحاديث النبوية. وشهادة محضة، كإخبار الشهود عن الحقوق على المعينين عند الحاكم. ومركب بين الشهادة والرواية، وله صور:...»[2].اهـ ثم ساق عشر صور في ذلك.

وقال القرافي أيضاً:«...**منشأ الخلاف شبه الحكم، أو الرواية، أو الشهادة**...»[3].اهـ

فالمسائل التي هي أخبار تختلف بين كونها: رواية أو شهادة أو حكماً.

وقال القرافي: «...فتأمل هذه الفروق، وهذه الترجيحات، فهي حسنة، وكلها إنما ظهرت بعد معرفة حقيقة الشهادة والرواية، فلو خفيتا ذهبت هذه المباحث بجملتها، ولم يظهر التفاوت بين القريب منها للقواعد والبعيد»[4].اهـ

---

(1) «الفروق» (١/ ٦٩).

(2) «المصدر السابق» (١/ ٧٢).

(3) «المصدر السابق» (١/ ٧٦).

(4) «المصدر السابق» (١/ ٨٣).

إذن: فالتفريق بين الشهادة والرواية أصل مهم ينبني عليه فروع ومسائل كثيرة.

قال الحافظ السيوطي -رحمه الله-: «من الأمور المهمة: تحرير الفرق بين الرواية والشهادة، وقد خاض فيه المتأخرون»[1].اهـ

ومن الأمور المميزة للرواية عن الشهادة: أن الشهادة خبرٌ فيه نوع (حكم)[2]، بخلاف الرواية التي تكون خبراً محضاً لا (حكم) فيه.

قال القرافي -رحمه الله-: «..وهذه المسألة تنبه على أن باب الرواية بعيد عن التهم جداً، وأنه سبب عدم اشتراط العدد في باب الرواية»[3].اهـ

وما أجمل ما قال ابن الشَّاط -رحمه الله- في تعليقه على كتاب «الفروق»[4] -وكلامه يلخِّص ما ذكرنا-: «... ويتضح ذلك بتقسيم حاصر، وهو: أن الخبر إما أن يقصد به أن يترتب عليه فصل قضاء، وإبرام حكم وإمضاء أو لا، فإن قصد به ذلك فهو الشهادة، وإن لم يقصد به ذلك، فإما أن يقصد به ترتب دليل حكم شرعي أو لا، فإن قصد به ذلك فهو الرواية، وإلا فهو سائر أنواع الخبر...».اهـ

وقد بحث ابن القيم أيضاً هذه المسألة، وقرر ما قرره القرافي في كتابه البديع «بدائع الفوائد»، فقال -رحمه الله-: «فائدة: اختلاف الشهادة عن الرواية.

الفرق بين الشهادة والرواية: أن الرواية يعم حكمها الراوي وغيره على ممر الأزمان، والشهادة تخصُّ المشهود عليه وله ولا يتعداهما إلا بطريق التبعية المحضة.

---

[1] «تدريب الراوي»(ص١٨٠).

[2] ومن (**الحكم**): التُّهمة.

[3] «الفروق»(١/ ٩٠).

[4] (١/ ٦٩).

فإلزام المعين يُتوقَّع منه العداوة، وحقُّ المنفعة، والتهمة الموجبة للرد، فاحتيط لها بالعدد، والذكورية، ورُدَّت بالقرابة والعداوة، وتطرُّق التهم، ولم يفعل مثل هذا في الرواية التي يَعُمُّ حكمها ولا يخصُّ، فلم يشترط فيها عدد ولا ذكورية، بل اشترط فيها ما يكون مغلباً على الظن صدق المخبر، وهو العدالة المانعة من الكذب، واليقظة المانعة من غلبة السهو والتخليط»[1].اهـ

ثم قال مبيِّناً الفرق بين الجرح والرواية، وأن الجرح حكم أو شهادة لا رواية، وأن مرجعه إلى الاجتهاد لا إلى النقل عن الآخرين: «ومن هذا، الجرح للمحدِّث والشاهد؛ هل يكتفي فيه بواحد إجراء له مجرى الحكم، أو لا بد من اثنين إجراء له مجرى الشهادة؟ على الخلاف.

وأما أن يجري مجرى الرواية فغير صحيح، وإما للرواية والجرح، وإنما هو يجرحه باجتهاده لا بما يرويه عن غيره»[2].اهـ

وقال الصنعاني -رحمه الله-: «ولكن حال الغضب مع العداوة في الدين يقع فيها مثل هذا، إما لمجرد غلبة الطبع، أو لمجرد أدنى تأويل، وعلى كلِّ تقدير، فلا يقبل ولا يعمل به، لأن الجرح إخبار عن حكم شرعي، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يحكم الحاكم وهو غضبان، والأصح عدم صحة حكمه في حال غضبه، كما قررناه في سبل السلام»[3].اهـ

---

[1] «بدائع الفوائد» (١/ ١١).

[2] «المصدر السابق» (١/ ١٢).

[3] «توضيح الأفكار»(٢/ ١١٠).

قال العلامة المعلمي اليماني -رحمه الله-: «لا يلزم من التَّسامح في الشاهد أن يُتَسامح في الراوي لوجوه:

الأول: أن الرواية أقرب إلى حديث الناس من الشهادة، فإن الشهادة تترتب على خصومة، ويحتاج الشاهد إلى حضور مجلس الحكم، ويأتي باللفظ الخاص الذي لا يحتاج إليه في حديث الناس، ويتعرض للجرح فوراً، فمن جرَّبت عليه كذبة في حديث الناس لا يترتب عليها ضرر، فخوف أن يجره تساهله في ذلك إلى التساهل في الرواية أشد من خوف أن يجره إلى شهادة الزور.

الثاني: أن عماد الرواية الصدق، ومعقول أن يشدد فيها فيما يتعلق به ما لم يشدد في الشهادة، وقد خفف في الرواية في غير ذلك ما لم يخفف في الشهادة، تقوم الحجة بخبر الثقة ولو واحداً، أو عبداً، أو امرأةً، أو جالب منفعة إلى نفسه أو أصله أو فرعه أو ضرر على عدوه كما يأتي بخلاف الشهادة، فلا يليق بعد ذلك أن يخفف في الرواية فيما يمس عمادها.

الثالث: أن الضرر الذي يترتب على الكذب في الرواية أشد جداً من الضرر الذي يترتب على شهادة الزور، فينبغي أن يكون الاحتياط للرواية آكد، وقد أجاز الحنفية قبول شهادة الفاسق دون روايته، والتخفيف في الرواية بما تقدم من قيام الحجة بخبر الرجل الواحد وغير ذلك لا ينافي كونها أولى بالاحتياط، لأن لذلك التخفيف حكماً أخرى، بل ذلك يقتضي أن لا يخفف فيها فيما عدا ذلك فتزداد تخفيفاً على تخفيف.

الرابع: أن الرواية يختص لها قوم محصورون ينشأون على العلم والدين والتحرز عن الكذب، والشهادة يحتاج فيها إلى جميع الناس، لأن المعاملات والحوادث التي

يحتاج إلى الشهادة عليها تتفق لكل أحد، ولا يحضرها غالباً إلا أوساط الناس وعامتهم الذين ينشأون على التساهل، فمعقول أنه لو ردت شهادة كل من جربت عليه كذبة، لضاعت حقوق كثيرة جداً، ولا كذلك الرواية. نعم، الفلتة والهفوة التي لا ضرر فيها ويعقبها الندم، وما يقع من الإنسان في أوائل عمره ثم يقلع عنه ويتوب منه، وما يدفع به ضرر شديد ولا ضرر فيه وصاحبه مع ذلك مستوحش منه ربما يغتفر. والله أعلم»[(١)].اهـ

جرح الرواة وجرح الشهود كلاهما من الأخبار، ولكن: هل جرح الراوي كجرح الشاهد؟ وهل كل جرح للراوي أو الشاهد يُعَدُّ مقبولاً حتى لو خالفه حكم آخر لعالم آخر؟ وهل المسلم ملزم بالأخذ بهذا الجرح، وإذا رده يكون قد رد خبر الثقة العدل؟

قال المعلمي: «لا بد من الفرق بين جرح الشاهد وجرح الراوي، وبين ما إذا كان هناك ما يخالف الجرح وما إذا لم يكن هناك ما يخالفه»[(٢)].اهـ

وجاء في «المسودة» لآل تيمية: «هذا الباب[(٣)] يُفرَّق فيه بين **جرح الرجل** وتزكيته، وبين **جرح الحديث** وتثبيته، ويُفرَّق فيه بين **الأئمة الذين هم في الحديث بمنزلة القضاة في الشهود**، وبين من هو **شاهد محض**، فإنَّ جرح المحدِّث يكون بزيادة علم، وأمَّا جرح الحديث فتارةً يكون للاطِّلاع له على علَّة، وتارةً لعدم علمه بالطَّريق الأخرى أو بحال المحدِّث به».اهـ[(٤)]

---

(١) «التنكيل» (ص٣٤-٣٥).

(٢) «المصدر السابق» (ص٦٢).

(٣) باب الجرح والتعديل.

(٤) «المسودة» (ص٢٤٤).

وجاء في فتاوى «اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء»[1]: «ليست الشهادة والرواية على حد سواء من كل وجه، بل تفترقان في أمور، منها: أن الرواية إخبار عن أمر عام للراوي وغيره لا ترافع فيه إلى الحكام، بخلاف الشهادة فإنها في قضايا عينية تخص المشهود عليه وله، يترافع في مثلها إلى الحكام غالباً، ومنها: أن الرواية لا يشترط في قبولها العدد كما تقدم، بخلاف الشهادة فقد يشترط فيها أربعة من الرجال كما في حدِّ الزنا والقذف، وقد يشترط رجلان كما في القتل عمداً، وقد يكتفى برجل وامرأتين كما في الحقوق المالية، وقد يكتفى بامرأة واحدة كقول المرضعة في ثبوت الرضاع، ومنها: أن الشهادة لكونها خاصة بالمشهود عليه والمشهود له لا تتعداهما إلا بالتبعيَّة المحضة، رُدَّت بالقرابة والعداوة وتطرُّق التهم، بخلاف الرواية فإنها يكفي فيها ما يغلب على الظن صدق المخبر من العدالة والضبط، سواء كان الراوي رجلاً أم امرأة، واحداً أم أكثر، ومنها أن بين كثير من المسلمين عداوة قد تحمله على شهادة الزور بخلاف الرواية عنه ﷺ».اهـ

وقد سئل فضيلة شيخنا العلامة عبد المحسن العباد -حفظه الله- سؤالاً مباشراً حول هذا الأمر: نصُّ السؤال: هل يقبل خبر الثقة مطلقاً دون تثبت، كأن يقول أحد المشايخ: إن فلاناً سبَّ وطعن في الصحابة، فهل يجب علي أن آخذ بهذا القول وأحكم عليه، أم لا بد من التثبت؟

فأجاب بقوله: «لا بد من التثبت[1]، ولو كان القائل من أهل العلم، إلا إذا عزاه

---

[1] «فتاوى اللجنة الدائمة» (٤/ ٣٦٢).

[1] ومن أعجب ما رأيت من عدم التثبت -في زماننا هذا- من بعض الشيوخ السلفيين -هداه الله- في قضية

إلى كتاب له، والكتاب موجود وبإمكان الناس أن يرجعوا إليه، أما مجرد كلام من غير أن يذكر لـه أساسـاً، لا سـيَّما إذا كـان الشـخص مـن الموجـودين، أمـا إذا كـان مـن المتقدمين، وهو معروف بالبدعة، أو من أئمة أهل البدع وكـل النـاس يعرفـه، مثـل: الجهم بن صفوان، فلو قال: إنه مبتدع، فإن كلامه صحيح، أما من يحصل منهم خطـأ وزلة، وعندهم جهود عظيمة في خدمة الـدين، فتجـد بعـض النـاس يـقضي علـيهم بمجرد هذه الزلَّة وهذا الخطأ، فهذا غير صحيح»[٢].اهـ

قال شيخنا: «وَهَذَا يَفْتَحُ لَنَـا -لِزاماً- بَـابَ التَّفْرِيـقِ بَـيْنَ (خَـبَرِ الثِّقَـة)، وَ(حُكْـم الثِّقَة)!!

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُما فَقَدْ غَلِطَ غَلَطاً شَنِيعاً...

فَهَلْ يَسْتَوِي خَبَرُ الثِّقَةِ عَن (فُلاَن) أَنَّهُ: (مَوْجُود)؛ كَالحُكْمِ عَلَى هَذا الـ (مَوْجُـود) بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع)!!

فَكَيْفَ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْم الثِّقَة) مَعَ (حُكْمِ ثِقَةٍ) -آخَرَ-؟!

التبديع والحكم على الناس: أن أحد الصحف العربية -والله أعلم بديانة الكاتب! وعدالته!- نشرت خبراً مفـاده: أن أحد الدعاة السلفيين أثنى على بعض أهل البدع وأشاد بهم في لقاء للصحيفة معه! فقـال هـذا الشـيخ مبـاشرةً ودون تروٍّ -وقد نقل الخبر أيضاً بواسطة أحد مجاهيل الإنترنت- عن هذا الداعيـة: «(فـلان) **مبتـدع ضـال عـدو للسنة**»! بل وقال عقبها: «**فهل يتوب إلى الله -تعالى- من يزكيه؟!**».فانظر كيف حكم على هذا الداعية حكـماً بنـاه على خبر جاءه بإسنادٍ مظلم مسلسلٍ بالمجاهيل! بل بنى على ذلك -أيضاً- وجوب رجوع من يزكيه! كل ذلـك في آنٍ واحدٍ! ثم يأتوننا بعد ذلك، ويتشدَّقون بقولهم: خبر الثقـة!!! عـن أي ثقـةٍ تتحـدثون؟! وقـد قيـل قـديماً: «**لا تأخذوا العلم عن صَـحَفِيٍّ، ولا القـرآن مِـنْ مُصْـحَفِيٍّ**». «الجـرح والتعـديل» (٢/ ٣١). وانظـر بعـض الفوائـد واللطائف والطرائف حول هـذه العبـارة في «شرح شرح نخبـة الفكـر» (ص٧٨٩) للقـاري، وفي ضـبط لفظهـا وتوجيه معناها: «أدب السؤال» للشيخ صالح آل الشيخ.

[٢] «شرح سنن أبي داود» (٢٦/ ٢٠١).

وَمَا السَّبِيلُ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْمُ الثِّقَة) مَعَ مَا يَعْرِفُهُ المُتَلَقِّي عَنْهُ الحُكْمَ مِنْ حُكْمٍ يُخَالِفُهُ؟!

هل كُلُّ ذلك سواءٌ؟!

لاَ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً...»[1].اهـ

وقال الشيخ **محمد**[2] بازمول -حفظه الله-: «... وَمِنْهَا: أَنَّ العَالِمَ حِينَمَا يَذْكُرُ لَكَ بِدْعَةً أَوْ خَطأً وَقَعَ فِيهِ هَذا الرَّجُل أَوْ ذَاك، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ، وَ(خَبَرُ الثِّقَةِ) مَقْبُول، إِلاَّ أَنْ يُعارِضَهُ خَبَرٌ مِثْلُهُ»[3].اهـ

وكذلك من الأمور المميزة للشهادة عن الرواية، أن الشهادة آكد من الرواية.

قال ابن الوزير -رحمه الله-: «وهذا في الشّهادة التي هي آكد من الرّواية»[4].اهـ

وقال أيضاً: «فإنّ الشّرع قد جعل الشّهادة في حقوق المخلوقين آكد من الخبر عن أمور الدّين، لما ورد فيها من اعتبار شاهدين اثنين، وعدم الاجتزاء بامرأة واحدة عن

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١١٤).

[2] الأخ الأكبر صاحب التصنيفات، المعروف بالعلم والفضل، لا الأصغر النكرة المتَّصف بالجهل. وقد انتصب هذا الأخير الصغير المذكور، الملقب بالدكتور -من لا يعد في الرجال بل في الذكور- للرد على شيخنا بعدة مقالات -تطاول فيها كثيراً، وتعدى قدره- حشاها بكلام خالٍ من العلم والأدب، وقد رددت عليه بعدة مقالات في مواضيع مختلفة نُشرت على منتدياتنا النافعة (كل السلفيين)، ورد عليه كذلك بعض الإخوة الأفاضل بردود علمية ألقمته الحجر، فجزاهم الله خيراً. وصدقت كلمة الإمام الألباني في أمثاله حين قال: «فقد كشف بذلك -كله- أن هذه الشهادات العالية -وما يسمونه بـ(الدكتوراة)!!- لا تعطي لصاحبها علماً وتحقيقاً وأدباً».اهـ «الرد البرهاني» (ص١٠).

[3] «عِبَارات مُوهِمَة» (ص٥٥).

[4] «الروض الباسم» (ص٣٢٧).

أحد الشّاهدَين ونحو ذلك...»[1].اهـ

وقال: «بل خبر الثّقة حين صادم المعلوم لا يسمَّى مظنوناً بل كذباً»[2].اهـ

وهل كل جرح أي (خبر ثقة) يكون مقبولاً هكذا دون تمحيص، ولا تحقيق، ولا تدقيق؟

قال العلامة المعلِّمي: «فقول الجارح العارف بالأسباب والاختلاف: ليس بعدل، أو: فاسق، أو: ضعيف، أو: ليس بشيء، أو: ليس بثقة، هل يجب أن لا يكون إلا عن علم بسبب موجب للجرح إجماعاً؟ أَوَلَا يحتمل أن يكون جهل أو غفل أو ترجَّح عنده ما لا نوافقه عليه؟ أَوَلَيس في كل مذهب اختلاف بين فقهائه فيما يوجب الفسق؟ فإن بين السبب فقال مثلاً: قاذف، أو قال المحدث: كذاب، أو: يدعي السماع ممن لم يسمع منه، أفليس إذا كان المتكلم فيه راوياً قد لا يكون المتكلم قصد الجرح، وإنما هي فلتة لسان عند ثورة غضب، أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب؟ أَوَلَمْ يختلف الناس في بعض الكلمات؟ أقذف هي أم لا؟ حتى إن فقهاء المذهب الواحد قد يختلفون في بعضها. **أَوَلَيس قد يستند الجارح إلى شيوع خبر قد يكون أصله كذبة فاجر أو قرينة واهية كما في قصة الإفك؟ وقد يستند المحدث إلى خبر واحد يراه ثقة وهو عند غيره غير ثقة**، أَوَلَيس قد يبني المحدث كلمة «كذاب» أو «يضع الحديث» أو «يدَّعي السماع ممن لم يسمع منه» على اجتهاد يحتمل الخطأ؟ فان فصَّل الجارح القذف أفليس قد يكون القذف لمستحقه؟ أَوَلَيس قد يكون فلتة لسان عند سَوْرَةِ غضب، كما وقع من محمد بن الزبير، أو من أبي

---

[1] «المصدر السابق» (ص٣٣٧).

[2] «المصدر السابق» (ص١٢٧).

الزبير محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة، وكما وقع من أبي حصين عثمان بن عاصم فيما ذكره وكيع وإن كانت الحكاية منقطعة؟

إذا تدبَّرْتَ هذا علمت أنه لا يستقيم ما استدل به الخطيب إلا حيث يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتا مشروحاً بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمد الكذب، ويظهر أن المعدل لو وقف عليه لما عَدَّل، فما كان هكذا فلا ريب أن العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدِّلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى»[1].اهـ

مِنْ نَاحِيَةٍ لُغَوِيَّة:

في التعريف:

تختلف الشهادة عن الرواية من حيث المعنى، فالشهادة لها ثلاثة معانٍ في اللغة لا تندرج تحتها الرواية بشكل من الأشكال، فالشهادة مأخوذة من (شهد)، ومعناها:

أولاً: (شَهِدَ) بمعنى **حَضَرَ**، ومنه شهد بدراً، أو شهدنا صلاة العيد، ومنه قوله -تعالى-: ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**﴾. أي حضر المصر في الشهر.

ثانياً: (شَهِدَ) بمعنى **أَخبرَ**، ومنه شهد عند الحاكم: أي أخبر بما يعتقد في حق المشهود له وعليه.

ثالثاً: (شَهِدَ) بمعنى عَلِمَ، ومنه قوله -تعالى-: ﴿**وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾. أي: عليم.

أما الرواية فَمِن (رَوَى): أي حمَلَ الكلام ونقلَه إلى الغير، سواء كان حديثاً أو شعراً أو غير ذلك.

---

[1] «التنكيل» (ص٧٨).

فِي الأَلْفَاظ:

تختلف ألفاظ الرواية عن ألفاظ الشهادة كما هو معلوم.

فمن ألفاظ الرواية: سمعت، وأخبرني، وحدثني، وشافهني، وبلغني، وقال فلان: كذا، وأمر، ونهى، ...الخ.[1] وأما ألفاظ الشهادة، فتختلف بحسب المسألة المشهود فيها كما هو معلوم.

مِنْ نَاحِيَةٍ عَقْلِيَّة:

أولاً: من كان مستفيضاً عنه الاستقامة والعدالة، وحسن المعتقد، وسلامة المنهج، وكان مظهراً للسنة، داعياً إليها، مشتغلاً فيها، ذابًّا عنها[2]، ثم أَتَى وتكلَّم فيه ثقة عدل، فجرحه واتهمه (**أخبر عنه**) بتهم تسقط عدالته، أو تحطُّ من قدره، فهل نترك ما استفاض عنه لمجرد خبر هذا الثقة؟! لا شك أن هذا الأمر لا يستقيم أبداً بهذا الشكل، وإلا لم يسلم لنا أحد من أهل العلم، لأنه ما منهم أحد معصوم، وكلهم بشر، والبشر ذوو خطأ، فلو أن كل من أخطأ ضلَّلناه وبدَّعناه وهجرناه لمجرد خبر الثقة فيه، مع استفاضة خلاف ما قال الجارح (أي: خلاف خبر الثقة) عن هذا المتكلَّم فيه، لما سلم لنا أحد، فإن العلماء ما زالوا بعضهم يتكلم في بعض، وكلهم عندنا ثقات، ولكن الصحيح أننا نُغَلِّب ما استفاض من حال الرجل (من حبه للسنة وإظهاره لها) على خبر هذا الثقة، حتى يتبيَّن لنا منه خلاف ذلك بيقين، ويستفيض عنه خلاف ما

---

[1] وللمزيد: مراجعة المسألة في مظانها من كتب الأصول.

[2] قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّة» (٤/ ١٣٥): «الذي يَدُلُّ على فضيلةِ العُلماء: ما اشْتَهَرَ مِن عِلْمِهِمْ عند النَّاس، وما ظَهَرَ مِن آثارِ كلامِهم وكُتُبِهم».

كان عليه من السنة والاستقامة، «لأن الاستفاضة أقوى من خبر الثقة»[1].

قال ابن عبد البر -رحمه الله-: «وكل حامل علم معروف العناية به فهو عدل محمول في أمره أبداً على العدالة حتى تتبيَّن جِرحته في حاله أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله**»[2].اهـ

قال العلامة المعلمي -رحمه الله-: «قال ابن عبد البر: الصحيح في هذا الباب: أن من صحَّت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم، لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جِرحته ببينة عادلة تصحُّ بها جِرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة»[3].اهـ

ثانياً: وهذا كله إذا لم يخالف خبرَ الثقة مخالفٌ، فكيف إذا خالفه ثقة آخر من أهل العلم في قوله، وأخبر عن المتكلَّم فيه بخبر يخالف ما قال الأول؟ فالمصير حينئذٍ إلى أَيِّ القولين؟ والإعمال لأَيِّ الخبرين؟ والاعتماد على أَيِّ الروايتين؟! والخبر حينئذٍ يصير أقرب إلى الرواية أم إلى الشهادة؟

ثالثاً: ثم ها هنا أمر آخر: وهو أن هذا كله في خبر الثقة، ولكننا نرى القوم قد أعملوا هذه القاعدة الفاسدة في خبر غير الثقة، بل وقبلوا كلام المتهم في العدل، وكلام المجروح في المعدَّل، وكلام النكرة المجهول في المعروف المقبول، وكل ذلك تمشيةً لأغراض فاسدة، وترويجاً لآراء كاسدة[4].

---

[1] كما في «المغني» (٩/ ٤٤)، و«المجموع» (١٩/ ٧٥).

[2] «التمهيد» (١/ ٢٨).

[3] «التنكيل» (ص٧٩).

[4] كما رأينا من اتهام المسود وشيخه لمشايخنا الأجلاء بألوان من التهم الباطلة دون أدنى بينة، واتهامهم=

رابعاً: بل نقول: كيف إذا خالف خبرَ غير الثقة هذا -الذي تريدون إلزام الناس بخبره- خبرُ عالمٍ آخر، وذكر عن هذا المتكلِّم فيه خلاف ما يخبر ذاك الأول؟!

حقاً إن أمر هذا المسود وشيخه وحاشيته ومن على شاكلتهم محيِّر جداً، وكلامهم بعيد عن العلم والعدل والعقل كل البعد. فاللهم احفظ علينا ديننا وعقولنا.

خامساً: لا زال العلماء يختلفون في أحكامهم على الناس، أو قل: في روايتهم -على حد قول المسود-؛ فإلى أي خبر ورواية يصار، وكل المتكلمين ثقات وعدول؟ فإن قلت: إلى قول من عنده الحجة والبينة، فأقول: وهل حجته ملزمة لخصمه؟ ولعل عند خصمه حجة أخرى مضادة لها! فإن قلت: للأعلم والأتقى، أقول: هذا التصور ما ضابطه؟ فهو يختلف باختلاف الناس، فمن تراه أعلم، يرى غيرك من هو أعلم منه! ومن تراه أتقى، يرى غيرك من هو أتقى منه!... وهكذا[1].

فإن قلت: يقلد المرء ما يشاء من الأقوال، فأقول: قد وقعت في أمرين أحلاهما مر، القول بالتقليد، أو التساهل في مسألة كنت قد تشددت فيها، وألزمت خصمك ما لا يلزم.

= لطلبة العلم لنا -طلبة العلم في فلسطين- بأننا خوارج، وجهاديون، ومنافقون، وحدادية، ومشترَوْن، وإرهابيون،...الخ)!!

وبعد كل ذلك يقولون لنا: (خبر الثقة!!!) أي ثقة هذا الذي لا يتقي الله في نفسه، وفي لسانه، وفي عباد الله؟! يا قوم! أي منهج تنتهجون؟ وأي لسان تحملون؟ وأي قلب تملكون؟ وأي آخرة ترجون؟ وأنتم لعباد الله ظالمون! ولأعراضهم منتهكون! وفيها والغون! فتجهزوا قبل أن تهجم عليكم المنون، وأنتم حينئذٍ تنظرون، واستعدوا ليوم -فيه تحشرون، وفيه تدانون، وفيه تحاسبون- أنتم عليه مقبلون، وبين يدي مالكه واقفون، وعن كل شيء مسئولون، فانظروا بم ستجيبون، وماذا ستقولون، وبأي وجه ستقابلون، حين يحشر المتقون، ويساق المجرمون، فاختاروا لأنفسكم: أي الطريقين تسلكون!!

[1] وقد يقول: الأشهر اسماً! أو الأكثر تزكيةً! أو الأكبر سناً! أو الأكثر عدداً للشَّيب في رأسه ولحيته!! أو، أو..

سادساً: ثم إنني أسأل المسود هنا –سؤالاً على مذهبه– وغيره ممن هو على شاكلته: هل ترضى بقولي فيك وجرحي لك: بأنك متعصب، وأنك جاهل، وأنك تسير خلف رجل أحمق أخرق، وأنك مخالف لمنهج السلف في تأصيلاتك الفاسدة هذه، وأنك، وأنك..؟!

حسناً، ربما لستُ ثقةً عندك! إذن، هب أنه تكلم غيري فيك –وقد حصل– هل كلامه مقبول عندك أم لا؟ فإن قلت: نعم! فقد أثبتَّ بنفسك أنك مجروح[1]! وإن قلت: لا، أقول لك: فما الضابط في المسألة إذن؟ أن يكون الجارح من جماعتك، ومن حزبك وعصابتك؟!

﴿تِلْكَ إِذاً قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾.[2]

سابعاً: وكل ما ذكرنا من حجج عقلية ليست أمراً من المحال، ولا ضرباً من

---

[1] وهذا مما لا شك فيه عندي.

[2] وفي مثل ما نحن فيه قال الشيخ ربيع –حفظه الله– مخاطباً شيخَ المسود القديمَ الذي في حقيقة أمره لم يفارق سلوكه ومنهجه –قبلاً ولا بعداً–: «إنكم سئلتم عن أشخاصٍ مُعَيَّنين مَشْهُورين عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهم عُلَمَاءُ –في نَظَرِ النَّاسِ–؛ فأخرجتهم مِنَ السَّلَفِيَّةِ، وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ، فَإِذَا لَمْ تأتِ بالأدِلَّةِ وأسبابِ هذا الجَرْحِ رَأى الناسُ أَنَّك قد ظلمتهم، وَتَعَدّيت عَلَيْهِم، وَطَعَنْت فِي دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فَصِرت مُتَّهَماً عند الناسِ؛ فتحتاجُ إلى اسْتِبْرَاءِ دينِك وعِرْضِك. فإِنْ لَمْ تفعلْ طَعَنَ فيك الناسُ، ولَنْ تَرْضَى أنتَ ولا غيرُك بهذا الطَّعنِ؛ فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ، ولا يُحْسَمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ (المُقْنِعَةِ) بهذا الإخراجِ.
وقد تُطَالِبُ –أنت نفسُك!– بذِكْرِ الأسبابِ إنْ جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو أَخْرَجَكَ مِن السَّلَفِيَّةِ». اهـ «المجموع الواضح» (ص١٧٥، ١٧٦).

الخيال، بل هي أمور حقيقية، عليها أمثلة واقعية، نأتي عليها في مسألة الجرح المفسر[1] -إن شاء الله-.

وهناك حجج عقلية أخرى لا يتسع المقام لبسطها.

وعلى كلٍّ؛ فإن كلام شيخنا هنا لم يقابل بالحجج والبراهين، لأنها معه، فلم يبق إلا أن يقابل بما يتقنه أكثر مسوِّدي القوم، وعامة كُتَّاب اليوم، ممن هو مؤهَّل للاستخلاف (!)، وحمل راية الجرح والتعديل عندهم(!)، وهو الجهل والهوى وهذا ما فعله المسود هنا. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثَالِثًا: مَسْأَلَةٌ مَشْهُورَةٌ -مُجْمَعٌ عَلَيْهَا- مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ:

مَسْأَلَةُ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ:

من الأمور المسلَّمة والمتفق عليها عند أهل العلم، أن شهادة الرجل لنفسه لا تجوز، وأن شهادته لأصله وفرعه وزوجه في قبولها خلاف.

قال المُعَلِّمي -رحمه الله-: «فأما الشهادة للنفس فمتفق على أنها لا تقبل، وأما الشهادة للأصل وللفرع وللزوج وعلى العدو ففيها خلاف»[2].اهـ

فلو نظرنا من ناحية أخرى إلى رواية المبتدع، وجدنا أمثل أقوال أهل العلم: أنه لا تقبل رواية الداعية من أهل البدع، أو رواية المبتدع غير الداعية إذا روى ما يشهد لبدعته.

فلو أتينا لنقارن بين المسألتين لوجدنا شبهاً عظيماً، وهو: أنه من المعلوم المقرر

---

[1] ومسألة الجرح المفسر، (وقبوله أو رده)، والاختلاف في الحكم على الأشخاص، له صلة أكيدة، وعلاقة وطيدة بمسألتنا هذه.

[2] «التنكيل» (ص٤٠).

سابقاً -وأنكره المسود المسكين- اختلاف الرواية عن الشهادة، ورواية المبتدع (هـي رواية)، ولكنها لما صارت من داعية إليها، أو من غير داعيـة ولكنهـا تشـهد لبدعتـه، أشبهت حينئذ الشهادة لا الرواية، أعني شهادة الرجل لنفسه أو قرابته، فصارت مظنة التهمة، فرُدَّت بسبب ذلك[1] كالشهادة تماماً، وهذا معنى دقيق لمن تأمله.

قال المعلمي -رحمه الله-: «والمشهور الذي نقل ابن حبـان والحـاكم إجمـاع أئمـة السنة عليه: أن المبتدع الداعية لا تقبل روايته، وأما غير الداعية فكالسني»[2].اهـ

ثم قال: «فأما غير الداعية فقد مرَّ نقل الإجماع على أنه كالسني، إذا ثبتـت عدالتـه قبلت روايته، وثبت عن مالك ما يوافق ذلك، وقيل عـن مالـك: إنـه لا يـروي عنـه أيضاً، والعمل على الأول. وذهب بعضهم إلى أنه لا يروي عنه إلا عند الحاجة، وهذا أمر مصلحي لا ينافي قيام الحجة بروايته بعد ثبوت عدالتـه. وحكـى بعضـهم أنـه إذا روى ما فيه تقوية لبدعته لم يؤخذ عنه»[3].اهـ

قال الشيخ عبد الكريم الخضير -حفظه الله-: «وهو مذهب أكثر العلماء، ونسـبه الخطيب البغدادي للإمام أحمد بن حنبل.

بل نقل ابن حبان الاتفاق عليه، حيث قال في ترجمة جعفر بن سليمان الضـبعي مـن الثقات: وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كانت فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إليها سقط الاحتجاج بأخباره.

---

[1] إضافة إلى ما تتضمنه البدعة من قدح لعدالة صاحبها -كما يذكر أهل العلم-.

[2] «التنكيل» (ص٤٤)، وقال النووي -رحمه الله-: «وهذا مذهب كثيرين -أو الأكثر- مـن العلـماء، **وهـو الأعدل الصحيح**».اهـ «شرح صحيح مسلم» (١/ ٦٦).

[3] «المصدر السابق» (ص٤٦).

لكن قال السخاوي في «فتح المغيث»: كلام ابن حبان ليس صريحاً في الاتفاق لا مطلقاً ولا بخصوص الشافعية.

وأضاف الجمهور إلى كونه غير داعية أن لا يروي ما يؤيِّد بدعته، وبذلك صرّح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ أبي داود والنسائي في كتابه معرفة الرجال فقال في وصف الرواة: ومنهم زائغ عن الحق صادق اللهجة، فليس فيه حيلة إلا أن يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكراً إذا لم يُقَوِّ بدعته.

قال الحافظ: وما قاله متجه؛ لأن العلة التي لها رد حديث الداعية واردة فيما إذا كان ظاهر المروي يوافق مذهب المبتدع ولو لم يكن داعية.

قال الحافظ العراقي -رحمه الله-:

والأكثرون ورآه الأعدلا　　ردوا دعاتهم فقط ونقلا

فيه ابن حبان اتفاقاً ورووا　　عن أهل بدع في الصحيح ما دعوا»[1].اهـ

قال ابن قتيبة -رحمه الله-: «..فإن هؤلاء الذين كتبوا عنهم، أهل علم وأهل صدق في الرواية.

ومن كان بهذه المنزلة، فلا بأس بالكتابة عنه، والعمل بروايته، إلا فيما اعتقده من الهوى، فإنه لا يكتب عنه، ولا يعمل به.

كما أن الثقة العدل تقبل شهادته على غيره، ولا تقبل شهادته لنفسه، ولا لابنه، ولا لأبيه، ولا فيما جرَّ إليه نفعاً، أو دفع عنه ضرراً.

---

[1] «تحقيقُ الرغبةِ في توضيح النخبة» (ص١٦٣)، وانظر «الحديث الضعيف» (ص١٦١) للمؤلف -نفسه-، وكذلك المحرر في «مصطلح الحديث» لحمد العثمان (ص٣٩٥-٤٠٧) ففيه مزيد تفصيل.

وإنما مُنع من قبول قول الصادق فيما وافق نحلته، وشاكل هواه، لأن نفسه تريه أن الحق فيما اعتقده، وأن القرب إلى الله -عز وجل- في تثبيته بكل وجه، ولا يؤمن مع ذلك التحريف، والزيادة، والنقصان»[1].اهـ

وعلى قول الحافظ العراقي -رحمه الله-:

نعم مَحَلُّ نظرٍ أن يَنقُلا   مبتدعٌ ما شدَّ رَأيه فَلا

يجيءُ إلا الرَّدُّ عند من منعْ   شهادةً لِتُهمةٍ إذا تقعْ

قال شيخنا مشهور -حفظه الله على مرِّ الدُّهور- شارحاً: «ردُّ رواية الخطَّابيَّة والكُرَّاميَّة قائمٌ على أصل معروف عند المحدثين، وهو: هل تقبل رواية المبتدع فيما يؤيد به مذهبه أم لا؟ **فمن ردها ألحقها برد الشهادة بالتهمة، كشهادة الولد لأبيه،** وهذا متجه عند المتأخرين، ولابن القيم في «الطرق الحكمية» تحرير قوي في الشهادة،يرجع إليه، وبالتأمل فيه يعلم سر قبول المتقدمين ذلك دون المتأخرين».اهـ[2]

رَابِعَاً: أَهَمُّ الفُرُوقِ بَيْنَ الرِّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ:

قال الحافظ السيوطي-رحمه الله- ملخصاً هذه الفروق: «...وأما الأحكام التي يفترقان فيها فكثيرة لم أر من تعرض لجمعها، وأنا أذكر منها ما تيسر:

الأول: العدد: لا يشترط في الرواية بخلاف الشهادة.

الثاني: الذكورة: لا تشترط الذكوريَّة في الرواية مطلقاً بخلاف الشهادة في بعض المواضع.

(1) «تأويل مختلف الحديث» (ص٨٣).

(2) «البيان والإيضاح شرح نظم العراقي للاقتراح» (ص٢١١).

الثالث: الحرية: لا تشترط الحرية في الرواية بخلاف الشهادة مطلقاً.

الرابع: البلوغ: لا يشترط في الرواية البلوغ في قول.

الخامس: تقبل شهادة المبتدع إلا الخطابية ولو كان داعية، ولا تقبل رواية الداعية ولا غيره إن روى موافِقَه.

السادس: تقبل شهادة التائب من الكذب دون روايته.

السابع: من كذب في حديث واحد رُدَّ جميع حديثه السابق، بخلاف من تبين شهادته للزور في مرة لا ينقض ما شهد به قبل ذلك.

الثامن: لا تقبل شهادة من جرَّت شهادته إلى نفسه نفعاً، أو دفعت عنه ضرراً، وتقبل ممن روى ذلك.

التاسع: لا تقبل الشهادة لأصل وفرع ورقيق بخلاف الرواية.

العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر: الشهادة إنما تصح بدعوى سابقة، وطلب لها، وعند حاكم، بخلاف الرواية في الكل.

الثالث عشر: للعالم الحكم بعلمه في التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً بخلاف الشهادة، فإن فيها ثلاثة أقوال: أصحها التفصيل بين حدود الله -تعالى- وغيرها[1].

الرابع عشر: يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون الشهادة على الأصح[2].

الخامس عشر: الأصح في الرواية قبول الجرح والتعديل غير مفسر من العالم، ولا يقبل الجرح في الشهادة إلا مفسراً.

---

[1] لا يشكل كلامه هنا وفي النقطتين التاليتين على ما قررنا، فإن المقصود هنا هو: التفريق بين الحكم على الرواة، والحكم على الشهود (جرحاً وتعديلاً).

[2] وفي هذا تفصيل ونظر.

السادس عشر: يجوز أخذ الأجرة على الرواية بخلاف أداء الشهادة، إلا إذا احتاج إلى مركوب.

السابع عشر: الحكم بالشهادة تعديل، بل قال الغزالي: أقوى منه بالقول بخلاف عمل العالم أو فتياه بموافقة المروي على الأصح.

الثامن عشر: لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعسر الأصل بموت أو غيبة أو نحوها بخلاف الرواية.

التاسع عشر: إذا روى شيئاً ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به، بخلاف الرجوع عن الشهادة بعد الحكم.

العشرون: إذا شهدا بموجب قتل ثم رجعا وقالا: تعمدنا، لزمهما القصاص، ولو أشكلت حادثة على حاكم فتوقف فروى شخص خبراً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فيها وقتل الحاكم به رجلاً، ثم رجع الراوي وقال: كذبت وتعمدت، ففي فتاوى البغوي: ينبغي أن يجب القصاص كالشاهد إذا رجع، قال الرافعي: والذي ذكره القفَّال في الفتاوى والإمام أنه لا قصاص، بخلاف الشهادة، فإنها تتعلق بالحادثة، والخبر لا يختص بها.

الحادي والعشرون: إذا شهد دون أربعة بالزنا حُدُّوا للقذف في الأظهر، ولا تقبل شهادتهم قبل التوبة، وفي قبول روايتهم وجهان، المشهور منهما القبول، ذكره الماوردي في الحاوي، ونقله عنه ابن الرفعة في الكفاية، والأسنوي في الألغاز»[1].اهـ

---

[1] «تدريب الراوي»(ص٢١٩-٢٢١) [بتصرف] قلت: وكلام السيوطي هنا هو خلاصة ما يذكره أهل العلم من تفريق بين الرواية والشهادة. وانظر المزيد في الفرق بين الرواية والشهادة في: «الرسالة للشافعي» (ص ٣٧٢) وما بعدها، «أصول السرخسي» (١/ ٣٥٣) وما بعدها، «الإحكام» لابن حزم (١/ ١١٨)، =

خَامِساً: مِنْ تَحْرِيفَاتِ وَبُتُورِ وَمُغَالَطاتِ المُسَوِّد:

أَمَا وقد انتهيتُ من تقرير هذه المسألة المهمة -تأصيلاً وتفصيلاً-، فإنني أذكر هنا -أيضاً- بعض ما جاء في هذا التسويد من الكذب والتزوير والتحريف الذي قام به المسود في النقول عن أهل العلم، ووجدت أنه بكلام أهل العلم يلعب، ليثبت ما إليه يذهب، ويلزم غيره بتقليد من تقليده هو أوجب، وهذا غير مستغرب، من كل من تعصب! وتحزب! وتمذهب! وزلات غيره ترقَّب، وللهوى تقرَّب، والهدى تجنَّب، وإن بالعلم تلقَّب، وشكله هذَّب، وانخنس انخناس الأرنب، ولكنني أعرفك جيداً فلا تتعب، فسلوكك لم يتهذب ، ونفسك لم تتأدَّب، فتب وانزع، وارعو وأقلع، ودع عنك هذا الهراء الأجدب، وهذا الجدال الشرعب، قبل أن يحل عليك اليوم الأرعب..

فمما وقفت عليه للمسود من تحريف وبتر ومغالطة في هذه المسألة فقط:

١) **تلاعبٌ** بكلام الإمامين (مسلم والنووي) -رحمهما الله-:

أورد المسود كلام الإمام مسلم في مقدمة الصحيح في (ص١٥) من تسويده، ثم أورد كلام الإمام النووي في (ص١٧) موهماً أن هذا الشرح لذاك المتن!

فأورد المسود كلام الإمام مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٦٧): «فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآي: أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة،

=«الإحكام» للآمدي (٢/ ٤٦)، «المستصفى» (١/ ١٦١)، «كشف الأسرار» (٢/ ٤٠٢)، «المعتمد» (٢/ ٥٧٤)، «الرفع والتكميل» (ص ٥٠) وما بعدها، «الكفاية» (ص ٩٤)، «جمع الجوامع» (٢/ ١٦١)، «شرح النووي على مسلم» (١/ ٧٢)».

وانظر أيضاً شروط قبول الشهادة في: «الشرح الممتع» (٦/ ٦٢٤) للشيخ ابن عثيمين، و«العقد المنضد الجديد» (١/ ٣٥٨) للشيخ زيد المدخلي.

والخبر وإن فارق معناه معنى الشهادة في بعض الوجوه، فقد يجتمعان في أعظم معانيهما، إذ كان خبر الفاسق غير مقبول عند أهل العلم، كما أن شهادته مردودة عند جميعهم، ودلَّت السنة على نفي رواية المنكَر من الأخبار».اهـ

فقال المسود عقبه: «فدل كلام الإمام مسلم على أن الشهادة والرواية حكمهما واحد في القبول والرد».

قلت: وهذا التفسير الأعوج لكلام الإمام مسلم فيه ما فيه من التلبيس والتدليس، قد عُلم بطلانه بما تقدم من (وجوه) التفريق بين الشهادة والرواية، بل أخفى المسود أن كلام النووي في شرحه مخالف لما ذكر -كما سيأتي-، لذا عزا النقل هنا إلى «الصحيح» فقط دون «الشرح».

ثم ساق المسود (ص١٧) كلاماً للنووي في شرحه على المقدمة (١/ ١٣٧)، موهماً أنه يبين كلام مسلم المتقدم! مع أن بين الكلامين سبعين صفحةً بالتمام!!!

وقد اتَّضح لي -بعد تأمُّل-[1] سبب عزو المسود كلام مسلم للصحيح دون الشرح عندما رجعت إلى شرحه، فوجدت شرح النووي على عبارة مسلم يتصادم تماماً مع ما ذهب إليه المسود، وينقضه نقضاً، ويؤكد ما قررنا سابقاً من التفريق بين الرواية والشهادة.

قال النووي -رحمه الله-[2]: «هذا من الدلائل الصريحة على عِظَمِ قدر مسلم وكثرة فقهه.

---

[1] وما كنت أظنه ليفعل ذلك! (لما كان من إحساني الظن به!) ولكنه الهوى.. نسأل الله السلامة.

[2] «مقدمة الصحيح» (١/ ٦٧).

اعلم أن الخبر والشهادة يشتركان في أوصاف ويفترقان في أوصاف؛ فيشتركان في: اشتراط الإسلام، والعقل، والبلوغ، والعدالة، والمروءة، وضبط الخبر، والمشهود به عند التحمل والأداء. ويفترقان في الحرية، والذكورية، والعدد، والتهمة، وقبول الفرع مع وجود الأصل، فيقبل خبر العبد، والمرأة، والواحد، ورواية الفرع مع حضور الأصل الذي هو شيخه، ولا تقبل شهادتهم إلا في المرأة -في بعض المواضع مع غيرها-، وترد الشهادة بالتهمة، كشهادته على عدوه، وبما يدفع به عن نفسه ضرراً أو يجر به إليها نفعاً، ولولده ووالده، واختلفوا في شهادة الأعمى؛ فمنعها الشافعي وطائفة، وأجازها مالك وطائفة، واتفقوا على قبول خبره، **وإنما فرَّق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف؛ لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة، والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين فتنتفي التهمة**، وهذه الجملة قول العلماء الذين يعتد بهم، وقد شذَّ عنهم جماعة في أفراد بعض هذه الجملة فمن ذلك..».اهـ

قلت: فقارن بين قول النووي -رحمه الله-: «**وإنما فرَّق الشرع بين الشهادة والخبر في هذه الأوصاف؛ لأن الشهادة تخص فيظهر فيها التهمة، والخبر يعمه وغيره من الناس أجمعين فتنتفي التهمة**». وبين *قول المسود: «فدل كلام الإمام مسلم على أن الشهادة والرواية حكمهما واحد في القبول والرد»*. في شرح كلام مسلم**!!!** وقارن بنفسك**!**

ألم أقُل:

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ   مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ**!**

٢) بَتْر كلام الإمام الشافعي -رحمه الله- في «الرسالة»:

قال المسود (ص١٧): «قال الشافعي[1] -بعد أن تكلم عن باب خبر الواحد في الرواية عن النبي ﷺ: «والولاة من القضاة وغيرهم يقضون فَتَنفُذ أحكامهم، ويقيمون الحدود ويُنْفِذ من بعدهم أحكامهم، وأحكامهم أخبار عنهم».

فقال المسود عقبها: «فجعل الإمام الشافعي -رحمه الله- خبر الثقة شاملاً لغير حديث النبي ﷺ، ولم يحصره في باب الرواية فقط، حيث تكلم عن القضاة والولاة في وجوب قبول أخبارهم. ثم قال الشافعي[2]: «ألا ترى أن قضاء القاضي على الرجل للرجل إنما هو خبر يخبر به عن بينة تثبت عنده، أو إقرار من خصم به أقر عنده، وأنفذ الحكم فيه، فلما كان يلزمه بخبره أن ينفذه بعلمه كان معنى المخبر بحلال وحرام قد لزمه أن يحله ويحرمه بما شهد منه...»».

ما الذي فعله هنا؟! من يعرف؟

أتى هذا المسود الماكر بكلام للإمام الشافعي في الفقرتين: (١١٥٦)، و(١١٥٨)، وبَتَرَ[3] ما بينهما، وهي الفقرة (١١٥٧)، لماذا؟ طبعاً لأنها تُخِرُّ سقفه عليه، وتنقض ما ذهب إليه، وتخالف هواه، وما يتمناه، وتبيِّن مراد الشافعي في كلامه من قبل ومن بعد، وهذا ما جاء في الفقرة (١١٥٧)، قال الشافعي: «ففيما وصفت من سنة رسول الله ثم ما أجمع المسلمون عليه منه دلالة على **فرق بين الشهادة والخبر والحكم**».اهـ

[1] «الرسالة» (ص٤٢٠) الفقرة (١١٥٦).

[2] الفقرة (١١٥٨).

[3] وماذا عندك من البلايا بعد؟! فهذا آخر ما كنت أتوقعه منك يا ..!

فالشافعي يفرق بين الشهادة وغيرها من الأخبار، لا كما كذب المسود عليه.

فهذا هو حال المسوِّد الأبتر المبتور البتَّار[1].

٣) مغالطات متنوعات:

قول المسود (ص١٩): «فأين أنت من أخبار أئمة الإسلام عن تبديع المبتدعين...وفيها تبديع علماء كانوا على السنة فلما ظهرت منهم بعض البدع صرحوا بتبديعهم وتحذير الناس منهم مثل يعقوب بن شيبة وأمثاله ممن توقفوا في القرآن؟ بدعهم الإمام أحمد وغيره، ولا تنسى الحارث المحاسبي وأمثاله الذين بدعهم أئمة السنة».

قلت: وأين أنت أيها الجهول من تطبيق منهج الإمام أحمد في هذا الزمان على الأشخاص والأعيان؟ هل يصلح في زماننا هذا أن نطبق منهج الإمام أحمد في معاملة الناس، والحكم على الأشخاص؟ هذا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى: مَن مِن العلماء اليوم كلمته مسموعة ككلمة الإمام أحمد؟ وله مكانة كمكانة الإمام أحمد؟ وله أتباع كأتباع الإمام أحمد؟

كلمة حق، أقولها بصدق: إنما أوتيتم من قلة فقهكم، وقلة تدبيركم، وقلة حكمتكم، وعدم تقديركم للمصالح والمفاسد، وعدم رعايتكم لمصالح الدعوة التي تعيش اليوم في غربة شديدة، والتفريق بين حالتي الضعف والقوة[2] اللَّتَيْنِ تتقلَّب

---

[1] فأيُّ طَحْنٍ! طُحِنَ به شيخُنا في هذا الرد السقيم الذي لا يخرج ممن عرف أبجديات العلم؟!

وليت المسود أخذ بكلام الشيخ النجمي -رحمه الله- الذي أكثر من النقل عنه -لاحقاً- في حكم بتر النقول كما في «الفتاوى الجلية» (ص٢٩٤) واستفاد منه! ولكنه أراد فقط أن يتكثر بكلامه، دون فهم لقصده ومرامه.

[2] قال الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-: «مَا عَرَفْنَاهُ مِن أَئِمَّتِنَا أَنَّهُ إِذَا كَانَت الصَوْلَة وَالشَّوْكَة=

بينهما الدعوة إلى الله، وهو ما يمكن أن يسمى: (فقه الاستضعاف والتمكين)[1]، وجمودكم وتصلبكم الذي يمنعكم من الاقتناع بأن هذه الأحكام تتغير بتغير الزمان والمكان، فكم يختلف الحال بين كون الغلبة لأهل السنة، وبين كون الغلبة لأهل البدع؟!

ولكنكم قوم لا تعقلون!

وحتى لا تثور ثائرتك ومن معك، وتقول بأنني آتي بهذا الكلام من عندي، فإنني أنقل لك هذه الفتوى المطابقة لما أقول، فقد سئل الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: أحياناً يحصل بين بعض السلفيين خلاف في بعض المسائل؛ فما المسائل التي يخرج بها الرجل من السلفية، وما الضابط في ذلك؟

فأجاب بقوله: «**إذا رجعنا إلى أحمد بن حنبل فإنه يصعب جداً علينا تطبيق المنهج الذي كان يسير عليه هو وأمثاله -رضي الله عنه ورحمه- لكن نحن في زمان اشتد فيه الضعف، والانحطاط**، ومحاربة هذه الأحكام ولو كانت صواباً، وكم أبطلوا من الأحكام على المستحقين أن يحكم عليهم بالبدع والضلال، المبتدعين الذين عندهم كفريَّات لا بدع، إذا قلت فيهم مبتدع قامت الدنيا وقعدت! فهذا دليل على غربة الإسلام، وغربة سنة نبينا محمد -عليه الصلاة والسلام-.

= والجَوْلَة وَالكِفَّة الرَّاجِحَة لأَهْلِ السُّنَّةِ فَإِنَّهُمْ يُهِينُون الْمُبْتَدِعَة وَيُذِلُّونَهُم وَيَجْلِبُونَ عَلَيهِم بِالخَيْلِ وَالرَّجل نَكِيرًا وَتَحْذِيرًا وَتَنْفِيرًا ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الأَمْرُ عَكْسِي الصَّوْلَة وَالجَوْلَة وَالشّوكَة وَرجح الكِفّة للمُبْتَدِعَة فَإِنّهُم يَكْتَفُونَ بْرَدِّ البِدْعَة».اهـ من شريط «الموقف الحق من المخالف» وهو شريط نافع حوى قضايا منهجية هامة.

[1] ويذكرني صنيع هؤلاء وحالهم -تماماً- بحال المتهورين (الجهاديين)! من أبناء الأمة، الذين يحتجُّون بنصوص الجهاد التي نزلت في فترة (التمكين)! وينزلونها في غير منزلها على حالة المسلمين اليوم وهم في غاية الاستضعاف! فيوجبون عليهم الجهاد ولم يعدوا له العدة!

فأحمد بن حنبل يكون الرجل من أئمة الإسلام في الحديث والفقه والعلم - فيقع- يتوقف في القرآن، يبدعه ويضلله، كما حصل للحارث، حكم عليه بالبدعة، وحذر منه (الحارث المحاسبي) و(يعقوب بن شيبة) ممن توقف في القرآن، هل هو مخلوق أو غير مخلوق؛ بدَّعه وضلله، وأهل الحديث في أصلهم كلهم يؤيدونه ولا يخالفونه، إذا قال مثل هذا الكلام لا يعارضه أحد، بل كلهم يقولون الحق، كما أشار إلى ذلك الذهبي لما ذكر (**يعقوب بن شيبة**)، لما ذكر أن القرآن كلام الله، وذكر عدداً ممن توقفوا في القول بأن القرآن كلام الله، قال: قد سبقه فلان وفلان وفلان ويعقوب بن شيبة، **وفي الوقت الذي كان فيه أحمد ويعقوب، كان هناك ألف إمام من أئمة الحديث، يؤيدونه على هذا المنهج**».اهـ [1]

ثم قال المسود (ص٢٠): «ولو سئل الشيخ الألباني أو ابن باز أو ابن عثيمين أو غيرهم عن أشخاص فأخبروا أنهم من أهل البدع فهل نقبل كلامهم.

وظاهر من كلامك ومن وافقك أنك لا تقبل كلام أهل السنة في تبديع المنحرفين عن منهج السلف».

قلت: أين اليوم مثل هؤلاء المشايخ الذين ذكرتهم، وكان حكمهم على الرجال - جُملةً- مقبولاً عند القاصي والداني؟ بل وأين مثل الإمام أحمد صاحب الورع والتقوى؟ ائتني بمثلهم ولك ما تحب، وهل يقبل التبديع من كل أحد؟ أما هذه الأحكام التي نراها اليوم، وغالبها مبني على حظوظ النفس، والحجج الواهية، وهذه الإلزامات العسكرية، والتبديع المنفلت الخالي من الضوابط، وهذا التسلسل في

---

[1] من شريط «السبيل لنصر المؤمنين» على موقع الشيخ على الإنترنت.

التبديع الذي نراه، فهذا حتماً لا يقبله عاقل، فضلاً عن طالب علم، فضلاً عن عالم.

وقد سئل شيخنا العلامة عبد المحسن العباد ـ حفظه الله ـ: لو قال أحد المشايخ عن أحد من الناس: هذا مبتدع، هل يلزم الطالب أن يأخذ بهذا التبديع؟ أم لا بد من معرفة وجه التبديع؛ لأنه قد يطلق هذا التبديع على من كان على سنة؟

فأجاب بقوله: «ما كلٌّ يقبل كلامه في هذا، إذا جاء عن مثل الشيخ ابن باز أو مثل الشيخ ابن عثيمين (**فَيُمكِن**) أن يعوَّل على كلامه، أما من هبَّ ودبَّ، فلا يؤخذ منه مثل هذا الكلام»[1].اهـ

ونحن نرى أغلب تبديع هذه الأيام لمشايخ السنة غير قائم على ضوابط صحيحة، وأدلة واضحة، إنما هو بالظنون والتخمينات، والنقول عن غير الثقات! وقد خاض فيه كلُّ من هبَّ ودبَّ! وكلُّ من درجَ وعرجَ!!

ثم إنني أسأل: هل كل من وقع في بدعة وقعت البدعة عليه؟ إذا قلتَ: لا، أقول: ولكن حالكم يقول: نعم، وإن قلتَ: نعم، أقول: فهذه الطامة الكبرى.

ثم إن هناك فرقاً أكيداً بين المبتدع الأصلي، صاحب الأصول الفاسدة، الذي شهدت عليه بدعته، وظهرت للسنة عداوته، وبين السني الذي يظهر السنة وينصرها، وأخطأ أو وقع في بدعة فلا تخلط.

قال المسود (ص٢٠): «إذن بهذا المنهج لا يوجد أهل بدع اليوم».

قلت: كيف ذلك أيها المكَّار؟ كل هذه الردود على البدع وأهلها منا ومن شيخنا تقول هذا؟! بل نحن من يرد على أهل البدع، أما أنتم فإنكم اشتغلتم بالرد على أهل

---

[1] «شرح سنن أبي داود»(٢٦/ ٢٠١)، وتأمل قوله: (يُمكِن)! لا عسكرية! ولا إلزام! ولا إرهاب!

السنة، وشغلتموهم عن محاربة البدع وأهلها، وكنتم عقبةً في طريق الرد عليهم وبيان عوارهم! فالله حسيبكم.[1]

قال المسود (ص٢٠): «وهذا هو منهج الإخوان المسلمين «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر (أي لا نبدع) بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»».

قلت: نبرأ إلى الله من هذه القاعدة، وشيخنا من له اليد الطولى في إنكارها والرد عليها، وقوله -حفظه الله-: «**لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً في الخلاف بيننا**»، أصل أصيل عند السلفيين أهل السنة، لا علاقة له بتلك القاعدة الخبيثة من قريب ولا من بعيد، وهو بعيد كل البعد عن تصورك المعكوس وفهمك السقيم المنكوس، الذي تحاول أن تلبِّس به على القراء، ونحن -ولله الحمد- وسط بين هذه القاعدة الحزبية المائعة وبين تلك القاعدة الإرهابية العسكرية (البوشّيّة!) التي يقوم عليها منهجكم، ألا وهي: (**من ليس معي فهو ضدي**)![2].

قال المسود (ص٢٠): «الكلام في أهل البدع هو نوع مهم من أنواع الجرح والتعديل، فكيف تفرق بين الكلام في الرواة، وبين الكلام في أهل البدع؟ فهل خبر الثقة في الرواة مقبول، وخبره في أهل البدع مردود؟! لكني أخشى أن تكون ممن يسيرون على منهج فالح الحدادي الذي يفرق بين كلام العلماء في الجرح والتعديل وكلامهم في أهل البدع».

قلت: شيخنا لا يفرق هذا التفريق الذي ذكرت، وقد بيَّن ذلك مراراً وتكراراً،

---

[1] ولنا وقفة أخرى -إن شاء الله- أبين فيها جهاد شيخنا ومحاربته لأهل البدع بتفصيل أكثر.

[2] وسيأتي مزيد تفصيل في هذه المسألة لاحقاً، فاصبر..

ولكنكم لا ترعوون، والحق لا تقبلون، فحيلتنا فيكم حارت؟ لأنكم على مذهب: عنزة ولو طارت!

ثم إن هذا التفريق لم يقل به فالح وأشياعه فقط، بل قاله أيضاً عالم جليل من علماء السنة، وشيخ كبير من المشايخ السلفيين، ألا وهو فضيلة الشيخ صالح الفوزان، قال -حفظه الله- كَمَا فِي مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ عَلَى «الإِنْتَرْنِت»: «المُبتدِع يُذكَرُ ليُحْذَر؛ ما هو مِن باب الجرح والتعديل».

وقال في موضع آخر:

«ما نعلمُ أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر!

علماءُ الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..

ولكنْ؛ كلامُهم موجودٌ في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-.

والجرحُ والتعديلُ في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرحُ والتعديل في سبِّ الناس وتنقُّصهم: فلان فيه كذا! وفلان فيه كذا! ومدحُ بعض الناس، وسبُّ بعض الناس!!

هذا من الغِيبة والنميمة، وليس من الجرح والتعديل».اهـ

هذا كلام الشيخ الفوزان -حفظه الله-، فكان ماذا[1]؟

مع أن شيخنا خطَّأَ هذا الكلام في كتابه (ص٢٢٠)، وذكر كلاماً للحافظ ابن رجب بخلافه، فعجباً لكم أيها القوم! كيف تتركون من يقول بها تنكرون! وتتكلمون فيمن يقول بها تقولون! ولكن ماذا نقول: إنه الحقد الدفين، والحسد بيقين!

---

[1] لم لا ترد عليه؟ أم أنك تكيل بمكيالين؟

وكم تعجبت حين رأيت المسود ينقل كلاماً من «المجموع الواضح» للشيخ ربيع -حفظه الله-، وقد كنت أظنه! لم يطلع على هذا الكتاب، وإلا فإنه ينسف ما قعَّد وأصَّل نسفاً فيذره قاعاً صفصفاً[1]! وكأني بالشيخ ربيع في خطابه لفالح، يخاطب المسود وشيخه الكالح، فحالهم كحاله سواء بسواء! مع اجتماع المصالح!

وبمناسبة ذكر فالح هنا، فإنني أسأل المسود المتواقح (التلميذ النجيب لفالح): هل شفيت من تتلمذك عليه ومن سلوكِكَ مسلكَه أم ليس بعد؟! لا أرى ذلك فيك، وإن كنت تدعيه، فكلامك، وتشددك، وتعصبك لرأيك، وقدحك لغيرك على هذه الشاكلة يؤكد لي هذا، فلا شك أنك لا زلت متأثراً به جداً، وأن زعمت أنك قد تركته وفارقته!

وأنت أيها القارئ الكريم، سل أبا عمر ينبيك الخبر[2]!

قال المسود (ص٢٣): «وخلاصة الكلام أن هذه القاعدة: (عدم قبول خبر الثقة في الكلام على أهل البدع) تؤيد أولاً ما يذاع قديماً وحديثاً من أن خبر العدل الواحد يفيد الظن فلا يقبل في العقيدة والمنهج، وثانياً؛ تؤيد أن الكلام في أهل البدع لا يدخل في علم الجرح والتعديل».

قلت: ومن الذي وضع هذه القاعدة -أصلاً- وقعّدها؟ من قعّدها غير عقلك

---

[1] ولكن القوم لا يقرؤون، وإذا قرؤوا فهم ينتقون ما يحبون! ويتركون ما يكرهون!

[2] أعني بذلك الأخ أبا عمر وأبا زيد (أسامة عطايا العتيبي -حفظه الله وغفر له زلله، وأصلح علمه وعمله- ولا زلنا نرجو له الخير، والبعد عن الشَّرِّ والضَّير) فقد خبر هذا المسود جيداً، وحكى لنا ما خفي عنا من أمره حين كان يدرس في المدينة، وأنه كان يبدع أبا زيد لأنه كان يحذر من فالح، وأكد لنا أن الشدة الفالحية لا زالت تسري في عروقه، ولم يُشْفَ منها، وقد شهدت موقفاً في أحد فنادق المدينة قبل سنوات، التقى هناك المسود وأخوه مع أبي زيد، فجعل المسود وأخوه يسبان أبا زيد ويشتمانه، ولم يزد أبو زيد على التبسُّم في وجهيهما، فسقط الاثنان من عيني، وغبطت أبا عمر -حينئذٍ- على حسن أخلاقه.

وهواك وسوء ظنك وحقدك الذي لا ينتهي[1]؟

حقاً إن أمرك عجيب! هل كلامنا في من ثبت ابتداعه -ومن يخالف ذلك-؟ أم في السلفي المخطئ وتريد أن تحكم عليه بالابتداع؟

وهؤلاء الأئمة الذين ذكرت أسماءهم هل يرد أخبارَهم التي توافق الحجة والدليل إلا مجنون؟

فما لكم كيف تحكمون؟

قال المسود -نقلاً عن الشيخ النجمي -رحمه الله- (ص٢٤): «لا شك أن الواجب على الإنسان أن يتثبت في الأمر، لأن هذا القول أنت لا بد أن تطالب عليه ببيان، أو أن تسأل عنه أمام الله -عز وجل-، فكل من يقول في الناس، يجب عليه أن يقول بشيء مؤكد، وألا يكون بالظن»[2].

قلت: نعم سنقف أمام الله ونسأل، فكيف تلزموننا وتطالبوننا بقول شيء لا نعتقده، ولا نراه إلا ظناً منكم وعندكم، بمَ نجيب الله عنه؟ هل نقول: يا رب جوابنا هو جواب فلان، وحكمنا في فلان هو حكم فلان فيه؟ وقولي فيه قوله هنالك، وأخبرني الثقة بذلك..

لذلك لن نقول بالظن -كما يحذِّر من ذلك الشيخ النجمي -يرحمه الله-.

قال المسود (ص٢٣): «ولماذا قبلت خبر محمد حسان في توبته المزعومة، ولم تقبل

---

[1] وقد مر معنا الرد على هاتين الشبهتين.

[2] رحم الله الشيخ، وليتنا رأينا هذا التثبت في الحكم على شيخنا مشهور، وعدم أخذه بالظن، غفر الله للجميع.

خبر العلماء في أبي الحسن المأربي، أم أنك تكيل بمكيالين وتزن بميزانين».

قلت: أما الكيل بمكيالين فقد أثبتُّ قبلاً أنك أنت المتلطخ به لا شيخنا[1].

ثم كيف تقرنُ تراجعَ الشيخ محمد حسان عن بعض أخطائه -وهو (يخبر) عن نفسه- بحكم بعض المشايخ والعلماء في تبديع أبي الحسن؟ ما هذا الخلط الغريب، والخبط العجيب؟

أين كلام المرء عن نفسه، من كلامه في غيره؟! هذا في وادٍ وذاك في وادٍ آخر. ولكنه الجهل والهوى، فحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم إنك وغيرك من عصابة التجريح تكثرون من هذه الديباجة: تبديع العلماء لأبي الحسن، تبديع العلماء لأبي الحسن، مَن مِن العلماء بدَّع أبا الحسن؟ وكم عددهم؟ وهل أطبقت كلمتهم على ذلك؟

نعم، هناك من العلماء من بدعه، وهناك من لم يبدعه، فكان ماذا؟ هذا الشيخ العبَّاد لا يبدع أبا الحسن، وكذلك الفوزان، والعبيكان، وآل الشيخ (الاثنان)، ورمضاني، والرحيلي، والعبيلان، و، و، وغيرهم كثير، فما رأيك بهم، وما حكمك فيهم؟ وأين اتهامك لنواياهم؟ وهل تلحقهم بأبي الحسن كما فعلت بشيخنا، أم ماذا[2]؟!

---

[1] وسيأتي مزيد بين عن هذه الكلمة فلا تعجل.

[2] نعم صحيح! كدت أنسى أنك تكيل بمكيالين!!

ونقل المسود عن الشيخ النجمي -رحمه الله- (ص٢٥) قوله[1]: «فإذا قيل لنا أن هذا الإنسان من ورائه كذا فيجب علينا قبول من قال لنا، إذا كان هذا موثوقاً، وأن أهل العلم؛ عندما يقولون عن قوم: بأنهم مبتدعة، فإنهم لا يقولون هذا القول اعتباطاً، وإنما يقولونه بأمور استندوا إليها؛ إما من إقرارهم، وإما من كلام من صحبهم، وتركهم؛ وإما؛ وإما ... أمور استفاضت عنهم، وتوالت عليها إثباتات كثيرة».

قلت: رحم الله الشيخ، نعم، إذا كان الكلام من أهل العلم موثوقاً وموثَّقاً لا مطعن فيه، ولا يعارض بأقوى منه، ولا يحتمل غير ما يذكر -على الراجح-، نأخذ بقوله لزاماً، فإن الأخذ هنا يكون بالحجة لا بقول العالم لمجرد خبره، وإنما لحجته ودليله القاطع المقنع، كما ذكر الشيخ: «بأمور استندوا إليها؛ إما من إقرارهم، وإما من كلام من صحبهم، وتركهم؛ وإما؛ وإما ... أمور استفاضت عنهم، وتوالت عليها إثباتات كثيرة».

هذا هو الحق بيقين[2]، وليس الأمر اعتباطياً -كما حذَّر الشيخ-؛ يجب أن يكون القول بحجة ودليل مقنع، لا مدفع له (راجح) من جهة، وأن يستفيض عنه خلاف ما كانوا عليه من السنة، ويتوالى عليه إثباتات كثيرة من جهة أخرى، ولا يؤخذ أحد بالظنون الفاسدة، وبزعموا! وقالوا! ونُبِّئْتُ! وحدثني الثقة[3]!!!

---

[1] معلِّماً إياه بالخط الغامق!

[2] فهذا الحق ليس به خفاء   فدعني من بنيات الطريق.

[3] فكلام الشيخ هنا حجة عليك يا مسكين، لا لك، فلا تتعب!

فمعنى الكلام هنا: أنه لا يلام من يأخذ بقول عالم لا يراه قال اعتباطاً في التبديع!

فإنني أسأل: هل يلام من يأخذ بقول عالم لا يراه قال اعتباطاً في (**عدم**) التبديع؟!

لا، بل إنه يرى أنَّ من بدَّعَ قد بدَّعَ اعتباطاً! فما قولك؟!

وهل يُلزم بقول من لا يرى قوله، ولم يقنع بحججه؟ ألا يكون بذلك قد بدع اعتباطاً أيضاً؟

قال المسود (ص٢٥): «ما جاء هذا الخلط إلا من عندك، أما علماء السنة فلم يقعوا في هذا الخلط، ومن هذه النظرة السوداء تنطلق إلى رد أقوال علماء السنة والتوحيد في أهل الفتن والأصول الفاسدة...

وكل مواقفك ضدهم قائمة على الخلط والخبط والتمويهات والمغالطات، فإلى متى تحامي بهذه الأصول الفاسدة عن أهل الباطل والفتن، وتقف بالمرصاد لأهل السنة معارضاً ومحامياً عن أهل الأهواء».

قلت: توهم دائماً أن شيخنا يخالف العلماء في أصولهم وقواعدهم، وأنه متفرد في أقواله وأحكامه، وأن الأمر مقصور على شيخنا في عدم تبديع من تذهب إلى تبديعهم[1]! فهل العلماء[2] الذين لا يبدعون من لهج لسانك بذكرهم، وكلَّ قلمك بكتْب أسمائهم، وأقمتم الدنيا ولم تقعدوها من أجلهم!: العباد، والفوزان، وآل الشيخ، وغيرهم ممن سبق ذكرهم -حفظهم الله ونفع بهم- مخلِّطون! ومموهون! ومغالطون؟ وهل نظرتهم سوداء؟ وهل هم يحامون عن أهل البدع؟ وهل يقفون بالمرصاد لأهل السنة؟

---

[1] وما هو إلا مقلد في ذلك أيما تقليد، حاله كحال شيخه الهارف الجهول البليد!

[2] الكبار على حد تعبيركم، ونحن نرى أنهم أكبر ممن توصلونه إلى قريب حد العصمة، وحُقَّ لنا ذلك والله.

فإن كلام شيخنا لا يخرج عن كلامهم قِيدَ أنملة، بل منهم من سبق شيخنا في ذلك.

ولا تقل: إن الفرق بين شيخنا وبينهم، أنه يؤصّل وهم لا يؤصّلون، ويقعّد وهم لا يقعّدون، ويتكلم وهم ساكتون، ويصرح وهم لا يتكلمون، فقد سبق كلامَه كلامُهم، ونفذت قبل سهمه فيكم سهامُهم، وخطَت قبل قدمه أقدامُهم، وخطَّت قبل قلمه أقلامُهم[(١)].

ألم يكتب الشيخ العباد «رفقاً أهل السنة» [(٢)]قبل سنوات؟

ألم يكتب الشيخ الرحيلي «النصيحة» قبل سنوات؟

ألم يكتب الشيخ سلطان العيد «النصيحة» قبل سنوات؟

أليس كلام الشيخ الفوزان مسجَّلاً في ذم هذا المنهج الغالي والتحذير منه؟

[(١)] بل قد قال بعضهم! ليخرج من هذا الإلزام: «الحلبي يعرف! وهم لا يعرفون»!! فطعن بهم من حيث لا يدري!!!

[(٢)] وقد أثنى الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله- ثناءً عطراً على هذا الكتاب العطر بقوله: «**وقد أجاد العلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في نصحهم والتحذير من منهجهم في كتابه: (رفقاً يا أهل السنة بأهل السنة)**. نسأل الله -تعالى- السلامة من **الغلو** كله».اهـ «مظاهر الغلو في الاعتقاد والعمل والحكم على الناس» في موقعه على «شبكة الإنترنت».

والشيخ ابن برجس -رحمه الله- من العلماء المعروفين المعدودين، والذين يتمسح بهم هؤلاء الغلاة، قال عنه الشيخ الفوزان -حفظه الله-: «الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله- رجل معروف للجميع بأنه: عالم، وداعية إلى الله -عز وجل-، وناصح في مؤلفاته، ورسائله، وبيانه للحق، معروف مكانه؛ والذي يشكك فيه يشكك في الصحابة، يشكِّك في أهل العلم من قبله، فلا يلتفت إلى هؤلاء، لا يلتفت إلى هؤلاء! هؤلاء ما يسلم منهم أحد؛ يشككون حتى في الصحابة، وحتى في الأئمة وحتى في أهل الخير؛ ولا يخلو زمان من مثل هؤلاء، لكن -والحمد لله- لا يضرون إلا أنفسهم وما يشعرون» .اهـ

أليس كلامهم فيما ذكرت لهم من مصنفات يوافق ما قال شيخنا سواء بسواء؟!
فلم لا تتكلم فيهم إذن وترد عليهم أيها الجاهل الخواء[1]؟!

قال المسود (ص٢٦): «ثم إن صح كلامك فأنت لم تر أحداً سبقك بالتنبيه على هذا الخلط، وهذا فيه لمز بالعلماء والمشايخ حملة الدعوة السلفية...».

قلت: قد أتيت بباقعة هنا، يعلم فسادها وبطلانها كل من عقل له، فرميتَ شيخنا بلمز العلماء! والتهوين من شأنهم!! ومن هم المتأدبون مع العلماء إن لم يكن شيخنا على رأسهم[2] ؟! وهل شيخنا إلا أحدهم، وواحد منهم، وهل تربى إلا على موائدهم العلمية؟ ومناهجهم التأصيلية؟ وهل رضع إلا من لبان مجالسهم وحلقهم؟ وهل نهل إلا من معين كتبهم وأدبهم؟ ومن غيرك وغير شيخك الجهول المجهول يطعن في العلماء ويهون من شأنهم؟ وقد استفاض ذلك عنكم، وعرف منكم، فلا تنكره فهو ثابت موثق! وما من أحد أجدر بتهمة الحدادية غيرك، يا متتبّع الزلّات، ومتلمّس العثرات، ومتصيّد السّقطات[3]!

---

[1] نعم صحيح! نسيت أنك تكيل بمكيالين!! وتلعب على الحبلين!!!

[2] انظر نماذج من أدبه مع مخالفيه -بله موافقيه- في «التنبيهات المتوائمة» (ص٣٨٢، ٣٨٣).

[3] ومما ذكره الشيخ ربيع -حفظه الله- من بعض صفات الحدادية، وينطبق على حال هذا المسود المسكين غير الفطين وحال شيخه الأرعن:

«١ـ بغضهم لعلماء المنهج السلفي المعاصرين وتحقيرهم وتجهيلهم وتضليلهم والافتراء عليهم.

٢ـ قولهم بتبديع كل من وقع في بدعة.

٣ـ تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه.

٤ـ العداوة الشديدة للسلفيين مهما بذلوا من الجهود في الدعوة إلى السلفية والذب عنها، ومهما اجتهدوا في مقاومة البدع والحزبيات والضلالات. =

ثم أليس من الممكن أن يتنبه العالم إلى أمر لم يفطن إليه من سبقه -أو من معه- من العلماء؟ فكم من المسائل التي فاق بعض التلاميذ بها شيوخهم؟ أو فطن لها اللاحق، وغفل عنها السابق؟ فكان ماذا؟! لكنْ:

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ   مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ!

وفي ختام هذه المسألة الهامة، فإنني أعتذر عن الإطالة، ولكن المقام اقتضى ذلك، لكشف فساد أصل من أصول هذا المنهج الدخيل على منهجنا السلفي الأصيل، ولعلاج شيءٍ من هذه الظاهرة غير الصِّحِّية (ظاهرة التجريح والتبديع المنفلت) التي يحاول أهلها أن يلبسوها لبوس العلم، ويلصقوها بأهله، والعلم وأهله منها براء، ورب السماء.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

=٥ـ تسلطوا على علماء السلفية يرمونهم بالكذب: فلان كذاب وفلان كذاب.

٦ـ امتازوا باللعن والجفاء والإرهاب لدرجة أن كانوا يهددون السلفيين بالضرب.

٧ـ الكبر والعناد المؤديان إلى رد الحق كسائر غلاة أهل البدع.».اهـ «المجموع الواضح» (ص٤٦٧).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَة

الرَّوْضُ النَّاضِر فِي اخْتِلافِ أَوْجُهِ تَطْبِيقِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ بَيْنَ المَاضِي وَالحَاضِر

حاول المسوِّد هنا أن يتَّهم شيخنا بأنه ينكر علم الجرح والتعديل! وينفيه في هذا الزمان! كما حاول في المرة السابقة أن يتهمه بإنكار خبر الآحاد! مع أن شيخنا من أكبر حملة راية هذا العلم، ومن أكثر المتكلمين في هذا الباب والمتصدرين له، قد علم ذلك عنه القاصي والداني، والموافق والمخالف، وآثاره الكثيرة تشهد بذلك، وتكذِّب مزاعم هذا المسود وربعِه -كما سيأتي-.

فأورد المسود -كعادته- مقطعاً بتره من كلام شيخنا، يوهم أن علم الجرح والتعديل قد انقطع اليوم ولا علاقة له بالماضي، وهذا الكلام يوضِّحه ما بعده لذلك أخفاه، وأتى به بعد عدة صفحات، بعد أن غرَّر بالقارئ وأشبعه كذباً على الشيخ، فقال المسود (ص٢٨) -آتياً بكلام تالف من أساسه، ساقط على أم راسه-:

«قلت: على كلامك هذا تسقط كل جهود أهل السنة في هذا العصر في نصرة السنة والذب عنها وعن أهلها، وتحكم عليهم بأنهم لا صلة لهم بالسلف ولا بمنهجهم، وتحكم ببراءة أهل الأهواء...».

وقد رد شيخنا على هذه الفرية بلا مرية في كتابه الفذ «منهج السلف الصالح»[1]، عندما ذكر قول الشيخ ربيع -حفظه الله-: «وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ (جَرْحِ الرُّواة)، أَو

[1] (ص٢١١).

(التَّبْدِيع لِلأَشْخَاص)؛ وَالاكْتِفاءُ بِالجَرْحِ المُجْمَل -فِي التَّبْدِيع-؛ فَنَقُول: أَيُّ جَرْحٍ أَقْوَى مِن التَّبْدِيعِ؟! وَلَوْ رَاجَعَ أَيُّ أَحَدٍ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ، أَوْ كُتُبَ الجَرْحِ الخَاصَّةَ بِالجَرْحِ؛ فَسَيَرَاهَا مُكْتَظَّةً بِجَرْحِ أَهْلِ البِدَعِ بِبِدَعِهِمْ».اهـ

فقال شيخنا -معلقاً-: «وثَمَّةَ مقالٌ بديع لفضيلة الشيخ ربيع بن هادي -حفظهُ اللهُ- عُنوانُه: «أهل البِدع يدخُلونَ في جرح أئمَّة الحديث دُخولاً أوَّلِيًّا»...

ومَن[1] حَمَّلَ (بعضَ) كلامِي -في هذا الباب- ما لا يحملُهُ- بتكلُّفٍ ظاهرٍ، وتمحُّلٍ جَليٍّ-؛ فقد أَبْطَلَ!!

إذْ مبنى كُلِّ (نقدِه) -الهزيلِ-مِن أَوَّلِ نَظْرَةٍ- على (تَمْرِيط!) الكلام!! والإلزامات -واللوازِم!- الفاشلة! وبِالفُهوم الباطلة!».اهـ

وهنا نلحظ أمراً مهماً، وهو أن شيخنا لم ينف الجرح والتعديل، ولا قال بانقطاعه، بل أثبته وذكر اختلاف موضوعه، وانتقال وجهته في هذا الزمان الذي انتهت فيه الرواية، وأن مسألة التَّسليف (!) والتَّبديع في المنهج والمعتقد تختلف عن مسألة التَّوثيق والتَّوهين في الرواية من حيث الحكم والدراية.

ومن المعلوم بداهةً أنه حتى المبتدعة كانت تقبل روايتهم إذا كانوا موثَّقين، كما قبلها البخاري وغيره، أما في زماننا هذا فلا توجد رواية؛ فهل يؤخذ الدين عن المبتدع؟ وهل هناك أحدٌ يقول بذلك؟ فالأمر اختلف عن سابقه، كما كان يختلف سابقه عن سابقه أيضاً، ففي عصر الرواية والتَّدوين هل كان الجرح والتعديل كما كان

---

[1] يشير إلى هذا المسوِّد وسفاهته الفاشية، وحسبه أن يشار إليه في حاشية!

في عصر الصحابة، لا شك أنه كان يختلف[1]، فكما اختلف في ذلك العصر عن الـذي قبله في موضوعه ووجهته، فكذلك اختلف الـعصر أو العصـور التـي بعـده عنـه في موضوعه ووجهته، وإليك إثبات ذلك:[2]

قال الذهبي -رحمه الله-: «نعم، وكذلك من قد تُكُلِّم فيه من المتـأخرين، لا أورد منهم إلا من قد تبيَّن ضعفه، واتَّضح أمره من الرواة؛ **إذ العمدة في زماننـا لـيس عـلى الرواة، بل على المحدِّثين والمقيِّدين، والذين عُرِفت عدالتهم وصدقهم في ضبط أسـماء السامعين.**

ثم من المعلوم أنه لا بد من صَوْن الراوي وسَـتره، فالحـدُّ الفاصـل بـين المتقـدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة، ولو فتحت على نفسي تليين هذا الباب، لمـا سـلم معـي إلا القليل، إذ الأكثر لا يدرون ما يروون، ولا يعرفـون هـذا الشـأن، إنـما سُـمِّعوا في الصغر، واحتيج إلى علوِّ سندهم في الكبر، فالعمدة على من قرأ لهم، وعلى مـن أثبـت طباق السماع لهم، كما هو مبسوط في علوم الحديث، والله الموفق، وبـه الاسـتعانة، ولا قوة إلا به».اهـ[3]

قلت: فتأمل قوله -رحمه الله-: «إذ العمدة في زماننا ليس على الرواة بل على..».

---

[1] قال الدكتور أمين أبو لاوي (الأستاذ المساعد بكلية المعلمين بالدمام): «الغـرض مـن الجـرح والتعـديل الذي عرف في زمن الصحابة لم يكن تمييز رواة الحديث النبوي وإنما كان تجريحاً وتعديلاً لبيان المسيء مـن المحسـن بوجه عام، ونوعاً من إنكار المنكر، ومن ميزة الجرح والتعديل في هذه الحقبة أيضاً أن الجرح في كثـير مـن الأحيـان يوجه لصاحبه مباشرة، وربما في حال وقوع المخالفة منه».اهـ «علم أصول الجرح والتعديل» (ص١٨٨).

[2] مع أن هذا أمر معلوم ضرورةً، ولا يحتـاج إلى كبـير تأمـل، ولا كثـير تعـنٍّ، ولكـن مـاذا نقـول في أقـوام أصبحوا في هذا الزمان ينكرون البدهيَّات؟!

[3] «ميزان الاعتدال»(١/ ٤).

ألا يدلُّ كلامه هذا على تغيُّرٍ في وجهة هذا الفن[1]؟ وانتهاءٍ لزمن الرواية؟ وهـذا يقوله الذهبي في زمانه، أي قبل ٧٠٠ عام! فكيف الأمر في زماننا؟!

ومن المعلوم أن كتاب الذهبي هـذا مـن أعظـم كتـب الجـرح والتعـديل، ونقـد الرجال؟

وقال الدكتور أمين أبو لاوي: «ولو أننا طبقنا أحكام الجـرح والتعـديل بخاصـة صفات الراوي المقبول من حيث العدالة والضبط في زمننا هذا لما وجدنا أحداً يفلـت من قيود الجرح والتعديل، وإن وُجد أحد تحققت فيه الشروط فهو نادر الآن والنـادر لا حكم له».اهـ[2]

وقال -مبيِّناً اختلاف هذا الفن من طبقـةٍ إلى طبقـةٍ-: «يقـول الحـافظ الـذهبي: «فأول من زكَّى وجرَّح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي وابن سيرين ونحوهما، حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين، وسبب قلة الضعفاء في ذلك الزمان: قلـة متبوعيهم من الضعفاء، إذ أكثر المتبوعين صحابة، وأكثـرهم مـن غـير الصـحابة بـل عامتهم: ثقات صادقون يعون ما يروون وهم كبار التابعين، فيوجد فيهم الواحد بعد الواحد فيه مقال... -فذكر بعض الأسماء- حتى قال: فلما كان عنـد انقـراض عامـة التـابعين في حـدود الخمسـين ومئـة تكلـم طائفـة مـن الجهابـذة في التوثيـق والتضعيف».اهـ[3]

---

[1] فهلا قلتم: هذا إنكار لعلم الجرح والتعديل؟!

[2] «علم أصول الجرح والتعديل» (ص٨٨).

[3] «المصدر السابق» (ص١٩٤).

وقال في الدور الذي تلا دور التابعين -وقد أسماه: (الدور الذهبي)-: «بدأ هـذا الدور الذهبي بعد انقضاء عصر التابعين في المئة والخمسين الأولى مـن سـنيِّ الهجـرة النبوية تقريباً، ويمتد هذا الدور إلى زمن انتهاء الروايـة، وحيـث أن هـذا الـدور هـو الأبرز في مراحل تطور علم الجرح والتعديل فإنه يتميز عن غيره من الأدوار بـأمرين اثنين هما:

أولاً: وضوح معالم الجرح والتعديل.

ثانياً: ظهور حركة تدوين وتصنيف في الجرح والتعديل».اهـ[1]

فلاحظ كيف جعل هذا العلم أدواراً ومراحل، وكل مرحلة منه تمتاز عن سابقتها بميزات، فما بالك به في زماننا؟!

وقال -أيضاً-: «**مسألة:** هل بقيت حاجة إلى تجريح الـرواة بعـد أن انقطـع زمـن الرواية ودُوِّنت السنة النبوية؟

الجواب: الذي بقي في مسألة التجريح ذكر المجروحين وما جرحوا بـه، وروايتـه بوصفه أداة من أدوات الحكم على الأحاديث بالصـحة والضـعف، بـل هـو أسـاس ذلك. وقد رأى الإمام الذهبي[2] أن يُسلَّط الجرح والتعديل في زمنـه عـلى المحـدثين، وهم الذين يشتغلون بالحديث النبوي الشريف وعلومه، مما يفهم منه اشتراط الذهبي للمحدِّث ما يشترط في الراوي وهو وجه حق».اهـ[3]

---

(1) «المصدر السابق» (ص٢٠٠).

(2) وهو ما نقلناه عنه آنفاً من مقدمة الميزان.

(3) «المصدر السابق» (ص٢٨٦).

وقال الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر -رحمه الله- مقرراً انتهاء عصر الرواية-: «وأما عصرنا هذا فقد ترك الناس فيه الرواية جملةً، ثم تركوا الاشتغال بالأحاديث إلا نادراً».اهـ[1]

بل ماذا سيقول هذا المسوِّد وأشياعه في قول الشيخ ربيع -حفظه الله- عندما ردَّ على من اتهمه بقوله: «لقد فرح الكثير...بقول الشيخ ربيع -هداه الله- في مسألة أن جرح أهل البدع كجرح الرواة، وأن أحكام جرح الرواة لا بد أن يعمل بها من أراد أن يتكلم في أهل البدع».اهـ

فرد عليه الشيخ ربيع -مدافعاً عن نفسه- بقوله: «**أنا لم أقل: إنَّ جرح أهل البدع كجرح الرواة**..إلخ، ومن أراد أن يعرف قولي فليرجع إلى «نصيحتي»، وإلى كتاب «أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين»».اهـ[2]

والعجيب من هؤلاء: أنهم إذا جرحوا شخصاً ما فإن ذلك يعني تبديعهم له وإسقاطه، وأنه لن تقوم له قائمة، ولو نظرنا إلى جرح الأقدمين لوجدناه على مراتب[3]، ومراتب كثيرة،كما أن التعديل عندهم على مراتب، ولكن هؤلاء القوم جعلوه مرتبة واحدة، وهي ما يمكن تسميته بمرتبة (**الضربة القاضية!**)، ثم بعد ذلك يقولون: إن هذا العلم لم تنتقل وجهته!**!**[4] مع أنهم -كما ترى- يقول ذلك لسان

---

[1] «الباعث الحثيث» (٢/ ٤٣٧).

[2] «المجموع الواضح» (ص٩١).

[3] انظر مراتب الجرح عند المحدثين في: «نزهة النظر» مع النكت لشيخنا (ص١٨٧)، «الرفع والتكميل» (ص١٦٧)، «تيسير مصطلح الحديث» (ص١٥٣)، «تحقيق الرغبة» (ص٢١٤)، «علم أصول الجرح والتعديل» (ص٢٢٩)، وغيرها.

[4] مع أن واقعهم المشاهد يكذِّبهم.

حالهم، وتدلُّ عليه قبيح أفعالهم، وقد تنبه شيخنا إلى هذا الأمر فقال: «وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّنا نَرَى مِنَ (البَعْضِ) أَنَّ أَيَّ مُخَالَفَةٍ لِرأْيٍ -ما- فِي (حُكْمٍ) -لاَ أَقُول: (أَهْلِ البِدَعِ)!- إنَّما: فيمَن وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ (أَهْلِ السُّنَّة)، وَدُعاة عَقِيدَة السَّلَف- تَكَادُ تَكُونُ -بل تكونُ- سَبِيلاً لِهَجْرِهِ، وَقَطْعِهِ، وَبَتْرِهِ، وَإِسْقَاطِهِ، واستئصالِه!!

وهذا المَلْحَظُ -في الموقِفِ مِن (أهل البِدع)- مِن فوارِق (عِلم الجرح والتعديل)- المؤصَّل قديماً- ، وبين تطبيقاتِه المعاصرة!!».اهـ[1]

ومن المغالطات الكثيرة التي وقفت عليها للمسود في هذه الفقرة:

قوله (ص٢٨) لشيخنا: «انبريت مهاجماً لأهل السنة».

قلت: إن صح التعبير هنا؛ فالمهاجمة هي لقواعدكم المخالفة للسنة، التي تريدون بها إهلاك هذه الدعوة وأهلها، وليست مهاجمة للسنة، كيف ونحن من أهلها والعاملين بها؟!.

والله متمٌّ نوره..

وقوله -أيضاً- في نفس الصفحة-: «لم نسمع أحداً من العلماء قال هذا القول الظالم الجائر».

قلت: قد قرأت بعينيك ما أوردته سابقاً من كلام، وليتك تعلَّمت -أيها الجاهل!- قبلما تكلمت، وليتك تنبَّهت، قبل أن تفوَّهت، لأرحتنا من عناء الرَّدِّ عليك، ووفَّرت علينا وقتاً في توضيح ما هو واضح.

وقال -في الصفحة نفسها-: «علم الجرح والتعديل أصل أصيل في هذا الدين».

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٢١٤).

قلت: هذا مما لا شك فيه عندنا وعند شيخنا، ولكنكم -من غلوكم المألوف، وتنطعكم المعروف- جعلتموه كعلم التوحيد، كما قال شيخك[1] البليد، الفظُّ الشَّديد، الذي جعلتَه عندك محطَّ التَّقليد، واتخذته إمام العبيد: «والله هذا الدين، هذا الدين كما هو قائم على التوحيد، أيضاً قائم على الجرح والتعديل، ولولا الجرح والتعديل ما وصلكم التوحيد، ما عرفتم التوحيد، لولا الجرح والتعديل ما عرفتم التوحيد!!!». فتأمل!

فإنني أخشى أن يصبح عندكم علم الجرح والتعديل ركناً من أركان الإسلام! أو الكلام في الرجال شرط صحة لإيمان العبد!

وقال -موهماً أيضاً أن شيخنا لا يجعل الرد على أهل البدع داخلاً في الجرح والتعديل-: *« إن الرد على أهل البدع داخل في علم الجرح والتعديل..»*.

قلت: قد بيَّن شيخنا هذا الأمر جليّاً في كتابه المعطار «منهج السلف الصالح»[2]، ورد على من قال بخلافه من العلماء، فقال: «نعم؛ هو (جَرْحٌ) -بيقين-.[3]

وإنْ قالَ بعضُ (العلماءِ) غيرَ ذلك - أو ما يُفهَم منه عكسُ ذلك!-؛ فقد نقل اللكنويُّ في «الرفع والتكميل» (ص٥) عن العلَّامةِ ابنِ المُرابطِ -تُوُفِّيَ سَنَةَ (٤٨٥هـ)، وَمُتَرْجَم فِي «العِبَر» (١/ ٢٥٤)- قولَه: «قد دُوِّنت الأخبارُ؛ وما بقي للتجريح فائدة»!

---

[1] في بعض مجالسه أيام الفتنة التي افتعلها، وكان يقوم بها لتضليل الشباب، والتآمر على أهل العلم (وهي مسجلة، وعندي منها نسخة، وفيها بلايا وطامَّات).

[2] (ص٢١٦).

[3] أي الرد على أهل البدع.

ومِن مشهور «فتاوى» الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- قولُهُ -كَمَا فِي مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ عَلَى «الإِنْتَرْنِت» (رقم ١٣٤١٥)-: «المُبتدِع يُذكَرُ ليُحْذَر؛ ما هو مِن باب الجرح والتعديل».

وفي كلامٍ آخرَ -له -وفَّقهُ اللهُ- قولُهُ: «ما نعلمُ أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر! علماءُ الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..

ولكنْ؛ كلامُهم موجودٌ في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-.

والجرحُ والتعديلُ في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرحُ والتعديل في سبِّ الناس وتنقُّصهم: فلان فيه كذا! وفلان فيه كذا! ومدحُ بعض الناس، وسبُّ بعض الناس!!

هذا من الغِيبة والنميمة، وليس من الجرح والتعديل».

قلتُ: وَالصَّوَابُ: مَا فَوْقَ -بِيَقِين-، وَهُوَ الأَوَّل، وَالَّذِي عَلَيْهِ المُعَوَّل:

فقد قال الحافظُ ابنُ رجَب الحنبليُّ في «الفَرْق بين النصيحة والتعيير» (ص٨-بتحقيقي):

«ولا فَرق بين الطَّعْنِ في رواةِ حُفَّاظِ الحديثِ -ولا التمييز بين مَن تُقْبَلُ روايتُه منهم ومَن لا تُقبل- وبين تَبْيين خطأ مَن أخطأ في فهم معاني الكتاب والسُّنَّة، وتأَوَّلَ شيئاً منها على غيرِ تأويلِه، وتمسَّكَ بما لا يُتَمَسَّك به، ليُحَذِّر مِن الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمعَ العلماءُ على جوازِ ذلك -أيضاً-»».اهـ

قلت: فها هو الشيخ الفوزان يقول ويصرِّح بما ترد به على شيخنا، مع أن شيخنا

لا يقول به، بل ويردُّه! ويثبت خلافه! ومع ذلك تحمل حملتك وزمرتُك عليه، وتقوِّله ما لم يقل! ولم يخطر له ببال!! وتترك من يقول بهذا القول علناً ولا تتعرَّض له!!!!

ما هذا؟!

فهل -يا ترى- سنحظى من (سماجة) -بالجيم- المسوِّد الهاوي ومن معه بردٍّ على الشيخ الفوزان فيما نستقبل من أعمار؟ أم أنكم تكيلون بمكيالين، وتزنون بميزانين، وتنظرون بإحدى العينين؟![1] أَم أَنَّ الأمر (محمدٌ يرث ومحمدٌ لا يرث!!)؟!!

وأورد المسود في (ص٢٩) كلام ابن حبان في أهمية الجرح والتعديل، وكَتمَ -بمكرٍ- تمام الكلام الذي فيه التفريق بين الرواية والشهادة، حتى لا ينقض كلامه السابق -الذي رددنا عليه- في التسوية بينهما، فتتمة كلام ابن حبان هنا قوله: «فإن الشاهد إذا كذب في شهادته لا يتعدّاه كذبه، والكاذب على رسول الله ﷺ يُحِلُّ الحرام ويحرِّم الحلال، ويتبوأ مقعده من النار».اهـ من «مقدمة كتاب المجروحين». فيا له من داهية!

ومن بلايا المسوِّد -أيضاً- ما فعله (ص٢٩) حيث أورد كلاماً للعينيِّ -رحمه الله-[2] في مسألةٍ مختلفٍ فيها[3]، فذكر العينيُّ فيها خمسة أقوال، فكتم الحقود منها الأقوال الأربعة الأولى -مع أنها منسوبةٌ لقائليها!-، وذكر القول الأخير منها مع أن العينيَّ أبهم قائله!

---

[1] هذا هو الأمر ولا شيء غيره!

[2] من «عمدة القاري شرح صحيح البخاري».

[3] وهي مسألة: (حُكم القاضي بعلمه).

ثم قال في تنبيهه (ص٣٠) مسيئاً الظن بشيخنا -كعادته-، متعدِّياً على الغيبيات، وما خفي من مكنون النفس: *«فخاف من كشفه على حقيقته فاستدرك الكلام»*.

ما شاء الله! ما هذا التَّصوُّف! والكشف أيها المتعالم؟! وكأنني أقرأ لأحد الصوفية، أو أطالع قصةً بوليسية، كيف تجعل المسألة ألغازاً بالأوهام، وتعتمد على فهم سقيم سَقام، وتترك الواضحات الجليَّات من ظاهر الكلام؟ إن هذا لشيء عجاب! مخالف للحق والصواب! ولما ورد في السنة والكتاب.

وقال (ص٣١) محاولاً إلزام شيخنا بما لا يلزم: *«لماذا لم تقبل كلام الشيخ مقبل في المغراوي أنه تكفيري»*.

قلت: وهل يُلزم شيخُنا أو غيرُه بقول عالم في كل ما يقول؟ هل يعاب المرء إذا أخذ بقول عالم في مسألة وترك قوله في أخرى؟ وما التقليد المذهبيّ إذن إذا لم يكن هُوَ ذا؟

أم أنك تدعو إلى مذهبية جديدة، ولكن هذه المرة بلَبُوس السلفية، وتحت عباءة الجرح والتعديل!

ثم إنني أسألك أنت: هل الشيخ مقبل -رحمه الله- معصوم؟ وهل كلامه من وحي السماء؟! وهل تأخذ بقول الشيخ مقبل -رحمه الله- في كل ما يقول؟ هل كنت تأخذ بقوله السابق في المملكة العربية السعودية؟ وهل تأخذ بقوله في (جهيمان)، وكلامه -رحمه الله- فيهما في نفس كتابه الذي تنقل منه «المخرج من الفتنة»؟!

ما لكم كيف تحكمون؟!

بل وهل تأخذ بقول الشيخ مقبل -رحمه الله- في (علي بلحاج)؟!

أتدري ما يقول الشيخ مقبل -رحمه الله- في (علي بلحاج)؟ وما أدراك ما (علي بلحاج)! صاحب الانحراف والاعوجاج، وانظر «مدارك النظر» لتقطع اللجاج.

فقد سئل الشيخ -رحمه الله-: ما رأيك فيمن يقول في (علي بلحاج): إنه ضال مبتدع؟

الجواب: «**لا، لا يقال هذا**؛ نقول: إنهم مرتكبون لشيء من البدعة في مسألة الحزبية، ومع هذا فنحن **نسأل الله أن ينصرهم وأن يدفع عنهم كل سوء ومكروه**، وأن يهديهم لاتباع سنة رسول الله ﷺ والاقتداء به؛ وودت أن طالب علم يناقشه، وربما يرجع فقد أخبرت أنه رجَّاع والله المستعان».اهـ[1]

ثم نقل المسوّد قول الشيخ مقبل -رحمه الله- من الكتاب نفسه، بأن الضَّجَّة حصلت من كتابه هذا لأن المجتمع اليوم يجهل فنَّ الجرح والتَّعديل.

فالسؤال هنا: هل تضمَّن هذا الكتاب -الذي حصلت بسببه الضَّجَّة- رواياتٍ وأحاديثَ مسندةً؟ أم جرحاً خارجاً عن الرواية؟ لا أحد ينكر أن كلا الأمرين داخلٌ في الجرح والتعديل، ولكنَّ الذي يجهل هذا الفن في زماننا -مع وضوح وجهته-، فمن باب أولى أن يجهله في الزمان الأول.

أما بالنسبة لكلام الشيخ مقبل -التالي- فهو حجة عليك لا لك، إذ بيَّن الشيخ -رحمه الله- أن الجرح للعصريِّين لبيان السني من المبتدع، والصادق من الكاذب، والجاهل من العالم، لا لبيان من تقبل روايته ممَّن لا تقبل!

ثم أورد كلاماً للإمام الألباني -رحمه الله- في الحاشية *(ص٣١)*، قال عقبه

---

[1] «غارة الأشرطة» (١/ ٤٣٩).

-مفسراً إِيَّاه بفهمه السقيم-: *«إن كلامه يدُلُّ على أن علم الجرح والتعديل بقواعده باقٍ لم يتغير»*.

مع أن شيخَنا وشيخَ شيوخنا الإمامَ الألبانيَّ -رحمهُ اللهُ- يقول في رسالتِه «التوحيد أولاً -يا دُعاةَ الإسلام-»[2]:

«.. **أوضاعُنا -اليومَ- تختلفُ -تماماً- عما كان عليه المسلمون الأوائل**؛ فلا يجوزُ أنْ نتوهَّمَ بأنَّ الدعوةَ إلى العقيدة الصحيحة هي -اليومَ- من اليُسر كما كان الحالُ في العهد الأوَّل.

وأُقَرِّبُ هذا في مَثَلٍ لا يختلفُ فيه اثنانِ، ولا ينتطحُ فيه عَنْزان -إن شاء الله-:

مِن اليُسْرِ المعروفِ -حينئذٍ- أنَّ الصحابيَّ يسمعُ الحديثَ من رسولِ الله ﷺ مُباشرةً، ثم التابعيَّ يسمعُ الحديثَ من الصحابيِّ -مُباشرةً-...

وهكذا؛ نقفُ عند القرون الثلاثةِ المشهودِ لها بالخيريَّةِ، ونسألُ: **هل كان هُناك شيءٌ اسمُه (علمُ الحديث)؟**

الجوابُ: **لا**.

وهل كان هناك شيءٌ اسمهُ (علمُ الجرحِ والتعديل)؟

الجوابُ: **لا**.

أمَّا الآن؛ فهذانِ العِلمانِ لا بُدَّ منهُما لطالبِ العلمِ، **وهُما مِن فروضِ الكِفايةِ**[2]..».اهـ

فما رأيك أيها القارئ اللبيب؟!

وقال (ص٣٣): « فديننا واحد لا يتغير ولا يتبدل على مر العصور».

---

[1] (ص٢٦).

[2] ولكنَّ الأخير صار عند القوم من فروض الأعيان! ولوازم الإيمان! وألزموا به حتى حدثاء الأسنان!

قلت: نعم والله، ديننا واحد لا يتبدَّل ولا يتغـيَّر، حتـى أتيتمونـا في آخـر الزمـان تحاولون التبديل والتغيـير والخـروج عـن قواعـد أهـل العلـم بشـدتكم وتـنطعكم، ومحاولتكم إسقاط كلِّ من وقع في زلَّة من أهل السنة، تحت عباءة الجـرح والتعـديل، وهو في حقيقته جرحٌ فقط، وغيبةٌ فقـط، ونميمـةٌ فقـط، وتتبُّـعٌ للـزلات، وحظـوظٌ للنفس، وإشباعٌ للرَّغبات؛ بغير حلـم ولا علـم ولا رفـق، ولا قواعـد ولا ضـوابط، منهج تتبرأ منه السلفية كلَّ التبرؤ.

ثم زعم المسود تناقض كلام شيخنا في عباراتـه، وعـاد ليقـول: إن الشـيخ ينفـي وجود الجرح والتعديل، وأنه انقطع وانتهـى، ولم يفـرِّق المسـكين بـين القـول: بتغـير الوجهة، وبين الانقطاع!

وهذه هي العبارات التي زعم المسود وقوع التناقض فيها:

١ـ «الجرح والتعديل انتقلت وجهته (وجهة المرويات)».

٢ـ «نحن لا نقول: علـم الجـرح والتعـديل انقطـع، لكـن نقـول: علـم الجـرح والتعديل انتقلت وجهته».

٣ـ «الجرح والتعديل كله المعاصر ليس لـه علاقـة بموضـوع الجـرح والتعـديل الماضي».[1]

فليتأمل اللبيب هذه العبارات، كيف تلتقي وتفسِّر بعضها بعضـاً، ولا تتعـارض بحالٍ من الأحوال، فضلاً عن التناقض! وما التنـاقض إلا في عقـل المسـود وفهمـه،

[1] أي: من حيثُ وجهتُه التي كان عليها (في المرويات) فلم يعد لها وجود.

ومن تابعه، وأيّده، وشجّعه!

ثم قال المسود (ص٣٤): «ماذا يقصد الشيخ الألباني عندما قال عن الشيخ ربيع: أنه حامل راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟ هل يقصد الجرح والتعديل الذي تغيرت وجهته، أم الذي لا علاقة له بموضوع الجرح والتعديل الماضي، أم أن الشيخ أطلق العبارة ولم تفهم حتى جئت وأوضحت العبارة بشيء محدث لا دليل عليه؟!!».

قلت: بلى قد فُهِمت عبارة الشيخ، وأكثرهم فهماً لها، ورعايةً لمدلولها تلاميذه الفحول شيوخُنا (وبخاصّةٍ شيخنا عليّاً (الشوكة العالقة في حلوقكم)!)، فهو من أعرف الناس بكلام شيخه الذي قضى معه ربع قرنٍ من عمره، وهي عبارة حقٍّ قيلت في وقتها، ولكنني أنا الذي أسألك الآن يا من تغلو في الشيخ ربيع وترفعه من درجة التقدير إلى التقديس!: متى قال الشيخ الألباني هذه العبارة؟ ولمَ قالها؟ هل قالها بسبب اشتغال الشيخ ربيعٍ -حفظه الله- في توثيق الرواة وتضعيفهم؟ أم قالها بسبب اشتغال الشيخ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها؟[1] لا، بل قالها بسبب انتصاب الشيخ ربيع -حفظه الله- للرد على أهل البدع والحزبيين وبيان عوارهم، وبخاصَّةٍ سيد قطب وأتباعه من القطبيين والسروريين[2]، وهذا أمر لا يخفى على أحد -إن شاء الله- وإن خفي عليك! أو حاولت أن تخفيه!

---

[1] ولئن كان الأمر كذلك فمشايخنا (تلاميذ الألباني) أَحقُّ بهذا اللقب لكثرة اشتغالهم بهذا الفن.

[2] ولم يقلها الألباني كذلك من أجل ردود الشيخ ربيع على بعض مشايخ السنة، بل أجزم أن الألباني -رحمه الله- لو رأى هذه الردود الموجودة اليوم على الساحة السلفية بين مشايخ الدعوة وأبنائها؛ لعنَّف على جميع كاتبيها، ولما زكَّى واحداً من الخائضين فيها -وهذا عين ما جزم به فضيلة الشيخ العبّاد في رسائله الأخيرة الشهيرة-.

ثم ها هنا أمر مهم؛ وهو أن كثيراً من الغلاة[1] في شيخنا ربيع -حفظه الله- يحملون هذه العبارة على محمل خاطئ، إما أن الشيخ لا يخطئ في أحكامه على الرجال، أو أن الشيخ معصوم في المنهج! ومنهم من يجعلها: إمام الجرح والتعديل! وهذا تحريف لها عن معناها الحقيقي الذي أراده الإمام الألباني -رحمه الله-، وهو: أنه الأبرز في الجرح والتعديل، كحامل الراية في المعركة يكون أبرز الجيش[2] أما كلمة **(إمام)** فتعني أن الكلَّ تبعٌ له في هذا الباب ويأتمُّون به، فتنبه.

وقال (ص٣٥): «فمن بيَّن أحوال أهل البدع بل والإلحاد في هذا العصر غير أهل الحديث في البلاد العربية والهند وباكستان؟».

قلت: وعلى رأسهم شيخنا أبو الحارث، فكم له من فضل في هذا الباب؟ وكم قدَّم في هذا المضمار[3] ؟

---

[1] ونحن نحب الشيخ ربيعاً ونجلُّه، ولكننا لا نرضى أن يغلو أحد فيه ولا في غيره من مشايخ السنة.

[2] لكونه -جزاه الله خيراً-وقتئذٍ- المتصدِّي الأكبر لسيد قطب، وأفكاره، وأذنابه!!

[3] ومن ردود شيخنا على المخالف -وما أكثرها-:

١) «إحكام المباني في نقض وصول التهاني».

٢) «إنها سلفية العقيدة والمنهج».

٣) «الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة».

٤) «الأنوار الكاشفة لـ(تناقضات) الخساف الزائفة وكشف ما فيها من الزيغ والتحريف والمجازفة».

٥) «الإيقاف على أباطيل قاموس الشتائم للخساف».

٦) «البيعة بين السنة والبدعة عند الجماعات الإسلامية».

٧) «برهان الشرع في إثبات المس والصرع».

٨) «بيان تلبيس المفتري محمد زاهد الكوثري».

٩) «التحذير من فتنة الغلو في التكفير». =

= ١٠) «ترغيم المجادل العنيد والتنديد بدفاعه البليد وكشف بعض جهله المديد».

١١) «التنبيهات المتوائمة في نصرة حق الأجوبة المتلائمة على فتوى اللجنة الدائمة».

١٢) «الحجة القائمة على فتوى اللجنة الدائمة».

١٣) «حق كلمة الإمام الألباني في سيد قطب ونقد أحواله ونقض أقواله».

١٤) «حوار هادئ مع الدكتور سفر الحوالي».

١٥) «حوار مع الحبشي ومريديه».

١٦) «الدرر المتلألئة بنقض الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته المرجئة».

١٧) «الدعوة إلى الله بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي».

١٨) «رؤية واقعية في المناهج الدعوية».

١٩) «الرد العلمي على حبيب الرحمن الأعظمي المدعي بأنه أرشد السلفي».

٢٠) «الرد البرهاني في الانتصار للعلامة المحدث الإمام محمد ناصر الدين الألباني».

٢١) «الرد المجدي على راجح الكردي».

٢٢) «رد عنت العاني الواقع في ثبت الشمراني لمؤلفات الإمام الألباني».

٢٣) «صفعات البرهان على صفحات البهتان».

٢٤) «صيحة نذير بخطر التكفير».

٢٥) «العقلانيون أفراخ المعتزلة العصريون».

٢٦) «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق».

٢٧) «الكاشف في تصحيح رواية البخاري لحديث المعازف والرد على ابن حزم المخالف ومقلده المجازف».

٢٨) «الكشف الصريح عن أغلاط الصابوني في صلاة التراويح».

٢٩) «كشف المتواري من تلبيسات الغماري».

٣٠) «الكشف والتبيين بعلل حديث اللهم إني أسألك بحق السائلين..».

٣١) «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية».

٣٢) «نقد الفتوى».

٣٣) «الكشف المعلم». (استفدتها من جمع بعض الإخوة على الشبكة -فجزاه الله خيراً-). =

ولكن لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل!

ومن يكُ ذا فمٍ مُرٍّ مريضٍ　　يجد مُرّاً به الماءَ الزُّلالاً

وكما قيلَ:

وعينُ الرِّضا عن كُلِّ عيبٍ كليلةٌ　　كما أنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبدي المساوِيا

وكما قيلَ:

نَظَروا بعينِ عداوةٍ لو أنَّها　　عَيْنُ الرِّضا لاسْتَحْسَنُوا ما اسْتَقْبَحوا[1]

وقال (ص٣٥): «وماذا يقصد هنا بالحجة التي تضبط الموضوع؟ أليس خبر الثقة؟ أليس قواعد الجرح والتعديل؟ أليس علماء الجرح والتعديل؟».

قلت: بل الحجة والدليل هي الكتاب والسنة، وليست أقوال الرجال، فأقوال العلماء يُحتجُّ لها ولا يُحتجُّ بها، وهذا فرق ما بيننا وبينكم أيها المقلِّدة، يا من قلَّدتم دينكم الرجال! فجعلتم كلام العلماء هو الحجة والدليل، ثم زدتم الطِّين بِلَّةً؛ فحصرتم العلماء في واحد أو اثنين منهم فقط -ممن تطيب بقولهم أهواؤكم، وترتفع بذكرهم أسماؤكم-، فإذا خالف قولَ هذا العالم أو ذاك أحدٌ أقمتم الدنيا عليه ولم تقعدوها، واتهمتموه بمخالفة المنهج السلفي! ومحاربة أهله!

= وغيرها من الكتب والمقالات الكثير الكثير. وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق!

ثم بعد كل ذلك يُنكر فضلُه، ويُتنكَّر له؟! هذا من أعظم الظلم والبهتان الذي نهى عنه الرحمن.

فـ«من أراد أن يقضي على تلك المؤلفات، والتخريجات، والردود، والمناظرات بكلمة لها احتمال على وجهٍ سليم، فإن ذلك يدل على أنه مبطل، وله هوى».اهـ «الفتاوى الجلية» (ص٣١٦) للنجمي.

[1] وهذا طبع البشر -مع الأسف- إلا ما رحم ربي.

مع أنَّ المنهج السلفي منهج معصوم قائم على الوحيين الشريفين لا على أقوال البشر غير المعصومين، فأدى بكم هذا الفهم السقيم إلى تبعاتٍ سيئةٍ حادَّة، شردت وجمحت بكم عن الجادَّة، فها نحن نعيش آثارها، ونقطف ثمارها.

وقد سئل الشيخ ربيع -حفظه الله- كما في موقعه على (الإنترنت): ماذا يُقصد بالدليل في الجرح المفسر؟ وهل الدليل يكون من الكتاب والسنة؟

فأجاب بقوله: «**نعم؛ لأن الأمور ترجع إلى الكتاب والسنة**، لو جرحه بالزنا، أو بشرب الخمر أو بتعاطي الربا، أو بأكل مال اليتيم، أو بأيِّ كبيرة من الكبائر المعروفة الثابتة بالكتاب والسنة، هذا هو المراد بالدليل، وليس المقصود أن يقول: قال الله في فلان كذا، وقال رسول الله في فلان كذا، ليس المراد هذا، **المراد أن تذكر جرحاً معتبراً في الشريعة الإسلامية نصَّ عليه الكتاب والسنة** بأنه من المعاصي الكبيرة».اهـ

ثم قال المسود (ص٣٥) متهكماً: «السخاوي من القرن العاشر، فهل هو عندك من أهل الجرح والتعديل الماضي أم من أهل الجرح والتعديل المعاصر؟!».

قلت: ليست المسألة زمنية -يا ذا- بل موضوعية كما تقدم -هذا من جهة-، ومن جهة أخرى: فقد ذكر السَّخاوي نفسه -رحمه الله-[1] طبقات العلماء الذين اشتغلوا بالجرح والتعديل، حتى انتهى إلى زمانه، فقال كلمةً عجيبةً! استوقفتني، وهي قوله -رحمه الله-: «..ثم بعدهم سعد الدين الحارثي[2]، والمِزِّي، وابن تيمية، والذهبي، وصفي الدين القرافي، وابن البرزالي، والقطب الحلبي، وابن سيد الناس في آخرين من

---

[1] في كتابه «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٥).

[2] ولا أظنُّ المسوّد سمع به قبل الآن!!

كل طبقة، منهم من شيوخ شيوخنا المصنِّف[1]، ثم تلميذه شيخنا[2]، وفاق في ذلك على جميع من أدركه، **وطُوِيَ البساط بعده**[3] **إلا لمن شاء الله** -ختم لنا بخير- فعدَّلوا، وجرَّحوا، ووهَّنوا، وصحَّحوا، ولم يحابوا أباً، ولا ابناً، ولا أخاً».اهـ

ثم لست أدري لماذا جعل المسود بعد ذلك يسوق ويحشد الأدلة على مشروعية الجرح والتعديل؟! تلبيساً وتدليساً، وكأن أحداً ينكر هذا العلم العريق! وهذا الفنَّ الأنيق!

ثم عاد وادَّعى المسوِّد أن شيخنا يحصر الجرح والتعديل في الرواة دون أهل البدع! وأنه يتفق مع فالح[4] في منهجه! مع أن شيخنا بيَّن أنه لا يقول بذلك مراراً وتكراراً، ولكن ما حيلتي في هذا الأحمق، أو المتحامق =(المتحامل)؟ وماذا نقول لهذا الغِرِّ الجهول؟ الذي غال عقله الغول، والذي لا يفارق مذهبه، ومذهب شيخه الأرعن: **(عنزة ولو طارت!)**.

فأين هذا الحصر بربكم؟ لست أرى حصراً إلا في نقلك، ولا حَسْراً إلا في عقلك!

ومن مخازي هذا المسود وقصور علمه = عقله، وفرط جهله، أنه أورد حديث قبيصة بن ذؤيب عن أبي بكر في (ميراث الجدَّة) وعزاه إلى كتاب «تذكرة الحفاظ» للذهبي! مع أنه في السنن! أضف إلى أن هذا الحديث (ضعيف)! ضعفه الإمام

---

[1] يقصد الحافظ العراقي -رحمه الله-.

[2] يقصد الحافظ ابن حجر العسقلاني -رحمه الله-.

[3] فماذا أنت قائل أيها المائل؟!

[4] وأصدقك القول: لا أرى أحداً يتفق مع فالح أكثر منك ومن شيخك، يا وريث فالح ولست بفالح!

الألباني -رحمه الله- في «الإرواء» (١٦٨٠).

وكذلك أورد في الصفحة نفسها حديث أبي سعيد في الاستئذان عازياً إِيَّاه إلى كتاب «تذكرة الحفاظ» أيضاً![1] مع أن هذا الحديث المشهور هو حديث (متفق عليه) عند البخاري ومسلم![2]

فما هذا أيها المحدِّث الهُمام! تعزو إلى تذكرة الحفاظ، والحديث في أصح وأعظم الكتب بعد كتاب الله؟! فهل هذا منهج جديد في التخريج -أيضاً- أم ماذا؟ في الوقت الذي تتطاول فيه على أئمة الحديث وحفاظه[3]!

ومن المضحك المبكي أن هذا الجاهل المتجاهَل عزا في الصفحة نفسها إلى «فتح الباري» كلاماً للحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث![4]

ثم أورد المسوِّد كلاماً للذهبي وفيه: أن الراوي قد ينزل حديثه عن درجة الصحيح إلى الحسن، فأقول هنا معلقاً: وهذا حق عند أهل الحق، أن الجرح على درجات ومراتب -كما تقدم-، ولكن عندكم أنتم، فإن من تجرحوه لا ينزل درجةً ولا درجتين، بل تريدون أن تسقطوه على أم رأسه، وأن تخرجوه من السلفية، فأين العدل والإنصاف؟ وأين منهج السلف الذي تدَّعونه؟! ثم بعد ذلك يأتينا هذا المسود متبجِّحاً

---

[1] وكأنه وجد راحةً في ذلك، فليته أراح نفسه بعدم خوضه فيما لا علم له به!

[2] فما رأيكم أيها المنصفون في هذا الذي تصدَّى للرَّدِّ على محدِّثٍ من محدثي زماننا -وما أقلهم-، وهو لا يعرف أنَّ حديثاً كهذا في الصَّحيحين!

[3] ولعله لشدة شغفه! بعلم الجرح والتعديل، وولعه! بكتب الرجال، صارت كتب هذا الفن أصولاً عنده يعزو إليها ويحيل عليها!

[4] فاللهم احفظ علينا ديننا وعقولنا.. والعجب لا ينقضي ممن أثنى على تسويده هذا، وأشاد به، بل وأضفى عليه سمة الطَّحن!!

ويقول: بأن جرح اليوم كجرح أمسٍ!

فلم تقولون ما لا تفعلون؟

ثم حاول المسود أن ينفخ ردَّه مستكثراً بالنقل عن شيخ الإسلام، وتلميذه ابن القيم، والحافظ ابن رجب -رحمهم الله-[1]، وغيرهم في أمر لا يختلف فيه!

وبكلِّ قِحةٍ تعجَّب المسود -بعد ذلك- من قول شيخنا: إن الجرح والتعديل صار على كل لسان، ممن يفهم وممن لا يفهم!

فهل شيخنا يحكي أمراً لا نراه، ولا نعيشه؟ وكأنَّ هذا المسود ومن على شاكلته قد تأهلَّوا لذلك، فصار الجرح يجري على ألسنتهم كعذب الكلام، وما أحوج هذه الألسنة إلى الحبس، وظهور أصحابها إلى الجلد! بدِرَّة حقٍّ كدِرَّة عمر. اللهم ارض عن عمر وعن دِرَّة عمر، فلو كان هنا لاختبأت هذه الكائنات، ولما رأينا هذه الخيالات، بل لَحُدَّ كل واحد منهم مرات ومرات، على ولوغهم في أعراض المسلمين، وانتهاكهم لها بألسنةٍ حداد، وعلى ما يتفوَّهون به في حق العباد.

ثم قال (ص٤٥): «وللسلفيين كل الحق في أن يتكلموا في أهل البدع..».

قلت: ولكننا أصبحنا نرى كلام السلفيين في السلفيين أنفسهم لا في أهل البدع!

ثم إننا نرى أنه قد ولج في هذا الباب كلُّ من هب و دب، وكل من درج وعرج، وصار -حتى- الطلبةُ الصغار علماءَ جرحٍ وتعديل![2]، فنجدكم تجعلون الكلام في

---

[1] من رسالة «الفرق بين النصيحة والتعيير»، والمسود وأشياعه من أبعد الناس عن الأولى وأقربهم من الثانية كما ذكرت ذلك في المقدمة.

[2] وخير دليل على ذلك منتدياتهم المشؤومة التي تنضح بسبِّ العلماء وطلبة العلم من قبل الصِّغار وأهل =

الرجال أساساً في المنهج، ومن لا يتكلم في الجرح والتجريح! يكون عنده خلل في منهجه عليه أن يتدارك نفسه، وإلا جاء دوره للامتحان والسَّلخ! وهذا أمر لا أقوله اعتباطاً، وإنما عن تجربةٍ مريرة -ضيَّعت فيها سنواتٍ من عمري- معكم في هذا المنهج المنحرف كل الانحراف عن منهج السلف، بل أنت تعلم يا **هذا!** تمام العلم أن شيخكم الوالد -كما تسمونه- يُلزِم الطلبة صغاراً وكباراً بتبديع من يبدعه هو، وإلا فإنه يلحقهم به، وستأتي قصتي معه في إلزامي بتبديع الشيخ محمد حسان!

ثم يزعم هذا المتهوِّك أن كلامهم من دين الله! ووالله لو أردتَ الله والدار الآخرة لسكتَّ ولما تكلمت، فسكوتك وسكوت أمثالك من دين الله، لا كلامك في الآخرين بغير علم ولا حلم.

ثم قال (ص٤٥): «لكنك يا شيخ علي أصبحت منزعجاً من كلام السلفيين في محمد حسان والحويني والمغراوي والمأربي وغيرهم».

قلت: ليس الانزعاج من ذكر أخطاء المخطئ والرد عليه، بل ولا من تبديعه إذا كان يعتقد المبدِّع ذلك[1]، وإنما الإزعاج كلُّ الإزعاج في الإلزام بقولٍ من هذه الأقوال، فمن يُلزمنا بتبديعهم هذا الذي يزعجنا، ويفعل معنا ما لا نحب منه، ولا يجوز له، ولو قابلناه بالمثل لألزمناه بعدم تبديعهم، إذ من لم يبدِّع من ذكرت أجلُّ عندنا بكثير ممن بدَّعهم،

=الصَّغار، وقد حطَّمَتْ هذه المنتديات رقماً قياسياً، بل رقمين: في عدد المجروحين فيها من أهل السنة، وفي عدد علماء! الجرح والتعديل=(التجريح) فيها من أهل القبلة!!

مع أن الشيخ ربيعاً أوصاهم مراراً أن لا يدخلوا في النقاش والرد!! وهم له مخالفون؛ فيما لأهوائهم يخالفون!!

[1] مع أن حججهم في تبديعهم واهيةٌ جِدُّ واهيةٌ، وضعيفةٌ متهاويةٌ، ولو كان فيها أدنى حجةٍ لانتصرنا لها وناصرناها، ولكننا وجدناها هافتةً متهافتةً، فرددناها ورفضناها.

فكيف نترك قولهم لقول من ترون؟![1]

ثم قال (ص٤٥): «لكن هذا النفس غريب على الدعوة السلفية، هذا هو عينه نفس القطبيين وأمثالهم، ونفس من سار على نهجهم في إسقاط علماء السنة».

قلت: لا عجب أنك ترمي شيخنا بالقطبية، فقد فعل ذلك شيخك ومتبوعك المقدَّم، بل وأقسم عليه يميناً مغلَّظاً في المسجد الأقصى، فالله حسيبه وحسيبك.[2]

ثم مَن غيركم يتقلَّد مذهب الإسقاط والتَّبديع والتَّشنيع لعلماء السنة؟ ولكن كما قال القائل: **(رمتني بدائها وانسلت)!**

ثم قال (ص٤٥) -منزعجاً من قول شيخنا-: «وإذا تكلم بالجرح والتعديل يعني يكون بغير ضوابط وبغير رحمة».

: «فاتق الله يا شيخ حلبي، إن هذا الكلام فيه طعن مبطن بعلماء الجرح والتعديل في هذا العصر الذين يفهمون ويتكلمون بالضوابط وبكل رحمة وإنصاف».

قلت: كيف يطعن شيخنا في قوم هو منهم؟ بل هذا الكلام فيك وفي أمثالك وأشكالك ممن تسنَّموا غارب هذا العلم وهم لا يحسنون الرُّكوب، وتسلقوا شاهقه وهم لا يحسنون التسلُّق[3]، بل لا يحسنون أبجديَّات ما هو دونه.

ثم أين هي الضوابط التي عندكم في الجرح؟ فأنت[4] أكبر دليل على عدم وجود ضوابط عندكم، وأنه يتكلم في الجرح من لا يفهم، وبغير رحمة ولا إنصاف.

---

[1] ولو أنصفنا، لحُق لنا نحن إلزامكم بقولنا، ولكننا لن نفعل ذلك لأن هذا الإلزام ليس من منهجنا في شيء.

[2] بل وعندكم طامات وبلايا نعرفها عنكم أكبر من هذا، وكلٌّ في وقته وحينه.

[3] ولعل أحدهم يسقط من عاليه فتندق عنقه، وهذا ما يحصل مع من لم يمنَّ الله عليه بعد بالتوبة منهم.

[4] وقد صار القوم يعدون هذا المسود في طبقة المشايخ الآن لا مع الطلبة؛ فقط بسبب رده على شيخنا! فإذا أردت أن تنال عند القوم مرتبة فأكثِر من الردود على الحلبي! وسيكون لك شأن عظيم في زمن قياسي!!

ثم قال (ص٤٦): «لا نرى من كتاباتك إلا الدفاع عن نفسك والتشفي لها ولمن ينصرها. نعم هناك من يلبس لباس السلفية ويكتب ويتكلم بالفجور والظلم وللتشفي».

قلت: وهل يعاب من يدافع عن نفسه إذا ظُلِم؟ هذا أمر لم نسمع به قبل الساعة!

ألم يقل -سبحانه-: ﴿**لاَّ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللهُ سَمِيعاً عَلِيماً**﴾؟[1]

وكم دافع العلماء عن أنفسهم ضد من تكلم فيهم بغير حق؟ واتهمه بغير صدق؟ وافترى عليهم الفرى؟ ليشوههم أمام الورى؟ وكم دافع الشيخ ربيع -حفظه الله- عن نفسه ضدَّ من تكلم فيه؛ كرده على: عبد الرحمن عبد الخالق، وصاحب المعيار، وباشميل، وفالح، والحداد، وفوزي، وغيرهم؟ أم أن هذا حرام على شيخنا فقط حلال لغيره؟!

وأنا أسألك: هلا بيَّنت لي وللقراء الفرق بينك وبين هؤلاء الذين ذكرت أنهم يلبسون لباس السلفية، ويتكلمون بالفجور والظلم وللتشفي؟ فأنا ما أراك إلا واحداً منهم.

ثمَّ انظر إلى ما قال الإمامُ ابنُ الجوزيِّ -رحمه الله-: «ومِن تلبيس إبليس على **أصحابِ الحديث**: قَدْحُ بعضِهم في بعض -طلباً للتَّشَفِّي-، ويُخْرِجُونَ ذلك مَخرَجَ **الجرحِ والتعديلِ!** الذي استعمَلَهُ قُدَماءُ هذه الأمةِ للذَّبِّ عن الشرعِ -والله أعلمُ بالمقاصدِ».اهـ[2]

ثم قال (ص٤٦): «فدخلْتَ في النيات وجعلتهم [العلماء] يكتبون للتشفي

---

[1] [النساء: ١٤٨].

[2] «تلبيس إبليس» (ص١٢٠).

والانتقام، وما يدريك أنهم قصدوا ذلك؟ هل شققت عن قلوبهم؟ إن هذا أمر لا يعلمه إلا الله تبارك وتعالى، فاتق الله في سوء الظن بأهل العلم الذين يرفعون راية الجرح والتعديل في هذا العصر».

قلت: ومن غيرك ومن معك يدخل في النيات؟ ويخوض في سرائر البريات؟ ثم إننا نقلب السؤال عليك، ونضعه بين عينيك، فأجب: ما يدريك أن شيخنا قصد بعبارته العلماء، هل شققت عن قلبه؟ ولِمَ لَمْ تحمل كلامه على محمل حسن، كما تطالبه بذلك؟ أم أن كلَّ هذه الحقوق والأخلاقيات الواجبة بين المسلمين تغيب عند ذكر شيخنا؟!

مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟

ثم من هم العلماء الذين يرفعون راية الجرح والتعديل في هذا العصر؟ هل الشيخ العباد منهم أم لا؟ والشيخ الفوزان؟ والشيخ عبد المالك؟ والشيخ الرحيلي؟...الخ

يا لك من متعصِّب متمذهب، تحصر دينك في عالم واحد أو اثنين، والويل ثم الويل عندك لمن خالفه أو خالفهما، تشنُّ عليه حرباً لا هوادة فيها، وما ذنبه إلا لأنه حاددك! وخالف متبوعك ومقلَّدك!

فنصيحتي لك: أن تنصف نفسك وغيرك، وتحسن الظَّنَّ بالآخرين قبل أن تطالبهم بذلك، وألا تتعصب لشيخ واحد أو اثنين إذا أصاب أصبت معه أو معهما، وإذا أخطأ أخطأت معه أو معهما.

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَة

أَحْسَنُ البَيَانِ لِكَلِمَةِ الحَقِّ فِي الشَّيْخِ الدَّاعِيَةِ مُحَمَّد حَسَّان

هذه المسألة تختلف عن سابقتيها، كونها تتعلق بشخصية أثارت الجدل في الآونة الأخيرة أكثر من كونها مسألة علمية، ولا شك أن الشيخ محمد حسان يصيب ويخطئ كسائر البشر، وله حق يجب أن يحفظ، وكرامة لا ينبغي تهدر، مع قولنا برد الخطأ على المخطئ كائناً من كان، وهذا من الإنصاف الذي أمر الله به، ولكن هذه الأخطاء كيف تقابل، وكيف تعامل، مع ضرورة مراعاة المكان والزمان الذي هو فيه، وحال الناس عندنا وعنده، والواقع الذي نعيش ويعيش، وهذا أمر في الحقيقة لا يدركه إلا موفق، ولا يغفل عنه إلا جاهل أحمق، هذا وقد أصاب في حق الشيخ محمد حسان واحد، وهو من سلك طريق الإنصاف وترك الاعتساف -كما تقدم- دون إفراط ولا تفريط، وأخطأ في حقه اثنان:

١ـ من غلا فيه، ولم ير له خطأً واحداً، ولا سيئةً أبداً، وأغمض عينيه عن كل خطأٍ بدر أو يبدر منه، وهذا الصنف هم: (أهل تقصير وتفريط)، أَدَّى بهم إفراطُهم في حبِّ الشيخ إلى التفريط في حقِّ الشرع وإهداره!

٢ـ من سخط عليه ولم ير له حسنة واحدة، ولم يقبل تراجعه عن أي خطأ صدر عنه قديم أو جديد، وعدَّ تراجعه أو توبته -كما يسمونها- ناقصة! وهذا الصنف هم: (أهل غلو وإفراط)، أدى بهم إفراطهم في دعوى حب الشرع إلى التفريط في حق الشيخ وإهداره.

ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، ووسط بين إحقاق الحق ورحمة الخلق.

ونحن نرى أن المسود هنا قد سلك طريق الفريق الثاني، وهي طريقة أهل الغلو في التبديع والتجريح[1]، فحمَّل أخطاءه ما لا تحتمل، ونفخ فيها -كعادته= كعادتهم (أهل الغلو)-، ولم يرض تراجعه عن بعض أخطائه التي صدرت منه، حتى ولو دعا قبل ذلك أو بعده إلى منهج السلف، وإلى التوحيد والسنة، فإن ذلك لا يشفع له عنده، لأنه لم يسلك الطريقة المتبعة عنده في التوبة والرجوع -والتي سنأتي إليها لاحقاً- والأمر المهم هنا أن المسود جعل كل ذلك سبيلاً للطعن في شيخنا: بأنه يزكِّي الضُّلَّال والمبتدعة، ويستقبلهم في بيته، وأنه يحامي عنهم، ويحاول التستر عليهم...الخ، والمقصود بأهل البدع طبعاً: أهل السنة السلفيون الذين يبدعهم هو وأشباهه من أهل الغلو في التجريح! ولا يقصد بذلك الرافضة ولا الجهمية ولا الحلولية!

فقال المسود (ص٤٧): *«فإذا تاب من الذي لا يقبل توبته؟ لكن التوبة لها شروط»*.

قلت: إذا كانت (التوبة)! مقبولةً عندكم، فلم أقمتم الدنيا وأقعدتموها على (توبته)! وقلتم إن هذه التوبة غير مقبولة، وإنها ناقصة؟ ماذا ينقصها؟ آه، نعم ينقصها شرط مهم جداً وهو المكان! أي مكان؟ لنر أي مكان يقصد هؤلاء لقبول التوبة، وفي ظني أن هذا هو الشرط الوحيد الذي يشترطه هؤلاء لقبول التوبة، ولا تغتر بالشروط الأربعة التي ذكرها المسود هنا، فهذا الشرط الرئيس عندهم هو ما أنطق الله به شيخ المسود الأرعن في بعض المجالس المسجلة في الفتنة التي كان يعملها إبان ثورته

[1] وهو من أهلها فلا داعي للاستغراب هنا.

وغضبه علينا وعلى مشايخنا، وحاول بها تضليل الشباب من طلبة العلم[1] ولكـن الله سلَّم.

قال شيخ المسود –بالعاميَّة! وقمت بتعديله-: «والله لو أن الشيخ ربيعـاً اسـتقبل محمد حسان لا أحكي شيئاً! طيب علي الحلبي يستقبل محمد حسان بدون مـا يشـاور الشيخ ربيع! لماذا؟ هذا سؤال: لماذا إسقاط الشيخ ربيع؟ لماذا تجاوز الشيخ ربيـع؟ يـا جماعة الشيخ ربيع حجر الزاوية[2]! هو الأسـاس[3]! قبـل مـا نـتكلم في أي شيء! إذا أسقطنا الشيخ ربيعاً سقطت الدعوة السلفية[4]! سقطت خلص! لكن رب العالمين لن يسقط دعوته، لن تسقط دعوته، والله سوف يسقطوا الذين يناضلون ضده[5]».[6]

وقال شيخ المسود: «وبعدين يريد يتوب [محمد حسان] عند من؟ على يـدي عـلي الحلبي، لا يا أخي، يذهب يتـوب عـلى يـدي الشـيخ ربيـع أولاً، يتـوب عنـد الـذي جرحه».[7]

هل عرفتم الآن ما هو الشرط الرئيس في توبة! الشيخ محمد حسان كما يزعمون؟

---

[1] الذين كم تعبنا حتى عرَّفناهم بهذا المنهج وهذه الدعوة المباركة ومشايخها.

[2] أعوذ بالله من هذا التقديس، والتعصُّب البئيس! وهل يرضى الشيخ ربيع ذلك لنفسه؟!

[3] الله أكبر! ما هذا؟!

[4] هنا ينقطع الكلام، ويبقى هذا المشهد بأجلى صور التعصب ماثلاً أمام القـارئ لـيرى إلى أي حـد وصـل غلوُّ القوم! ويحكم لنفسه بنفسه!

[5] لا حول ولا قوة إلا بالله!

[6] من (لقاء مع طلاب اللد والسبع بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٨م/ جزء١٢/ د٢٨).

[7] من (المصدر السابق/ د٥).

إنه توبته بين يدي الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-[1] ! أي غلو أعظم من هذا الغلو بالله عليكم يا سلفيون؟!

قال المسود (ص٤٧): *«ونحن لنا الظاهر والله يتولى السرائر»*.

قلت: بل تركتم الظاهر، وأغلب طعنكم في السرائر عندما لم تجدوا شيئاً في الظاهر! ولو أخذتم بالظاهر -كما تزعم- لرجعتم إلى الحق صاغرين، ولرأيناكم للحجة منقادين، ولكنكم لم تجدوا في الظاهر ما يروي غليلكم، ولا ما يشفي عليلكم؛ ففقدتم العقل والصواب، وأخذتم تطعنون فيما لم يطلع عليه إلا رب الأرباب.

قال المسود (ص٤٧): *«لكنك يا حلبي بهذا الكلام تريد أن تدافع عن المبتدع محمد حسان، وتريد أن تبين للناس أن محمد حسان سلفي ورجع وتاب وأناب فاقبلوه بينكم، وقد رددنا على هذه التوبة المزعومة من هذا المبتدع، فالمبتدع -وغير المبتدع- له شروط في التوبة، فإن طبقها قبل منه على الظاهر، وإلا ردت توبته، لأنها ليست توبة بل فذلكة ولفة ودورة على السلفيين»*. ثم ساق شروط توبة (المبتدع)!

قلت: ولكن شيخنا لم يبدِّعه أصلاً حتى تلزمه بما تقول فيما تسميه توبة، غاية ما هنالك أن شيخنا رأى بعض الأخطاء على الشيخ محمد حسان، وناصحه بالرجوع

---

[1] هذا شرط عجيب! بل قبيح!! لم نسمع به قبل الساعة! ونحن مسلمون ليس عندنا كهنوت مثل كهنوت النصارى، ولا اعتراف بالذنب إلا لرب العالمين، لا لأحد من خلقه، ونحن نربأ بالشيخ أن يرضى أن يقال في حقه هذا الكلام الفاسد الكاسد.

عنها، فرجع عن بعضها، ونحن بانتظار المزيد [١] منه إن شاء الله. [٢]

فكيف تلزِمُونَهُ بهذه الإلزامات -أصلاً-؟! فكل ما تحاولون أن تلزموا شيخنا به إنما هو مبني على تبديعه له، فإذا كان الشيخ لا يبدعه -مع إقراره بوجود الأخطاء عنده، ولكنَّها لا تصل إلى حدِّ التبديع- فكيف تطالبونه بلازم ما لا يرى، وما لا يعتقد؟!

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لِمَ هذا الاستهداف بالذات لشيخنا فقط؟ هلا ألزمتم بذلك المشايخ الآخرين الذين قولُهم مثل قولِه -أيضاً-؟!

فإن قلتم: من هم؟

أقول لكم: خذوا؛ عندكم: «الشيخ عبد المحسن العباد، الشيخ صالح الفوزان، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الشيخ صالح آل الشيخ، الشيخ عبد المحسن العبيكان،

---

[١] كما قال شيخنا في قصيدته (قول على قول، ومن الله الحول):

فهذا (ابنُ حَسَّانَ) فيما نرى   تراجَعَ عَمَّا به مِن تُه
وأعلن ذاك صريحاً بِلاَ   مُغالطةٍ منه فيما فُهِمْ
فردَّ على (قُطْبِهِم) فِكْرَهُ   وردَّ على (لادِنٍ) ما سَخَمْ
وردَّ (إلى) أولياءِ الأمور   وُجُوبَ الإطاعةِ فيما عُلِمْ
وأنكر فِعْلَ (انتحارٍ) يُرى   وأَسْمَعَ ذا كُلَّ أهلِ الصَّمَمْ
ونحنُ نُريدُ المزيدَ المزيدَ   لنكشفَ حالاً مضى وانْصَرَمْ
وكُلُّ بني آدمٍ يخطئون   وما فينا شَخْصٌ نجا أو سَلِمْ
أَحِبَّ أُخيَّ لغيرك مثلَ   محبَّةِ نَفْسِ أخٍ وابنِ عَمْ
فهل يا أُخَيَّ نَسُدُّ الطريقَ   عَلَى مُرْتَجي الحَقِّ إذ قد عَزَمْ

[٢] ولو عاملنا هؤلاء الغلاة بمنهجهم في التبديع بالأخطاء لبدعناهم -وعلى منهجهم وأصولهم لا غير- لكثرة ما عندهم من الأخطاء.

الشيخ إبراهيم الرحيلي، الشيخ عبد المالك رمضاني، الشيخ سلطان العيد، الشيخ محمد سعيد رسلان، الشيخ عبد الله العبيلان...» -حفظهم الله-.

وقد يُوجدُ أكثر! ولما تركنا منهم أكثر مما ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتتبع كل من خالف قولكم ومذهبكم فيه وفي غيره لوجدنا العشرات من المشايخ والعلماء.

وأنا سألت الشيخ (سلطان العيد) -حفظه الله- شخصياً في مكالمة هاتفية -وهو التلميذ المقرب للشيخين الفوزان والعبيكان- فقلت له: أنتم بحسب قربكم من الشيخين: الفوزان والعبيكان، هل تعلم أنهم يبدعون المغراوي والمأربي **ومحمد حسان**؟

فأجاب بقوله: «أنا ما سمعت لهم كلاماً في هذا إطلاقاً، وما بلغني أبداً أنهم تكلموا في هذا إطلاقاً».

فلمَ هذا الاستهداف بالذات لشيخنا فقط؟ لم شيخنا فقط؟ هاهم المشايخ الآخرون موقفهم مثل موقف شيخنا تماماً، فلم لا ترد عليهم أيها الحقود؟

ولم لا تقول عنهم: - الشيخ العباد-: يدافع عن محمد حسان؟! أو: صالح آل الشيخ ؟! أو الفوزان، أو أو أو؟ وهل خطأ زيد غير خطأ عمرو؟! وهل هناك عرض مصون وعرض مستباح؟! وهل حائط شيخنا قصير سهل التسلق؟ في الوقت الذي لا تطولون فيه حائط غيره ولا تقوون عليه.[1]

ثم إن هذا ما يسمونه بتوبة محمد حسان قد شهدته بنفسي في بيت شيخنا العامر (علي الحلبي) بحضور جمع من مشايخنا -حفظهم الله- وهم: (الشيخ علي الحلبي،

---

[1] انظر: «التنبيهات المتوائمة» (ص٢٥١)و(ص٣٦١).

الشيخ مشهور حسن، الشيخ محمد موسى نصر، الشيخ باسم الجوابرة، الشيخ حسين العوايشة، الشيخ صالح طه (أبو إسلام)) -حفظهم الله جميعاً-.

فكنت حاضراً حينذاك وكذلك بعض الإخوة، وللعلم فقد تم تسجيل المكالمة بين شيخنا مشهور والشيخ محمد حسان على جهازين اثنين لا ثالث لهما؛ جهاز تسجيل تابع لمركز الألباني، وعلى هاتفي المحمول، والمكالمة محفوظة عندي، وإليكم محتواها:

شيخنا مشهور: السلام عليكم ورحمة الله.

الشيخ محمد حسان: وعليكم السلام ورحمة الله.

شيخنا مشهور: كيف حالك يا شيخ محمد حسَّان؟!

الشيخ محمد حسان: الحمد لله، ربُّنا يرفعُ قدرَك.

شيخنا مشهور: الله يحفظُكم ويسدِّدُكم، وأسأل الله -عزَّ وجل- أن ينفعَ بكم البلاد والعباد.

الشيخ محمد حسان: اللهم آمين، وإياكم يا شيخ.

شيخنا مشهور: نسألُ الله أن يجمعنا دوماً في الدنيا على طاعتِه وفي الآخرة في جنَّتِه.

الشيخ محمد حسان: آمين.

شيخنا مشهور :سامحني؛ سأسأل وأريد الجواب منك لو تكرَّمت.

الشيخ محمد حسان: تفضل، تفضل.

شيخنا مشهور: بارك الله فيك، لكن؛ أريد أن نسجل هذا والنفعُ من ورائه -إن شاء الله -تعالى- عظيم، ونريد أن نقطع دابرَ الفتنة، والقيلَ والقالَ .

وأسأل الله رب العرش العظيم أن يمنَّ علينا بأن نكون ممن يذبُّ عن أعراض إخواننا فضلاً عن أعراض الدعاة والمشايخ .

السؤال الأول الذي أريد أن أسألهُ :رأيكم في سيد قطب؟

الشيخ محمد حسان: كتبي التي سطرتها -أخيراً- لا أستدلُّ -بفضل الله -إلا بأقوال أئمة السلف .

وأنصح إخواني بأن لا يقرؤوا كتب سيد قطب؛ لأنها كتب فكرية، وليست كتباً منهجيَّة.

شيخنا مشهور: جزاك الله خيراً.

شيخنا مشهور: أسألك عن(أسامة ابن لادن) وتنظيم القاعدة؟

الشيخ محمد حسان :والله لا أقرُّ ما يفعلونه؛ لأنه لا دليل على صحّة ما يفعلون لا من القرآن ولا من السنَّة، ولم يجدوا أدلةً شرعيةً تسعفهم على ذلك على الإطلاق .

ونقول :الخلط وارد من عدم تفريقِهم بين الكافر المحارب والكافر الذمِّي والكافر المعاهد والكافر المستأمن.

شيخنا مشهور: جزاك الله خيراً.

الشيخ محمد حسان: وإياكم- شيخَنا.-

شيخنا مشهور :أسألك- حفظك الله وبارك فيكَ- عن العمليات الانتحارية التي تَجري في بلاد المسلمين؟

الشيخ محمد حسان :أعوذ بالله، لا أقرُّها لا شرعاً ولا عقلاً ولا واقعاً .

وقد أعلنتُ ذلك مراراً وتكراراً، وقلت: لا يجوز أبداً لأيِّ مسلمٍ مهما كانت عقيدته ومهما كانت غيرتُه أن يتحرك بحماسٍ فَوَّار بعيداً عن الأصول الشرعيّة، وقد ذكرتُ ذلك على شاشة قناة (الناس) و(الرحمة) في أكثر من مرَّة .

وإذا دخل بلادَ المسلمين أيُّ رجلٍ غير مسلم دخل بعهدٍ، أو له ذمَّة، أو دخل بأمان:

لا يجوز لأحدٍ أبداً أن يؤذيه بكلمة فضلاً عن أن يسفك دمه؛ لأنه لا دليل على ذلك لا من الشرع ولا من العقل ولا من الواقع.

شيخنا مشهور: بماذا تصف من يفعل ذلك؟

الشيخ محمد حسان: بأنه -على الأقل- رجل جاهل وخارج عن الحق.

شيخنا مشهور: أقول: ما رأيك في طاعة أولياء أمور المسلمين -اليوم-؟

الشيخ محمد حسان: واجبة، واجبة على أي مسلم يؤمن بالله ورسوله.

شيخنا مشهور: جزاك الله خيراً، أقول بارك الله فيك: قيل: إن قناة (الرحمة) افتُتحت بأموال (سلمان العودة) و(سفر الحوالي)؛ فهل هذا صحيح؟

الشيخ محمد حسان: حاشا لله، واللهِ -الذي لا إله غيره :-كذب كلُّه وافتراء، والقناة لرجل فاضل من رجال الأعمال، ولا انتساب له ولا انتماء، وكانت كلُّ نيته أن يفتح قناةً لأن يتولاها (محمد حسان) ظناً حَسَناً منه أن (محمد حسان) على الحق.

وقد أعلنتُ من أول يومٍ في افتتاح القناة أن القناة لا تنتسب إلى جماعة ولا إلى حزبٍ، وإنَّما منهجها القرآن والسنّة بفهم سلف الأمَّة، أعلنت ذلك في افتتاح القناة، وكررتهُ بعد ذلك مرتين.

شيخنا مشهور: بارك الله فيك، وسددك، وتقبَّل منك.

هذه كلماتٌ أحببنا أن نسجِّلها لتقطع القيلَ والقالَ، ولكي يُعرف الجهد الذي يُبذل نصرة عقيدة السلف؛ ففرقٌ بين من يُقرِّبُ الناس ويُمسِّكُ الناس بالسنّة والكتاب، وبين من يُنفِّر ويُبعد.

انتهى نصُّ المكالمة[1] كاملةً،[2] وعجباً لك أيها الجويهل! كيف تورد هنا شروط توبة المبتدع وتلزم بها من يرى رأي كثير من المشايخ في عدم تبديع محمد حسان، ولا يرى رأيك الذي تقلد فيه بعض الشيوخ؟

هذه الشروط التزم أنت بها، ولا تلزم غيرك بها، ولا تبن كلامك على أساس فاسد وباطل، فكل ما بني على باطل فهو باطل، ونقول لك: أثبت العرش ثم انقش!

قال المسود (ص٤٨) -في الشرط الرابع لقبول توبة المبتدع-: «*إذا كانت البدعة معلنة، وسمع بها الناس، فيجب عليه أن يعلن توبته على الملأ*».

قلت: ها قد أعلن -كما تقدم- تراجعه عن خطئه، وكان ذلك أمام جمع من العلماء والمشايخ وطلبة العلم، ونشر ذلك أيضاً على شبكة الإنترنت، ولكن مع الأسف فالخطأ عندكم يجد من يشيعه،[3] أما التراجع فلا يجد مثل ذلك، أضف إلى أن هذا التراجع فاقد لشرط رئيس قد ذكرناه آنفاً!

قال المسود (ص٤٨): «*ولمحمد حسان مخالفات كثيرة قد أعلنها في كتبه وأشرطته بكل حماس ولم ينص على هذه المخالفات في ما تدعيه من توبته*».

قلت: كيف لم ينص عليها؟ أليست هي مسألة: سيد قطب، وابن لادن، وولاة

---

[1] وتاريخها هو: ٢٣ جُمادى الأولى/ ١٤٢٩هـ الموافق ٢٨ / ٥/ ٢٠٠٨م. وقد حاول بعض السفهاء البلهاء التشكيك في هذه المكالمة أو التقليل من شأنها لأنها قطعت حجتهم -إن كان لهم-، وكسرت شوكتهم وبيَّنت حقيقة النصيحة الشرعية في دعوة مشايخنا وعلمائنا، وأنهم لا يحكمون بأهوائهم، وبظنونهم، بل بما بين أيديهم من دلائل وبراهين كما أمرهم ربهم.

[2] فما قولك أيها المنصف اللبيب؟

[3] مثل الذباب، كما قال شيخ الإسلام: «فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا على العقير، ولا يقع على الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعاً هذا وهذا». «منهاج السنة»(٦/ ٨٨).

الأمر، والعمليات، والعلاقة مع التكفيريين، ويغنينا عن الإعادة ما تقدم قبل قليل.

قال المسود (ص٤٩): *«إن هذه التوبة ناقصة نقصاً كبيراً»*.

قلت -تنزُّلاً-: إذن تقر بأنها توبة، ولكنها ناقصة! وما هو ضابط النقص الكبير، والنقص الصغير؟ وهل التوبة لا تقبل إلا إذا كانت كاملة؟ ومن المخول بقبولها وردها؟[1] ثم كيف تعيب على شيخنا قبول هذه التوبة على نقصها مع اعترافك بأنها توبة ولكنها ناقصة لم تستكمل الشروط؟ فمن أين لك كل هذا التأصيل يا دخيل؟!

ونلاحظ هنا ضعفاً كبيراً في الرد عند المسود وتخبطاً شديداً؛ لأنه لم يستطع رد الحق الذي في عبارة شيخنا هنا، فعدل إلى ذكر انحرافات سيد قطب![2]

قال المسود (ص٤٩): *«وقد ذكرنا قصة داود الظاهري لما جاء إلى أحمد بن حنبل فلم يأذن له، مع أنه يظهر عليه التوبة، أو التوبة الناقصة، أو بوادر توبة، فلماذا لم يستقبله، ويفرح بقدومه ورجوعه عن القول بخلق القرآن»*.

عاد المسكين يذكر لنا الإمام أحمد وكيفية معاملته للمخالفين في زمانه، وقد سبق وبيَّنَّا أنه يصعب علينا تطبيق منهج الإمام أحمد في هذا الزمان، لوجود الفرق الواسع والبون الشاسع، وأوردنا كلام الشيخ ربيع -حفظه الله- حتى يقتنع المسود ومن معه، وهنا أزيد أيضاً فأنقل كلاماً للشيخ عبد الله العبيلان -حفظه الله-[3] مطابقاً لما قررنا،

---

[1] سيقول: أهل العلم، فنقول من هم؟ فسيذكر لنا اثنين أو ثلاثة كعادتهم عندما يذكرون العلماء لا يقصدون غيرهم، مع وجود من هم في طبقة مشايخ هؤلاء!

[2] ومن ذا يخالف في ذلك أصلاً؟!

[3] وقد قامت قائمة الغلاة على الشيخ بعد ثنائه على الشيخ أبي إسحاق الحويني -كما في موقعه على الإنترنت في جوابه على سؤال سائل-، بل رأيت من يطعن في الشيخ علناً ويقول عنه: تراثي! ومن أعجب أسباب الجرح التي رأيتها فيه قول بعضهم: «يثني على الحلبي»!

قال -حفظه الله- كما في موقعه على الإنترنت: «والمقصود أن تعلم أن الخير والشر درجات، والفقيه هو الذي يعلم خير الخيرين، وشر الشرين، وهذا من الأمور التي لايكاد يتفطن لها إلا من عرف مقاصد الشريعة وقواعدها العامة، والفساد العقدي والأخلاقي انتشر في بلاد المسلمين، فليس من الحكمة في مثل هذا الواقع أن نتعامل مع الناس على ما كان في زمن الإمام أحمد، قال الإمام عبد العزيز بن باز: «هذا العصر عصر الرفق والحكمة، وليس عصر الشدة، الناس أكثرهم في جهل، في غفلة وإيثار للدنيا، فلا بد من الصبر، ولابد من الرفق حتى تصل الدعوة، وحتى يبلغ الناس، وحتى يعلموا، ونسأل الله للجميع الهداية».«فتاوى الإمام ابن باز»(٨/ ٣٧٦)».اهـ[(١)]

وبعد كتابتي هذا الكلام وقفت على كلام للإمام الألباني -رحمه الله- يسطر بماء الذهب في المسألة ذاتها في «سؤالات الشيخ أحمد بن أبي العينين» له[(٢)] وقد سأل الشيخ عن حكم الصلاة خلف أهل البدع؟ فأجاب بقوله: «إن كنت تحكم بأنه مسلم وما خرج عن دائرة الإسلام فالصلاة خلفه صحيحة، لكن إن وجدت إماماً خيراً منه وأصلح منه أو من أهل السنة فتذهب إليه، أما إذا لم يكن إلا الأول فإما أن تصلي وحدك أو تصلي وراء هذا الإمام؟ صلِّ وراء هذا الإمام، ولا تخالف نحوَ تلك

[(١)] وقد طعن فيه بعض مجاهيل الإنترنت بسبب هذا الكلام المتين الذي صدر منه، مع أنه موافق تماماً للكلام الذي أوردته للشيخ ربيع في هذه المسألة، والعجيب من بعضهم أنه بعدما أنزلت مقالي: «هذا كلام الشيخ ربيع يا (أ. بازمول).. فماذا تقول؟!» في وقفتي الثانية معه على منتدياتنا (كل السلفيين)، وأوردت كلام شيخنا ربيع، لم يجد شيئاً يطعن به في هذه الحجة إلا قوله -بما معناه-: إن (قصدَ) الشيخ ربيع هنا قصدٌ صحيح في كلامه، و(قصدَ) الحلبي والعبيلان قصدٌ باطل في كلامهما!! لم يجد شيئاً ظاهراً يطعن فيه، فطعن في النيات!! ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[(٢)] (ص١٩٥).

الوصايا[1] التي تقرأها في كتب بعض العلماء أن فلاناً لا تصل وراءه، وقد يكون القائل مثل الإمام أحمد -مثلاً- لأنه مبتدع، هذا من باب ما ذكرناه آنفاً.

إما لتأديب هذا الإمام المبتدع، وإما خوفاً من أن تؤثر بدعته على هؤلاء الذين يصلون خلفه، أما اليوم فقد طفح الصاع، وغلبت البدعة والجهل على أكثر الناس، فإذا قلنا: لا تصلِّ وراء المبتدع، ولا تصلِّ وراء مقلد، ولا تصلِّ وراء صوفي معناها أننا نقول له بلسان الحال، ولسان الحال أنطق من لسان المقال: اعتزل الناس على رأس جبل، وما أعتقد أن يكون هذا اليوم، لأنه لا يزال كما قال -عليه السلام-: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق**»».اهـ

والأدهى من ذلك -أيضاً- أن المسود أورد قصة عمر مع صبيغ وتوبته، فليت شعري؟ إذا كان منهج الإمام أحمد يصعب تطبيقه في زماننا فكيف بما كان عليه الفاروق؟!

أيها الجاهل! من اليوم في مكانة عمر؟ من في منزلة عمر؟ من مثل عمر من؟ أنت أم شيخك؟ عجباً لكم ولما تحملون فوق أكتافكم، خلقها الله لكم فلم تُعملوها!

وأنا أقول لهذا المسود وأمثاله ممن لم يعرف نفسه فضلاً عن معرفته من حوله، وأساء لهذه الدعوة أيما إساءة: هيا، مُرْ يا سماحة المفتي النحرير والمحدث الخطير(!) بهجر الشيخ محمد حسان سنة، لا بل شهراً، لا بل يوماً واحداً، فمن الذي سيستجيب لك؟ لا أظن أن أقرب المقربين إليك سيستمع لكلامك يا مسكين!

---

[1] أي: تكون بذلك مخالفاً تلك الوصايا التي جاءت عن بعض السلف، لأنها كانت في زمانهم الإمام أحمد وغيره. أما في زماننا فلا يمكن هذا، لغلبة البدعة والجهل على الناس، فتطبيق منهج الإمام أحمد في معاملة أهل البدع حق، ولكنه أضحى اليوم متعذِّراً، لاختلاف زماننا عن زمانه، ولضعف السنة وغلبة البدعة عليها.

ثم إنه من أعظم الظلم والبهتان أن تجعل بعض أخطاء شيخ وداعية سلفي كالقول بخلق القرآن[1]، فالعدل العدل يا أهل الجهل.

قال المسود (ص٥٠): «*وقد أيد الشيخ الفاضل العلامة عبيد الجابري هذا الصنيع وقال: «يجب على حسان أن يعلن توبته ولا يكفي ما أعلنه سراً أو في الهاتف»، وبين أنك يا شيخ علي تزكي وتقبل توبة أهل البدع والضلال، وأنك مسكين ضائع في هذا الباب فهلا رجعت وتركت هذا المنهج الفاسد*».

قلت: نعم قد قال هذا الشيخ عبيد الجابري حفظه الله، وقد قال الشيخ -أيضاً- مؤصلاً ومقعداً[2]: «أَنَّهُ تَحْدُثُ مَن بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْض السَّلَفِيِّين مُخَالَفَة للآخَرِين فَيَسْلُكُ مَسْلَكَ الدَّعْوَةِ مَسْلَكَ الْمُنَاصَحَة فِي قَوْمٍ يَرَاهُم الآخَرون مُبْتَدِعَة أَوْ ضُلاَّل وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الأَوْلَوِيَّةِ أَنَا مَعَهُم فِيهِ».

قلت: فتأمل قوله: أنا معهم فيه! ومسألة أنه يعيب على شيخنا قبول توبة من يراه مبتدعاً ومناصحته! فأي القولين يقبل؟

وقال: «لَكِنْ أَنَا لاَ أُثَرِّب عَلَى مَنْ ذَهَبَ لِهَذَا الغَرضِ أَتَعَلَّلُ لَهُ وَأَذُبُّ عَنْهُ».

قلت: وهذا ما نريده تماماً يا فضيلة الشيخ.

وقال: «هَذَا مَعَ أَنِّي إِذَا خَلَوْتُ بِأَخِي هَذَا قَدْ أَشُدُّ عَلَيهِ وَأُثَرِّبُ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ مُعَاتَبَةُ الأَخ لأَخِيهِ لكن على الملأ فَأَلْفُ لا، مش كده؟».

---

[1] بل بلغني بـ(خبر الثقة!) أن بعض المشايخ يعتبر هذه الفتنة(!) أشدّ(!) من فتنة خلق القرآن!!!

[2] في «شريط الموقف الحق من المخالف»، وهو مجلس جمعه مع الشيخين عبد العزيز الريس، وحمد بن عتيق، والعجيب أن هؤلاء الغلاة -على غلوهم في الشيخ عبيد إلا أنهم- لا يرفعون رأساً بكلامه في هذا الشريط، ولا يعقبون عليه بأدنى كلمة؛ طبعاً لأنه يخالف أهواءهم، وحظوظ أنفسهم.

قلت: وليت هذا هو الذي حصل يا فضيلة الشيخ حين رأيت من أخيك ما لا يعجبك.

وقال مجيباً على سؤال السائل : فِيه بَعض الشَّباب يَقُول: فَلاَن أَنَا حَذّرتُ مِنْهُ لاَ بُدَّ أَنْ تَحْذَر مِنْهُ أَنْتَ وإِلاَّ سَأُلْحِقُكَ بِهِ يَعْنِي بَيان مَوقِف؟

الشيخ : لا، هَذَا لا يَلْزَم هَذَا إلزام مَا لَيْسَ لازِمًا، أَنتَ حَذّرتَ مِنْهُ قَدْ يَكُون تَحْذِيرُكَ فِيهِ مَفْسَدَة، وَأَنْتَ مِنْ صِغَارِ طُلاَّبِ العِلْمِ أَوْ مِنَ الْمُتَوَسِّطِين، لَو حَذّر ابن باز أو ابن عثيمين أو الألباني حَذّرَ مِن رَجُل يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ مِنْهُ إِلاَّ إِذَا تَرَتَّبَ عَلَيَّ مَفْسَدَةٌ فِي دِينِي أَكْبَرَ مِن هَذَا ، لكن عِنْدَ مَا يُحَذّرُ إِنْسَان لَيْسَ لَهُ مِنَ القُوَّةِ وَالثِّقَل فِي أَهْلِ السُّنَّةِ مِثل هَؤُلاَءِ أَوْ يُقَارِبُهُم فَهَذَا تَحْذِيرُهُ خَاطئ[1]».اهـ

كَلِمَةُ حَقّ:

سبق وذكرت أن الشيخ محمد حسان صار محطَّ جدل في الآونة الأخيرة، ويمكن تقسيم الناس في أمره إلى ثلاثة: طرفين ووسط، ولكننا هنا في معرض الرد على من غلا في أخطائه لا في شخصه، وأهدر حسنات الرجل، وأخرجه من دائرة السنة ومحيط السلفية، وهذا فيه من الجور والاعتساف ما فيه -مع احترامنا لقائليه-[2] ولست أنكر بأنني كنت في يوم من الأيام -مُغرَّراً بي- أنصر شيئاً من هذا الغلو في أخطاء الرجل، وأنفخ أخطاءه وأضخمها، وأحذر في دروسي ومجالسي من الجلوس

---

[1] وهذا كلام يكتب بماء الذهب لو كانوا يعقلون!

[2] ولسنا نلزمهم بقولنا كما يفعلون معنا!

له والسماع مُجالسي،[1] ولكن ليس إلى حد تبديعه، فلطالما استثقلت هـذه الكلمـة إذ لم تكن قد أُثرت عن أحد من أهل العلم في حق الرجـل، ولكـن ذلـك لم يـرق لـبعض الجهلة المتسلِّطين، عندنا في بلادنا فلسـطين، فحـاول أن يلزمنـي إلزامـاً، ويمتحننـي بطاعته في التبديع امتحاناً، فبدأ معي بالكلام، ثـم المـلام، ثـم الإلـزام، وأثـار اللـدد والخصام، فلما رفضت أساليبه الحزبيـة، وقاومـت أوامـره العسـكرية، أصـدر أمـره المباشر، وإذا به لـه عـلى الشـبكة نـاشر، فطـالبني -زعـم- بـالرجوع، والانقيـاد لـه والخنوع، والسير على منواله، وعدم الخروج عن أقواله.

فرفضت الانصياع له، وأقام الدنيا وأقعدها على جميع الإخوة طلبة العلم عنـدنا، وبدأ يمتحنهم بتبديع الشيخ محمد حسان والكتابة فيه؛ فوافقه البعض ممن بينه وبينهم تشابه وتوافق في الدين والدنيا، وأنكر فعله الكثيرون ورفضوه، وها هو الآن كالشـاة الجرباء، لا يلتفت أحد إليه، ولا يلوي سلفيٌّ عليه، إلا ممن ذكرت من الذين لا قيمـة لهم عندنا في الدعوة -ولله الحمد والمنة-.

---

[1] وهو من باب: الاعتراف بالذنب فضيلة، وأسأل الله أن يغفر لي ولسائر المسلمين.



جمعية المركز العلمي
للدراسات المنهجية والأبحاث العلمية
تأسست عام ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م تحت رقم RA-22206-SC
اللجنة الدعوية في فلسطين
تلفاكس: ٠٠٩٧٠/٢/٢٩٥٧٧٧٩

الرقم : ١٤٢٩/١٤٢
التاريخ : ١٤٢٩/٠٥/١٩
الموافق : ٢٠٠٨/٠٥/٢٤
المرفقات :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد ؛

إلى: الإخوة المدرسين في المدرسة السلفية. حفظهم الله.

الموضوع / مطالبة علي أبو هنية بالرجوع عن رأيه

بخصوص الموضوع أعلاه، وبناء على المحادثة الهاتفية التي جرت بيني وبين علي أبو هنية بشأن الكتابة في المبتدع محمد حسان "المصري"، وباعتباري رئيس اللجنة العلمية آنذاك أمرته بالكتابة ـــ ولو ثلاث صفحات ـــ وأعطيته من الوقت أسبوع ـــ من تاريخ المحادثة ـــ، إلا أنه رفض طلبي ـــ متعذّراً ـــ وجعل مطالبتي له إلزاماً، وتعلمون ـــ بارك الله فيكم ـــ إن كنت ألزمته فهو إلزام في معروف بدليل استعدادكم وتجاوبكم للكتابة في هذا الضال المضل.

فإن رجع علي أبو هنية عن رأيه وأوضح الحق والتزم به ـــ كتابة ـــ فلا مانع من بقائه في عمله، وإلا فأفيدونا ـــ اليوم ـــ حتى نجري ما يلزم لإنهاء عقده.

وفقنا الله وإياكم لما يحب ويرضى وجزاكم الله خير الجزاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الجمعية

نسخة إلى : علي أبو هنية

نسخة من الكتاب الموجَّه إليَّ لإلزامي بتبديع الشيخ (محمد حسان)!

وقد أرسله المُلزِم على فاكس المدرسة السلفيَّة للمدرِّسين، ونشره على شبكة الإنترنت!

وأقولها صريحةً: أَيُّ مصلحةٍ أصلاً أيها الغلاة في تبديع وإسقاط الشيخ محمد حسان؟ وبخاصَّةٍ وأن لسانه يلهج دوماً بالثناء على عقيدة السلف، ومنهج السلف، وعلماء وأئمة الدعوة السلفية ويذكرهم بخير، وينصح بهم[1]، فلمَ نسقطه، ولم نخسر لسانه الذي يخترق أسماع الملايين من المسلمين، بل وقلوبهم؛ ونجعله لساناً معادياً، وسيفاً مصلتاً للطعن في الدعوة السلفية وأئمتها؟ وهو في حقيقته لسان ينصر التوحيد، وينشر السنة؟ أي حكمة في هذا؟ ولا شك أن تكثير الأعداء يُضِرُّ بالدعوة ولا ينفعها بحال من الأحوال.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «الْمُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّقِيَ اللهَّ فِي عِبَادِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ هُدَاهُمْ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْله ـ تَعَالَى ـ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ**﴾ وَالِاهْتِدَاءُ إنَّمَا يَتِمُّ بِأَدَاءِ الْوَاجِبِ، فَإِذَا قَامَ الْمُسْلِمُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ كَمَا قَامَ بِغَيْرِهِ مِنْ الْوَاجِبَاتِ، لَمْ يَضُرَّهُ ضَلَالُ الضُّلَّالِ». اهـ[2]

ثم إنني أقول: إنه من المعلوم لدينا أن شيخنا علياً ـ حفظه الله ـ دائم المناصحة لحسان، وحكمه عليه بناءً على معرفة عميقة به عن دراية وكثب فهو ـ في ظني ـ أخبر بحاله من غيره، ممن يسمع عنه فقط ولم يسبر حاله.

ولِمَ يُنكَرُ على شيخنا عدمُ تبديعه؟ مع أن هناك الكثير من العلماء السلفيين الذين لم

---

[1] كالشيخ ابن باز والألباني وابن عثيمين، وقد نقل عنه -أيضاً- أنه قال في بعض الفتاوى له على الفضائيات لسائل من الأردن: «أنتم في الأردن عندكم علماء كبار؛ أمثال شيخنا مشهور حسن، والشيخ علي الحلبي، وغيرهم من إخواننا ومشايخنا الموثوقين».

[2] «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٢٦).

نسمع لهم كلمة واحدة في تبديعه، بل ولا تضليله، ولا قالوا عنه: قطبي، ولا سروري، ولا تكفيري، ولا غير ذلك؛ كالشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ صالح الفوزان، وسماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ، والشيخ عبد المحسن العبيكان، والشيخ عبد الله العبيلان، والشيخ إبراهيم الرحيلي، والشيخ عبد المالك رمضاني، واللجنة الدائمة، وغيرهم.

لِمَ ينكر على الشيخ علي وإخوانه فقط هذا الأمر ولا يتعرض لغيرهم؟!

فهل حِمَى شيخنا الذي أفنى ثلث قرنٍ من عمره في خدمة السنة والذب عنها مستباح، وحمى غيره من العلماء مصان؟ لا، بل حمى شيوخنا أجمعين محفوظة ومصانة، وهذا أمر مستقر عند كل أهل الديانة.

والكلام عن الشيخ محمد حسان[1] بناءً على وضع الرجل وحاله في مصر[2]، وكثرة ما فيها من مبتدعة قبوريين وطرقيين، ورافضة وعقلانيين، وغير ذلك، فانتفع به الناس هناك، وفي غيرها من البلاد الخاوية من علماء السنة ودعاتها، في الوقت الذي ربما لا ينتفع به في أمكنة أخرى يكثر فيها العلماء والدعاة السلفيون.

والفهم الصحيح[3] يقول: إن المصلحة الحاصلة بوجوده متزامناً ومعاصراً مع من هم ضُلَّال أعظم من المصلحة الحاصلة بفقده، وهذا من أعظم الفقه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي ضيَّعه كثيرٌ في زماننا هذا، كحال من خبرناه

---

(1) وقل مثل ذلك في غيره من مشايخ ودعاة السنة: كالشيخ أبي إسحق الحويني في مصر، والشيخ المغراوي في المغرب، والشيخ العيد شريفي في الجزائر، ... وغيرهم، ممن بُدِّعوا وأخرجوا من السلفية بغير وجه حق.

(2) بل في أكثر الدول الإسلامية، وحالها متشابه.

(3) وهو من أكبر نعم الله على العبد.

وعايشناه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «فَإِنَّ عُقُوبَةَ الظَّالِمِ تَمْنَعُ النُّفُوسَ عَنْ ظُلْمِهِ وَتَحُضُّهَا عَلَى فِعْلِ ضِدِّ ظُلْمِهِ: مِنْ الْإِيمَانِ وَالسُّنَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي هِجْرَانِهِ انْزِجَارُ أَحَدٍ وَلَا انْتِهَاءُ أَحَدٍ؛ بَلْ بُطْلَانُ كَثِيرٍ مِنْ الْحَسَنَاتِ الْمَأْمُورِ بِهَا لَمْ تَكُنْ هِجْرَةً مَأْمُورًا بِهَا كَمَا ذَكَرَهُ أَحْمَد عَنْ أَهْلِ خُرَاسَانَ إذْ ذَاكَ: أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَقْوَوْنَ بِالْجَهْمِيَّةِ.

فَإِذَا عَجَزُوا عَنْ إظْهَارِ الْعَدَاوَةِ لَهُمْ سَقَطَ الْأَمْرُ بِفِعْلِ هَذِهِ الْحَسَنَةِ وَكَانَ مُدَارَاتُهُمْ فِيهِ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنْ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَأْلِيفُ الْفَاجِرِ الْقَوِيِّ.

وَكَذَلِكَ لَمَّا كَثُرَ الْقَدَرُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَلَوْ تُرِكَ رِوَايَةُ الْحَدِيثِ عَنْهُمْ لَا نْدَرَسَ الْعِلْمَ وَالسُّنَنَ وَالْآثَارَ الْمَحْفُوظَةَ فِيهِمْ.

فَإِذَا تَعَذَّرَ إقَامَةُ الْوَاجِبَاتِ مِنْ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إلَّا بِمَنْ فِيهِ بِدْعَةٌ مَضَرَّتُهَا دُونَ مَضَرَّةِ تَرْكِ ذَلِكَ الْوَاجِبِ: كَانَ تَحْصِيلُ مَصْلَحَةِ الْوَاجِبِ مَعَ مَفْسَدَةٍ مَرْجُوحَةٍ مَعَهُ خَيْرًا مِنْ الْعَكْسِ. وَلِهَذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ».اهـ[1]

قلت: وهذا المعنى الأخير هو الذي أراده شيخنا العلامة عبد المحسن العباد -حفظه الله- تماماً- في مقدمته للطبعة الثانية لرسالته الماتعة «رفقاً أهل السنة»[2] بقوله: «ومن النصح لأهل السنة أن من أخطأ منهم ينبه على خطئه ولا يتابع عليه،

---

[1] «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ٢١٢).

[2] ومن المعروف لمن كانت موجهة هذه الرسالة التي هي بمثابة (نصيحة مشفق)، بل وهذه المقدمة بالذات، ولكنَّ القوم لا يرفعون بهذه الرسالة رؤوسهم لمخالفتها أهواءهم، بل وكانوا يحذِّرون منها!

ولا يتبرأ منه بسبب ذلك، **ويستفاد منه، لا سيَّما إذا لم يوجد من هو أولى منه في العلم والفضل**».اهـ

وبذلك تلتقي كلمة العلماء -قديما وحديثاً- على هذا الفهم الدقيق الذي ضيَّعه كثيرٌ من متهوِّري اليوم من المنسبين إلى السلفية، والذين أعرضوا عن هذا التَّأصيل الأَصيل.

وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ: «وَعَلَى هَذَا إذَا كَانَ الشَّخْصُ أَوْ الطَّائِفَةُ جَامِعَيْنِ بَيْنَ مَعْرُوفٍ وَمُنْكَرٍ بِحَيْثُ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا؛ بَلْ إمَّا أَنْ يَفْعَلُوهُمَا جَمِيعًا؛ أَوْ يَتْرُكُوهَا جَمِيعًا: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُؤْمَرُوا بِمَعْرُوفٍ وَلَا أَنْ يُنْهُوا مِنْ مُنْكَرٍ؛ يَنْظُرُ: فَإِنْ كَانَ الْمَعْرُوفُ أَكْثَرَ أَمَرَ بِهِ؛ وَإِنْ اسْتَلْزَمَ مَا هُوَ دُونَهُ مِنْ الْمُنْكَرِ. وَلَمْ يَنْهَ عَنْ مُنْكَرٍ يَسْتَلْزِمُ تَفْوِيتَ مَعْرُوفٍ أَعْظَمَ مِنْهُ؛ بَلْ يَكُونُ النَّهْيُ حِينَئِذٍ مِنْ بَابِ الصَّدِّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَالسَّعْيِ فِي زَوَالِ طَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ، وَزَوَالِ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ. وَإِنْ كَانَ الْمُنْكَرُ أَغْلَبَ نَهَى عَنْهُ؛ وَإِنْ اسْتَلْزَمَ فَوَاتَ مَا هُوَ دُونَهُ مِنْ الْمَعْرُوفِ. وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِذَلِكَ الْمَعْرُوفِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلْمُنْكَرِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ أَمْرًا بِمُنْكَرٍ وَسَعْيًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. وَإِنْ تَكَافَأَ الْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ الْمُتَلَازِمَانِ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِمَا وَلَمْ يُنْهَ عَنْهُمَا. فَتَارَةً يَصْلُحُ الْأَمْرُ؛ وَتَارَةً يَصْلُحُ النَّهْيُ؛ وَتَارَةً لَا يَصْلُحُ لَا أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ حَيْثُ كَانَ الْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ مُتَلَازِمَيْنِ؛ وَذَلِكَ فِي الْأُمُورِ الْمُعَيَّنَةِ الْوَاقِعَةِ».اهـ[1]

وقد كان يسألني الإخوة من طلبة المدرسة السلفية عن الشيخ محمد حسان إلى عهد قريب، فأحيلهم على أشرطة العلماء، أما العوام فأرى أنه يُتساهل معهم قليلاً

[1] «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٣٠).

لندرة البديل الأفضل والأصلح،[1] وهذا من العدل والإنصاف الذي أمر الله به، فلو ترك هؤلاء الناس الذين لا يعرفون غير الفضائيات حساناً لسمعوا للجفري والسويدان وعمرو خالد، وغيرهم من أهل الضلال، وشتان شتان ما بينهم.

فما هو السبيل إلى هؤلاء الناس؟! ومن لهدايتهم إلى السنة؟ هل سيعرفون السنة والدعوة من جلافة وغلظة هؤلاء القوم؟ إذا كنا نحن أقرب الناس إليهم قد نفرنا منهم، وابتعدنا عنهم؟ فكيف بعوام المسلمين؟!

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾.[2]

ألم يُثْنِ الشيخ ربيع المدخلي ـ حفظه الله ـ على طريقة الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ وغيره من العلماء في معاملة المخالفين بالرفق واللين، فقال: «وكان من أقوم الدعاة إلى الله بهذه الصفات الشيخ ابن باز ـ رحمه الله ـ وهو مشهور بذلك والشيخ عبد الله القرعاوي ـ رحمه الله ـ فلقد كان حكيماً رفيقاً لا يواجه الناس بسوء ولا فحش ولقد انتشرت دعوته بهذه الحكمة من اليمن إلى مكة ونجران في زمن قصير وقضى بعد عون الله بدعوته الحكيمة على كثير من مظاهر الجهل والشرك والبدع، وكان من أبعد الناس عن الشدة والتنفير وكان يشبهه في أخلاقه: الحلم والحكمة والأناة والرفق تلميذه النجيب الشيخ حافظ بن أحمد الحكمي ـ رحمه الله ـ فقد ساعد في نشر الدعوة السلفية شيخه القرعاوي ـ رحمه الله ـ بهذه الأخلاق وبالعلم الذي بثه وكانا لا يسبان

---

[1] وكما قال لي الشيخ الفاضل محمد سعيد رسلان -حفظه الله-: «ولو قلت لهؤلاء الناس: لا تسمعوا له لما أطاعوك ولا استمعوا إليك، فهم سيستمعون إليه على كل حال».

[2] [آل عمران: ١٥٩].

بل ولا يهجران أحداً ـ حسب علمي ـ ويأتيهم الجاهل والفاسق والزيـدي والصـوفي فيتعاملان معهم بالعلم والحلم والرفق والحكم، الأمور التي تجعـل هـذه الأصـناف تقبل الحق وتعتنق الدعوة السلفية الخالصة...».اهـ[1]

فبالله عليكم هل يعاب من يريد أن يسير على خطى هؤلاء العلماء؟ ويقتفـي أثـر هؤلاء الأجلاء؟ أم يمدح ويشكر، وبغير الخير لا يذكر؟ فالإنصـاف الإنصـاف أيها السلفيون.

والذي يبدو من حال هؤلاء المجرِّحين أنهم لا يعيشون واقع المسـلمين، ولا يـرون مدى انكبابهم على شاشات الفضائيات وتعلقهم بهـذه القنـوات، فتجـد الكثـير مـنهم يعزف عن دروس المساجد وحلق الذكر، ولكن إذا جلـس في بيتـه أمـام هـذه الشاشـة الصغيرة جذبه كلام الشيخ الذي أمامه[2]، مع عدم تمييزه بين الغثِّ والسَّمين في هـؤلاء الدعاة، ولا يحكمه في تلك الساعة سوى الذوق والإعجاب! فلو لم يكن هناك من يدعو إلى التوحيد والسنة ومنهج السلف في هذه القنوات من أمثـال الشـيخ محمـد حسـان[3]

---

[1] «المجموع الواضح» (ص١٩٢).

[2] هذا في حال التفت إلى القنوات الدينية أصلاً!

[3] وقد أمرنا الله بالعدل والإنصاف، فمن سمع يوماً أن أحداً من الناس ضلَّ بسـبب سـماعه الشـيخ محمـد حسان؟ انتقل من التوحيد إلى الشرك، أو من السنة إلى البدعة؟ بل على العكس من ذلك؛ فكم من الناس قد أحبَّ هذا المنهج وتعرَّف عليه من خلال دروس ومحاضرات الشيخ محمد حسان وغيره من دعاة السنة؟ وكم من النـاس قد صحَّت عقيدته وعبادته بسببهم؟ فجزاهم الله خيراً. في الوقت الذي نجد كثـيراً ممـن ينـادي بتبـديعهم –ووالله أقسم غير حانث– قد نفَّر المسلمين عن هذه الدعوة، وصدَّهم عن سبيل الله، وعـن فهـم التوحيـد وتقبُّـل السـنة بسبب غلظته وجفائه، وهمجيته وغلوائه، فلا هم للسنة نصروا، ولا للبدعة كسروا. ولا حـول ولا قـوة إلا بـالله، قال –تعالى–: **﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّـكَ هُـوَ أَعْلَـمُ بِمَـن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾**. [النحل : ١٢٥].

وغيره من الدعاة، ما الذي سيحلُّ بهؤلاء الناس على أيدي شيوخ الفضائيات؟! ودعاة القنوات؟! لا شك أن في ذلك ضياع هذا المسكين الذي لا يحسن شيئاً من العلم، ولا يميز بين الحق والباطل، وبين الصواب والخطأ؛ فهناك: الشيعي، والصوفي، والتكفيري، والأشعري، والحزبي، والعقلاني، والقرآني، و، و، وغير ذلك، ممن يظهرون على هذه القنوات، ولعلهم يفتنون الناس عن دينهم، وصدق من قال: «ليس الفقيه من يعلم الخير من الشرِّ، ولكنَّ الفقيه من يعلمُ خير الخيرين، وشرَّ الشَّرَّين».اهـ

تَلْخِيصٌ لِمَا قَالَهُ شَيْخُنَا فِي كِتَابِهِ «مَنْهَج السَّلَفِ الصَّالِح» فِي قَضِيَّةِ الشَّيْخِ مُحَمَّد حَسَّان:

قال -حفظه الله-: «المَسْأَلَةُ الأُولَى: فتنةُ فلسطين -الدَّعْوِيَّة!-:

مِنْ أَوَاخِرِ مَا جَرَى مِنَ الفِتَنِ -بِسَبَبِ قِلَّةِ العِلْم -عُموماً-، والجهل بِأَسَالِيبِ (النَّصِيحَة، وَالنَّقْد، وَالتَّرْجِيح بينَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِد)-خصوصاً-: مَا وَقَعَ فِي فِلَسْطِين الحَبِيبَة -السَّلِيبَة -مُنْذُ بِضْعَةِ شُهُورٍ-؛ لَـمَّا أَنْكَرَ (أحدُهُم)[1] عَلَى كَاتِبَ هَذِهِ السُّطُور -عَفَا اللهُ عَنْهُ- زِيارَةَ بَعْضِ الدُّعاةِ مِن طَلَبَةِ العِلْمِ[2] لَهُ -مِمَّن هُوَ[3] عِنْدَهُ[4] (!) مُبْتَدِعٌ[5]-!؛ إِنْكاراً شَدِيداً غَلِيظاً -جِدًّا-.[6]

---

[1] وهو من ذكرته سابقاً وحاول إلزامي بالتبديع بالكتاب الذي وجهه لي.

[2] وهي زيارة الشيخ محمد حسان لشيخنا في بيته في عمَّان.

[3] أي: الشيخ محمد حسان.

[4] يقولون هذا غير جائز عندنا! فمن أنتمو حتى يكون عندكم عندُ؟!

[5] وهو مقلِّد في ذلك، ولم يكن يعرف شيئاً بعد من الأخطاء المحسوبة عليه حينذاك، ولكنه بلغه وسمع أن الشيخ فلاناً يبدِّعُه فبدَّعَه!

[6] وقد قال الشيخ عبد المالك رمضاني الجزائري -حفظه الله-في بعض مجالسه في مثل ما نحن فيه تماماً-: =

حَتَّـى إِنَّ ذاك (المـذكورَ!) -بِسَـبَبِ ذَا- لَمْ يَـرُدَّ عَـلَيَّ السَّـلاَمَ! وَرَفَـضَ مَعِـي الكَلاَمَ[١]!! وَصَـارَ يُلْـزِمُ الآخَـرِينَ بِقَوْلِـهِ أَيَّـمَا إِلْـزَام[٢]!!! وَيَبْنِـي عَلَيْـهِ الهَجْـرَ[٣]، والتبديعَ[٤]، وَالخِصَام[٥]!!!!

... كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُنَاصَحَةٍ، وَلاَ بَيَانٍ، وَلاَ اسْتِفْسَار، وَلاَ اعْتِبَار[٦]...

مَعَ أَنِّي طَلَبْتُ ذَلِكَ -كُلَّه-مِن ذاك- مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي- مِراراً!! فَلَمْ أَجِدْ إِلاَّ الصَّـدَّ وَالرَّدَّ -تَكْراراً-![٧]

=«فلان استضاف فلاناً! أولاً: أثبت بأن فلاناً [الشيخ العيد شريفي الجزائري] مبتدع، هذه واحدة، مقدمة أولى، أثبت هذه لنا.

ثانياً: أثبت أنه قام إجماع عند علماء السلفيين بأنه مبتدع، هل لك سبيل إلى هذا؟ ستقول: قال فلان: مبتدع، نقـول لك: قال فلان: ليس مبتدعاً، موجود، عالم يقابله كلام عالم، وربما من قال: ليس مبتدعاً أعلم بكثير ممـن أنـت أخـذت عنه التبديع، بل أقول لهم: الشيخ ربيع ما بدَّعه! لماذا لا تحبون أن تأخذوا كلام الشيخ ربيع؟ لأنكم تريدون قولاً معيناً، حيث وجدتموه في أي واد من الأودية...

... طيب أعطونا الآن موازينكم في التبديع! كم (كيلو)! يأكل الإنسان من البدع حتى يصير مبتدعاً؟ أعطونا هذا الآن تعرفون هذا أم لا تعرفونه؟ لا بد لهم من أن يعرفوه، إذا ما عرفوه ليس لهم الحق في ذلك...أثبتوا أنه لا يجوز لأحد أن يستضيف رجلاً لا يرى تبديعه!».اهـ

[١] في الهاتف -وذاك أوّل مرّة-، وقد كان شيخنا حينها في أمريكا.

[٢] وهو ما حصل معي تماماً.

[٣] وقد هجرَنا جميعاً.

[٤] وقد بدَّعَنا جميعاً.

[٥] وقد خاصمَنا جميعاً.

[٦] بل لم يكن عنده عوضاً عن ذلك سوى الهمز واللمـز، والغيبـة والبهتـان، وسـوء الظـن، في مجالسـه الخاصـة، واجتماعاته السرية!

[٧] نعم، وكان شيخنا قد أرسل إليه رسالةً على (الفاكس) يناصـحه فيهـا، وبكـلِّ قحـةٍ وصـلافةٍ لم يأبـه بـه ولا بنصيحته! مع البون الشاسع بين الناصح والمنصوح في العلم والفضل والقدر! وإليك صورة عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله حقَّ حمدِه، والصلاةُ والسلامُ على نبيِّه وعبدِه، وآله وصحبِه ووفدِه.

أخي الفاضل [illegible] -وفَّقه اللهُ لمرضاته-.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ **أما بعد:**

فالله أسألُ لي ولكم مزيداً من التوفيق، وأن ينصُرَنا على أعدائنا، وأن يُبصِّرَنا بعيوبنا، وأن يُعيذَنا من شرور أنفسنا..

لقد أرسلتُ لكم رسالتين (SMS) -من قبلُ-؛ مستفسراً عن بعض الأمور الدعوية المهمَّة؛ التي تتحرَّك بين الشباب طولاً وعرضاً، ونحن في بُعدٍ عنها، وغَفْلَةٍ منها...

ولم أحظَ -إلى الآن- من فضيلتكم بجواب؛ مع علمي بمحبَّتكم، وسُرعة استجابتكم، وشدَّة اهتمامكم -وفقكم اللهُ -تعالى-.

وقد رافقَ ذلك بعضُ النُّقُول - من هُنا وهُناك- يذكرها لنا بعضُ الإخوة -ممَّن نعرفُ أو لا نعرفُ-؛ فيتساءلون ويسألون عن بعض كتاباتكم الأخيرة في (الإنترنت)؛ والتي يذكرون لنا -والعُهدةُ عليهم- أنَّ فيها ملامحَ مرحلةٍ جديدةٍ في الدعوة في (فِلَسْطين الشام)...

واللهُ يعلم كم أنَا -فضلاً عن بقيَّة إخواني المشايخ- من الحريصين عليكم، وأنَّ ما يُسعِدُكم يُسعِدُنا، وأنَّ ما يُسخطكم يُسخطنا، ولكم في ذلك مواقفُ لا تُنسى...

فإنْ كان هذا المذكورُ باطلاً: فذلك ما نبغي، وهو ما نرغبُ به، ونحبُّه؛ حرصاً على هذه الدعوة المباركة، ودُعاتها الأفاضل؛ ولا يزيدنا ذلك إلا محبةً لكم، ورغبةً بما عندكم...

وإن كان في شيءٍ مما يُذْكَرُ ويُتناقل صوابٌ أو بعضُ صوابٍ: فإنِّي أدعوكم لزيارتنا في (أُرْدُنِّ الشام)؛ لنتداولَ الأمرَ بمحبَّة ووئام، وصدقٍ وانسجام، قبل أن تتحول الأمور -وذلك ما لا نرجو!- إلى موائد اللئام، أو خلافٍ وخصام، أو

صورة عن (الفاكس) الذي أرسله شيخنا إلى (شيخ المسود) قبيل إحداثه الفتنة. (الصفحة الأولى)

خلافات جسام...

أخي الفاضل [illegible]:

نحن أحوجُ الناس إلى إحياء فقه النصيحة الشرعية، وتفعيل دور التواصي بالحقّ والتواصي بالصبر؛ واللذان هُما روحُ الأخوّة وحقيقتُها...

واللهُ يعلمُ كم أنا مُحْرَجٌ من هذه الرسالةِ إلى فضيلتكم؛ لكنّ الذي أخشاه ممّا قد يقعُ بعدَها هَوَّنَ عليَّ -جدًّا- هذا الحَرَجَ، وأذهب عنّي ذاك الحياء..

ومثلُكُمْ يُقَدِّر ذلك جدًّا -إن شاء الله-...

وأُخْبِرُكم -أخي الفاضل- أنّني جئتُ من (سفر العمرة) أمس، ومسافرٌ غداً -بإذن الله- إلى (كندا) و(بريطانيا)، وسأعود -بمنّة الله- بعد أسبوعين؛ منتظراً جوابَكم الكريم، وتجاوُبَكم المأمول.

وجزاكم اللهُ خيراً.

وأخيراً:

سلامي إلى جميع إخواننا السلفيين في بلاد فلسطين؛ داعياً ربّي لي ولكم ولهم المزيدَ من التوفيق، والهدايةَ إلى أقوم طريق...

وكتب

أخوكم المحب لكم الخير

علي بن حسن الحلبي الأثري

بين عصري يوم الثلاثاء ٨/جمادى الأولى/١٤٢٩

(الصفحة الثانية)

فَكَانَ أَثَرُ فَعَائِلِهِم -وُقُوعاً- عَيْنَ مَا حَذَّرَ مِنْهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٢/ ٣٥٧) -مِن: «التَّفَرُّق وَالاخْتِلاف المُخَالِف لِلاجْتِمَاع وَالائْتِلاف؛ حَتَّى يَصِيرَ بَعْضُهُم يُبْغِضُ بَعْضاً وَيُعادِيهِ، وَيُحِبُّ بَعْضاً وَيُوالِيه -عَلَى غَيْرِ ذَاتِ الله-.

وَحَتَّى يُفْضِيَ الأَمْرُ بِبَعْضِهِمْ إِلى الطَّعْن، وَاللَّعْن، وَالهَمْز، وَاللَّمْز، وَبِبَعْضِهِم إِلَى الاقْتِتَالِ بِالأَيْدِي وَالسِّلاَحِ[1]، وَبِبَعْضِهِم إِلى المُهَاجَرَة وَالمُقاطَعَة؛ حَتَّى لا يُصَلِّيَ بَعْضُهُم خَلْفَ بَعْض[2]!

وَهَذا -كُلُّهُ- مِنْ أَعْظَمِ الأُمُورِ الَّتِي حَرَّمَها اللهُ وَرَسُولُه».

وقال -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٢٠) -أيضاً-:

«العاقلُ لا يبني قصراً، ويهدمُ مِصْراً»![3]

... فحالُ هذا -أيضاً- كحالِ «مَن أرادَ أنْ يُطِبَّ زُكاماً؛ فأحدَثَ جُذاماً»!![4]

ومَن أرادَ نُصْرَةَ السُّنَّةِ، وردَّ البِدْعَةِ لا يلزمُ -بحالٍ- أنْ يَؤولَ صنيعُهُ «تمزيقاً لشملِ الأُمَّةِ؛ ولا تفريقاً لصفِّها».

قُلْتُ: وَلَقَدْ عَظُمَت الفِتْنَةُ -بَعْدُ - جِدًّا-؛ بِسَبَبِ هَذا التَّهَوُّر، وَبِسَبَبِ ذاك التَّنَطُّع، وَالَّذِي لَمْ يَقُمْ أَصْحَابُهُ بِالحَدِّ الأَدْنَى مِنَ الوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ؛ بَعْدَ أَنْ كَانُوا

---

(١) وقد حصل بعض ذلك مع الأسف الشديد، بل وحاولوا أن يُغْزُوا بنا بعض الكافرين.

(٢) بل ولا يسلِّمون علينا في الطريق، مع أنهم عندما سئلوا عن ذلك في مجلس الشيخ ربيع -حفظه الله-، كذبوا وقالوا: بل نحن نسلم عليهم! ووالله لا يفعلون؛ كبيرهم وصغيرهم! وسل أبا عمر ينبيك الخبر!

(٣) وقد هدم! وكم هدم! عامله الله بما يستحق.

(٤) وأي جذام! وأي سقام؟!

-لَنَا-بِالأَمْسِ القَرِيب- ذَوِي احْتِرامٍ وَتَقْدِير، وَإِجْلالٍ كَبِير...[1]

... وفَجْأَةً؛ قَلَبُوا لَنَا ظَهْرَ المِجَنّ... وَبِغَيْرِ سَبَبٍ سِوَى الظُّلْمِ والإِحَن![2]

ثُمَّ صَارَ (كَبِيرُهُم)[3] -فَجْأَةً- هَـدَاهُ الله- يَتَّهِمُنـا بِـالتَّمَيُّعِ -حِينـاً-، وَبِالحَدَّادِيَّـة -حِيناً آخَر-!![4]

وآخِراً (!) صار يتَّهِمُنا-وبعضَ إخوانِنا[5]- بكُلِّ صَلَف!- بالخارجيَّـةِ والتَّكْفِـيرِ والقُطْبِيَّةِ!!![6]

وهذا -لَعَمْرِي!- عَجَبٌ عُجابٌ:

فَـ:

إثبـاتُ ضِدَّيْنِ مَعاً فِـي حَالِ   مِنْ أَقْبَحِ مَا يَأْتِي مِنَ المُحَالِ !!

ومَاذَا سَيُجيبُ هؤلاءِ -هَدَاهُم الله- في موضوع (الزِّيارة!)[7] -ذاك- وَالَّذِي هُوَ

---

[1] بل كان هذا الجاهل -عدو اليوم صديق الأمس- يمتحن الناس بشيخنا علي، وأذكر ذات مـرة أنـه عـاب على أحد الدعاة، وعدَّ فعلَه خللاً في المنهج -وكان قد زار الأردن وذهب إلى بيـت شـيخنا مشـهور ولم يـذهب إلى بيت شيخنا علي- فقال: «لماذا لم يزر بيت الشيخ علي؟ الشيخ علي محنة أهل السنة في الشام».

[2] والحسد وسوء الظن!

[3] لا يوصف بذلك إلا من حيث السن وكثرة عدد الشيب فقط! وإلا فهو صغير صاغر، يشبه الأصاغر.

[4] وهو بها أحق، وهي به ألصق.

[5] من مشايخنا تلاميذ الألباني!

[6] وهذا عندي مسجل بصوته في مكالمة له مع بعض أفاضل الشيوخ دون نكير عليه مع الأسف، مع أن هذا الشيخ الفاضل كان قد أنكر هذا الأمر لنا عندما نقلناه له عنه! فما الذي تغير الآن؟!

[7] زيارة الشيخ محمد حسان لشيخنا علي كانت تقريباً في شهر نيسان لعام ٢٠٠٨م، وبالمناسبة فهذه الزيـارة سبقها زيارة لشيخنا مشهور أيضاً، وكلا الزيارتين كان وقتئذٍ بترتيب مع الشيخ أحمد هليـل قـاضي قضـاة الـديار الأردنية (أي من ولاة الأمر)!

سَبَبُ فِتْنَتِهِم (الظَّاهِرُ!)[1] - عَلَى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (١٠/ ٢٦٢) عَنْ يَعْقُوبَ بنِ يُوسفَ المُطَّوِّعِيِّ، قال: «كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن صَالحٍ الأَزْدِيُّ رافِضِيًّا، وَكَانَ يَغْشَى أَحْمَدَ بن حَنْبَل، فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه، فَقِيلَ لَه: يَا أَبا عَبْدِ الله! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صَالِح رافِضِيٌّ؟!

فَقَال: سُبْحَانَ الله! رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ نَقُولُ لَهُ: لاَ تُحِبَّهُم! هُوَ ثِقَة».

بَلْ مَاذا سَيَقُولُونَ -أَصْلَحَهُم الله- فِيمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ ربيع بن هادي[2] -حَفِظَهُ الله- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» -فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ البِدَعِ، وَالجُلُوسِ مَعَهُم لِلنُّصْح)-؛ لَـمَّا قَال:

«... فَأَنَا لاَ أَذْهَبُ إِلى بُيُوتِهِم وَمَجَالِسِهِم، فَإِذَا جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْهُم إِلَى بَيْتِي: نَاصَحْتُه، وَبَيَّنْتُ لَهُ الحَقّ.

وَهَذا لَيْسَ بِعَيب؛ فَقَدْ كَانَ المُنَافِقُون يَحْضُرُونَ مَجَالِسَ النَّبِيِّ ﷺ، فَيُناصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الإِسْلاَمَ وَالحَقّ.

وَهَذا الشَّيْخُ ابْنُ بَاز -رَحِمَهُ الله- يَأْتِيهِ أَهْلُ البِدَعِ، وَأَهْلُ التَّحَزُّبِ إِلَى مَجْلِسِه، فَيُنَاصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الحَقّ.

وَهَذا المُفْتِي، وَ(هَيْئَةُ كِبارِ العُلَماء) يَأْتِيهِم أَهْلُ البِدَعِ فِي (رَابِطَةِ العَالَمِ الإِسْلاَمي)، وَفِي مَجَالِسِهِم -أَيْضاً-، وَيَنْصَحُونَهُم -فِيما أَعْتَقِد-.

---

[1] وإلا فالباطن نحن نعرفه جيداً، وقد تبين لنا فيما بعد!

[2] وقد أنزل القوم هذا الكلام في منتدياتهم، ورأيته بنفسي! ولكن هؤلاء القوم يستكثرون ولا يقرؤون، ولو قرؤوا لا يفهمون!

وَلاَ أَعْرِفُ أَحَداً مِنَ العُلَماءِ قَالَ لِي: أَنْتَ تُجَالِسُ أَهْلَ البِدَعِ! وَلاَ أَحَدٌ رَدَّ عَلَيَّ مِـنَ العُلَمَاءِ فِي هَذا الأَمْرِ!».اهـ[1]

فهل هذا حرام على شيخنا حلال لغيره؟ ما لكم كيف تحكمون؟

فاتقوا الله، ولا تكيلوا بمكيالين!

* * * * *

[1] مع أنَّ الشيخ عُبيداً الجابري -سدَّدَهُ اللهُ- يخالفه في ذلك -كما في الموقف الحق من المخالف-!

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَة

القَوْلُ البَدِيعُ فِي نقض و(تَفْصِيلِ) اشْتِراطِ إِجْماعِ العُلَماءِ عَلَى التَّبْدِيع

حاول المسود هنا أن يجعل كلام شيخنا قاعدة محدثة قعَّدها من عنده، وأحدثها من قِبَل نفسه![1] مع أن كلام شيخنا في حقيقة الأمر لا يخرج عن قواعد السلف التي جهلها هذا المسود وأمثاله بل كلام شيخنا هو فهم لها، واستنباط منها، وتلخيص لمجملها.

ولكن ما حيلتنا في أقوام صارت المسلَّمات عندهم من المشكلات، وتوضيح الواضحات لهم من أهم المهمات.

قال المسود (ص١٥): «قلت: وهذه من قواعد الحلبي في الجرح والتعديل المعاصر، من قال بهذا الكلام؟ أنت دائماً تريد أن تحمي منهجك الذي تسير عليه في تزكية أهل البدع بهذه القواعد الفاسدة، لأننا لو قلنا له لماذا إلى الآن لم تبدع المأربي والمغراوي؟ أجابنا بهذه القاعدة: حتى يجمع أهل العلم على تبديعهم(!!)، فبعض العلماء لم يبدعهم. وبهذه القاعدة لا ينكر أحد على أحد».

قلت: لا زال يجادل ويكرر ويردد قوله: «أهل البدع»!، و«تزكية أهل البدع»!!ومن المعلوم أنه يقصد بذلك بعض مشايخ أهل السنة مِمَّن وقعوا في بعض

[1] وهذا لأحد أمرين أحلاهما مر، وخيرهما شر: إما لسوء فهمه، وإما لسوء قصده.

الأخطاء -كما نرى هنا- وهو ما بنى عليه تسويده المهترئ.

ثم على سؤالك هاهنا أجيبك أنا:

أتدري لماذا لا يبدِّع شيخنا من ذكرتهم إلى الآن؟ لأنه لا يوجد لديكم حجج مقنعة (له) -على الأقل- على ذلك، وهؤلاء لم يصلوا بأخطائهم إلى حد موافقة أهل البدع في أصل من أصولهم، ثم إنني أطلب منك توجيه سؤالك هذا -إن كانت عندك الجرأة- لمن لم يبدعهم من المشايخ -أيضاً- بل ويزكيهم ويثني عليهم[1] غير شيخنا؛ كالفوزان، والعباد، وآل الشيخ، و، و، وغيرهم.

ونحن بانتظار الجواب![2]

ثم إنني أقول -موضِّحاً-: ليست المسألة في القبول وعدمه، وإنما هي في الإلزام، نعم، قد يكون القبول لخبر الثقة في ذلك أمراً مهماً، ولكن حديثنا هنا عن الإلزام، لا عن القبول، فالإلزام بالتبديع لا يكون إلا لما أُجمع عليه، وإلا فلمَ تلزمني بقول هذا العالم أو ذاك، وهناك غيره من العلماء يخالفه في هذا القول؟

وهل قول العالم الذي تلزمني بقوله أولى من قول العالم الذي أخذت أنا بقوله؟ لمَ؟ وما الضابط في ذلك؟

فإن قلت: الحجة والدليل، قلت لك: فإن كان هذا الدليلُ غيرَ مسلَّم به عندي؟ أو غير مقنع؟ أو مسلَّم به ولكن هناك ما ينقضه؟ أو، أو، أو...

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة -رحمه الله-: «**وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي**

---

[1] كما جعلت ذلك تهمةً لشيخنا!

[2] نعم صحيح، هذا لا يمكن؛ فأنت تكيل بمكيالين، بل بمئة مكيال!

مَسَائِلِ النِّزَاع، وَإِنَّمَا الحُجَّةُ: النَّصُّ، **وَالإِجْمَاعُ**، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُـهُ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، **لاَ بِأَقْوَالِ بَعْضِ العُلَمَاءِ**».اهـ[1]

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «وبكل حال، كلام الأقران بعضهم في بعض يحتمل، وطيُّه أولى من بثِّه، إلاّ أن يتفق المتعاصرون على جرح شيخ فيعتمد قولهم والله أعلم».اهـ[2]

وما قررته هنا واضح جداً في عبارة شيخنا، بل ويؤكده -أيضاً- ما قاله في كتابه «منهج السلف»[3]:

«(**تَنْبيه**): قُلْتُ فِي بَعْضِ مَجالِسِي: **لاَ (يُلْزَمُ) أَحَدٌ بِالأَخْذِ بِقَوْلِ جَارِحٍ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ مُقْنِعَةٍ**، وَسَبَبٍ وَاضِحٍ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ عِلْمِيٍّ مُعْتَبَر.

فَفَهِمَها البَعْضُ -**وَلاَ أَدْرِي كَيْفَ!**- عَلَى أَصْلِ الجَرْحِ، وأَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ إِجْمَاع**!!**

وَفَرْقٌ بَيْنَ (قولِه) -أو (قَبُولِهِ)-، وَبينَ (**الإِلْزَام بِهِ**) كبيرٌ كثيرٌ -كَمَا لاَ يَخْفَى-**!!**

فَمَنْ (قَبِلَهُ) -مُقْتَنِعاً بِهِ-؛ فَنِعِمَّا هُو؛ **وَمَنْ** لَمْ يَقْبَلْهُ -لِعَدَمِ (قَنَاعَتِهِ=الشَّرْعِيَّة العِلْمِيَّة)-؛ لاَ يُلْزَمُ بِهِ..

وَإِلاَّ؛ فَكَيْفَ يُلْزِمُ المُخْتَلِفَانِ فِي (وَاحِدٍ) غَيْرَهُمَا؟**!**

وَمَا دَلِيلُ كُلٍّ فِي هَذا الإِلْزَام؟! وَمَا مَوْقِفُ (المُلْزَم)؟**!**

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَر» (١١/ ٨٢): «**وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعْدِيلٍ، أَوْ تَجْرِيحٍ؛ فَتَمَسَّكْ بِهِ**»».اهـ

---

[1] «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٦/ ٢٠٢).

[2] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٤٣٢).

[3] (ص١٠٧).

وبذلك قطعت جهيزة قول كل خطيب، فهل بقي لأحد هنا موضع تشغيب؟!

قال المسود (٥١): «وقد نقلت كلام أهل العلم في تبديع المبتدعة، وأنهم يعتمدون على كلام الإمام أحمد في تبديع المبتدع دون الالتفات إلى غيره».

قلت: وهل كان الإمام أحمد يلزم أحداً بقوله هذا؟ أو غيرُه ممن يرى قوله يُلزِم غيرَه بقوله؟ ثم: هذا الإمام أحمد، وهو من هو في العلم والورع والتقوى! فأين لنا بمثله اليوم؟! إذا كنا نفرق اليوم بين الأئمة الثلاثة[1] ومن بعدهم من العلماء المعاصرين، فكيف بمقارنة الإمام أحمد بمن في زماننا؟!

سئل الشيخ العلامة عبد المحسن العباد ـ حفظه الله ـ: لو قال أحد المشايخ عن أحد من الناس: هذا مبتدع، هل يلزم الطالب أن يأخذ بهذا التبديع؟ أم لا بد من معرفة وجه التبديع؛ لأنه قد يطلق هذا التبديع على من كان على سنة؟

فأجاب بقوله: «ما كلٌّ يقبل كلامه في هذا، إذا جاء عن مثل: **(الشيخ ابن باز أو مثل الشيخ ابن عثيمين) (فَيُمكِن)** أن يعوَّل على كلامه، أما من هبَّ ودبَّ، فلا يؤخذ منه مثل هذا الكلام».اهـ[2]

وليعلم كلُّ من سلك هذا المسلك الجائر أنه قد شاقَّ منهج السلف، وقارب أهل البدع في مسلكه في معاملة أهل السنة الذين يختلف معهم في القضايا الاجتهادية، ومنها الحكم على الرجال، ويريد أن يلزمهم بقوله في مسألة لم يجمع عليها أهل العلم.

وقد سئل فضيلة الشيخ عبد الله العبيلان: ما رأيكم في امتحان الناس وإلزام طلبة

---

[1] ابن باز والألباني والعثيمين -رحمهم الله وطيَّب ثراهم، وجعل الجنة مأوانا ومأواهم-.

[2] «شرح سنن أبي داود» (٢٦/ ٢٠١) وقد تقدم، وكررته للأهمية.

العلم بقول العلماء في تجريح الأشخاص، أو غيرها من القضايا الخلافية بين أهل السنة؟

فأجاب -حفظه الله-: «هذا فيه تفصيل: أما إن كان المتكلَّم فيه من أئمة البدع والذي لا يختلف أهل السنة فيه، فيجب على المسلم أن يعتقد فيه ما اعتقده أهل السنة وإلا خرج عن سبيلهم -إن كان عنده علم-، وأما إن كان المتكلَّم فيه من أهل السنة ووقع في خطأ في العلم يعتقد بعض أهل العلم أنه مخرج له من السنة؛ **فهذا لا يلزم من لم يتبين له ذلك أو رأى خلافه أن يقلد فيه غيره، ومن اعتقد لزوم ذلك لكل مسلم فقد شاق الله ورسوله،** فإن الحق المطلق والولاء المطلق لا يكون إلا لرسول الله -عليه السلام-، قيل لابن عباس: أنت على ملة علي أو عثمان؟ فقال: بل أنا على ملة رسول الله -عليه السلام-، وهو سبيل للوقوع فيما وقعت فيه اليهود والنصارى، قال -تعالى-: **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾**[1]. والله اعلم».اهـ[2]

وقال الشيخ النجمي -رحمه الله- منكراً الإلزام: «أولاً: **فمن هو الذي ألزمناه بقولنا؟ وهل لنا سلطة على أحد حتى نلزمه بقولنا؟**

ثانياً: أنَّا إذا رجَّحنا في المسائل المختلف فيها الَّتِي تكون الأدلة فيها شبه متكافئة، والاختلاف فيها سائغ نقول الحق فيما نرى كذا، وإن لَمْ نُقيِّد أحيانًا، فالقيد هذا معتبر عندنا، **ولا نلوم أحداً ذهب إلى غير ما ترجَّح لنا، ولا نلزمه بالرجوع إلى أقوالنا**».اهـ[3]

---

(1) [البقرة:١١٣].

(2) فتوى على موقع الشيخ على «شبكة الإنترنت».

(3) «الفتاوى الجلية» (ص٢٨٢).

ثم سأل المسود -بعدها- سؤال المتعنِّت: *«فهل يجب علينا إذا بدع العالم صاحب الجرح والتعديل فلاناً من الناس أن نرحل إلى جميع أهـل العلـم في الأرض ونسـألهم ماذا يقولون في فلان، وهل توافقون العالم الفلاني في تبديعه؟»*.

قلت: هذه مغالطة، بل مكابرة؛ والجواب: لا يلزم ذلك إذا اقتنعنا بقوله، وإلا فنحن غير ملزمين -أصلاً-، ولا مكلَّفين بالسؤال والتحرِّي، والبحث والتقصِّي -أساساً-.

ثم قال المسود (ص٥٢): «بل منهج أهل السنة أن المبتدع إذا بدعه واحد من أهل العلم هو أهل لهذا العلم وجب على الجميع أن يقبلوا قوله فيـه، إلا إذا تعـارض هـذا الجرح بتعديل من أحد المشايخ فإنا نطلب من الجارح أن يبين السبب، فإذا بينه وجب قبول قوله ولا يلتفت إلى قول ذلك الشيخ المعدِّل».

قلت: بل هذا منهجك أنت وليس منهج أهل السنة فلا تفتئت عليهم، ومن الذي يوجب على الأمة قول عالم واحد دون غيره، أليست هذه هي العصبيَّة المذهبية بعينهـا ولكن بحُلَّتها الجديدة؟!

ثم لِمَ لَمْ نَرَكم تُعمِلون هذه القاعدة وهـذا المـنهج المُـدَّعى في جـرح الشـيخ عبـد المحسن العباد للشيخ فالح الحربي حين تكلم فيه، ولم تتكلموا حتى تكلم فيـه الشـيخ ربيع المدخلي؟ أم أن الشيخ المحدِّث العباد ليس عندكم من أهل هذا الفن؟ أم ماذا؟!

ولم تلزم بهذا المنهج الذي تنسبه لأهل السنة زيداً دون عمرو؟ فهلا رأينا إلزامـك هذا لباقي المشايخ! وهل أعملتم هذا المنهج وهذه القاعدة حينما طعـن الشـيخ عبيـد الجابري في شبكتي (سحاب) و(الأثري)؟ أم اكتفيتم بأخذ قوله في الثانية وتركتمـوه في الأولى؟!

وقد ذكر شيخنا أنه كان يجرح أحد الدعاة الأندونيسيين وكان عنده انحراف منهجيٌّ واضِحٌ، والشيخ ربيع -حفظه الله- يزكِّيه، ويقول عنه: (هو سلفيٌّ أكثَرَ منكم)**!!**[1]، ثم بعد أشهر إذا هو يتكلم فيه**!** لماذا لم يلزم شيخنا ربيعاً -آنذاك- الأخذُ بقول شيخنا علي؟

وكذلك هل كان في عدم أخذ الإمام الألباني بقول من تكلم في سلمان وسفر في بادئ الأمر غضاضة عليه، أو حطٌّ في منهجه؟ قولوا لي يا قوم**!**

والأمثلة كثيرة، وكثيرة جداً، وسنأتي إلى بعضها لاحقاً.

ثم لنرَ هذا المنهج الذي نسبه المسود إلى أهل السنة**!** ما ميزانه في السنة؟

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- في (رده على عبد اللطيف باشميل) -رافضاً إلزامه له بقوله-: «ألم تأتني أنت به[2] ليشاركك في مناقشتي في تبديع **أُناسٍ** في هذا البلد أبيتُ أنا أن أبدّعهم، وأنت تصرُّ على تبديعهم وتجادلني بحماس في ذلك، وعلى مذهب الحدّاد نفسه، فأبيتُ أنا ذلك؟ وقلتُ لك: هذا للعلماء[3]، ليس لي هذا، إنّما عليّ أَنْ أُناقش أخطاء هؤلاء، ثم بعد ذلك يتمّ الحكم عليهم من قِبَل العلماء وبيّنت لك مضرّة مغامرتي بذلك على الدّعوة».اهـ[4]

وقال الشيخ -أيضاً-: «وقيام هذا **المنهج**[5] **على الغلوّ في التّبديع، وأنّ من لم يبدِّع**

---

[1] انظر: «منهج السلف» (ص٢٢٨).

[2] [محمود الحداد].

[3] فهل يقال: الشيخ ربيع ليس من (العلماء)؟!

[4] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٣٩).

[5] منهج الحدادية.

من يبدّعه الحدّاديّون فهو مبتدع.

وعلى هذا الأساس ناقشني عبد اللّطيف ـ بحضور الحدّاد ـ في تبديع أشخاص معيّنين[1]، يتقاعس عن تبديعهم العلماء».اهـ[2]

إذن، يتبين لنا هنا أن هذا المنهج الذي نسبه (سماجة! المسود) إلى أهل السنة هو منهج الحدادية لا منهج أهل السنة! فماذا سيقول الآن هذا المسكين؟ هل سيرد على الشيخ ربيع -أيضاً-، ويقول: إنه خالف منهج أهل السنة؟!

ارجع عما أنت فيه أيها المسكين! فإني لك من الناصحين.[3]

ثم قال المسود (ص٥٢): «وأنا أسأل الحلبي: لو أن العالم الفلاني بدَّع أحد الناس ولم يبدعه العلماء الآخرون بناءً على أن هذا العلم فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، فهل نأخذ بكلامه؟ أم أن سكوت العلماء يكون ذريعة لرده، أم نلزمهم بالكلام؟! وهل كان العالم إذا جرح وعدل يطلب الإجماع على الجرح أو لا يجرح إلا بإجماع؟!».

قلت: الكلام ليس في (السكوت) يا هذا!! من قال إنهم سكتوا؟ بل تكلموا وبيَّنوا، ولكنهم تكلموا بخلاف ما تراه أنت ومن تقلد، وهم أولى بالتقليد -إن صحَّ لنا أن نقلد-!

---

[1] وهما سلمان العودة! وسفر الحوالي! -كما هو معلوم-!

[2] «المصدر السابق» (ص٣٨).

[3] ثم رأيت بعد كتابتي هذا الكلام -وللأسف- كلاماً لـ(بعض الفضلاء) يوافق فيه تماماً ما قال المسود، بل لعل المسود نقل عبارته عنه! مع أن هذا خلاف تقريراته -هو نفسه- المرضيَّة عند أهل السنة! فالحقُّ أحقُّ بالاتباع، والخطأ مردود على قائله كائناً من كان، وما أسهل ردَّ قوله بقوله! لا بقول أحد آخر!

وقد سبق الجواب على سؤالك المطروح هنا المنطرح لنا!

ثم إننا نطلب الإجماع للإلزام، لا لمجرد قبول الجرح -كما تقدم- فلا تخلط.

قال المسود: *«كيف ساويت جرح المبتدع بالمسألة الفقهية الخلافية التي الدليل فيها له أوجه؟! إننا لنعجب من هذا الكلام، ولم نسمع من العلماء كلاماً في هذا»*.

قلت: وهذا من جهلك وتخبطك -أيها المتعالم-، وتقوُّلك بغير علم ولا هدىً ولا كتاب منير، ومن تعدِّيك وتجرِّيك على العلم وأهله، وإلا فكيف تنكر مسألةً قد أطبقت كلمة أهل العلم عليها؟ فلا تكاد تجد مخالفاً فيها[(١)]! ثمَّ من الطبيعي جداً أنك لم تسمع من العلماء! أتدري لمَ؟ لأنك لا تسمع ولا تأخذ إلا من شيخك الأرعن الأهوج صاحب المنهج الأعوج.[(٢)]

كَلامُ العُلَمَاءِ فِي إِثْبَاتِ أَنَّ مَسَائِلَ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ اجْتِهَادِيَّةٌ:

وإليك كلام جمع من العلماء -الذين لم تسمع كلامهم -أصلاً- في جعل مسائل الجرح والتعديل اجتهاديةً كالمسائل الفقهية تماماً:

١ـ قال الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ -رحمه الله- (ت:٢٧٩هـ) في «العلل الصغير»: «وَقَد اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ العِلمِ فِي تَضْعِيفِ الرِّجَال؛ **كَمَا اخْتَلَفُوا فِي سَوَى ذَلِكَ مِنَ العِلْمِ**».اهـ[(٣)]

٢ـ قال أبو الوليد الباجي -رحمه الله-(ت:٤٧٤هـ): «أحوال المحدِّثين في الجرح

---

(١) إلا مخالفة هذا المسود الجهول المنكرة، غير المعتبرة!

(٢) ويبدو أن المسود لم ينتفع من علماء أهل السنة في مدة مكثه في المدينة أربع سنوات، حتى عاد والتقى بهذا الجِهبذ النِّحرير! الذي يجهل أبجديات العلم بشكل كبير! فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي القدير.

(٣) «سنن الترمذي» (ص٨٩٥) [ط. مكتبة المعارف/ بعناية شيخنا مشهور].

والتعديل، **مما يُدرَك بالاجتهاد**[1]، ويُعلَم بضرب من النظر».اهـ[2]

٣ـ قال الحافظ المنذري -رحمه الله-(ت:٦٥٦هـ): «**واختلافُ هؤلاء [المحدِّثين] كاختلاف الفقهاء؛ كُلُّ ذلك يقتضيه الاجتهادُ**، فإنَّ الحاكمَ إذا شُهِدَ عنده بجَرْحِ شخصٍ، اجتهدَ في: أنَّ ذلك القَدْرَ مُؤَثِّرٌ أم لا؟

وكذلك المحدِّثُ إذا أراد الاحتجاجَ بحديثِ شخصٍ، ونُقِلَ إليه فيه جَرْحٌ؛ اجتهدَ فيه: هل هو مُؤَثِّر أم لا؟

ويجري الكلامُ عندَهُ فيما يكونُ جَرْحاً، وفي تفسير الجَرْحِ وعَدَمِهِ، وفي اشْتِراطِ العَدَد في ذلك -كما يجري عند الفقيه-.

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الجارحُ مُخْبِراً بذلك للمحدِّث مُشافَهَةً، أو ناقِلاً له عن غيرِه بطريقِه -واللهُ -عزَّ وجَلَّ- أعلمُ-».اهـ[3]

٤ـ قال شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- (ت:٧٢٨هـ): «**وَلِلْعُلَمَاءِ بِالرِّجَالِ** -وَأَحْوَالهم فِي ذَلِكَ- مِنَ الإِجْمَاعِ وَالِاخْتِلاف- **مِثْلُ مَا لِغَيْرِهِم مِنْ سَائِرِ أَهْلِ العِلْمِ فِي عُلُومِهِم**».اهـ[4]

وقال -رحمه الله-: «وكلام يحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبي حاتم، وأبي

---

[1] والعجب لا ينقضي ممن قال: كلامي في الجرح ليس من باب (الاجتهاد)، وإنما هو بالتتبع والدراسة والبحث والتقصّي!!! وهل (الاجتهاد) إلا هذا؟! فإما (اجتهاد) وإما (عصمة)!!

[2] «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح» (١/ ٢٥١).

[3] «جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣)، نقلاً عن كتاب:«مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة» (١/ ٢١٢) للدكتور جمال اسطيري، وانظر كتاب شيخنا (ص١٠٩).

[4] «رَفْع المَلاَم عَن الأَئِمَّة الأَعْلاَم» (ص٧).

زرعة، والنسائي، وأبي أحمد بن عدي، والدارقطني، وأمثالهم في الرجال وصحيح الحديث وضعيفه؛ هو مثل كلام مالك، والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأمثالهم في الأحكام، ومعرفة الحلال من الحرام».اهـ[1]

٥ـ قال الحافظ الذهبي -رحمه الله- (ت:٧٤٨هـ): «فمن أئمة الجرح والتعديل بعد من قدمنا: يحيى بن معين؛ وقد سأله عن الرجال عباس الدوري، وعثمان الدرامي، وأبو حاتم، وطائفة؛ وأجاب كل واحد منهم بحسب اجتهادات الفقهاء المجتهدين، وصارت لهم في المسألة أقوال».اهـ[2]

٦ـ قال الحافظ السَّخاوي-رحمه الله-(ت:٩١١هـ): «وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا: يحيى بن معين، وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ، ومن ثَمَّ اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال، **كما اختلف اجتهاد الفقهاء، وصارت لهم الأقوال والوجوه، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال**، ومن طبقته (أحمد بن حنبل)؛ سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وكلامه فيهم باعتدال وإنصاف وأدب وورع».اهـ[3]

٧ـ قال الإمامُ الصَّنْعانِيُّ -رحمه الله-(ت:١١٨٢هـ): «قد يختلفُ كلامُ إماميْنِ مِن أئمَّةِ الحديثِ، فَيُضَعِّفُ هذا حديثاً، وهذا يُصَحِّحُهُ! ويَرْمِي هذا رجُلاً مِن الرُّواةِ بالجرْحِ، وآخَرُ يُعَدِّلُهُ!

فهذا مما يُشْعِرُ بأنَّ التصحيحَ ونحوَه مِن مسائلِ الاجتهادِ الذي اخْتَلَفَت فيه

---

[1] «الرد على البكري» (٧٢\١).

[2] من رسالة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل».

[3] «فتح المغيث» (٣/ ٣٥٢).

الآراء».اهـ[1]

٨ـ قال العلامة جمال الدين القاسمي -رحمه الله- (ت:١٣٣٢هـ): «ومعرفة الرجال علمٌ واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لاطلاعه على سببٍ جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح، إما لأن جنسه غير جارح، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح. وهذا باب واسع، **وللعلماء بالرجال وأحوالهم في ذلك من الإجماع والاختلاف مِثلُ ما لِغيرهم من سائر أهل العلم في علومهم»**.اهـ[2]

٩ـ قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «فَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي أَهْلِ البِدَعِ، ويَتَكَلَّمُ فِي المَنْهَجِ، ويَتَكَلَّمُ فِي العَقِيدَةِ -وَهُوَ لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ- لا يَكُون إِمَاماً عَالِماً، وَلَيْسَ أَمَامَهُ إِلَّا التَّقْلِيد؛ فَيَقُول: قَالَ فُلَان! وَقَالَ فُلَان! بِغَيْرِ عِلْمٍ-!

مِثْلُ مَن يُقَلِّدُ فِي الفِقْه مَذْهباً[3]، ويَتَعَصَّبُ لَهُ، ويَنْقُلُ أَحْكَاماً عَن هَذَا المَذْهَب -وَفِيهِ مَا يُقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ-، وَهُوَ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ المَقْبُولِ والمَرْدُودِ**!!**

فَلا هَذَا المُقَلِّدُ فِي الفِقْهِ -وَلا ذَاكَ المُقَلِّدُ فِي العَقِيدَةِ- يَصْلُحُ لِلنَّقْدِ، والجَرْحِ والتَّعْدِيل، والتَّبْدِيع والتَّضْلِيل».اهـ[4]

فهذه أقوالُ تسعةٍ من أهل العلم فيما وقفت عليه، ولعل هناك ما هو أكثر من

---

[1] «إرشاد النُّقَّاد» (ص٤١).

[2] «قواعد التحديث» (ص٣٩١).

[3] انظر كيف جعل شيخنا ربيع -حفظه الله- كِلا بابَي **الفقه والرجال** واحداً -في مواضيع **الإجماع**، **والخلاف**، والتقليد، والتثبُّت من **غيرِ فَرْقٍ**.

[4] «المجموع الواضح» (ص١٨٣، ١٨٤).

ذلك لو اجتهدنا في البحث؛ فهل تكفي هذه النقول في إثبات ما حاول أن ينفي هذا المسكين من قول شيخنا؟! أم نتركها لقوله المتهافت؟!!

ثم عاب المسود أن يكون الطالب له ترجيحه! ولعل في ذلك دعوى عريضة للتقليد![1]

ثم قال المسود -متجنِّياً متواقحاً- (ص٥٣): *«سبحان الله! ما أكثر التناقض! قبل قليل شنَّعت على من يقبل كلام وخبر الثقة واعتبرته تقليداً، والآن لا حرج من التقليد»*.

قلت: وأين قال شيخنا هذا؟! وأين شنَّع -كما تزعم- على من يقبل كلام وخبر الثقة؟!

يا لك من كذاب أشر!!

وأقول -تنزُّلاً-: بل التَّشنيع -إن صحَّ التعبير- على من يُلزِم بقبول خبر الثقة -مثلما تفعل أنت هنا ومن هو على شاكلتك-، لا على من يقبل خبر الثقة -وشتَّان بينهما-، فأين التناقض هنا؟ «إنما هي تناقضات رأسك، واضطرابات فكرك، التي انعكست على قلبك عداءً، وعلى قلمك استعداءً».[2] فالتناقض في عقلك إن كان ثَمَّة عقل!

ثم افترى المسود فرية جديدة، وكذب كذبة أكيدة، لا تنطلي إلا على السذَّج من

---

[1] مع أنني كنت -ذات مرة- في منزل الشيخ ربيع -حفظه الله- وقد كنت أسأله حينذاك عن بعض الأشخاص والمناهج، فحينما أكثرت عليه قال لي: لم لا يكون لك حكمك على الناس؟!

[2] انظر: «الصحيحة» مقدمة المجلد السادس.

الناس، ولا يقرِّها إلا أصحاب القلوب السوداء، فقال -عامله الله بعدله-: إن شيخنا ينكر وجود علم الجرح والتعديل في أدلة الكتاب والسنة!

وعبارته السقيمة هي: *«فكيف تقول هذا الكلام -الذي يحمل الطوام- أن علم الجرح والتعديل أدلته غير موجودة في الكتاب والسنة، لا يقول بهذا الكلام إلا جاهل بعلم الجرح والتعديل القائم على أدلة الكتاب والسنة، ونحن قد سقنا الأدلة على ذلك»*.

ثم بدأ -كعادته- يحشد نقولاً جديدة لذلك -ليستكثر بها وينفخ بها تسويده-، وهذا من أعظم التَّجنِّي والباطل، فكلام شيخنا واضح جداً في هذا الأمر، فقال عن (علم الجرح والتعديل): «**أَدِلَّـةُ مَشْرُوعِيَّتِـهِ** [علم الجرح والتعديل] -**فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّة- ظَاهِرَةٌ بَاهِرَة**، مَعْرُوفَةٌ لاَ تَخْفَى عَلَى أَقَلِّ طَالِبِ عِلْمٍ شَاد[1]؛ فَلاَ يَحْتَاجُ الحَسْمُ فِيهَا إِلَى أَدْنَى حَشْدٍ (!) أَوْ أَقَلِّ إِرْشَاد!

ولكنَّ البحثَ -وهو مُرادِي ومَقصودِي[2]- في: **تَقَاسِيمِهِ وَأَنْوَاعِهِ، وقواعدِهِ وتأصيلاتِهِ وتفعيلاتِهِ، وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ**؛ فقد حدثتْ -بعدُ- مُؤَصَّلَةً على أيدِي عُلماء السُّنَّةِ الرَّبَّانِيِّين، ولَيْسَ مِنْهَا فِي الوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ إِلاَّ بعضُ عُموماتٍ...

---

[1] فضلاً عن خفائها على عالم!

[2] قال شيخُ الإسلامِ -رحمه الله-: «يجب أن يُفَسَّرَ كلامُ الْمُتكلِّم بعضُهُ ببعضٍ، ويُؤخذَ كلامُهُ ها هُنا، وها هُنا، ويُعْرَفَ ما -عادتَهُ- يَعْنِيهِ ويُريدُهُ بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يستعان به على معرفة مراده». اهـ «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٤).

وَقَالَ العَلاَّمَةُ السّعْدِيُّ فِي «القَوَاعِد وَالأُصُول الجَامِعَة» (ص٨٤):

«فَيَنْبَغِي أَنْ يُراعَى فِي أَلْفَاظِ النَّاسِ عُرْفُهُم وَعَوائِدُهُم؛ فَإِنَّ لَهَا دَخْلاً كَبِيراً فِي مَعْرِفَةِ مُرادِهِم وَمَقَاصِدِهِم».

وَكَوْنُهُ (عِلْماً = نَشَأَ) لِمَصْلَحَةِ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظِ الدِّين؛ **فَهَذا مِمَّا لاَ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَان، وَلاَ يَنْتَطِحُ فِيهِ كَبْشَان..**[1]

وَمَا قَرَّرْتُهُ -ثَمَّةَ- بِفُرُوعِهِ الثَّلاَثَةِ- هُوَ ما قاله الإمام أبو عَمْرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ٣٥٠) -تماماً-:

«رُوِّينا عن صالح بن محمد -الحافظ جَزَرَة-، قال: **أولُ** مَن تكلَّمَ في الرِّجالِ: شُعْبَة بن الحجَّاج، ثُمَّ تَبِعَهُ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان، ثُمَّ بَعْدَهُ أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين وهؤلاء.

قلتُ: **يعني أَنَّهُ أوَّلُ مَن تصدَّى لذلك، وعُنِيَ به.**

وإلا؛ فالكلامُ فيه -جرحاً وتعديلاً- مُتَقَدِّمٌ ثابتٌ عن رسولِ الله ﷺ، ثم عَن كثيرٍ مِن الصَّحابةِ والتابِعِين -فَمَن بعدَهم-.

وَجُوِّزَ ذلك صوناً للشريعةِ، ونفياً للخطأِ والكذِبِ عنها».

قلتُ:

وَمَنْ حَمَّلَ كَلاَمِي -فِي بَعْضِ المَجَالِسِ!- على خِلافِ هذا التَّقْرِيرِ: فقد تَقَوَّلَ -أو تأَوَّل-[2]!..

---

[1] وسيأتي -قريباً- كلام العلماء في ذلك.

[2] سئل الإمام العبَّاد -حفظه الله-: «إذا وُجد للعالم كلام مجمل في قضية ما، وقد يكون هذا الكلام المجمل ظاهره يدل على أمر خطأ، ووجد له كلام آخر في موضع آخر مفصل في نفس القضية موافق لمنهج السلف، فهل يحمل المجمل من كلام العالم على المفصل؟ الجواب: نعم، يحمل المجمل على المفصل، ما دام الشيء موهماً فالشيء الواضح الجلي هو المعتبر».اهـ «شرح سنن أبي داود» (٢٦/ ٢٠١).

وَإِذَا صَاحَبْتَ فَاصْحَبْ صَاحِباً ذَا حَيَاءٍ وَعَفَافٍ وَكَرَمْ
قَوْلُهُ لِلشَّيْءِ: لاَ؛ إِنْ قُلْتَ: لاَ وإِذَا قُلْتَ: نَعَم؛ قَالَ: نَعَمْ

وَرَحِمَ اللهُ الإِمَامَ ابْنَ القَيِّمِ -القَائِلَ-:

«**فَقِيهُ النَّفْسِ** يَقُول: مَا أَرَدْتَ؟ **وَنِصْفُ الفَقِيهِ** يَقُول: مَا قُلْتَ؟!

فَاللَّغْوُ فِي الأَقْوَالِ نَظِيرُ الخَطَأ وَالنِّسْيَانِ فِي الأَفْعَال».

كما في «إعلام الموقِّعين» (٣/ ٥٤)».اهـ[1]

ثم قال بجهل بالغ، وخُبث سابغ -منكراً أن يكون علم الجرح والتعديل علماً ناشئاً-: *«من فهم فهمك يا حلبي في أن علم الجرح والتعديل علم وجد للمصلحة وهو علم ناشئ؟ وإن كان كذلك حقاً فمتى نشأ؟ وفي أي عصر؟ وهل الصحابة لم يعرفوه؟ وهل التابعون جهلوه؟! إن هذا الكلام فيه طعن وتشويه لهذا العلم العظيم، وفيه تحقير له، فمعنى علم ناشئ: أي أحدث ولم يكن معروفاً»*.

قلت: يا مسيكين! وإذا أوردت لك -بل عليك- أقوال أهل العلم في إثبات أن هذا العلم هو علم ناشئ، فهل تجرؤ أن تقول عن أحد منهم: إنه يطعن، ويشوه، ويحقر هذا العلم؟! أم هل تجرؤ على تخطئة أحدهم؟! وهل ستتقبل كلامهم؟ أم ستلف وتدور، وتزمجر وتثور؟![2]

---

[1] «منهج السلف» (ص٣٢).

[2] وقد مضى في المسألة السابقة الحديث عن غلو هؤلاء الشرذمة في هذا العلم، وأوردت عبارة شيخ المسود، وقوله: «هذا الدين كما هو قائم على التوحيد، أيضاً قائم على الجرح والتعديل... لولا الجرح والتعديل ما عرفتم التوحيد!!».

قال شيخُ شيوخنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ-: «.. **أوضاعُنا -اليومَ- تختلفُ -تماماً- عما كان عليه المسلمون الأوائل**؛ فلا يجوزُ أنْ نتوهَّمَ بأنَّ الدعوةَ إلى العقيدة الصحيحة هي -اليومَ- من اليُسر كما كان الحالُ في العهد الأوَّل.

وأُقَرِّبُ هذا في مَثَلٍ لا يختلفُ فيه اثنانِ، ولا ينتطحُ فيه عَنْزان -إن شاء الله-: مِن اليُسْرِ المعروفِ -حينئذٍ- أنَّ الصحابيَّ يسمعُ الحديثَ من رسولِ الله ﷺ مُباشرةً، ثم التابعيَّ يسمعُ الحديثَ من الصحابيِّ -مُباشرةً-...

وهكذا؛ نقفُ عند القرون الثلاثةِ المشهودِ لها بالخيريَّةِ، ونسألُ: **هل كان هُناك شيءٌ اسمُه (علمُ الحديث)**؟ الجوابُ: **لا. وهل كان هناك شيءٌ اسمهُ (علمُ الجرحِ والتعديل)**؟

الجوابُ: **لا**. أمَّا الآن؛ فهذانِ العِلمانِ لا بُدَّ منهُما لطالبِ العلمِ، **وهُما مِن فروضِ الكِفايةِ**..».اهـ[1]

وقال فَضِيلَة الشَّيْخ صَالِح بنِ عَبْدِ العَزِيز آل الشَّيْخ -حفظه الله-: «**القَوَاعِدُ أَنْشَأَهَا العُلَمَاءُ... وَهِي -فِي الأَصْلِ- لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً**..».اهـ[2]

وقالَ الشَّيْخُ **ربيعُ المدخلي** -حفظه الله-: «**الجرح والتعديل الذي أُنْشِئَ لحمايةِ الدِّينِ، ولإنزالِ النَّاسِ منازلَهم**».اهـ[3]

ثم ذكر المسود أن هذا الكلام مشابه بل هو تقليد لكلام (مرزوق)! الغيثي، ولست أدري من (مرزوق) هذا[4]؟ إلا إذا كان شخصية وهمية اخترعها المسود من

---

[1] «التوحيد أولاً يا دُعاةَ الإسلام» (ص٢٦).

[2] من شريط «قَواعِد القَواعِد»، وانظر كتاب: «علم الرجال» للدكتور محمد بن مطر الزهراني.

[3] «مجموع الردود» (ص١٩٧).

[4] عجباً لهذا المسود وأمثاله! لعله لا يعرف اسم المردود عليه هذا من هو، ولا ماذا قال! المهم أن=

عند نفسه ليقاتلها لما أعيته الحجج، كفعل ما يسمى في بعض الروايات الغربية (الدون كيشوت)! في مقاتلته لطواحين الهواء!

أما الذي رد عليه الشيخ ربيع –حفظه الله– في رسالته: «أئمة الجرح والتعديل هم حماة الدين..» فهو: (فاروق)! الغيثي، وليس (مرزوقاً) المتوهَّم هذا![1]

قلت: وأين كلمة هذا المذكور (الغيثي) عن (علم الجرح والتعديل): «علم جانبي من علوم الشريعة»، من كلمة شيخنا: «علم ناشئ وجد للمصلحة»؟

وأيهما يوافق ما تقدم من كلام العلماء أيها البلهاء؟

وأين اللفظ من الاعتقاد يا أفراخ الحداد؟!

قال المسود (ص٥٤): *«قلت: إن من أسباب هذا التفرق وقوفك إلى جانب أهل الأهواء ودعاة التفرق المجندين للتفريق والتمزيق»*.

قلت: اخسأ يا هذا! فلم يقف شيخنا يوماً بجانب أهل الأهواء، بل هو المحذر دوماً منهم، المنفر دائماً عنهم، ولكن أنت وأمثالك ماذا قدمتم للدعوة؟ أول ما بدأتم بدأتم بالطعن في مشايخ السنة، وماذا بعد؟

انظر كم فرقتم بين كلمة السلفيين، وصددتم عن هذه الدعوة كافَّة المسلمين، ونفرتم عنها عباد الله المؤمنين، فعكرتم صفوتها، وشوهتم صورتها، وخير دليل على

=الشيخ مقلَّده رد عليه فهو يسارع للرد عليه والكلام فيه دون أدنى تفكُّر، أو أقل تدبُّر، وحتى لو كان يحفظ اسمه خطأً! وهذا يذكرني بقول الشاعر الجاهلي دريد بن الصمة:

وهل أنا إلا من غَزِيَّةَ إن غوت ... غويت وإن ترشد غَزِيَّةُ أرشدِ

[1] مع أن المسود في (ص٢٠) ذكره باسمه الصحيح (فاروق)! فما الذي **فارقه** هنا ففارق ما كان ذكره: عقله، أم بصره؟!

ذلك دعوتنا في فلسطين، وكلُّ ذلك من شـدتكم وغلظـتكم، وقسـوتكم وحـدتكم، والله -عز وجل- يقول: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾.[1]

والنبي ﷺ يقول: «**يا أيها الناس إن منكم منفرين**».[2]

ولكنَّ اللهَ متمُّ نوره ولو بعد حين.

ثم قال الوقح (ص٥٥): «*هل أغاظك يا حلبي كلام أهل العلم في المبتدعة حتى تهول من شأنه*».

قلت: بل الـذي يغيظـك أنـت وأشـياعك أننـا نـرفض تقليـدكم في جهلكـم وضلالكم، ونأبى ضغوطكم علينا وإلزامكم.

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله-: «وَلِهَذَا كَانَ مِنْ شِعَارِ أَهْلِ الْبِـدَعِ[3]، إحْدَاثُ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَإِلْزَامُ النَّاسِ بِهِ وَإِكْرَاهُهُمْ عَلَيْهِ، وَالْمُوَالَاةُ عَلَيْـهِ وَالْمُعَـادَاةُ عَـلَى تَرْكِهِ...

...وَلِهَذَا كان أئمَّةُ[4] أهل السُنَّة والجماعة لا يُلْزِمُونَ النَّاس بما يقولونه مِن مـوارد الاجتهاد، ولا يُكْرِهُون أحداً عليه».اهـ[5]

وكان قد قال قبلها -في نفس الصفحة-: «ليس لأحد من الناس أن يلزم النـاس أو يوجب علـيهم إلا مـا أوجبـه الله ورسـوله، ولا يحظـر علـيهم إلا مـا حظـره الله

---

(1) [آل عمران: ١٥٩].

(2) متفق عليه.

(3) وأَقبِح بالسلفي مشابهتهم!

(4) أئمتهم، فما بالك بعوامهم وجهالهم ومتعالميهم؟!

(5) «الفتاوى الكُبرى» (٦/ ٣٣٩).

ورسوله، ومن فعل ذلك فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله».اهـ[1]

وقال -رحمهُ اللهُ-: «فلا يَجِبُ على النَّاس أن يقولوا ما لم يوجب اللهُ قولَه عليهم. وقد يقولُ الرَّجُلُ كلمةً -وتكون حقًّا- لكن؛ لا يجبُ على كلِّ النَّاس أن يقولوها! وليس له أن يوجبَ على الناس أن يقولوها[2]، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلاً[3]؟!».اهـ[4]

وقال -رحمه الله-: «لو كان أحدهم عارفاً بمذهبه؛ لم يكن له أن يُلزِم علماء المسلمين بمذهبه، ولا يقول: يجب عليكم أنكم تفتون بمذهبي، وأنه أي مذهب خالف مذهبي كان باطلاً؛ من غير استدلال على مذهبه بالكتاب والسنة، ولو قال: من خالف مذهبي فقوله مردود، ويجب منع المفتي به وحبسه لكان مردوداً عليه، وكان مستحقاً العقوبة على ذلك بالإجماع».اهـ[5]

قال المحدث المعلمي اليماني -رحمه الله-: «إنما **أنكر** [الإمام مالك] **الإلزام** بالموطأ، لأنه يعلم أن فيه أحاديث أخذ بها هو وقد يكون عند غيره ما يخصِّصها، أو يقيِّدها أو يعارضها، وفيه توقف عن أحاديث قد يكون عند غيره ما يقوِّيها ويؤيِّدها، وقد يكون عند غيره أحاديث لم يقف عليها هو، وفيه كثير مما قاله باجتهاده في الأمة

---

(1) «المصدر السابق».

(2) وهو عين ما يحاول كثير من المنتسبين إلى السلفية فعله في هذا الزمان! على مذهب: «إما الموافقة وإما المفارقة»!

(3) وقد يكون هو الأغلب في هذه الإلزامات!

(4) «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٧).

(5) «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٣٠٠).

علماء لهم أن يجتهدوا ويعملوا بما رجح عندهم وإن خالفوا مالكاً، وفوق هذا كلِّه فهو يعلم أنه بنى على ما فهمه من القرآن ومن الأحاديث التي ذكرها، وأن في علماء الأمة من يخالفه في بعض ذلك الفهم».اهـ[1]

قلت: فتأمل كيف أن الإمام مالكاً -رحمه الله- (إمام دار الهجرة) لم يلزم غيره -وهو الإمام- بأحاديث صحيحة، خشية أن يكون هناك أحاديث مثلها تعارضها! فكيف بمن يريد إلزام الناس بقوله واجتهاده (لا بنصوص الوحي)! مع معرفته وتأكُّده بأن هناك اجتهاداتٍ تخالف اجتهاده لمن هم أعلم منه، وأقوال تخالف قوله لمن هم أكبر منه؟!

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-[2]: «**فإن اقتنع القراء بما قلته وبما ذكرته من أدلة فذاك..**».اهـ[3]

فنحن نرى هنا أن الشيخ ربيعاً لا يلزم القراء بقوله إذا لم يقتنعوا به بل **وبأدلته**، ولا يثرِّب على من لا يأخذ به، أم أن لهذا الكلام معنى آخر باطنيَّاً (!) خلاف ظاهره عند المسود!

قال المسود: *«إن القول: هذا مبتدع وهذا سني هو ما كان عليه الأئمة مالك والشافعي وأحمد...»*.

قلت: نعم صحيح، ولكنك لست من هؤلاء ولا من أتباعهم، ما أراك إلا زائغاً عنهم، تابعاً لنفسك وهواك!

---

[1] «الأنوار الكاشفة» (ص٢٤٧).

[2] والشكر موصول للمسود(!) فقد دلَّني على هذا النقل.

[3] «المجموع الواضح» (ص٢٢).

ثم إنهم كانوا يقولون: (مبتدع) عن المبتدع، و(سني) عن السني، أما اليوم فنرى الموازين قد انقلبت؛ فصار السني مبتدعاً، وكاد يصير المبتدع سنياً!

قال المسود (ص٥٥): *«ثم هل كلمة الحق في جرح المبتدعة تفرق السلفيين، والله ما تفرق إلا السلفي عن الحزبي، ولا تفرق السلفي عن السلفي»*.

قلت: نعم، كلمة الحق بالعدل والإنصاف،[1] لا كلمة الباطل بالجَوْر والاعتساف.[2]

* * * * *

---

[1] فأين هي اليوم؟ لا نكاد نجدها عند القوم!

[2] وهذه التي فرقت السلفيين شذر مذر، فالحذر منها ثم الحذر.



المَسْأَلَةُ الخَامِسَة

القَوْلُ المُيَسَّرُ فِي الجَرْحِ المُفَسَّر

هذه المسألة من المسائل التي كثر فيها -اليوم- الجدل واللغط، واختلط فيها الصواب بالغلط، وهي من مسائل الجرح والتعديل المهمة التي قعَّد فيها أئمتنا من السلف وأصَّلوا، وتكلم فيها علماؤنا وفصَّلوا، ولم يَدَعُوا شاذَّة ولا فاذَّة، ولكن خلف من بعدهم خلوف، يفهمون غير ما يقرؤون، ويطبِّقون غير ما يفهمون، ويقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، ينظِّرون شيئاً ويضادُّونه تطبيقاً، ويدَّعون أمراً ويخالفون خلافاً عميقاً، وينكرون قواعد فاسدة[1] وهم من أعظم الواقعين فيها، والحاصدين ومن معهم مفاسدها ومساويها، تراهم من العلم والتأصيل جفافاً، لا يراعون بين أهل العلم خلافاً، صدورهم ضيقة، ويكثرون الشقشقة، قول شيخهم هو الحق، وكلام متبوعهم هو الصدق، وما سوى ذلك مردود، وقائله منكود، وعن الحق مصدود.

والله إنني لأعجب لحال هؤلاء المساكين من أمثال هذا المسود وشيعته! ألم يطالعوا أخبار السلف واختلافهم في الحكم على الرجال؟

ألم يعلموا أن هذه المسائل اجتهادية لا يثرَّب على المخالف فيها -ولو رُدَّ عليه-؟ ولا يشنَّع على صاحب القول الآخر -ولو أُنكِر عليه-؟ ألم يقرؤوا كتب الجرح والتعديل ويروا كم اختلف العلماء من أهل التحقيق بحسب اجتهادهم في أسباب

[1] مثل قاعدة: «من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع».

الجرح، واختلافهم في موجبات القدح؟ فما رآه زيدٌ جرحاً قد لا يـراه عمـروٌ جرحـاً وهكذا، فكان هذا سبب اختلافهم في التضعيف والتوثيق؟ وفي التعـديل التجـريح؟ وفي الثناء والتَّقديح؟

وفي التَّسنين والتَّبديع، وفي المدح والتَّشنيع، فكان ماذا؟

هل كان ذلك سبباً لتفرق كلمتهم؟ ولانشقاق صفهم؟ ولاختلافهم فيما بيـنهم؟ وهل ألزم أحد من المجرحين غيره بقوله؟ وهل كان عدم أخذ غيره بقولـه في الجـرح سبباً لحكمه عليه من قبل هذا المجرِّح؟ حتى ولو كان جرحه ظـاهراً، مـفسراً، مبينـاً، موضحاً؟

هذا شيء لم نسمع به ولم نره إلا في هذا الزمان الغريب، المليء بالأعاجيب! ممـا لا يخلو من أكاذيب!

الجَرْحُ المُفَسَّرُ وَأَقْوالُ العُلَمَاءِ فِيه:

وأنقل هنا كلاماً للعلامة البارع أبي الحسنات اللكنوي جمع فيـه مـذاهب العلـماء وأقـوالهم في مسـألة (**الجـرح المـفسر**) في كتابـه المـاتع: «الرفـع والتَّكميـل في الجـرح والتعديل»[1] ، -وقد أوردته بطوله لأهميته- فقال -رحمه الله-:

---

[1] قال اللكنوي -رحمه الله- في مقدمته -مبيِّناً سبب تأليفه-: «بعثني على تأليفها ما رأيت من علـماء عصري، وفضلاء دهري، من ركوبهم على متن عمياء، وخبطهم كخبط العشواء، تـراهم في بحـث التعـديل والجـرح، مـن أصحاب القرح، فهم كالحُبارى في الصحارى، والسَّكارى في الصَّحارى!

وما ذلك إلا لجهلهم بمسائل الجرح والتعديل، وعدم وصولهم إلى منازل الرفع والتكميل، كم من فاضلٍ قـد جرح الأسانيد الصحيحة! وكم من كامل صحَّح الأسانيد الضعيفة! يصـحِّحون الضـعيف، ويضـعِّفون القـوي! ولا يهتدون إلى الصراط السَّوي. =

«اعلم أن التعديل -وكذا الجرح- قد يكون مفسَّراً وقد يكون مبهماً، فالأول ما يَذكر فيه المعدِّل أو الجارح السبب، والثاني ما لا يُبيِّن السبب فيه.

واختلفوا -بعدما اتفقوا على قبول الجرح والتعديل المفسَّرين بشروطهما المذكورة في موضعه، وقد مرَّ ذكر بعضها، وسيأتي ذكر بعضها- في قبول الجرح المبهم والتعديل المبهَم على أقوال[1]:

الأول: أنه يُقبل التعديل من غير ذكر سببه، لأن أسبابه كثيرة فيثقل ذكرها، فإن ذلك يُحوج المعدل إلى أن يقول: (ليس يفعل كذا ولا كذا) ويَعُدَّ ما يجب تركه، و(يفعل كذا وكذا) فيَعُدَّ ما يجب عليه فعله.

وأما الجرح فإنه لا يقبل إلا مفسَّراً مبيَّن سبب الجرح، لأن الجرح يحصل بأمر واحد، فلا يشقُّ ذكره، **ولأن الناس مختلفون في أسباب الجرح**[2]، **فيطلق أحدهم**

= تراهم قد ظنوا نقل الجرح والتعديل من كتب نقاد الرجال -كـ«تهذيب الكمال» للحافظ المِزِّي، و«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، و«المغني»، و«كامل» ابن عدي، و«لسان الميزان»، وغيرها من كتب أهل الشأن- أمراً يسيراً، وما تركوا في هذا الباب قطميراً ونقيراً، مع جهلهم باصطلاحات أئمة التعديل والجرح، وعدم فرقهم بين الجرح المبهم والجرح غير المبهم، وبين ما هو مقبول وبين ما هو غير مقبول عند حملة ألوية الشرع، وبُعدِ مداركهم عن إدراك مراتب الأئمة، من معدِّلي الأمة.

أَوَما علموا أن الدخول في هذه المسالك الصعبة -التي زلت فيها إقدام الكَمَلة- أمر عظيم، لا يتيسر من كلِّ حبرٍ كريم، فضلاً عمن يتَّصف بالسالك في أودية الضلال، والخابط في ظلماء الليال؟! أو ما فهموا أن لكل مقام مقال، ولكلِّ فنٍّ رجال، وأنَّ جرح من هو خال عنه في الواقع، وتعديلَ من هو مجروح في الواقع، أمر ذو خطر، لا يليق بالقيام به كلُّ بشر؟!».اهـ (ص٤٩، ٥٠).

[1] قال الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله-: «**ومَذَاهِبُ النُّقَّادِ للرِّجالِ غامضةٌ ومختلِفَةٌ**».اهـ «المجموع الواضح» (ص١٧٧).

[2] قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «والأسباب المختلف فيها: قد يكون هذا الخلاف لا قيمة له،=

الجرحَ بناءً على ما اعتقده جرحاً، وليس بجرحٍ في نفس الأمر، فلا بد من بيان سببه ليظهر أهو قادح أم لا[1]. وأمثلته كثيرة ذكرها الخطيب البغدادي في «الكفاية».

فمنها: أنه قيل لشعبه: لم تركت حديث فلان؟ قال: رأيته يركض على بِرْذَون فتركته. **ومن المعلوم أن هذا ليس بجرحٍ موجِبٍ لتركه.**

ومنها: أنه أتى شعبةُ المنهال بن عمرو فسمع صوتاً -أي صوت الطُّنبور من بيته، أو صوت القراءة بألحان- فتركه.

ومنها: أنه سئل الحكم بن عتيبة: لِمَ لمْ تروِ عن زاذان؟ قال: كان كثير الكلام.

ومنها: أنه رأى جريرٌ سِمَاكَ بن حرب يبول قائماً فتركه...[2]

القول الثاني: عكس القول الأول، وهو أنه يجبُ بيانُ سبب العدالة، ولا يجب بيان أسباب الجرح. لأن أسباب العدالة يكثر التصنعُ فيها فيجب بيانها، بخلاف

=قد يعارض شخص في جارح ويقول: هذا غير جارح ويكون لا قيمة لكلامه، وقد يكون لكلامه وزن، والجارح ينظر ويجتهد في هذا هل هو جارح أو لا؟ ويظهر له من خلال الدراسة أن هذا جارح فيجرح به، وهناك أمور ينبغي أن لا نسمّيها مختلفاً فيها، بل نقول: متفقٌ على أنها ليست مما يجرح؛ كقول الجارح في الراوي: رأيته يركب على برذون، أو قوله: سمعت كذا من بيته ...الخ، فهذا لا يقال: إنه جرح مختلف فيه، بل متفق على عدم اعتباره، وقد شذّ من يراه جارحاً.

الشاهد أنه لا يُجرح الشخص إلا بجارح معتبرٍ عند الأئمة، والأمور التي قد يختلف فيها بعض الناس يرجح هذا العالم ما يراه راجحاً» .اهـ «من فتوى على موقع الشيخ على الإنترنت».

[1] قال الحافظ ابن كثير -رحمه الله-: «والتعديل مقبول، من غير ذكر السبب لأن تعداده يطول، فقبل إطلاقه. بخلاف الجرح، فإنه لا يقبل إلا مفسراً، **لاختلاف الناس -فيه- في الأسباب المفسقة**، فقد يعتقد ذلك الجارح شيئاً مفسقاً، فيضعفه، ولا يكون كذلك في نفس الأمر، أو عند غيره، فلهذا اشتُرط بيان السبب في الجرح» .اهـ «الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٥).

[2] قال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله-: «ومنها: أنه سئل بعضهم عن حديثٍ لصالح المرِّي؟ فقال: ما يُصنَع بصالح؟ ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة، فامتخط حماد!!». اهـ «الباعث الحثيث» (١/ ٢٨٥).

أسباب الجرح.

القول الثالث: أنه لا بد من ذكر سبب الجرح والعدالة كليهما.

القول الرابع: عكسُهُ، وهو أنه: لا يجب بيانُ سبب كلٍّ منهما، إذا كان الجارح والمعدِّل عارفاً بصيراً بأسبابهما.

وقد اكتفى ابنُ الصلاح في «مقدمته» على القول الأول من هذه الأقوال، وقال: ذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفَّاظ الحديث ونُقَّاده مثل البخاري ومسلم، ولذلك احتجَّ البخاري بجماعةٍ سبق من غيره الجرح فيهم، كعكرمة مولى ابن عباس، وكإسماعيل بن أبي أويس، وعاصم بن علي، وعمرو بن مرزوق، وغيرهم. واحتجَّ مسلم بسُويد بن سعيد، وجماعةٍ اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني. وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّر سببه. انتهى.

وقال الزين العراقي في «شرح ألفيته» في القول الأول: إنه الصحيح المشهور. انتهى.

وفي القول الثاني: حكاه صاحب «المحصول» وغيره، ونقله إمام الحرمين في «البرهان» والغزالي في «المنخول» تبعاً له عن القاضي أبي بكر. والظاهر أنه وَهَمٌ منهما، والمعروف عنه أنه لا يجب ذكر أسبابهما. انتهى.

وفي القول الثالث: حكاه الخطيب والأصوليون. انتهى.

وفي القول الرابع: هو اختيار القاضي أبي بكر، ونقله عن الجمهور، فقال: قال الجمهور من أهل العلم: إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك، ولم

يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن. قال: والذي يَقْوَى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجارح عالماً، كما لا يجب استفسار المعدِّل عما به صار عنده المزكَّي عدلاً، إلى أخر كلامه.

وممن حكاه عن القاضي أبي بكر: الغزاليُّ في «المستصفى»، خلاف ما حكاه عنه في «المنخول». وما ذَكَر عنه في «المستصفى»: هو الذي حكاه صاحب «المحصول» والآمدي، وهو المعروف عن القاضي كما رواه الخطيب في «الكفاية». انتهى.

واكتفى النووي أيضاً في «التقريب» على الأول وقال: هو الصحيح. انتهى.

وقال السيوطيُّ في شرحه «التدريب»: ومقابل الصحيح أقوال. ثم ذكر الأقوال الثلاثة السابقة.

وقال في القول الثاني: نقله إمام الحرمين والغزالي والرازي في «المحصول». انتهى.

وفي القول الثالث: حكاه الخطيب والأصوليون. انتهى.

وفي القول الرابع: هذا اختيار القاضي أبي بكر ونقله عن الجمهور، واختاره الغزالي والرازي والخطيب، وصححه أبو الفضل العراقي والبُلقيني في «محاسن الاصطلاح». انتهى.

وقال البدر بن جماعة في «مختصره» عند ذكر القول الأول: هذا هو الصحيح المختار فيهما، وبه قال الشافعي. انتهى.

وقال الطِّيبي في «خلاصته» في حق القول الأول: على الصحيح المشهور. انتهى.

وفي «إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر»: أكثر الحفاظ على قبول التعديل بلا سبب، وعدم قبول الجرح إلا بذكر السبب. انتهى.

وفي «شرح شرح النخبة» لعلي القاري: التجريح لا يقبل ما لم يبين وجهه، بخلاف التعديل فإنه يكفي فيه أن يقول: عدل أو ثقة، مثلاً. انتهى.

وفي «شرح الإلمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد: بعد أن يُوثَّق الراوي من جهة المزكِّين قد يكون الجرح مبهماً فيه غير مفسر، ومقتضى قواعد الأصول عند أهله أنه لا يُقبل الجرح إلا مفسراً. انتهى.

وفي «شرح صحيح مسلم» للنووي: لا يُقبل الجرح إلا مفسراً مبيَّن السبب. انتهى.

وفي «كشف الأسرار شرح أصول البزدوي»: أما الطعن من أئمة الحديث فلا يُقبل مجملاً -أي مبهماً- بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر، أو فلانٌ متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو مجروحٌ، أو ليس بعدل، من غير أن يذكر سبب الطعن، وهو مذهب عامَّة الفقهاء والمحدثين. انتهى.

وفي «تحرير الأصول» لابن الهمام: أكثر الفقهاء -ومنهم الحنفية- والمحدثين على أنه لا يقبل الجرح إلا مبيَّناً، لا التعديل، وقيل: بقلبه، وقيل: فيهما. انتهى.

وفي «المنار» وشرحه «فتح الغفار»: الطعن المبهم من أئمة الحديث بأن يقول: هذا الحديث غير ثابت، أو منكر، أو مجروح، أو راويه متروك الحديث، أو غير العدل: لا يجرحُ الراوي، **فلا يُقبل إلا إذا وقع مفسَّراً بما هو جرحٌ متفقٌ عليه**. انتهى.

وفي «شرح مختصر المنار» لابن قُطلُوبُغا: لا يُسمَع الجرح في الراوي إلا مفسَّراً بما هو قادح. انتهى.

وفي «شرح المنار» لابن المَلَك: قال بعض العلماء: الطعن المبهم يكون جرحاً، لأن التعديل المطلق مقبول، فكذا الجرح. قلنا: أسباب التعديل غير منضبطة، والجرح ليس كذلك. انتهى.

وفي «الإمتاع بأحكام السماع»: ومن ذلك قولهم: فلان ضعيف، ولا يبيِّنون وجه الضعف، فهو جرح مطلق، وفيه خلافٌ وتفصيلٌ ذكرناه في الأصول. **والأولى ألا يقبل من متأخري المحدثين، لأنهم يجرحون بما لا يكون جرحاً**. ومن ذلك قولهم: فلان سيّئ الحفظ، وليس بالحافظ، لا يكون جرحاً مطلقاً، بل يُنظر إلى حال المحدِّث والحديث. انتهى.

وفي «التحقيق شرح المنتخب الحسامي»: إن طعن طعناً مبهماً لا يقبل، كما لا يقبل في الشهادة، وكذا إذا كان مفسَّراً بأمر مجتهد فيه، وكذا إذا كان مفسَّراً بما يوجب الجرح بالاتفاق ولكن الطاعن معروف بالتعصب أو متهم به. انتهى.

وفي «التبيين شرح المنتخب الحسامي»: إن كان الإنكار من أئمة الحديث، فلا يخلو إما أن يكون الإنكار والطعن مبهماً: بأن قال: مطعونٌ أو مجروح، أو مفسَّراً، فإن كان مبهماً فلا يكون مقبولاً. انتهى.

وفي «التوضيح شرح التنقيح»: فإن كان الطعن مجملاً: لا يُقبل، وإن كان مفسَّراً، فإن فُسِّر بما هو جرحٌ -شرعاً- متفق عليه، والطاعن من أهل النصيحة لا من أهل العداوة والعصبية: يكون جرحاً، وإلا: فلا. انتهى.

وفي «البناية شرح الهداية» في بحث شعر الميتة: الجرح المبهم غير مقبول عند الحذاق من الأصوليين. انتهى.

وفيه أيضاً في بحث سؤر الكلب نقلاً عن «تجريد القدوري»: الجرح المبهم غير معتبر».اهـ [(١)]

تَفْصِيلٌ صَرِيح زِيَادَةً فِي التَّوضِيح:

قال العلَّامةُ أبو بكر السَّرَخْسِيُّ -رحمه الله- مفصِّلاً أقسام الجرح: «وأما ما يكونُ مِن أئمة الحديث؛ فهو الطَّعْنُ في الرُّواة؛ وذلك نوعان: مبهمٌ، ومُفَسَّرٌ:

ثمُّ المُفَسَّر نوعانِ: ما لا يصلحُ أنْ يكونَ طعناً، وما يصلحُ أن يكون:

والذي يصلحُ نوعان: مُجْتَهَدٌ فيه، أو مُتَّفَقٌ عليه:

والمُتَّفَقُ عليه نوعانِ: أنْ يكونَ ممَّن هو مشهورٌ بالنصيحةِ والإتقان، أو ممَّن هو معروفٌ بالتعصُّبِ والعداوة:

فأمَّا الطعنُ المُبْهَمُ؛ فهو عند الفقهاء لا يكون جرحاً؛ لأنَّ العدالة -باعتِبارِ ظاهر الدِّين- ثابتَةٌ لكلِّ مسلم -خصوصاً مَن كان مِن القرون الثلاثة-.

فلا يُتْرَكُ ذلك بطعْنٍ مُبْهَمٍ؛ ألا تَرى أنَّ الشَّهادة أضيقُ مِن رواية الخبر في هذا؟!

ثُمَّ الطَّعْنُ المُبْهَمُ مِن المُدَّعَى عليه لا يكونُ جَرحاً...

والمُفَسَّرُ الذي لا يصلُحُ أنْ يكونَ طعناً لا يُوجِبُ الجَرْحَ -أيضاً-...».

---

(١) وانظر لمزيد بيان: «البيان والإيضاح شرح نظم العراقي للاقتراح» (ص١٩٧) لشيخنا مشهور -حفظه الله.

إلى أن قال:

«وأما الطَّعْنُ (المفسَّرُ) بما يكونُ موجِباً للجَرْحِ؛ فإنْ حَصَلَ ممَّنْ هو معروفٌ بالتعصُّب -أو مُتَّهَمٌ به لظهورِ سببٍ باعِثٍ له على العداوة-؛ فإنَّهُ لا يُوجِبُ الجَرْحَ.

وذلك نحو طَعْنِ المُلْحِدِين والمُتَّهَمِين ببعضِ الأهواء المُضِلَّة في أهل السُّنَّة...». اهـ[1]

هَلْ يُقْبَلُ الجَرْحُ فِي كُلِّ مَنْ تُكُلِّم فِيه؟

وهل يُقبل الجرح في كلِّ من تُكُلِّم فيه؟ وهل يختلف من ثبتت عدالته عن غيره من الناس؟ وهل يؤخذ بالمحتملات، أم لا بد من بيِّنة واضحة؟ يجيبنا على كلِّ ذلك ذهبيُّ هذا العصر الإمام العلامة المعلميُّ اليمانيُّ، قال -رحمه الله-: «قولهم: **من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ..**

قال البخاري في (جزء القراءة): «والذي يذكر عن مالك في ابن إسحاق لا يكاد يبين .. ولو صح.. فلربما تكلم الإنسان فيرمي صاحبه بشيء واحد ولا يتَّهمه في الأمور كلها، وقال إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح: نهاني مالك عن شيخين من قريش، وقد أكثر عنهما في «الموطأ» وهما مما يحتج بحديثهما، ولم ينج كثير من الناس من كلام بعض الناس فيهم نحو ما يذكر عن إبراهيم من كلامه في الشعبي، وكلام الشعبي في عكرمة، وفيمن كان قبلهم، وتأويل بعضهم في العرض والنفس، ولم يلتفت أهل العلم في هذا النحو إلا ببيان وحجة، ولم يسقط عدالتهم إلا ببرهان

[1] «أُصُول السرخسي» (٢/ ٩) نقلاً عن كتاب شيخنا (ص١١٠).

وحجة .... وقال بعض أهل المدينة: إن الذي يذكر عن هشام بن عروة قال: كيف يدخل ابن إسحاق على امرأتي؟ لو صحَّ عن هشام، جائز أن تكتب إليه ... وجائز أن يكون سمع منها، وبينهما حجاب وهشام لم يشهد».

وفي (فتح المغيث) للسخاوي (ص١٣٠) عن محمد بن نصر المروزي : «**كل رجل ثبتت عدالته لم يُقبل فيه تجريح أحد حتى يبين ذلك بأمر لا يحتمل أن يكون غير جرحه**».

وفي ترجمة عكرمة من (مقدمة فتح الباري) عن ابن جرير : «من ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظن، وبقول فلان لمولاه: لا تكذب عليَّ، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف ومعان غير الذي وجهه إليه أهل الغباوة». وقال ابن عبد البر: «الصحيح في هذا الباب: أن من صحَّت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بالعلم؛ لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة تصح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة». قال السخاوي في (فتح المغيث): «ليس المراد إقامة بينة على جرحه، بل المعنى أنه يستند في جرحه إلى ما يستند إليه الشاهد في شهادته، وهو المشاهدة ونحوها».اهـ[(١)]

وقال: «**ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا بحجة وبينة واضحة كما سلف في القواعد**».اهـ[(٢)]

---

(١) «التنكيل» (١/ ٧٨، ٧٩).

(٢) «المصدر السابق» (١/ ٢٢٨).

وقال ابن الوزير اليماني -رحمه الله-: «المسألة الثّانية: قال: والقطع أنّه إذا جرح الرّاويَ جماعةٌ عدول فإنّ جرحهم مقبول؛ لأنّ الجارح يقدّم على المعدّل.

قلت: هذا القطع الذي ذكره قطع بغير تقدير، ولا هدى ولا كتاب منير؛ لأنّ المسألة ظنّيّة لا قطعيّة، وخلافيّة لا إجماعيّة، بل الواجب التّفصيل في الجرح:

فإن كان مطلقاً غير مفسَّر السَّبب، فالجرح به مختلَفٌ فيه، والصّحيح عند المحقّقين: أنّه لا يُجرح [به] لاختلاف النّاس في الأسباب التي يُجرح بها[1]، وتفسير جماعة من الثّقات ما أطلقوه من الجرح بأمور لا يوافقون على الجرح بها.

وأمّا إن كان الجرح مفسَّر السَّبب، فإما أن يعارضه تعديل جامع لشرائط المعارضة، مثل أن يقول [الجارح: إنّ الرّاوي] ترك صلاة الظّهر يوم كذا في تاريخ كذا، ويقول المعدّل: إنّه صلّى تلك الصّلاة في ذلك التّاريخ. أو يقول المعدِّل: إنّه كان في ذلك الوقت نائماً أو مغلوباً على اختياره أو صغيراً غير مكلّف أو معدوماً غير مخلوق أو غائباً عن حضرة الجارح، أو نحو ذلك؛ فهنا يجب الرّجوع إلى التّرجيح أيضاً، ولا يجب قبول الجرح مطلقاً لا قطعاً ولا ظنّاً».اهـ[2]

وقال -رحمه الله-: «فتأمّل هذا الكلام فإنّه مفيد مانع من المسارعة إلى قبول الجرح من غير بصيرة، وإيّاك والاغترار بقول الأصوليِّين: إنّ الجرح المفسّر مقدّم، فإنّ الرّجال ما أرادوا إلا تلك الصّورة التي نظروا فيها إلى تجرّدها عن جميع الأمور إلا الجرح المفسّر والتّعديل الجملي، وهذه الصّورة لم يخالَف فيها».اهـ[3]

---

[1] انظر لزاماً «المجموع الواضح» (ص١٧٩).

[2] «الروض الباسم» (ص١٢٤).

[3] «المصدر السابق» (ص١٢٦).

جَرْحُ السَّلَفِيِّ أَمْرُهُ عَظِيم:

يختلف الجرح من شخصٍ لآخر؛ فقد يكون الجرح الحاصل في حقِّ **رجل من أهل الأهواء والبدع**، فهذا يُتكلَّم فيه ويحذَّر منه ولا كرامة، ولكن مع عدم مجاوزة الحد في ذلك، وقد يكون في **سنيٍّ كَثُرَ خطؤه**، وكَثُرَ انتفاع الناس به؛ فهذا ينبه على خطئه مع حفظ كرامته، ومع مراعاة المصلحة والمفسدة في ذلك، وقد يكون في **سلفيٍّ خالصٍ**، ربما وجدت منه بعض الزلّات مما لا يخلو منه بشر، وبداعي عدم العصمة، أو بسبب مخالفته غيره في بعض المسائل الاجتهادية التي لم ينصِّص عليها الشارع -وما أكثرها-؛ فهذا يحفظ له حقه ومكانته، ولا يثرَّب عليه على الملأ فضلاً عن التشهير به ومحاولة إسقاطه وتقويله ما لم يقل، وأن ينسب إليه ما لم يخطر له ببال، ولم يسنح له في خيال، ومحاولة جعل هذه الأخطاء أو الاجتهادات الصادرة منه منهجاً له يخرجه من السلفية، وهذا من أقبح ما يكون، ومن أشنع ما تراه العيون، ومن فَعَله فهو أحق بالجرح ممن يريد جرحه.

قال الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- مخاطباً الشيخ فالحاً الحربيَّ -هداه الله- ناصحاً له: «**إنكم سئلتم عن أشخاصٍ مُعَيَّنِين مَشْهُورِين عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهم عُلَمَاءُ -في نَظَرِ النَّاسِ-؛ فأخرجتهم مِنَ السَّلَفِيَّةِ! وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ**»[1]. فَإِذَا لَمْ تأتِ **بالأدِلَّةِ** وأسبابِ هذا الجَرْحِ رَأَى النَّاسُ أَنَّك

---

[1] قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-: «ومن مستندات «المنشقين» الجرّاحين: تتبع العثرات، وتلمس الزلّات، والهفوات.

فيجرح بالخطأ، ويتبع العالم بالزلة، ولا تغفر له هفوة. وهذا منهج مردٍ. فمن ذا الذي سلم من الخطأ ــ غير أنبياء الله ورسله ــ؟ وكم لبعض المشاهير من العلماء من زلات، لكنها مغتفرة بجانب ما هم عليه من الحق والهدى والخير الكثير: =

قد ظلمتهم، وتعَدَّيت عَلَيْهِم، وَطَعَنتَ فِي دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فصرتَ مُتَّهَماً عند الناسِ؛ فتحتاجُ إلى اسْتِبْرَاءِ دينِك وعِرْضِك.

فإِنْ لَمْ تفعلْ طَعَنَ فيك الناسُ، ولنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُك- بهذا الطَّعنِ؛ **فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ!** ولا يُحْسَمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ (**المُقْنِعَةِ**)[1] بهذا الإخراجِ. وقد تُطَالِبُ -أنت نفسُك- بذِكْرِ الأسبابِ - إنْ جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو أَخْرَجَكَ مِن السَّلَفِيَّةِ-.

وإنه إذا تعارضَ جَرْحٌ مُبْهَمٌ، وتَعْدِيلٌ: فالرَّاجِحُ أنه لا بُدَّ من تفسيرِ هذا الجَرْحِ المُبْهَمِ، **والاشْتِهَارُ بالدِّينِ والسُّنَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والدعوةِ لها أقْوَى مِن التَّعديل الصَّادر مِنْ عالِمٍ أو عَالِمَيْن.**[2]

والكلامُ في المُخالِفِين -وفي مناهجِهم وسُلوكيَّاتِهم- مِن أَهَمِّ ما يَدْخُلُ في بابِ الجَرْحِ؛ لأنَّ هناك تَلازُماً بين الأشخاصِ ومناهجِهم؛ **فالَّذي يَطْعَنُ في منهجِ الشخصِ يَطْعَنُ فيه.**

ولِذا؛ تَرَى السَّلَفَ يُبَيِّنُونَ -بالأَدِلَّةِ- ضَلالَ أَهْلِ البِدَعِ، وفسادَ مناهجِهم، وَلَهُمْ في ذلك المؤلَّفاتُ التي لا تُحْصَى -وسيأتي ذِكْرُ بعضِها-.

وأَرَى أَنَّهُ لا مَنَاصَ مِن ذِكْرِ بعضِ كلماتٍ لأهلِ العِلْمِ في اشْتِراطِ تفسيرِ الجَرْحِ

= من ذا الذي ما ساء قط ومن له الحسنى فقط

ولو أُخِذ كل إنسان بهذا لما بقي معنا أحد، ولصرنا مثل دودة القز، تطوي نفسها بنفسها حتى تموت».اهـ «تصنيف الناس بين الظن واليقين» (ص٣١).

[1] وسيأتي الكلام عليها.

[2] الله أكبر ما أجمل هذا التأصيل الأصيل! نعم، فعمل المرء وسابقة فضله يشهدان له بالخير قبل أن يشهد له غيره. وأي تعديل أعظم من أن يمضي المرء أكثر عمره وحياته في خدمة السنة والدعوة إليها؟!

المُبْهَمِ، وَرَدِّ بَعْضِ أنواعِ الجَرْحِ[1] ، فأقولُ: ... فذَكَرَ بعض أقـوال أهـل العلـم في بيـان الجرح المفسر، يغني عنه ما أوردته سابقاً من كلام اللكنوي، ثم قال -حفظه الله-: وَمِن المُسْتَغْرَبِ -جِدًّا- قَوْلُكم عَن بَيَان أَسْبَابِ الجَرْحِ- بالنِّسْبَةِ للتَّبْدِيعِ- إنَّـهُ مَـا يُشْـتَرَطُ!- وتعني عِنْدَ مُعَارَضَةِ التَّعْدِيل لِلْجَرْحِ، أَو مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِن واقِعِهِ -سَلَفاً- أَنَّهُ سَلَفِيٌّ، وَمَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ النَّاسُ-!!

والمُسْتَغْرَبُ -أَكْثَر- دَعْوَاكم أَنَّ بَيَانَ أَسْبَابِ الجَـرْح خَـاصٌّ بِعِلْـمِ الرِّوَايَـةِ! وَهـذَا الرَّأْيُ لا يَقُولُهُ أَئِمَّةُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ-حَسَبَ عِلْمِي-.

فإِن كُنْتُمْ وَقَفْتُمْ لهؤُلَاءِ الأَئِمَّةِ عَلَى تَفْرِقَةٍ واضِحَةٍ، أَو -لِبَعْضِـهِمْ- تَفْرِقَـة راجِحَـة -بالأَدِلَّةِ-؛ فأَنَا أَسْتَفِيدُ، وَأَشْكُرُ لَكُمْ ذَلِكَ.

عَلَى أَنَّنِي أَخْشَى أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى هَذا القَوْلِ مَفَاسِدُ كَبِيرَةٌ: فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ يُبَـدِّعُ عَالِمـاً مَشْهُوراً بِالسَّلَفِيَّةِ -مِثْل الأَلْبَانِيّ، أو ابْن بَـاز، أَو السِّـعْدِيّ، أَو المُعَلِّمِـي -أَو أَيّ سَـلَفِيٍّ اشْتَهَرَ بالسَّلَفِيَّةِ مِن الأَحْيَاءِ-؛ كالشَّيْخِ الفَوْزَان، والشَّـيْخ زَيْـد بـن هَـادِي المَـدْخَلِي، أَو الشَّيْخ أَحْمَد بن يَحْيَى النَّجْمِي، أَو الشَّيْخ مُحَمَّد بن عَبْد الوَهَّـاب البَنَّـا...[2] ، فَقِيـلَ لهـذَا الرَّجُل: بَيِّنْ أسبابَ تَبْدِيعِ هَؤُلاء، أَو مَن بُدِّعَ مِنْهُمْ؟ فَقَـالَ: لا يُشْـتَرَطُ -هُنَـا- في بَـابِ التَّبْدِيع بَيَانُ أسبابِ الجَرْح! وأَصَرَّ عَلَى هَذَا التَّبْدِيع، فَهَلْ يُسَلِّمُ لَهُ النَّاسُ ذَلِكَ؟!

وَهَلْ نَتَصَوَّرُ أَن يَسْلَمَ أَحَدٌ مِن السَّلَفِيِّينَ مِن هَذَا التَّبْدِيع الَّذِي سَيَتَرَتَّبُ عَـلَى قَـوْلِهِم

---

[1] حَتَّى لَوْ كَانَ مُفَسَّراً -أَحْياناً-؛ فَمَا كَانَ جَرْحاً قَادِحاً عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْـمِ (قَـدْ) لاَ يَكُـونُ كَـذَلِكَ عِنْـدَ آخَرِين.

[2] أو الشَّيْخ ربيع بن هَادِي المَدْخَلِي، أو الشيخ علي بن حسن الحلبي، أو الشيخ مشهور بن حسن سلمان، أو الشيخ محمد بن موسى آل نصر، أو الشيخ عبيد الجابري...

هَذَا؟![١]

أَرْجُو التَّدَبُّرَ والتَّفْكِيرَ العَمِيقَ[٢] **فِي هَذِهِ الأُمُورِ، ثُمَّ المُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ تُجَاهَ هَـذِهِ القَاعِدَةِ الخَطِيرَةِ**[٣]**؛ لأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَـيْنَ شَـبَابٍ يُسْـقِطُونَ غَـيْرَهُمْ، ثُـمَّ يُسْـقِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً!**[٤]». اهـ[٥]

---

[١] بل سيصبح هناك تسلسل في التبديع -كما نرى ونسمع ونعيش ونشاهد- على قاعدة: (من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع)!!

[٢] نعم، التفكير العميق العميق، وفَتْش المسائل بالتدقيق والتحقيق، وبحث الأمور بشكل دقيق، ونصح الآخرين بوجه طليق، وقلب رفيق، ولسان رقيق.

[٣] نعم خطيرة، كيف لا، وهي تتعلق بدين العباد؟

[٤] ثم ينتهي أحدهم بأن يسقط نفسه!

.... كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله

وكل ذلك تحت عباءة الجرح والتعديل، وستارة النصح لله وللمسلمين! ويذكرني هذا بصنيع الشاعر الحطيئة، إذ من طريف ما يُحكى عنه أنه كان موغِلاً في الهجاء، فبعد أن هجا الناس كلهم، لم يجد أحداً يهجوه فهجا أباه وأمه! ثم بعد ذلك لم يجد أحداً فهجا نفسه!

قال في أمه:

تَنَحَّيْ فاقْعُدِى مِنِّي بَعِيداً ... أَرَاحَ اللهُ مِنْكِ العالَمِينَا
أَلَمْ أُوضِح لَكِ البَغْضاءَ مَني ... ولكِنْ لا إِخالُكِ تَعْقِلينَا
أَغِرْبالاً إِذَا اسْتُودِعْتِ سِراً ... وكانُوناً على المُتَحَدِّثِينَا
جَزاكِ اللهُ شَراً مِنْ عَجُوزٍ ... ولَقَّاكِ العُقُوقَ مِنَ البَنِينَا
حَيَاتُكِ ما عَلِمْتُ حَيَاةُ سَوْءٍ ... ومَوْتُكِ قد يَسُرُّ الصَّالِحِينَا

وقال في أبيه:

لحَاكَ اللهُ ثم لحَاكَ حقّاً ... أَبَاً ولحَاكَ من عَمٍّ وخالِ
فنعِمْ الشَّيْخُ أنت لَدَى المَخَازِي ... وبِئسَ الشَّيْخُ أَنْتَ لَدَى المَعَالِي
جَمَعْتَ اللُّؤْمَ لا حَيَّاكَ رَبِّى ... وأَبْوابَ السَّفَاهةِ والضَّلالِ

وقال في نفسه:

أَبَتْ شَفَتَاىَ اليَوْمَ إلاَّ تَكَلُّماً ... بِسُوءٍ فما أَدْرِى لِمَنْ أَنا قائِلُهُ
أَرَى لِي وَجْهاً شَوَّهَ اللهُ خَلْقَهُ ... فقُبِّحَ من وَجْهٍ وقُبِّحَ حامِلُهُ

[٥] «المجموع الواضح» (ص١٧٥-١٧٩).

عَظِيمُ ضَرَرِ الجَارِحِ إِذَا كَانَ عَالِماً وَجَرَحَ بِغَيْرِ حَقّ:

لا شك أن الجارح كلما كان وزنه في العلم أجلَّ وأكبر، وشأنه بين الناس أعظم وأشهر، عليه أن يتوقَّى في الجرح أكثر وأكثر، فلا يجرح إلا ببيِّنة واضحةٍ دامغةٍ، وحجةٍ لا مدفع لها، مع غلبة المصلحة على المفسدة المترتبة على ذلك، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح، وكان كمن يبني قصراً ويهدم مصراً.

قال الحافظ العراقي -رحمه الله-:

وَهْوَ إِذا الجارحُ بِالعِلمِ اشتَهَرْ ... مَعْ قِلَّةِ التَّقوى عَظيمٌ فِي الضَّرَرْ

فقال شيخنا مشهور -متعنا الله به ما توالت الأيام والشهور- شارحاً ذلك: «ضررُ الجارح إذا اشتهر بالعلم، وكان قليلَ أو عديمَ الورع والتَّقوى عظيم، ذلك أن علمَه وشهرته تقضي بالخضوع لقوله، وقبول رأيه، والنزول عند جرحه، فتترتب على ذلك مفسدة، وأي مفسدة: من ظلم الأبرياء، وعدم وثوق الناس بعلمهم، واتهامهم بدينهم، وتكدير خواطرهم، وافتراق الطلبة عنهم، والطعن فيهم، ووسمهم بسمة سوء قد يبقى عليهم عارها!».

ثم قال الحافظ العراقي -رحمه الله-:

قالَ: وَقَدْ رَأَيتُ مَنْ لا يُخْتَلَفْ ... فِي قَولِهِ فِي الجَرحِ إِنْ شَخصٌ وَصَفْ

سَماعَهُ مِنْ شَيخِهِ فَأَنْكَرا ... وَقَالَ ذاكَ صاحِبي لَو حَضَرا

لِمِصرَ لاجتَمعَ بي فَانظُر إِلى ... هذا التَّعَلُّقِ البَعيدِ مَثَلا

فقال شيخنا: «عبارة الشيخ[1] في «الاقتراح» (ص٣٠١): «ولقد رأيت رجلاً لا يختلف أهل عصرنا في سماع قوله إن جَرَحَ، ذُكر له إنسان أنه سمع من شيخ، فقال له: أين سمعت منه؟ فقال له: بمكة، أو قريباً من هذا، وقد كان جاء إلى مصر يعني في طريقه للحج، فأنكر ذلك، وقال: ذلك صاحبي، لو جاء إلى مصر، لاجتمع بي، أو كما قال» ثم قال على إثره متعقباً: «فانظر إلى هذا التعلُّق بهذا الوهم البعيد، والخيال الضعيف فيما أنكره».

قلت[2]: وعلى هذا التعليل العليل فَقِسْ، فكم من مظلوم شُهِّر به على هذا الوزن، ودونه في بعض الأحيان، من أناس اشتهروا في هذا الزمان بالجرح والاشتغال بتتبع عثرات الأعيان، والبحث عنها بالمنقاش وهم فرسان (!) في هذا الميدان!».اهـ[3]

أَمَّا بَعْدُ: الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

فعقِب تقرير وتوضيح هذه المسألة المهمة نأتي لبيان سفاهات المسود وحماقاته، وأكاذيبه ومجازفاته، ودحضها بالعلم والبيان، والحجة والبرهان:

قال المسود (ص٥٦): *«قد أحسنت يا شيخ علي الحلبي في تقرير هذه القاعدة العظيمة في علم الجرح والتعديل لكنك سرعان ما نقضت كلامك وأفسدته عندما قلت: «أن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعاً»، بهذا الإطلاق من غير تقييد[4]. فما الفائدة إذاً من هذه القاعدة»*.

---

[1] ابن دقيق العيد –رحمه الله–.

[2] شيخنا مشهور –حفظه الله–.

[3] «البيان والإيضاح» (ص٢١٧).

[4] ما هو هذا التقييد –أيها البليد–؟!

قلت: سبحان الله! وكأن شيخنا يقرر شيئاً جديداً عليه هو مستقرٌّ عند أمثال هـذا المسود المتطفل على هذا العلم! أيها الجويهل المغرور! ألم تعلم أن شيخنا قد دَرَس هذه المسائل وأحكمها، ودرَّسها غيره وعلَّمها، بل وكتب فيها وألف، وزَبَرَ فيها وصـنَّف قبل أن تعرف يمينك من شمالك؟! وقبل أن تميز أقوالك من أفعالك.

فقد قال شيخنا علي -حفظه العلي- في ردِّه على (إسماعيل الأنصاري) قبـل نحـو عشرين عاماً[1]-: «لكن ورد فيه [الراوي: فضيل بن مرزوق] جرح مفسر، والقاعدة عند العلماء: تقديم الجرح المفسر على التعديل».اهـ[2]

وقال: «والجرح المفسر مقدم على التعديل».اهـ[3]

ثم عاب الجاهل أن يقال: يجب أن يكون الجرح المـفسر مقنعـاً! فهـل كـلُّ جـرحٍ مفسَّرٍ مقبولٌ عندك سواء كان مقنعاً[4] أم لا؟ وقد أوردت آنفاً من كلام العلماء ما فيـه كفاية ومقنع في بيان ذلك.

ثم طلب الجاهل تقييداً لإطلاق الكلام! فما هو هذا التقييد أيها المجادل المماحـك العنيد؟ بيِّنه وصِفْه لنا!

وقال الجاهل في الحاشية معلِّقاً على كلمة (**مقنعاً**): *«كلمة حق أريد بها باطل»*[5].

---

[1] أين كان حينها المسود وأقرانه؟!

[2] «الكشف والتبيين لعلل حديث: «اللهم إني أسألك بحق السائلين»» (ص٥٤).

[3] «المصدر السابق» (ص٥٦).

[4] وسنأتي لاحقاً لبيان وتوضيح مسألة (القناعة) في قبول الجرح.

[5] مع أن الشيخ ربيعاً قد قالها مراراً!

قلت: قد احترنا في أمركم! مرةً تقولون: إن هذا كلام باطل.[1] ومرةً تقولون: هي كلمة حق! فما هذا التخبط والتناقض؟ وما هو القول الفصل عندكم! أخبرونا؟

ثم إنني أراك أنت نفسك قد اعترفت بأنها كلمة حق! فما بالك تنكرها أصلاً في مواضع أخر؟ ما لي أرى جهالاتك فاشية، فتنكر في المتن، وتقرُّ في الحاشية؟!

ثم ما أدراك أن شيخنا أراد بهذه الكلمة باطلاً؟ هلا اطَّلعت على قلبه؟ لتعرف قصده! مالكَ وللنيات؟! والتدخل فيما لا يعلمه إلا رب البريات؟! ما أعظم حقدك! وما أشدَّ سواد قلبك!

قال شيخنا -حفظه الله- في كتابه «منهج السلف»[2] تحت عنوان: (الجرح المفسر): «وَهِيَ مَسْأَلَةٌ -اليَوْمَ- مِنَ أهمِّ المَسَائِلِ الْمُفْضِيَةِ إلى النِّزَاعِ، وَالخِصَام، وَالإِلْزَام! -بسبب سوء التصوُّر، أو خَلَلِ التصرُّف-! فَكُلُّ (!) مَنْ جَرَحَ شَخْصاً نَرَاهُ يُلْزِمُ الآخَرِينَ بِهِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّ جَرْحَهُ -لَهُ- مُفَسَّرٌ، وَأَنَّهُ (وَاجِبٌ) قَبُولُ الجَرْحِ الْمُفَسَّر!!! مَعَ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَةِ -كَمَا قَدْ يَتَصَوَّرُهُ -أَوْ يُصَوِّرُهُ- البَعْضُ! وَبَيَانُهُ -فِي الرُّواةِ-مَثَلاً-: (عِكْرِمَة -مَوْلَى ابْن عَبَّاس-): احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِهِ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَثْبُت عِنْدَهُ فِيهِ جَرْحٌ. بَيْنَمَا تَرَكَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ الرِّوايَةَ عَنْه؛ لِكَلاَمِ الإِمَام مَالِك -فِيه-، وَجَرْحِهِ لَهُ. وَمُسْلِمٌ تِلْمِيذُ البُخَارِي -رَحِمَهُما اللهُ-.

فَهَل اخْتِلافُ هَذَيْنِ الإِمَامَيْنِ الجَبَلَيْنِ فِي هَذَا الرَّاوِي نَاشِئٌ عَنْ

[1] انظر: مقالي: «هذا كلام الشيخ ربيع يا (أ. بازمول).. فماذا تقول؟!» في وقفتي الأولى معه على منتدياتنا (كل السلفيين)، وكان قد أنكر بازمول الأصغر هذا على شيخنا هذه الكلمة الأصيلة، وردها بجهالاته المتتابعة، فرددت عليه بما لم يستطع رده، ولكنه بقي في جداله وعناده -هداه الله-.

[2] (ص١٠٢).

(جَرْحٍ مُـبْهَم)؟! وَكَيْـفَ يَكُـونُ ذَلِـك -أصـلاً- وَقَـدْ قِيـلَ فِي (عِكْرِمَـة) -هَـذَا-: «كَذَّاب»؟!

أَمْ أَنَّهُ اخْتِلافٌ فِي قَبُول -أَوْ رَدِّ- (جَـرْح مُـفَسَّر=الكَـذِب) رَضِـيَهُ وَاحِـدٌ، وَرَدَّهُ الآخر؟!

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا -مَثَلاً- كِتَابَي الإِمَامِ الذَّهَبِي: «مَنْ تُكُلِّمَ فِيـهِ وَهُـوَ مُوَثَّـق»، وَ«الـرُّواة المُتكَلَّمُ فِيهِم بِمَا لاَ يُوجِبُ الرَّدَّ»: لَرَأَيْنَا مِنْ هَذا البَابِ الشَّيْءَ الكَثِيرَ الكَثِير...

وَانْظُر إِلى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «الكِفَايَة» (٢٨٠)، وَالفَسَوِيُّ فِي «المَعْرِفَة وَالتَّارِيخ» (٢/ ١٩١) عَنْ أَحْمَد بن صَالِح -وَذُكِرَ مَسْلَمَةُ بـن عَـلِيّ-؛ فَقَـال: «لاَ يُـتْرَكُ حَـدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِه..». وَمِثْلُهُ قَوْلُ الإِمَـامِ النَّسَـائِيّ: «لاَ يُـتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ». فَأَيْنَ بَـابُ (الجَـرْحِ المُـفَسَّر) -هُنـا-؟! وَيَدُلُّكَ عَلَى عُمُومِ هَذا:

مَا بَوَّبَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الكِفَايَة» (ص٣٤٢): «بَابُ ذِكْرِ بَعْض أَخْبَـار مَـنْ اسْتُفْسرَ فِي الجَرْح، فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ العَدَالَة».. ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً فِي ذَلِك عَن ابْنِ مَعِين، وَوَهْب بن جَرِير -وَغَيْرِهِمَا-. وَمِنْهَا: مَا رَوَاهُ في «الكفاية» (٢٨٤) -أيضاً- أَنَّـهُ قِيـلَ لِلإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاج -المُلَقَّب -بِحَقٍّ- بِـ (أَمِير المُؤْمِنِين فِي الحَـدِيث)-: لِمَ تَرَكْـتَ حَدِيثَ فُلاَن؟!

قَالَ: «رَأَيْتُهُ يَرْكُض عَلَى بِرْذَوْنٍ، فَتَرَكْتُ حَدِيثَه».

ثُمَّ ذَكَرَ -عن شُعْبَةَ- أَخْبَاراً عِدَّةً مُتَفَرِّقَةً -فِي البَـابِ نَفْسِـهِ- (٢٨٣)، وَ(٢٨٦)، وَ(٢٨٧)، وَ(٢٨٨)، وَ(٢٨٩)، وَ(٢٩٠)، وَ(٢٩١)، وَ(٢٩٢)، وَ(٢٩٣) -وَغَيْرَها-.

فَهَلْ يُقَال: إِنَّ شُعْبَةَ -وهُو مَن هُو!- يَجْرَحُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟! أَمْ يُقَال: هُوَ حَقٌّ ذو بَيِّنَةٍ -عِنْدَهُ-؛ لَكِنَّ غَيْرَهُ مِن الحُفَّاظِ خَالَفَهُ فِيهِ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنه -لِتَفَاوُت الأَنْظَار-؟!!

وَفِي «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٩/ ١٣١) عَن أَبِي عَلِيٍّ النَّيسَابُورِيّ، قَال: «قُلْتُ لابْنِ خُزَيْمَة: لَوْ حَدَّثَ الأُسْتَاذُ عَنْ مُحَمَّد بن حُمَيد؛ فَإِنَّ أَحْمَد قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْه؟!

فَقَال: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْه؛ وَلَو عَرَفَهُ -كَمَا عَرَفْنَاه- مَا أَثْنى عَلَيْهِ -أَصْلاً-».[1]

قُلْتُ: فَلَمْ يَقُل -أَوْ يُقَلْ!- عَن الإمامِ أَحْمَد -في هذا- مع الإقرارِ بالفارِقِ!-: مِسْكِين، ضَايع، مَايع، مُتَفَلْسِف، مُدافع عن أهل البدع[2]!! وَمِنْهُ -أَخِيراً- هُنا-: قَوْلُ أُسْتَاذِنا العلَّامة الشَّيْخ (البَدْر) عَبْد المُحْسِن العَبَّاد البَدْر -حفظهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوع رَسائِلِه» (٤/ ٢٥٩-٢٦٠) -مُحَذِّراً-: «وَقَرِيبٌ مِنْ بِدْعَةِ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ[3]: مَا حَصَلَ فِي هَذا الزَّمَان مِن افْتِتانِ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ مِن أَهْلِ السُّنَّة بِتَجْرِيحِ بَعْضِ إِخْوَانِهِم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَبْدِيعِهِم، وَمَا تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ، وَتَقَاطُعٍ بَيْنَهُم، وَقَطْعٍ لِطَرِيقِ الإِفَادَةِ مِنْهُم.

وَذَلِكَ التَّجْرِيحُ وَالتَّبْدِيعُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى ظَنٍّ مَا لَيْسَ بِبِدْعَةٍ بِدْعَةً!».

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ «مَا مِنَ الأَئِمَّةِ إِلاَّ مَنْ لَهُ أَقْوَالٌ وَأَفعَالٌ لاَ يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ لاَ يُذَمُّ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا الأَقْوَالُ وَالأَفْعَالُ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ -قَطْعاً- مُخَالَفَتُها لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّة، بَلْ هِيَ مِن مَوارِدِ الاجْتِهَادِ الَّتِي تَنَازَعَ فِيهَا أَهْلُ العِلْمِ وَالإِيمَان[4]: فَهَذِهِ الأُمُورُ قَدْ تَكُونُ قَطْعِيَّةً عِنْدَ

---

[1] ثم يقال بعد ذلك: لا يخالف أحمدَ أحدٌ إذا تكلَّم في راوٍ!!

[2] كما صدر من بعض المشايخ في حق شيخنا -غفر الله لهم وله-. وكما قيل: كلام الأقران يُطوى ولا يُروى.

[3] وسنأتي لبيانها في مسألة مفردة -إن شاء الله-.

[4] ومنها كثير من مقالات أئمة الجرح والتعديل؛ وهذا ظاهر في أدنى تأمُّل لكتبهم -رحمهم الله-.

بَعْضِ مَنْ بَيَّنَ اللهُ لَهُ الحَقَّ فِيهَا، لَكِنَّهُ لاَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ بِمَا بَانَ لَهُ وَلَمْ يَبِنْ لَهُم».

كَمَا فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤)».اهـ

ثم قال الجاهل -ما معناه-: إن الناظر في هذا الجرح إما أن يكون منصفاً فيقبل الجرح، وإما أن يكون صاحب هوىً فيرد الجرح.

قلت: ما هذا التقييد والحصر للأسباب؟ ومن أين أتيت به أيها الجهول؟! وهل أنت مستعدٌّ لتحمل عواقبه ولوازمه؟! فهل كل من لا يقبل الجرح من غيره في غيره يكون صاحب هوى ولا بد؟ فما قولك في العلماء الذين ردُّوا جرح غيرهم من أهل العلم؟! هل تحكم عليهم بعدم الإنصاف، أم بأنهم أصحاب هوى؟ وإن شئت سردت لك كمّاً هائلاً من هؤلاء العلماء في القديم والحديث، وبمجرد قراءة أي كتاب من كتب الرجال تجد ذلك في أي راوٍ من الرواة. ولكنني هنا سألتمس لك مخرجاً أيها المسكين غير الفطين -قد لا تتفطَّن له-، وأقول: بل هناك أسباب أخرى لرد الجرح؛ منها ما هو ظاهر، أتدري ما هو؟ أنت ملزم به الآن، ولا مناص لك، فعليك أن تقول به شئت أم أبيت، وإلا كما أسلفت: تكون قد حكمت على العالم الذي ردَّ الجرح بعدم الإنصاف، أو بركوب الهوى!

السبب الثالث والمخرج لك من هذه الورطة وهذا المأزق أن تقول: (إنه غير (مقتنع) بأسباب الجرح وأدلته). فما رأيك؟

ألا يمكن أن يكون العالم منصفاً وليس صاحب هوىً ولكنه غير مقتنع بهذا الجرح؟

فأقول لك أيها المسكين: دع عنك هذا، واشتغل بما ينفعك، فـ«إن للجرح

والتعديل والنقد أهله، لا أمثالك من أهل الحقد والإفك».[1]

ثم قال المسود (ص٥٦) -وكلما تقدمنا معه في الكلام تبين لنا أكثر وأكثر، أنه غارق في الجهل وأوحاله، وغاطس في بحر ضلاله، فكم أنا مشفق لحاله!-: *«فأنت ترى الروافض لا يقبلون الحجج الواضحة من الكتاب والسنة في فضائل الصحابة، ولا سيما أبي بكر وعمر مهما كثرت ووضحت.*

ولا يقبلون الحجج الدامغة على فساد مناهجهم وعقائدهم مهما كثرت ووضحت، ولا يقبلون الجرح في شيوخهم وآياتهم مهما كثرت الحجج والبراهين مهما بلغت من الكثرة والوضوح».

وقال: *«وقل مثل ذلك في غلاة التصوف ولا سيما أهل وحدة الوجود، لا تقنعهم الحجج الدامغة على ضلال شيوخهم وفساد عقائدهم».*

قلت: ما أقبح هذا المثال! بل هو معكوس -تماماً- كفهمك المنكوس.

تُشَبِّه أدلة فضائل الصحابة بأدلة جرح أهل السنة! وتُشَبِّه أهل السنة بالرافضة! وغلاة الصوفية الحلوليين! سبحانك هذا بهتان عظيم!

فما وجه الشبه؟!! وأين المشبَّه؟ وأين المشبَّه به؟!

قال المسود (ص٥٧): *«فكم قُدمت لهم من الحجج والبراهين من العلماء على انحرافهم وفساد أصولهم ومناهجهم، فضربوا بكل ذلك في عرض الحائط، وأسقطوا المشايخ الذين أقاموا هذه الحجج أو أيدوها؛ لأنهم أصحاب أهواء».*

قلت: وكم قدَّمنا نحن لكم أيضاً من الحجج والبراهين على فساد منهجكم،

---

[1] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٢١).

فكان ماذا؟!

وضربتم بكلِّ ذلك عرض الحائط.

وكم نصحناكم فلم تستجيبوا للنصيحة، وأعرضتم وآثرتم البغي والفضيحة!

وكم طرحنا عليكم من الأسئلة فلم نجد لها جواباً عندكم؟! ووجدناكم مقلِّدين لغيركم، بدون علم ولا هدى، ترددون عبارات سمعتموها من بعض متبوعيكم دون فهم ولا إدراك!

فَحُقَّ أن يقال فيكم -بالحق- ما قيل فينا -بغير الحق-:

زَوامِلُ للأخبار لا عِلْمَ عِنْدَهم   بِجَيِّدِها إلاَّ كعِلْمِ الأباعِرِ

لَعَمْرُكَ ما يَدْرِي البعيرُ إذا غَدا   بأَوساقِهِ أو رَاحَ ما في الغَرائرِ

وأقولها -صدقاً وبياناً للحقِّ لا دفاعاً عمَّن ذكرت، فهم أقدر على ذلك مني-: كيف تتَّهمُون غيرَكم بإِسقاط المشايخ؟! فهذه ميزتكم -أنتم- التي تمتازون بها! فأنتم أهل الإسقاط الذي صار صفةً لكم، وشعاراً عليكم، إلى درجة لا تطاق، حتى صرنا نجلس ونترقَّب نتاجكم (الإسقاطي)؛ مَن الشيخ الذي عليه الدور وستسقطونه اليوم؟! فالله المستعان!

ثم إن المهاجم هو الذي يحاول إسقاط خصمه، لا من يدافع عن نفسه!

ولكن سبحان الله! فالأمر على حدِّ المثل السائر: (**رَمَتْنِي بِدَائِهَا وَانْسَلَّتْ**).

قال المسود (ص٥٧): *«ثم من قال من العلماء أن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعاً؟ إنهم يقولون: إذا قام الدليل على خلافه فإنه يتحقق منه، وإلا فالعلماء على قبول هذه القاعدة من غير وجود لهذه الفلسفة»*.

قلت: ها أنت تعود مرةً أخرى فتتجرَّأ وتنفي شيئاً لا علم لك به، وتقول: إنه لا أحد من العلماء يقول: بأن الجرح المفسر قد لا يكون مقنعاً! وما أدراك؟ سيأتيك كلام العلماء، فاصبر.

وحتى قولك أنت فيه إثبات ما نفيت! فقولك: إنهم يقولون: إذا قام الدليل على خلافه فإنه يُتحقَّق منه. فأنا أسألك: لماذا يُتحقَّق منه؟ بالطبع لا لشيء إلا ليكون جرحاً مقنعاً بالدليل الثابت الواضح الأكيد، وما سوى ذلك فلا يلتفت إليه.

ثم قال المجهول (ص٥٧): *«يأتي العلماء أمثال الشيخ ربيع والشيخ مقبل والشيخ النجمي وغيرهم فيبدعون المغراوي لأنه تكفيري يكفر المجتمعات، فيأتي أمثال علي الحلبي ويقول هذا الكلام أو هذا التفسير لهذا الجرح غير مقنع. ثم على هذه القاعدة يبدع العلماء سيد قطب حيث يقول: إن القرآن مخلوق، فيأتي أمثال الحويني ويقول: هذا الكلام غير مقنع، وهكذا فلا يكون على وجه الأرض مبتدع بناءً على هذه القاعدة الفاسدة الفاجرة، فلو بقيت تحشد له الأدلة على حقيقة ما تقول فيرد كلامك بأنه غير مقنع»*.

قلت: قد ذكرت هنا بعض العلماء الأجلاء الذين نَدينُ الله بحبِّهم وتقديرهم[1]، وبعدم التَّعصُّب لهم، ومتابعتهم على خطأهم إذا أخطأوا، كما تعلمنا منهم، وكما قال ابن القيم -رحمه الله-: «شيخُ الإِسلامِ[2] حبيبُنا ولكنَّ الحقَّ أحبُّ إِلينا منه».[3]

---

[1] لا بتقليدهم وتقديسهم!

[2] يقصد بذلك أبا زكريا الأنصاري الهروي صاحب: «منازل السائرين»، وليس شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية -مع أن العبارة تشمله معنىً-.

[3] «مدارج السالكين» (٣/ ٣٩٤).

ولكن أسألك -الآن- بعض الأسئلة:

هل هناك على وجه الأرض علماء عند أهل السنة غير من ذكرت؟

من هم بقية العلماء الأحياء غير الذين ذكرتهم؟

وهل يوافقونهم أم يخالفونهم في تبديع من ذكرت؟

وهل يجوز الأخذ بقولهم إذا كانوا مخالفينهم أم لا؟

ومن يأخذ بقولهم ويترك قول غيرهم ماذا يكون عندكم، وبمَ تحكمون عليه؟

وهل حكمكم عليه ينطبق على من أخذ بقوله؟

وما الفرق بين صاحب القول والآخذ به؟

وهل تتكلمون في كل من يقول بقوله، أم أنكم تكيلون بمكيالين؟

وطالما أنك أتيت بهذه الطريقة، فخذ هذه:

أنت ذكرت هنا ثلاثة علماء اتفقوا على قول! حسناً؛ فأين البقية؟ ما رأيكم في كلِّ من: «الشيخ عبد المحسن العباد، الشيخ صالح الفوزان، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الشيخ صالح آل الشيخ، الشيخ عبد المحسن العبيكان، الشيخ عبد الكريم الخضير، الشيخ إبراهيم الرحيلي، الشيخ عبد المالك رمضاني، الشيخ سلطان العيد، الشيخ محمد سعيد رسلان، الشيخ عبد الله العبيلان...» -حفظهم الله جميعاً-؛ هل هم علماء عندكم أم لا؟

هؤلاء كلهم -إضافة إلى مشايخنا- يتفقون على قول واحد في عدم تبديع من ذكرت من مشايخ السنة[1] ودعاتها، فعندي الآن قول الجمهور! فما قولك؟

---

[1] وسيأتي لاحقاً بيان خطأ من اتهم الشيخ المغراوي بالتكفير.

وكيف تحاول إلزامنا بقول لم يتفق عليه، ويوجد ما يخالفه، والواقع ينقضه؟!

وكيف يقول المسلم شيئاً وهو يعتقد خلافه، ويعلم بطلانه؟!

ثم قل لي: ما رأيك بقول سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ في سيد قطب؟

ثم ذكر المسود السفيه (ص٥٨) كلام (سفيان الثوري) في (الربيع بن صَبيح) في الأثر المشهور!: «أنه لما قدم سفيان الثوري البصرة، سأل عن الربيع بن صَبيح قال: أي شيء مذهبه؟ قالوا: ما مذهبه إلا السنة، قال: ما بطانته؟ قالوا: أهل القدر، قال: **هو قدري**».

قلت: فهذا الإمام الثوري وكلامه على الرأس والعين، ولا تثريب على من أخذ بقوله في الرجل، ولكن هل اتفقت كلمة السلف في هذا الرجل حتى يُلزِمَ غيرُه بقوله؟ ومن لم يأخذ بقوله يكون ماذا؟ قدريّاً؟ شيعيّاً؟ صوفيّاً؟ أم مميِّعاً مضيِّعاً؟!!

وماذا تقول في ما جاء في «تهذيب الكمال»[1] عن **الإمام أحمد** قوله في الرَّبيع هذا: «لا بأسَ به، رجلٌ صالحٌ».

وكذا قال الأئمة: **أبو زُرْعَة، وأبو حاتم، وابن المديني**.

وقول **شُعبةُ** بن الحجَّاج: «الرَّبيعُ مِن ساداتِ المُسلمين».

وقول **العُقَيْلِيِّ**: «بصريٌّ، سيدٌ مِن ساداتِ المُسلمين».

وقال **ابنُ حِبَّان**: «كان من عُبَّاد أهل البصرة وزُهَّادهم، وكان يُشَبَّه بيته بالليل ببيت النَّحل من كثرة التَّهجُّد، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيراً حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد».

---

(١) (١/ ٥٩٣، ٥٩٤) [ط.مؤسسة الرسالة].

فتأمل كيف جرحه ابن حبان -بعد الثناء عليه- في الرواية، ورماه بالوهم، ولم يتهمه بالقدر، أو لِنَقُل: لم يقل بقول سفيان فيه بأنه قدري! وحتى من جرحه غير من ذكرنا لم يرمه أحدٌ منهم بالقدر، فما حكمكم أيها الغلاة الجفاة في هؤلاء الأئمة الذين خالفوا (أمير المؤمنين) في الحديث وليس (حامل رايته) فقط؟ ما قولكم في هؤلاء العلماء كلِّهم الذين ردُّوا هذا الجرح المفسر من الثوري؟ والعجيب أنهم جعلوا كلام الثوري في الرجل هو الحكم النهائي فيه! بل وجعلوا فعل سفيان وقوله نهجاً يُنتهج! في مسألة: (ألحقوه به)! دون النظر إلى واقع كلام العالم، ومراعاته من حوله في الحكم على الناس، وهذا لا يفقهه -طبعاً- من بدأ حياته العلمية بالجرح والتعديل، أو قل: (الجرح والتجريح) قبل رسوخ قدمه في العلم.

قال المسود: «*وعلى هذه القاعدة نستطيع أن نهدم كل ما بناه السلف وكل ما حكموا فيه على أهل البدع بكلمة واحدة (غير مقنع)!!*».

أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِي الجَرْحِ المُقْنِعِ:

قلت: آن الأوان الآن لنورد أقوال العلماء في الجرح المقنع وغير المقنع (لمن أراد أن يَقتنع):

١ـ قال الإمام المعلمي -رحمه الله-: «إذا تدبَّرت هذا علمت أنه لا يستقيم ما استدلَّ به الخطيب إلا حيث يكون الجرح: **(مُبيَّناً) (مُفَسَّراً) (مُثبَتاً) (مَشروحاً)**[1] **بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى تعمُّد الكذب**، ويظهر أن المعدِّل لو وقف عليه لما عدَّل، **فما كان هكذا** فلا ريب أن العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدِّلون، وأما

[1] وأي تفسير لكلمة (مقنع) أعظم من هذا التفسير إذا أردنا ذلك؟!

ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى».اهـ[1]

٢ـ قال الإمام الألبانيُّ -رحمه الله-: «ولـمَّا يَئِسْنَا منهُ [الرفاعي] قُلنا له: إنَّ فرضَكَ على غيرِك أنْ يتبنَّى رأيَك وهو (**غـيرُ مُقْتَنِـعٍ بـه**)، يُنـافي أَصـلاً مِـن أُصـولِ الـدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وهو: أنَّ الحاكِمِيَّةَ لله وحدَهُ، وذكَّرنـاه بقولـه تعـالى في النصـارى: «اتَّخَـذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللهِ»، ولهذا فحسبك أن يظلَّ كل منكما عند رأيه، ما دام أن أحدكما لم (**يَقْنَع**) برأي الآخر، ولا تضلله، كما هو لا يضللك، وبذلك يمكنك أن تستمر في التعاون معه فيما أنتما متفقان عليه من أصول الدعوة وفروعها..».اهـ[2]

٣ـ قال الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله-: «وَكَذلِكَ قَوْلُـه (الناصـح): (وَمَـنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُر مَعَ مَنِ الحَقّ، وَيَأْخُذ بِما يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، (**وَيَقْتَنِعُ بِـهِ**)، وهـذا كلام حق..)».[3]

وقال -حفظه الله- مخاطباً فالح الحربي-: «..فإِنْ لَمْ تفعلْ طَعَنَ فيك الناسُ، ولنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُك- بهذا الطَّعنِ؛ فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُـرُ الطُّعُـونُ المتبادَلَـةُ! ولا يُحْسَـمُ ذلـك إلا بِـذِكْرِ الأسـبابِ (**المُقْنِعَـةِ**) بهـذا الإخراجِ».[4]

وقال -حفظه الله من بطانة السوء، ومن كـل مـا يسـوء-: «فيَجِـبُ إِطْفَـاءُ هَـذِهِ الفِتَنِ؛ بإِبْرازِ الحُجَجِ والبَرَاهِين الَّتِي تُبَيِّنُ للنَّاس، وَ(**تُقْنِعُهُم**) بِأَحَقِّيَّـةِ تِلْـكَ الأَحْكَـام

---

[1] «التنكيل» (١/ ٧٨).

[2] «السِّلسلة الصَّحيحة» (٦/ ٣٠).

[3] «المجموع الواضح» (ص١٦٣).

[4] «المصدر السابق» (ص١٧٦).

وَصَوَابِهَا، أَو الاعْتِذَارِ عَن هَذِهِ الأَحْكَامِ. أَلا تَرَى أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ... ولَمْ يَكْتَفُوا بِإِصْدَارِ الأَحْكَامِ عَلَى الطَّوَائِفِ وَالأَفْرَادِ بِدُونِ إِقَامَةِ الحُجَجِ والبَرَاهِين الكَافِيَة و(**المُقْنِعَة**)».[1]

وقال -حفظه الله-: «كان يَنْبَغِي أن تحاول أن تعرف أَسْبَابَ سُكُوتِ العُلَمَاءِ عَن الأُمُورِ الَّتِي تفْتِي فِيهَا؛ فَلَعَلَّك تجدُ عِنْدَهُم الحُجَّةَ (**المُقْنِعَةَ**)، وَتَعْرِفُ صَوَابَ مَوْقِفِهِمْ!».[2]

ومن تتبع أو بحث[3] في كتب شيخنا ربيع -حفظه الله- وجد أكثر من ذلك، فهو كثيراً ما يستعمل هذه الكلمة في مكانها الصحيح.

وللعبرة والتذكير: فقد ذكر شيخنا في كتابه «منهج السلف»[4] أنه لم يقبل جرح الشيخ ابن جبرين في الشيخ ربيع لعدم اقتناعه به، ولو لم تكن مسألة (الاقتناع) متحتِّمةً لكان الأخذ بكلام الشيخ ابن جبرين واجباً على مذهب المسود الجاهل!

قال شيخنا: «وَمَعَ ذَلِكَ أَقُول: إذْ لم يُبَيِّن [الشيخ ابن جبرين] -عَفَا اللهُ عَنْهُ- دليلَ ذلك -المقنعَ-، وَحُجَّتَهُ البُرْهانِيَّةَ؛ فكلامُه غيرُ مقبولٍ!

نقولُ هذا له ولغيرِه، وفي هذا وغيره! فالحُجَّةُ بالحُجَّةِ، والدَّليلُ بالدَّليل».اهـ

قال المسود (ص٥٨): *«قال الحافظ ابن كثير: «أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يؤخذ مسلماً من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته،*

---

[1] «المصدر السابق» (ص١٨٧).

[2] «المصدر السابق» (ص١٥٤).

[3] ابحث في مكتبته الإلكترونية عن مادة (قنع) وسترى النتائج التي تسرُّك.

[4] (ص١٩٣).

واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل أو كونه متروكاً، أو كذاباً.. أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم لصدقهم وأمانتهم ونصحهم. ولهذا يقول الشافعي في كثير من كلامه على الأحاديث: « لا يثبته أهل العلم بالحديث »، ويرده ولا يحتج به بمجرد ذلك».

وقال ابن حجر: «إن خلا المجروح من التعديل قبل الجرح فيه مجملاً غير مبين السبب إذا صدر من عارف».

فهلا أخذ الشيخ الحلبي بكلام العلماء في أبي الحسن، والمغراوي والحويني وغيرهم إتباعاً لمنهج السلف».

قلت: نعم بالاطلاع والتضلع في هذا الشأن، لا غير ذلك، ثم من الذي أطبق العلماء على جرحه؟ هل تحقق هذا الشرط؟ لا شك أنه في هذه الحالة يطالب المرء بأن يقول بقولهم، وما سوى ذلك فبالحجة والدليل المقنعَين، وهما أين؟

ثم هؤلاء الذين تطالب شيخنا بتبديعهم وتلزمه بذلك أيما إلزام، كم جرحهم من العلماء، وكم زكاهم؟ وهل أطبقوا على ذلك، كما ذكر ابن كثير -رحمه الله-.[1]

فعجباً لك! كيف تلزم بهذا القول وأنت تورد خلافه؟!

ثم بمناسبة ذكر هؤلاء المشايخ الذين تريد من شيخنا أن يأخذ بكلام العلماء فيهم، أقول لك: سنعمل بوصيتك! فلا تحزن! سنأخذ بقول الشيخ عبد المحسن العباد في أبي الحسن، وسنأخذ بقول الشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ عبد الكريم

---

[1] انظر لجفاء هذا المسود، وقلة أدبه مع أهل العلم حتى إنه لا يترحم عليهم! في الوقت الذي يتمسح بهم.

الخضير في المغراوي، وسنأخذ بقول الشيخ عبد الله العبيلان في الحويني، فقد سئل فضيلة الشيخ عبد الله العبيلان عن الشيخ أبي إسحاق الحويني وعن أخذ العلم عنه، والاستفادة منه، فقال -حفظه الله-: «لا مانع من الاستفادة من الشيخ أبي إسحاق الحويني فهو من أهل العلم بمنهج السلف وعنده أخطاء لا تمنع من الاستفادة من علمه، مثله مثل بقية أهل العلم».اهـ[1]

فما قولكم أيها الجاهلون؟!

ثم ذكر الجهول الضوابط لرد الجرح، ومنها قوله:

١ ـ يتوقف عن قبول الجرح إذا خشي أن يكون باعثه الاختلاف في الاعتقاد أو المنافسة بين الأقران.[2]

٢ ـ لا يقبل الجرح في حق من استفاضت عدالته واشتهرت إمامته.[3]

٣ ـ لا يلتفت إلى الجرح الصادر من المجروح.[4]

قلت: فكما ترى واحدة كافية للرد، فكيف إذا اجتمعت؟!

قال المسود (ص٦٠): «*وفي **هذا العصر** يقوم نقد أهل السنة...*».

ثم قال: «*لكن أهل الأهواء في **هذا العصر** أشد عناداً و...*».

قلت: ها أنت ذا تفرق بين العصر القديم والجديد! سبحان الله! ألم يكن قولك بعدم التفريق؟ أُنطِقت كلمة الحق بغير قصد منك، ولو استحضرت قصدك،

---

[1] «من فتوى له على موقعه على الإنترنت».

[2] كأغلب الجرح الذي نراه في زماننا.

[3] أي: من هو في مثل حال مشايخنا وغيرهم.

[4] كالجرح الصادر عن مثلك!

وتذكَّرت كذبك وتلبيسك لما تفوَّهت بها! وكما قيل في المثل: إِذَا كُنْتَ كَذُوْباً فَكُنْ ذَكُوْراً!

تكذب الكِذبةَ جَهلاً ثمَّ تنساها قريباً!

كُنْ ذكوراً للذي تحكي إِذا كُنتَ كذوباً

ثم قال (ص٦٠): *«والمخرج من هذا التوهان الذي قاله هو إقامة الدليل، فإذا كنت أملك الحجة في أن هذا الجرح واقع على هذا الرجل -سواء المبتدع أو الراوي- فيلزمك الأخذ به، ولا مجال لقولك (أنت متوهم)، وأما إذا لم يكن معي حجة وأنت معك الدليل على وهمي فالحكم لك فيما تقول»*.

قلت: وأي حجة هي التي تلزمنا بها؟ ما نراه نحن، أم ما تراه أنت وغيرك؟ أليس من الممكن أن تكون هذه الحجة حجةً عندك، ولكنها غير حجةٍ عند غيرك، أليست القاعدة تقول: قد يجرح الشيخ الراوي بما لا يعتبر جرحاً عند غيره؟ أم أنك تنكر هذه القاعدة وتردُّها؟! وتقول عنها كقول شيخك فالح: «قاعدة ظالمة، قاعدة ضللت الأمة»!

قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «قال عبد الخالق بن منصور: سمعت ابن الرومي، يقول: ما رأيت أحداً قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى [بن معين]، وغيره كان يتحامل بالقول.

قلت [الذهبي]: هذا القول من عبد الله بن الرومي غير مقبول، وإنما قاله باجتهاده، **ونحن لا ندَّعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل**، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل.

وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم.ومن شذَّ منهم، فلا عبرة به».اهـ [(١)]

وقال العلامة جمال الدين القاسمي -رحمه الله-: «ومعرفة الرجال علمٌ واسع، ثم قد يكون المصيب من يعتقد ضعفه لاطِّلاعه على سببٍ جارح، وقد يكون الصواب مع الآخر لمعرفته أن ذلك السبب غير جارح، إما لأن جنسه غير جارح، أو لأنه كان له فيه عذر يمنع الجرح. وهذا باب واسع».اهـ[(٢)]

ومن أسلوب المسود الفاشل؛ أنه يورد العبارة موهماً الرد عليها، ثم يُموِّه على القارئ فلا يتعرض لها لعدم قدرته عليها.

وإلا فأين التفريق بين المصرِّ والمتأوِّل فيما ذكر شيخنا؟!

ثم قال -مسترسلاً في ظلمه وعدوانه- (ص٦١): *«الحمد لله أنك اعترفت بأن هذه القواعد الحديثة، وهذه التأصيلات الفاسدة أصلها ومصدرها الشيخ الحلبي، ولا دخل للعلماء والمنهج السلفي بها»*.

قلت: شيخنا قال: نحن نؤصِّل هذه الأصول، ونؤسِّس هذه الأسس لكن...

وقصد بذلك علماء أهل السنة ولم يقصد نفسه.

بينما أنت قلت: الحمد لله أنك اعترفت..

فما الذي قصده شيخنا بقوله؟ وما الذي أردته أنت بسوء نيتك، وخبث طويتك؟ فشتَّان ما بينهما.

أَوْرَدَهَا (**سَعْدٌ**) وَ(**سَعْدٌ**) مُشْتَمِلْ   مَا هكَذَا تُورَدُ يَا (**سَعْدُ**) الإِبِلْ!

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٨٢).

(٢) «قواعد التحديث» (ص٣٩١).

مِنَ الأَمْثِلَةِ العَصْرِيَّةِ عَلَى الجَرْحِ المُفَسَّر:

الأمثلة العصرية على الجرح المفسر كثيرة جداً، ولكنني هنا معنيٌّ بنوع معين، وهو غير المقبول عند القوم من هذا الجرح الذي يتشدقون به صباح مساء، وجعلوه ديدنهم وَهِجِّيراهم، وهم أول من يخالف قواعدهم الفاسدة التي قعَّدوها[1]:

١ـ جَرْحُ الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله- للشيخ شيبة الحمد -حفظه الله-:

قال عنه الشيخ مقبل -رحمه الله-: «لأن بعض المُدبِرين وهو (شيبة الحمد) وينبغي أن يُسمَّى: بشيبة الذَّنْب كان يقول:..». اهـ[2]

٢ـ جرح الشيخ أحمد النجمي للشيخ مقبل للوادعي -رحمهما الله-:

جرح الشيخ أحمد النجمي الشيخ مقبلاً الوادعيَّ وأخرجه من السلفية بسبب كلامه في المملكة العربية السعودية وولاة أمرها.

قال النجمي: «وأما تصريحات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله-، ونيله من أهل الحلِّ والعقد في المملكة وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله ورعاه-[3]، فهذا منكرٌ نستنكره، وننكره عليه أشد الإنكار، ونرى أنه يخدش في سلفيته...

---

[1] مع التنبيه إلى أن إيرادي لأي جرح هنا لا يعني انتقاصي -حاشا وكلا- أيَّ واحد من مشايخ السنة وعلمائها، أو أيَّ اسم من الأسماء المذكورة، ولا ذمي أحداً منهم، وإنما هو لكي نرى كلام المتعاصرين في بعضهم البعض ما هو وزنه عند أهل السنة؟ وهل يسوغ لنا أن نأخذ بكل جرح مفسر أم لا؟ ولبيان تكذيب واقع هؤلاء لدعواهم العريضة.

[2] «غارة الأشرطة» (١/ ٣٨٩).

[3] وقد تراجع الشيخ مقبل -رحمه الله- عن ذلك في آخر حياته، ولكن هل تراجع الشيخ النجمي عن الطعن فيه؟!

ثم قال: وكان الشيخ مقبل قد فعل في ذلك ما فعل غيره ممن استغلوا أحقادهم في النيل من هذه الدولة المسلمة الموحدة كالمسعري، ومحمد سرور، وأمثالهم، ولقد كان الأولى به -وهو صاحب حديث وهو ممن ينتهجون المنهج السلفي، ويعتقدون عقيدة أهل السنة والجماعة- ألا تذهب به الأحقاد كل مذهب، وتخرجه من السلفية إلى العصبية المنتنة وتنأى به عن عقيدة أهل السنة والجماعة».اهـ[1]

مع أن الشيخ مقبلاً -رحمه الله- متفق على مكانته -تقريباً- عند أهل السنة!

٣ـ جرح الشيخ أحمد النجمي للشيخ عبد الله بن جبرين -رحمهما الله-:

قال الشيخ النجميُّ -رحمه الله-: «وأمَّا ابن جبرين، فهو حزبيٌّ إخواني».اهـ[2]

مع أن الشيخ ربيعاً المدخليَّ لا يبدِّعه! وقد سمعت ذلك منه بأذني مع جمع من الطلبة في مجلس ضمَّنا مع الشيخ في بيته -حفظه الله-.

وكذلك أثنى عليه فضيلة الشيخ الموسوعة عبد الكريم الخضير -حفظه الله- بقوله: «هذا سؤال يعني ما كان جوابه مناسب إلا لأنه موجود، وما كنا نتصور أن يوجد مثل هذا السؤال أو مثل هذا الصنيع لولا أنه من الفتن أيضاً، هذا يقول: هل تنصحنا بالأخذ من الشيخ عبد الله بن جبرين مع الرغم من اللمز الذي قيل فيه؟ ثم هل هو معتبر؟مثل الشيخ يسأل عنه؟ نسأل الله العافية، هؤلاء الذين يلمزون مثل هؤلاء، هؤلاء قطاع الطريق بالنسبة للتحصيل الشرعي، هؤلاء الذين يحولون بين طلاب العلم وبين شيوخهم، يعني ينبري شخص نكرة يقول: فلان وعلان، يطعن بأئمة الإسلام، شيوخ المسلمين، إذا طعن الشيخ من يسلَم لنا، فعلينا بالكبار أمثال

---

[1] كما في: «الفتاوى الجلية» (ص٢٩٧، ٢٩٨).

[2] «الفتاوى الجلية» (ص٧٠).

هذا الشيخ الجليل الذي نذر نفسه ووقته منذ عقود لخدمة الدين والعلم الشرعي، والله المستعان». اهـ[1]

٤- جرح الإمام الألباني للشيخ إسماعيل الأنصاري -رحمهما الله-:

قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «اطّلَعتُ على رسالة (إباحة التحلي بالذهب المحلق للنساء والرد على الألباني في تحريمه) للشيخ إسماعيل الأنصاري... فلما قرأت الرسالة وفهمتُ مضمونها تعجبت والله كل العجب من صنيع هذا المؤلف؛ لكتمانه إياها عني كل تلك السنين التي مضت على إرسالي إليه ردّي المفصل الذي أشرت إليه آنفاً، الأمر الذي حملني على اعتقاد أن وراء الأكمة ما وراءها، وتصديق ما قيل بأن المؤلف متعاون مع بعض المبتدعة الذين يعادون الألباني لدعوته إلى السنة». اهـ[2]

وانظر كذلك (مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد الأول) من «السلسلة الضعيفة»، فقد وصفه الشيخ فيها بأنه من (أهل الأهواء والبدع)، وقال: «وإن من المؤسف حقاً أن تسري **عدوى هؤلاء المبتدعة** إلى بعض مَن **يُظَنُّ** أنه من أهل السنة؛ لِإقامته بين ظهرانيهم، **فيضع يده في يدهم**، ويرفع صوته مع أصواتهم في الرد على من ينصر السنة ويتبعها، وينكر البدعة ويحاربها، وهو الشيخ إسماعيل الأنصاري، الباحث في دار الِإفتاء في الرياض، فإن هذا الرجل يبدو أنه لشدة ما يضمر في قلبه من البغض والحقد أن **السُّنَّة**

---

[1] من «فتوى لفضيلته خلال شرحه لصحيح البخاري من موقعه على الإنترنت». وقد ثارت عليه ثائرة بعض المشايخ الفضلاء -هداه الله- ممن لا زلنا نحبه ونظنُّ به خيراً كثيراً مع ظلمه لنا، وتجنِّيه علينا- بسبب هذه الفتوى فأطلق لسانه فيه بالجرح، واتهمه بأنه: (قطبي! مليباري!!)، والعجيب أن هذا الجرح الطَّيَّار حُذِف بعد فترة قصيرة جداً! فلمَ يا ترى؟ هل زال السبب؟ وانقضى العجب؟! أم هو -فقط- للمصلحة والأَرَب؟! فاللهمَّ نسألك العدل في الرِّضا والغضب، ثم علمت بعدها أن الشيخ (الخضير) عُيِّنَ عضواً في (هيئة كبار العلماء)؛ فزال العجب(!!).

[2] من مقدمة كتاب «آداب الزفاف» (ص٥) الطبعة الشرعية.

لا تجمعه معنا؛ لأنه من غير المعقول أن يفتري السني على أحد من أعداء السنة، فكيف يعقل أن يفتري على من كان مشهوراً بين أهل السنة بأنه من أهلها، ومُحارَباً أشد المحاربة من أعدائها؟!».اهـ[1]

وتكلَّم الشيخ فيه كذلك في شريط رقم (٢٦٩) من(سلسلة الهدى والنور).[2]

٥ـ هجر الإمام الألباني -رحمه الله- للشيخ محمد نسيب الرفاعي:

ومع ذلك لم يأخذ تلاميذه بقوله هذا، ولا أَلْزَمهم هو بذلك.[3]

٦ـ مخالفة الإمام الألباني لمن جرح سلمان العودة وسفر الحوالي في بادئ الأمر:

كان قد جرح الكثيرُ من العلماء والمشايخ سلمان العودة وسفر الحوالي، ولكن شيخ شيوخنا الألباني لم يأخذ حينها بقولهم، انظر لذلك: كتاب «منهج السلف الصالح» (ص٧٨).

٧ـ الشيخ ربيع لا يبدع سلمان العودة وسفر الحوالي مع تبديع جمعٍ من العلماء لهما:

من المعروف المشتهر تبديع كثير من مشايخ وعلماء السنة للداعيتين القطبيين: سلمان العودة وسفر الحوالي، ولكن قد خالفهم في ذلك فضيلة شيخنا ربيع بن هادي المدخلي ولم يقل بتبديعهما -مع إقراره بتخطئتهما- وفرق كبير بين التخطئة والتبديع!

---

[1] وقد أشار فيها الشيخ إلى أنَّ شيخنا عليّاً ردَّ على الشيخ الأنصاري بقوله (ص٨): «وليس غرضي في هذه المقدمة الرد عليه في هاتين الفريتين، فقد كفاني في ذلك **الأخ الفاضل علي حسن عبد الحميد الحلبي في رسالته القيمة** في التعقيب على رسالة الأنصاري المذكورة، وبيان ما فيها من الأخطاء الكثيرة».اهـ

[2] قال بعض النجباء -على منتدياتنا (كل السلفيين)- ملزماً المجرِّحين بلازم قولهم-: «فلماذا يُقبل الجرح من الشيخ (فلان)، ولا يُقبل من شيخه ومزكِّيه الألباني [فيمن يتعاون مع أهل البدع!]؟

فهذا الشيخ الأنصاري ثبت عليه أنه متعاون مع أهل الأهواء والبدع لضرب أهل السنة».اهـ

[3] انظر كتاب: «منهج السلف» (ص٨٩).

فتنبه.[1]

قال الشيخ ربيع -حفظه الله- مخاطباً النَّكرة المدعو: (عبد اللطيف باشميل): «ألم تأتني أنت به[2] ليشاركك في مناقشتي في تبديع أُناس في هذا البلد أبيتُ أنا أن أبدّعهم، وأنت تُصِرُّ على تبديعهم وتجادلني بحماس في ذلك، وعلى مذهب الحدّاد نفسه، فأبيتُ أنا ذلك؟ وقلتُ لك هذا للعلماء، ليس لي هذا، إنّما عليّ أَنْ أُناقش أخطاء هؤلاء، ثم بعد ذلك يتمُّ الحكم عليهم من قِبَل العلماء، وبيّنت لك مضرّة مغامرتي بذلك على الدّعوة، وسُقْت لك الأدلّة من مواقف النّبي ﷺ ومن قواعد الشّريعة، فلحماسك الشديد للمنهج الحدّادي في التبديع كنتَ تردّ الأدلّة والقواعد وخاصّة في المصالح والمفاسد[3]، فتقول: إنّ هذه طريقة الإخوان المسلمين. والحدّاد ساكت، وأنت تتولّى الجدال واللَّجاج».اهـ[4]

ولعل سبب ذلك والله أعلم هو عدم **(اقتناع)** الشيخ ربيع -حفظه الله- بالجرح الذي عرض عليه في سلمان وسفر، ومن ذلك: وقوع سلمان في منهج الخوارج بالتكفير بالمعصية كما في شريطه: «جلسة على الرصيف». حين قال سلمان العودة -في

---

[1] وللشيخ -حفظه الله- ردود على كلا الرجلين مطبوعة منشورة، وجهود في التحذير من منهجهما وأخطائهما، كما في كتابيه: «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية (حوار مع سلمان العودة)»، و «مآخذ منهجية على الشيخ سفر الحوالي»، فجزاه الله خيراً.

[2] يقصد: محمود الحداد مؤسس فرقة الحدادية التي تطعن في العلماء، وقد تأثر بها وبأفكارها وأسلوبها بعض أبناء هذه الدعوة في الآونة الأخيرة.

[3] وهذا عين ما أقام شيخنا كتابه عليه! لو كانوا يعلمون..

[4] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٣٩).

حق من يسجِّل المنكر على شريط-: أنه (مرتد)![1] فقال سلمان: «وأخبث وأعظم من ذلك أن بعضهم...يقول: أنا لي علاقات محرمة، وأنا لي صداقات، وأنا لي أسفار. فهذا يتشبع بالمعصية، وبعضهم يسجل المعصية على أشرطة، ولا كرامة لأنهم مرتدون بفعلهم هذا...وبعضهم يسجل كيف غرر بفتاة، و، و، ارتكب معها الفاحشة، هذه ردة عن الإسلام، هذا مخلد في نار جهنم إلا أن يتوب!!». اهـ[2]

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «أنا لا يظهر لي أنّ في كلام سلمان هذا تكفيرًا، وهذا احتياطٌ مِنِّي من ظلم سلمان، وإن كان من أشدّ الناس ظلماً لي .

وموقفي هذا من منطلق العدل الذي ندين الله به[3]، ومن منطلق قول الله -تعالى-: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾.اهـ[4]

فهذا جرح مفسَّرٌ أيَّ تفسير! ومع ذلك لم يقتنع به الشيخ ربيع، فكان ماذا[5]؟!

٨ـ تبديع الشيخ ربيع -حفظه الله- وغيره من المشايخ للشيخ عدنان عرعور:

من المعروف المشتهر عند أهل السنة أن الشيخ ربيعاً وبعض العلماء يبدِّعون الشيخ عدنان عرعور، مع أن الشيخ الألباني -رحمه الله- كان يثني عليه، وكذلك

---

[1] مع أنه أعلن تراجعه عن خطئه هذا فيما بعد! نقول: وباقي أخطائه؟ بل وأخطاؤه التي لا زالت تتجدد يومياً!

[2] من شريط «جلسة على الرصيف».

[3] وما أجمل المسلم السلفي حين يتصف بالعدل والرحمة!

[4] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٤٢).

[5] ولا يأتِ علينا آتٍ فيقول: هذا الكلام قديم، أما الآن فالشيخ يبدعهم! فأقول: كنا بحاجة إلى مثل هذا وقتئذٍ، لاشتباه الأمر واختلاطه على السلفيين، أما اليوم فلا حاجة لنا بهذا القول وقد بان حالهم، وظهر ضلالهم، للكبير والصغير، والعالم والجاهل.

الشيخ ابن باز -رحمه الله- قبل موته بقليل، وكذلك مشايخنا تلاميذ الألباني -حفظهم الله- وغيرهم لا يبدعونه، فهو ليس تبديعاً متفقاً عليه.

٩ـ جرح الشيخ ربيع المدخلي وغيره من العلماء للشيخ أبي الحسن المأربي:

مع أن الشيخ عبد المحسن العباد وغيرَه يزكِّي الشيخَ أبا الحسن.

١٠ـ جرح الشيخ ربيع -حفظه الله- وغيره من المشايخ للشيخ محمد المغراوي:

من المعروف المشتهر كذلك عند أهل السنة أن الشيخ ربيعاً وغيره من العلماء يجرحون الشيخ محمد المغراوي، مع أن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- كان يثني عليه، وكذلك الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله- كما في كتاب «رفقاً أهل السنة» (ص٨)، وكذلك الشيخ عبد الكريم الخضير -حفظه الله- كما في سلسلة «كيف يبني طالب العلم مكتبته»، وكذلك مشايخنا تلاميذ الألباني -حفظهم الله- وغيرهم لا يبدعونه.[1]

١١ـ جرح الشيخ ربيع -حفظه الله- وغيره من المشايخ للشيخ محمد حسان:

من المعروف المشتهر كذلك عند أهل السنة أن الشيخ ربيعاً وبعض المشايخ يجرحون الشيخ محمد حسان، بل ومنهم من يبدِّعه! ويخرجه من السلفية! مع أن كثيراً من المشايخ -كما ذكرنا سابقاً- يذكرونه بخير، وكذلك مشايخنا تلاميذ الألباني -حفظهم الله- وغيرهم.

١٢ـ جرح الشيخ ربيع -حفظه الله- للشيخ أبي إسحاق الحويني:

من المعروف المشتهر كذلك عند أهل السنة أن الشيخ ربيعاً وغيره من المشايخ

---

[1] وسنأتي لبيان المزيد من ذلك لاحقاً.

يجرحون الشيخ أبا إسحاق، بل ومنهم من يبدِّعه! مع أن كثيراً من المشايخ يذكرونه بخير، كالشيخ العبيلان، وكذلك مشايخنا تلاميذ الألباني -حفظهم الله- وغيرهم.

١٣ـ جرح الشيخ ربيع المدخلي للشيخ العيد شريفي:

مع أن الشيخ عبد المحسن العباد يزكي العيد شريفي، كما في كتاب «رفقاً أهل السنة» (ص٨). وكذلك الشيخ عبد المالك رمضاني يثني عليه كما في بعض التسجيلات الصوتية له.[1]

---

[1] ووقفت للشيخ عبد المالك -أيضاً في بعض مجالسه عام ١٤٢٦هـ- على رَدِّ جَرْحٍ مفسَّرٍ للشيخ (أبي سعيد بلعيد الجزائري -وهو غير العيد شريفي-حفظهما الله-) وقد سأله بعض الطلبة الجزائريين عنه، فقال -بعد أن شنَّع وثرَّبَ على من جرحه وقال إنه غير معروف وغير مزكًّى من أهل العلم-: «إنه من خيرة من عرفت، بل وجوده عندكم غنيمة باردة، وأراد الشيطان أن يُقصي الخير عن كثير من الناس، فأقصاهم عن مجالسه وجعلهم يشتغلون بمثالبه، **بل يشتغلون بما يتوهَّمونه مثالب،** كيف لا يُعرفُ؟! الرجل **تخرَّج قبل أن يولد هؤلاء،** تخرَّج من الجامعة الإسلامية، وزكَّاه أهل العلم في الجامعة الإسلامية، ومن غير الجامعة الإسلامية **قبل أن يولد هؤلاء،** وله قدم صدق -إن شاء الله تعالى- في الدعوة إلى الله، نحسبه كذلك ولا نزكي على الله أحداً، صاحب علم، وصاحب رشد وحكمة، أنا أنصح الإخوة أن يلتفُّوا حوله، وأن يتعلَّموا على يديه، **هو والشيخ فركوس،** وكثير على كل حال موجودون -والحمد لله- متوافرون، وأن **تتركوا الشنآن هذا الذي يثيره بعض الناس!** وإذا تكلم بعض الشباب بما يخالف هذا فأنصح أن يُضربَ على أيديهم، وأن يُسكَّتوا ويُبكَّتوا ويُبعدوا من الساحة، لأنه لا خير فيهم، ولو جاءوا بمن جاءوا، لو جاءوا بزيدٍ وعمروٍ ممن يجرح الشيخ بلعيد؛ فنقول لهم: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين. يقلدون التقليد الأعمى، ما عندهم شيء سوى التقليد الأعمى، **يقلدون بعض من أخطأ في تجريحه، يقلدون تقليداً أعمى، ليس عندهم شيء، والذي جرحه مخطئ في هذا، نحن نحفظ كرامة الجميع، لكنَّ الذي جرحه مخطئ ولا نشك في هذا** ماذا عنده؟ سبحان الله العظيم! أنصح على كل حال بأن يُلتف حوله، والرجل نافع إن شاء الله».اهـ

١٤ـ عدم جرح شيخنا الفاضل ربيع المدخلي لـ(شيخ مسوِّد التنبيه):

أُوقِف شيخنا الفاضل ربيع المدخلي على جرح مفسر في (شيخ مسود التنبيه) الذي أثار الفتنة عندنا في فلسطين، وَوُضِع بين يديه ملف كامل في الرجل مكون من (٥٠٠ صفحة) كله من الجرح المفسر! ومع ذلك لم يُصدِر حكماً قاطعاً في حق الرجل[١]! كمن تقدَّم عنه الكلام فيهم، والحكم عليهم!

١٥ـ جرح الشيخ ربيع المدخلي للشيخ فالح الحربي:

جرح الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله- الشيخ فالحاً الحربيَّ جرحاً شديداً، قال الشيخ ربيع: «فقد كان فالح عبئاً ثقيلاً على الدعوة السلفية وأهلها منذ سلك نفسه في الدعاة إلى المنهج السلفي[٢]، لا يراعي في تصرفاته ومواقفه وأحكامه مصالح ولا مفاسد ولا يأبه لها، بل كان زرَّاعاً للمشاكل في أوساط الشباب السلفي، متعالماً واضعاً نفسه فوق منزلته، يطعن في العلماء من مثل: العلامة الألباني والشيخ مقبل الوادعي وغيرهما، ويهضم حقوقهم، فيغرس شراً وخلافاً بين طلاب العلم الجزائريين والليبيين واليمنيين والسعوديين ممن يعرف لهم قدرهم وجهادهم، ويعرف فشل فالح وأنه لا يقدِّم للسلفية إلا زرع هذه الفتن».اهـ[٣] وغيرها كثير كما في

---

[١] ولعل الشيخ لم يقتنع بالجرح! ولعل موقفه منه تغيَّر -اليوم- بعد كلام (الهارف) في الشيخ سعد الحصين!

[٢] مع أن الشيخ ربيعاً -حفظه الله- كان إلى فترة قريبة يجعله محنة أهل السنة، ويقول عنه: «الشيخ فالح من أعلم الناس بالمنهج السلفي، من عشرين سنه نعرفه؛ ما سقطت له راية، ولا يروج بدعاً، والذي يطعن في الشيخ فالح هو المطعون ومبتدِع»!

[٣] «المجموع الواضح» (ص٣٤٩).

مقالاته في كتاب: «المجموع الواضح في رد منهج وأصول فالح».

مع أن الشيخ أحمد النجمي يزكِّيه تزكيةً قويَّة[1]، بل يطعن فيمن يطعن فيه بقوله: «الشيخ فالح من أهل السنة الغيورين على الدين؛ الذَّابِّين عنه، المدافعين عن حوزتـه، فمن يطعن فيه فهو المطعون عليه، وقد قال أحمد بن حنبل: «إذا رأيـت الرجـل يغمـز حماد بن سلمة فاتهمه على الإسلام..»».اهـ[2]

ولا يأتينا آتٍ ويقول: هذا الكلام قديم من الشـيخ النجمـي قبـل أن يظهـر أمـر فالح، فها هو الشيخ في نفس الكتاب يتراجع عن تزكيته لأبي الحسن المـأربي في أصـل الكتاب (ص٧٠) لا في الحاشية، ويقول بعد كلام: «وقد تقرَّر عنـدي مـؤخرًا أنَّ أبـا الحسن مبتدعٌ، وهذا ما أدين الله به وأقرره، وبالله التوفيق».اهـ

وإذا كان عندكم غير ذلك عن الشيخ النجمي في حق الشيخ فالح، فأتونا به.[3]

١٦ـ جرح الشيخ عبد المحسن العباد لفالح الحربي:

كان الشيخ عبد المحسن العباد قد جرح الشيخ فالحـاً -في بـادئ الأمـر- جرحـاً مفسَّراً، ومع ذلك لم يأخذ به كثيرٌ من السلفيين حتى جرحه الشيخ ربيع المـدخلي! فـما هو السبب يا ترى؟!

---

[1] وكذلك ينقل عن الشيخ الفوزان أنه يثني على الشيخ فالح!

[2] «الفتاوى الجلية» (ص١٨٤).

[3] بل قال الشيخ في بعض (مجالسه) -أيضاً-: «هذه إشاعات التي يشـيعونها عـن الشـيخ فـالح الحـربي، يشيعونها إشاعات باطلة وكاذبة؛ الشيخ فالح الحربي: رجل سلفي، ورجل سني، ورجل من أهل السنة والجماعة، والذي يطعن فيه يدل على أنه مبتدع، من يقول في الشيخ فالح قولاً، قوله هذا يدل على أنه مبتدع».اهـ

١٧ـ الجرح المتبادل بين الشيخين: عبيد الجابري وعلي رضا:

وهو مشهور ومنشور على الإنترنت.

١٨ـ جرح الشيخين عبيد الجابري ويحيى الحجوري[١] لبعضهما البعض:

وهذا أمر معروف ومنتشر على شبكة الإنترنت، كان سببه في بداية الأمر فتوى متعارضة للشيخين في حكم الدراسة في (الجامعة الإسلامية) في المدينة المنورة، حتى انتهى الأمر إلى تحذير الشيخ الجابري من الدراسة في دمَّاج، فقابله الشيخ الحجوري بالتَّضليل، والاتهام بالحزبية[٢].

١٩ـ جرح الشيخ عبيد الجابري لشبكة سحاب:

نشر -قديماً- تسجيل صوتي للشيخ عبيد الجابري -حفظه الله- يحذر فيه من شبكتي: (سحاب[٣]، والأثري[٤]) على الإنترنت، بل جرحهما بعبارة شديدة جداً -لم أسمع مثلها-، وهي قوله للسائل: «طلِّقهما طلاق المتلاعنين». فلم يلتفت كثير من

---

[١] وقد كتبت مقالاً علميًّا مفصَّلاً ومؤدَّباً -يناسب من هو مثلي لمن هو مثله- بعنوان: «البحث الضروري مع الشيخ يحيى الحجوري». رددت فيه على فضيلة الشيخ يحيى بسبب كلام له صدر في حق شيخنا الفاضل علي الحلبي، تضمَّن هذا المقال (١٠ وقفات منهجية)، وتمَّ نشره على منتدياتنا (كل السلفيين).

[٢] وقد صدر للشيخ الحجوري -مؤخراً- شريط بعنوان: (طليعة الإبطال لثرثرة وتلبيسات عبيد الجابري المنحرف الضال)!! والعجيب في الأمر أن جماعة المجرحين -مع غلوهم في الشيخ عبيد، وعدِّهم بعض الإشارات من غير الحجوري طعناً فيه- لم يتعرضوا للكلام في الشيخ الحجوري بتاتاً، لم يا ترى؟ لعل كلام الشيخ الحجوري في مشايخنا شفع له عندهم!

[٣] وقد اعتدلت هذه الشبكة فترةً من الزمن، ثم عادت مؤخَّراً إلى منهج الشدة والتجريح، وتقبُّل الطعن في العلماء والمشايخ من المجاهيل، فاللهم أصلحها والقائمين عليها.

[٤] هذه الشبكة من أسوأ ما رأيت من الشبكات على الإنترنت، فهي لا تدع خطأً لشيخ ولا عالم إلا نشرته وشهَّرت به، وبأشنع الألفاظ وأقبحها.

السلفيين إلى جرحه هذا، مع أنه كان مفسَّراً، بسبب الفتنة بين الشيخين: ربيع وفالح، ومنهم من أخذ بقوله في الثانية وترك قوله في الأولى تشهِّياً!

٢٠ـ الجرح المتبادَل بين الشيخ الحجوري والشيخين عبد الرحمن وعبد الله العدني (ابني مرعي):

وهذا الجرح والطعونات المتبادلة بين مشايخ السنة (تلاميذ الوادعي) عمل فتنة شديدة في اليمن، بُني عليها فيما بعد مواقف أخرى من مشايخ آخرين، فاللهم سلِّم سلِّم.

٢١ـ جرح الشيخين يحيى الحَجُوري ومحمد الوَصَابي لبعضهما البعض:

لا شك أن الفتنة الدائرة الآن بين مشايخ اليمن (تلاميذ الوادعي) -رحمه الله- بعد موته- لا تخفى على أحد، وخاصة طعن الشيخين: الشيخ الحجوري والشيخ الوصابي ببعضهما البعض، ولولا محبتي لهما، وكراهيتي لكلماتهما في بعضهما لأوردت من ذلك الشيء الكثير!

مع أن الشيخ النجمي -رحمه الله- يزكي الاثنين ويثني عليهما، كما في جواب لسؤال: ما قولكم فيمن يتكلم في هؤلاء المشائخ الشيخ ربيع المدخلي، ومحمد بن عبد الوهاب الوصابي، ويحيى الحجوري؟

الجواب: «من تكلم في أهل السنة، وحملة المنهج السلفي، فذلك دليل على أنَّه مبتدع، وهؤلاء المشائخ نحسب أنَّهم أهل سنة، وأصحاب منهج سلفي، ولا نزكيهم على الله؛ بل إنَّا نسأل الله الثبات للجميع، والتسديد للجميع إلى كل خير، ونبتهل إليه

-جلَّ شأنه- أن يحفظهم من كل سوءٍ ومكروه». اهـ[1]

فهذه بعض الأمثلة المشتهرة من الجرح الصادر من مشايخ أهل السنة في زماننا وهي **غيض من فيض!** ولو تتبعنا لذكرنا المزيد من ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

كَلامٌ مَتِينٌ لِلْعِبْرَةِ وَالعِظَةِ:

قال تاج الدين السبكيُّ -رحمه الله-: «أول ما نقدِّمه: أنه ينبغي لك -أيها المسترشد- أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فاضرب صفحاً عمَّا جرى بينهم فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك، ودع ما لا يعنيك، ولا يزال طالب العلم عندي نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض، فإياك ثم إياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو بين أحمد بن صالح والنسائي، أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي[2]، وهلمَّ جرَّاً إلى زمان الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح، فإنك إن اشتغلت بذاك خشيت عليك الهلاك، فالقوم أئمة أعلام، ولأقوالهم محامل، ربما لم يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضي عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل فيما جرى بين الصحابة -رضي الله عنهم». اهـ[3]

---

[1] «الفتاوى الجلية» (ص٧١).

[2] انظر: «البيان والإيضاح» (ص٢٠٢) حاشية(١).

[3] «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٧٨).

وقال الإمام الذهبي -رحمه الله- في ترجمة الإمام علي بن المديني: «وأخبار ابن المديني مستقصاة في تاريخ بغداد، وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها. وهذا أبو عبد الله البخاري -وناهيك به- قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني، وقال: ما استصغرت نفسي بين يدي أحد إلا بين يدي علي بن المديني، ولو تركت حديث علي، وصاحبه محمد، وشيخه عبد الرزاق، وعثمان بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأَبَان العطار، وإسرائيل، وأزهر السَّمان، وبهز بن أسد، وثابت البناني، وجرير بن عبد الحميد، لغلقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتت الآثار، واستولت الزنادقة، ولخرج الدجال.

أفما لك عقل يا عُقَيلي؟! أتدري فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيِّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث، وأنا أشتهي أن تُعَرِّفَني من هو الثقة الثبت الذي ما غلط ولا انفرد بما لا يُتابع عليه؟ بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك؛ فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسنَّة، فيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؛ وكذلك التابعون؛ كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغرض هذا؛ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث.

وَإِنَّ تفرد الثقة المتقن يُعَدُّ صحيحاً غريباً. وَإِنَّ تفرَّد الصدوق ومن دونه يُعَدُّ منكراً. وَإِنَّ إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيِّره متروك الحديث؛ ثم ما كلُّ أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم، أن يُعرفَ أنَّ غيرهم أرجحُ منهم وأوثق إذا عارضهم أو خالفهم، فَزِن الأشياء بالعدل والورع». اهـ[1]

وقال الذهبي -رحمه الله-: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعُلِم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعُرِف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلَلُه، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك». اهـ[2]

وقال -رحمه الله-: «ولو أن كلَّ من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدّعناه، لقلَّ من يسلم من الأئمة معنا. رحم الله الجميع بمنه وكرمه». اهـ[3]

وقال -رحمه الله-: «الكمال عزيز، وإنما يُمدح العالم بكثرة ماله من الفضائل، فلا تدفن المحاسن لورطة، ولعله رجع عنها. وقد يغفر له باستفراغه الوسع في طلب الحق ولا قوة إلا بالله». اهـ[4]

---

[1] «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠).

[2] «السير»(٥/ ٢٧١).

[3] «السير»(١٤/ ٣٧٦).

[4] «السير» (١٦/ ٢٨٥).

وقال -رحمه الله-: «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له، قمنا عليه، وبدّعناه، وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر، ولا ابن منده، ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة». اهـ[1]

وقال تاج الدين السبكيُّ -رحمه الله-: «فنقول: لا شك أن من تكلم في إمام استقر في الأذهان عظمته، وتناقلت الرواة ممادحَه، فقد جرَّ الملام إلى نفسه، ولكنا لا نقضي أيضاً على من عُرفت عدالته إذا جرح من لم يُقبل منه جرحُه إياه بالفسق، بل نجوِّز أموراً:

أحدها: أن يكون واهماً، ومن ذا الذي لا يهم؟

والثاني: **أن يكون مؤوِّلاً قد جَرح بشيءٍ ظنه جارحاً، ولا يراه المجروح كذلك، كاختلاف المجتهدين.**

والثالث: أن يكون نقله إليه من يراه هو صادقاً ونراه نحن كاذباً، وهذا لاختلافنا في الجرح والتعديل، فرُبَّ مجروح عند عالم، معدَّلٍ عند غيره، فيقع الاختلاف في الاحتجاج حسب الاختلاف في تزكيته، فلم يتعين أن يكون الحامل للجارح على الجرح مجرد التعصب والهوى حتى يجرحه بالجرح.

ومعنا أصلان نستصحبهما إلى أن نتيقن خلافهما: أصل عدالة الإمام المجروح الذي قد استقرت عظمته، وأصل عدالة الجارح الذي يثبت فلا يلتفت إلى جرحه، ولا نجرحه بجرحه. فاحفظ هذا المكان فهو من المهمات».اهـ[2]

---

(1) «السير» (١٤/ ٤٠).

(2) «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٠).

وقال: «ومن أمثلة ما قدمنا: قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ! فيالله والمسلمين؟ أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك؟ وهو (حامل لواء الصناعة)؟ ومقدم أهل السنة والجماعة؟».اهـ[1]

وقال-رحمه الله-: «قد عرَّفناك أن الجارح لا يقبل منه الجرح، وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه، ومادحوه على ذاميه، ومزكُّوه على جارحيه، إذا كانت هناك منافسة دنيوية، كما يكون بين النظراء أو غير ذلك، وحينئذ فلا يلتفت لكلام الثوري وغيره في أبي حنيفة، وابن أبي ذئب وغيره في مالك، وابن معين في الشافعي، والنسائي في أحمد بن صالح ونحوه. ولو أطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون، وهلك فيه هالكون».اهـ[2]

وقال الإمام الألباني -رحمه الله-: «سبحان الله، هذا [المُجرِّح بغير حق] لا يتأدَّب بالآية الكريمة ﴿**وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾.[3] إذا كان الله -عز وجل- يفرق بين طائفتين -وأعني ما أقول- من المشركين، وكلاهما من أهل الكتاب، يفرق بين النصارى وبين اليهود، أليس لنا في هذا هدى وأدب أننا نقدر الناس ونعطي كل ذي حق حقه؟: صاحب فتح الباري صدق من قال: «لا هجرة بعد الفتح»، لكن له أخطاء، وله شذوذ سواء كانت كما نقلنا عنهم آنفاً في الفروع أو الأصول، لكن الغالب عليه العلم والصلاح والهدى،

---

(1) «طبقات الشافعية» (٢/ ١٢).

(2) «طبقات الشافعية » (١ / ١٩٠).

(3) [المائدة : ٨].

وليس الخطأ، ولذلك فلا يجوز هذا التطرف وهذه المبالغة أبداً.

الشاهد أن ما نقلت من هذه الألفاظ الذي أفهمه هو أنهم يعطون كل ذي حق حقه، ولا يخرجه هذا الكلام الجارح لا يخرج المجروح عن كونه صالحاً متعبداً، فهذا المعتزلي عمرو بن عبيد حينما يذكرونه يقولون: إنه كان زاهداً متعبداً، لكنه كان معتزلياً، وهذا من هذا الباب.

ما أكثر كتب الحديث التي فيها أنواع من التجريحات، لا فرق في ذلك بين أن يكون الرجل إماماً في علمه، أو يكون من عامة المسلمين، أو من الرواة المحدثين، وقد يصفونه بالصلاح والتقوى، لكن يصفونه بسوء الحفظ، وربما وصفوه بأنه يهم إلى حدِّ الكذب، وقد يقولون: إنه كذَّاب، إنه وضَّاع، أو نحو ذلك، ولعلك تذكر كمثال نوح بن أبي مريم هذا من علماء الحنفية، ولعله من تلامذة أبي حنيفة مباشرة، المهم أن هذا رموه بالكذب مع أنه رجل عالم فاضل حتى غلا بعضهم لما وصفوه بأنه جامع لكثرة علومه، قال: جمع كل خير إلا الصدق، فأنا أرى أن هذا التعبير «**كل خير إلا الصدق**» هذا هو العدل، لأنه رجل متَّهم بالكذب، وأنه كان يتقرب إلى الله -عز وجل- بالكذب. لما جيء إليه، وقيل له: من أين لك هذه الأحاديث التي ترويها عن عكرمة عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ في فضائل القرآن سورة سورة؟ قال: إني لما رأيت الناس شُغِلوا بفقه أبي حنيفة (شيخه) ومغازي ابن إسحاق وضعتُ لهم هذه الأحاديث حِسبةً يتقرب بها إلى الله! هو كذاب، ويتعمد الكذب، لكن جمع كل خير، إذن هذا الشيخ العسقلاني، الإمام ابن حجر كيف لا نعامله كما يعامل علماء الجرح والتعديل الرواة الذين جرحوا بنوع من أنواع الجرح الكبيرة، إذن هم خرجوا عن

سبيل المؤمنين حتى في هذه القضية، وهذه عاقبة المغرورين المعجبين بجهلهم وآرائهم الفجَّة التي لم يتلقوها عن أهل العلم أولاً، ولا أنهم وُفِّقوا من ربهم لعلمه -تبارك وتعالى- بعدم إخلاصهم، وإنما إرادة الظهور ولو بمخالفة العلماء وسلوك غير طريق المؤمنين». اهـ[1]

قلت: وفي ختام هذه المسألة فإنني أوصي نفسي وكلَّ من يقرأ كلامي هذا ممن ينتسب إلى منهج السلف، أن يتأمل ما تقدم من كلام أهل العلم، وأن يُعرِضَ عن كثيرٍ من كلام العلماء والمشايخ في بعضهم البعض، ويجتنب الخوض في أعراضهم، أو نصر شخص على شخص، وكلَّ ما سمعَ مما يُحتمل طيُّه، فليَطوِهِ ولا يروِهِ، وليكن مفتاح خير مغلاق شر، وليعلم أنه سيفنى، ويبقى خلفه ما قال أو كتب من خير أو شر، فليترك وراءه كلمةً يدعى له بها، ولا يدعى بها عليه، وكما قال الإمام الذهبي -رحمه الله-: «ما زال الأئمة يخالف بعضهم بعضاً، ويرد هذا على هذا، ولسنا ممن يذمُّ العالم بالهوى والجهل». اهـ[2]

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(1) «سؤالات الألباني» (ص١٩٢) للشيخ أحمد بن أبي العينين.

(2) «السير» (١٦/ ٢٨٥).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

البَرَاهِينُ الجَلِيَّة فِي بَيَان: مَتَى يَخْرُجُ المرءُ مِنَ السَّلَفِيَّةِ؟

إن هذه المسألة من مهمات المسائل وَعُضَلِها في هذا الزمان، والتي كثر فيها الخلط والخبط ممن ليس بأهل أن يتكلم فيها، ولم يسبر غورها ويدرك خوافيها، لذا وجدنا -مع الأسف- من يبدِّع، ومن يضلِّل، ومن يخرج من السلفية ويدخل كما يشاء، وبحسب ما يهوى! ووجدنا من السلفيين من تكون مواقفه وأحكامه مبنيةً على ردود أفعال في الحكم على الرجال، غير منضبطة بأصل، ولا مربوطة بركن وثيق، بل ومنهم من يُخرِج من السلفية بمجرد الوقوع في الخطأ أو البدعة! ومنهم من يُخرِج من السلفية بمجرد ثناء المتكلَّم فيه على أحد المبتدعة، أو على بعض طوائف أهل البدع، فيسارع هؤلاء لإعمال قاعدتهم التي بنوها على بعض الأفراد من المواقف التي وردت عن بعض آحاد السلف في وقائع معينة حصلت لهم، وزمن خاص بهم، كقول بعضهم: (ألحقه به)!![1] ومنهم من يخرج من السلفية بمجرد نقل أحد العلماء أو المشايخ عن

---

[1] لا يجوز لنا أن نجعل من موقفٍ ورد عن بعض السلف حصل لملابسات معينة، أو قول ورد فيه بعض الشدة منهجاً ينتهج، وديناً يدان به، فضلاً عن الغلوِّ فيه وردِّ كلِّ ما سواه، قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْن تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله-: «... وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الإِمَامِ أَحْمَد -وَغَيْرِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ- خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِلٍ، قَدْ عَلِمَ المَسْؤُولُ حَالَه، أَوْ خَرَجَ خِطاباً لِمُعَيَّن قَدْ عُلِمَ حَالُه؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَضَايَا الأَعْيَان الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، إِنَّما يَثْبتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا».اهـ «مجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٢١٣).

فأهل السنة يأخذون بمجموع النصوص والآثار الواردة عن السلف، بخلاف أهل البدع الذين يأخذون بآحادها، ويجعلونها حجةً على صنيعهم وسلوكهم في زمن غير زمانها، وأناس غير أناسها. =

أهل البدع في كتبه، أو ذكره لاسم واحد منهم في كتابه والإشادة به لمصلحة راجحة ارتآها بحسب اجتهاده!

=وذلك يشبه -تماماً- ما يفعله الذين في قلوبهم زيغ؛ يتبعون المتشابه ويجعلونه أصلاً، ويتركون المحكم، فيضلون بعدم رد المتشابه إلى المحكم.

قال شيخنا -حفظه الله-: «قَالَ شَيْخُنا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ الله- فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ» - وَهُوَ مَنْ هُوَ -مُؤَصِّلاً، وَمُفَصِّلاً-: «الآثَارُ السَّلَفِيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَضَافِرَةً مُتَواتِرَةً؛ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا مَنْهَجٌ.

هَذَا المَنْهَجُ خِلافُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عَنِ السَّلَفِ -أَنْفُسِهِم-: أَنَّ المُسْلِمَ لاَ يَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلاَمِ لِمُجَرَّدِ مَعْصِيَة، أَوْ بِدْعَة، أَوْ ذَنْب يَرْتَكِبُه.

فَإِذَا وَجَدْنا مَا يُخالِفُ هَذِهِ القَاعِدَةَ لَجَأْنَا إِلى تَأْوِيلِهَا؛ مِنْ أَنَّ هَذا مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ وَالتَّأْنِيب، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الاعْتِقَاد».اهـ «منهج السلف الصالح» (ص٦٥).

وسئل فضيلة الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله-: هل أقوال السلف وأفعالهم حجة؟

فأجاب: «لا، ليست بحجة، يقول -سبحانه وتعالى-: ﴿**اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلاَ تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاء قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ**﴾.[الأعراف:٣]. والناس في هذا بين إفراط وتفريط؛ فمنهم من نبذها وقال: هم رجال ونحن رجال، فنعم هم رجال ونحن رجال، ولكن الفرق بيننا وبينهم كما بين السماء والأرض؛ فنحن نستعين بأفهامهم على فهم كتاب الله، وسنة رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، ... فلو لم يكن بها فائدة ما ألّف فيها العلماء، وما ذكرها العلماء في مؤلفاتهم كابن جرير في «تفسيره»، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، وعبد الرزاق في «مصنفه»، والبيهقي في «سننه» وغيرها يذكرون أقوال السلف في هذا، فلا يقال إنها ليس لها قيمة، بل نستفيد من فهمهم، وينبغي أن نفهم كتاب الله، وسنة رسول الله -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- على فهمهم.

أما أنها حجة، فلا؛ فالله- سبحانه وتعالى- يقول: ﴿**وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللهِ**﴾. [الشورى:١٠]، ويقول: ﴿**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾.[النساء:٥٩]، ويقول: ﴿**وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ**﴾. [الأنعام:١٥٣]، ويقول: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾. [الحشر:٧] وقسم آخر غلا فيها، ويحتج بها، ويجعلها حجة؛ فهذا خطأ لما تقدم من الأدلة.

والقسم الثالث يقول :نستعين بالله -سبحانه وتعالى-، ثم بأفهام سلفنا الصالح على فهم الكتاب والسنة».اهـ «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة»(٢/ ٩-١٠).

ومنهم من يخرج من السلفية بمجرد تعامل عالم من العلماء مع جمعية من الجمعيات، أو جهة من الجهات التي كثرت أخطاؤها، وبدَّعَها والقائمين عليها بعضُ العلماء.

والأعجب من كل ذلك هو: من تراه يُخرِج من السلفية بسبب الثناء على عالم أو داعية من أهل السنة يراه هذا المجرح من أهل البدع! وهذه أعظم وأشد من الأولى!

أو بسبب التعامل مع جمعية يبدعها هو ويثني عليها غيره من العلماء! وهذه أدهى وأمرّ.

فمن أعظم الخلط والخبط في هذا الزمان أن نخلط بين الحكم على القضايا، والحكم على الأعيان، إذ من المتقرر عند أهل العلم: أنه ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، ولا كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه.[1]

وكذلك من أعظم الخلط والخبط أن نخلط بين خطأ السني وخطأ البدعي، ونعاملهما معاملةً واحدةً، وأن نخلط بين من أصوله صحيحة على السنة، وأخطأ أو ضلَّ في مسألة أو بعض المسائل من حيث كان يريد الخير، وبين من أصوله فاسدة فضلَّ وأخطأ الطريق، وهذا كالمثال الذي يذكره العلماء في السؤال عن **(طريق مكة)**، بقولهم: فرق بين رجلين: من سأل عن طريق مكة؟ فقيل له: هذا هو الطريق، فسلكه ثم ضلَّ في الطريق؛ فلا يؤاخذ، ورجلٌ آخر قيل له: هذا طريق مكة، وسلك طريقاً آخر فإنه مؤاخذ.

---

[1] انظر -لتأصيل وتفصيل هذه المسألة المهمة- المحاضرة الرائعة لفضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم الرحيلي -حفظه الله- بعنوان: «الحكم على المعين».

وكما أننا نعيب على الحزبيين والحركيين تهاونهم وتفريطهم في تلمسهم الأعذار لسيد قطب وحسن البنا وأضرابهما في أخطائهم، ومساواتها بأخطاء ابن حجر والنووي! فنقول: هذا قياس مع الفارق، وأين الثرى من الثريَّا؟! لفساد أصول الأُوَل، وصحة أصول الأُخَر، فإننا أيضاً نعيب على من يغلو ويفرِط في أخطائهم ويساويها ببعضها البعض، فيجعل خطأ العالم أو الداعية السني كخطأ أهل البدع، وهذا من أعظم الظلم والجهل.

ومن أحسن العلماء المعاصرين الذين أصَّلوا وفصَّلوا[1] في هذه المسائل المهمة في زماننا هذا -في حدود ما أعلم- فضيلة شيخنا الدكتور إبراهيم الرحيلي -حفظه الله- في كتابه النافع «موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع»، فقال[2] -تحت عنوان: «**لا يُبَدَّع أحدٌ من أهل السُّنَّة أو يُحكم بخروجه من دائرة أهل السُّنَّة بمجرد خطئه في الاجتهاد**»-: «لا يحكم على أحد من العلماء أهل السنة ونُظَّارهم أو حكامهم بأنه مبتدع أو خارج عن أهل السنة والجماعة بسبب خطئه في الاجتهاد، سواء كان ذلك الاجتهاد في مسألة من مسائل **العقيدة والتوحيد**، أو في مسائل **الحلال والحرام**[3] -مما كثر فيه الاختلاف بين علماء الأمة-، لأنه إنما قصد الحق وطلبه، وهذا الذي أداه إليه اجتهاده، **فهو معذور في ذلك بل مأجور على اجتهاده، فكيف يقال بتبديعه أو تفسيقه؟**

---

[1] ولله درُّه ودرُّ تأصيلاته وتفصيلاته في هذه المسائل التي زلت فيها أقدام، وتاهت فيها أفهام في زمننا (زمن غربة السنة): النصيحة، والهجر، ومعاملة أهل السنة لأهل البدع، والحكم على المعين،... وغيرها، وكلها مستقاة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-، وغيره من أساطين العلم، وحُقَّ لكل طالب علم سلفي أن يتربى عليها لندرتها في هذا الزمان، وعظيم أهميتها، وطول باع صاحبها.

[2] (١/ ٦٤).

[3] ويندرج تحتها الحكم على الرجال، والاختلاف في الجرح والتعديل -كما بيَّنَّا سابقاً-.

وهذه المسألة من المسائل العظيمة التي يقرِّرها أهل السنة[1] **ولم يخالف فيها أحد من علماء المسلمين المعتد بأقوالهم، وإنما خالف فيها أهل البدع**، من الخوارج، والمعتزلة، ومن تأثر أو انخدع بأقوالهم من **عوام المسلمين**[2]».

وقال[3]: «وكذلك أقوال السلف وأفعالهم: دلَّت على عُذْرِ بعضِهم بعضاً في اجتهاداتهم، ولم يبدِّع أو يفسِّق بعضهم بعضاً مع اختلافهم في مسائل عظيمة، فكانوا لا يذكرون بعضهم إلا بخير مع استغفار كل واحد منهم لأخيه[4]، وهذا من عظيم فقههم -رضوان الله عليهم أجمعين-[5]».

وقال[6]: «فإذا تقرر هذا الأصل العظيم بما تقدم ذكره من الأدلة، وأقوال سلف الأمة: وهو أن العالم إذا اجتهد فأخطأ أنه معذور في خطئه مأجور على اجتهاده، سواء كان ذلك الاجتهاد في **مسألة علمية كمسائل التوحيد والاعتقاد، أو مسألة عملية كمسائل الحلال والحرام**؛ وجب:

١ـ الوقوف عنده.

٢ـ والالتزام به.

٣ـ وتطبيقه في حياتنا اليوم.

---

(١) نعم، أهل السنة، فليحذر مخالفهم! والمفتات عليهم.

(٢) كحال بعض المساكين، الذين ينتسبون إلى هذه الدعوة، والملتصقين بالعلم التصاق القُرْد بالبعير، ممن ليسوا في العير ولا في النفير، فهم أقرب للهوام، وأشبه بالعوام.

(٣) (١/ ٦٨).

(٤) أما اليوم فبتنا نرجو السلامة، وحفظ الكرامة!

(٥) ولكنَّ هذا الفقه قد تبدَّد، عند من طغى وتشدَّد.

(٦) (١/ ٧١).

٤ـ وعدم التعرُّض لأحد من العلماء أو طلاب العلم المعروفين بسلامة العقيدة والمتابعة لهدي سلف الأمة الصالح بشيء من التأثيم أو التفسيق أو التبديع؛ بمجرد قول أَدَّاهم إليه اجتهادهم في مسألة شرعية، ما دام أن الخلاف في تلك المسألة سائغ والاجتهاد فيها مقبول.

فمن خالف هذا المنهج بتأثيم أحد من العلماء بسبب خطئهم في مثل هذه المسائل فقد خرج عن منهج أهل السنة في هذا الباب[1]، ووافق أهل البدع[2] -من حيث يدري أو لا يدري[3]- فإِنَّ أهل البدع هم الذين يؤثِّمون المخالف، لهم بل قد يكفرونه بمجرد المخالفة[4]».اهـ

مَنْهَجٌ قَائِمٌ عَلَى الخَيَالاتِ وَالأَوْهَامِ:

وهذا يجرُّ هؤلاء القوم إلى ما لا تحمد عقباه من التسلسل في التبديع لمجرد ما ذكرت، فعلى قاعدتهم ومذهبهم؛ لا يبقى أَحدٌ إِلا بدَّعوه، وأَخرجوه من السلفية،[5] إذ من غير الممكن في زماننا أن تجتمع كلمة العلماء على تبديع شخص وهجره، فإذا بُدِّع أحدهم من قبل بعض العلماء، فسيبقى هناك غيرهم من العلماء يثنون عليه، فسيكون هؤلاء مضطرين للحكم على هذا المزكي، وإلا وقعوا في التناقض، وفي هُوَّةِ (الكيل بمكيالين).

---

[1] إذن، فهذا المُخرِج هو أَولى بالإِخراجِ ممَّن أَخرجَه!

[2] وما أقبحها من موافقة!

[3] ولو تسمَّى بما يشاء، ونادى بالسلفية صباح مساء!

[4] نسأل الله السلامة والعافية.

[5] ويعلم الله أننا لو سرنا على منهجهم لأخرجناهم -أيضاً- من السلفية، إذ هم عندنا مخطئون فيما يرونه ويعتقدونه!

ومن المستحيل -أيضاً- خلو أحد من البشر من الزلل والخطأ، فسيضطر هؤلاء المجرِّحين أيضاً إلى الحكم على هذا المخطئ... وهكذا، لا يبقى لنا عالم ولا شيخ إلا بدَّعوه! ومن السلفية أخرجوه!! حتى نعود لا نرى إلا أشباحاً وخيالاتٍ تتسمى سلفية ولا نرى منها شيئاً![1]

فالذي نراه أنَّ هذا المنهج قائم على أوهام وتخرصات وظنون؛ يبنون حكماً مضطرباً لاحقاً على حكم فاسد سابق؛ دونما حجة يستندون إليها، ولا محجةٍ يعتمدون عليها؛ يبدعون رجلاً من أهل السنة لوقوع بعض الأخطاء منه، ثم يمتحنون غيره به: (ماذا تقول في فلان)؟ فكل من يوافقهم فيه فهو مرضيٌّ عندهم ولو كان أجهل الجاهلين، وأضلَّ المضلين، وكل من خالفهم فيه، فهو عدو مبين، وشيطان رجيم![2]

---

[1] كما قال الشيخ الدكتور إبراهيم الرحيلي -حفظه الله-: «ينبغي لطلاب العلم أن يكونوا على منهج واضح وبيِّن لا يكونون مقلِّدة لغيرهم؛ إذا أخطأ فلانٌ ضلَّت الأمة، وخالفه فلانٌ ضلَّ نصف الأمة الآخر».اهـ من محاضرة «الحكم على المعين».

[2] يذكرني حالهم بحال من كذب كذبةً ثمَّ صدقها! كما يحكى عن بعض (الطُّفيليين)! والطفيلي: «هو الذي يغشى الولائم والأعراس والمجالس ونحوها من غير أن يدعى، وذلك لشراهته وشدة طمعه». كما في بعض كتب الأدب: «أن طفيليّاً كذب على بعض من هو مثله، فقال: إن هناك وليمة كبرى في محلة كذا وكذا... فإذا بالخبر ينتشر بين الطفيليين الطَّماعَى، ويتسارعون إلى تلك المحلة!! فلما رأى ذلك (الطفيلي) تهافتهم على تيك الوليمة المدَّعاة.. صدَّق كذبته! فصار يركض معهم إليها!!!». «تحرير التحذير من دعاوى التغرير» (ص١٤٦) الملحق بكتاب «التحذير من فتنة الغلو في التكفير» كلاهما لشيخنا.

كَلامٌ شَدِيدٌ مُوَجَّهٌ لِلَّذِينَ يَكِيلونَ بِمِكْيَالَيْن:

ونقول لهؤلاء الذين (يكيلون بمكيالين[1]) و(يلعبون على الحبلين)، وينتقون المتكلَّم فيهم انتقاءً، مع تساوي الخطأ، واتحاد القول، بل ولربَّما كان قول المسكوت عنه أسوأ من قول المتكلَّم فيه! (فيجرحون زيداً، ويعدِّلون عبيداً)! و(يبدعون فلاناً، ويسلِّفون عِلاناً)! و(يخطِّئون عليَّاً، ويصوبون عُليَّاناً)! وعندهم ميزان للضعفاء، وميزان للأقوياء، وأقوال في السر؟ وأقوال في العلن! نقول لهم: إذا كان الأمر ديناً فلا يجوز المداهنة فيه ولا المحاباة! فأهل الحق مكيالهم واحد فقط لا يتعدد، وميزانهم فقط واحد محدد، وهو ميزان الحق، وميزان الصدق، وأن الحقَّ يُقبل أيَّاً كان قائله أو ناقله، وأن الباطل يُردُّ أيَّاً كان قائله أو ناقله.

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-: «وكذلك جاء في الحديث: «**لا حِمَى إِلَّا حِمَى اللهِ وَرَسولِهِ**».[2] ثم جرى بعض الناس -ممن آثر الدنيا على طاعة الله- على سبيل حكم الجاهلية، ﴿**وَمَن أَحسَنُ مِن اللهِ حُكماً لِقَومٍ يُوقِنُون**﴾[3] ولكن الآية والحديث، وما كان في معناهما، أثبتت أصلاً في الشريعة؛ مطَّرداً لا ينخرم، وعامَّاً لا يتخصَّص، ومطلقاً لا يتقيَّد، وهو: أن **الصغير من المكلفين والكبير، والشريف والدَّنيء، والرفيع والوضيع؛ في أحكام الشريعة سواء، فكل من خرج عن مقتضى هذا الأصل؛ خرج من**

---

[1] وقد رد الشيخ ربيع -حفظه الله- على من اتَّهمه بهذه التهمة وهو (عبد الرحمن عبد الخالق) في كتابه: «النصر العزيز على الرد الوجيز». وفي: «تأكيد ما ورد في مقال أطوار سيد قطب في وحدة الوجود ودفع شبه المعترضين» اتهم الشيخ ربيع المدعو (محمد سرور) بهذه التهمة.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه (٢٣٧٠).

[3] [المائدة: ٥٠].

السنة إلى البدعة، ومن الاستقامة إلى الاعوجاج».اهـ[1]

وأما إذا كان الأمر لعباً ولهواً عندكم؛ فما دين الله بلهو ولا لعب، فاذهبوا والهوا في أمرٍ آخر من أمور الدنيا، وردوا الأمر إلى نصابه، واتركوا العلم لأهله وأصحابه، وليس هذا بعشك فادرجي!

وأما إذا كان الأمر متوقفاً على المصلحة والمفسدة، فليس تقدير المصالح والمفاسد محصوراً فيكم، وحَكَراً عليكم، ولستم بأولى منا في ذلك، ولا مشايخكم بأولى من مشايخنا، بل العلماء كلهم يستطيعون تقدير ذلك، كلٌّ بحسبه.

مَنْهَجٌ مُتَنَاقِضٌ:

ولكنَّ الذي نشاهده –حقيقةً، وبغض النظر عن أي شيء– أن القوم متناقضون في أحكامهم، كيف لا، طالما أن منهجهم التجريحيَّ الأَعوجَ الأَعورَ قائم على الجهل والهذيان، ومخالفة منهج السلف، فتجد عندهم الاضطرابات الكثيرة، والتناقضات الغفيرة، وترد عليهم الإلزامات من كل مكان، بحيث لا يستطيعون رد أكثرها، وهذا طبيعي جداً أن يكون هذا المنهج المتهافت فيه هذا الاضطراب والتناقض لبعده عن العصمة الموجودة في الوحيين الشريفين، ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً**﴾.[2]

وقد أوردت عليهم –ولله الحمد– في كتابي هذا وفي غيره –وكذا غيري من طلبة العلم– الكثير من الإلزامات والحجج الواضحات فلم ولن يحروا جواباً عليها، وأنا

---

[1] «الاعتصام» (٢/ ٣٦٢).

[2] [النساء: ٨٢].

أعلم ذلك علم اليقين، وليس لهم إلا ترك التعصب والهوى، والتوبة إلى الله، والرجوع إلى الحق صاغرين. وإلا فهم أصحاب هوى مردٍ فاضحٍ، قد وقعوا فيما حذروا منه، وهم أحقُّ -حينئذٍ- بالإخراج من السلفية -على مذهبهم- من غيرهم ممن يبدِّعون ويجرِّحون.

أَقْوَال أَهْلِ العِلمِ فِي بَيَانِ مَتَى يَخْرُجُ الرَّجُلُ مِنَ السَّلَفِيَّة :

أما متى يخرج الرجل -فعلاً- من السلفية، ومن دائرة السنة، فهذه مسألةٌ مردُّها إلى أهل العلم فقد أصَّلوا فيها وفصَّلوا،و هي منضبطة بضوابط لا تحيد عنها، ومربوطة بروابط[1] لا تنفك منها، فهناك أصول ثابتة للعقيدة السلفية وللمنهج السلفي مقررة عند أهل العلم قديماً وحديثاً؛ بها يعرف السلفي من غيره، وبها يعرف متى يخرج المسلم من السلفية، ومتى لا يخرج، وليست المسألة متروكةً للتشهي والتحلي، والذوق والتمني، وإِلقاء الأَحكام جُزافاً.

وأنا ذاكرٌ هنا -بحول الله وقوته- كلام أهل العلم في بيان حقيقة السلفية والمنهج السلفي، وما هي أصول أهل السنة التي من خالفها خرج من السلفية، ومتى يخرج الرجل من المنهج السلفي؟:

أولاً:

قيل للإمام سهل بن عبد الله التستري -رحمه الله-: «متى يعلم الرجل أنه على السنة والجماعة؟ فقال -رحمه الله-: إذا علم من نفسه عشر خصال:

---

[1] ولكن عند القوم؛ تضيع كل هذه الضوابط،،وتنقطع كل هذه الروابط إذا تكلَّم من يقدِّسون، وجرح من له يتعصَّبون، وقوله يعظِّمون، وفوق الحق يرفعون، بل حتى تزكيته -عندهم- طاغية على الجرح المفسر عند غيره.

١ـ لا يترك الجماعة.

٢ـ ولا يسبُّ أصحاب النبي -صلى الله عليه و سلم-.

٣ـ ولا يخرج على هذه الأمة بالسيف.

٤ـ ولا يكذِّب بالقدر.

٥ـ ولا يشكُّ في الإيمان.

٦ـ ولا يماري في الدين.

٧ـ ولا يترك الصلاة على من يموت من أهل القبلة بالذنب.

٨ـ ولا يترك المسح على الخفين.

٩ـ ولا يترك الجماعة خلف كلِّ والٍ، جارَ أَو عدلَ».اهـ [1]

ثانياً:

قال الشاطبي -رحمه الله-: «المسألة الخامسة: وذلك أَنَّ هذه الفِرَق إِنما تصير فِرَقاً بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلِّيٍّ في الدين، وقاعدةٍ من قواعد الشريعة، لا في جزئيٍّ من الجزئيات؛ إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعاً، وإنما ينشأ التفرُّق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تضم [عدداً] من الجزئيات غير قليل، وشأنها في الغالب أن لا تختصَّ بمحلٍّ دون محل، ولا بباب دون باب.

---

[1] أخرجه الإمام اللالكائي في«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ١٧٠، ١٧١)، والخصلة العاشرة غير موجودة في الأصل. وذكر الشيخ النجمي -رحمه الله- كذلك عشرة أصول للمنهج والعقيدة السلفية. كما في «الفتاوى الجلية» (ص٥٦).

واعتبِرْ ذلك بمسألة التحسين العقلي؛ فإن المخالفة فيها أَنشأَت بين المخالفين خلافاً في فروع لا تنحصر، ما بين فروع عقائد وفروع أعمال.

ويجري مجرى القاعدة الكلية: كثرةُ الجزئيات؛ فإِنَّ المبتدع إذا كثَّر من إنشاء الفروع المخترعة؛ عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة؛ كما تصير القاعدة الكلية معارضة أيضاً.

وأما الجزئي؛ فبخلاف ذلك، بل يُعَدُّ وقوع ذلك من المبتدع له كالزلَّة والفلتة، وإن كانت زلة العالم مما يهدم الدين، حيث قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: «ثلاث يهدمْنَ الدين: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، وأئمة مضلون».[1] ولكن إذا قرب موقع الزلة لم يحصل بسببها تفرُّقٌ في الغالب، ولا هدم الدين؛ بخلاف الكليات».اهـ[2]

ثالثاً:

جاء في «سؤالات الألباني»[3] للشيخ أحمد بن أبي العينين: السؤال: متى يُعَدُّ الرجل من أهل البدع، ويخرج من أهل السنة؟ يعني إذا وقع في بدعة واحدة أو اثنتين أو أكثر أو أقل؟

فأجاب الشيخ بقوله: «المسألة أولاً ليس لها علاقة بعدد البدع التي يقع فيها العالِم المسلم، وإنما لها علاقة بإصراره على البدعة بعد أن تقام عليه الحجة من أهل العلم والحجة[4]، وأظنُّ أَنَّ هذا الكلام واضح، وعليه فما وقوع العالم في البدعة بأخطرَ من

---

[1] صحح شيخُنا مشهور إسناده موقوفاً بمجموع طرقه.

[2] «الاعتصام» (٢/ ١٧٨).

[3] (ص١٨٤-١٨٦).

[4] نعم، بعد الإصرار وإقامة الحجة، ولا شيء غير ذلك.

وقوع العالم في استحسان ما حرَّم الله أو تحريم ما أحلَّ الله، فكل هذا وذاك، كل ذلك مخالف للكتاب والسنة، صحيح أن البدعة من جانب هي أخطر من تحليل المحرَّم أو العكس، ولكن هما لا يستويان، أو هي مع التحليل والتحريم تستوي من جانب أن الإِصرار على هذه أو على ذاك هو الذي يخرج صاحبه من أن يكون من أهل العدل[1]، وإِلا فنحن نعلم أن كثيراً من العلماء، ومن أهل السنة قد وقعوا في أشياء مما تعتبر بدعةً مخالفةً للسنة[2]، وهنا لا بد من التفكير[3]، ولا فرق بين كون البدعة كما اصطلحوا على التفريق بين أن يكون في الأصول أو في الفروع[4]، فلا شك أن بعضهم وقعوا في البدعة بالاجتهاد النزيه المأجور عليه صاحبه، ولذلك فما ضرَّ ذلك شيئاً في منزلة ذلك العالم كما أنهم وقعوا في تحليل ما حرَّم الله، والعكس بالعكس تماماً، وما ذلك إلا: إما لعدم وقوفهم على النَّصِّ الذي يخالف ما ذهبوا إليه، وإما مع الوقوف عليه، ولكنهم فهموه فهماً يؤجرون على هذا أو ذاك أجراً واحداً، ولذلك فليست المسألة منوطةً بعدد البدع[5]، وإِنَّما ما تبيَّن لنا أَنَّ هذا العالم حينما وقع في البدعة أقيمت

---

[1] فالإصرار هو الذي يخرجه من السلفية بعد إقامة الحجة، وليس بالتَّشَهِّي والذَّوق والهوى!

[2] وهم كثير، كالذين تم تبديعهم في زماننا لمجرد وقوعهم في بعض الأخطاء والبدع!

[3] نعم، التفكير، وليس التَّسرُّع في النَّكير، وإعلان النفير، بالتبديع والتشهير، دون أدنى تدبر أو تدبير!

[4] قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع، بل جَعْلُ الدين «قسمين»: أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم؛ لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم».اهـ «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٢٥).

[5] قال الشيخ عبد المالك رمضاني الجزائري -حفظه الله-في بعض مجالسه: «... طيِّب أعطونا الآن موازينكم في التبديع! كم (كيلو)! يأكل الإنسان من البدع حتى يصير مبتدعاً؟ أعطونا هذا الآن تعرفون هذا أم=

عليه الحُجَّة، وظهر عليه التَّعصُّب لرأيه وعدم قبول الحجة، فهذا الذي تضرُّه بدعته[1]، وأنا لا أفرِّق حين ذاك بين هذا وبين من أَصرَّ على التحريم أو التحليل المخالف للحجة، وإن لم نفهم المسألة هكذا كانت القضية فوضى[2]، بحيث إننا نفرق بين متماثلين، لماذا هذا يكون مبتدعاً وضالاً، وذاك يكون من أهل السنة والجماعة[3]؟ وقد يكون ذاك أكثر مخالفة للسنة![4]

لا جواب، إذا ما ظلُّوا متمسكين باللفظ: هذا ابتدع، وذاك ارتكب محرَّماً، فهذا مأجور، لماذا هذا مأجور؟ لأنه كان مجتهداً، وهذا الذي سَمَّوه مبتدعاً أيضاً يمكن أن

=لا تعرفونه؟ لا بد لهم من أن يعرفوه، إذا ما عرفوه ليس لهم الحق في ذلك».اهـ

قلت: سبحان الله! مثل مسألة (تكفير الحكام) بمجرد حكمهم بغير ما أنزل الله -تماماً-، والتفريق بين الحكم في مسألة أو أكثر وبين التشريع العام. إذ كنّا نسأل المكفِّرين: كم مسألةً يترك الحاكم فيها الحكم بما أنزل الله حتى يكفر؟ وهنا نسأل المجرِّحين: كم بدعةً يرتكبها الشخص حتى تحكموا عليه بالابتداع؟ أو كم (كيلو)! كما قال شيخنا عبد المالك؟!!

لا شك أن المسألة راجعةٌ إلى الإصرار، وإقامة الحجة، لا إلى مجرد الوقوع في البدعة والخطأ.

وفي ظني أن خطر هؤلاء المبدِّعين لا يقل شأناً عن خطر أولئك المكفِّرين، إذ قد جمع الغلو بين المنهجين، وضمَّ كلا المشربين، فأولئك كفَّروا! وهؤلاء بدَّعوا! والتبديع بريد التكفير، كما يعلم كل عاقل بصير.

[1] إذ ليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه كما هو معلوم.

[2] فكيف لو عاش الشيخ ورأى ما حلَّ بهذه الدعوة؟ وكيف حصلت هذه (الفوضى) في عصرنا هذا ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[3] نعم، لماذا؟ وما الضابط؟ ولِمَ الكيل بمكيالين؟ ولكن يبدو أن القوم لم يقرؤوا حديث المرأة المخزومية!

[4] وهذا التفريق جليٌّ وواضح جداً في معاملة جماعة التجريح للمخطئ، وهو من اضطراباتهم البيِّنة، وتناقض منهجهم الأعوج، فهم يكيلون بمكيالين! ويزنون بميزانين! وربما بأكثر! فأحياناً يكون الجرح بحسب المنصب علوّاً ونزولاً، وأحياناً بحسب الجنسية! وربما غداً بحسب الاسم والشكل! ما يدريك؟!

يكون مجتهداً[1]، ويمكن أن يكون متَّبعاً لهواه، فالتفريق بين هذا وذاك، إنما هو إرادة الحق والخضوع للحق، إذا ما تبيَّن له أو عكس ذلك تماماً، هذا الذي تبيَّن لي على مرِّ الزمان[2]، ولا أرى حلَّاً لهذه القضية خاصةً في الزمن الحاضر[3]، لو أننا بمجرد ما نرى رجلاً خالف الجماعة[4] في مسألة ما حكمنا عليه بأنه مبتدع، لا ينبغي أن نتجرَّأ باتهامه بالبدعة إلا إِذا تبيَّن لنا إِصراره على مخالفة الحجة[5].

فقال الشيخ أحمد: هل الاجتهاد شرط في نفي البدعة عنه؟

قال الإمام الألباني: نعم، وإِلا فعليه أن يتبع العلماء[6]، وبهذه المناسبة: نحن نقول كلمةً أظنها مهمة جداً، وهي قاصمة ظهر هؤلاء المدَّعين للعلم[7]، فربنا -عز وجل- في مثل قوله -تعالى-: ﴿**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾،[8] فجعل الأُمَّة من حيث العلم وعدمه قسمين: قسماً علماء، وقسماً ليسوا بعلماء، وأوجب على كلٍّ من

---

[1] بل لعل آلات الاجتهاد لديه زادت عن الأول!

[2] فليفهم هذا من لم يمضِ على عمره في العلم والدعوة بضع سنين، إلا وقد صار إمام المجرحين!

[3] سبحان الله! هذا كلام الشيخ الإمام! ولكن عند القوم فالحلول جاهزة، بل ومعلَّبة أيضاً!

[4] تأمل قوله: خالف الجماعة، وها نحن نرى من يبدِّع الدعاة وطلبة العلم لمجرد مخالفتهم واحداً أو اثنين من العلماء؟! والأدهى من ذلك من يبدِّع مخالفيه لمجرد مخالفتهم شخصه الأهوج ورأيه الأعوج بقوله: خرجوا علينا!!

[5] انظر إلى ورع الأئمة والعلماء، وقارنه برعونة وجرأة الرعاع الدهماء! فالأمر يعود إلى الإصرار، لا إلى مجرد الوقوع في الخطأ، ومن الذي يقرر ذلك؟ ومن الذي يقيم الحجة، ويستنفد الوسع والسبل في ذلك؟ آلصغار أم الكبار؟!

[6] فمن هم في زماننا؟ ومن هو متَّبعهم حقيقةً؟ ومن المتمسِّحُ بهم؟!

[7] وما أكثرهم في زماننا لا كثرهم الله.

[8] [النحل: ٤٣].

هذين القسمين واجباً، فقال -عز وجل- مخاطباً الأمة التي تمثل الأكثرية من حيث الصفة القائمة بها أو عليها قال -تعالى-: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾،الخطاب للأمة ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ يعني من لا يكون من أهل الذكر ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ ولذلك نحن نقول لهؤلاء الناشئين[1]: هل أنتم من أهل الذكر؟ هل أنتم من أهل العلم بالكتاب وبالسنة وما يتفرع من وراء ذلك من فروع كثيرة وكثيرة جداً[2] ؟ ليس فقط فيما تعلَّق بمعرفة اللغة العربية وآدابها[3]، وإنما بمعرفة أصول الفقه وأصول الحديث[4]. أم هي الأهواء التي تصيب هؤلاء كالريح الهوجاء تأخذهم يميناً ويساراً، فإن كانوا يعترفون كما هو المفروض أنهم ليسوا بعلماء، لكن حسبهم أن يكونوا طلاب علم، إذن أنتم يشملكم هذا الخطاب: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ هكذا أرى أن المشكلة تكون مع المجتمع الإسلامي الذي يمثل هذا المجتمع الأَقَلَّ من أقلهم عدداً، وهم العلماء[5]، والأكثرون عليهم أن يلجئوا إلى هؤلاء العلماء[6].

قال الله -عز وجل-: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ

---

[1] أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام.

[2] بل لا هم في العير ولا في النفير، ولا عندهم من العلم نقير ولا قطمير!

[3] وحدِّث عن بعضهم فيها ولا حرج!

[4] بل أكثرهم جهلة بالعلوم الشرعية؛ الأصلي منها والآلي، فلا هم من أهل الاجتهاد، ولا حتى من أهل الاتباع!

[5] وقد كانوا إذا ذُكِرُوا قليلاً فقد صارُوا أقلَّ من القَلِيل.

[6] ولكننا نرى أكثرهم لا يرفعون بهم رأساً، واستغنوا بآرائهم عن اتباع علمائهم!

يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[1]، فأهل الاستنباط هم هؤلاء العلماء الذين أُمِرَتْ مجموع الأُمة باللجوء إليهم إذا ما جهلوا ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ وهنا يَرِدُ الحديث: «**أَلَا سَأَلُوا حينَ جهلوا، فإِنَّما شِفاءُ العِيِّ السؤال**»[2]، حديث الجريح[3] الذي أُمِر بالتَّعصيب[4]، فعلى هذا ينبغي أن تُفهم قضية البدعة، والتحليل، والتحريم، إذا صدرت من العالم والمخلص فهو مأجور على كل حال». اهـ

وجاء في أسئلة الشيخ أبي الحسن المصري -حفظه الله- سؤال نصُّه ما يلي: السلفي الذي يعتقد عقيدة السلف في الأسماء والصفات، وعنده منهج الاستدلال الكتاب والسنة -ابتداءً- لا يأخذ بمذهب ولا كذا، وإن كان في كثير من المواضع يُدخِل رأيه واجتهاده، وما يظنُّ أنه مصلحة شرعية، وأنه ينفع الإسلام، ويرفع الإسلام وغير ذلك، فسوَّغ لنفسه أن يتَّخذ جماعةً، وحزباً، وبيعةً، و،و الخ، أو يعمل -مثلاً- جمعيةً، هذه الجمعية تدعِّم وتقوِّي وتعمِّق هذه الحزبية بطريقة أخرى سواء كانت ظاهرة أو خفية، ويخالفنا أحياناً في بعض الأَحكام: إِمَّا على بعض الحكَّام، أو على بعض الجماعات أو غير ذلك؛ هل هذا الخلاف بيننا وبينه يسوِّغ أن نقول: هو ليس على منهج السلف الصالح، وإنما هو من الفرق الهالكة التي هي غير الفرقة الناجية، أعني من الاثنتين وسبعين فرقةً، أم لا؟

---

[1] [النساء: ٨٣].

[2] أخرجه أبو داود في سننه برقم (٣٣٦) وحسنه الألباني.

[3] فقال النبي ﷺ فيهم: «قتلوه قتلهم الله». إذ لم يُراعوا جُرحَه وشجَّتَه الحاصلة أصلاً، فكيف بمن يجرح السليم، ثم يجهز عليه دون رحمة؟!

[4] وليتهم سألوا إذ جهلوا، ولم يفعلوا ما فعلوا!

فأجاب الإمام الألباني -رحمه الله- بقوله: «هو في الحقيقة أنه -كما نشاهد في هـذا الزمان- هناك إِفراط وتفريط في الجواب عن مثل هـذا السـؤال، ينبغـي أن يُنظـر إلى الشخص، وأن يقاس وأن يوزن كلامه بالقسطاس المستقيم، نحن إِذا نظرنا إلى بعض أئمة السلف الصالح، وإلى بعض آرائهم واجتهاداتهم؛ لاشكَّ أننا سنجد فيهم بعض الأخطاء المخالفة للسنة الصحيحة، ولكن ما دام أننا عرفنا عنهم أنهم تمسكوا بالمنهج الصحيح -الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح- مع **الاخـتلاف في بعـض الجزئيات**، مثلاً: إذا صحابي قـال قـولاً، ولم يخالفـه أحـد؛ هـل يكـون حجـةً أم لا؟ فبعضهم يقول: نعم، وبعضهم يقول: لا، **مثل هذا الاختلاف لا (يُخرِج) هذا المخالف -ولو كان مخطئاً- عن كونه أنه على منهج السلف الصالح، لا (يُخرِجه) ذلك**[1].

الآن التاريخ يعيد نفسه؛ فعلى نسبة هذا المنتمي إلى السلف الصـالح، عـلى نسـبة قربه وبعده في تحقيق انتسابه إلى السلف الصالح، يقال فيه: إنه مع السلف الصالح، أو مخالف للسلف الصالح. **ولذلك (لا يصحُّ) أَن يُطلقَ القول بـ(إِخراج) من كان يعلن -ولو بلسانه على الأقل- ما لم ينقض بفعله ما يقول بلسانه**[2]، **(لا يصحُّ) أن نقول: إنه ليس سلفياً ما دام أنه يدعو إلى منهج السلف الصالح**[3]، **ما دام أنـه يـدعو النـاس إِلى اتِّباع الكتاب والسنة**[4]، وعدم التَّعصُّب إلى إمام من الأئمة، فضلاً على أن يتعصَّب إلى طريق من الطرق، فضلاً على أن يتعصَّب إِلى حزبٍ من الأحزاب، لكن لـه أراء يشـذُّ

---

[1] قارن هذا الكلام -أيها المنصف!- بترهات ومجازفات الغلاة الجدد الذين ظهروا علينا!

[2] بل هو يقول ويعلن بلسانه، ويقوم ويفعل بجوارحه.

[3] ليلاً ونهاراً، سرا وجهاراً، صباحاً ومساءً، صيفاً وشتاءً.

[4] نعم، ونبذ ما سواهما.

فيها في بعض المسائل الاجتهادية -وهذا لابد منه-، فأئمة السلف اختلفوا في بعض المسائل، لكن نحن يهمُّنا القاعدة؛ هل هو مؤمن بها؟ هل هو داعٍ إليها؟ نحن نعرف -كما قلنا أكثر من مرة- لا يوجد اليوم على وجه الأرض جماعة على الأقل ممن يطلقون على أنفسهم أنهم من أهل السنة والجماعة، لا يوجد فيهم -أبداً- من يقول: بأن منهج السلف الصالح هو خطأ، ولو كان لا يتبنَّاه فعلاً، لكن لا يستطيع أن يقول: إنه خطأ، **فهذا الذي يدعو إِلى اتّباع السلف الصالح فعلاً ودعوةً، وقد يخالف في بعض الفروع؛ (ما نستطيع) أن (نخرجه) من انتسابه الذي أعلنه -أعلن انتسابه إليه- بسبب بعض المخالفات**[1]، لكن هذه المخالفات قد تكون فرديَّةً- يعني- تؤثِّر في شخصه، أو في أفرادٍ يلوذون به، وقد يكون لها أثرها في المجتمع تأثيراً كبيراً جداً، فبنسبة هذا التأثير يكون الابتعاد عن منهج السلف الصالح أو اقترابه، **أما أن نطلق على أفراد يَدْعون إِلى اتِّباع الكتاب والسنة -وليس هذا فقط- بل وعلى منهج السلف الصالح لكن قد يخالفون في بعض القضايا (ما ينبغي) أن نتهمهم بالمخالفة**[2]، إلا إذا أعلنوها صراحة، كما بلغنا -مثلاً- عن بعضهم أنهم يقولون: نحن نتَّبع السلف في عقيدتهم، في علمهم، أما في وسائلهم فلا.

هذا مخالف جذرياً لدعوة السلف الصالح، بل مخالف لدعوة الرسول ﷺ الذي تمَّ بالتوحيد في العهد المكي -كما هو معلوم-، الجماعات الأخرى الذين يقولون: نحن على الكتاب والسنة لا يهتمون بالدعوة للتوحيد، بل قد يوجد فيهم من يقول:

---

[1] نعم المخالفات، والتي لا يشكُّ أحد أنها مخالفات.

[2] رحم الله الشيخ، بل قد اتهموهم بالمخالفة، والمجازفة.

إن هذه الدعوة اليوم تفرِّق ولا تجمِّع، ولذلك فينبغي إبعادها الآن عن الدعوة. هؤلاء -حتماً- ليسوا سلفيين، فإن وصل بعض الناس إلى مثل هذه المرتبة من الابتعاد عن السلف الصالح، ولو كان ينتمي في كلامه وفي دعوته إلى أنه على منهج السلف الصالح، فإنما هي كلمة هو قائلها». اهـ[1]

رابعاً:

سئل العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: ما هي السلفية كمنهج، وهل لنَا أن ننتسبَ إليها؟ وهل لنا أن ننكر على من لا ينتسب إليها، أو ينكر على كلمة سلفي أو غير ذلك؟

فأجاب بقوله : «السَّلفيَّة: هي اتباع منهج النبي ﷺ وأصحابه؛ لأنهم هم الذين سلفونا وتقدَّموا علينا؛ فاتِّباعهم هو السَّلفيَّة.

وأمّا اتخاذ السَّلفيَّة كمنهج خاص ينفرد به الإنسان، ويُضلِّل من خالفه من المسلمين ولو كانوا على حق، واتخاذ السَّلفيَّة كمنهجٍ حزبيّ فلا شك أن هذا خلاف السَّلفيَّة؛ فالسَّلف كلهم يدعون إلى الاتفاق والالتئام حول سنة الرسول ﷺ، ولا يضلِّلون من خالفهم عن تأويل، اللهم إلا في العقائد، فإنهم يرون أن من خالفهم فيها فهو ضال، أما في المسائل العملية فإنهم يخففون فيها كثيراً[2] لكن بعض من انتهج

---

[1] «سلسلة الهدى والنور» شريط (٨٤٨).

[2] كمسائل الجرح والتعديل الاجتهادية. قال الشيخ مقبل الوادعي -رحمه الله-: «القصد أن العلماء الأولين اختلفوا في التصحيح والتضعيف، واختلفوا أيضاً في التوثيق والتجريح، فالأمر سهل إن شاء الله في هذا».اهـ «المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح» (ص٤٧).

السلفية[1] في عصرنا هذا صار يضلِّل كلَّ من خالفه ولو كان الحقُّ معه، واتخذها بعضهم منهجاً حزبيًّا[2]؛ كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى دين الإسلام، وهذا هو الذي يُنكَرُ[3] ولا يمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا كانوا يفعلون! انظروا طريقتهم وفي سعة صدورهم في الخلاف الذي يَسوغ فيه الاجتهاد[4]، حتى إنهم كانوا يختلفون في مسائل كبيرة، وفي مسائل عقدية، وعملية؛ فتجد بعضَهم مثلاً: يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربه، وبعضهم يقول: بلى، وترى بعضَهم يقول: إنَّ التي توزن يوم القيامة هي الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي توزن[5]، وتراهم أَيضاً في مسائل الفقه[6] يختلفون كثيراً؛ في النكاح، والفرائض، والبيوع، وغيرها، ومع ذلك لا يضلِّل بعضهم بعضاً.[7]

فالسَّلفيَّة بمعنى أن تكون حزبًا خاصّاً له مميزاته ويضلِّل أفرادُه مَنْ سِواهم؛ فهؤلاء ليسوا من السَّلفيَّة في شيء.[8]

وأمّا السَّلفيَّة: اتباع منهج السلف؛ عقيدةً، وقولاً، وعملاً، وائتلافاً، واختلافاً،

---

[1] وهم آفة هذه الدعوة في زماننا -أصلحهم الله-.

[2] يطرُد ويفصِل، ويُخرِج ويُدخِل!

[3] نعم يُنكَر، وإنكار هذا (المنكر= منهج غلاة التجريح) هذا الفكر الخطير والشرَّ المستطير من أعظم الجهاد في سبيل الله، والذب عن دينه وسنته، فمن أجله قومتنا، وفي سبيله غضبتنا.

[4] انظر «السير» (١٤/ ٢٣٩).

[5] ولعلها لو وُجدت اليوم لرأينا العجب العجاب!

[6] الأصغر.

[7] ولا (يُميِّع) بعضُهم بعضاً، ولا (يُمسكِنُ) بعضُهم بعضاً، ولا (يُحدِّدُ) بعضُهم بعضاً، ولا (يُنفِّقُ) بعضُهم بعضاً، فضلاً عن إِخراج بعضهم من السنة والسلفية، وكأنَّها حِكرٌ على أَحَدِهم من دون البرية!

[8] وإن تَسمَّوا بها ليلاً ونهاراً، ونادوا بها سِرَّاً وجِهاراً.

واتفاقاً، وتراحماً، وتوادّاً[1]؛ كما قال النبي ﷺ: «**مَثلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو؛ تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»، (**فهذه هي السّلفيّة الحقّة**[2]))».اهـ[3]

خامساً:

قال الشيخ العلامة مقبل الوادعي -رحمه الله-: «أما متى يخرج الشخص عن منهج السلف الصالح؟ فإذا:

١ـ ارتكب البدع...

٢ـ وإذا خرج عن منهج السلف: إِمَّا إلى التَّصوُّف.

٣ـ أَو إِلى التَّشيُّع.[4]

٤ـ أَو إِقامة الموالد.

٥ـ أَو التَّرحيب بالقوانين الوضعيَّة.

---

[1] الله أكبر! أين أنتم أيها السلفيون عن هذا التأصيل العميق، وهذا التفصيل الدقيق؛ السلفي لا يأخذ بمنهج السلف في العقيدة ويتركه في السلوك والأخلاق، ولا يأخذ به في فقه الطهارة ويتركه في فقه الخلاف! ولا يأخذ به في الشدة ويتركه في الرفق واللين... فاعتبروا يا أولي الأبصار.

[2] نعم، هذه هي السّلفيّة الحقّة، وما سوى ذلك فهو دعاوى لم يُقِم عليها أصحابها البينة:

والدَّعاوى ما لم تُقَمْ عليها بيناتٌ أَصحابُها أَدعياءُ

[3] «لقاء الباب المفتوح» (٥٧/ ١٥).

[4] قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «ولهذا كان معرفة فضلهما [أبي بكر وعمر] على من بعدهما واجباً لا يجوز التوقف فيه، بخلاف عثمان وعلي؛ ففي جواز التوقف فيهما قولان. وكذلك؛ هل يسوغ الاجتهاد في تفضيل علي على عثمان؟ فيه روايتان: إحداهما: لا يسوغ ذلك، **فمن فضَّل علياً على عثمان خرج من السنة إلى البدعة لمخالفته لإجماع الصحابة**، ولهذا قيل: من قَدَّمَ علياً على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار».اهـ «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٥).

٦ـ أَو الولاء الضيِّق كالحزبيَّة التي هـي ولاءٌ ضـيِّق، فيـوالي مـن أَجـل الحـزب، ويعادي من أَجل الحزب[١]».اهـ[٢]

سادساً:

سئل فضيلة **الشيخ أحمد النَّجمي** -رحمه الله- نرجو بيان الحق في مسألةٍ كثر فيها الجدل بين بعض طلبة العلم؛ وهي قضية الحكم على الأَشخاص، وسؤالي هـو: متَى يحكم على الشخص بأَنَّه ليس من أهل السنة والجماعة؟ هـل بِمجـرد ابتداعـه بدعـةً واحدة؟ أو دعوته إليها؟ أم بغير ذلك؟ أرشدونا إلى القـول الصـحيح، وجـزاكم الله خيراً.

فأجاب بقوله : «من خرج عن السنة بأخذه ببدعة من البدع[٣]؛ سواءً كانت بدعة الخـروج كـالخوارج، أو بدعـة تعطيـل الصـفات كالجهميـة والمعتزلـة، أو تأويلهـا كالأشاعرة، أو بأن يقول بأنَّ الإسلام لا يضر معه ذنبٌ كالمرجئة، أو غـير ذلـك مـن البدع، فإذا كانت قد عُرِفت عنه بدعة، فنُصِح عنها، ولكنَّه أَصرَّ[٤] على البقـاء عليهـا فهو يعتبر قد خرج عن السنة، وأخذ بالبدعة، وقد روى مسلمٌ في «مقدمـة كتابـه» أنَّ أبا عبد الرحمن السلميَّ نصح بعض طلاب العلم في ذلك الزمن ألاَّ يسمعوا إلى قـول شقيق، وكان شقيق -غير شقيق بن سـلمة، وكـان- يـرى رأي الخـوارج، فقـال: ألَّا

[١] نحمد الله على معافاتنا من كل هذه النواقض والآفات، ونسأله سبحانه أن يميتنا على هذا المـنهج الصـافي الحق، وأن يهدي ضال المسلمين، وحائر السلفيين.

[٢] «تحفة المجيب» (ص ١١١).

[٣] الأصليَّة الكبرى.

[٤] لاحظ تركيز العلماء على شرط الإصرار.

يسمعوا كلامه، ولا تأتوا إليه، وظاهر هذا أنَّ من استقرَّ أمره على الأخذ ببدعةٍ، واشتهرت[1] عنه تلك البدعة فإنَّه ينبغي أن ينصح طلاب العلم منه، وأن يُحذَّروا منه؛ لأنَّه يعتبر قد خرج عن منهج أهل السنة بذلك؛ أَمَّا إذا حصلت المخالفة في أمورٍ فرعية اجتهادية[2]، فهذا لا يعتبر خلافاً ممنوعاً، ولا موجباً للعتب على المخالف، كمن يقول: «إنَّ الزنا لا يثبت إلاَّ بالاعتراف أربع مرات، ومن يقول: أنَّه يثبت بالاعتراف مرة»، وبالله التوفيق».اهـ[3]

سابعاً:

سئل **الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-**: أحياناً يحصل بين بعض السلفيين خلاف في بعض المسائل؛ فما المسائل التي يخرج بها الرجل من السلفية، وما الضابط في ذلك؟

فأجاب: «إذا رجعنا إلى أحمد بن حنبل فإنه يصعب جداً علينا تطبيق المنهج الذي كان يسير عليه هو وأمثاله -رضي الله عنه ورحمه- لكن نحن في زمان اشتد فيه الضعف[4]، والانحطاط، ومحاربة هذه الأحكام ولو كانت صواباً، وكم أبطلوا من الأحكام على المستحقِّين أن يحكم عليهم بالبدع والضَّلال، المبتدعين الذين عندهم كفريَّات لا بدع، إذا قلت فيهم مبتدع قامت الدنيا وقعدت! فهذا دليل على غربة الإسلام، وغربة سنة نبينا محمد -عليه الصلاة والسلام-...».اهـ[5]

---

[1] أي صارت ديناً له يدين به، ومنهجاً له ينتهجه، وليس مجرد وقوعه فيها، أو تلبسه بها.

[2] كالحكم على الرجال، وغير ذلك.

[3] «الفتاوى الجلية» (ص٤٤).

[4] وهذا مهم جداً، فتنبه له.

[5] من شريط «السبيل لنصر المؤمنين».

وقال الشيخ ربيع بن هادي -حفظه الله- مخاطباً الشيخ فالحاً الحربيَّ: «إنكم سئلتم عن أشخاصٍ مُعَيَّنين مَشْهُورين عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهم عُلَمَاءُ -في نَظَرِ النَّاسِ-؛ فأخرجتهم مِنَ السَّلَفِيَّةِ! وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ.

فَإِذَا لَمْ تَأْتِ بالأَدِلَّةِ وأَسبابِ هذا الجَرْحِ رَأَى الناسُ أَنَّك قد ظلمتَهم، وتعدَّيت عَلَيْهِم، وَطَعَنتَ فِي دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فصرتَ مُتَّهَماً عند الناسِ؛ فتحتاجُ إلى اسْتِبْرَاءِ دينِك وعِرْضِك.

فإِنْ لَمْ تفعلْ طَعَنَ فيك الناسُ، ولنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُك- بهذا الطَّعنِ؛ فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ! ولا يُحْسَمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ (الْمُقْنِعَةِ) بهذا الإخراجِ. وقد تُطَالِبُ -أنت نفسُك- بذِكْرِ الأسبابِ -إنْ جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو أَخْرَجَكَ مِن السَّلَفِيَّةِ-».اهـ[1]

وقال -حفظه الله-: «وأخطاء العلماء من هذا النوع وانتقادها كثير وكثير، ولم يفكر أحد من النقَّاد في إسقاط من ينتقده ويُخَطِّؤه، ولم يقلْ أَحَدٌ بذلك، لأَنَّ هذه الأُمورَ لا تُعَدُّ ذنوباً ولا بدعاً يفسَّقُ أو يُكَفَّرُ بها أو يُجرحُ بها في عدالة الراوي أَو ضبطه».اهـ[2]

وقال -حفظه الله-: «وكل هذه الأخطاء لا تضرُّ أَصحابها ولا تحطُّ من مكانتهم، إِذ لا يحطُّ من مكانة الرجل إِلا ارتكابُ الكبائر، أَو اقتحام البدع وعداء أهل السنة،

[1] «المجموع الواضح» (ص١٧٥).

[2] «فساد المعيار» (ص٨).

هذا هو منهج أهل السنة والجماعة، أما أهل البدع ولا سيَّما الحاقدون منهم فإنهم لحرصهم على إسقاط أهل السنة؛ يفرحون بمثل هذه السقطات التي لا يسلم منها أحد، ظناً منهم أنهم قد ظفروا بها يحلمون به ويتمنَّونه انتقاماً لسادتهم الذين خرجوا عن منهج أهل السُّنة عقيدةً وشريعةً، متعمِّدين لكثير ممَّا خرجوا عنه.

فإذا ظفروا بشيءٍ من الهفوات التي لا تضر؛ جعلوها في مصافِّ البدع الكبرى، وصوروها في صور الموبقات المهلكات!».اهـ[1]

وقال -حفظه الله-: «..وأنا أعرف أنكم لستم معصومين، وليس العلماء بمعصومين، قد نخطئ؛ **اللهم إلا إذا دخل في رفض أو في اعتزال، أو في تجهُّم، أو في تحزُّب من الحزبيَّات الموجودة؛ فإن هذا هو المنبوذ**».اهـ[2]

ثامناً:

سئل **الشيخ عبيد الجابري** -حفظه الله تعالى-[3] : متى يخرج الرجل من المنهج السلفي ويحكم عليه بأنه ليس سلفياً؟

فأجاب بقوله : «هذا بيَّنه أهلُ العلم، وضمَّنوه كتبَهم ونصائِحَهم، وهو ضمن منهجهم، وذلك؛ أَنَّ الرجل يخرج من السلفية إِذا:

١ـ خالف أصلاً من أصول أهل السنة.

٢ـ وقامت الحجة عليه بذلك.

---

(١) «فساد المعيار» (ص٢٣).

(٢) من محاضرة: «الحَثُّ على المَوَدَّةِ وَالائْتِلافِ وَالتَّحْذيرُ مِنَ الفُرْقَةِ وَالاخْتِلافِ».

(٣) كما في محاضرة: «جناية التمييع على المنهج السلفي».

٣ـ وأبى الرجوع.

هذا يخرج من السلفية!!

كذلك قالوا: حتى في الفروع؛ إذا خالف فرعاً من فروع الدين، فأصبح يوالي ويعادي في ذلك[١]؛ فإنه يخرج من السلفية». اهـ

تاسعاً:

قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ -حفظه الله تعالى-: «يبقى الرجل المسلِّم -بنصوص أهل السنة والجماعة، وبأصول اعتقادهم يبقى- من أهل السنة والجماعة لا يخرج عنهم، بخلاف من يخالف في أصل من الأصول مثل الإيمان أو القدر أو في صفات الله يزعم أن العقل مقدم وأنه إن خالف النقل والعقل وجب تقديم العقل، وأن العقل حاكم لا محكوم ونحو ذلك من الأصول، أو خالف في أبواب الإمامة وقال: لا تلزم الإمامة، أو لا يلزم السمع والطاعة، أو يرى الخروج على الولاة، أو نحو ذلك، هذا كلُّه يكون خارجاً عن أهل السنة والجماعة». اهـ[٢]

وقال -حفظه الله-: «أيضاً، إذا كانت المسألة متعلقة بالعقائد، أو كانت المسألة متعلقة بعالم من أهل العلم، في الفتوى في شأنه، في أمر من الأمور؛ فإنه هنا يجب النظر فيما يؤول إليه الأمر، من المصالح ودفع المفاسد، ولهذا ترى أئمة الدعوة -رحمهم الله تعالى- من وقت الشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن حسن -أحد الأئمة المشهورين- والشيخ محمد بن إبراهيم، إذا كان الأمر متعلقاً بعالم، أو بإمام، أو بمن له

[١] أي عاند وأَصرَّ على خلافه، مثل ما تقدم من كلام الإمام الألباني.

[٢] من شريط «لقاء مفتوح مع الشيخ».

أثر في السنة؛ فإنهم يتورعون، ويبتعدون عن الدخول في ذلك: الشيخ صديق حسن خان القِنَّوْجي الهندي، المعروف، عند علمائنا له شأن، ويقدرون كتابه «الدين الخالص» مع أنه نقد الدعوة في أكثر من كتاب له، لكن يغضّون النظر عن ذلك، ولا يُصَعِّدُون هذا، لأجل الانتفاع بأصل الشيء، وهو تحقيق التوحيد، ودرء الشرك.

المثال الثاني :الإمام محمد بن إسماعيل الصنعاني، المعروف، صاحب كتاب «سبل السلام» وغيره، له كتاب «تطهير الاعتقاد»، وله جهود كبيرة في رد الناس إلى السنة، والبُعد عن التقليد المذموم، والتعصب، وعن البدع، لكن زلّ في بعض المسائل، ومنها ما يُنسب إلية في قصيدته المشهورة، لما أثنى على الدعوة، قيل: إنه رجع عن قصيدته تلك بأخرى، يقول فيها: «رجعت عن القول الذي قد قلت في النجدي» يعني محمد ابن عبد الوهاب النجدي، ويأخذ هذه القصيدة أرباب البدع، وهي تُنسب له، وتُنسب لابنه إبراهيم، وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيداً للدعوة، لكنه رجع، والشوكاني أيضاً -رحمه الله تعالى- مقامه أيضاً معروف، ومع ذلك كان علماؤنا — كذا -الشوكاني له اجتهاد خاطئ في التوسل، وله اجتهاد خاطئ في الصفات، وتفسيره في بعض الآيات، له تأويل، وله كلام في عمر -رضي الله عنه- ليس بالجيد،و له كلام - أيضاً- في معاوية -رضي الله عنه- ليس بالجيد، لكنَّ العلماء لا يذكرون ذلك، وألَّف الشيخ سليمان بن سحمان -رحمه الله- كتاب «تبرئة الشيخين الإمامين» يعني بهما الإمام الصنعاني والإمام الشوكاني، وهذا لماذا؟ لماذا فعل ذلك؟ لأن الأصل الذي يبني عليه هؤلاء العلماء هو السنة، فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، وما خالفونا في التوحيد، ولا خالفونا في نصرة السنة، ولا خالفونا في رد

البدع، وإنما اجتهدوا، فأخطأوا في مسائل، والعالم لا يُتْبَع بزلته -كذا، ولعله لا يُتَتَبَّع أي يفضح- كما أنه لا يُتبع في زلته،- أي لا يُقتدى به فيها، فهذه تُتْرك ويُسكت عنها، ويُنشر الحق، ويُنشر من كلامه مما يُؤَيَّد به، وعلماء السنة لما زلَّ ابن خزيمة -رحمه الله- في مسألة الصورة، كما هو معلوم، ونفى صفة الصورة لله -جل وعلا-، ردّ عليه ابن تيمية -رحمه الله- في أكثر من مائة صفحة، مع ذلك علماء السنة يقولون عن ابن خزيمة: إنه إمام الأئمة، ولا يرضون أن أحداً يطعن في ابن خزيمة، لأن كتاب «التوحيد»، الذي ملأه بالدفاع عن التوحيد لله رب العالمين، وبإثبات أنواع الكمالات لله -جل وعلا-، في أسمائه ونعوته -جل جلاله، وتقدَّستْ أسماؤه-، والذهبي -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء» قال: «وزلَّ ابن خزيمة في هذه المسألة»، فإذن، هنا إذا وقع زلل في مثل هذه المسائل، فما الموقف منها؟ الموقف: أنه يُنظر إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، ونصرته للتوحيد، نصرته لنشر العلم النافع، ودعوته إلى الهدى، ونحو ذلك من الأصول العامة، ويُنصح في ذلك، وربما رُدَّ عليه على حدةٍ، لكن لا يُقدح فيه قدحاً يُلقيه -كذا- تماماً[1]، وعلى هذا كان منهج أئمة الدعوة في هذه المسائل -كما هو معروف-، وقد حدثني فضيلة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان -حفظه الله تعالى- حينما ذكر قصيدة الصنعاني الأخيرة: «رجعت عن القول الذي قلت في النجدي» التي يقال: إنه رجع فيها، أو أنه كتبها، قال: سألت شيخنا محمد بن إبراهيم -رحمه الله- عنها، هل هي له، أم ليست له؟ قال: فقال لي :الظاهر أنها له، والمشايخ مشايخنا يرجِّحون أنها له، ولكن لا يريدون أنه يقال ذلك، لأنه نصر السنة،

---

[1] أي لا نخرجه من السلفية.

ورد البدعة، مع أنه هجم على الدعوة، وتكلم في هذه القصيدة عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ثم الشوكاني له قصيدة أرسلها إلى الإمام سعود، ينهاه فيها عن كثير من الأفعال، من القتال، ومن التوسع في البلاد، ونحو ذلك في أشياء، لكن مقامه محفوظ، لكن ما زلُّوا فيه؛ لا يُتابعون عليه، ويُنهى عن متابعته فيه». إلى أن قال -حفظه الله-: «لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وهذه القاعدة المتفق عليها، لها أثر كبير، بل يجب أن يكون لها أثر كبير في الفتوى...».اهـ[1]

عاشراً:

سئل الشيخ إبراهيم الرحيلي -حفظه الله تعالى-[2]: من هو السلفي؟

فأجاب بقوله: «قد يكون في ذهن بعض الناس أنهم قلة قليلة من الناس! وقد ينحصر الأمر في أن يقول رجل: أنا وفلان وفلان، **وغيرنا خرجوا من السلفية!**

هذه فتنة، دائماً نحن نحذر من الأخطاء من كل وجه، ويغضب لهذا من يغضب، السلفية ما هي حزب، ولا جماعة، ولا طائفة؛ كما يظنُّ البعض، السلفية دين، من انتسب إلى السنة، وهو متبع للكتاب والسنة، واجتهد في معرفة سنة النبي ﷺ، فهو على خير، وإن كان أهل السنة والسلفيون ليسوا على درجة واحدة، ففيهم علماء، وفيهم طلاب علم، وفيهم عوام، ومع هذا كلهم -إن شاء الله- على منهج السلف».اهـ

---

[1] من محاضرة له بعنوان: «الفتوى بين مُطابقة الشَّرْع ومُسايَرة الأهواء»، وقد أوردها شيخنا في كتابه وعلّق عليها.

[2] كما في إحدى مجالسه العلمية بعنوان: (لقاء مفتوح).

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قال المسوِّد (ص٦٢): *«أصول منهج السلف هي الأصول التي ذكرها الأئمة على رأسهم الإمام أحمد في أصول السنة*[1]*، واللالكائي، وابن بطة، والبربهاري، وغيرهم، فمن خالفها فإنه يخرج عن منهج السلف الصالح، إلا إذا كان جاهلاً بها فإنه ينصح، فإن استمر ولم يستجب فيحكم عليه بخروجه عن المنهج السلفي»*.

قلت: أَرِحْ نفسك، فقد ذكرت هذه الأصول آنفاً، وأقوال أهل العلم في مسألة الخروج عن المنهج السلفي، فارجع إليها وادرسها جيداً، وانظر أين مكانك منها؟ وكم هو تطبيقك لها أنت ومن معك، ومن ينفخ فيك! ثم أين تلك التأصيلات مما عندكم من الهذيانات والسفسطات؟ توردون المجمل، ثم تأتون بالتفصيل من عندكم، ومن قِبَلِ أنفسكم تنظيراً وتطبيقاً!

وكم تفرحون حين تسمعون بوقوع أحدهم في الخطأ! بل إنكم تتعبدون الله بإخراج الناس من الحق إلى الباطل![2]

أما قولك: «فمن خالفها فإنه يخرج عن منهج السلف الصالح» فهذا حق، نعم من خالفها، وليس من خالفكم أنتم، فلستم أنتم هي، ولا هي إياكم! وكذلك حتى من خالفها لست أنت وأمثالك من الجهلة من يحكم بخروجه. وأما بالنسبة للنصيحة؛ فأنت في وادٍ وهي في وادٍ آخر! فلا تتعنَّ.

ثم قال: *«ولم يأت في كلام العلماء ما يقرر كلام الشيخ الحلبي بأن المخالف يعذر*

---

(١) وقد شرحها شيخنا مراراً ولله الحمد.

(٢) كما نقرأ في بعض (الشبكات العنكبوتية) قول بعضهم: بشرى! وأخيراً فلان يصرِّح بضلاله ويقول: كذا وكذا! وما شابهها من العبارات المقذعات.

إذا خالف أصول السنة أو المنهج السلفي بتأويل سائغ، وكذلك أنه يعذر إذا خالف أصول السنة بدون إصرار».

قلت: إنا لله ما أشد جهلك! وما أجرأك على نفي ما لم تعلم! فماذا تقول في مَن خالف منهج السلف من العلماء في مسائل الأسماء والصفات بتأويل واجتهاد؛ كالحافظ ابن حجر العسقلاني، والإمام النووي، وابن حجر الهيتمي، والسبكي، وابن عساكر، وابن الجوزي، وابن العربي، والحافظ السيوطي، وابن دقيق العيد، والإمام البيهقي، والإمام القرطبي، والعز بن عبد السلام، والجويني، والقاضي عياض، وغيرهم كثير؟

أليسوا متأوِّلين؟ أم أنهم عندك مبتدعةٌ ضُلَّالٌ أيضاً؟ أم عدت للكيل بمكيالين؟!

قال شيخنا العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: «إن الشيخين الحافظين (النووي، وابن حجر) لهما قدم صدق ونفع كبير في الأمة الإسلامية، ولئن وقع منهما خطأ في تأويل بعض نصوص الصفات؛ إنه لمغمور بما لهما من الفضائل والمنافع الجمة، **ولا نظنُّ أن ما وقع منهما إلا صادر عن اجتهاد وتأويل سائغ**[1] -**ولو في رأيهما**- وأرجو الله -تعالى- أن يكون من الخطأ المغفور، وأن يكون ما قدماه من الخير والنفع من السعي المشكور، وأن يصدق عليهما قول الله -تعالى-: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾[2]، والذي نرى أنهما من أهل السنة والجماعة، ويشهد لذلك خدمتهما لسنة رسوله الله ﷺ، وحرصهما على تنقيتها مما ينسب إليها من الشوائب، وعلى تحقيق ما دلَّت عليه من أحكام، ولكنهما خالفا في آيات الصفات وأحاديثها أو بعض ذلك عن

---

[1] قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «فإن التأويل السائغ: هو الجائز الذي يُقَرُّ صاحبه عليه إذا لم يكن فيه جواب، كتأويل العلماء المتنازعين في موارد الاجتهاد».اهـ «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٨٦).

[2] [هود:١١٤].

جادَّة أهل السنة، عن اجتهاد أخطئا فيه، فنرجو الله -تعالى- أن يعاملهما بعفوه.

وأمَّا الخطأ في العقيدة: فإن كان خطأً مخالفًا لطريق السلف؛ فهو ضلال بلا شك، ولكن لا يحكم على صاحبه بالضلال حتى تقوم عليه الحجة، **فإذا قامت عليه الحجة، وأصرَّ على خطئه وضلاله، كان مبتدعًا فيما خالف فيه الحق**[1]، وإن كان سلفيًّا فيما سواه، فلا يوصف بأنه مبتدع على وجه الإطلاق[2]، ولا بأنه سلفي على وجه الإطلاق، بل يوصف بأنه سلفي فيما وافق السلف، مبتدع فيما خالفهم[3]، كما قال أهل السنة في الفاسق: إنه مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من العصيان، فلا يعطى الوصف المطلق ولا ينفى عنه مطلق الوصف، وهذا هو العدل الذي أمر الله به، إلا أن يصل المبتدع إلى حد يخرجه من الملة فإنه لا كرامة له في هذه الحال».اهـ[4]

وقال العلامة الألباني -رحمه الله-: «إذا كنا متذكرين جميعاً أن كل بني آدم خطاء وأن خير الخطائين التوابون، وأن العصمة ليست لأحدٍ بعد رسول الله ﷺ؛ فلا غرابة في أن يخطىء من كان إماماً في دعوة الحق، فإذا أخطأ في مسألة أو مسألتين أو ثلاث أو أكثر؛ فذلك لا يخرجه من دعوة الحق -إذا تبنَّاها- فالحافظ ابن حجر كالإمام النووي وغيره؛ ممن أخطأوا في بعض المسائل العقدية كما يقولون اليوم، فذلك لا يخرجهم عن كونهم من أهل السنة و الجماعة، لأن العبرة بما يغلب على الإنسان من فكر صحيح، أو

---

[1] وهذا أصل أصول ما نحن فيه.

[2] أما عند القوم، فهو إطلاق للحكم بلا هوادة! إذا عُلِّق المتهم عندهم على مشانق التجريح! بل بخطأٍ واحد يكون عندهم أضر من إبليس، ودجال العصر، وكبير سدنة الضلال، ومن أشد أهل البدع شراسة!

[3] ما أجمل هذا التأصيل وهذا والتفصيل! فليت القوم يعلمون.

[4] «كتاب العلم» (ص١٩١، ١٩٢).

عمل صالح، متى يكون المسلم صالحاً؟ هل يشترط في أن يكون صالحاً أن لا يقع منه أي ذنب أو معصية؟ الجواب: لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مراراً و تكراراً، فمتى يكون العبد صالحاً؟ إذا غلب خيرُه شرَّه وصلاحُه ضلالَه وهكذا، كذلك تماماً يقال في المسائل العلمية، سواء كانت هذه المسائل العلمية: مسائل عقدية، أو فقهية، فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح فهو النَّاجي، أما أنَّ له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة؛ فهذا لا يخرجه عما غلب عليه من العقيدة الصحيحة، فابن حجر ما ذكرت مما له من تلك الزلات، فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه وأن لا نترحم عليه، وأن لا نحشره في زمرة علماء المسلمين المتمسكين بالكتاب و السنة. كل إنسان يخطىء، ولا مجال من الخطأ، لأن الله -عز وجل- حينما خلق ملائكةً وخلق بشراً فقد قدَّر على هؤلاء البشر أن يخطئوا رغم أنوفهم...

...إذا كان إذن هذا طبيعة البشر؛ أن يخطئوا في مخالفة النصِّ قصداً وهي الذنوب، وأن يخطئوا في مخالفة النص لا قصداً وإنما لسوء فهم، فلا مؤاخذه في ذلك، المؤاخذة متى تكون؟ إذا أقيمت الحجة على إنسان؛ سواء كانت الحجة في مسألة عقدية فكرية، أو كانت في مسألة فقهية، ثم عاند وأصر على خطئه فهنا تكون المؤاخذة، والعكس لا، أي إذا إنسان وقع في خطأ عقدي لكنه هو كان حريصاً على معرفة الصواب في تلك العقيدة لكنه لم يوفق إلى ذلك، ولو أقيمت الحجة عليه لرجع إلى الصواب، فلا مؤاخذه عليه، لذلك هذا الكلام -في الحقيقة- يجرُّنا إلى مسألة من تلك المسائل المنهجية التي يجب أن نعرفها، لأن بعض العلماء وبخاصة الكتَّاب اليوم يخطئون في هذه المسألة، كثيراً ما تقرؤون أو تسمعون أَنَّ الخطأ في الفهم يغتفر في الفروع وليس في الأصول، هذا خطأ، الخطأ يغتفر مطلقاً سواءً كان في الفروع أو كان في الأصول، لأنه -عدم المؤاخذة-

من الله -عز وجل- لعباده هو عدم وجود قصد المخالفة من هذا العبد لربه، فإذا وجدت المخالفة سواءً كانت المخالفة في العقيدة أو في الحكم في الفقه، ولم يكن القصد هو العناد والمكابرة والجَحد؛ فلا مؤاخذة في ذلك، فالتفريق بين الأصول والفروع، بين العقيدة والفقه، في مسألة عدم المؤاخذة بالخطأ في الفروع والمؤاخذة في الأصول، هذا التفريق لا أصل له، هذا التفريق يشبه تماماً التفريق البدعي الآخر: وهو أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الفروع، ولا يؤخذ بحديث الآحاد في الأصول هذا خطأ وهذا خطأ». اهـ[1]

ثم ذكر المسوِّد مثالين اثنين: القول ببدعة خلق القرآن، والقول بعدم الأخذ بخبر الآحاد في العقيدة!

قلت: فما رأيك في مسائل الأسماء والصفات؟ ومن خالف من هذه الأمة فيها باجتهاد كما تقدم؟ ثم يلزم من قولك هذا تضليل الإمام ابن المديني وغيره ممن قال بقول الجهمية هروباً من المحنة، بل -أيضاً- يلزمك أن تضلِّل الصحابيَّ الجليل حاطب بن أبي بلتعة -رضي الله عنه- إذ كان متأوِّلاً فيما فعل مع النبي ﷺ في إرساله الرسالة إلى مشركي قريش وقت فتح مكة[2]، كونك لا ترضى بالتأويل! وأيهما أشد: فعل حاطب -رضي الله عنه- أم القول بخلق القرآن، وإنكار خبر الآحاد؟!

---

[1] «سلسلة الهدى والنور» شريط (٧٢٧).

[2] رواه الشيخان.

حُكْمُ النَّقْلِ عَنْ أَهْلِ البِدَعِ:

قال المسوِّد (ص٦٣): *«لقد حذَّر السلف من النظر في كتب أهل البدع، فكيف بالنقل عنهم؟ اللهم إلا على نهج الحلبي التميمي فهو جائز!»*.

قلت: أولاً: ما هو ضابط النقل عن أهل البدع؟

ثانياً: ما حكم الناقل؟ ثالثاً: هل يستوي كل من نقل عنهم في الحكم أم لا؟

رابعاً: هل تستوي المنقولات عنهم أم لا؟...الخ

أنا أجيبك، إذ إن هذه الأسئلة محرجة لك، هذا إذا علمتَ الإجابة!

أما ضابط النقل عن أهل البدع، فإليك ما قعَّد وأصل شيخنا الهمام في كتابه «التنبيهات المتوائمة»[1]، إذ قال شيخنا –حفظه المولى-: «إنّ النقل عن المخالف –**فيما لم يخالف**– أو ذِكْرَه، والتعريفَ به– سبيلٌ مطروقٌ عند أهل العلم؛ كمثل صنيع شيخ الإسلام –رحمه الله تعالى– في عددٍ من كتبه، من أهمها: «درء تعارض العقل والنقل»، و«منهاج السنة»، -كما في (١/ ٢٥٨) –منه– على سبيل المثال.

ومن آخرها: صنيع الشيخ بكر أبو زيد –عضو اللجنة الدائمة للإفتاء– سدده الله وعافاه– في كتابه «المدارس العالمية» (ص ٢٠-٢٨- وهو من أواخر كتبه-) حيث ذكر أسماء عدة تواليف، لبعض (العلماء) –في موضوعه-؛ فكان منهم:

(يوسف بن إسماعيل)!! هكذا –مبهماً-!! وهو (النبهاني!) –**الخرافي**-.

وذكر بعده: (أحمد أمين) –**العقلاني**-.

ثم: (أحمد بن محمد الصديق) –**القبوري**-..

[1] (ص٤٤٨-٤٥٢).

ثم: محمد محمود الصوَّاف -**الإِخواني**-.

ثم: عبد الرحمن بن حسن حبنّكة -**الأشعري**-.

ثم: محمد قطب -**القطبي!**-.

ثم: أبا الحسن الندوي -**التَّبليغي**-...

... وآخرين**!!**

وكل ذلك دون أدنى تنبيه على انحرافاتهم، أو مخالفاتهم ...

وفي كتابات الأستاذ الشيخ ربيع بن هادي -ردّ الله عنه كيدَ الأَعادي- أشياء من ذلك-؛ منها -لا على سبيل التتبع-:

ما في كتابه -حفظه المولى- «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب، وفكره»، فقد:

ـ ذكر في (ص١٠٢-١٠٣) -منه-: بعض من استنكر طريقة سيد قطب في التكفير، فعدّ (منهم): أبا الحسن النَّدوي، وحسن الهُضَيبي، ويوسف القرضاوي.

ـ وفي (ص١٥٢-١٥٣): ذكر إمام الحرمين، و(الغزالي).

ـ وفي (ص٢٠٤): ذِكْرُ القاضي عبد الوهَّاب، وأبي حامد الإسفراييني، والقاضي أبي الطيب الطبري، وأبي اسحاق الإسفراييني.

ـ وفي كتابه «الحد الفاصل بين الحق والباطل» (ص٢٢): ذكر القرضاوي، والندوي، والهضيبي، ثم: علي جريشة، وفريد عبد الخالق.

... وهكذا في مواضع أخر، ومؤلّفات -أخرى-.

ولقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في مثل هذا المعنى -حول

الاستدلال بكلام بعض المخالفين-مؤصِّلاً- في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠١ - «الفتوى الحموية»):

«... وليس كل من ذكرنا شيئاً من قوله -من المتكلمين- وغيرهم-، نقول بجميع ما يقوله في هذا الباب -وغيره- والحق يقبل من كل من تكلَّم به.

وكان معاذ بن جبل يقول في كلامه -المشهور عنه- الذي رواه أبو داود في «سننه»: «اقبلوا الحق من كل من جاء به -وإن كان كافراً- أو قال: فاجراً-، واحذروا زيغة الحكيم.

قالوا: كيف نعلم أن الكافر يقول كلمة الحق؟ قال: إن على الحق نوراً».اهـ

أقول: وكلام شيخ الإسلام -هذا- لا بد له من أربعة شروط -والله أعلم-:

الأول: أن تكون مصلحة ذكر (هؤلاء) -أو النقل عنهم- أرجح من إهمالهم، وعدم الاحتفاء بمقالاتهم.

الثاني: أن يكون الناقل مميزاً، خبيرا بالصالح من أقوالهم، خشية الزلل بزللهم.

الثالث: أن لا يكون النقل عنهم على سبيل الإكثار -فضلاً عن التكثر-، بحيث يتوهم -به- صلاحهم، ويُظنُّ بهم -فيه- غير ما هم عليه.

الرابع: أن يكون النقل عنهم مما تمسُّ الحاجة إليه؛ بحيث لا تجد -أو تكاد!- من أقوال الموثوق بهم ما يسد هذه الحاجة. فإن وُجد: فلا، ولا كرامة!

ولقد كتبت (شيئاً) من هذا المعنى في مقدمتي الجديدة على الطبعة الثالثة من كتابي «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» (٥-٦)، فقلتُ -مبيِّناً شيئاً من طريقتي في الكتاب-:

«أَنَّ بعض النقول العلميَّة التي نقلتها عن بعض المنحرفين في المنهج -أو المغموز بهم في العقيدة- إنما نقلتها لأحد سببين -أو لهما معاً-:

أ- إقامة الحجة على معظِّمي هؤلاء؛ بما يكشف عن حقيقة مخالفتهم -حتَّى لمعظِّميهم-!!

ب-كشف تناقض هؤلاء -المنقول عنهم- حتى مع أنفسهم، بما خالفوا -فيه- كتاب ربهم، وسنة نبيهم -صلى الله عليه وسلم-».

الوجه الثالث: أنني علقت على عدد من هؤلاء المنحرفين -وأشباههم!- عند النقل عنهم- في عددٍ من كتبي:

١ـ «دلائل التحقيق لإبطال قصة الغرانيق» (ص١٦٨)- لَمَّا نقلت عن القاضي ابن العربي، ومحمد عبده -وغيرهما-، علقت قائلاً: «ولنا على بعضهم ملاحظات علمية أو عقيدية في أفكارهم أو اتجاهاتهم -بعامة-، ولكن ما نقلته عنهم -هنا- خالٍ من ذلك».

وكررت هذا المعنى -بنحوه- (ص٢٢٣).

٢ـ وأشرت -كذلك- إلى (بعض) ما عند أمثال هؤلاء في رسالتي «عودة إلى السنة» (ص٩٠ و١٠٣).

فليس يغيب عني -بحمد الله- أحوال (هؤلاء)، ولزوم كشفها، وبيانها.

نعم، قد يحصل مني -كغيري!- فوتٌ، أو عدم استحضارٍ -في مقامٍ ما-: فلا يُنقض الأصل التامُّ بمثل هذا الإبهام، الذي يُصدَّر كأَشَدِّ اتِّهام!!

نعم، الأصل: الحرص، والتنبُّه، والانتباه ...

والواجب: البيان، حرصاً على نفي كلِّ الاشتباه..».اهـ[1]

وسئل الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-: إذا اضطر طالب العلم أن ينقل عن كتب أهل العلم أو الأخذ عنهم ،فما الضوابط الشرعية عند علماء السنة والتوحيد في هذا ؟

فأجاب -بتفصيل جيد- بقوله: «كتب أهل العلم إن كانوا -أعني مؤلفي هذه الكتب- ممن هم على السنة فليس في الأمر عندي إشكال، إلا أنه عليه أن يتخير العبارات الواضحة التي يفهمها المخاطبون، وأن يختار في نقله عبارات تناسب الحال والمقال، أَمَّا إِن كان المنقول عنهم من أهل البدعة؛ فإنَّ الأمر يختلف، وليس على وتيرة واحدة، ولهذا قسَّم الأئمة كتب المبتدعة إلى **ثلاثة أصناف**:

أحدها: ما كان بدعةً خالصاً وليس فيه سنة، أو فيه نزر يسير من السنة؛ فهذا لا يحلُّ النظر فيه إلا لعالم متمكن يريد أن يردَّ على القوم من كتبهم، ومن أمثلة هذا الصنف: كتب الرافضة كـ«الكافي» و«أصول الكافي» و«فصل الخطاب».

الثاني: ما كان خليطاً فيه سنة وبدعة، قالوا: فلا يحلُّ النظر فيه إلا لعالم متمكن يميز الصحيح من السقيم، والفاسد من الصالح، والحق من الباطل، فإنه يحلُّ له، لأنه قادر على التمييز، يعرف ماذا ينقل من الحق، وأرى ألا يُكثر فإنه إذا أكثر وشاع ذلك وانتشر فإنه يؤدي إلى الخلط[2] ، فلربما ظنَّ السامعون والقراء أن المنقول عنه سني، بل أرى أنه يجب عليه أن يعلِّق في الحواشي حال هذا الرجل ويبين ضلاله، وأنه نقل عنه ما نقل لأنه يوافق قول أهل السنة، وعندي أن الاستغناء أفضل وأسلم لا سيما في حال

---

[1] وانظر لزاماً «ترغيم المجادل العنيد» (ص١٣٤).

[2] «قال ابن المبارك: سألت سفيان [الثوري] عن الأخذ عن ثور [بن يزيد الكَلَاعي -وكان قدرياً-]، فقال: «**خذوا عنه، واتقوا قرنيه**». «الجرح والتعديل» (١/ ٧٤)، (٢/ ٤٦٨)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٤).

الاحتدام، كما هو في عصرنا اليوم؛ احتدام المناهج واصطدامها، فإن المنهج الحق في صدام مع النهج الباطل وأهله، فأرى الاستغناء عن هؤلاء، فإنه في كتب السلف -ولله الحمد- ما يغني عن كتب هؤلاء، لكن بعض العلماء الأفاضل رأيناهم ينقلون عن مبتدعة، **فلا نستطيع أن نقول أن هؤلاء مبتدعة، أو أنهم جعلوا أنفسهم سُلَّماً لأهل البدع، لا، حاشاهم من ذلك**، لكن عندي أن الاستغناء أسلم وأفضل؛ لأَنَّ كتبَ السلف مليئةٌ بهذا الحق، لكن **لعلَّ ذلك العالم رأى في نقله عبارةً سليمةً صحيحةً من كتابِ ضالٍّ مُضِلٍّ مبتدع لأنها وافقت الحق، ووافقت ما عنده من الحق، فهو ينقلها على سبيل الاستشهاد، لا على سبيل الاستقلال والتأصيل أبداً.**

الثالث: من كان خالياً من البدعة، صاحبه ليس له هم في نشر بدعه والدعوة إليها، وإنما همه تحقيق كتاب من كتب أهل السنة، كأنه صاحب تجارة، أو صاحب بضاعة يريد أن يتعيَّش، فهو مرتَزَقٌ يُحقِّق هذا الكتاب، وهذا الكتاب ولم يُضمِّنه شيئاً من بدعه وانحرافاته، فهذا الأمر فيه واسع، فمن أمثلة الصنف الثاني: «الكشاف» للزمخشري، فالزمخشريُّ وأظنه أسمه محمود بن عمر الملقب بجار الله هذا معتزلي جلد، لكنَّ العلماء ينقلون عنه في المعاني وفي اللغة ينقلون منه شواهد، والثالث لا أستطيع أن أقول جازماً، لكن لعل منه أقول لعل منه ترتيب أبي غدة لسنن النسائي، فأبو غدة صوفي محترق بل هو كوثريٌّ[1] هذا العصر نعم، عدو لأهل السنة، نعم».اهـ[2]

ثم بعد هذا التأصيل، تأتي وتعيب على من ينقل عن أهل البدع هكذا على

---

[1] انظر بشاعة كلام هذا الأخير وعباراته الفجة -قاتله الله- في حق الإمام ابن القيم -رحمه الله- في كتابه: «تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم».

[2] من شريط «جناية التمييع».

الإطلاق، دون فهمٍ ولا تروٍّ في المسألة، وتورد نفسك الموارد، وتنزلها المهالك! فأقول لك: يداك أوكتا وفوك نفخ!

مُجَرَّدُ النَّقْلِ عَنْ سَيِّد قُطْب لا يَخْرُجُ مِنَ السَّلَفِيَّة:

وها أنت ذا -هكذا بإطلاق- عِبْتَ على من ينقل عن سيد قطب! وأنكرت! على شيخنا قوله: «مجرد النقل عن سيد قطب خطأ، وخطأ ليس سهلاً، لكن هذا وحده ليس كفيلاً بإخراج السلفي عن سلفيته».

ما الذي أنكرته من هذا الكلام الرصين؟! إذن نفهم من إنكارك أنك تبدِّع كلَّ من نقل عن سيد وتخرجه من السلفية؟! لا شك، فهذا واضح في قولك بعدها: *«فهل لا يكفي هذا في تبديع هذا الناقل والمقرر لعقيدة سيد قطب؟!»*.

حسناً؛ فماذا تقول في نقل الإمام الألباني عنه في مقدمة كتابه «مختصر العلّو» للذهبي[1]؟

وقد دافع الشيخ النَّجمي عن الإمام الألباني -رحمهما الله- مدافعةً قويَّةً في مسألة نقله عن سيد قطب، وبيَّن أن ذلك كان لمصلحة راجحة اقتضاها المقام، فقال -رحمه الله-[2]: «إن القول بأن الألباني -رحمه الله- تابع سيد قطب قول باطل، وبهت وكذب، وأَنَّ الكاتب[3] -هداه الله- أخذ هذه الجمل مقطوعة وحكم بمقتضاها على الألباني أنه تابع سيد قطب حين نقلها، ولَم يردَّ عليها، ولست أدري ما هي الدوافع إلى تلويث عِرضِ رجلٍ ملأت مؤلفاته الَّتِي خدم بِها السنة النبوية المكاتب، فميَّز بين صحيحها

---

[1] (ص٥٩، ٦١).

[2] كما في «الفتاوى الجلية» (ص٢٩٠، ٢٩٤).

[3] موسى الدويش.

وسقيمها، وحبس نفسه على ذلك ما يزيد على خمسين سنة، وظهر ذلك في مجلدات كثيرة، أيمكن أن هذا الرجل الذي خدم السنة خدمة لَم يسبق لها مثيل، والذي نعتقد أنه من أفضل العلماء الذين جاهدوا في نشر الدين دين الحق، ولا نزكيه على الله، ولا نعتقد العصمة له، ولا لأحد غيره من أهل العلم مهما علا كعبه، وعظم قدره بين المؤمنين، فالنقص البشري ملازم لكل مخلوق مهما بلغ في العلم.

إن الألباني -رحمه الله- حين نقل هذا النقل كان يريد أن يردَّ به على وضع خاص[1]، واعتقاد ساد في بعض المجتمعات، ومن قرأ المقدمة الَّتِي كتبها الألباني -رحمه الله- لكتاب مختصر العلوُّ للذهبي عرف ذلك..».اهـ

ثم قال: «إِنَّ نقل الألباني -رحمه الله- لكلام سيد قطب يُقصد به الاحتجاج على من يقول من الدَّكاترة أَنَّ الناس ليسوا بحاجةٍ إِلى العقيدة، وإِنَّما هم بحاجةٍ إِلى الأَخلاق».اهـ

وماذا تقول في نقل الإمام ابن باز -رحمه الله- عنه أيضاً؟

وقد دافع الشيخ سعيد العمر عن الإمام ابن باز -رحمه الله- في نقله عن سيد قطب، وبيَّن أن ذلك كنقله عن فيثاغورس.[2]

بل وماذا تقول -أيضاً- في نقل فضيلة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- عن سيد قطب من كتابه: «في ظلال القرآن»؟ فقد نقل الشيخ عنه في كتابه: «الأطعمة وأحكام الصيد والذبائح» في ثلاثة مواضع منه: (ص١٩٨)، (ص٢٠٩)، (ص٢١٧)!

---

[1] أي: نقل عنه لمصلحة راجحة قدرها هو باجتهاده، ولا شك أن هذا أمر سائغ ومتاحٌ لكل عالم يرى المصلحة في ذلك، وليست المسألة محصورةً في الإمام الألباني -رحمه الله-.

[2] كما في «النصيحة» (ص٦٧).

ونقل الشيخ -كذلك- عن المودودي في كتابه: «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام» (ص٥٧)، وعن الصابوني (ص٥٩)، و(ص٦٢) منه.

فهل تبدِّع فضيلة الشيخ الفوزان بذلك، يا معوجَّ العقل، ومنحرف المسالك؟!

ثم ألم ينقل شيخك المجهول الأرعن -من تسمونه بـ(سماحة الوالد)- عن سيد قطب، والندوي، والقرضاوي، وحبنَّكة، والصابوني، و، و، و في كتبه[١]، وإلى الآن لم يعلن تراجعه عن ذلك[٢]؟! فما هو قولك فيه؟ هل لا يزال سلفياً عندك؟ أم أَنَّك بدَّعته وأخرجته من السلفية؟! أم أَنَّه لا زال متفضِّلاً عليك، ويمدُّك بمدده؛ فلا تستطيع فعل ذلك معه؟!

ثم أورد المسود جواباً مبتوراً لشيخنا لمَّا سأله السائل عمن يزكي سيد قطب؟ قال: «وحتى تزكيته، **يُناصَح**»، فاقتصر المسود على إيراد قوله: «وحتى تزكيته»، وحذف كلمة: (**يُناصَح**)!! فلم يا ترى حذفَ هذه الكلمة المهمة في العبارة؟ طبعاً ليثبت ما في نفسه! إنه الهوى، والغِل، والحقد، والحسد الذي أعمى قلبه وبصيرته.

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.[٣]

قال الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-: «يجب على كل من ينقل عن شخص نقلاً ليبيِّن ما عنده من فكر وعقيدة أن يستوعب النقل، وألاّ يبتره؛ **فإن البتر طريقة أهل**

---

[١] كما في: «سيرة إبراهيم الخليل»، و«أنبياء الله تعالى وسيرة المكذبين بهم»، وغيرها.

[٢] وعلمي بهذا الرجل الجاهل أن قاموس ألفاظه يخلو من كلمتين اثنتين -هما من أهم ما يجب أن يكون عند طالب العلم، فضلاً عن وجوب كونهما عند من يلقب بسماحة الوالد!-: (لا أدري)! و(أَخطأتُ) وله مواقف كثيرة تبين ذلك، ليس هذا موضع بسطها.

[٣] [الحج: ٤٦].

البدع، والذين لهم مقاصد سيئة».اهـ[1]

قال المسوِّد (ص٦٣): *«فمنذ متى -أخي في الله- الذي يثني ويمدح أهل البدع لا يكون مثلهم بحجة التأويل السائغ أو عدم الإصرار؟»*.

قلت: منذ شرع الله -عز وجل- هذا الدين العظيم، وأنزل كتابه الكريم، وقبل أن تلدك أمك، وتفتح عينيك على هذه الدنيا، ثم إنك تدور حول نفسك، وتراوغ مراوغة الثعلب! فها هو شيخنا قد ضرب مثالاً واقعياً في ذلك على (سماحة المفتي عبد العزيز آل الشيخ) أنه يزكي سيد قطب، فهل تستطيع تبديعه أو تضليله؟ أم أنك لا تجرؤ على ذلك؟![2]

وكذلك (الشيخ بكر أبو زيد) -حفظه الله- يزكِّي سيد قطب كما هو معروف ومشتهر عنه. فما قولك فيه؟[3]

---

[1] «الفتاوى الجلية» (ص٢٩٠، ٢٩٤).

[2] بل يكيل بعشرة مكاييل! مع التنبه والتنبيه إلى أننا عندما نورد هذه الإلزامات لا نقصد بذلك التحريض على أحد من المشايخ أو العلماء، أو التحريش بينهم؛ ليقوم هؤلاء الجهلة بتبديعهم أو الكلام فيهم، وإنما أردنا بيان تناقض واضطراب هذا المنهج فقط، ومدى تخبط أهله في أحكامهم؛ إذ لا هم بنَوها على علم، ولا قرنوها بحلم؛ فلا غرو نجدهم يزنون بميزانين، ويكيلون بمكيالين! انظر: «الضعيفة» (٣/ ١٤).

[3] وقد أثنى عليه الشَّيْخُ رَبِيع بْنُ هَادِي المَدْخَلِي -حفظه الله- بقَوْلِهِ -: «قُلْتُ لَكُم: لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلأَشْخَاص: (**بَكْر أَبُو زَيْد) أَخُونَا**، أَخْطأ، وَنَرْجُو اللهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَنْ يَأْخُذَ بِنَاصِيَتِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَالحَقّ، نَحْنُ نَاقَشْنَاهُ بِحَسْبِ مَا عِنْدِنا مِنَ المَعْرِفَةِ لِلحَقِّ وَالصَّوَاب، وَمَا جَاءَنِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلى الآن، وَنَرْجُو مِنْهُ الخَيْرَ -إِنْ شَاءَ الله-. بَكْر أَبُو زَيْد لَهُ مَاضٍ مُشْرِقٌ، يَعْنِي: كَتَبَ كَثِيراً فِي مُقَاوَمَةِ البِدَعِ وَالفِتَن، فَهَذِهِ الكُتُبُ نَعْتَزُّ بِهَا وَنَنْشُرُهَا، وَلَوْ عِنْدَنا إِمْكَانِيَّةٌ؛ نَطْبَعُهَا، وَنَنْشُرُهَا.

وَأَخْطَاؤُهُ -وَالله- أَرُدُّهَا، كَمَا قُلْنَا لَكُم: لَوْ كَانَ ابْنُ بَاز وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل، حَتَّى الصَّحَابَة، أَخْطَاؤُهُم مَا نَقْبَلُهَا».اهـ «لِقَاء جُدَّة المَفْتُوح».

وكذلك (الشيخ ابن جبرين) -حفظه الله- يزكي سيد قطب وحسن البنا ويثني عليهما، بل وتكلم في الشيخ ربيع بجرح بسبب ذلك[١].

فما قولك فيه؟[٢]

ثم قال المسوِّد: «*إن الذي يمدح أهل البدع هو في الحقيقة يدعو إلى بدعتهم، ويحضُّ الناس على الاقتداء بهم*».

ثم نقل قول ابن كثير من «الباعث الحثيث» في الإمام البخاري: «وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهذا من أكبر الدعاة إلى البدعة! والله أعلم».

أقول: قد أحرجت نفسك، وهشمت رأسك، وارتقيت مرتقىً صعباً، وأنت لم تبلغ -بعدُ- كعباً! وأوردت لي إيراداً عليك لم يخطر لي ببال! ولم أتعب له؛ فهو كـ(الغنيمة الباردة)، فما رأيك -إذن- في إمام الدنيا وأمير المؤمنين في الحديث (الإمام

---

[١] وقد رد كلامَه هذا شيخُنا في كتابه (ص١٩٣).

[٢] وقد أثنى عليه الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- بقوله: «أما بالنسبة للبنطلون [للمرأة]، الواقع أن هذا من وحي الشيطان، فإن العلماء الكبار في هذه البلاد كلهم أفتوا بتحريمه، المتكلم يفتي بتحريمه وهو أنا، والشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- يفتي بتحريمه، واللجنة الدائمة للإفتاء تفتي بتحريمه، **والشيخ عبد الله بن جبرين** يفتي بتحريمه، **هؤلاء رموز علماء البلاد**، إذا كان العامة لا يرجعون إلى مثل هؤلاء فإلى من يرجعون؟». اهـ «اللقاء الشهري» (ش: ٧٠).

وكذلك أثنى عليه الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي المَدْخَلِي -حفظه الله- بقَوْلِهِ -: «**الشَّيْخُ عَبْدُ الله**[بنُ جِبْرِين] **مِنَ العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ**». اهـ كتاب «الإِرْهَاب» (ص٩١).

وقد بلغنا خبر وفاته ونحن في رحلة العمرة في شهر رجب من هذا العام فرحمه الله رحمةً واسعة، وقد كتب شيخنا عليٌّ مقالاً بشأن وفاته بعنوان: «وفاةُ الشيخ ابن جِبْرين والمُحافظةُ على منهج السلَف العَدْل الأَمين».

البخاري)؟ هل هو مجروح عندك؟ وهل هو يدعو إلى البدعة؟ وهل يحضُّ الناس على الاقتداء بأهل البدع؟!

لا شكَّ أن هذا لازم قولك أيها المسكين! فهذه المرة -وهي مثل كل مرة- أخطأت استك الحفرة، فما تقول حجة عليك لا لك! ولكن ماذا نقول لمن لا يعرف ما الذي يخرج من رأسه؟! ولا يعرف ما الذي له، وما الذي عليه؟!

ثم أورد كلاماً للشيخ الفوزان -حفظه الله- يلتقي -تماماً- كلامَ شيخنا، لولا بتر المسود لكلمة (يُناصِح) كما تقدم.

وهو قول الفوزان: «من خالف منهج السلف، و... تجب دعوته ومناصحته...».

رَدُّ فِرْيَةِ التَّعَصُّبِ للشَّيْخِ مَشْهُور:

وفي الحاشية قال المسوِّد (ص٦٤): *«أحد متعصبي الشيخ مشهور حسن سلمان سأله: لماذا مدحت القرضاوي وسيد قطب في أحد كتبك وهو (كتب حذر منها العلماء) حيث جعلتهم من العلماء؟ فقال له الشيخ مشهور: تصور لو اجتمع علينا الإخوان والأحباش لكانت الغربة أشد علينا. فقال المتعصب: الله أكبر انظر إلى هذا الفقه العجيب وبعد النظر. يريد أن يجيش الإخوان على الأحباش. فقبل منه هذا المتعصب هذا التأويل السائغ في نظره فلم يعد ينكر على شيخه مدحه لأهل البدع. وهذا هو الغلو والتعصب للأشخاص لا للحق وأهله، فهل إذا أردت أن أذم الشيعة أمدح القاعدة لأجيشها ضد الشيعة، ما هذا المنهج الدخيل؟ والرسول صلى الله عليه وسلم أخبرنا بالغربة القادمة وأنها كالمتمسك بالجمر، فإذا لم تستطع يا مشهور أن*

تتحمل الغربة فاترك الميدان لأهله، ولا تأتنا أنت ومن معك بمناهج دخيلة على السنة».

أقول: لا شك أنك تقصدني هنا، نعم، فأَنا من سأَل شيخنا مشهوراً هذا السؤال، ولست متعصباً له ولا لغيره -ولله الحمد- وأنت تعرف هذا جيداً، بل الحقيقة التي تعرفها يا هذا! ويعرفها الجميع أنك أنت المتعصب شر التعصب، وأننا لو سألنا التَّعصُّب: من خليلك وحبيب قلبك؟ ومن صاحبك ورفيق دربك؟ لوجدناه فوقك وتحتك وحوالَيك! ولأشار بأصابعه الخمس إليك.[1]

نعم، قد سألت شيخي وحبيبي وقرة عيني مشهوراً[2] -حفظه الله- عن ذلك، فكان جوابه غايةً في النباهة والحكمة، ومن أحسن ما يكون في فقه الدعوة في زماننا هذا، فاقتنعت به غاية الاقتناع، كيف لا؟ فهذا هو الفقه بعينه يا مسكين، الذي لا تحسنه أنت ولا شيخك، لذلك دعوتكم غير مقبولة، وستبقى منحصرة في قمقمكم، محصورة فيكم بإذن الله.

---

(١) وقد اتهمني المسود بهذه التهمة مشافهةً فرددتها عليه، وذكرت له أنه هو الأحق بها، والألصق لها.

(٢) وهو من له فضلٌ علي ومِنَّةٌ بعد الله -جل وعلا- في معرفتي هذا المنهج العظيم؛ عرفته عن طريقه، وعلى يديه، ومن خلاله، وغرفت من بحره، واستقيت من غُدُره، وإن كان حبُّ أهل العلم ومدح من لهم فضل علينا في ديننا، والثناء عليهم بحق تعصباً، فليكن الأمر كذلك إذن.

إِنْ كانَ حُبِّي للشُّيوخِ تَعصُّباً فليشهد الثقلانِ لي بتعصُّبي.

«ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»[1]، **﴿وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ﴾**.[2]

ثم ما الذي تنقمه من حشره اسمَ كلٍّ من: (سيد قطب، ومحمد الغزالي، والشَّعراوي، وفتحي يَكَن، وسيد سابق، والجوزو، وغيرهم[3]) مع العلماء في كتابه الفذِّ «كتب حذر منها العلماء[4]»؟ أنت نفسك ذكرت السبب! وهو أنه يرد على فرقة (الأحباش)، فأراد أن يجيِّش عليهم الإخوان المسلمين[5] -أيضاً- الذين هم معنا في دائرة السنة لعظم خطر الأحباش على أهل السنة، أليس مقنعاً لك؟ ألا تقتنع بهذا الأسلوب الحكيم إلا إذا صدر من أحد الشيوخ المقدَّسين عندك؟ أما إذا صدر من عالم تنقم عليه فهو مردود غير مقبول؟! لنرَ إذن من من العلماء فَعَلَ فِعْلَ شيخنا مشهور، ولنرَ ما قولك وحكمك فيهم أيضاً!:

١ـ وُجِّه سؤال لـ(اللجنة الدائمة) مفاده: **كثير من العلماء قدَّموا للإسلام وللمسلمين كثيراً، أضاءوا لهم الطريق وأحرقوا أنفسهم، ما زالوا يقدِّمون للمسلمين** إلى أن يشاء الله، يعتبرون من الذين **حملوا راية لا إله إلا الله**، وهم مع هذا كلِّه يحلقون الذقن، مثال مع ذلك: **سيد قطب، والغزالي** صاحب فقه السيرة، ألا تظنون أنهم لا

---

(١) متفق عليه.

(٢) [آل عمران: ١٥٩].

(٣) ذكر المسود: (القرضاوي)! مع أن شيخنا لم يذكره معهم في كتابه!

(٤) (١/ ٣١٨) بتقديم الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله-، وقد أخبرني الأخ الفاضل: الشيخ عمر إبراهيم (أبو طلحة) أن هذا الكتاب الذي طبع منه فقط جزء من عشرة أجزاء.

(٥) من (قواعد الحدادية): «فتح الباب على مصراعيه مع جميع أهل البدع، ووجوب الكلام فيهم فرداً فرداً». كما في «مجازفات الحداد ومخالفته لمنهج السلف» للشيخ ربيع -حفظه الله-.

يعرفون هذه الأحاديث التي أمر بها الرسول ﷺ من إعفاء اللحية وقص الشوارب، أيعقل أنهم ارتكبوا إثماً ومعصية؟

فكان الجواب: «... **من ذكرت من العلماء** وأمثالهم يعرفون ما ورد من الأحاديث في النهي عن حلق اللحية والأمر بقصِّ الشوارب، وهم مع ذلك يخالفون تلك النُّصوص، إمَّا لهوىً في النفس، أو لتأويل، أو لأُمورٍ أُخرى، وهم على كلِّ حالٍ آثمون عاصون في حلقهم لحاهم، مصيبون محسنون فيما قاموا به من نشر العلم ونصر الحق، وبذلك يكونون ممن خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، ونسأل الله أن يعفو عنا وعنهم».اهـ[1]

قلت: تأمل لا يوجد مصلحة هنا تقتضي ذلك، ولا أَحباش يُردُّ عليهم ولا شيء، حتى يكون هناك سبب في ذكر أهل البدع أنهم من العلماء، بل المسألة في حلق اللحية؛ ومع ذلك أطلقوا عليهم لقب العلماء، وأقروا السائل على مدحه وإطرائه البالغ لهم!

٢ـ قال شيخ الإسلام ابن باز -رحمه الله-: «..فهذا إيضاح وتعقيب على مقال **فضيلة الشيخ: يوسف القرضاوي** المنشور في مجلة (المجتمع)...».اهـ[2]

٣ـ قال شيخ الإسلام ابن باز -رحمه الله-: «..اطلعت على الفتوى التي نشرت في جريدة المسلمون العدد (٢٤) في(٢١\٨\١٤٠٥هـ) . **لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوي**».اهـ[3]

---

[1] «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة الشيخ ابن باز -رحمه الله-» (٥/ ١٦٠) الفتوى رقم (٦٢٩٠).

[2] «مجموع فتاوى ابن باز»(٨/ ٢٢٦).

[3] «مجموع فتاوى ابن باز»(٨/ ٤٢٨).

٤ـ قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «ولقد تنبَّه لهذا أخيراً بعض الدعاة الإسلامين فهذا هو **الأستاذ الكبير سيد قطب** -رحمه الله تعالى- فإنه بعد أن قرر..».اهـ[(١)]

٥ـ قول الشيخ عبد الرزاق عفيفي، وينقله عنه الدكتور محمد علي الهاشمي، قال: «ولما زار الشيخُ عبدُ الفتاح الشيخَ عبد الرزاق عفيفي معزِّياً بابنه عبد الرحمن، قال الشيخ عبد الرزاق أمام ملأ من الحاضرين: «هذا **الشيخ عبد الفتاح أبو غدة من كبار العلماء**، و لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذووه».اهـ[(٢)]

٦ـ قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «..وجاء في كتاب «ظلام من الغرب» **للأستاذ الفاضل محمد الغزالي**».اهـ[(٣)]

٧ـ قال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: «فقد اطَّلعت على كتاب قد ألفه **فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي** وسماه: (الحلال والحرام في الإسلام)».اهـ[(٤)]

وقد نقل الشيخ صالح الفوزان -أيضاً- في كتابه «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام» عن الكاتب (مصطفى الحمامي المصري) في موضعين من كتابه: (ص١٥، ص٣٩)، بقوله: «قال الشيخ مصطفى الحمامي في كتاب (النهضة الإصلاحية)...». وذكره في قائمة المصادر والمراجع للكتاب، ولا زال ذلك موجوداً في موقعه على شبكة

---

(١) «مختصر العلو»(ص٥٩).

(٢) «الشيخ عبد الفتاح أبو غدة كما عرفته» (ص١١٢).

(٣) «صفة الصلاة» (ص ٦٦).

(٤) «الإعلام بنقد كتاب الحلال والحرام» (ص٦).

الإنترنت.[1]

فالسؤال هنا: هل علم الشيخ الفوزان بحال هذا الرجل الذي نقل عنه وشيَّخه! أم لم يعلم؟! فإن علم؛ فيكون قد نقل كلامه لإحدى أمرين: لمصلحة راجحة عنده، وهي ضرب كلام المبتدعة بعضه ببعض، أو يريد غِشَّ المسلمين -وحاشاه من ذلك.

وإن لم يعلم؛ فأقول: كيف لا يعلم حاله، مع شهرة هذا الرجل، وعدائه للدعوة السلفية، وبالأخص دعوة الشيخ محمد عبد الوهاب، وتأليفه الكتب في ذلك، وهذا الأمر من أكثر الأمور حساسية عند مشايخ نجد -حفظهم الله-؟!

٨ـ قال الشيخ زيد بن هادي المدخلي -حفظه الله-: «واشتدَّ الأَسى وتضاعف

---

[1] ولهذا قصة غريبة! فإنني عندما وقفت على نقل الشيخ الفوزان -حفظه الله- عنه؛ لم أكن أعرف هذا الكاتب بعد؛ بل إنني أسمع به لأول مرة، فسألت عنه شيخنا أبا الحارث -حفظه الله-، فقال لي: هذا (مبتدع كبير)! فدفعني ذلك إلى البحث عن حال هذا الرجل الذي نقل! عنه الشيخ الفوزان في كتابه، فإذا بي أجد بلايا وطامات؛ فمن ذلك:

١ـ له كتاب بعنوان: «غوث العباد ببيان الرشاد». رد فيه على الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته، ويُذكر هذا الكتاب في منتديات الشيعة والأشاعرة والصوفية على شبكة الإنترنت من الكتب التي ترد على الوهابية!!

٢ـ هو صديق حميم للكوثري الخبيث، بل إن صديقه الكوثري كتب له ترجمة في: مقال نشر في مجلة الإسلام (ص ١٩ العدد ٢٧ من السنة الثامنة عشرة سنة ١٣٦٨ يوم الجمعة ٨ من رجب الفرد الموافق ٦ من مايو سنة ١٩٤٩م).

وأثنى عليه فيه ثناءً عطراً!

٣ـ مما يذكر في ترجمته: أنه كان تلميذاً للشيخ محمود خطاب السبكي -رحمه الله-، ثم ترك شيخَه السبكيَّ بعدما تبين له انحرافه! بسبب إدخاله الوهابية إلى مصر! ورد عليه! ويقولون: إن بعض العلماء رأى السبكي في المنام وأنه أدخل ثعابين كوبرا إلى مصر، ويقصدون بذلك الوهابية!!! -مع أنه يخالف الوهابية!-

فتأمل..

الحزن حينما طلع اسم العالم **الكبير والزاهد الورع الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين** مع اللجنة المذكورة[١] ، ومعلوم أنه أُخِذَ من قِبَلهم على غرة وغفلة (والمؤمن غِرٌّ كريم) غير أن الغفلة رافقته **فشهد لمؤلفات سيد قطب** التي تربَّت عليها تلك اللجنة وأمثالها».اهـ[٢]

فهل كلُّ هذا حرام على مشايخنا حلالٌ لغيرهم؟! أجيبوا يا قوم!

«نعوذ بالله من فتنة تعصف بالقلوب وتمسخ العقول، وتعكس عليها حقائق الأمور حتى لا تستطيع التمييز بين الحسن المقبول،و الفاسد المرذول».[٣]

ثَنَاءُ الشَّيخِ المُعَلِّمِي عَلَى المُبْتَدِعِ الكَوْثَرِيّ:

قال الشيخ العلامة ذهبيُّ هذا العصر عبد الرحمن المعلمي اليماني[٤] -رحمه الله-: «وقد كان **لفضيلة العلامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري -مدَّ الله في أيامه-** فضل كبير بتنبيهه على وجود نسخة التقدمة في مكتبة مراد مُلّا..».اهـ[٥]

قلت: لا حاجة لبيان حال الكوثري المبتدع الجهمي الماتريدي الحنفي المتعصِّب، عدو شيخ الإسلام وابن القيم وأهل السنة، الطاعن في أئمة الحديث وزوامل الإسلام، المشوِّه لكتب أهل العلم، فهو غنيٌّ عن التعريف، ولكن السؤال المحيِّر هنا: من المعلوم أنَّ الشيخ المعلمي -رحمه الله- قد ردَّ على الكوثري بكتابه الفرد العظيم

---

[١] (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية)! بقيادة المِسْعَري وسلمان العودة!!

[٢] «الإرهاب» (ص٨٤).

[٣] «الإرهاب» (ص٨٢).

[٤] ومن أجمل ما سمعته من كلمات في حق هذا العَلَم قول شيخنا مشهور -حفظه الله- حين سألته عن الكوثري وضلاله، قال: «أما الكوثري فإن الله خلق له المعلِّمي».

[٥] «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ كو).

«التنكيل» رداً قويَّاً منقطع النظير، فبيَّن فيه عـواره، وكشـف فيـه ضـلاله؛ فهـل ثنـاء الشيخ المعلِّمي هذا قبل أن يعرف حاله أم بعد ذلك؟

وقبل أن أرجع إلى التأريخ أقول:

لا يخلو الأمر من حالتين لا ثالث لهما:

الحالة الأولى: أن يكون الشيخ قد عرف حاله.

فإذا كان الشيخ يعرف حاله وأثنى عليه كلَّ هذا الثناء؛ فعلى قاعدة القوم: «ألحقه به» يلزمهم تبديعه! ولازم كلامهم في شيخنا أبي عبيدة أن يحكموا عليه بالمثل، بل ربما أشدّ فالكوثري أسوأ حالاً بكثير مـن (سـيد قطـب، ومحمـد الغـزالي، والشَّـعراوي، وفتحي يكن، وسيد سابق، وغيرهم).

أو الإذعان والإقرار بأن الشيخ يعرف حاله، ويعلم ضـلاله، ولكنـه فعـل ذلـك مجتهداً لمصلحة راجحة رآها، وذلك ليكون كلامه مقبولاً عند أتباع الرجل والمتأثرين به، إذ لو ملأ كتابه بالسب والشتم والتَّجديع والتَّضليل كحـال مسـوِّدي القـوم مـن الغلاة والمتشدِّدين لم يقبل منه شيء أبداً، وقل مثلك ذلك في شيخنا أبي عبيدة -حفظه الله-، إذ لا فرق بين صنيعيهما إلا عند العُور، ومن يكيل بمكيالين مـن أهـل الـزور، وأصحاب الشرور.

الحالة الثانية: ألا يكون الشيخ قد عرف حاله.

فإذا لم يكن الشيخ قد عرف حاله -بعدُ- حين ثنائه عليه؛ لزمـه أن يتراجـع عـن هذا الثناء وأن يمحوَه من كتابه، خاصةً وأنه كتاب[1] مشهور متداول قد يغترُّ به من لم

---

[1] «الجرح والتعديل».

يقف على كتاب «التنكيل»، والشيخ قد عاش بعد تحقيقه له خمسة عشر عاماً، فالشيخ المعلمي -رحمه الله- حقَّق كتاب الجرح والتعديل عام: (١٣٧١هـ)، وتوفي عام: (١٣٨٦هـ).

وبعد رجوعي إلى تأريخ كلٍّ من الكتابين، وجدت تأريخ تحقيق الجرح والتعديل كما تقدم، ولم أجد تأريخاً لتأليف كتاب «التنكيل» من الشيخ نفسه، ولا لـ«طليعته» أيضاً، ولكن وجدت كلمة في خاتمة الكتاب[٢] للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة -رحمه الله- مؤرَّخة بتاريخ: (١٣٧٠هـ) وتحت عنوان: «تذييل لكتاب «القائد إلى تصحيح العقائد»» وهو الجزء الرابع والأخير لكتاب التنكيل على تقسيم مؤلفه، والمتعلق بمسائل الاعتقاد.

ولكنني -في الحقيقة- وجدت ما يغنيني عن كلِّ ذلك، ويثبت -تماماً- ما قلت سابقاً: بأن الشيخ يعرف حاله جيداً، بل لعله لم يعرف حاله غيره، ولكنه ما أضفى عليه تلكم الألقاب إلا لمصلحة راجحة رآها باجتهاده، وهي: أن يكون كلامه مقبولاً عند أتباع الرجل والمتأثرين به، فلله دره من إمام ما أعقله! فانظر ماذا قال الشيخ في «طليعة التنكيل»[٣]: «أما بعد: فإني وقفت على كتاب «تأنيب الخطيب» **للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري**، الذي تعقَّب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من «تاريخ بغداد» من الروايات عن الماضين في الغضِّ من أبي حنيفة، فرأيت الأستاذ تعدَّى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي

---

[٢] (٢/٤٠٨).

[٣] (١/١١).

حنيفة وحسن الذَّبِّ عنه إلى ما لا يرضاه عالم متثبِّت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية، ومن التخليط في القواعد، والطعن في أئمة السنة ونقلتها، حتى تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكاً والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته والرد لأحاديث صحيحة ثابتة، والعيب للعقيدة السلفية[1]، فأساء في ذلك جداً حتى إلى الإمام أبي حنيفة نفسه، فإن من لا يزعم أنه لا يتأتَّى الدفاع عن أبي حنيفة إلا بمثل ذلك الصنيع فساء ما يثني عليه، فدعاني ذلك إلى تعقيب الأستاذ فيما تعدَّى فيه، فجمعت في ذلك كتاباً أسميته «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، ورتبته على أربعة أقسام:

القسم الأول: في تحرير القواعد التي خلط فيها.

الثاني: في تراجم الأئمة والرواة الذين طعن فيهم وهم نحو ثلاثمائة فيهم أنس بن مالك -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام، والأئمة الثلاثة، وفيهم الخطيب، وأدرجت في ذلك تراجم أفراد مطعون فيهم حاول توثيقهم، ورتبت التراجم على الحروف المعجمة.

الثالث: في الفقهيات، وهي مسائل انتُقِدَت على أبي حنيفة وأصحابه، حاول الأستاذ الانتصار لمذهبه.

الرابع: في الاعتقاديات ذكرت فيه الحجة الواضحة لصحة عقيدة أئمة الحديث إجمالاً.

وعدة مسائل تعرض لها الأستاذ، ولم أقتصر على مقصود التعقب، بل حرصت على أن يكون الكتاب جامعاً لفوائد غزيرة في علوم السنة مما يعين على التبحر

---

[1] الله أكبر! قال ما قال فيه من ثناء، بعد معرفة كلِّ هذا عنه من بلاء!

والتحقيق فيها[1].

وحرصت على توخِّي الحق والعدل[2]، واجتناب ما كرهته للأستاذ، خلا أن إفراطه في إساءة القول في الأئمة جرَّأَني على أن أصرِّح ببعض ما يقتضيه صنيعه.

وأسأل الله التوفيق لي وله».اهـ

وقال -أيضاً- في «التنكيل»[3] نفسه: «أما بعد: فهذا كتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل».

تعقبت فيه ما انتقدته من كتاب «تأنيب الخطيب» **للأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثري** مما يتعلق بالكلام في أئمة السنة ورواتها، غير عامد إلى ذبٍّ عن الإمام أبي حنيفة ولا خلافه، ورتبته إلى أربعة أقسام:...».اهـ

قلت: ولا أدلَّ على ما قلت من سبب تلقيب الشيخ المعلِّمي لهذا المبتدع، وإضفائه عليه ألقاب التبجيل والتعظيم -مع معرفته لحاله تمام المعرفة- من قول الشيخ -رحمه الله-: «لو كان هذا الطعن من رجل مغمور أو غير مشهور بالعلم أو غير متبوع لهان الخطب، ولكنه من رجل مشهور ينعته أصحابه بأمثال ما كتب على لوح كتابه «تأنيب الخطيب» -الذي طبع تحت إشرافه بتصحيحه-: «تأليف الإمام الفقيه المحدث، والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير..» ويلي ذلك كلمة الناشر وترجمة المؤلف بتلك الألقاب الضخمة والعبارات الفخمة، ويتبعه الحنفية وهم كما يقول السواد الأعظم،

---

[1] أي ليس رداً لمجرد الرد وإفحام الخصم، وإنما خدمةً للعلم وطلبته، وحرصاً على الإفادة والتعليم.

[2] وهذا الحق والعدل الذي حرص الإمام المعلمي على توخِّيه في حق عدوٍّ للسنة حين ردِّه عليه، هو ما ينقص كثيراً من أهل السنة في ردهم على بعضهم البعض!

[3] (١/ ٣).

ويتابعه في الجملة كل من تخالف السنة هواه من غلاة المقلدين وأتباع المتكلمين وعبَّاد القبور، ويعتضد كلامه الملحدون».

ثم قال محاولاً التخبيب بينه وبين أتباعه وأصحابه من المتعصبة: «بلى إن في أفاضل علماء الحنفية أنفسهم جماعة يمقتون تصرف الأستاذ، ولكن تصدُّهم عن رفع أصواتهم بالإنكار عليه موانع هم أعلم بها. والله المستعان».اهـ[1]

وقال -في موضع آخر-: «فيجيء الأستاذ الذي يصف نفسه كما في لوح كتابه الذي طبع بتصحيحه ومراجعته بأنه «الإمام الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير صاحب الفضيلة مولانا الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا»..».اهـ[2]

قلت: وهذا والله هو الفقه بعينه في الرد والنقد، لا كفعل هؤلاء المتعصِّبين المخرِّبين، الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون، إذ القصد هو نصرة الحق لا نصرة النفس، وإصلاح الخلق لا إفسادهم، مهما كان ضلالهم، ومهما كان انحرافهم.

ثَنَاءُ شَيْخِ الإِسْلامِ عَلَى الأَشَاعِرَة:

ثم ها هنا أمر آخر؛ ألم يُثْنِ شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- على الأشاعرة لوقوفهم في وجه الفلاسفة، والمعتزلة، والروافض، وردهم على أهل البدع الكبرى، ولأجل ما نصروه من أصول الدين؟

---

(1) «التنكيل» (١/ ٥، ٦).

(2) «التنكيل» (١/ ٤٠٨).

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «والأشعرية؛ ما ردُّوه من بدع المعتزلة والرافضة والجهمية وغيرهم، وبيَّنوا ما بيَّنوه من تناقضهم، وعظموا الحديث والسنة ومذهب الجماعة، فحصل بما قالوه من بيان تناقض أصحاب البدع الكبار وردهم ما انتفع به خلق كثير».اهـ[1]

وقال -رحمه الله-: «ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساعٍ مشكورة، وحسناتٌ مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع، والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف».اهـ[2]

وقال -رحمه الله-: «وكذلك متكلمة أهل الإثبات، مثل: الكلابية، والكرامية، والأشعرية، إنما قُبلوا واتُّبعوا واستُحمدوا إلى عموم الأمة؛ بما أثبتوه من أصول الإيمان؛ من إثبات الصانع وصفاته، وإثبات النبوة، والرد على الكفار من المشركين وأهل الكتاب، وبيان تناقض حججهم، وكذلك استُحمدوا بما ردوه على الجهمية والمعتزلة؛ والرافضة والقدرية، من أنواع المقالات التي يخالفون فيها أهل السنة والجماعة.

فحسناتهم نوعان[3]: إما موافقة أهل السنة والحديث. وإما الرد على من خالف

---

[1] «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٩٩).

[2] «درء تعارض العقل والنقل» (١ / ٢٨٣).

[3] ولو قالها أحدنا اليوم لعدُّوه مائعاً مميعاً، ضائعاً مضيعاً، يمدح أهل البدع، ويثني عليهم، ويحامي عنهم، ويقول بمنهج الموازنات!

السنة والحديث ببيان تناقض حججهم».اهـ[1]

وقال -رحمه الله-: «فإنهم[2] أقرب أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يُعدُّون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة وغيرهم، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم».اهـ[3]

ولو أردنا أن نستقصي كلام شيخ الإسلام في هذا الباب لجمعنا أكثر من هذا بكثير، ولكن فيما أوردنا كفاية ومقنع لطالب الحق -إن شاء الله-، أما صاحب الهوى فلا يكفيه ألف دليل.

وهنا أهمس في أذن المسود قائلاً له: ها قد بانت سوأتك، وظهر جهلك وانْفَتَقَتْ عيبتك، فاتق الله وارجع عن غيك إلى رشدك، وإياك أن تستمر فيما أنت عليه من الآراء العقيمة، والأفكار السقيمة، فصدقني إن عاقبتها أليمة وخيمة، ووالله إنني أكتب هذه الكلمات من حَدَبي عليك، وإشفاقي لما أنت فيه، فلا تضيِّع هذه النصيحة، ولعلها تجد موضعاً في قلبك!

وأما قولك -مخاطباً شيخنا مشهوراً-: «فاترك الميدان لأهله»!

لمن يتركه؟ لك ولأمثالك؟! دع عنك هذا فلست بأهل لحمل هذه الدعوة، لا أنت ولا من هو على شاكلتك، بل إنكم -والله- تشوِّهون هذه الدعوة الصافية النقية

---

[1] «مجموع الفتاوى» (١٣ / ٩٩) وما بعدها، وانظر كذلك (٥ / ٥٥٧) منه.

[2] الأشعرية.

[3] «بيان تلبيس الجهمية» (٢ / ٨٧).

الرقراقة، بصلفكم، وجلافتكم، وفظاظتكم، وسوء أسلوبكم، فضلاً عن اعوجاج فهمكم للمنهج السلفي.

فكيف تكونون دعاةً إليه وأنتم تنفِّرون منه، كيف؟!

فاعرف قدرك يا صغير وقُم، ولا تطاول الجبال الشُّمّ.

ثم نقل المسوِّد (ص٦٤) عن شيخ الإسلام قوله: *«وأما من قال: لكلامهم تأويل يوافق الشريعة؛ فإنه من رؤوسهم وأئمتهم؛ فإنه إن كان ذكياً فإنه يعرف كذب نفسه فيما قاله»*.

قلت: الكلام هنا في أهل البدع، فتنبه.

ثم قال المسوِّد عن ثناء سماحة المفتي[1] على سيد قطب: *«هذه زلة عالم»*.

قلت: متى تكون زلة عالم[2]، ومتى لا تكون؟ وما الضابط في ذلك؟

احترنا معك! قبل قليل كنت تبدع كل من يزكيه ويثني عليه، أو حتى ينقل عنه! فما بالك الآن تعدُّها زلة عالم! أي: لا تخرجه من السلفية! أم أنها تخرجه؟! وضِّح لنا! وهل لسماحة المفتي تأويل في ذلك أم لا؟ وتذكَّر أنك تنفي التأويل -من باب التذكير فقط-!!

قال المسوِّد في الحاشية (ص٦٥) معلقاً على قول المفتي: «هذا كلام باطني خبيث، أو يهودي لعين، لا يتكلم بهذا مسلم»: *«وهذا الكلام قاله بعد تزكيته لسيد قطب لما*

---

[1] وقد أثنى سماحة الشيخ المفتي -حفظه الله- على مشايخنا (علي ومشهور) في جواب سائل من الأردن على (قناة المجد) قائلاً: «نِعْمَ الأَخَوان، نِعْمَ الأَخَوان».اهـ

[2] وقد قال شيخ المسود -ذات مرةٍ في لحظةٍ هستيرية من لحظاته- عن الشيخ المفتي عندما بلغه كلامه في سيد قطب -وبحضور المسود نفسه في إحدى المجالس-: إنه«ليس سلفياً»، وقال: «لا أدري كيف يكون هذا من نسل آل الشيخ». كبرت كلمةً تخرج من أفواههم.

نصحه العلماء في هذا الرجل».

قلت: وهل تعدُّ هذا تراجعاً من الشيخ؟ في التزكية الأولى ذكره بالاسم، وهنا سؤال مطلق عن قول له! فأين هذا من ذاك؟ وإلا فيلزمك أن تنسب إلى المفتي القول بتكفير سيد!

ثم من هم العلماء الذين نصحوه؟ لا أراك إلا تبني أقوالك على التخرُّصات والظنون! وإن كنت تقصد رد الشيخ سعد الحصيِّن -حفظه الله-، فقد كتب شيخنا عليٌّ مثله وأحسن منه في الرد على تزكية المفتي لسيد -بالتفصيل-، فأنت تقصد بالعلماء شيخنا إذن؟! بوركت على حسن ظنك!! الذي لم أعهده فيك! ثم ما الذي يدريك أن سماحة المفتي قد اطَّلع على رد الشيخ سعد الحصيِّن؟ فلو كان مطَّلعاً على مثل هذا لكان قد اطَّلع على الاستفتاء الذي أرسله الشيخ سعد الحصيِّن إلى (اللجنة الدائمة) بصورةٍ رسميَّة[1] -مباشرةً وبخطِّه الجميل في ستِّ صفحاتٍ مروَّسةٍ بترويسةِ (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد). مبيناً مخالفات سيد قطب- بتاريخ: (١٤/ ٤/ ١٤٢٣هـ) وكان الشيخ الحصين حينذاك الملحق الديني (السعودي) في الأردن، وإلى الآن لم تردَّ اللجنة جواباً على ذاك الاستفتاء![2]

وختم المسوِّد فقرته بقوله (ص٦٥): *«هلا سميت لنا من هؤلاء العلماء الذين ينقلون في كتبهم عن سيد قطب؟!»*.

فأقول: قد أغلق الباب، ومضى الجواب!

---

[1] والتي كان ولا يزال سماحة المفتي رئيساً لها.

[2] انظر لزاماً «التنبيهات المتوائمة» (ص٤٠٦).

نُصْحٌ وَتَذْكِيرٌ -لِطَالِبِ الحَقّ-[1]:

جاء في ترجمة الحافظ الذهبي لشيخ الإسلام أبي القاسم الأصبهاني الملقب بـ(قوام السنة): «قال أبو موسى المديني: سمعته يقول: أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، **ولا يُطعن عليه بذلك، بل لا يؤخذ عنه هذا فحسب.**

قال أبو موسى: **أشار بهذا إلى أنه قلَّ إمامٌ إلا وله زلة، فإذا تُرِك لأجل زلَّته، تُرِك كثير من الأئمة، وهذا لا ينبغي أن يُفعل**».اهـ[2]

وقال الشيخ ربيع بن هادي -حفظهُ اللهُ- في مجلس لَهُ عُنْوانُهُ «الحُبّ في الله والاعتصام بحبله»: «إذا سقط الواحدُ مِنَّا يكونُ أخوه له مثلَ الطبيب؛ يأخذ هذا المريضَ إلى المستشفى، يُعالجُه باللُّطْفِ والحِكمة.

هُناك أناسٌ عندهم شِدَّة وحِدَّة؛ إذا سَقَطَ الإنسانُ: أجهزوا عليه -مع الأسف الشديد-!

ابتعِدوا عن هذه الشِّدَّة المُهْلِكة، وعن التَّساهل المضيِّع للحَقّ، وتراحَموا فيما بينكم، وتناصحوا بالحكمةِ والموعظةِ الحسنة..».

فقال شيخنا -معلِّقاً على كلامه-: «بل (منهم) -يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخ- مَن (يُجْهِزُ) على (مُخالِفِهِ) قبل السُّقوط!! ومنهم -بالعكس!- مَن يُسقِطُه، تحسُّساً وتجسُّساً-، ثم يُجْهِزُ عليهِ[3] !!

---

[1] وأين هو في زماننا؟! كدت لا أراه إلا!

[2] «السير» (٢٠/ ٨٨).

[3] كما قال بعضهم!: هناك من يصطاد في الماء العكر، وهناك -أسوأ منه- من يعكِّر الماء الصافي، ثم يصطاد فيه!

هدانا اللهُ، وإياكُم، وإيَّاهم -سواءَ السَّبيلِ-».

ثم قال شيخنا: «أَقُول:إنَّ إدراكَ هَذا المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ الوَسَطِ الحَقِّ -فِي الحُكْمِ بالبِدْعَةِ عَلَى الأَشْخَاصِ -وُجُوداً وَعَدَماً؛ دون غُلُوٍّ ولا تقصير- يُحتاجُ لتقريرِه شديدُ معاناةٍ، وكبيرُ صبرٍ؛ وهذا ما وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- إليه بَعْدَ أَنْ «مَضَتْ بِيَ الأَيَّامُ، وَأَثْخَنَتْنِي التَّجَارِبُ، وَهَلَكَ رِجَالٌ، وَنَشَأَتْ رِجَالٌ، فَرَأَيْتُ وَسَمِعْتُ، وَرَضِيتُ وَسَخِطْتُ، وَعَلِمْتُ مِنْ أَسْرَارِ (الصِّرَاع) مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَم!

فَصَارَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ لاَ أَتَلَجْلَجَ، أَوْ أُحْجِمَ، أَوْ أُجَمْجِمَ، أَوْ أُدَارِي» -كَمَا قَال الأُسْتَاذ مَحْمُود شَاكِر -رَحِمَهُ الله- فِي «أَبَاطِيل وَأَسْمَار» (ص١٠)- وبِهِ اقْتَدَيْتُ-.

فَالأَمْرُ هُدىً وَدِين، وَحَقٌّ وَيَقِين...

وإنِّي لأَحمدُ اللهَ -تعالى- أنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ ليست (دُكَّاناً شعبيَّة)! ولا (بطاقة شخصيَّة)! ولا (تابعيَّة)، أو (جِنسيَّة)!!! وإلَّا: كانت مصيبةً وبَلِيَّة!».اهـ[1]

أُولئكَ آبائِي، فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ　　إِذا جَمَعَتْنا يا (جَهُولُ!) المَجامِعُ

*****

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٣١٠).



الأَجْوِبَةُ السَّدِيدَةِ فِي إِثْبَاتِ عَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ المَنْهَجِ وَالعَقِيدَة

هذه المسألة مما كثر واستفاض كلام أهل العلم فيه، وكلامهم يلتقي بعضه البعض، فكأنما ينهلون من معينٍ واحدٍ، ويصدرون عن رأيٍ واحدٍ، فلا خلاف ولا اختلاف -إن شاء الله- بينهم، وإن كان من شيء فهو اختلاف في بعض العبارات، وتنوُّعٌ في بعض الإشارات، مما لا يحيل معنى، ولا ينقض مبنى.

أَقْوَالُ العُلَمَاءِ فِي المَسْأَلَة:

وحتى لا أطيل، ولا أشغل القارئ عن المقصود، فإنني أنقل هنا ما وقفت عليه من كلام علمائنا ومشايخنا في هذه المسألة[1]:

١) الإمام محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله-:

سئل الإمام الألباني -رحمه الله-: ما مدى استقامة قول: فلان سلفي العقيدة، ولكنه على منهج الإخوان!!! فهل المنهج ليس من العقيدة؟ وهل عرف هذا التقسيم عند السلف فوجد رجل سلفي المعتقد وليس بسلفي المنهج؟

فأجاب: «لا يفترقان يا أخي، ولا يمكن أن يكون إخوانياً سلفياً، لكن سيكون سلفياً في بعض، وإخوانياً في بعض، أو إخوانياً في بعض، وسلفياً في بعض، أما أن يكون سلفياً على ما كان عليه أصحاب الرسول -عليه السلام- فهذا أمر مستحيل الجمع بينهما، الإخوان المسلمون دعاة! طيب إلى ماذا يدعون؟ هل يدعون إلى دعوة

---

[1] وأكتفي به لوضوحه وصراحته.

السلف الصالح؟ يعني إذا تصوَّرنا إخوانياً سلفياً! هل هو يدعو إلى الدعوة السلفية؟ الجواب : لا. فإذن هذا ليس سلفياً، لكن في جانب يكون كذلك، ومن جانب آخر يكون ليس كذلك.

فقال السائل (الشيخ عبد الله العبيلان) -حفظه الله-: «اتصلت بك على التلفون، فسألتك؟ فقلت لي: لا يهمنك أولئك الذين يلفِّقون بين المنهج السلفي والمنهج الإخواني؛ فلا صاروا سلفيين ولا صاروا إخوانيين».

قال الشيخ -رحمه الله-: هو كذلك، الله أكبر!».اهـ[1]

وسئل الشيخ -رحمه الله- في موضع آخر: هناك من الدعاة من يفرق بين العقيدة والمنهج في التبني، فتجد عقيدته سلفية ومنهجه في الدعوة إلى الله إخوانياً حركياً حزبياً سياسياً تبليغياً، وهكذا، فهل يسعهم ذلك؟

فأجاب: «ما أعتقد أن سلفياً عقيدةً وسلوكاً بإمكانه أن يتبنى منهج الإخوان المسلمين وأمثالهم، نحن نعلم من حياة جماعة الإخوان المسلمين الحزبية أنه مضى عليهم أكثر من نصف قرن من الزمان لم يستفيدوا لذوات أنفسهم شيئاً، فضلاً عن أن يفيدوا غيرهم شيئاً، ذلك لأنه كما يقال: فاقد الشيء لا يعطيه، فهم منذ أن كان مرشدهم حسن البنا -رحمه الله- جمَّعهم وكتَّلهم على خلاف المنهج القرآني الذي يقول -مثلاً-: **﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ**

---

[1] «سلسلة الهدى والنور» (شريط: ٧٥١).

وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾...[1]».اهـ[2]

٢) الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين -رحمه الله-:

سئل فقيه الزمان الشيخ العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: ما حكم فكرة ترقيع الإسلام، ومعناها: أن يعتقد الشخص عقيدة سلفية؛ لأنه درس وتخرَّج على منهج سلفي من كلية الدعوة، أو كلية الشريعة، أو كلية الحديث -مثلاً- لأنه درس دراسة سلفية؛ ولكنه عندما يأتي إلى الدعوة يقول: لا؛ هذا المنهج لا ينفعنا، بل ننهج نهجاً آخر: إخوانياً أو تبليغياً أو غير ذلك، فإنه لا يضرنا لأننا سلفيون عقيدةً، أما منهجاً ودعوة؛ فلا يصلح، فهل كان السلف الصالح يفرقون بين العقيدة، ومنهج الدعوة؟ بارك الله فيكم.

فأجاب: «المنهج -بارك الله فيك- مبني على العقيدة، فمن كانت عقيدته سليمة؛ فسيكون منهجه سليماً بلا شك؛ لأن النبي ﷺ لما ذكر: «**افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قال: من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»[3]، فقوله: «**على مثل ما أنا عليه وأصحابي**» يعني في العقيدة والمنهج والعمل وكل شيء، ولا يمكن أن يختلف هذا وهذا، فمثلاً الإخوانيون والتبليغيون والإِصلاحيون وغيرهم، إذا كان منهجهم لا يخالف الشريعة؛ فلا بأس به، وإذا كان يخالف الشريعة؛ فإنه لا بد أن يصدر عن عقيدة؛ لأنَّ كلَّ عملٍ له نية،

---

[1] [النساء: ٥٩].

[2] «سلسلة الهدى والنور» (شريط: ٦٠٩).

[3] «الصحيحة» (٢٠٤).

فإذا اتخذ إنسانٌ منهجاً مخالفاً لمنهج الرسول -عليه الصلاة والسلام- وخلفائه الراشدين؛ فمعناه: أنَّ عقيدته غير سليمة، وإلاَّ متى سلمت العقيدة سلم المنهج.

ثم إنه بهذه المناسبة أودُّ أن أقول: إن من البلاء الذي حلَّ بالأمة، ولا سيما في الوقت الحاضر، التفرق والتشتت، هذا ينهج منهج فلان، وهذا ينهج منهج فلان، وليتهم يدعُ بعضُهم بعضاً! بل تجد كل واحد يضلل الثاني، وربما يكفره في أمور ليست ضلالاً، وليست كفراً، وهذه بلوى ضُرِبَت بها الصحوة الإِسلامية التي كنا نؤمِّل فيها خيراً قبل سنوات قليلة، الآن أصبح كثير من الشباب متفرقين، ربما يُبْغِض هذا الأخ الشاب الذي يريد الحق مثلما يريده، أشدّ مما يُبْغِض الإنسان الفاسق[1]، نسأل الله العافية، كل هذا لا شك أنه من وحي الشيطان، وأوامره، فالواجب علينا أن يأتلف بعضُنا إلى بعض وأن نجلس ونبحث، من كان على حقٍّ نصرناه، ومن كان على باطل بيَّناه له؛ لكن إذا قال: أنا لا أعرف إلا هذا وهذا اجتهادي، وله مسوِّغ في اللغة العربية، وفي الشرع؛ فإننا لا نضلله، والحمد لله الأمر واسع».اهـ[2]

وسئل أيضاً -رحمه الله-: فضيلة الشيخ! ما العلاقة بين السلوك والعقيدة، وهل يمكن أن يقال: رجل على عقيدة سليمة؛ على عقيدة ومنهج أهل السنة والجماعة، ولكن عنده خلل في بعض أخلاقه؟ فنرجو الجواب بالتفصيل، وأرجو النصيحة -فضيلة الشيخ- للدعاة في هذه المسألة جزاكم الله خيراً.

---

[1] وبهذا تعرف فساد ما يدندن البعض حوله من (إطلاق) القول بتقديم ضلال المبتدع على الفاسق!

[2] «لقاء الباب المفتوح» (١٢٨/ ٢٤).

فأجاب: «بارك الله فيك كلما صحَّت العقيدة صحَّ المنهج وصحَّ السلوك، وكلما اختلَّت العقيدة اختلَّ المنهج والسلوك، ولهذا قال العلماء -رحمهم الله-: إن المعاصي تنقص الإيمان، مع أن المعاصي أعمال جوارح: إما قول، أو فعل، أو ترك، لكن قد يكون الإنسان عقيدته سليمة، ونيته سليمة، ويريد الخير، لكن يخطئ في السلوك، ويسلك جادة غير صحيحة، من ذلك مثلاً: الخوارج؛ يصومون ويقرءون القرآن ويصلون، حتى قال النبي ﷺ لأصحابه: «**إِنَّ أَحدكم ليحقر صلاته عند صلاتهم، وقراءته عند قراءتهم**»[1] ولكنهم أخطئوا في المنهج؛ كفَّروا المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، فضلوا ضلالاً عظيماً، ولهذا يروى عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنه سئل عنهم: أكفارٌ هم؟ قال: من الكفر فَرُّوا[2]، لكن في الواقع أنه حسب الوصف الذي قال الرسول -عليه الصلاة والسلام- أنهم يقولون من خير قول البريَّة، وأنهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميَّة، وأنهم يقرءون القرآن لكن لا يتجاوز حناجرهم -والعياذ بالله-.

فالمهم أن السلوك شيء والعقيدة شيءٌ آخر، وكلما صحَّت العقيدة صحَّ المنهج وصحَّ السلوك، وقد تكون العقيدة صحيحة بمعنى: أن الرجل يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، لكن يخطئ في المنهج والسلوك.

ولهذا أَحُثُّ إخواننا الشباب وغير الشباب أن ينظروا إلى سيرة الخلفاء الراشدين وأهل زمانهم والأئمة من بعدهم، الأئمة من بعدهم كانوا في زمن يُدعى فيه علناً إلى

---

[1] متفق عليه.

[2] الرواية في أهل صِفِّين لا في الخوارج.

البدعة، ويعاقب من لم يقل بالبدعة، ومع ذلك لم يخرجوا على هؤلاء الأئمة ولا وصفوهم بالكفر، بل كانوا يدعون لهم ويصفونهم بأنهم أمراء مؤمنون، وعلى ذلك إمام أهل السنة الإمام أحمد -رحمه الله-، وكان الفضيل بن عياض وكذلك الإمام أحمد يقول: لو أعلم أن لي دعوةً مستجابةً لصرفتها للسلطان.

لكن تجد بعض هؤلاء المنحرفين في سلوكهم إذا قيل لهم: ادعوا للسلطان ادعوا لولي أمركم، قال: أبداً لا ندعو له، وكأَنَّ الأَمرَ متعذرٌ على الله -عز وجل- نسأل الله العافية- ولم يعلموا أن الله هدى أقواماً يسجدون للأصنام فصاروا يسجدون لرب العالمين -عز وجل-، والله على كل شيءٍ قدير.

ولذلك نرى أن هذا خطرٌ عظيم، أولئك الذين يقال لهم: ادعوا للحكام، وادعوا لولاة الأمر بالهداية وصلاح البطانة، يقول: لا ندعو له بل ندعو عليه، سبحان الله!! رجل ملَّكه الله إياك قدراً، هو مالك لك الآن وله السلطة عليك كيف لا تدعو له بالهداية؟!! لكن مشكلة السَّفَه والضَّلال هو الذي يحمل الإِنسانَ على مثل هذه الأمور».اهـ[1]

٣) اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء برئاسة الشيخ ابن باز -رحمه الله-:

سؤال وُجِّه **للجنة الدائمة:** كثر الحديث في هذه الأيام عن الفرق بين العقيدة والمنهج، حتى بدأ الناس يقولون: فلان عقيدته عقيدة أهل السنة والجماعة أو (السلفية)، ولكن ليس منهجه منهج أهل السنة والجماعة، فمثلاً يقولون عن بعض من ينتسبون إلى جماعة التبليغ أو الإخوان المسلمين، أو عن بعض الجماعات الأخرى

---

[1] «لقاء الباب المفتوح» (١٧٩/ ٢١).

هذا الكلام. فهل هناك ضابط نعرف به منهج أهل السنة والجماعة أو السلفية؟ وهل يصحُّ هذا التفريق بين العقيدة والمنهج؟

فكان الجواب: «عقيدة المسلم ومنهجه شيء واحد، وهو ما يعتقده الإنسان في قلبه، وينطق به بلسانه، ويعمل به بجوارحه، من وحدانية الله -سبحانه وتعالى- في الربوبية والإلهية والأسماء والصفات، وإفراده بالعبادة والتمسك بشريعته في القول والعمل والاعتقاد، على ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وسار عليه سلف الأمة وأئمتها، وبذلك يُعلم أنه لا فرق بين العقيدة والمنهج، بل هما شيء واحد يجب أن يلتزمه المسلم ويستقيم عليه».اهـ[1]

٤) الشيخ محمد أمان الجامي -رحمه الله-:

سئل الشيخ العلامة **محمد أمان الجامي -رحمه الله-**: ما الفرق بين العقيدة وبين المنهج؟

فأجاب: «المنهج: الطريق، والعقيدة: هو ما تعتقده في نفسك نحو ربك ودينك ونبيك، أي منهج أهل السنة والجماعة في العقيدة، فالطريق إلى العقيدة والطريق التي عليه تلك العقيدة لا فرق بينهما هما متلازمان، والقول بأن فلاناً سلفي العقيدة منهجي الإخوان! فلسفة لا معنى لها».اهـ[2]

وسئل الشيخ -**رحمه الله**-: هل هناك فرق بين العقيدة و المنهج؟

فأجاب: «هذه من بدع الحزبيين التفريق بين المنهج وبين العقيدة، يقال: عقيدة

---

[1] «اللجنة الدائمة» (٢/ ٤٠، ٤١) الفتوى رقم (١٨٨٧٠).

[2] من محاضرة: «الأجوبة الذهبية على الأسئلة المنهجية».

أهل السنة، أو منهج أهل السنة في العقيدة! ما منهج أهل السنة في العقيدة؟ منهجهم يأخذون عقيدتهم من الكتاب والسنة، يثبتون ما أثبت الله لنفسه، وما أثبت له رسوله -عليه الصلاة والسلام- من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تشبيه ولا تكييف، هذا منهجهم في العقيدة.

إذا ادَّعى الإنسان أنه منهجي السلف[1]، أو عقيدته سلفية، ومنهجه إخواني، أو كما يقولون! هذا التفريق غير سليم، كلام متناقض غير سليم».اهـ[2]

٥) الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

سئل فضيلة الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟

فأجاب: «المنهج أعمُّ من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات وفي كل حياة المسلم، كلُّ الخطة التي يسير عليها المسلم تسمَّى المنهج.

أما العقيدة فيراد بها أصل الإيمان، ومعنى الشهادتين ومقتضاهما هذه هي العقيدة».اهـ[3]

وسئل -حفظه الله-: هل يمكن الاجتماع مع اختلاف المنهج والعقيدة؟

فأجاب: «لا يمكن الاجتماع مع اختلاف المنهج والعقيدة، وخير شاهد لذلك: واقع العرب قبل بعثة الرسول ﷺ، حيث كانوا متفرِّقين متناحرين، فلما دخلوا في الإسلام، وتحت راية التوحيد، وصارت عقيدتهم واحدة، ومنهجهم واحداً؛ اجتمعت

---

(١) سبق لسان من الشيخ -يرحمه الله-، ولعله يقصد: (سلفي المنهج).

(٢) من «تسجيل صوتي» للشيخ -رحمه الله- على (شبكة الإنترنت).

(٣) «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص١٢٣).

كلمتهم، وقامت دولتهم، وقد ذكّرهم الله بذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً﴾.[1]

وقال- تعالى- لنبيه ﷺ: ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.[2]

والله -سبحانه- لا يؤلف بين قلوب الكفرة والمرتدّين والفِرق الضالة أبداً، إنما يؤلف الله بين قلوب المؤمنين الموحّدين، قال -تعالى- في الكفّار والمنافقين المخالفين لمنهج الإسلام وعقيدته: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَعْقِلُونَ﴾.[3]

وقال-تعالى-:﴿.. وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[4]، ﴿إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾: وهم أهل العقيدة الصحيحة، والمنهج الصحيح؛ فَهُم الذين يسلمون من الاختلاف.

فالذين يحاولون جمع الناس مع فساد العقيدة واختلاف المنهج يحاولون مُحالاً؛ لأن الجمع بين الضِّدَّين من المحال.

فلا يؤلّف القلوب، ويجمع الكلمة؛ سوى كلمة التوحيد، إذا عُرف معناها، وعُمل بمقتضاها ظاهراً وباطناً، لا بمجرّد النطق بها مع مخالفة ما تدلُّ عليه؛ فإنها حينئذ لا تنفع».اهـ[5]

٦) الشيخ الفاضل ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله-:

---

[1] [آل عمران: ١٠٣].

[2] [الأنفال: ٦٣].

[3] [الحشر: ١٤].

[4] [هود: ١١٨، ١١٩].

[5] «الأجوبة المفيدة عن أسئلة المناهج الجديدة» (ص٢١٠-٢١٢).

قال الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: «والمنهجُ: قد كثُرَ الكلامُ فيه، والحديثُ عنه في هذا العصر، بعكس ما كان عند السلف؛ قد يذكرون كلمة منهج، ومنهاج؛ لكن؛ ما كان عندهم هذا اللَّهْجُ بالمنهج.

لكن؛ لَمَّا انتشرَ: اضطُرَّ السَّلَفِيُّون أنْ يقولوا: المنهج، المنهج.

أنا سمعتُ الشيخَ ابنَ باز لا يُفَرِّقُ بين العقيدة والمنهج! ويقولُ: كلُّها شيءٌ واحدٌ.

والشيخُ الألبانيُّ يفرِّقُ[1]، وأنا أُفَرِّق[2]: أرى أنَّ المنهجَ أشملُ من العقيدةِ، فالمنهج يشملُ العقيدةَ، ويشملُ العبادات، ويشملُ كيف تتفقَّه، ويشملُ كيف تواجهُ أهلَ البِدَعِ...

فالمنهج شاملٌ: منهجَ أهل السُّنَّة في العقيدة، منهجَهم في العِبادة، منهجَهم في التَّلَقِّي، ومنهجَهم في كذا، منهجَهم في كذا... فالمنهج أشملُ -بلا شكٍّ-.

لكنَّ أهل الأهواء بعضُهم يُفَرِّقُ بين العقيدةِ والمنهج؛ لأهدافٍ حزبيَّةٍ وسياسيَّةٍ؛ فيحتالونَ على كثيرٍ مِن السَّلَفِيِّين، فيقولون: أنت تبقى على عقيدتِك! ولكن المنهج نحن مُحتاجُون أن نتعاونَ فيه؛ فلا مانعَ أنْ نقولَ: أنا سلفيٌّ -عقيدةً-؛ إخوانيٌّ -منهجاً-!

ومعلومٌ أنَّ مِن منهج الإخوان؛ حربَ العقيدة السَّلَفِيَّة!

---

[1] قال شيخنا -معلِّقاً عليه-: «ويُستفاد مِن كلامِ فضيلتِه -نَفَعَ اللهُ به- وجودُ خلافٍ في التفريق بين (العقيدة)، و(المنهج) -نفياً وإثباتاً- بين مشايخ أهل السُّنَّةِ الكِبار -الشيخ ابن باز، والشيخ الألبانيّ-!

فماذا يقولُ الغُلاةُ المُطَيِّرونَ للكلامِ! والمُتَشَدِّدُونَ المُوَجِّهُون للسِّهام؟!».اهـ «منهج السلف الصالح» (ص١٤١).

[2] ترى ما رأي سماحة! المسود بهذا الكلام؟! كم أنا مشفق عليه منه!

فهذا السَّلَفِيُّ الذي يقولُ: أنا سلفيٌّ إذا قال: أنا سلفي العقيدة، إخواني المنهج! أو: تبليغي المنهج! فهُو يُنادي على نفسِه بأنَّهُ يُحاربُ المنهجَ السَّلَفِيّ، والعقيدة السَّلَفِيَّة...

فهو مِن الحِيَل الحِزبيَّة والسياسيَّة التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرَّقوا بين العقيدة، والمنهج -للتلاعب بعقُول السَّلَفِيِّين -خاصَّة-».اهـ[1]

٧) شيخنا وأستاذنا المحدِّث علي الحلبي -حفظه الله-:

قال شيخنا [بتصرف]: «لم يُحسِن فهمَ كلامي -في بيان (العقيدة)، و(المنهج) -والفرق بينهما- بعضُ (الشَّبَبَة) الصِّغار[2]، فطيَّروه كُلَّ مطار، وأحاطُوه بالخَلَل والعَثار!

وممَّا كتبتُه -في هذا الأمر- قبل نحو عشرين سنةً- في كتابي «رؤية واقعية في المناهج الدعوية» (ص١٢-٢١) -باختصار-:

«...هُناك دَعَواتٌ أثبتَ التاريخُ المعاصرُ (فَشَلَها) و(إفْلاسَها)، مضى عَلَيْها ستُّونَ عاماً، أو أربعون عاماً، أو خمسةٌ، أو عشرةٌ.. وهكذا..

فهذه الدَّعَوات: الخلافُ بيننا وبينها (عَقَدِيٌّ) و(منهجيٌّ)؛ وليس كتابُنا هذا مُؤَسَّساً للردِّ عليها، ونَقْضِ أفكارِها وطرائقِها!

وإنَّما هذا الكتاب أقَمْتُهُ ردًّا على مَن وافَقَنا في (أصل العقيدة) وخالَفَنا في (المنهج) الذي يجبُ سلوكُه والسَّيْرُ على هُداه.

---

[1] «الأجوبة على أسئلة أبي رواحة المنهجيَّة» (ص٤٢).

[2] كالمسود وأضرابه من أهل الصَّغار، ممن الغلو لهم شعار، والتعصُّب لهم دثار!

ولِبَيانِ الفَرْقِ بين (العقيدة) و(المنهج) أقولُ:

قال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً**﴾.[1]

قال ابنُ عَبَّاس: «**سبيلاً وسُنَّةً**».[2]

قال ابنُ كثير في «تفسيرِه»[3]: «هذا إخبارٌ عن الأُمَمِ المُختلفة الأديان، باعتبار ما بَعَثَ اللهُ به رُسُلَهُ الكرامَ مِن الشَّرائع المختلفةِ في الأحكام، المتَّفِقَةِ في التَّوحيد».

قلتُ: فهذه إشارةٌ إلى وحدة دعوة الأنبياء في التوحيد، واختلافِهم في الشِّرْعَةِ والطريق والسبيل...

وها هُنا أمرٌ يَجِبُ بيانُه وإيضاحُه، وهو: أنَّ استمرار الانحراف عن (المنهج) يُؤَدِّي إلى انحرافٍ في (العقيدة) -نَفْسِهَا، والتوحيد -ذاتِه-..

والناظرُ في بعضِ الجماعات (الدَّعَوِيَّة) المُعاصرة يرى دليلَ ذلك واضحاً!!

«ومعلومٌ مِن فقهِ التَّرْبِيَة الإيمانيَّة، أنَّ اللهَ يُعاقِبُ على الذَّنْبِ بالذَّنْبِ، وهي أقسى صنوفِ العقوبات.

وهكذا عُوقِبَت الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ على انحرافِها العَمَلِيِّ والسُّلوكيِّ، بانحرافٍ أشدَّ منه في العقيدة والتصوُّر». كما في كتاب «العلمانية» (ص٥٠٧) -لسَفَر الحَوَالي! واللهُ العاصمُ».اهـ

وخُلاصةُ القولِ -بعد الإشارةِ إلى وُجُودِ الاختلافِ (السُّنِّيِّ) المذكورِ في ضَبْطِ

---

[1] [المائدة:٤٨].

[2] رواهُ اللَّالَكائيُّ (٦٦)، والطَّبَريُّ (٦/ ٢٧١).

[3] (٢/ ١٠٥).

الفَرْقِ بين (العقيدة) و(المنهج)-:

المنهجُ سِياجُ العقيدة، وحِصنُها المَنِيعُ؛ فلو (حَصَلَ) أنَّ أحداً كان ذا (عقيدةٍ) سلفيَّةٍ -في نفسِه-، ولكنَّهُ منحرفٌ في (منهجِه) -حزبيًّا كان أم غيرَه-: فإنَّ الشيءَ الأقوى فيه -(منهجاً) أو (عقيدةً)- هو الذي سَيُسَيْطِرُ عليه، ويُؤَثِّرُ فيه؛ بحيث لا يستمرُّ -كما يُقالُ- في حالةِ انعدام الوزن التي يعيشُها!!

فإمَّا أنْ يُؤثِّر (منهجُهُ) على (عقيدتِه)؛ فيَؤولَ مبتدعاً مكشوفاً!

وإمَّا أن تُؤثِّر (عقيدتُهُ) على (منهجِه)؛ فيُصبحَ سَلَفِيًّا معروفاً!

... وإنَّ الأخيرةَ لأَحَبُّ إلينا مِن الأُولى؛ ولذلك ندعو، ونَجِدُّ، ونصبرُ، ونتصبَّرُ...

وكنتُ قد علَّقْتُ -مُنذُ سنوات- في رسالتِي «الأسئلة الشاميَّة» (ص٨٢-ط. المنهاج) -على هذا الموضوع- بقولِي:

«فالتفريقُ بين (المنهج) و(العقيدة) تفريقٌ مِن حيث الحُدوث والواقِع، وليس تفريقاً مِن حيثُ الشّرع -مِن جهة-، فضلاً عن النتيجةِ والأثر -مِن جهةٍ أُخرى-؛ فتأمَّلْ، وتنبَّهْ..».اهـ[1]

٨) الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:

سئل معالي الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: ما الفرق بين العقيدة والمنهج،

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٣١-١٤٠). والعجيب! أن بعض المعترضين جعل هذا من الشيخ تناقضاً!! فما الذي ناقضه؟!

وما حكم من يستدل بقوله -تعالى-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1] على أن الشريعة هي العقيدة والمنهاج ولا يوجد فرق، هل هذا صحيح؟

فأجاب: «في قوله -جل وعلا- ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ أهل التفسير من الصحابة فمن بعدهم على معنى قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ أي سبيلاً وسنةً.

فالمنهاج هو العقيدة؛ لأن المنهج هو النَّهج الذي يُسلَك، والطريق الذي يُسلَك معلوم أنه تكون معه طرق، فإذن هذا الطريق الذي هو المنهاج هو السبيل وسبيل الله -جل وعلا- واحد ﴿وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2] سبيل الله واحد وهو طريقه الموصل إليه وهو منهاج، وكيف تفهم معنى المنهاج ومعنى المنهج؟

إذا عرفت أن الأمة تفرقت فرقاً، تفرقت إلى فرق شتى وإلى طوائف كثيرة، وتلك الطوائف وتلك الفرق كلُّ فرقةٍ وطائفةٍ اتخذت لها سبيلاً واتخذت لها طريقاً، ومعلوم أن مجموع ما عليه تلك الطوائف والفرق أن مجموع ما هم عليه هو عقائدهم، ولهذا قال أهل العلم: إنَّ منهج أهل السنة والجماعة هو طريقة أهل السنة والجماعة، وهو عقيدة أهل السنة والجماعة، ولا يُميَّز أهلُ السنة والجماعة عن غيرهم من الفرق الضالة المخالفة لطريقة سلف هذه الأمة من صحابة رسول الله ﷺ فمن بعدهم إلا بهذا المنهج.

---

[1] [المائدة:٤٨].

[2] [الأنعام:١٥٣].

خذ مثلاً في أبواب الإيمان لهم منهج ولهم عقيدة، في أبواب القدر لهم منهج ولهم عقيدة، في أبواب الصفات وأسماء الله -جل وعلا- لهم منهج ولهم عقيدة؛ يعني لهم عقيدة التي هي المنهج مما يميزهم عن غيرهم، كذلك في أبواب الغيبيات لهم طريقة، ولهم منهج، ولهم عقيدة، كذلك في التعامل مع الخلق، التعامل مع الأئمة، مع ولاة الأمر، مع الحكام، لهم منهج ولهم طريقة، التعامل مع الناس، مع المسلمين، لهم منهج ولهم طريقة، التعامل مع أهل العلم لهم منهج ولهم طريقة ولهم عقيدة.

هذه كلُّها مسطرة في كتب علماء أهل السنة والجماعة، فإذا قيل: عقيدة أهل السنة والجماعة، يعني: منهج أهل السنة والجماعة.

ومن الناس من قد يخالف عقيدة أهل السنة والجماعة، والمخالفة على قسمين:

إِمَّا أَن تكون المخالفة لأصلٍ من أصول أهل السنة والجماعة، فمن خالف في أَصلٍ من الأُصول فهو مبتدع خارج عن أهل السنة والجماعة.

فمثلاً يخالف في أَصل الإيمان، ويقول: الإِيمان قول واعتقاد دون عمل، فهذا يكون خارجاً عن عقيدة السلف الصالح عقيدة أهل السنة والجماعة.

يقول في القدر بالكسب، وأَنَّ المرء المكلَّف محلٌّ لفعل الله وأَنَّ الفعل ليس بفعله حقيقة؛ وإنما هو محل له؛ قول الأشاعرة أو نحو ذلك، فهذا قول بالجبر، فهذا مخالف لعقيدة أهل السنة والجماعة في الأصل، صاحبه ليس من أهل السنة والجماعة.

كذلك في أبواب الإمامة يخالف في وجوب السمع والطاعة للإمام المسلم، يخالف في أصل المسألة فهذا ليس من أهل السنة والجماعة.

كذلك إذا خالف في بعض المسائل المتعلقة بالصحابة فقال: أنا أترضَّى عن الصحابة جميعاً إلا واحد، هذا خالف في أصل من أصول أهل السنة والجماعة، فليس منهم، هو مبتدع.

والقسم الثاني: من يوافق في أصل ولكن في بعض أفراد الأصل يبدو له وجهة يتأوَّلها مع إقراره بالأصل، هذا، نقول: هذا مخالف لطريقة أهل السنة والجماعة، هذا مخطئ، هذا مباين لطريقتهم، ولا يقال -يعني في تلك المسألة ولا يقال- ببدعته ولا بفسقه؛ لأنه أَقرَّ بالأصل ولكن خالف في فرع تحت ذلك الأصل لشبهة عنده.

مثل ما حصل من الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة حين خالف في حديث الصورة المعروف: «**خلق الله آدم على صورته**»[1] وفي لفظ: «**خلق الله آدم على صورة الرحمن**»[2] ونازع في ذلك، وخالف أهل السنة، وخالف بقية الأئمة في ذلك، هو سلَّم بأنَّ باب الصفات مداره على التسليم، وأننا نُمِرُّ الصفات كما جاءت، وأننا نسلِّم ولا ننكر، وابن خزيمة له كتاب التوحيد شاهد بذلك، فهو من أئمة أهل السنة والجماعة، ولكنه بهذه المسألة غلط وتأوَّل تأَوُّلاً أبطله أهل العلم، ولشيخ الإسلام في ردِّ قوله أكثر من مائة صفحة في ضمن ردِّه على الرازي في كتابه «نقض أساس التقديس»، فردَّه وبين أنه -يعني الإمام ابن خزيمة- خالف طريقة أهل السنة والجماعة، هو مسلِّم بالأصول، لكن بدا له فهم في ذلك، فهنا يُخَطَّأ، وقد قال الذهبي: «زلَّ زلة عظيمة»[3]، ونحو ذلك مما يبين فيه خطأ هذا العالم، أو خطأ هذا الرجل، أو خطأ من

---

[1] صحيح، «الصحيحة» (٤٤٩).

[2] ضعيف، «الضعيفة» (١١٧٥، ١١٧٦).

[3] انظر «السير» (١٤/ ٣٧٤-٣٧٦).

ذهب هذا المذهب، ويشنع على ذلك القول حتى لا يؤخذ به؛ لكن يبقى للرجل المسلِّم بنصوص أهل السنة والجماعة، وبأصول اعتقادهم يبقى من أهل السنة والجماعة لا يخرج عنهم، بخلاف من يخالف في أصل من الأصول مثل الإيمان أو القدر أو في صفات الله يزعم أن العقل مقدم وأنه إن خالف النقل والعقل وجب تقديم العقل، وأن العقل حاكم لا محكوم ونحو ذلك من الأصول، أو خالف في أبواب الإمامة وقال: لا تلزم الإمامة، أو لا يلزم السمع والطاعة، أو يرى الخروج على الولاة، أو نحو ذلك، هذا كلُّه يكون خارجاً عن أهل السنة والجماعة.

فهذا تحرير هذا المقام، والله الموفق إلى الصواب».اهـ[1]

٩) الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-:

سئل الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-: هل هناك فرق بين العقيدة والمنهج؟

فأجاب: «العقيدة هي ما يجب على المرء اعتقاده في الله -عز وجل-، وفي ما جاء من عنده، وما جاءت به رسله.

وعمود ذلك وملخصه: أركان الإيمان الستة، التي هي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره، ثم ما يتبع ذلك مما يجب على المسلم اعتقاده، وأنه حق وصدق، من أخبار الغيب: كحدوث الفتن التي أخبر النبي ﷺ، أو كأخبار من مضى من النبيين والمرسلين، سواء ما كان منها في الكتاب أو السنة، وأحوال البرزخ من نعيم القبر وعذابه، وما يجري في القيامة الكبرى من نصب الحوض والميزان والصراط وغير ذلك.

---

[1] من شريط «لقاء مفتوح مع الشيخ».

وأما المنهج: فهو تقرير أصول الدين وفروعه. المنهج: هو الطريق الذي يقرر به المرء أصول الدين وفروعه، فإن كان هذا الطريق موافقاً للكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح، فهو منهج حق، وإن كان مخالفاً لذلك فهو منهج فاسد، والإسلام مؤلَّف من هذين: صحة المعتقد وسلامة المنهج وسداده، فلا ينفك أحدهما عن الآخر، فمن فسد منهجه فثقوا أن هذا نابع من فساد عقيدته، فإذا استقامت العقيدة على الوجه الصحيح، استقام كذلك المنهج.

فالخوارج فسد منهجهم لفساد عقيدتهم، لأنهم اعتقدوا استحلال دماء أهل الكبائر، فسوَّغوا قتلهم وقتالهم، والخروج على الحكام العصاة الفساق، واستحلوا الأموال والدماء، ولهذا قال من قال من أهل العلم بأنهم كفار». اهـ[1]

١٠) الشيخ زيد بن هادي المدخلي -حفظه الله-:

سئل فضيلة الشيخ زيد بن هادي المدخلي -حفظه الله-: فضيلة الشيخ، بعض الشباب يقول عقيدتي عقيدة السلف، ولكن أسلك بعض وسائل ومناهج بعض الجماعات الإسلامية فهل في هذا حرج؟ وجزاكم الله خيراً.

فأجاب: «الذي ينبغي أن يُعلم أن السلفية عقيدة ومنهج، دعوة وعمل، فالعقيدة والعمل متلازمان لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، فلا يمكن أن توجد عقيدة صحيحة كاملة مع وجود انحراف في العمل، والعكس بالعكس، فهذا التناقض -كما أسلفت- من باب التلبيس على الناس، أَن يدَّعيَ موافقة قوم في العقيدة ومخالفتهم في المنهج والعمل، وموافقة قوم في العمل ومخالفتهم في العقيدة، هذا هو الخلط، وهذا هو

[1] من محاضرة «الإيضاح والبيان في كشف بعض طرائق فرقة الإخوان».

التلبيس على النفس وعلى الناس، وهذا الذي يَضلُّ به من يَضلُّ من الناس، والحاصل أن صاحب هذا الفكر وصاحب هذا النهج يجب عليه أن يتخلص منه وأن يتفق مع السلف، ومن يسير في طريق السلف في العقيدة، والعبادة، والمعاملة، ومنهج الدعوة، ومنهج الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومنهج الولاء والبراء، والموقف من ولاة الأمر، وفي كل شأن من الشئون، وفي كل باب من أبواب العلم والعمل، ندعوه إلى ذلك ونُلزمه به، ونُحذِّره من صنيعه، ونعيذه بالله من التَّذبذب الذي سيضيع بسببه فيما يضر ولا ينفع. والله أعلم».اهـ[1]

١١) الشيخ محمد بن عمر بازمول -حفظه الله-:

قال الشيخ محمد بازمول -حفظه الله-: «**ومن العبارات الموهمة**: قول بعضهم: «فلان سلفي عقيدة لا منهجاً».

كذا يقولون، وهذه العبارة فيها نظر كبير، إذ الحقيقة أن المنهج إنما يكون تبعاً للعقيدة[2]، فمن كانت عقيدته على شيء، فإن منهجه ومسلكه إنما ينبعث منها ولا بد. فمن اعتقد -مثلاً- أن البدعة حدث في الدين، وأن أصحاب البدع خطر يهدد المسلمين في دينهم، كيف يعاملهم؟ لا بد أن يعاملهم من هذا المنطلق، هل يعقل أن يسلك منهجاً في التعامل معهم خلاف ما يمليه عليه اعتقاده؟ وعليه فإن هذه العبارة لا تتفق مع الواقع.

وهذه العبارة توهم أن العقيدة أبواب معينة، كما يظن بعض الناس أن العقيدة

---

[1] «العقد المنضد الجديد» (ص٧٨).

[2] قارنه بكلام الشيخ الفوزان!

هي فقط مسائل الأسماء والأحكام، ومسائل الأسماء والصفات، فمن وافق السلف فيها وخالفهم في غيرها فقد صحَّت عقيدته فهو سلفي العقيدة لا المنهج!

وهذا خطأ في التصديق بالعقيدة، يحتاج إلى أن يتعلم ويفهم حقيقة العقيدة الإسلامية وأبوابها، والله المستعان».اهـ [1]

قلت:

وبعد هذه النقول العديدة، والكلمات المفيدة تبين لنا أمر واضح جلي، وهو أن الإسلام والإيمان قائمان على التسليم المطلق، فمن سلَّم بالعقيدة ولم يسلِّم بالمنهج فهذا لم يسلِّم التسليم المطلق، وإيمانه ناقص بمقدار نقص تسليمه، فإن الذي فَرض عليه اعتقاد هذا المعتقد، هو الذي أوجب عليه سلوك هذا المنهج، والعقيدة والمنهج يلتقيان ولا يفترقان، إلا عند من أراد أن يبدِّل دينه، ويترك السبيل الواضح، ويتبع السبل الأخرى فيضلَّ بها عن سبيل الحق، وطريق الصدق.

وهذا أمر -ولله الحمد- لم يختلف فيه اثنان من علمائنا الحريصين كل الحرص على كلِّ مسلم من أن يكون سلفي المنهج والعقيدة، كسلفه الذين تلقى منهم المعتقد، ولا يأخذ بما شاء ويترك ما شاء، فيكون مرةً إلى هؤلاء ومرةً إلى هؤلاء!

وإن كان من كلام علمائنا ومشايخنا ما يوهم خلاف ذلك؛ فإنما مرده إلى حقيقة مراده، لحسن ظننا باعتقاده، فيكون مقصوده بيان واقع بعض الناس الذين نحيا بينهم، ونعيش معهم، من الذين يريدون خلط الحق بالباطل، بقولهم بلسان الحال: ﴿**نؤمنُ ببعضٍ ونكفرُ ببعضٍ**﴾، وليس إقراراً لهم على فعلهم بحالٍ من الأحوال،

---

[1] «عبارات موهمة» (ص٢٨).

كمثل قول شيخنا -لمن سأله: «إنسان عقيدته تخالف منهجه؟»-: «ممكن هذا موجود، هذا موجود، يوجد الآن، نحن نعرف بعض الناس..».اهـ فشيخنا لا يفرق بين العقيدة والمنهج كما مر معنا، وإنما يحكي حال من يفرق في ذلك، ويذكر حالة موجودة في المسلمين -كما ترى هنا-، وهي ظاهرة غير صحِّيَّة، بل مَرَضِيَّة، وليست مُرضِيَة، فكما نرى أن المفرِّق ليس العالم الذي يذكر هذا التفريق وينكره، وإنما المفرِّق حقيقةً هو من يفرق بين عقيدته ومنهجه، وينادي على نفسه: (هو سلفي العقيدة، (إخواني، تبليغي، تكفيري، قطبي، سروري، حدادي،..) المنهج)! فمن أعظم الظلم نسبة هذا التفريق إليه، واتهامه به.

وها نحن نرى حولنا من يكون صاحب عقيدةٍ سلفية مسلِّماً لها في كثير من الأبواب: الإيمان، الأسماء والصفات، القدر، الصحابة، الألوهية، الشرك والبدع، وغير ذلك، ولكنك تجده مضيِّعاً مخلِّطاً -على منهج الإخوان- في مسائل التكفير والحكام![1]

ومن يكذِّب وينكر ذلك فإنما ينكر واقعاً وحقيقةً، ويكون مكذِّباً نفسه قبل تكذيبه غيره! وإنما ذلك لسوء نيته وخبث طويته!

قد تُنْكِرُ العينُ ضوءَ الشمسِ من رَمَدٍ   وينكرُ الفمُ طعمَ الماءِ من سَقَمِ

---

[1] بل ومنهم -أيضاً- من يكون مسلماً لمنهج السلف في كل أبواب العقيدة إلا في باب (التبديع) و(الحكم على المعين)؛ فنجده قد انتهج منهج (الحدادية) وارتضاه له منهجاً، مع أنه يتبنى عقيدة السلف وينتسب إليهم! كحال مسودنا هنا وشيخه وزمرتهم من (غلاة التبديع) -أصلحهم الله-، فهم لا يبعد حالهم كثيراً عن حال من ذكرنا من المخلِّطين في باب (التكفير)، وهم خير مثال على ما ذكرنا من واقع المفرِّقين.

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قال المسود (ص٦٦) -مفترياً على شيخنا-: «*يفهم من كلامه هذا تفريقه بين العقيدة والمنهج بحيث يكون الرجل على عقيدة سلفية ومنهج تكفيري وهذا التفريق عجيب لا دليل عليه، بل العقيدة تدخل في المنهج ولا ينفصل المنهج عن العقيدة. ولا يكون الرجل على عقيدة مغايرة عن المنهج*».

قلت: وبعد ما نقلت لك من كلام شيخنا الصريح، ووضحت لك من توضيح، بأن شيخنا لا يفرق بين العقيدة والمنهج بحال من الأحوال؛ فإن حكاية هذا القول الجائر تغني عن رده.

ولله دَرُّ أبي الطيب:

وكم من عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُه من الفهمِ السقيمِ
ولكنْ تأخذُ الآذانُ منه على قدرِ القرائحِ والعلومِ

ثم قال المجهول(ص٦٦): «*هذا الكلام غير مفهوم، وفيه خلط وخبط. فكيف تغلب عقيدته الصحيحة منهجه، أو يؤثر منهجه على عقيدته. بل التأثير في المنهج تأثير في العقيدة، والتأثير في العقيدة تأثير في المنهج*[1]. *ولا يمكن أن يكون المنهج صحيحاً والعقيدة فاسدة، أو العكس*».

قلت: هذا الخلط والخبط في فهمك المشوب بسوء الظن، والمغموس بالحقد الدفين، وليس في كلام شيخنا، بل كلامه واضح وضوح الشمس في رائعة[2] النهار،

[1] وهل هذا إلا قوله؟! فسَّر الماء بعد الجهد بالماء!

[2] أي: معظمه.

وقصده الحسن جليٌّ جلاءَ البدر لأولي الأبصار.

ولكن ماذا نقول لمن لا يعلم؟ وما حيلتنا فيمن لا يفهم؟

ومن البليَّة عذلُ من لا يرعوي   عن جهله وخطابُ من لا يفهمُ

ومن العداوة ما ينالُك نفعُه   ومن الصَّداقة ما يضرُّ ويؤلمُ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: «فغير الرسول -صلى الله وعليه وسلم- إذا عبَّر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل الإيهام، كان هذا سائغاً باتفاق أهل الإسلام.

وأيضاً: فالوهم إذا كان لسوء فهم المستمع لا لتفريط المتكلمين لم يكن على المتكلم بذلك بأس، ولا يشترط في العلماء إذا تكلموا في العلم أن لا يتوهَّم متوهم من ألفاظهم خلاف مرادهم، بل ما زال الناس يتوهمون من أقوال الناس خلاف مرادهم ولا يقدح ذلك في المتكلمين بالحق».اهـ[1]

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

[1] «الرد على البكري» (٢\٧٠٥).

المَسْأَلَةُ الثَّامِنَة

المُدَاوِي لِمَنْ بَدَّعَ الشَّيْخَ المَغْرَاوِي

حاول المسود هنا أن يوهم القراء ويلبس عليهم بأن شيخنا يردُّ شيئاً مجمعاً عليه لا اختلاف فيه، ألا وهو تبديع بعض العلماء للشيخ الدكتور أبي سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي المغربي -حفظه الله-، ولا شك أن الشيخ المغراوي شيخ سلفي معروف، وله جهود مشكورة في نشر الدعوة في بلاد المغرب العربي، ولكنه بشرٌ كسائر البشر يَرِدُ عليه الوهم والخطأ والزَّلل، ويقع منه ما لا يخلو منه أحد من بني آدم -حاشا الأنبياء والمرسلين- فابتُلِيَ بمن تتبَّع له هذه الأخطاء والزلات -وسنذكر ذلك بعد قليل- فأشاعها ونفخ فيها وهوَّل من أمرها، وحمَّلها ما لا تحتمل، ثم حُمِلت إلى بعض العلماء من أهل السنة، فقام بجرح الشيخ وتبديعه، وكذلك أُخِذَ عليه علاقته مع بعض مشايخ أهل السنة الذين بُدِّعوا، وعدم تبديعه لهم!!

وخالف العلماء الآخرون العلماءَ الذين بدَّعوه، فبقوا على تزكيتهم للشيخ ومدحهم له، وثنائهم عليه -مع علمهم بهذه الأخطاء-.

فصارت مسألة تبديع الشيخ المغراوي من المسائل المختلَف فيها بين علماء أهل السنة، ولكن الشيخ تراجع عن كثير من هذه الأخطاء -لِنَقُل- اللفظية، ولكن العجب ممن لا يقبل هذا التراجع، أو البيان! ويصرُّ على تبديعه للشيخ.

واللبيب العاقل، والمنصف العادل هو من لا يجعل نفسه حكماً على العباد، ولسانه

سيفاً مصلتاً على رقابهم، ويضع نفسه حائلاً بين المخطئ وبين الرجوع عن خطئه أو التوبة منه.

والكلام الموهِم يُرجَع في معناه إلى قائله، لا إلى ناقله، وخاصةً إذا كان الناقل بينه وبين صاحب الكلام عداوة وإحن! وهل آفَةُ الأَخبارِ إلا رُواتُها؟

تغاوَتْ على عِرضي عصائبُ جَمَّةٌ ولو شئتُ ما التفَّتْ عليَّ غُواتُها

يطولُ إِذَنْ همِّي إذا كُنْتُ كلَّما سمعتُ نباحاً من طِلابٍ خَسَاتُها

همُ استَلْدَغوا رُقْشَ الأَفاعي ونبَّهوا عقاربَ ليلٍ نائماتٍ حُماتُها

وهمْ نَقَلوا عنِّي الذي لم أَفُهْ به وما آفَةُ الأَخبارِ إلا رُواتُها

أُريد لأَنْ أَحنو على الضِّغْنِ بيننا وتأبى قلوبٌ أَنْغَلَتْها هَناتُها

وما النفسُ في الأَهلين إلا غريبةٌ إذا فُقِدَتْ أَشكالُها وَلِدَاتُها

بني مطرٍ خَلُّوا نفوساً عزيزةً تنامُ فأَوْلى أَن يطولَ سُباتُها

غَرَسْتُ غروساً كنتُ أَرجو لَحَاقَها وآملُ يوماً أَن تَطيبَ جَناتُها

فإن أَثمرَتْ لي غَيْرَ ما كُنْتُ آمِلاً فلا ذَنْبَ لي إِن حَنْظَلَتْ نَخَلاتُها [(1)]

وإن كان مقصدي -هنا- هو الذَّبُّ -بالحق- عن شيخنا بالدرجة الأولى؛ فلا مانع -أيضاً- من بيان بعض الحقِّ الذي أعتقده في هذه المسألة، ومن الذَّبِّ عن عرض المسلمين السلفيين لعلي أدخل في قوله ﷺ: «**من ذبَّ عن عِرضِ أَخيه بالغيبةِ**

---

(1) من قصيدة طويلة رائعة للشَّريف الرضي، ومطلعها:

أَبيِّنَتَهَا أَمْ نَاكَرَتْكَ شِيَاتُهَا نَزَائِعَ يَنْقُلْنَ الرَّدَى صَهَوَاتُهَا

كان حقاً على الله أن يُعتقه من النار».[1]

قال المسود في حاشية (ص٦٧): *«لم أذكر نص هذه الفقرة لطول الكلام عنها، فارجع إلى الشريط»*.

قلت: ومن الذي سيحاسبك على إيراده كاملاً لو أوردته؟ هل فيه إنفاق قليل من الحبر أو الكاغَد؟ وهل كل هذا ورعٌ وحرصٌ على عدم هدر الأموال فيما لا فائدة منه ترتجى؟! -ما شاء الله-!-.

لا؛ بل لم تورده لأن الكلام فيه بيان وتوضيح، ونصيحة ونقد، وكذلك فيه هدم ونقض لما تريد أن تُلَبِّس به على القراء! فها أنت أوردت الفقرة التالية كاملةً، لم يا ترى؟!

ولكن لا بأس، أنا من سيورد كلام شيخنا كاملاً ليرى القارئُ تلبيسك وتدليسك، ولِمَ لَمْ توره أنت!

كَلامُ شَيْخِنَا بِتَمَامِه:

قال شيخنا: «..ولا زلت[2] وأنا التقيت المغراويَّ في رحلة بريطانيا، ولم أكن أعرف أنه هناك، لكن، فوجئت في اللحظة الأخيرة أنه هناك، وصار كلام.

قال: **والله الذي لا إله إلا هو، أنا لا أكفِّر**[3] -وأنا أعرف أنه لا يكفِّر- وأنا ضد سيد قطب، وتكلمت في سيد قطب، وأنا أعلم.

لكن قد تكون له بعض الأمور في صِلاتٍ معينة مع بعض الناس.

يا إخوان! أحياناً الظروف ليست واحدة، الآن إخواننا في السعودية مرتاحون

---

[1] رواه أحمد وصححه الألباني في «صحيح الترغيب» (٢٨٤٧).

[2] أي أقول: إنه سلفي. جواباً على سؤال السائل: سمعتك تقول قبل سنوات إنه سلفي!

[3] كأني بلسان حال شيخنا يقول: آمنت بالله وكذَّبتُ النَّاقل!

مادياً ومكفيّون مادياً، يظنون الناسَ كُلَّهم مثلَهم، لا يعرفون أن هذه دور قرآن، وهذه طلبة علم، وهؤلاء يحتاجون نفقات، وبالتالي النفقات هذه قد تحتاج أن نأتي عند واحد من أهل الخير، وهذا أهل الخير لا (يَمُون)[1] عليه إلا فلان وفلان ممكن يكون حزبي، بسبب صلتي بأهل الخير الذي (يَمُون) عليه هذا الحزبي، صرت حزبياً مثلَهُ؟ مع أن حياتي، ومنهجي، وواقعي، وتاريخي، وعقيدتي تنقض هذا القول؟ وتُبطل هذا الكلام؟!

لكن أنا أقول -صراحة-: الشيخ المغراوي له ألفاظ -وهذه عامة صفة إخواننا المغاربة، له ألفاظ- شديدة، أحياناً هذه الألفاظ الشديدة، تُحمل في غير محملها.

يعني يقول: هؤلاء ليسوا مؤمنين، تُفسَّر على أنهم كفَّار! هذا غير صحيح.

لا يؤخذ إنسان باللازم، لكن نعم، لو لم نأخذ باللازم، نقول له: اتَّقِ الله وأصلح عبارتك، نحن كما أننا لا نؤاخذه باللازم يجب أن نؤاخذه بالعبارة التي فَتَحت باب اللوازم عليه...

.. لكن هذا لا يعني أَنني أوافق المغراوي في كل شيء، نختلف معه في مسألة وفي مسألتين، وأنا جالسته وناصحته[2] هذه المرة، قال: بلغني أن عندك لي نصيحة، قلت له: أتكلم معك على انفراد[3]، وكان بعض الإخوة، قال: الآن، فذهبنا وجلسنا.

---

[1] أي: يكون له عنده شأن وكلمة.

[2] نعم النصيحة، بالطرق الصحيحة، فالدين النصيحة، لا التشهير والفضيحة.

[3] وهذا هو هدي السلف في النصيحة مع عامة الناس، فما بالك بالمشايخ والعلماء؟! قال الإمام الشافعي -رحمه الله-:

تعمَّدْني بنصحِكَ في انفرادِ ... وَجَنِّبْني النصيحةَ في الجماعةْ

فإِن النصحَ بين الناسِ نوعٌ ... من التوبيخِ لا أرضى استماعَهْ

وإِن خالفتني وعصيتَ قولي ... فلا تجزعْ إذا لم تُعْطَ طاعةْ

قلت له: أنا لو مكانك أخرج رسالة صغيرة، خالية من أي رد على أي أحد، بدون أي حساسيات وردود أفعال، هذه عقيدتي، وهذا منهجي، موضوع التكفير، هذه ضوابطه وهذا ما أدين الله به، موضوع سيد قطب، هذه ضوابطه وهذا ما أدين الله به، موضوع إخواننا السلفيين هذا كذا، يعني أيش المسائل التي أخذت [عليه]، يعني ما تجعلها ردًّا على الشيخ ربيع، ولا على غير الشيخ ربيع، بحيث يصير شد وجذب ومصادمة وما أشبه ذلك، هذا سيجعل ردك غير مقبول، لأنه هناك أناس تتعصب هنا أو تتعصب هنا، اجعلها محررة، يعني -عدم المؤاخذة- كيف نحن فعلنا بمنهج مجمل أصول الإيمان؟ هذه مسألة محررة، إلى الآن لم يردَّ عليها أحد.

لماذا؟ لأن هذه المسائل لا يستطيع أحد أن يرد عليها، الذي يرد عليها يرد على أصول علمية مقررة عند السلف، نحن فيها موافقون لغيرنا، والآن هذه كذلك.

فالرجل -يعني- شعرت أنه -إن شاء الله- لعله يفعل، أما أن يقال: تكفيري! **والله أنا أعتقد أنه ليس بتكفيري**[1].

هنالك عبارات موهمة، ننصحه بها ونذكره فيها، سيد قطب، [في] سيد قطب له كلام واضح جداً، وله كتاب كامل في سيد قطب.

يعني أيشٍ المآخذ الأخرى التي عليه؟ أنا أعرف مآخذ، بعض المآخذ يذهب عند فلان، هذا فلان سروري، هذا فلان سروري لكنه ليس من المعلنين بالسرورية، رجل يعرف التجار، ويذهب إليه لدعم دور القرآن ، لدعم بناء المساجد، المراكز الإسلامية، و، و، إلى آخره.

---

[1] وهو ما اعترف به الشيخُ المغراويُّ -نفسُه- كما سيأتي نصُّ كلامه -قريباً-.

طيب يا أخي، أعطوهم بديلاً يتركوه من الصباح، أَمَّا تريدون أن يتركـوه بـدون بديل!

هذه الحقيقة فتنة، هذه فتنة للناس، فتنة، هذا الشيء، هل هم ينشرونه أصلاً، ولا يزورونه في جنح من الليل؟ لم يعلم أحداً، فإذا أنتم تبحثون وتتربصون، واكتشفتم أنه يذهب إلى فلان، لا يُعلن ولا يُشهر ولا يُطلق الظنون أن فلاناً كذا وكذا وكذا».اهـ

فتأمل أيها المنصف هذا الكلام العالي الغـالي، وقارنـه بفعـل المبـدِّعين المشـنعين، المطيِّرين للعثرات، والمتربِّصين بالزلات! يتبين لك الفرق بين أهـل النصـيحة وأهـل الفضيحة.

قال المسود (ص٦٧): *«مدحه في هذا الشريط وفي غيره للمغراوي التكفيري ودفاعه عنه، فقد سئل عنه: هل لا زلت تقول أنه سلفي؟ قال: «ولا زلت، ولا زلت». وقال: «أما أن يقال تكفيري، والله أنا أعتقد أنه ليس بتكفيري»*.

قلت: المغراوي يعرف[1] *كل سلفي أنه مبتدع ضال مضل، حكم عليه الشيخ ربيع، والشيخ النجمي، والشيخ مقبل، والشيخ عبيد، والشيخ محمد بن هادي»*.

قلت: أما قولك -يا مسيكين!-: «*مدحه*»: فإذا كان ذكر حـال الرجـل وواقعـه مستصحباً الأصل في ذلك -وهو عدم التهمة- مدحاً له، فماذا تقول -أيها الجهـول- في مدح العلماء الحقيقي له إذن؟!

---

[1] بعلم أم بتقليد؟!

تَزْكِيَاتُ العُلَمَاءِ لِلشَّيْخِ المَغرَاوِي:

١) شيخنا الإمام محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-:

السائل: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا سؤال موجه لفضيلة الشيخ والدنا محمد بن صالح العثيمين -حفظه الله-، في يوم الجمعة (٢٩ من صفر لعام ١٤٢١ هـ).

شيخنا! وقع عندنا في المغرب في الآونة الأخيرة أن بعض الشباب قاموا بتتبّع كتب وأشرطة الشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، وأخذوا بعض الجمل وبدؤوا يعرضونها على العلماء هنا في المملكة وخارجها، وأنتم فضيلة الشيخ من بين هؤلاء العلماء، وقد حذرتَ منه بناءً على ما عُرض عليك في الهاتف، وجمعوا أشرطة بدؤوا ينشروها في المغرب ويثبِّطوا الطلبة عن أخذ العلم منه، فماذا ترون في ذلك؟ ولو تفضَّلتم بنصيحة لهؤلاء الشباب الذين صار تتبع الأخطاء منهجهم، وتبديع الناس ديدنهم، وجزاكم الله خيراً.

فأجاب الشيخ: «الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. نصيحتي لهؤلاء أن يتقوا الله -عز وجل-، وألا يتتبعوا عورات المسلمين، فإن ذلك من صفات المنافقين، ومن تتبع عورة أخيه، تتبع الله عورته وفضحه ولو في بيت أمه.

نصيحتي لهؤلاء أن يَدَعُوا الفتن، وأن يُقبلوا على ما ينفعهم في دينهم ودنياهم؛ أن يُقبلوا على دراسة الكتاب و السنة ومنهج السلف الصالح، وما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك، فالرجل المشار إليه في السؤال وهو **(المغراوي) قد يخطئ وقد يصيب، وكل أحد منا يخطئ ويصيب، ولا يجوز لأحد أن يتتبع الخطأ الواقع من العلماء،**

ويشيعه ويترك الصواب.

الخطأ مردود لا شك غير مقبول، لكن **لا يجوز أن نشهّر بـالمخطئ، اللهـم إلا أن يكون صاحب بدعة خارجة عن منهج السلف الصالح ويدعو إلى بدعتـه**، فحينئـذ لا بد من التحذير منه لئلاّ يقع الناس في الضلال». اهـ

السائل: أحسن الله إليكم يا شيخ.[1]

٢) شيخنا العلامة المحدِّث عبد المحسن العباد -حفظه الله-:

قال الشيخ عبد المحسن العباد -حفظه الله-: «وأوصي أيضاً أن يستفيد طـلاب العلم في كل بلد من المشتغلين بالعلم من أهل السنة في ذلك البلد؛ مثل تلاميذ الشيخ الألباني -رحمه الله- في الأردن، الذين أسسوا بعده مركزاً باسمه، ومثل (**الشيخ محمد المغراوي**) في المغرب، والشيخ محمد علي فركوس والشيخ العيـد شريفـي في الجزائـر، وغيرهم من أهل السنة، ومن النصح لأهل السنة أنَّ من أخطأ منهم ينبه عـلى خطئـه ولا يتابع عليه، ولا يتبرأ منه بسبب ذلك، ويستفاد منه، لا سيما إذا لم يوجـد مـن هـو أولى منه في العلم والفضل». اهـ[2]

تزكية أخرى في موضع آخر:

السائل: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ العباد: «وعليكم السلام».

السائل: الشيخ العباد؟

---

[1] فتوى صوتية مسجلة للشيخ على (شبكة الإنترنت).

[2] «رفقاً أهل السنة» (ص٨).

الشيخ العباد: «أيوه».

السائل: كيف حالكم يا شيخ؟

الشيخ العباد: «الحمد لله».

السائل: يا شيخ أنا كنت اتصلت بكم من قبل، وقلتم لي أن أعيد الاتصال، ولكن لما أعدته ما وجدت أحد!

الشيخ العباد: «أيوه».

السائل: علشان الشيخ المغراوي!

الشيخ العباد: «إيش فيه»؟

السائل: الشيخ المغراوي الآن في المغرب طلبوا مني أن أشتغل معهم في جمعية.

الشيخ العباد: «أيوه».

السائل: ولكن يا شيخ أنا ما بقيت أعرف يا شيخ شيء لأنه في بعض العلماء يقولون إنه من أهل البدع!

الشيخ العباد: «**أبد، لا تلتفت إلى كلامهم**».

السائل: لا ألتفت إلى كلامهم يا شيخ؟

الشيخ العباد: «**أبد، اشتغل معه ولا تلتفت**».

السائل: بارك الله فيكم يا شيخ.[1]

٣) الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد -رحمه الله-:

قال الشيخ بكر أبو زيد -رحمه الله- في ذكره للذين ردوا على الصابوني:

---

[1] فتوى صوتية مسجلة للشيخ على (شبكة الإنترنت).

«٧ـ للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي من بلاد المغرب في كتابه: «المـفسرون بين التأْويل والإِثبات في آيات الصفات»: (ص١٤٨، ١٤٩). وقـد طُبـع الكتـاب في مجلدين عام ١٤٠٥هـ. فانظر منه: (٢/ ٣٧١-٣٧٩)».اهـ[١]

٤) الشيخ الموسوعة الدكتور عبد الكريم الخضير -حفظه الله-[٢]:

---

[١] «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» (ص٦).

[٢] والشيخ -حفظه الله- معروف بخدمته للسنة، وبجهوده في علم الحديث، وطول باعه في معرفـة الكتـب والمصنفات، وله تزكيات من كبار العلماء، فمن ذلك:

١ـ تزكية الشيخ عبد المحسن العباد-حفظه الله-:

سئل الشيخ: نصحتمونا -جزاكم الله خيراً- لمن أراد طلب الحديث بمرافقة العلماء والمشايخ، فمَن مِن أهـل الحديث الراسخين في هذا العلم في هذه المدينة -مدينة الرياض- تنصحون بطلب العلم عليهم؟

فأجاب: «قد يكون كلامي في بعض الأشخاص، قد يحضرني بعض الأشخاص، وقد يغيب من هو أولى منه؛ ولهذا فأنتم أعلم بالرياض مني، وبمشايخ الرياض، فأنتم تستفيدون منهم، وأنتم على علم بهم؛ وأنـا مـا أتـذكر -يعني أحداً، وقد -يعني- يكون -يعني- يأتي أحد على البال، وغيره لا يأتي على البال؛ فأنا ما أستطيع أن أحـدد -يعني- أحداً، لكن أسمع في الإذاعة أحاديث -يعني- **للدكتور عبد الكريم الخضـير** وهـي في الحقيقـة -يعنـي-، **فشروحه التي أسمعها جيدة، ومفيدة، وعظيمة، فننصح بالاستفادة منـه والأخـذ عنـه**؛ لأنتـي أسـمع أحاديثـه في الإذاعة في بعض الأحيـان، وهـذا هـو الـذي يحضرني -الآن- وأني لسـت عـلى علـم -كـما قلـت- بالمشـايخ في الرياض، وتميز بعضهم على بعض، وأن هذا أولى، وهذا كذا، ولكن هذا هو الذي يحضرني الآن».اهــ مـن شريـط «منهج أئمة الدعوة في التأليف».

٢ـ تزكية الشيخ عبد الله العقيل -حفظه الله-:

قال الشيخ: «**الشيخ عبد الكريم** -ما شاء الله- **شيخ علاّمة، ما شاء الله واسع الاطلاع**، وعنده -ما شاء الله- معلومات جديرة، نحترمه و نرى أن كلامه -ما شاء الله- أنـه **مـن أفضـل مشـايخنا وإخوانـنـا**، الله يـوفقكم لكـل خير».اهـ «سلسلة كيف يبني طالب العلم مكتبته».

٣ـ تزكية الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-: =

قال الشيخ عبد الكريم الخضير -حفظه الله-: «تمنَّينا طويلاً أن يُرتَّب الكتاب[1] على ترتيب الموطأ، فخرج له ترتيبات كثيرة منها أول ما خرج له ترتيب **(المغراوي)** وهو من شيوخ المغرب، وهو ترتيبٌ ابتكره، قدَّم فيه مسائل الاعتقاد، **وعنايته بالعقيدة معروفة (الشيخ المغراوي -حفظه الله-)**، لكني كنت أتمنى أن يُرتَّب الكتاب على ترتيب الموطأ نفسه، يمشي على أحاديث الموطأ. السائل[2]: والشيخ موجود الآن يا شيخ؟ إي موجود نعم، في المغرب، هو مغربي ويأتي كثيراً إلى هنا».اهـ[3]

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قوله: *«المغراوي التكفيري»*.

فإنّما يوهم بأن الأمر متفق عليه بين علماء السنة! وأن مخالفهم في ذلك مخالف لنصٍّ أو إجماع! وما أطلق عليه هذا اللقب إلا بسبب عباراته المحتملة لذلك، والتي اعترف هو نفسه -كما سيأتي- بأنه لم يُرِد بها ما توهَّم سامعها.

فلو سرنا مع المسود على نفس أسلوبه هذا، فماذا سيقول المسكين في كلام شيخه المجهول صاحب الفتن، والذي يحوي مثل عبارات التكفير هذه؟ وذلك في قوله: «أنا عندما أتيت البلد زمان كنت أقول: الحزبية كاليهودية، وبعد ذلك صرت أقول:

= سئل الشيخ: نرى هذه الأيام الكثير من الشباب يطعنون في المشايخ: (العبيلان، والعبيكان، والسَّدلان، والخضير)؟!

فأجاب: «أقول: **لا يجوز لهم أن يطعنوا في مشايخ السنة**، ومن لا يعلمون حاله، لا يجوز لهم أن يطعنوا فيه وهم لم يعلموا حاله أيضاً».اهـ فتوى صوتية مسجَّلة للشيخ على (شبكة الإنترنت).

[1] التمهيد.

[2] مذيع إذاعة القرآن الكريم (فهد السنيدي).

[3] «سلسلة كيف يبني طالب العلم مكتبته» (شريط:٣).

الحزبية هي اليهودية، الحزبية هي اليهودية، لأنه أنت غداً عندما تنتصر للباطل، وتدافع عن الباطل عن علم وضد أهل الدين، ما الذي سيكون؟ لماذا تحاربني؟ لماذا تصدُّ عن دين الله؟ لماذا لا تريدني أن أدعو للتوحيد؟ **أليس هذا كفر**؟ أليس هذا ضلال؟ أليس هذا صاحبه يستحق أن يكون من المغضوب عليهم؟ يعني أنتم تظنون أن الذي كان من أمة محمد، ومن سلالة أمة محمد لن يصير فيه مثل ما صار في أمة بني إسرائيل؟ قال: «والله لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه»، قال في رواية -أيضاً-: لو وجد فيهم من يزني بأمه لوجد في أمتي.

يعني باختصار كفروا أولئك ولا ما كفروا؟ كفروا، نحن ألا يمكن أن يكفروا في أمة محمد؟! ها هم يخرجون من دين الله».[1]

وأما قوله: *«يعرف كل سلفي أنه مبتدع ضال مضل»*.

فأقول: قد أبعدتَ النُّجْعة، فهل من رجعة؟! فإن مما لا يخفى على أصغر طالب سلفي أنَّ كلمة (**كلّ**): من ألفاظ العموم، كما في قوله ﷺ: «**كل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة**».[2] فقولك: «يعرف كل سلفي أنه مبتدع ضال مضل»؛ «هذه جملة مسوَّرة بكلمة (**كلّ**) التي هي أدلُّ ألفاظ العموم على العموم ليس فيها تخصيص».[3] وهذا تلبيس وتدليس من وحي إبليس، فماذا تقول -إذن- في المشايخ المخالفين في تبديعه -كما مر معنا-؟ إما أن تضللهم وتحكم عليهم بحكمك الملزوم لمخالفتهم هذا

---

[1] من «دروس أشراط الساعة في المسجد الأقصى، بتاريخ: ١١/ ١١/ ٢٠٠٧م».

[2] «الصحيحة» (٢٧٣٥).

[3] «مجموع فتاوى ابن عثيمين» (٧/ ٢٣٠).

الإجماع والعموم المدَّعى من (كلِّ السلفيين) -كما تزعم-، وإما أن تصرِّح بأنهم ليسوا سلفيين عندك أصلاً، ولا مناص لك من هذين الإلزامين، لأنك قلت: (كلّ)، ثم إنني أنا سلفي ولا أوْمِن بذلك (أي: أنه مبتدع ضال مضل)! ولا أرضاه منك ولا من غيرك!

قلت: أما قولك: «*حكم عليه الشيخ...*».

وذكرت خمسة من المشايخ[1]، فأحب أن أقول لك: هؤلاء العلماء على الرأس والعين، وقولهم لا يعدُّ إجماعاً بوجه من الوجوه -بل ولا حتى قولاً للجمهور، بل الجمهور على خلافهم!- ولا يعتبر مخالفهم من أهل العلم مخالفاً للإجماع، ونحن لم نهرب من المذهبية الأولى لنقع في مذهبية جديدة!

وتأمل قول شيخنا: «والله أنا أعتقد أنه ليس بتكفيري». فمع اعتقاده الجازم بذلك وإقسامه عليه لم يطعن في مخالفيه، ولم يلزمهم بقوله بأدنى وجه من الوجوه، ولم يورد عليهم أقوال العلماء الذين لم يقولوا بتبديعه، ويقول لهم: «المغراوي يعرف كل سلفي أنه سلفي وليس مبتدعاً ولا ضالاً مضلاً»!

تَرَاجُعُ الشَّيخِ المَغراوِي عَنِ الأَخْطَاءِ الَّتِي صَدَرَت مِنْه، وَالمُؤَاخَذَاتِ الَّتِي أُخِذَتْ عَلَيْه:

ثم ساق المسود بعد ذلك بعض المؤاخذات على الشيخ المغراوي؛ مثل اتِّهامه بتكفير المجتمع الإسلامي، والقول بردَّة الأمة، والخروج على الحكَّام،...الخ

فأقول: هذه المؤاخذات والزلَّات لست بصدد الرَّدِّ عليها، ولا الدفاع عن قائلها،

---

[1] مع أنَّ الشيخ ربيعاً -حفظه الله- كان يقول في المغراوي -قبل تبديعه له-: «هو عندنا إمام ومن تكلم فيه يسقط عندنا». وقال: «الشيخ المغراوي من العلماء السلفيين، والدعاة السلفيين،..هو لا يحتاج إلى تزكية -إن شاء الله-، أعماله تبرهن على أنه سلفي -إن شاء الله-».

فلا شك أن الشيخ المغراوي على ذلك مني أقدر -وقد فعل-، وتلامذته بذلك أحق وأجدر -وقد فعلوا-؛ فأتركه لهم، وإنما مقصودي هنا هو: الدفاع عن شيخنا الحلبي، ودفع الشبهة عنه، ورد كيد هذا المفتري عليه.

ولكن لا مانع عندي -إن شاء الله- من نقل بعض الرَّدِّ والتوضيح من الشيخ نفسه في توجيه كلامه الصادر منه، والرجوع عن بعض الأخطاء المأخوذة عليه، من باب العدل الذي أُمِرْنا به، وقامتْ عليه السماوات والأرض.

ويعلم الله أنني لا أبحث في ذلك عن رضا أحد من المشايخ، ولا عن سخط آخر، وإنما بغيتي رضا الله والدار الآخرة، وبياناً للحق الذي أعتقده وأراه، لأن العبرة بما يعتقده المرء بقلبه، لا بما يزلُّ به لسانه وقلمه.

قال الشيخ المغراوي -حفظه الله- في كتابه: «من سب الصحابة ومعاوية فأمه هاوية»[1] تحت عنوان (نماذج لبعض الضُّلّال الدين يسبُّون ويلعنون معاوية -رضي الله عنه-): «قال **سيد قطب**: إن معاوية وعمراً لم يغلبا علياً لأنهما أعرف منه بدخائل النفوس، وأخبر منه بالتصرف النافع في الظرف المناسب. ولكن لأنهما طليقان في استخدام كل سلاح وهو مقيَّد بأخلاقه في اختيار وسائل الصراع، وحين يركن معاوية وزميله إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم، لا يملك علي أن يتدلى إلى هذا الدرك الأسفل، فلا عجب أن ينجحا ويفشل، وأنه لفشل أشرف من كل نجاح».

قال المغراوي معلِّقاً: «فانظر رحمك الله إلى هدا القلم النَّتن كيف يصف صحابيين

---

[1] (ص١٣٠).

جليلين بالرُّكون إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق...، وصاحبه ملمَّع مقدَّم عند هؤلاء الحزبيين الذين يقودون ما يسمى الآن بالصحوة الإسلامية.

وبهذا وغيره تعلم أنهم لا يقودونهم إلا ضمن تلك السبل المبعِدة عن صراط الله المستقيم والتي أخبر رسول الله ﷺ أن على رأس كل سبيل منها شيطان يدعو إليها.

وبالله عليك أخي القارئ؛ كيف تفلح دعوة تقف مثل هده المواقف المخزية تجاه حملة الدعوة المحمدية أفضل الناس بعد الأنبياء، زيادة على أنها غارقة في أوحال الحزبية والبدع المقيتة.

وكم لهذا الرجل من الطامات والبلايا العقدية والمنهجية. راجع كتابنا «المفسرون» (٣/ ١٣٦٧)[1]».اهـ

وجاء في شريط (جلسة مع الشيخ المغراوي) بتاريخ: (١١ محرم ١٤٢٢هـ) ما يلي -ملخَّصاً-:

قال الشيخ المغراوي في بدايته: «فلا ينبغي أن يُتخذ الخطأ ذريعة لنسف الحق وللوقوف أمامه، فمع الأسف إن كثيراً من الناس إذا حصَّل خطأً على أحد شهّر به

---

[1] قال هناك: «ترجمته [سيد قطب]: هو أحد المنحرفين الذين خرَّجتهم مدرسة الإخوان المسلمين ما بين داعية إلى التصوف وإلى رد السنن، وما بين داعية إلى الشرك والضلال، وما بين داعية إلى تكفير المسلمين، وما بين داعية إلى التقريب بين الكفر والإسلام، وما بين داعية إلى التقريب بين الرفض والسنة.

وكلهم أجمعوا على محاربة المنهج السلفي المبارك.

وأما سيد قطب فقد جمع أعظم السيئات:...».اهـ ثم ساق بعضاً من ضلالات سيد قطب من كتبه، فتكلم من (ص١٣٦٧) إلى (ص١٣٩٠) أي في (٢٣صفحة) وبين مخالفاته في الأسماء والصفات ووقوعه في الأنبياء والمرسلين، وفي الصحابة، وأن سيداً يقول بعقيدة الحلول.

ونشره وكأنه جريمة لا تغتفر دون أن ينبهه ودون أن ينصحه أو أن ينصح له...».

ثم قال -معترفاً بوجود الأخطاء عنده في عباراته-: «فالآن مع تسديد بعض الجمل التي ظاهرها الخطأ؛ فنسدِّدها ونصححها، ومن وقف على شيء من ذلك فليسدده وليصححه ولا ضير ولا غرابة، ولاسيما في باب الأشرطة؛ فإن باب الأشرطة باب فيه كثير من التجاوزات، وكثير من عدم التحريات، فالإنسان إذا ألقى محاضرة شفوية فيكثر خطؤه فيها. ولو تتبعنا أشرطة جهابذة العلماء، وكبار العلماء، لوجدنا فيها ما يُنتقد وما يؤاخذ، ومن زعم أن هناك عالماً ليس له خطأ في أشرطته وكتبه فقد ادعى ما ليس له...».

ثم قال -مقراً بوجود المبالغة والتعميمات الخاطئة في عباراته في القول بتكفير المجتمعات، وأنه ينبغي التفصيل-: «لا شك أن هذه التعبيرات فيها تعميمات، وفيها مبالغة، وهذا خطأ، وينبغي أن يوضَّح الأمر تماماً؛ فنقول: لا شك في وجود النفاق في الأمة، ووجود الانحراف، ووجود الفسوق، ووجود الشرك، ووجود البدع، ولكن في الأمة أيضاً خير كثير، ففيها صالحون، وفيها موحدون، وفيها دعاة، وفيها آمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، و فيها علماء، و فيها صالحات وصالحون.

فهذا التعميم لا يليق، وينبغي أن يلغى، والصواب ما ذكرت من التفصيل في هذا الأمر، **أما من اعتقد أنني أعتقد في هذا تكفير المجتمعات، فلا شك أن هذا خطأ؛ إن فهمه مني فهذا ليس منهجي، وما خطر بفضل الله في بالي في يوم من الأيام؛ وأعمالي وكتبي وأشرطتي الأخرى، من رجع إليها يجد فيها التفصيل التام**، وهذه هي طريقة أهل العلم في إرجاع العام للخاص، وفي إرجاع المطلق للمقيد، وفي إرجاع الجديد إلى

القديم، وفي إرجاع القديم إلى الجديد، **فالأخطاء القديمة لا يلتفت إليها، ويرجع إلى آخر ما كان عليه الشخص**، فنحن نسجِّل هذا الشريط الآن، و نقول بأن هذا التعبير فيه تعميم، وينبغي التفصيل الذي ذكرت.

فأرجو الله -تبارك و تعالى- أن يغفر لنا، وأن يرحمنا، وأن يتجاوز عن زلاتنا وأخطائنا».

ثم قال -مقرًّا بوجود كلام موهم له، متراجعاً عنه-: «**هذا النفي كما قلت وكما سبق يُلغى**، فنقول: الكثير من الناس يتركون الصلاة، والكثير من الناس قليلي الدين و الكثير من الناس كذا، ويوجد منهم -والحمد لله- من يصلي، ويوجد من له دين، ويوجد من له صلاح كما سبق في كلامي السابق، **ويُلغى هذا النفي المطلق و يُفصّل الكلام في ذلك**».

وقال -أيضاً-: «**هذا النفي خطأ وغلط، والصحيح أن هناك صلاة، وهناك دين، وهناك حج، وهناك كذا، وهناك كذا ...ولكن مع وجود المعاصي، ووجود الشرك، ووجود البدع، ووجود الضلالات، فالأمر يحتاج إلى تفصيل، و هذا هو التفصيل الذي بينت والذي أذكر، فالإجمال و التعميم السابق ينبغي أن يلغى وأن يزال من الأشرطة ومن الكتب -إن وُجد-**».

وقال -مقرراً عقيدة أهل السنة في عدم التكفير بالمعصية-: «**لا نكفِّر أحداً بالمعاصي، نكفِّر بالكفر الصريح، وبالشرك الصريح الذي قامت فيه الحجة، وعرف صاحبه السبيل، واختار الكفر اختياراً، واختار الطاغوت اختياراً، أما مجرد المعصية والأمر بالمعصية؛ فلا شك هذا خطأ، ولا ينبغي أن نقوله، ولا أن نتلفظ به فيزال من**

الطريق».

وقال –أيضاً-: «**التكفير بالمعصية مذهب الخوارج، وليس مذهب أهل السنة والجماعة**، وهذه عقيدة أبو جعفر الطحاوي وعقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية، وكل العقائد السلفية التي نحفظها في صغر سننا، وأن أهل السنة والجماعة لا يكفِّرون بالمعصية.

فهذا ما خطر ببالي، ولا كان لي مذهباً في يوم من الأيام، ولا اعتقدته ولله الحمد، أنني أكفِّر بالزنا، أو أكفِّر بالخمر، أو أكفِّر بالسرقة، أو أكفِّر بالقتل؛ هذا ما خطر ببالي حتى أُلزَم به، وإن وقع في كلامي ما يوهم ذلك فينبغي أن يفصل و أن يزال إن فيه لبس وإن فيه إشكال».

وقال –مقرراً عقيدة أهل السنة في مسألة الحكم بغير ما أنزل الله-: «والحكم كذلك على التفصيل المعروف: إن فضّله على القرآن فهو كفر وطاغوت، وإن سوّى بينهما فهو كفر وطاغوت، وإن اعتقد أن الحكم بغير ما أنزل الله لا يجوز، واعتقد أن الواجب عليه هو الحكم بما أنزل الله، فلا شك أن هذه موبقة من الموبقات وكبيرة من الكبائر كما هو معروف».

وقال –نافياً عن نفسه تكفير الأمة، مقرّاً بخطئه في العبارة-: «هذا خطأ؛ الأمة لا تتفق كلها، ولا ينبغي أن تتفق، فيُزال هذا الخطأ ونقول: إن أكثر الأمة وقعت فيها المعاصي، وقع فيها الشرك، وقع فيها البدع، وقع فيها الضلال، أما أنها كلها تتفق على هذا يعني ...وأن الرسول ﷺ أخبر بوجود الطائفة المنصورة التي تبقى منصورة إلى يوم القيامة: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم و لا من**

خالفهم حتى يأتي أمر الله»، فلا شك أن هذا خطأ».

وقال -في ختام الشريط-: «وهذه مجرد أشرطة إذا نسخت و بُيِّنت فيوضح فيها الألفاظ؛ لأن الأشرطة -كما قلت وكما سبق- فيها أشياء كثيرة قد يقولها الإنسان ويتراجع عنها، وتكون فيها سبق لسان، وفيها أخطاء كثيرة، فالأشرطة غير محررة، فتحتاج دائماً ...والشريط يحتاج إلى تحرير، وعلى السامع أن يحرر اللفظ، وإن بدا له شيء فعليه أن يبتعد عن الأخطاء، ويبتعد عن الزلات التي يقولها صاحب الشريط -كما سبق-، ما من أحد إلا وله زلات وله أخطاء، فمن يسلم من الأخطاء ومن الزلات؟ فأهل المعصية يُسمَّون بمصطلحهم أهل المعاصي، وأهل الفسوق يُسمَّون بالفسوق، وأهل الشرك يُسمَّون بالشرك، **فلا يفهم منا هذا لا من قريب ولا من بعيد أننا نكفر بالمعاصي أبداً**».اهـ

ومن أراد الاستزادة يراجع الشريط ففيه المزيد.

وختاماً -للحق- أقول: إن عبارات الشيخ المغراوي تحتمل القولَ بالتكفير، ومن حكم عليه بناءً عليها قد يُعذَر في بادئ الأمر، وقد نجد له مسوِّغاً، ولكنَّ الرجلَ سلفيٌّ عريقٌ من أهل السنة على التَّحقيق، وليس من أهل البدع أصالةً، فلا تحمل هذه العبارات بمجرد النطق بها على أسوأ المحامل قبل أن يُستفصل من قائلها ما أراد بها، ونجعلها له منهجاً، ونلصق به ما لم يرده منها، هذا هو العدل، وهذا هو الدين،[1] فها هو الشيخ عندما روجع فيها، أعلن أنه لم يقصد ما فهمه سامعها من التكفير، وصرَّح بأن التكفير ليس منهجاً له، فماذا بقي لمن اتهمه بالتكفير بناءً على هذه العبارات الموهمة

[1] وإلا وجدنا غداً من يفعل معنا الأمر ذاته، فمن منا يسلم من الخطأ؟

بعد أن بيَّنها ووضَّحها؟ وماذا سيقول بين يدي ربه إذا سأله يوم القيامة؟!

اللهم سلِّم قلوبنا تجاه أهل السنة، وارزقنا حسن الظن بهم، وحبَّ الخير لهم.

آمين، آمين..



المَسْأَلَةُ التَّاسِعَة

إِصْلاحُ الأَفْكَارِ الرِّثَاثِ[1] حَوْلَ جَمْعِيَّتَي: (دَارِ البِرِّ وَإِحْيَاءِ التُّرَاث)

ليس مقصودي في هذه المسألة الدفاع عن أخطاء (جمعية إحياء التراث) أو تبريرها، فمع القول بسلفيتها إلا أن أخطاءها معلومة للجميع[2]، ومن المعلوم أيضاً أن فتاوى العلماء مختلفة ومتضاربة في هذه الجمعية[3]، وإنما هدفي وقصدي أن أبيِّن المواقف المعوجّة التي بنيت على أقوال العلماء فيها من قبل هذه النابتة التي نبتت لنا في هذه الدعوة، فبدَّعت كلَّ من يتعامل مع هذه الجمعية، واستباحت عِرضه، وكذلك لأبين الفرق بين التخطئة والتبديع، وأن القول بتبديعها من بعض العلماء لا يلزم منه إلزامهم غيرهم ممن يتعامل معها بقولهم؟ ولا يلزم أن يحكموا على من لم يأخذ بقولهم وخالفهم في هذه المسألة الاجتهادية بمثل حكمهم عليها، وأن ظروف الدعوة والدعاة تختلف من مكان إلى مكان، ومن قُطر إلى قُطر، فلربما تكون الدعوة فقيرة في

---

[1] الرَثُّ: الشيء البالي، وجمعه رِثاثٌ.

[2] وكم تعجبت من قول بعض صغار الطلبة المتجرئين: إن العلماء الذين أثنوا على هذه الجمعية لا يعرفون واقع حالها! وهل هذا الاتهام الخطير من هؤلاء الغلاة في التبديع إلا نظير قول أصنائهم الغلاة في التكفير: العلماء الكبار لا يفقهون الواقع؟!! فأين تذهبون؟

بل هم يعلمون أخطاءها، ويفقهون حالها؛ ولكن لا يلزم من ذلك تبديعهم لها، أو تحذيرهم منها، بل هم يرجِّحون الاستفادة منها -ضمن ضوابط شرعية-، وعدم الاستغناء عنها -بالضوابط نفسها-، أم أَنَّ من لوازم السلفية العصمة وعدم وجود الأخطاء؟ لا شك أن هذا هوسٌ عند القوم المجرحين، ولو عاملناهم بمثل مذهبهم لما بقي منهم أحد.

[3] والعجيب أننا لم نسمع أحداً من أهل العلم ممن لا يرى تبديعها يشنِّع على من يرى ذلك، ويقول به! مع مسيس الحاجة إليه لمصلحة الدعوة! فَلِمَ نرى أنه يحصل العكس يا ترى؟!

بلدٍ، مكفيَّةً في بلد آخر، فلا يمكن التَّسوية بين ظروف الدعوة واحتياجاتها في جميع الأقطار، بل الحكمة كل الحكمة في زماننا، والتي تخدم مصلحة هذه الدعوة؛ النَّظر في المصالح والمفاسد، وتغليب جانب المصالح، وتقليل جانب المفاسد قدر الإمكان، وهذا هو الفقه في الدين، الذي من أوتيه فقد أوتي خيراً كثيراً، وأنعم الله عليه إنعاماً كبيراً.

وحتى لا يأتينا آتٍ معترضاً؛ فإنني أقول هنا:

إنني أعلم علم اليقين بأن هناك فتاوى لبعض العلماء السلفيين الأجلاء في التحذير من هذه الجمعية، ومن أخطائها، وأخطارها، كالشيخ مقبل -رحمه الله- والشيخ ربيع -حفظه الله-، وغيرهما، ولكنه في نفس الوقت، نظر بعض العلماء الآخرين فوازنوا بين المصالح والمفاسد، واختاروا أخفَّ الضررين، وأقلَّ الشرَّين، فيما يخصُّ مصالح الدعوة، وبحسب حالها في المكان المشار إليه في كلامهم، وفي سؤال السائل.

اخْتِلافُ العُلَمَاءِ فِي جَمْعِيَّةِ إِحْيَاءِ التُّراثِ:

وأنا ذاكرٌ هنا ما وقفت عليه من كلام للعلماء والمشايخ من الفريق الثاني، الذين رأوا الاستفادة من هذه الجمعية، وأنها سلفية المنهج والعقيدة مع وجود بعض المخالفات عندها، والتي من الممكن إصلاحها ومناصحتها فيها:

١) من المعلوم المشتهر أن مشايخنا العلماء الكبار: كالشيخ ابن باز، والشيخ ابن عثيمين -رحمهما الله-، وكذلك الشيخ العبَّاد، والشيخ الفوزان، والشيخ السَّدلان، والشيخ العبيكان، والشيخ العبيلان، وغيرهم -حفظهم الله- يثنون على الجمعية ولا

يقدحون فيها، وكانوا -ولا زالوا- يلقون فيها الدروس والمحاضرات، ومن الأدلة على ذلك:

٢) قال الشيخ العلامة بقية السلف عبد المحسن العباد -حفظه الله- في لقاء له:

«بسم الله الرحمن الرحيم. أولاً: قبل أن نبدأ بالموضوع، أود أن أشكر (**جمعية إحياء التراث الإسلامي**) على إتاحة هذا اللقاء، وعلى جهودها المشكورة المباركة في القيام بالدعوة، والعمل على نشرها على النهج السليم، المستمَدِّ من كتاب الله -عز وجل- وسنة رسوله ﷺ، وعمل السلف الصالح، وأشكر أيضاً لحكومة الكويت دعمها لهذه الجمعية، وتشجيعها لها، وكذلك ما قامت به ممثلةً بوزارة الأوقاف من نشر بعض كتب التراث، وأسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يزيد الجميع من التوفيق والهدى، وأن يوفق المسلمين -جميعاً- إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة».اهـ[1]

٣) موقف شيخنا الهمام علي الحلبي من هذه الجمعية واضح وصريح ومفصَّل بما لا يدع مجالاً لأحدٍ للشك، وإن حاول بعضهم التشويه، فقال شيخنا في كتابه «منهج السلف الصالح» (ص٣٩-٥١) [بتصرف]: «قَدْ رَأَيْتُ -فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْدَانِ- خِلافاً كَبِيراً -جِدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ (جَمْعِيَّة إِحْيَاءِ التُّرَاث الإِسْلاَمِي) -فِي الكُوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ -في جَلِيِّ أمرِها- شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة؛ (مجتهدةً) في تطبيقِ ذلك؛ ممَّا يجعلُها (تصيبُ) أحياناً، و(تُخطِئُ) أحياناً أُخرى!

وَسَبَبُ هَذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ (بَعْضِ) أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين فيها، وَنَقْدُهُم إِيَّاهَا...

وَبعضُ هَؤُلاَءِ العُلَماءِ مُصِيبُون في شيءٍ مِن نَقْدِهِم -وبخاصَّة فيما وَقَعَ

---

[1] من محاضرة للشيخ تحت رعاية (جمعية إحياء التراث) بعنوان: «أثر دراسة الحديث».

مِـن تفريـقٍ وفُرقـةٍ في عـددٍ مِـن الـبلادِ -بسـببِها-؛ والـبعضُ الآخَـرُ في كلامِـه نوعُ غُلُوٍّ...

وإنِّي لأَذْكُرُ -تَماماً- أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) -عِنْـدَ بَعْـضِ رُؤُوسِـها، وَكِبَـارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِير بِالعَمَلِ السِّيَاسِي -واستغراقُهم فيه-.

وَثَانِيهَـا: بعـضُ المَسَـالِكِ الحِزْبِيَّـةِ فِـيهِم -وَقَـد اعْـتَرَفَ بِهَـا كَبِـيرٌ مِـنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي!-.

وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهِم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُوَ (عَبْـدُ الـرَّحْمَنِ عَبْـد الخَالِق)- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُهُ! -نازعاً مَنْزِعَ التَّكْفِيرِ!- وَهُمْ يَعْرِفُون-!!

... وَهَـذِهِ فُرْصَـةٌ أُكَـرِّرُ فِيهَـا نُصْـحِي لِهَـؤُلاءِ الإِخْـوَةِ -رُغْـمَ مُخَـالَفَتِي لَهُـم في أشياء-: بِلُزُومِ التَّبَرُّؤِ مِـنْ هَـذا الـرَّأْس؛ لِمَـا يَنْـتُجُ مِـنْ عَـدَمِ التَّـبَرُّؤِ -مِنْـهُ- مِـنْ شَدِيدِ البلاءِ والبَأْس!!

فضلاً عن المُلاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانـا اللهُ وإيَّاهُم مِنها-؛ هم -لِدَعْوَتِهِم- في غِنىً عنها.

... لعلَّهُم يستجيبون، ويتجاوبون! وليس ذلك ببعيدٍ عنهم -جزاهم اللهُ خيراً-؛ فقد رأينا منهم بعضَ التجاوُبِ -عِياناً- زادَهُمُ اللهُ توفيقاً-.

وَلِلشَّيْخ مُقْبِل بن هَـادِي -رحمـهُ اللهُ- فِي «قَمْـعِ المُعَانِـد» (ص١٤٩-١٥٣) رِسَـالَةُ مُناصَحَة لهذه (الجَمْعِيَّة)-نَفْسِهَا- تَضَمَّنَت نَقْدَ (عَبْد الرَّحْمَن عَبْد الخَالِق)!

وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات -جَمِيعاً- إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَها، وَلاَ مُخَاصَمَتَهَا..

وَلاَ أُقِرُّ -البَتَّةَ- ادِّعَاءَ أَنَّهَا (قُطْبِيَّة)، أَوْ (تَكْفِيرِيَّة)! بَلْ أَنَا عَلَى (يَقِين) أَنَّهُم على عَكْسِ ذَلِك.

وَلاَ أَظْلِمُ مَنْ أُخَالِفُ -مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً-؛ مُتَبَرِّئاً إِلَى اللهِ مِنَ الخُنُوعِ لِمَا أَهْوَاه ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ**﴾ ...

...وَلَسْتُ فِي هَذا المَوْقِفِ بِدْعاً مِنَ النَّاسِ -وَأَيِّ نَاس!-:

١- فَهَذا فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزَان -وَفَّقَهُ الله- يُقَرِّظُ كِتَابَ «حُكْم العَمَل الجَمَاعِي فِي الإسلام» لِلشَّيْخ عَبْد الله السَّبْت -وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخِ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)-.

٢- وَهَذَا فَضِيلَةُ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْن عُثَيْمِين -رَحِمَهُ الله- يُسْأَلُ- فِي «لِقَاء البَاب المَفْتُوح» (رَقَم: ١٠٤/ ١١):

«بِخُصُوصِ الدَّعْوَةِ عِنْدَنا بِالتَّنْظِيم خَاصَّة؛ فَنُوَزِّعُ المَنْطِقَةَ عِنْدَنا -خَاصَّة (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث)-، حَيْثُ تَتَوَزَّعُ عَلَى عِدَّةِ قِطَع، وَكُلُّ قِطْعَةٍ لَهَا مَسْؤُول، وَهَذا المَسْؤُولُ يَرْجِعُ إِلَى مَسْؤُولٍ أَعْلَى مِنْه، كَتَنْظِيمٍ دَعَوِيٍّ -مِنْ نَاحِيَةِ دُرُوسٍ وَغَيْرِه-، فَالسُّؤَالُ هُنا:

هَلْ هَذا المَسْؤُولُ طَاعَتُهُ وَاجِبَة؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ -رَحْمَةُ الله عَلَيْه-:

«إِذَا كَانَ هَذا التَّنْظِيمُ مِنْ قِبَلِ وَلِيِّ الأَمْر: فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّمَشِّي بِمَا يَقُول؛ لِأَنَّهُ نَائِب عَنْ وَلِيِّ الأَمْر الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ الله.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَنْظِيماً دَاخِلِيًّا؛ لاَ عَلاَقَةَ لِلحُكُومَةِ فِيه؛ فَهَؤُلاءِ إِنْ رَضُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمِيرَهُم: فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا: فَلاَ يَجِبُ طَاعَتُه».

٣- وَهَؤُلاءِ أَئِمَّةُ الحَرَمِ المَكِّي -وَفَّقَهُم الله- يَزُورُونَ (الجَمْعِيَّة) -مِثْل الشَّيْخ مُحَمَّد السُّبَيِّل، وَالشَّيْخ صَالِح بنِ حُمَيد، وَالشَّيْخ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدَيْس- وَيُثْنُونَ عَلَيْهَا.

مِنْ ذَلِك: كَلاَمُ الشَّيْخ السُّدَيْس -وَفَّقَهُ الله- فِي (الجَمْعِيَّة)،وَأَنَّهَا: «عَلَم مِنْ أَعْلاَمِ المَنْهَج السَّلَفِيِّ المُتَمَيِّز، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة..» -كَمَا هُوَ مقطوعٌ بِهِ عَنْهُ-.

٤- وَأَمَّا تَزْكِياتُ الشَّيْخ ابْن بَاز، وَالشَّيْخ العُبَيْكَان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ -لِلْجَمْعِيَّة-: فَمَشْهُورَة لا تُدْفَعْ...

... وَمَعَ أَنِّي ذَكَرْتُ هَذِهِ النِّقَاطَ الأَرْبَعَ؛ إِلاَّ أَنِّي -بِنَفْسِي- أُعَلِّقُ عَلَيْهَا، وأُجِيبُ عنها -وَاحِدَةً وَاحِدَة-:

أَمَّا الأُولَى: فَقَدْ طَلَبَ مِنِّي الشَّيْخُ عَبْدُ الله السَّبْت -نَفْسُهُ- تَقْرِيظَ كِتَابِهِ هَذا -قَبْلَ طَلَبِهِ مِنَ الشيخِ الفُوزَان-، وَرَفَضْتُ -وَذَلِكَ فِي (دُبَيّ)-.

فَمَوْقِفِي مِنَ العَمَلِ الجَمَاعِيِّ التَّنْظِيمِيّ -المبنيِّ على الولاءِ والبراءِ!-مَعْرُوف.

وَقَدْ كَتَبْتُ رِسَالَتِي «البَيْعَة بَيْنَ السُّنَّة وَالبِدْعَة- عِنْدَ الجَمَاعَاتِ الإِسْلاَمِيَّة-» قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ قَرْن! ومثلُها -بعدَها بيسيرٍ- كتابي: «الدعوةُ إلى الله بين التجمُّع الحِزبي، والتعاوُن الشَّرْعِيّ».

أَمَّا الثَّانِيَّة: فَكَلاَمُ الشَّيْخ ابْنِ عُثَيْمِين -فِي فَتْوَاه- لاَ يَخْرُجُ -تَفْصِيلاً- عَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّبْتُ فِي رِسَالَتِه -تَأْصِيلاً-، وَقَرَّظَهَا لَهُ الشَّيْخ الفُوزَان!

وَمَا قُلْتُهُ هُناك أَقُولُهُ هُنا!

وإنِّي على يقينٍ بأَنَّهُ: لا واجبَ إلَّا ما وَجَبَ بالنَّصِّ الشرعيِّ، والدليلِ المَرْعِيِّ...

ولمْ يدخُل الحزبيُّون على أشياعِهم -بالتعصُّب- إلَّا مِن باب الرِّضا بالإمارةِ،

ووُجوبِ طاعةِ أربابِها!!

نعم؛ قد يكونُ تجويزُ الشيخَيْن الفاضلَيْن لهذا الأمرِ مِن بابِ التَّرْتِيبِ، والتنسيق، والنظام الإداري.. لا مِن باب الإمارةِ الحزبيَّةِ، أو البيعةِ غيرِ الشَّرْعِيَّةِ، والإلزام بها لا يَلْزَمُ!! فتنبَّه...

أَمَّا الثَّالِثَة: فَأَنا -كَمَا تَقَدَّم- لَمْ أَزُر (الجَمْعِيَّة) -قَبْلاً-، مَعَ تكَرُّرِ دَعَواتِهِم لِي -جزاهُمُ اللهُ خيراً، ووَفَّقَهُم-.

وَلِلأَمَانَة أقولُ: صِلاَتِي العِلْمِيَّة بِمَشَايِخِها -كما أَشَرْتُ قَبْلاً- حَسَنَةٌ؛ أُناصِحُهُم، وَأَتَواصى وَإِيَّاهُم بِالحَقِّ وَالصَّبْر؛ مِن غَيْرِ تَبْدِيعٍ وَلاَ تَضْلِيل..

نَعَم؛ قَدْ أَنْتَقِدُهُم بِرِفْقٍ، وَأُناصِحُهُم بِشَفَقَة.

وقد يقعُ الانتقادُ-والمناصحةُ- منهم إليَّ؛ فكُلُّنا ذوو خَطَأ...

أَمَّا الرَّابِعَة: فَلَمْ يصدُرْ عنِّي تزكِيَةٌ مُطلقةٌ (!) للجَمْعِيَّةِ -قَطُّ-؛ بَل انْتَقَدْتُها عِدَّة انْتِقَاداتٍ -مِنْ غَيْرِ تَبْديعٍ وَلا تَضْلِيل-كَمَا قَدَّمْتُ-.

وَلَكِنِّي -لِلحَقِّ- (قد) أُدافِعُ عَنْهَا- كَمَا (قد) أُدافِعُ عَنْ غَيْرِهَا -بِالحَقّ-؛ وَذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُ مَا تُظْلَمُ بِهِ، أَوْ يُقَالُ فِيهَا بِغَيْرِ صَواب -كَتُهْمَةِ (القُطْبِيَّة)، وَ(التَّكْفِير) -وما أشبهَهُما-...

وَهَذا -عِنْدِي- أَقْرَبُ إِلَى الحَقِّ مِن إِعْلاَنِ المُعادَاةِ لَهَا، وَإِشْهَارِ المُخاصَمَةِ مَعَهَا، وَجَعْلِ المَوْقِفِ مِنْهَا امْتِحاناً بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّة، وَفِتْنَةً لَهُم؛ مِمَّا يَزِيدُ الفِتْنَة، وَيُعْظِمُ البَلاَء...

وَلَيْسَ هَذا مِنْ مَقاصِدِ الإِسْلاَمِ فِي شَيْء..

بَلِ الشَّرْعُ يحُثُّ -دائِماً- عَلَى الأُلْفَة، وَالوِحْدَة، وَالتَّعَاوُن، وَالاعْتِصَام -ضِمْن ضَوابِط الشَّرْع-..

وَلَسْتُ أَلُومُ غَيْرِي إِذا رَأَى غَيْرَ رَأْيِي؛ لَكِنْ: لِيَعْذِرْنِي...

وَاسْتِكْمالاً لِلبَيَان -وَأَداءً لِلأَمَانَة- أَقُول:

أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّةُ) -قَبْلَ ثَلاثَةَ عَشَرَ عاماً- وَرَقاتٍ مجْمُوعَةً إِلَى سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْن بَاز -رَحِمَهُ الله- فِيهَا بَيَانُ «مَنْهَج (الجَمْعِيَّة) فِي العَقِيدَة، وَالدَّعْوَة»، وَبَعْض المَسَائِل المَنْهَجِيَّة -يَسْتَنْصِحُونَه-.

فَكَتَبَ لهُم -رَحِمَهُ الله- جَواباً بِتَارِيخ ٢٨/ ٤/ ١٤١٦هـ، بِرَقَم ٨٦٠/خ؛ أَقَرَّهُم عَلَى مَنْهَجِهِم، وَأَيَّدَهُم فِيهِ -سِوَى (مُلاحَظات يَسِيرَة) -كَمَا قَال-.

وَقَد أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّةُ) -بَعْدُ- نُسْخَةً (مَطْبُوعَةً) مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ -«المنهج»- نَفْسِهَا- لِشَيْخِنا الإِمَام الأَلْبَانِي -لإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيها-.

فَكَتَبَ -رَحِمَهُ الله- عَلَى نُسْخَتِهِ الخاصَّةِ وَرَقَتَيْنِ؛ تَضَمَّنَتا (مُلاحَظَاتٍ يَسِيرَة) -أَيْضاً-، دُونَ نَكيرٍ عَلَى أَصلِ إنشاءِ (الجَمْعِيَّة) -وَمَا هِي عَلَيْه-.

... وَلاَ يُقَال: هَؤُلاءِ المَشَايِخ -وَهُم الكِبَارُ الكِبَارُ: ابنُ بَاز، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْنُ عُثَيْمِين-: لاَ يَعْرِفُون(!)، وَنَحْنُ نَعْرِف!!

فَهَذَا (قد) يكونُ غمزاً خفيًّا!! وَمَعَ ذَلِك: فَالأَمْرُ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَة!!

إِذْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَال -بالمُقابِل-: عَرَفُوا، وَلَكِن: رَأَوُا المَصْلَحَةَ فِي عَدَمِ فِتْنَةِ النَّاسِ بِذَلِك، أو أَنَّ مَا أُوخِذُوا بِهِ لاَ يَصِلُ إلى أَنْ يَكُونَ سَبِيلَ تَبْدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ لهُم!!!

وَبَعْدُ:

فَقَدْ أَطَلْتُ فِي هَذا التَّعْلِيق (العِلْمِيّ)؛ حَتَّى أُبَيِّنَ لإِخْوَانِي السَّلَفِيِّين -فِي كُلِّ مَكان- أَنَّ القَوْلَ فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) مِنْ مَوَارِدِ النِّزَاع، وَلَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الإِجْمَاع!

فَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ -كَائِناً مَنْ كَان- أَنْ يُلْزِمَ غَيْرَهُ بِرَأْيِهِ إِلاَّ بِالحُجَّةِ والبَيَان، وَالدَّلِيل وَالبُرْهَان -دُون الفِتْنَةِ وَالامْتِحَان-.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٦/ ٢٠٢):

«وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاع.

وَإِنَّمَا الحُجَّةُ: النَّصُّ، وَالإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، لاَ بِأَقْوَالِ (بَعْضِ) العُلَمَاء».

... مُؤَكِّداً -فِي البَدْءِ وَالخِتَام- أَنِّي مَا كَتَبْتُ هَذا إِلاَّ لِلإِنْصَافِ -لِنَفْسِي وَلِغَيْرِي- مِن مشايخي، وإخواني السَّلَفِيِّين-؛ دَفْعاً لِلتَّقَوُّلِ وَالتَّقْوِيل، وَرَدًّا لِلظَّنِّ وَالأَقَاوِيل، ونَقْضاً لما قد يكونُ -بغيرِ حقٍّ- سَبَباً للإرجافِ والتهويل...

وَكذلك؛ تَجَاوُباً مَعَ ذلك الأثَر السَّلَفِيّ الجميل: «اعدِل لعدوِّك عدلَك لصديقِك»، واستجابةً -أيضاً- لبعضِ «تَوْجِيهَات» فَضِيلَةِ الشَّيْخ ربيع بن هادي -وَفَّقَهُ الله-؛ إِذْ يَقُول:

«نُحَذِّرُكُم مِنَ الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِحَقّ -لَوْ كُنْتُم عَلَى حَقّ-؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذا فِي حَقِّ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِالبَاطِل».

وبخاصَّةٍ أنَّ في تنصيص شيخَي الإسلام: -ابنِ تيميَّةَ، وابن القَيِّم- ما يدلُّ على خلافِ دعاوى غُلاةِ التَّبْديع -أولئك-:

أولاً: قال شيخُ الإسلامِ -كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٢)- مُبَيِّناً أنَّ الهجرَ مشروطٌ بتحصيل المصالح ودفع المفاسد-:

«فإذا تعذَّرَ إقامةُ الواجبات مِن العلم والجهاد -وغير ذلك- إلَّا بمن فيه بدعةٌ مضرَّتُها دونَ مضرَّةِ تركِ ذلك الواجب؛ كان تحصيلُ مصلحةِ الواجب -مع المفسدة المرجوحةِ معه- خيراً من العكس.

ولهذا كان الكلامُ في هذه المسائل فيه تفصيلٌ».

ثانياً: قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٣-مؤسسة الرسالة):

«ومن فوائد يوم الحديبية: أنَّ المشركين وأهلَ البدع والفجور والبُغاة والظلمة، إذا طلبوا أمراً يُعَظِّمُونَ فيه حُرمةً مِن حرمات الله -تعالى-؛ أُجيبوا إليه، وأُعْطَوْهُ، وأُعينوا عليه - وإنْ مُنِعُوه غيرَه-؛ فيُعاوَنُونَ على ما فيه تعظيمُ حُرُماتِ الله؛ لا على كفرِهم وبغيِهم، ويُمنعون ما سِوى ذلك.

فكُلُّ مَن الْتَمَسَ المعاونةَ على محبوبٍ لله -تعالى- مُرْضٍ له؛ أُجيبَ إلى ذلك -كائناً مَن كان-؛ ما لم يترتَّب على إعانتِه على ذلك المحبوب مبغوضٌ لله أعظمُ منه.

وهذا مِن أدَقِّ المواضع، أو أصعبِها، وأشقِّها على النُّفوس».

قلتُ:

هذا كلامُ هذَيْن الإمامَيْن الجليلَيْن؛ أحدُهما يتكلَّمُ على التعاون مع (مَن فيه بدعة)، والآخَر يتكلَّم على التعاون مع (أهل البدع)!!

فلَئِنْ لمْ نَقْبَلِ الأخيرةَ -مع قولِه لها وإقْرَارِه لها؛ فلن نَرُدَّ الأُولى -لمجرَّد التَّهويش! -مع حرصِنا على الضوابط الشرعية لذلك- ما استطَعْنا إلى ذلك سبيلاً- فيما نحنُ

فيه-...

وَلَمْ أَقُلْ هَذا -كُلاًّ وَبَعْضاً- دِفَاعاً عَنْ مُبْتَدِعَة، وَلاَ تَرْوِيجاً لِبِدْعَة! مَعَ التَّخْطِئَةِ لبعضِ مُمارساتِهم التي (أَرى) فيها مُخالفةَ الحقِّ والصواب-كما تقدَّمَ-...

أمَّا أنْ نُبَدِّعَهُم! ثُمَّ نُبَدِّعَ مَن يتعامَلُ معهم (!) -أو نُسقِطَهُ!-: فهذا أمْرٌ لا نَضَعُهُ في أعناقِنا، ولا نرتضيه لأنفسِنا: أنْ نُقابلَ به ربَّنا، و«الظُّلْمُ ظُلماتٌ»...

ومَن أَبى ذلك مِنَّا؛ فلْيَفْعَلْ هُوَ ما يُريد -كما يُريد-!!

﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾... ».اهـ

وقال -أيضاً- (ص٤٩): «وَمَا قِيلَ فِي هَذِهِ «الجَمْعِيَّةِ» قِيلَ مِثْلُهُ -وَلِلأَسَفِ- فِي «جَمْعِيَّةِ دَارِ البِرّ»[1] -فِي دُبَيّ-!!!

مَعَ أَنَّ القَوْلَ (الحَقَّ) -فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)- أَوْضَحُ -بِكَثِيرٍ-:

فَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّنا خَالَطْنَا هَذِهِ «الجَمْعِيَّة» -عَنْ قُرْب-؛ وَعَايَشْنَا القَائِمِينَ عَلَيْهَا -سَفَراً وَحَضَراً-، وَعَرَفْنَا أَفْكَارَهُم، وَتَوَجُّهَاتِهِم -مُطَالَعَةً وَنَظراً-؛ فَلَمْ نَرَ إِلاَّ الدَّعْوَةَ إِلَى السُّنَّة، وَلَمْ نَرَ إِلاَّ الحِرْصَ عَلَى العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ نَرَ إِلاَّ الحَقَّ وَأَهْلَه، وَالرِّفْقَ، وَاللِّينَ،

---

(1) وقد دار أمامي -على مائدة العَشاء- نقاشٌ حادٌّ حارٌّ بين الشيخ ربيع -سلمه الله- في بيته في مكة- وبين أحد المسؤولين في هذه الجمعية من دولة الإمارات، نصح الشيخُ فيها هذا الأخَ المسؤول ببعض النصائح حول هذه الجمعية، وكان هذا الأخ يناقش الشيخ بقوة، ويحتج بأن ولاة الأمر عندهم لا يسمحون بالتَّصريح بما يقوله الشيخ، وأن في ذلك خطراً عليهم، وأن ظروف كل إنسان تختلف عن ظروف غيره، وكان من بين الحضور -وهم قلة قليلة- من يتعامل مع هذه الجمعية من بعض الدول الفقيرة كـ(فلسطين)، فقال (لهم=لنا) الشيخ ربيع في نفس المجلس: «**أما أنتم فلا بأس من تعاملكم معها، فأنتم لا أخاف عليكم**»!

قلت: وهذا أكبر دليل على أن التعامل مع هذه الجمعيات متوقف على تقدير المصالح والمفاسد، وليس أمراً مقطوعاً فيه، فيقدِّره العالم أو الداعية المجتهد بحسب المصلحة، وبحسب الزمان والمكان.

والحِكمةَ..

فَعَجَباً.. هَلْ هَكَذا يَكُونُ الاتِّهَام لِلكِرام -بِمَحْضِ الخِصَام-؟!![1]». اهـ

٤) قال فضيلة الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-[2]: «...تَحْدُثُ مَن بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْض السَّلَفِيِّين مُخَالَفَة للآخَرِين؛ فَيَسْلُكُ مَسْلَكَ الدَّعْوَةِ مَسْلَكَ المُنَاصَحَة فِي قَوْمٍ يَرَاهُم الآخَرون مُبْتَدِعَة أَوْ ضُلاَّل، وَهَذَا مِنْ حَيْثُ الأَوْلَوِيَّةِ أَنَا مَعَهُم فِيهِ.

يَعْنِي لأُنَاس أَوْ مُؤَسَّسَات هِي رَأْسٌ فِي البِدَعِ وِالمُحْدَثَات، فَإِنَّهُ ثَبَتَ لَدَيَّ مُسْتَفِيضاً إِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَاتِراً أَنَّ هَذِهِ المُؤَسَّساتِ تَسْتَثْمِر زُوَّارَهَا مِنْ كِبَارِ الدُّعَاةِ إِلَى السُّنَّةِ لِتَقْوِيَةِ عَزِيمَتِهِم وَتَكْثِيرِ سَوَادِهِم، بَلْ وَحَرْب أَهْل السُّنَّةِ بَأَقطَارِهِم، وَمِن هُنَا فَإِنَّ مَنْ اسْتَنْصَحَنِي وَنَصَحَنِي، أَقُولُ: لاَ تَذْهَب إِلَى هُؤُلاَءِ، لاَ تَذْهَب إِلَى هُؤُلاَءِ، لَمَا

---

[1] وقد كتبتْ بعض المنتديات -مؤخَّراً- موضوعاً في هذه الجمعية الخيرية السلفية المعروفة كلاماً قبيحاً، واتهمتها تهماً شنيعةً، وجمَّعتْ بعض الكلمات من أهل العلم في حقها، وسارع بعض الطلبة والأعضاء إلى التعليق، والتَّجريح، والتبديع، والتضليل في هذه الجمعية والقائمين عليها؛ فتصدَّى بعض الإخوة -المعروفين- المسؤولين في الجمعية إلى الرد عليهم، وبيان خطأ ما يقولون، ونشرَ الحوار الذي حصل في المجلس المشار إليه آنفاً في بيت الشيخ، ودافع عن الجمعية ومنهجها، لعلمه بخلاف ذلك عنها.. والعجيب في نهاية الأمر هو: تهديد هذا الأخ الأخير للمجرِّحين برفع القضية إلى ولاة الأمر سواء على المجرِّحين أم المنتديات؛ والأمر الذي جعل تلك المنتديات تسارع إلى حذف تلكم الموضوعات، وأولئكم المجرِّحين إلى كسر أقلامهم، وتنكيس أعلامهم، فلم نعد نسمع لهم ركزاً في هذه المسألة! فلم كلُّ هذا يا قوم؟ أهو خوفٌ من غضب الرحمن، أم رعب من عصا السلطان؟ بمجرد تهديد، وبأقل وعيد، تفرون مهزومين مرتعدين، وتطلقون أرجلكم في الريح هاربين؟ أين جرأة الإمام أحمد التي تنادون بها؟ وأين الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم؟ لقد ذهب كل ذلك أدراج الرياح، ولم يمكث أطول من نسيم الصباح، لا غرو فهو لم يكن أكثر من صياح!! وإذا كان ما تقولونه يصليكم حرَّ الجمر، ولا يرضي ولاة الأمر؛ فلم تقولونه، ولم تفعلونه؟!

[2] مع التنبيه إلى أن الشيخ كلامه شديد في هذه الجمعية، وأنه يراها جمعيَّةً منحرفة، وضالة مضلة -كما في فتوى له-.

أَسْلَفتُ، فإِنْ كُنْتَ وَلاَ بُدَّ فَاعِلاً، فعَلَيْكَ بِالمَسَاجِدِ، فإِنَّ المَسَاجِدَ بُيُوتُ الله وَلَيْست هِيَ مُلْكًا لأحَد، وأُفَرِّقُ بَيْنَ المَسَاجِد لأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَخَوَاصِّهِم، وَكَون الدَّاعِي مُؤَسَّسةً مُنْحَرِفَة كُلاًّ أَوْ غَالِبًا أَوْ فِيهَا لَوْثَة، فَهَذَا لاَ يَضُرُّ، وَإِنْ كَانَ عِنْدِي هُو خِلاَفُ الأَوْلَى، **(لَكِنْ أَنَا لاَ أُثَرِّب عَلَى مَنْ ذَهَبَ لِهَذَا الغَرضِ، وأَتَعَلَّلُ لَهُ، وَأَذُبُّ عَنْهُ)**[1]، **مُسْتَنِدًا إِلَى قَوْلِه ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّين بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ»**.[2]

هَذِهِ مَسَاجِدُ الْمُسْلِمِين دَعَا أَخَانَا هَذَا إِنْسَانٌ مُبْتَدِع هُوَ قَائِم عَلَى المَسْجِد، لكِن لَيْسَ المَسْجِدُ مَعْقِلاً لَه خَاصًّا.

فَإِنِّي لاَ أَمْنَعُ مِنْ حُضُورِ مُحَاضَراتِهِ، بَلْ كَانَتْ تَأْتِينِي اتِّصَالاتٌ منَ السُّعُودِيَّةِ وَغَيْرِهَا يَسْتشيرني أَهْلُهَا فِي حُضُورِ مُحَاضَرَة فُلان وَعِلاَّن -وَهُمْ عِنْدِي مِنْ إِخْوَانِي وَبَعْضُهُمْ أَرَاهُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنِّي-: هَل نَحْضُرُ مُحَاضَرَة الشَّيخ فُلان، وَقَدْ دَعَتْهُ مُؤَسَّسَة كَذَا؟ فَمَا الجَوَاب؟

أقول: إِنْ كَانَتْ الْمُحَاضَرَةُ هَذِهِ فِي المَسَاجِد فَاحْضُرُوا لأَخِيكُم، وَآنِسُوه، وَشُدُّوا أَزْرَهُ، وَسَلِّمُوا عَلَيْهِ، وَاشْكُرُوه، وَاسْتَزيروه، أَمَّا إِنْ كَانَتْ فِي مَعَاقِلِ القَوْمِ الخَاصَّة، التي هي مُنْغَلِقَة إِلاَّ عَلَيْهِم، أَو مَنْ يُرِيدُون، فَلا تحضروا لَهُ، وَأَنَا وَالله أَدِينُ اللهَ بِهَذَا، هَذَا مَعَ أَنِّي إِذَا خَلَوْتُ بِأَخِي هَذَا قَدْ أَشُدُّ عَلَيهِ، وَأُثَرِّبُ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ مُعَاتَبَةُ الأَخ لأَخِيهِ، لكن على الملأ فَأَلْفُ لا.[3]

هَذَا، وَمِن هُنَا فَإِنِّي أَقُولُ: إِذَا كُنْتَ أَيُّهَا البَصِيرُ فِي الدَّعْوَةِ تَرَى مِنْ أَخِيك خِلاَف مَا يراهُ هُوَ، وَتَرَى أَنَّ لَكَ دِيَانَةً عَلَيْهِ، فَانْصَحْهُ فِيما بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، وَبَيِّن لَهُ الآثَارَ السَّلبِيَّة

---

[1] هذا هو العدل والإنصاف، دون أي بغي أو إسفاف، أو جور أو اعتساف.

[2] «الصحيحة» (١٦٤٩).

[3] هذا هو أدب النصيحة يا معاشر السلفيين!

الَّتِي تَحْدُثُ جَرَّاءَ زِيَارَتِهِ هَذِهِ المُؤَسَّسَاتِ المُنْحَرِفَةِ فِي نَوَادِيهِم، وَفِي مَعَاقِلِهِم الخَاصَّةِ، فَإِنَّهُ لاَ يُخَالِفُكَ.

نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَ مِنْهُ أَنَّهُ يُوالِي فِيهِم وَيُعَادِي فِيهِم، فَهَذَا مِنْهُم ولا كَرَامَةَ عين، وَإِنْ تَسَمَّى بَالسُّنَّةِ.

لَكِن كَوْنُهُ يَقُولُ: هَذِهِ المُؤَسَّسَة أَنَا مَعَك؛ أَنَّهَا عِنْدَهَا أَشْيَاء لَيْسَت عَلَى السُّنَّة[1]، لكن أَنَا أَذْهَبُ لِكَذَا وَكَذَا لِمُنَاصَحَتِهِم. أَنَا أَقُول: (**لاَ مَجَالَ للتَّثْرِيبِ هُنَا، -يَعْنِي عَلَى المَلأ- فهذا أَرَاهُ مَنْهَجًا خَاطِئًا، وَهُوَ مَقْصُود للتَّفْرِيقِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَشَقِّ عَصَاهُمْ وَنَشْرِ الفُرْقَةِ بَيْنَهُم**)؛ ثَرِّب عَلَى أَخِيكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ وَنَاصِحْهُ، أَمَّا عَلَى المَلأ فَلاَ، لِمَا أَسْلَفْنَا، فَإِنَّهُ يَسْتَثْمِرُهُ أَعْدَاءُ السُّنَّةِ، هَذِهِ أَهَمُّ الأُمُورِ الَّتِي ظَهَرَت لِي فِي السَّاحَةِ، (**وَيَنْشَأُ عَنْ هَذَا الأَمْر الأَخِير التَّبْدِيعُ وَالتَّضْلِيلُ مُجَازَفَةً، مَا دَامَ هَذَا الأَخ يُوَالِي مَنْ يُوالِينِي فِي السُّنَّةِ، وَيُعَادِي مَنْ يُعَادِينِي فِي السُّنَّةِ، لَكِنَّهُ خَالَفَنِي فِيمَا هُوَ مَحَلُّ مَجَالٍ للاجْتِهَاد -وَلَو فِيمَا يَرَاهُ هُوَ-، فَإِنَّهُ لاَ يُسَوِّغُ لِي أَنْ أَحْكُمَ عَلَيْهِ بِوَصْفٍ جَارِحٍ بِتَبْدِيعٍ أَوْ تَضليل أَوْ تَفْسِيقٍ، هَذَا مَنْهَجٌ خَاطِئٌ**) هَذَا أَهَمُّ مَا عِنْدِي فِي هَذَا».اهـ[2]

٥) قال فضيلة الشيخ إبراهيم الرحيلي -حفظه الله- في الإعانات المالية من هذه الجمعيات والمؤسسات التي يراها بعضهم مبتدعة: «الإعانات تختلف، أولاً: نود أن نحدِّد من هم أهل البدع؟ لأن عند بعض الناس كل من خالفه ولو في مسألة أصبح من أهل البدع! وكل من تكلَّم فيه بعض الناس، فهو من أهل البدع، أهل البدع -إذا أطلقنا

---

[1] قارن هذا بكلام شيخنا!

[2] من شريط «الموقف الحق من المخالف».

أهل البدع-: هم الذين من أهل البدعة على الضَّوابط المعروفة عند أهل السنة والجماعة، فهؤلاء؛ السَّلف كانوا يحذِّرون من قبول إحسانهم، لأن المبتدع لا يعطيك شيئاً إلا وهو يريد ثمنه، وقد كان بعض السلف يحذِّر ويحذِّر من الأخذ من أهل البدع، يقول: إني أخشى أن أقبل إحسانهم فيحبهم قلبي، وكان الإمام أحمد يترك السَّلام عليهم، لأن السَّلام موهب للمحبة، فإذا كان من أهل البدع فنعم، لا ينبغي لنا أن نقبل إحسانهم، ويغنينا الله بما عندنا عما عندهم.

وأما إذا كان في بعض من ينتسب إلى السنة، لكن عنده أخطاء، بل إن من التُّجار من أهل السنة الذين هم لا يعرفون ببدعة ظاهرة بل هم أشبه ما يكون بالعوام، لديهم أموال، فلو أعطوا أهل السنة، وأعطوا طلاب العلم أموالاً، وقالوا: أقيموا دورة، وأقيموا دروساً، نقول: لا نقبل إلا من عالم عرف السنة، وقام بها، ودعا إليها؟! كثير من عوام المسلمين اليوم من التجار، لو سألته عن عقيدته ما عرف منها إلا القليل! لكنهم لا يعرفون ببدع ظاهرة، وبعضهم قد يخطئ بعض الأخطاء التي لا تخرجه من دائرة أهل السنة، فينبغي أن نكون على اعتدال في هذا الأمر، وسبب الفتنة هو: أن نغلو في شيء ثمَّ في اليوم التَّالي نتخلَّى عنه بالكلية[1]! هذه مشكلة؛ ردود الأفعال، ينبغي أن نضبط هذا المنهج، فمن الناس من كان يغلو بالأمس في هذا الشيء، الآن تنازل عنه بالكلية،

---

[1] كحال المفتون عندنا (الشيخ فتنة) بعدما ظهر نَفَسُه الحدادي، وطُرد من الجمعية التي كان يرأسها؛ وكانت تعتمد على بعض هذه الجمعيات الكبيرة، وكان هو يعلم بوجود بعض المخالفات عندها، ويتغاضى عنها، لوجود النفع والمصلحة عندها! فعندما طرد صار يرغي ويزبد، ويتكلم في هذه الجمعية، وفي القائمين عليها، بل واتهم أحد الإخوة الطيبين المسؤولين فيها -وكان أقربهم له مودة- بأنه من الخوارج والمنافقين!! فاللهم ثبِّت علينا العقل والدين..

الأمر مبناه على الاعتدال والتَّوسُّط، وأنا كما قلت لكم: نحن لا نعبِّر عن آرائنا، وإنما لنا سلف، وننقل كلامهم، ونرجع إلى أحكامهم، ونتَّبع طريقهم، نعم». اهـ[1].

٦) سئل فضيلة الشيخ عبد الله العبيلان -حفظه الله-:

فضيلة الشيخ: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يعلم الله إني أحبكم في الله، ولكن ومن خلال زيارتي اليوم لموقعكم، وجدت عليه مادة وهي بعنوان: (الدعوة الإسلامية واقع وطموحات)، ومن خلال استماعي لبداية هذه المحاضرة، وجدت أنها تلبية لدعوة جاءتكم من جمعية إحياء التراث، وقد عرفت هذه الجمعية أنها حزبية ومناصرة للحزبيين، فأرجو من فضيلتكم بيان هذا الأمر الذي التبس عليَّ، لأني سمعت من غير واحد من العلماء السلفيين أنهم بدَّعوا هذه الجمعية، ومن المشايخ الذين بدَّعوها: الشيخ ربيع المدخلي، وكذلك الشيخ مقبل الوادعي، وكذلك الشيخ عبيد الجابري، وكذلك الشيخ فلاح إسماعيل مندكار وغيرهم كثير؟!

فأجاب الشيخ: «هذه من الأمور الاجتهادية التي يختلف فيها أهل العلم، فالمشايخ الكبار مثل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد العثيمين، والشيخ عبد المحسن العباد، والشيخ صالح الفوزان، وغيرهم؛ يرونها جمعية سلفية، والذي وجَّهني لإلقاء المحاضرات والدروس التي تنظمها الجمعية في الكويت هو سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، حين كان هو المسؤول عن الدعوة في المملكة، وكنت حينها مديراً لمركز الدعوة في حائل، وذهبت عدة مرات ولم أرَ إلا الخير، وأما وجود بعض الدعاة المتعاونين مع الجمعية وعليهم ملاحظات فهذا يوجد عندنا -

---

[1] من شريط «لقاء مفتوح مع فضيلة الشيخ».

أيضاً- من ينتسبون إلى بعض الجهات العلمية كالجامعات أو الجمعيات الدعوية، وهم ليسوا على طريقة كبار العلماء، ومع ذلك لم نقل: إن الدولة تبنَّت المنهج الإخواني، وخرجت عن الطريقة السلفية، فهذه من الأمور الاجتهادية التي لايدركها إلا من خاض غمار الدعوة، وعرف طريقة الشريعة في المصالح والمفاسد، فليس الفقه أن تعلم الشر والخير، ولكن أن تعلم خير الخيرين وشرَّ الشرَّين، وإلى ساعتي هذه لا أعلم أن جمعية إحياء التراث تبنَّت أو دعت -من خلال مطبوعاتها ونشراتها- غير الدعوة السلفية، ثم ينبغي أن يُعلم أن جمعية إحياء التراث لا تعمل مستقلة، بل هي ضمن الجمعيات الخيرية في دولة الكويت، وهذا أمر ينبغي مراعاته، ونشاطها وجهودها في مكافحة التَّنصير ونشر التَّوحيد والسنة في عشرات الدول: في آسيا، وإفريقيا، وغيرها، لا ينكره إلا جاحد، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه».اهـ[1]

ثم بعدها وُجِّه للشيخ -حفظه الله- سؤال آخر:

فضيلة الشيخ: عبد الله العبيلان! السلام عليكم ورحمة الله، ألا ترى يا شيخ -سلمكم الله- أن تزكية الشيخ ابن باز و ابن عثيمين -رحمهما الله- قديمة، ومرت عليها عدة سنوات، وربما أن الأمور تغيرت، وخاصةً أن كثيراً من المشايخ في الوقت الحالي ينتقدونها، وكما جاء في السؤال: أن من بينهم الشيخ فلاح إسماعيل، وهو كويتي قريب منهم، والمسموع عنهم أنهم أصبحوا يميلون أو يتبنَّون فكر الإخوان المسلمين، والله أعلم.

---

[1] من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت» تحت عنوان: (جمعية إحياء التراث والاختلاف فيها) بتاريخ: (يوم الأحد ١٥/ ٠٣/ ٢٠٠٩ م - الموافق ١٩/ ٣/ ١٤٣٠ هـ).

فأجاب الشيخ: «قال شيخ الإسلام: «وأنت إذا تأملت ما يقع من الاختلاف بين هذه الأمة؛ علمائها، وعبادها، وأمرائها، ورؤسائها؛ وجدت أكثره من هذا الضرب الذي هو البغي بتأويل أو بغير تأويل، كما بغت الجهمية على المُسْتَنَّة في محنة الصفات والقرآن؛ محنة أحمد وغيره، وكما بغت الرافضة على المُسْتَنَّة مرات متعددة، وكما بغت الناصبة على علي وأهل بيته، وكما قد تبغي المشبِّهة على المنزِّهة، وكما قد يبغي بعض المُسْتَنَّة إما على بعضهم وإما على نوع من المبتدعة بزيادةٍ على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾.

وبإزاء هذا العدوان تقصير آخرين فيما أُمِروا به من الحق، أو فيما أُمِروا به من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذه الأمور كلها، فما أحسن ما قال بعض السلف: ما أمر الله بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين -لا يبالي بأيهما ظفر- غلو أو تقصير.

فالمعين على الإثم والعدوان بإزائه تارك الإعانة على البرِّ والتقوى، وفاعل المأمور به وزيادة منهي عنها بإزائه تارك المنهي عنه وبعض المأمور به، والله يهدينا الصراط المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله».اهـ «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٨٢).

وقال: «ومما ينبغي -أيضاً- أن يُعرف أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام: على درجات، منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة، ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومن يكون قد ردَّ على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه؛ فيكون محموداً فيما ردَّه من الباطل وقاله من الحق؛ لكن يكون قد جاوز العدل في ردِّه بحيث

جحد بعض الحق وقال بعض الباطل، فيكون قد ردَّ بدعةً كبيرة ببدعةٍ أخفَّ منها؛ وردَّ بالباطل باطلاً بباطل أخفَّ منه، وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة.

ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولاً يفارقون به جماعة المسلمين؛ يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ. والله -سبحانه وتعالى- يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك». اهـ «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٤٨).

والمقصود أن تعلم أن الخير والشر درجات، والفقيه هو الذي يعلم خير الخيرين وشرَّ الشرَّين، وهذا من الأمور التي لا يكاد يتفطَّن لها إلا من عرف مقاصد الشريعة، وقواعدها العامة، والفساد العقدي والأخلاقي انتشر في بلاد المسلمين؛ فليس من الحكمة في مثل هذا الواقع أن نتعامل مع الناس على ما كان في زمن الإمام أحمد[1]، قال الإمام عبد العزيز بن باز: «هذا العصر عصر الرفق والحكمة، وليس عصر الشدة، الناس أكثرهم في جهل، في غفلة وإيثار للدنيا، فلا بد من الصبر، ولا بد من الرفق، حتى تصل الدعوة، وحتى يُبلَّغ الناس، وحتى يُعلَّموا، ونسأل الله للجميع الهداية». «فتاوى الإمام عبد العزيز» (٨/ ٣٧٦)». اهـ[2]

---

[1] وهذا الكلام يلتقي -تماماً- تأصيلات مشايخنا وعلمائنا الحقَّة، التي لا عبرة بمن خالفها أو شذَّ عنها.

[2] من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت» تحت عنوان: (سؤال عن جمعية إحياء التراث) بتاريخ: (يوم الأربعاء ١٨/ ٠٣/ ٢٠٠٩ م - الموافق ٢٢/ ٣/ ١٤٣٠ هـ).

ومن مشايخ السنة المعروفين الذين لهم علاقة بالجمعية في الكويت -أيضاً- الشيخ عثمان الخميس -حفظه الله-.

هذا، -ومن باب الإنصاف- فقد وقفت على كلام للشيخ عايد الشمِّري -حفظه الله- في هذه الجمعية ذكر كلاماً أشبه بتوضيحٍ لحالها، وتدرُّجٍ لمراحلها، من قرأه تبيَّن له أنَّ هذه الجمعية عندها شيء من الانحراف، ولكن تبقى القضية الكبرى هنا، والمختلَف فيها بين أهل العلم في التبديع والهجر والتشنيع، وتقدير المصالح والمفاسد في التعامل معها، ومعرفة خير الخيرين وشرّ الشَّرَّين؛ وهل يجوز التثريب على من تعامل معها أو لا؟ وأن ذلك مبنيٌّ أصلاً على قضية الإلزام بالتبديع وأزمتها؛ وهل الإلزام في ما أجمع عليه، أم بمجرد تبديع أحد العلماء؟! وهل الخلاف في التبديع سائغٌ ومعتبر أم لا؟ ومتى؟ وقد مضى بيان ذلك. فمهما يكن من أمرٍ فإنَّ المسألةَ اجتهاديةٌ بحتةٌ من المسائل المختلف فيها بين أهل السنة، فلا يُثرَّب ولا يشنَّع ولا يعنَّف على من اجتهد في جواز الاستفادة منها، والتعامل معها، ولا يوصف بالتَّساهل والتمييع، كما أنه لا يُنكر ولا يُثرَّب على من بدَّعها، ولا يوصف بالتَّشدد الفظيع؛ مع استمرار التَّناصح الأخويِّ بالحجَّة والدَّليل.

فَائِدَةٌ نَفِيسَةٌ:

قال الحافظ الذهبي -رحمه الله- في ترجمة الحافظ (عبد الغني بن سعيد الأَزْدي المصري): «قال أبو بكر البرقاني: سألت الدارقطني لما قدم من مصر: هل رأيت في طريقك من يفهم شيئاً من العلم؟ قال: ما رأيت في طول طريقي إلا شاباً بمصر يقال له: عبد الغني، كأنه شعلة نار. وجعل يفخِّم أمره، ويرفع ذكره.

قال عبد الغني: لما رددت على أبي عبد الله الحاكم «الأوهام التي في المدخل» بعث إِليَّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل.

وقال البرقاني: ما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عبد الغني.

قال أبو الوليد الباجي: عبد الغني بن سعيد حافظ متقن، قلت لأبي ذر الهروي: أخذت عن عبد الغني؟ فقال: لا إن شاء الله.

على معنى التأكيد، وذلك أنه كان لعبد الغني اتصال بـ(بني عبيد)، يعني أصحاب مصر.

قال أحمد بن محمد العَتيقي: كان عبدُ الغني إمامَ زمانه في علم الحديث وحفظه، ثقةً مأموناً، ما رأيت بعد الدارقطني مثله.

قلت [الذهبي]: اتصاله بالدولة العبيدية كان مداراةً لهم، وإلا فلو جَمَحَ عليهم، لاستأصله (الحاكم خليفة مصر)، الذي قيل: إنه (ادَّعى الإلهية).

وأظنه (وليَ وظيفةً لهم)، وقد كان من أئمة الأثر، نشأ في سنة واتباع قبل وجود دولة الرَّفض، واستمر هو على التَّمسُّك بالحديث، ولكنه (دارى القوم)، و(داهنهم)، فلذلك لم يحب الحافظ أبو ذر الأخذ عنه.

وقد كان لعبد الغني جنازة عظيمة تحدَّث بها الناس، ونودي أمامها: هذا نافي الكذب عن رسول الله ﷺ».اهـ[1]

قلت: رحم الله الحافظ عبد الغني، ورحم الله الحافظ الذهبي، وها هنا فوائد:

١ـ أنَّ الحافظ عبد الغني عاش ومات في ظلِّ دولة رافضية، واستطاع بحكمته مداراتهم، وبقي متصلاً معهم، فليتنا نجد مثل هذه الحكمة عند كثير من المتصدِّرين – اليوم– للدعوة.

---

[1] «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٧٠، ٢٧١).

٢ـ أنَّه وليَ وظيفةً لهم، مع أنهم من أشد أهل البدع ضراوةً وشراسةً وبغضاً لأهل السنة، فهل يجرؤ أحد على أن يَعُدَّ هذا تمييعاً من هذا الحافظ؟

٣ـ أنَّ اتصاله كان مع دولة شيعية فاطمية رافضية، ولها حاكم يدَّعي الألوهية، وليس فقط مع جمعية من جمعيات أهل البدع، أو جمعية عندها بعض البدع والانحرافات، فضلاً عن أن تكون جمعية سنية سلفية كجمعية (إحياء التراث)، أو جمعية (دار البر) أو غيرهما، عليهما بعض الأخطاء والملاحظات! وربما يكون مؤسسها (الأولى منهما) كـ(عبد الرحمن عبد الخالق، وليس الحاكم بأمر الله الفاطمي!) عنده بدع ومخالفات!

وكل ذلك من باب المصلحة والمفسدة، فأين اليوم أمثاله؟ بل أين أمثال هؤلاء العلماء الذين يعتذرون عن مثل صنيعه؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قال المسوِّد (ص٧٠): «*انظر إلى أسلوب الحلبي في التمييع والتهوين من شأن البدع وأهلها، فقال أولاً: (الشيخ المغراوي)، حتى يموه السامع أنه شيخ محترم مقدر لا يقلل من شأنه وإن ظهر عليه من المخالفات المنهجية.*

وثانياً قال: (الملاحظات) وكأن المسألة هينة جداً وهي مجرد ملاحظات لا أكثر..

وثالثاً قال: (يأخذونها عليه)..

ورابعاً: قوله: (صلته بإحياء التراث)..

وبهذا الأسلوب المتلون يتيح له المجال في الطعن في المشايخ الذين تكلموا في هذا الرجل والوضع من قدرهم، ويرفع به رأس هذا المبتدع».

قلت: أولاً: تنكر على شيخنا تشييخه للشيخ المغراوي -وهو شيخٌ وإن رغم أنفك-! فماذا تقول إذن في (تشييخ) العلامة المحدث عبد المحسن العبَّاد له؟ وكذلك (تشييخ) الشيخ العلامة عبد الكريم الخضير له؟ واللَّذَان كنت قد أوردتُ كلامهما سابقاً؟

ثم أنتَ أنتَ! ألا تغلبُ فطرتُك السليمةُ ظلمَك -أحياناً قليلةً-! فتنعت شيخنا البحرَ علياً بـ(الشيخ) وأنت له مخالف، كما في هذا التسويد؟ فـ -على مذهبك!-: ما هذا التَّمييع والتَّهوين؟!

وما رأيك بـ(تشييخ) الشيخ ربيع -حفظه الله- لـ(سلمان العودة) عشر مرات! في كتابه: «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة الناجية»؟!

بل ما رأيك -كذلك- بـ(تشييخ) الشيخ ربيع -حفظه المولى- لـ(سفر الحوالي)؟! وليس في مثاني كتاب من كتبه فقط، فضلاً عن أن يكون في درس صوتي مسموع له! بل في عنوان كتاب من كتبه، وهو كتاب: «مآخذ منهجية على **الشيخ** سفر الحوالي»![1] فهل تستطيع أن تقول: إنَّ الشيخَ ربيعاً فعلَ ذلك من أجل أن يموِّه القارئ أن سفراً شيخ محترم مقدَّر ولا يُقَلَّل من شأنه؟!

ثانياً: أنكرت كلمة (**ملاحظات**) على الشيخ المغراوي! مع أن شيخنا وصفها بـ(الكبرى)!

حسناً، فماذا تقول -إذن- في قول الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- عن سيد قطب: «مطالعاتي لكتب سيد قطب قليلة، ولا أعلم عن حال الرجل ولكن قد كتب العلماء

---

[1] مع أنَّ هذا ردٌّ عليه! أفلا يقال: هذه موازنة؟!

فيما يتعلَّق بمؤلَّفه في التفسير «في ظلال القرآن»، قد كتبوا عليه **(ملاحظات)** على كتابه في التفسير مثلما كتب الشيخ عبد الله الدويش -رحمه الله-، وكتب أخونا الشيخ ربيع المدخلي ملاحظات على سيد قطب في تفسيره وفي غيره، فمن أحبَّ أن يراجعها فليراجعْها».اهـ[1]

وفي قول الشيخ ربيع -حفظه الله- في سفر الحوالي: «نشكر **الشيخ سفراً** -في الجملة- على غيرته هذه، لكن لنا عليه بعض **(الملاحظات)**:...»، ثم ساق الشيخ بعض الطامَّات التي عند سفر الحوالي.[2]

وفي قول الشيخ ربيع -حفظه الله- في سلمان العودة: «أقول: من **(الملاحظات)** على **سلمان**...»، ثم ساق الشيخ الطامات التي عند سلمان العودة.[3]

وفي قول الشيخ ربيع -حفظه الله- في بعض ردوده على الشيخ أبي الحسن المأربي -الذي يبدِّعه وتبدِّعه أيضاً-: «عليه في هذا **(ملاحظات)**...».

وفي قول الشيخ ربيع -حفظه الله- في الرَّدِّ على الرافضي حسن الصفَّار-: «وهذه المكاشفة طويلة وعليها **(ملاحظات)** كثيرة»؟!

أجب أيها المهوِّن المتلوِّن!

ثم أقول: نعم، هي **(ملاحظات)** لا أكثر، ولكنكم نفختموها وأشعتموها لغايةٍ عندكم، مردُّها التعصب لآراء الرجال؛ فتحرروا يا قوم من التقليد، تحرروا!

---

[1] « الثناء البديع من العلماء على الشيخ ربيع» (ص٢٥).

[2] «مآخذ منهجية على **الشيخ** الدكتور سفر الحوالي» (ص٣٤).

[3] «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة» (تحت المسألة العاشرة).

ثالثاً: نعم (**ملاحظات**) يأخذونها عليه، وكذا شيخنا وغيره، ولكنهم يبدِّعونه بها خطأً! وشيخنا وغيره لا.

رابعاً: بيَّنا سابقاً جواز هذه الصلة للمصلحة المترتبة عليها، وضوابطها الشرعية من كلام العلماء، فلا حاجة للإعادة.

ومن الذي طعن في المشايخ؟ هل مخالفة عالمٍ من العلماء في حكمه الاجتهادي، والأخذ بقول غيره يحطُّ من قدر الأول، ويُعدُّ طعناً فيه؟! ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين!!

وعلى قولك هذا لا يسلم أحدٌ من السلف ولا من الخلف من هذه التهمة الباطلة!

ولم لا تكون أنت من يطعن في المشايخ الذين زكَّوه وأثنوا عليه لأنك تخالفهم؟!

قاتل الله التعصُّب ما أقبحه! والمتعصِّب ما أوقحه!

قال المسوِّد(ص٧١): *«وهذا أيضاً من أساليبه المتلونة، فقوله: (أنا أعلم الناس بها)، مفهومه أنه أعلم من العلماء الذين تكلموا فيها وجرَّحوها... وتحجير العلم لنفسه دون غيره فيه من التهويل ما فيه، وهذا أسلوب يتخذه لإقناع السامع بكلامه وأحكامه، كما سمعنا ممن ينقل عنه أنه قال: (أنا أعلم إنسان على وجه الأرض بالشيخ ربيع)»*.

قلت: وما المانع من أن يقول شيخنا: (أنا أعلم الناس بها)، و (أنا أعلم إنسان على وجه الأرض بالشيخ ربيع)؟! ألم يقل ذلك بعض السلف، مع وجود من هو أعلم منهم بذلك المعلوم المشار إليه؟! ثم ألا يمكن -أيضاً- أن يكون شيخنا هو الأعلم

بهذا حقاً؟! ما المانع من ذلك؟! لا مانع إلا جهلك وهواك وتعصبك[1]، وبغضك لشيخنا -دون أدنى مبرِّر ولا بيِّنة- والذي ستحاسب عليه أمام الله يوم القيامة حين تأتيه وحدك فرداً، ويتخلَّى عنك متبوعك الذي له تقلَّد وتتعصب.

فـ (اللهم سلم سلم).

بعض الأمثلة:

١ـ قال أنس بن مالك -رضي الله عنه-: «**أنا أعلم الناس** بهذه الآية آية الحجاب...».[2]

٢ـ وقال النعمان بن بشير -رضي الله عنهما-: «**أنا أعلم الناس** بوقت هذه الصلاة...».[3]

٣ـ وقال ابن عباس عن عائشة -رضي الله عنهما-: «... **أعلم الناس** بوتر رسول الله ﷺ...».[4]

٤ـ وقال جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- عن حديث ماعز: «...**أنا أعلم الناس** بهذا الحديث...».[5]

٥ـ وقال حذيفة بن اليمان -رضي الله عنهما-: «**أنا أعلم الناس** بكل فتنة هي كائنة إلى يوم القيامة...».[6]

---

[1] ولو قال هذه الكلمة بعض متبوعيه لمرَّت عنده كالماء البارد في حرِّ الصيف!

[2] متفق عليه.

[3] «سنن أبي داود» (٤١٩).

[4] «سنن أبي داود» (١٣٤٢).

[5] «سنن أبي داود» (٤٤٢٠).

[6] «الفتن» (١/ ٢٨) لنعيم بن حماد المروزي.

قال المسوِّد(ص٧٢): *«هذه الملاحظة التي يراها عليهم قد سوغها لهم، بأن عندهم فتاوى من العلماء. إذاً لماذا هذه الملاحظة تذكرها؟ ثم لم تعطينا ما عندك من المخالفات الشرعية في دخول العمل السياسي، فهذه من إطلاقاتك الموهمة»*.

قلت: شيخنا ذكر هذه الملاحظة لأنها عنده ملاحظة عليهم، وإن أفتى بها وأجازها غيره من العلماء.

وفتاوى العلماء في جواز دخول الانتخابات معروفة ومشهورة لا ينكرها سلفي، فمسألة الانتخابات ودخول العمل السياسي أمر مختلف فيه بين أهل العلم، وممن أفتى بذلك أئمتنا ابن باز وابن عثيمين -رحمهما الله-، وقد وقفت على فتوى لشيخنا ابن عثيمين -رحمه الله- يقول فيها بوجوب الانتخابات، وأما الإمام الألباني -رحمه الله- فكان يذهب إلى منعها، وأما فتواه لأهل الجزائر فكانت في نازلة معينة، وليس على الإطلاق وكان يمنعُ مِن الترشُّح، ويُجيز انتخابَ الأفضل، وأما الشيخ مقبل -رحمه الله- فكان يرى تحريمها بشكل قاطع، ولا يتهاون في ذلك أبداً.

ولكن المجهول يعلم يقيناً بأن هناك فتاوى للعلماء، لذا قال في الحاشية -مستبقاً-: *«الله أعلم بهذه الفتاوى التي يدعيها الحلبي، فإن وُجدت فهي بعيدة كل البعد عن تجويز التحزب، والوقوع في السياسة غير الشرعية»* !!!

أي كأنه يقول -بلسان حاله التَّعِس-: حتى لو وُجدت فتاوى العلماء -وهي موجودةٌ أصلاً وأنا أعلم بذلك-، إلا أنها لا تُقبل منك يا شيخ علي، لأنني سأفهمها بناءً على سوء ظني بك! وأما لو أتتني من أحد العلماء الذين أقدِّسهم وأعظِّمهم وأحني رأسي لهم فعلى الرأس والعين!!

ما هذا التعصُّب المقيت؟! وما هذا البغض المميت؟! ما كنت أظن أنني سأعيش حتى أرى كلَّ هذا التعصبِ والغلوِّ والحزبية يستحكمُ في بعض المنتسبين إلى السلفية، والذين أفنوا حياتهم، ونذروا أعمارهم من أجل محاربة هذه الآفات، وهم من أشدِّ الناس وقوعاً فيها، ودعوةً إليها!

ثم من عجائب الدهر أن يطلب مثلك -أيها النكرة!- من شيخنا ما عنده من المخالفات الشرعية في دخول العمل السياسي! وكتبه طافحةٌ بذلك! بل له كتب مختصَّةٌ بهذه المسائل، كـ: «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق»[1]، و«الدعوة إلى الله بين التجمع الحزبي والتعاون الشرعي»[2]، و«رؤية واقعية في المناهج الدعوية»، و«البيعة بين السُّنَّة والبدعة عند الجماعات الإسلامية»، و«مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية»، و«الدعوة السلفية بين الطرق الصوفية والدعاوى الصحفية»، و«السلفية لماذا؟؟ معاذاً وملاذاً»،... وغيرها.

ومن المضحكات المبكيات قول المسوِّد(ص٧٢): *«هو [عبد الرحمن عبد الخالق] المرجعية الوحيدة عندهم في المنهج والعقيدة»*.

قلت: مالي أراك تفرِّق هنا بين المنهج والعقيدة! هل رجعت عن مذهبك؟!!

قال المسوِّد: *«ثم قال [شيخنا]: «وقد انكشفت صورته ووضح أنه مع الحركة السلفية هذه التكفيرية، وأنه ضد علماء السنة»*.

---

[1] وقد قال الشيخ مقبل -رحمه الله- عن هذا الكتاب: «وهناك كتابٌ ما علمت له نظيراً، لأخينا علي بن حسن بن عبد الحميد بعنوان: «فقه الواقع بين النظرية والتطبيق» فأسأل الله أن يجزيه خيراً، وأنصح جميع إخواني باقتنائه».اهـ «غارة الأشرطة على أهل الجهل والسفسطة» (٢/ ٢١٨).

[2] وقد نقل منه الشيخ مقبل -رحمه الله- في كتابه: «البركان».

قلت[المسوِّد]: وهذا تهوين آخر في شأن هذا الرجل أنه مجرد عضو منتمي إلى هذه الجماعة، بل هو مؤسسها وشيخها وحاميها وناشر أفكارها. وأما ضد علماء السنة، فنعم، لكن هذا إطلاق يدخل فيه أنه يخالفهم في أمور الفقه أو مما يسوغ فيه الخلاف..

ثم هذا الوصف ينطبق عليك يا حلبي، فأنت ضد علماء أهل السنة في مدح إحياء التراث وتسليف المبتدعة أمثال المغراوي والمأربي والحويني وحسان. أنت ضدهم في تأصيلاتك الخارجة عن منهجهم وطريقتهم.

وأما قولك: (طبعاً غيري يقول هذا منهم نفاق، وأنا أعلم أنه ليس نفاق). هذا مثال حي على أنك يا حلبي ضد علماء السنة، لأنك لا تتبعهم وتقول (أنا)».

قلت: تَبّاً لك ما أشدَّ جدلك وخصومتك! حتى الكلام الواضح البيِّن الذي لا تخالف فيه شيخَنا تحاول أن تُخرِج له منه خطأً، أو مخالفةً! ما هذا الخصام؟! وما هذا الفجور؟! وما الذي سبَّب عندك كل ذلك؟! لست أدري!

شيخنا يقول: إن عبد الرحمن عبد الخالق مع الحركة السلفية التكفيرية -التي في الكويت-، بل كما تشاء هو رأسهم ومؤسسهم وناشر أفكارهم، وأنه ضدُّ علماء السنة، ثم تأتي أنت وتقول: (هذا إطلاق يدخل فيه أنه يخالفهم في أمور الفقه أو مما يسوغ فيه الخلاف)! فهل مسائل التكفير مما يسوغ فيه الخلاف؟! فلو كان الأمر كذلك لما أنكر عليه شيخنا ذلك. فما هذا البهتان، وما هذا الهذيان؟ أكاد أصاب بالغثيان من تجنِّيك هذا وتقوُّلك، وجهلك وتمحُّلك، فاتق الله يا هذا وتب إليه!

وهل تريد من شيخنا -أيضاً- أن يصف الناس بالنفاق كما تفعل أنت وشيخك

الذي لم يُبقِ أحداً خالفه إلا ورماه بالنفاق[1]؟! عجباً لكم تبتكرون الباطل وتبتدعونه من عند أنفسكم، ثم تأطُرون الناس عليه أَطْراً!

ثم إننا قد احترنا معك! حتى ردُّ الشيخ وتضليله للمخالف منتقد عندك! فهل وصل بك بغضك للشيخ أنك لا تقبل منه حتى نقده لمن تراه أنت مخالفاً أيضاً! أمرك عجيب!

أُذَكِّرك أيها الحقود! بقول علي -رضي الله عنه- لابن الكوَّاء: «**أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما، وأبغض بغيضك هوناً ما عسى أن يكون حبيبك يوماً ما**».[2]

وبقول النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «**إِنَّ أَبغضَ الرِّجالِ إلى اللهِ الأَلَدُّ الخَصِمُ**».

ثم قال المسوِّد (ص٧٣): *«وقولك: (يجب أن يفاصلوا) قلت: فإذا لم يفاصلوا هذا المبتدع وبقوا ينشرون أفكاره المنحرفة، ومتحالفين معه ضد المنهج السلفي، وأهله، هل يكون لزاماً عليك أن تفاصلهم، أما أن صدقهم المدعى يجعلك تغض الطرف عن بدعهم. والله هؤلاء أهل بدع وروغان فإذا لم تفاصلهم ألحقت بهم ولا كرامة»*.

قلت: ويلك ما أجرأك! في هذا الإلزام! وهذا التسلسل في التبديع والحكم على الناس! وهل يصحُّ هنا إلزامك هذا؟ وما الذي جرَّه منهج الإلزام المبتدع الذي

---

[1] كما فعل معنا -طلبة العلم في فلسطين- برميه لنا بالنفاق، ولمشايخنا، ولبعض الدكاترة عندنا، ولوزير الأوقاف، و.و.و. عش رجباً ترَ عجباً! والقاعدة عنده في ذلك: أن كل من يخالفه فهو منافق! لعله يظن نفسه هو الإيمان ذاته المضاد للنفاق!!

[2] رواه الترمذي برقم (١٩٩٧) وصححه الألباني.

جئتمونا به وخرجتم به على هذه الدعوة، ولم تتحاشوا كبيراً ولا صغيراً؟ والله إنه فرَّق هذه الدعوة بدعوى الحرص عليها!

ثم إن شيخنا لم يلزمهم بقوله: «يجب أن يفاصلوا»، ولا له عليهم ضربة لازب، ولا يَلزَم من عدم التزامهم بقوله أن يحكم عليهم كفعلكم أيها الغلاة المتنطِّعون!

وعلى مذهب مَن مِن العلماء تُلزِم من لا يرى رأيك يا هذا؟! والله ما أُراه إلا على مذهب الحدادية التُّعساء! فتعساً لك وبؤساً، ما أقبح هذا النفس الحداديَّ الذي تحمله! لا أصدق أن أحداً من العلماء يقرُّك على غلوِّك هذا، ولا أظنُّك تجد مستنداً فيما تقوله سلفياً ولا خلفياً؛ اللهم إلا على مذهب: (من لم يبدِّع المبتدع فهو مبتدع)!، فلك فيه مندوحة، وما الفرق بين العبارتين: «فإذا لم تفاصلهم أُلحِقت بهم ولا كرامة»، و«من لم يبدِّع المبتدع فهو مبتدع»؟! لا أجد فرقاً في المعنى أبداً إلا اختلاف اللفظ.

وقد قال الإمام الألباني -رحمه الله- عندما سئل عن هذه العبارة الفاسدة: «وَمِن أين جاءت هذه القواعد؟! ومن قعَّدها؟! هذا يُذكّرني بنُكتة تُرْوى في بلادنا الأصيلة «ألبانيا» حكاها في بعض المجالس والدي-رحمه الله- القصة تقول: بأن رجلاً عالماً زار صديقاً له في بيته، ثم لما خرج من عنده كَفَّرهُ قيل له: لِمَ؟ عندنا عادة في بلادنا وهي عادة أَظُنُّ مضطردة في بلاد العالمِ يُعَظِّمون ويحترمون أو يُوّقِّرُون العلماء في بعض الأعراف والتّقاليد التي تختلف في اختلاف البلاد، منها: رجلٌ مثلاً دخل الغرفة ونزل عليه، فهو حين يَخْرُج ينبغي أنْ يُدار النّعل بحيث أن العالِم لا يتكلّف أن يَلف ويدور كأنه داخل وإنما يجعل النَّعل مهيأً لدكِّ قدميه فيه، فهذا العالِم لَمَّا زار صديقه وخرج وجد النّعل كما هما، يعني ما احترم الشيخ، تركهما كما هما، فقال الرجل العالِم: أنّ هذا

كَفَرْ، لماذا؟ لأنه لم يحترم العالِم، ومَنْ لا يحترم العالم لا يحترم العِلم، والذي لا يحترم العلِم لا يحترم مَنْ جاء بالعِلم،والذي جاء بالعلم هو محمد -صلى الله عليه وسلم - وهكذا سلْسلَها إلى جِبْريل، إلى رب العالمين، فإذاً هو َ كافر.

هذا سؤال أو هذه القاعدة ذكرتني بهذه الإطلاقة، ليس شرطاً أبداً أنّ مَنْ كَفَّرَ شخصاً وأقام عليه الحُجَّة، أنْ يكون كلُّ النَّاس معه في التَّكْفير، لأنه قد يكون هو متأوِّلاً، ويرى العالِم الآخِر أنه لا يجوز التَّكْفير، كذلك التَّفْسيق **والتَّبْديع**، فهذه الحقيقة مِنْ فِتَن العصر الحاضر، ومِنْ تسرُّع بعض الشباب في ادِّعاء العِلْم، سواء مقصود أن هذا التَّسلْسُل أو هذا الإلزام هو اللازِم أبداً، هذا بابٌ واسع قد يرى عالِم أمْراً واجباً، ويراه الآخَر ليس كذلك، كما اختلف العلماء مِنْ قبل ومِنْ بعد، إلا لأنه بعض الاجتهاد لا يُلْزِم الآخرين بأن يأخذوا برأيِه، الذي يُوجِب الأخذ برأي الآخَر إنّما هوَ المُقَلِّد الذي لا علم عنده، فهو يجب عليه أن يُقلِّد، أمّا مَن كان عالماً كالذي كَفَّرَ أو فسَّقَ أو بَدَّع، ولا يَرى مثل رأيِهِ فلا يَلْزِمُهُ أبداً أنْ يُتابِعَ ذلك العَالِم، الظاهر أن هذه المصيبة كأنها -إن شاء الله- ما انتشرت[1] بعد مِنْ بلادكم إلى بلادٍ أخرى».اهـ[2]

ثم ذكر المسود في الحاشية -متهكِّماً بقول شيخنا: «النفاق هو الباطل»-: *«تعريف جديد للنفاق»*.

قلت: دع عنك هذه الفهاهة، واترك جانباً هذه السفاهة، فالشيخ لم يعرِّفه وإنما ذكره بمتعلَّقه، أو بوصفٍ غالبٍ له.

---

[1] بل -يا شيخنا- قد انتشرت! وفي دعوتنا استشرت! وكالنار في الهشيم استعرت!

[2] «سلسلة الهدى والنور» شريط رقم(٧٧٨).

كقول مِهيارٍ الدَّيْلَميِّ:

يُساءُ كأَنِّي بالثَّناء أَسُبُّهُ   لعمرُ أَبِي أَنَّ (**النِّفاقَ هو السَّبُّ**)

قال المسوِّد (ص٧٤): *«قوله: (ممارسات وسلوكيات) هذا من تمييعه للمنهج، لا يريد أن يقول حزبيون مبتدعة، بل عندهم ممارسات: للتقليل والتحقير من شأن حزبيتهم»*.

قلت: يا لك من جاهل! شيخنا لا يبدِّعهم أصلاً فكيف تلزمه بخلاف مقصوده؟! بل حتى لو كان يبدِّعهم لا يعني ذلك -ضرورةً- تشديد العبارة فيهم أبداً، بل ينبغي التلطف في العبارة -وهذه نصيحة لك أنت إن كنت من أهلها!- ألم تقرأ ما قال الشيخ ربيع -حفظه الله- في بعضِ «رُدودِه»؟: «قلتُ لهم: إذا قُلنا: (أشعري) معناهُ أَنَّهُ: عنده بدعة؛ الإنسان يريد أن يتأدَّب في لفظِهِ؛ ليس لازِماً أنْ نقولَ عنه: مبتدع...

إلى أن قال: «أنا أقرأ لكم تراجمَ مِن «البخاري»؛ يمرُّ على (جابر الجُعْفِي)، ويمرُّ على غيرِه، لا يقولُ: مبتدع -وهو يعرف أنه رافضي-، ولا يقول: إنه مبتدع؛ لأن هذا ليس لازماً.

بيِّن ضَلالَهُ نُصحاً للنَّاس، لكنْ؛ ليس لازِماً أن تقول: مبتدع، أو: غير مبتدع».[1]

وها أنت ذا تنكِر مرةً أخرى بجهلك كلمةً من كلمات شيخنا، وتنسبه إلى التمييع بسببها! وهي كلمة (**ممارسات**)! فهل ميَّع المنهجَ الشيخُ ربيعٌ -حفظه الله- عندما قال -في حواره مع سلمان العودة-: «وترى العجائب ممن يسمون أنفسهم إسلاميين؛ من

[1] «منهج السلف الصالح» (ص٢٤).

التحالف مع هـذا الحـزب العلـماني تـارة، ومـع ذاك أخـرى، ومـن ترشـيح النسـاء الملحدات أو النصرانيات، أو ترشيح ملاحدة ونصارى، وكل هذه (**الممارسات**) باسم الإسلام! وباسم الجهاد السياسي الإسلامي!».[1]

وفي قوله -أيضاً- في ردِّه على المالكيِّ الضال: «يجب أن يعـرف القـارئ الكـريم أنني مع الشيخ -رحمه الله- في إنكار البدع والخرافات والأخطاء و(**الممارسات**) التـي يفعلها البعض كالغلو في الصالحين وتعظيم القبور والتمسُّح بها[2]...».[3]

وقوله -أيضاً- في ردِّه على القاري الصوفي: «وفي الجهـة المقابلـة طالَـبَ الشـيخ القاري بضرورة الإصلاح، وذلك بتنقية (**ممارسات**)[4] المتصوفة الحاصلة اليوم».[5]

دَعْوَةٌ سَلَفِيَّةٌ أَمْ حِزْبِيَّةٌ عَسْكَرِيَّةٌ؟

قال المسوِّد (ص٧٥): «*نعم العمل الدعوي يحتاج حزماً وتنظـيماً وترتيباً، لكـن على أساس الكتاب والسنة ومـنهج السـلف لا عـلى أسـاس الحزبيـة، ووجـود بيعـة وإمارة، وإذا لم تطع الأمير فأنت من المغضوب عليهم. وكيف قبل الحلبي كـلام هـذا الرجل في الحزم والصرامة في العمل الـدعوي، ولم يقبـل مـا فعلـه الشـيخ (.....) في المدرسـة السـلفية في الحـزم والصرامـة مـع بعـض طلابـه، فقـال عنهـا أنهـا حزبيـة عسكرية؟!!!*».

[1] «أهل الحديث هم الطائفة المنصورة» (ص٥٨).

[2] ولاحظ هنا كيف سمَّى هذه الشركيات ممارسات!

[3] «دحر افتراءات أهل الزيغ والارتياب» (ص١١٣).

[4] وكل حاذق لبيب يعرف ما عند الصوفية من (ممارسات)!

[5] «كشف زيف التصوف» (ص١٣).

قلت: ما شاء الله على كلِّ علامات التعجب هذه! فكأنك كما قال شيخ المعرَّة:

وأنِّي وإنْ كنتُ الأخيرَ زمانُهُ لآتٍ بما لمْ تستطعْهُ الأوائلُ

وأنا أسألك: أنت هل تقبل عسكرية شيخك المشار إليه أم لا؟ إن قلت: لا، فلمَ لمْ تنكرها عليه؟ وإن قلت: نعم، فاقبل -إذن- ما عند إحياء التراث من حزم وصرامة. وإن قلت: لا، بل في الأمر سعة، أقول لك: فيسعك السكوت عمن تخالف -إذن-، فلا تنكر على شيخنا ما ترى فيه سعة.

أَمَا وقد أتيت لذكر شيخك ومخازيه، فأقول لك: أنت من أراد فضحه لا أنا؛ وأنا ذاكر هنا على عجل ما حصل: فأين هذا من ذاك؟! وأين أي إلزام في العالم من إلزام شيخك، وتحكمه، واستبداده، ودكتاتوريته، وحزبيته، وعسكريته؟

إن شيخك يلزم من حوله بتبديع من يظنه مبتدعاً! وهو في حقيقته -والله- مقلد لغيره على غير هدىً ولا بصيرةٍ! فكيف يطلب من غيره تقليده، وهو مقلد أصلاً؟! وأنا أول من اكتوى بنار إلزامه، وفجور امتحانه، حينما اتصل بي هاتفياً[1]، وقال لي محاولاً إلزامي: اكتب في محمد حسان أنه مبتدع ثلاث صفحات، وأمهَلَني أسبوعاً، وقال لي بكلِّ صلافة: معك نصف ساعة تفكر وتعطيني الجواب! فقلت له: لا، الآن تأخذ الجواب: لن أكتب في محمد حسان! فلما أعلنت له رفضي أوامره العسكرية[2]،

---

[1] واتصل الجاهل بغيري -أيضاً- ممتحناً له: ماذا تقول في محمد حسان؟ وكان من أراد أن يسجل في المنتديات على (شبكة الإنترنت) يسأله -أولاً-: ماذا تقول في محمد حسان؟ وكأن المسألة عنده قضية العصر والأوان! بل (فتنة خلق القرآن)!!

قلت: ولعله أخذ هذا من بعض المشايخ(!) الذي يقول: إنَّ فتنة (التمييع!) أشدُّ من فتنة خلق القرآن!

[2] ومن عجيب صور حزبيته وعسكريته: أنه كان يلزم أتباعه بلباس موحَّد، حتى يمتازوا عنَّا!!

قام بحلِّ اللجنة العلمية في اليوم التالي، وهو رجل سَيِّئُ الخلق جداً كان قبلها بأيام قليلة قد أوسعني شتماً وسبَّاً في بعض الاجتماعات، لمخالفتي لـه في مسـألةٍ، بحضـور المسـود وصاحبه ولم يحرِّكا ساكناً، وبعض الإخوة الآخرين، ويشهد الله أنني صـبرت عليـه ولم أزد على قولي له: سامحك الله، وهذا من أجل الدعوة ومن حرصي عليها، لا من أجلـك أنت، أما أن يأتي ويلزمني بقـول مـا لا أعتقـده ولا أراه، فهـذا والله مـا لا أرضـاه، ولا أسمح به، (دمي دون ديني)، ثم أصدر هذا الشيخ المفتون كتاباً موجَّهاً لمدرِّسي (المدرسة السلفية) لإلزامي بذلك[1]، ثم أتى إلى المدرسة السـلفية بتنسـيق مـع المسـود وصـاحبه الآخر دون علمنا بما يريد فعله- فجمعـوا لـه الطلبـة، وألقـى كلمتـه العصـماء! المليئـة بالكذب، والزور، والبهتان، والافتراء، ونهش الأعراض البريئة، والتي شقَّت الدعوة في بلادنا. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

فقمت له يومها وأنكرت عليـه، ورددت عليـه كذبـه وزوره وبهتانـه علينـا وعـلى مشايخنا، ووضَّحت للطلبـة مـا عنـده مـن الضـلال والمجازفـات، والمخالفـات لمـنهج السلف، وأننا صبرنا عليه وعلى جهله طويلاً ولكنَّ الأمر زاد عن حدِّه، وطفح الكيـل، وبلغ الحزام الطُّبْيَيْنِ -كما يقال-، فاستجاب الأكثر منهم ولله الحمد، وأعرض قلةٌ قليلةٌ هم الذين معه الآن، أسأل الله أن يهديهم سواء السبيل.

ومن يومها وأنا أتمثَّل فيه ما جاء عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول -في بيتي هذا-: «**اللهم من ولي من أمر أمتـي شـيئاً فشـقَّ علـيهم فاشـقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به**».[2]

---

[1] وقد أوردت هذا الكتاب فيما كتبته سابقاً حول مسألة (الداعية محمد حسان).

[2] رواه مسلم.

وأقول للمسوِّد: إن كنت تقصدني بقولك: (بعض طلابه)، فإنني أحمد الله -جل وعلا- على أنني لم أكن يوماً من طلابه، ولا كان هو يوماً شيخاً لي، وأي طلب للعلم عند هذا الجاهل؟! وما الذي يمكن للمرء أن يحصِّله عنده من العلم؟ والكل يعرف حقيقته، فما هو إلا محاسب مالي ومسؤول إداري! وهو من العلم خراب يباب، لا يتقن شيئاً من العلم لا أصولاً ولا فروعاً: (لا حفظ، ولا فقه، ولا حديث، ولا لغة، ولا شيء)، ولم نكن نسوِّده علينا في الدعوة إلا لكبر سنه، وقِدَمه في الدعوة، وإكرام مشايخنا وتقديمهم له، فلما عقَّهم، وتنكَّر لهم، وعضَّ اليد التي مُدَّت إليه، عاد إلى حجمه الذي ينبغي أن يكون عليه.

فأي سلفية يحملها هذا الرجل؟ وأي منهج ينتهج؟ وما الذي يجده فيه المسود حتى يبقى تابعاً له إلا الالتقاء على الباطل، وعلى عداوة أهل الحق، والعجب ممن لم يتبيَّن له حقيقته بعد بجلاء، ولكن من لا يعلِّمه الكلام ستعلِّمه الأيّام[1]، وكما قال القائل:

وَسوفَ تَرى إِذا انجَلى الغبارُ أَفَرسٌ تحتكَ أَمْ حِمارُ

ولعلي لا أجد وصفاً لحال الرجل أحسن مما قال العالم الرباني شيخُ الإِسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمه الله-: «فإِذا كان المعلِّم أَو الأُستاذ قد أمر بهجر شخصٍ؛ أو بإهداره وإسقاطِه وإبعادِه، ونحوِ ذلك: نظر فيه؛ فإِن كان قد فعل ذنباً شرعيَّاً؛ عوقبَ بقدْر

---

[1] وقد -والله- علمتهم الأيام أيَّما تعليم! وجعلتهم عبرةً للمعتبرين! فها هو (المسوِّد) وصاحبه (غير المهدي!) ينفضَّان بِأَخَرَة عن (شيخهم الهارف!)، فأكل بعضهم بعضاً، بعدما شبعوا من لحوم غيرهم! حتى ينظر كل من يسير في هذا الطريق إلى ما سيصير حاله، وينقلب مآله! وأنه سيهلك مع الهالكين، ولو بعد حين! إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ.. أو كان من المعتبرين.

ذنبِه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعيَّاً؛ لم يَجُز أن يعاقب بشيءٍ لأجل غرضِ المعلِّم أو غيره.

وليسَ للمعلِّمينَ أن يُحَزِّبوا النَّاس، ويفعلوا ما يُلقي بينهم العداوةَ والبغضاءَ؛ بل يكونون مثلَ الإِخوة المتعاونين على البِرِّ والتَّقوى، كما قال -تعالى-: ﴿**وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾..

وليسَ لأَحدٍ منهم أن يأخذَ على أحدٍ عهداً بموافقته على كلِّ ما يريده؛ وموالاةِ من يواليه ؛ ومعاداةِ من يعاديه؛ بل من فعل هذا كان من جنسِ **جنكيز خان** وأمثالِه الذين يجعلون من وافقَهم صديقاً مُوالياً، ومن خالفَهم عدوَّاً باغياً..».اهـ[1]

قال المسوِّد(ص٧٥) عن شيخنا: *«دائماً يحاول أن يزج بالشيخ الألباني في تقعيداته ليلبس على السامع، وليبرر منهجه، فما دخل قول الشيخ: (سنشد عضدك بأخيك) مع مسألة التحزب والوقوع فيه؟! أما كلمة (كلامي معلم غير ملزم) ففي أمور الفقه والأحكام، أما أمور العقيدة والمنهج فكلامنا ملزم للناس أن يأخذوا به وإلا يكون التبديع والهجر والتحذير»*.

قلت: وهل يُلام التلميذ على ذكره شيخه؟ وحُقَّ والله لشيخنا أن يفخر بتلمذته على ذاك الإمام الجبل، وأن يذكره في دروسه ومجالسه، وأن يسير على منواله، ويستشهد بأقواله، ذاك الإمام الذي يصدق فيه القول: (عالم من السلف ومن القرون الأولى تأخر به الزمن)، والذي عجزت أرحام النساء أن تلد مثله في هذا الزمان.

وللحق أقول: إنني لم أرَ -فيمن التقيت بهم من المشايخ- تلاميذ يذكرون

---

[1] «مجموع الفتاوى»(٢٨/ ١٣-٢٢).

شيخهم كذكر مشايخنا لشيخهم[1]، فرحمه الله وأخلفنا بهم خيراً، ولكن الحسد الذي أكل قلوب بعض الناس -كهذا المسود وأمثاله- يجعلهم دائماً يحاولون ابتداع فصام بين الشيخ الإمام وتلاميذه، فأنَّى لهم هذا؟! **﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ﴾**؟!

وأقول لك -يا صاحب التخرُّصات والظنون!-: أأنت أعلم بكلام الشيخ أم تلميذه الملازِمُه؟ ومن أين أتيت بأن قول الألباني: (كلامي معلم غير ملزم) في أمور الفقه والأحكام، وليس في أمور العقيدة والمنهج؟! هل كان الألباني يلزم غيره في أمور العقيدة والمنهج -إذا لم تكن إجماعية، أو ظاهرة الحجة والبيان-؟ ائتوني بعلم إن كنتم صادقين!

وما هذه العسكرية الحربية الهتلرية التي عندك؟ وما هذا الإرهاب الفكري؟ وما هذا النَّفَس الحدادي، والذي لم نره ولم نشهده -ولا حتى- من الشيخ فالح الحربي ومن معه؟! هل يرضى العلماء الذين تتمسح بهم بهذا الكلام؟ وهل يرضى الشيخ ربيع بهذا الكلام؟ قول من ملزم لمن؟ مَن مِن العلماء يجب علينا أن نلتزم قوله -وهم مختلفون- وإلا كان التبديع والهجر والتحذير؟ أهو من تحبَّ وتشتهي أنت وأمثالك؟

ووالله في ظني أن حكاية هذا الكلام تغني عن ردِّه، وإيراد الإيرادات عليه -وما أكثرها- فمن من السلف كان قوله حجة على قول غيره من الخلق، وهل كانت الحجة يوماً أيها المتعصب! في قول أحدٍ إلا في قول الله ورسوله؟! وماذا تفعل بقول الإمام مالك: «ما من أحد إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر»؟! وماذا تفعل

[1] وانظر ثناء الشيخ إبراهيم الرحيلي عليهم في برِّهم لشيخهم الإمام فيما تقدم من كلام (ص١١٤).

بالخلاف بين السلف في بعض الأمور الاعتقادية والمنهجية، وليس فقط في الأمور الفقهية؟ أم أنك تفرق بين الخلاف في الأصول والفروع كقول أهل البدع؟!

قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ولم يفرق أحد من السلف والأئمة بين أصول وفروع، بل جَعْلُ الدين «قسمين»: أصولاً وفروعاً لم يكن معروفاً في الصحابة والتابعين، ولم يقل أحد من السلف والصحابة والتابعين: إن المجتهد الذي استفرغ وسعه في طلب الحق يأثم؛ لا في الأصول ولا في الفروع، ولكن هذا التفريق ظهر من جهة المعتزلة وأدخله في أصول الفقه من نقل ذلك عنهم».اهـ[1]

وقال الإمام ابن عثيمين -رحمه الله-: «لكن بعض من انتهج السلفية في عصرنا هذا صار يضلِّل كلَّ من خالفه ولو كان الحقُّ معه، واتخذها بعضهم منهجاً حزبيّاً؛ كمنهج الأحزاب الأخرى التي تنتسب إلى دين الإسلام، وهذا هو الذي يُنكَرُ ولا يمكن إقراره، ويقال: انظروا إلى مذهب السلف الصالح ماذا كانوا يفعلون! **انظروا طريقتهم وفي سعة صدورهم في الخلاف الذي يُسوغ فيه الاجتهاد، حتى إِنهم كانوا يختلفون في مسائل كبيرة، وفي مسائل عقدية، وعملية**؛ فتجد بعضَهم -مثلاً-: يُنكر أن الرسول ﷺ رأى ربه، وبعضهم يقول: بلى[2]، وترى بعضَهم يقول: إِنَّ التي توزن يوم القيامة هي الأعمال، وبعضهم يرى أن صحائف الأعمال هي التي توزن[3]، وتراهم أَيضاً في مسائل الفقه يختلفون كثيراً؛ في النكاح، والفرائض، والبيوع،

---

[1] «مجموع الفتاوى» (١٣/ ١٢٥).

[2] انظر «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٢).

[3] أليست هذه من مسائل العقيدة؟!

وغيرها، ومع ذلك لا يضلِّل بعضهم بعضاً.

فالسلفية بمعنى أن تكون حزبًا خاصّاً له مميزاته ويضلِّل أفراده مَنْ سِواهم؛ **فهؤلاء ليسوا من السلفية في شيء**».اهـ[1]

فعلى هذا ليس من السلفية في شيء ما تحاول إثباته أيها المسود المسكين، وليس من السلفية في شيء أن نجعل قول عالم من العلماء حجةً نوالي ونعادي فيه، وليس قول هذا العالم بأولى من قول ذاك، ولا رأي أولى من رأي، بل الحجة كلُّ الحجة في الكتاب والسنة.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة -رحمه الله-: «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاع.

وَإِنَّمَا الحُجَّةُ: النَّصُّ، وَالإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، لاَ بِأَقْوَالِ بَعْضِ العُلَمَاء».اهـ[2]

قلت: فكيف لو عاش شيخ الإسلام حتى يرى من يمتحن الناس بأقوالهم، ويوالي ويعادي عليها، وليس يحتجُّ بها فقط؟!

ومن هنا أُعْلِنها صريحةً مدويَّةً:

إن هذا الكلام مخالف لمنهج السلف مخالفة صارخة لا تحتمل أي تأويل، وأن قائله على خطر عظيم؛ فاتق الله أيها المسود وارجع أنت ومن معك عن هذا المنهج الغالي الضال، وعن هذه القواعد الفاسدة التي تأتينا بها من بُنَيَّات عقلك، وزبالة ذهنك

---

[1] «لقاء الباب المفتوح» (٥٧/ ١٥).

[2] «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٦/ ٢٠٢).

وفكرك، وإلا فاعلم أنك في وادٍ ومنهج السلف في وادٍ آخر!

وقال المسوِّد(ص٧٥): «*قوله: (أما أن نفسد الأمور بهذه الصورة). فمفهومه: الذين تكلموا في هذه الجمعية الخبيثة... قد أفسدوا الأمور، وشوهوا المنهج ونفروا الناس فلم يعودوا يقبلوا الدعوة لماذا؟ لأننا لم نأخذ بمنهج الحلبي الجديد، بل تأصيلات الحلبي هي التي أفسدت وتفسد صورة المنهج الحق*».

قلت: وهل تحرِّم نسبة الإفساد إلى بعض المشايخ وتحلِّل لنفسك أن تنسبه إلى شيخنا، فهل تظن -أنت ومن يؤُزُّك- أن أعراضهم مصونة، وعرض شيخنا مستباح؟

وقبل هذه التَّأصيلات التي أصَّلها الحلبي -على حدِّ زعمك-، ما الذي شوَّه المنهج، ونفَّر الناس، وأفسد الدعوة، وفرَّق أهلها؟ ألم تحدث كل هذه الأمور إلا بعد أن اكتشفتَ أنت (!) أيها المكتشِف المتكشِّف(!) تأصيلات الحلبي؟!!

ثم إن هذا الفهم المعكوس، والرأي المنكوس مبنيٌّ على إلزام ما لا يلزم، إلا إذا كنت أنت ترى ذلك، فأفصحت عنه مرغماً!

ثم قال المسوِّد(ص٧٦) -رادّاً على قَسَم شيخنا-: «*قلت: والله كلامك غير صحيح*».

قلت: أتدري ما الفرق بين القَسَمين؟ شيخنا أقسم بناءً على علمه هو، وأنت أقسمت بناءً على علم غيرك! فما قولك؟!

ثم أورد المسود -مستكثراً نافخاً تسويده الهزيل- ما لا يلزمنا من كلام عبد الرحمن عبد الخالق وبعض أتباعه، لأن شيخنا قد تكلم في عبد الرحمن عبد الخالق،

وبيَّن أخطاءه، وهو بريء منها أصلاً.

انْحِسَارُ الدَّعْوَةِ بِسَبَبِ شِدَّةِ أَهْلِهَا:

ثم قال المسوِّد(ص٧٧) -معلِّقاً على قول شيخنا-: *«فهم لا يزالون ينتشرون أكثر وأكثر، للأسف نحن شئنا أم أبينا ننحسر أكثر وأكثر بسبب هذا الأسلوب العدائي»*: *«لا تعليق على هذا الكلام أكثر من قول: لا حول ولا قوة إلا بالله فيمن يطعن بعلماء المنهج السلفي، ومن يحمل راية الجرح والتعديل في هذا العصر»*.

قلت: دعك من البكاء والنَّحيب المصطنع الآن (فما هي إلا دموع تماسيح) وكما يقال: لا تنظروا إلى دموع عينيه، ولكن انظروا إلى فعائل يديه..

وقل لي بربك: من الذي يطعن في علماء المنهج السلفي حقيقةً؟

أليس من اتهمهم بالسرقة والنفاق والخيانة والتمييع والمسكنة و و و...؟

ولا أرى ما يحصل معكم من قلة توفيق في أمركم إلا بسبب تعديكم على أولياء الله، ومعاداتكم لهم.

ثم من هو الذي يحمل راية الجرح والتعديل؟ إن كنت أنت وأمثالك فما هذا الجرح والتعديل -إذن- الذي تحمل أنت وشيخك وأضرابكم رايته؟! وبئست الراية التي تكون أنت حاملاً لها.

وإن كنت تقصد الشيخ ربيعاً -حفظه الله-! فهل عبارة شيخنا تُعَدُّ طعناً فيه؟ كيف؟ ومتى؟ وأين؟ ولماذا؟

صدِّقني لا أراكم إلا عاراً وسُبَّةً على الشيخ ربيع، فكفاكم تمسُّحاً بذلكم المرط، وتلفُّعاً بتلكم العباءة، فقد أسأتم إليه أيما إساءة! وناله منكم التنقص والمساءة!

وانظر إلى عبارة الشيخ ربيع نفسه الموافقة تماماً لهذه العبارة، وكأنما خرجتا من مشكاة واحدة! قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «...فوالله ما انتشرت الدعوة السلفية في هذا العصر القريب -وفي غيره- إلا على أيدي أُناسٍ علماء حكماء حُلماء يتمثَّلون منهج الرسول -عليه الصلاة والسلام-، ويطبِّقونه قدر الاستطاعة؛ فنفع الله بهم، وانتشرت الدعوة السلفية في أقطار الدنيا، بأخلاقهم وعلمهم وحكمتهم.

وفي هذه الأيام نرى أن الدعوة السلفيَّة تتراجع وتتقلَّص، وما ذلك إلا لأنها فقدت حكمةَ هؤلاء، بل حكمةَ الرسول ﷺ قبل كلِّ شيء، وحلمَه و رحمتَه وأخلاقَه ورفقَه ولينَه-عليه الصلاة والسلام-.

ولقد شتمت عائشةُ يهودياً، فقال لها رسول الله: «**يا عائشة، إن الله يحب الرِّفق في الأمر كله**»؛ هذا الحديث إذا ذكره -اليوم- عالم يوجه الشباب إلى المنهج الصحيح في الدعوة إلى الله، فإنهم يقولون: هذا تمييع!

فهذه الأخلاق الكريمة إذا ذُكرت -وذُكِّر بها- كالحكمة والرفق واللين والحلم والصفح-، التي هي من ضروريات الدعوة إلى الله -تبارك وتعالى-، ومن العوامل التي تجذب الناس إلى الدَّعوة الصَّحيحة: فإن النَّاتج أن يدخل الناس في دين الله أفواجاً.

وإن هؤلاء المبدِّلين يستخدمون التَّنفير؛ رغم أن رسول الله ﷺ يقول : «**إنَّ منكم منفِّرين**»، ويقول ﷺ: «**يسِّروا ولا تعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفِّروا**».

فيا أيها الإخوة: هؤلاء لا يدركون! وإلا -فوالله- يلزمهم أن يَصِمُوا الرسول بأنه مميِّع! والصحابةَ وعلماء الأمة بأنهم مميِّعون! يلزمهم على هذا التشدُّد العنيف المهلِك -الذي أهلك الدعوة السلفية- يلزمهم أن يكون الرسول -نفسه- الذي يدعو إلى الرِّفق

والحكمة واللين: أن يكون مميّعاً -كذلك-؛ نستغفر الله.

والله؛ لا يريدون هذا ولا يقصدونه! ولكن لا يدركون! فعليهم -من الآن- أن يدركوا ماذا يترتب على هذه الأحكام.

وإننا -نحن- والله نجاهد ونناظر ونكتب وننصح، وندعو برفق إلى الله -تعالى-؛ فيعتبروننا من المميِّعين، لا يريدون أن نقول: حكمة ولين ورفق!

وقد رأينا أن الشِّدَّة أهلكت الدعوة السَّلفية، ومزَّقت أهلها، فماذا نصنع؟! فقلت -يا إخوة-: لَمَّا نرى النيران تشتعل؛ أنتركها تزيد اشتعالاً؟! أم نأتي بهذه الأمور التي ستطفئ تلكم الحرائق؟!

فأنا اضطررت -وهذا واجبي- وأنا أقولها من قبل اليوم وأنا أقولها من قبل اليوم- لكن ركّزت عليها لَمَّا رأيتُ هذا الدمار، ورأيت هذا البلاء؛ أقول: عليكم بالرفق، عليكم باللين، عليكم بالتآخي، عليكم بالتراحم؛ فإنّ هذه الشدة توجّهت إلى أهل السنة أنفسهم، إذ قد تركوا أهل البدع واتّجهوا إلى أهل السنة بهذه الشدة المهلكة، وتخلَّلها ظلمٌ وأحكامٌ باطلةٌ ظالمةٌ!

فإياكم -ثم إياكم- أن تسلكوا هذا المسلك الذي يهلككم، ويهلك الدعوة السلفية، ويهلك أهلها». اهـ[1]

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

---

[1] من محاضرة: «الحَثُّ على المَوَدَّةِ وَالائْتِلافِ وَالتَّحْذيرُ مِنَ الفُرْقَةِ وَالاخْتِلافِ».

المَسْأَلَةُ العَاشِرَةُ

عِبَارَةُ: (لا نَجْعَلُ خِلافَنَا فِي غَيرنا سَبَباً في الخِلافِ بَينَنَا) وَتَطْبِيقُهَا فِي نَهْجِ أَئِمَّتِنَا وَأَسْلافِنَا

عجبت لزمن صار فيه توضيح المسلَّمات والبدهيَّات، من الأمور الواجبات، وكما يقول بعض مشايخنا: (من المعضلات توضيح الواضحات)، وما ذاك إلا بسبب ما نعيشه من بعض الأشراط الصغرى للساعة؛ من فشو للجهل، وضحالةٍ في العلم، وغلبةٍ للهوى على مدِّعي العلم والبصيرة، مع ما يصاحبه من سوء للفهم وخلل في القصد، حتى صار الحكم يُبنى عند كثير من الناس على نظره للقائل لا لما قال! إذ تجد الكلام ذاته إذا خرج من متبوع لهم، محبوب لديهم، معظَّمٍ عندهم؛ فرحوا به، ونافحوا عنه، ودعوا إليه، ولو لم يكن عندهم عليه أدنى دليل، أو أَثارة من علم، وإذا خرج من عدوٍّ لهم، بغيضٍ لديهم، مزدرىً عندهم؛ عادَوه وحاربوه وشنوا عليه الغارات، وسلقوه بألسنة حداد بأقذع العبارات، ولو كان عنده مائة دليل، وعلى أوضح نهج وأجلى سبيل.

وقد قيل قديماً: (الحر تكفيه الإشارة)، وهذا لما كانت النفوس حرة محررة كانت تكفيها الإشارة، واليوم بعدما وقعت في ربقة التقليد الأعمى، وبيعت في أسواق رقيق الهوى والتبعية العارية عن الحجة والدليل؛ لم يعد يكفيها ألف جملةٍ وعبارة!

وكما «قال ابْنِ مُفَرَّغٍ الْحِمْيَرِيِّ:

الْعَبْدُ يُقْرَعُ بِالْعَصَا وَالْحُرُّ تَكْفِيهِ الملامة

ولِلْفَلْتَانِ الْفَهْمِيِّ :

الْعَبْدُ يُقْرَعُ بِالْعَصَا   وَالْحُرُّ تَكْفِيهِ الإشارة». [1]

وصار النقاش والحوار والرد في مواضع الخلاف والنزاع، مما لم يقم على نص ولا إجماع، ليس للتوضيح والإقناع، فقد ذهب أهله، وانقرضت رجاله، وإنما أضحى للإلجام والإسكات، وإخراس الخصم، وضربه بالعصا، ودون ذلك لا ينتفع به، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فلم يعد الأمر بحثاً عن الحق، وطلباً للنصح للخلق، وإنما إظهاراً للنفس، وتعصباً للشيوخ والمتبوعين، والفرق في ذلك بيننا وبين سلفنا المنتسبين إليهم: أنهم كانوا ينظرون في كل كلمة إلى المصالح العليا، والمقاصد الكلية للأمة، واليوم -عند من لا يعدو نظره أرنبة أنفه، وأهداب عينه- أصبح القصد حظَّ النفس، ومصالح لا تعدو الكاتب ومتبوعه، فلو كان القصد رحمة المخالف ونصحه ووحدة الأمة؛ لما أدَّى الخلاف إلى الخصومة معه، وثباته على ما هو فيه وزيادة، وتطويح مصالح الدعوة وتفويتها، وتفريق صف أبنائها، وتمكين أعدائها منها، هذه الدعوة المسكينة التي أصبحت في نقص وانحسار بسبب هذه الشدة المهلكة من بعض أهلها والقائمين عليها.

وعَوْداً على بَدء؛ فمن العبارات التي عوديت في هذا الزمان -إمَّا لسوء الفهم، أو سوء القصد، أو لكليهما- ، وظلم قائلها، وحُمِّلت ما لا تحتمل -وجعلت زوراً

---

[1] «المجالسة وجواهر العلم» للدينوري بتحقيق شيخنا مشهور (٤/ ٣٦٧).

وبهتاناً، ظلماً وعدواناً[1]- (قاعدة)! هي عبارة: **(لا نجعل خلافنا في غيرنا سبباً في الخلاف بيننا)**، مع أن أمرها لا يحتاج إلى كبير وقفة، ولا إلى كثير تأمل لشدة وضوحها وجلائها، وكثرة ما يندرج تحتها من أمثلة وفرعيات على مرِّ تاريخ علماء الأمة -على تسليمنا بكونها قاعدة-، فلو أمسكت -بشكل عشوائي- أي كتاب من كتب الجرح والتعديل، أو أي كتاب من كتب التاريخ والتراجم والسير لوجدت فيه عشرات بل مئات الأمثلة -إن لم نقل الآلاف!- على وجود معنى هذه العبارة متجسِّداً في منهج علماء السلف، وترجمتها واقعياً في حياتهم وسلوكهم ومعاملتهم لبعضهم البعض، ولو أتينا لنسرد بعض القصص أو الأحداث أو الوقائع الدالة عليها - ولا أكون مبالغاً إذا قلت- لاحتجنا إلى مجلدات ومجلدات، ولصرفنا فيه نفيس الأوقات، ولكن لا بأس من إيراد بعض الأمثلة على ذلك.

بَعْضُ الأَمْثِلَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ لِهذِهِ العِبَارَةِ:

١) الخلاف في أُسارَى بدر:

عن ابن عباس قال: «فلما أسروا الأُسارى، قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «ما ترون في هؤلاء الأُسارى؟»». فقال أبو بكر: يا نبي الله! هم بنو العم والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام. فقال رسول الله ﷺ: «ما ترى يا ابن الخطاب». قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى الذي رأى أبو بكر، ولكني أرى أن تمكنا فنضرب أعناقهم؛ فتمكن عليّاً من عقيل فيضرب عنقه، وتمكني من فلان -نسيباً لعمر- فأضرب عنقه، فإن هؤلاء أئمة الكفر

[1] من باب تشويه الحق بإطلاق الألقاب عليه!

وصناديدها. فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولم يهوَ ما قلت، فلما كان من الغد جئت، فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يبكيان، قلت: يا رسول الله أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك؟ فإن وجدت بكاء بكيت، وإن لم أجد بكاء تباكيت لبكائكما. فقال رسول الله ﷺ: «أبكي للذي عرض على أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض على عذابهم أدنى من هذه الشجرة». شجرة قريبة من نبي الله ﷺ. وأنزل الله -عز وجل-: ﴿**مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الأَرْضِ**﴾. إلى قوله: ﴿**فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلاَلاً طَيِّباً**﴾، فأحلَّ الله الغنيمة لهم.[1]

قلت: ها هو اختلاف أبي بكر وعمر في الحكم على هؤلاء الأسارى لم يترتب عليه اختلاف، أو تقاطع، أو تدابر بينهم -وهو أمر اجتهادي بحت-؛ لا من قِبَلِ أبي بكر بعد موافقة النبي ﷺ له قبل نزول الآية، ولا من قِبَلِ عمر بعد نزولها وبيان صحَّة قوله.

٢) الخلاف في صلح الحديبية:

وفي قصة صلح الحديبية: «... فقال عمر بن الخطاب فأتيت نبي الله ﷺ فقلت: ألستَ نبيَّ الله حقاً؟ قال: «**بلى**». قلت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: «**بلى**». قلت فلم نُعطِي الدنية في ديننا إذن؟ قال: «**إني رسول الله، ولست أعصيه، وهو ناصري**» . قلت: أوليس كنت تحدثنا أنا سنأتي البيت فنطوف به؟ قال: «**بلى، فأخبرتك أنا نأتيه العام**». قال: قلت: لا، قال: «**فإنك آتيه ومطوف به**». قال: فأتيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر! أليس هذا نبيُّ الله حقاً؟ قال: بلى، قلت: ألسنا على الحق

[1] رواه مسلم (١٧٦٣).

وعدونا على الباطل؟ قال: بلى، قلت: فلم نعطي الدنية في ديننا إذن؟ قال: أيها الرجل! إنه لرسول الله ﷺ، وليس يعصي ربه، وهو ناصره، فاستمسك بغرزه فوالله إنه على الحق؟ قلت: أليس كان يحدثنا أنا سنأتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أفأخبرك أنك تأتيه العام؟ قلت: لا، قال: فإنك آتيه ومطوف به.

قال الزهري: قال عمر: فعملت لذلك أعمالاً. قال: فلما فرغ من قضية الكتاب، قال رسول الله ﷺ لأصحابه: «**قوموا فانحروا ثم احلقوا**». قال: فوالله ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة، فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله! أتحبُّ ذلك؟ اخرج لا تكلم أحداً منهم كلمة، حتى تنحر بُدْنَك، وتدعو حالقك فيحلقك. فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك، نحر بُدْنه ودعا حالقه فحلقه، فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يُقتَل غماً، ثم جاءه نسوة مؤمنات، فأنزل الله -تعالى-: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ -حتى بلغ- بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ**﴾. فطلَّق عمر يومئذ امرأتين كانتا له في الشرك، فتزوج إحداهما معاوية بن أبي سفيان، والأخرى صفوان بن أمية، ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة، فجاءه أبو بصير رجل من قريش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين، فقالوا: العهد الذي جعلت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به، حتى إذا بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يأكلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله إني لأرى سيفك هذا يا فلان جيداً، فاستله الآخر، فقال: أجل والله إنه لجيد، لقد جرَّبت به ثم جرَّبت، فقال أبو بصير: أرني أنظر إليه، فأمكنه منه، فضربه حتى برد، وفرَّ الآخر حتى أتى المدينة،

فدخل المسجد يعدو، فقال رسول الله ﷺ حين رآه: «لقد رأى هذا ذعراً». فلما انتهى إلى النبي ﷺ قال: قتل والله صاحبي وإني لمقتول، فجاء أبو بصير فقال: يا نبي الله! قد والله أوفى الله ذمتك، قد رددتني إليهم ثم نجاني الله منهم، قال النبي ﷺ: «**ويل أمه مِسْعَر حرب لو كان له أحد**». فلما سمع ذلك، عرف أنه سيرده إليهم؛ فخرج حتى أتى سيف البحر، قال: وينفلت منهم أبو جندل بن سهيل، فلحق بأبي بصير، فجعل لا يخرج من قريش رجل قد أسلم إلا لحق بأبي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بِعيرٍ خرجت لقريش إلى الشام إلا اعترضوا لها، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فأرسلت قريش...الحديث».[1]

قلت: وها هنا عدة أمور:

أولاً: الخلاف بين عمر والنبي ﷺ وأبي بكر؛ لم يترتب عليه أيُّ اختلاف.

ثانياً: خلاف الصحابة وتأخرهم في تنفيذ أمر النبي ﷺ؛ لم يترتب عليه أي اختلاف.

ثالثاً: خلاف أبي بصير ومن معه من الصحابة للنبي ﷺ لم يَبْنِ عليه النبي ﷺ حكماً عليهم، ولا اختلف معهم.

٣) الخلاف في الصلاة على عبد الله بن أُبَيٍّ بن سلول (رأس النفاق):

عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنهم- أنه قال: لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول، دعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثبتُ إليه فقلت: يا رسول الله! أتصلي على ابن أُبي وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا؟ أعددُ

---

[1] متفق عليه.

عليه قوله، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: «**أَخِّر عني يا عمر**». فلما أكثرت عليه قال: «**إني خُيِّرت فاخترت، لو أعلم أني إن زدت على السبعين يُغفر له لزدت عليها**». قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيراً حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿**وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً... إلى... وَهُمْ فَاسِقُونَ**﴾. قال: فعجبت بعدُ من جرأتي على رسول الله ﷺ يومئذٍ والله ورسوله أعلم.[1]

قلت: فعلى الرغم من الاختلاف في الصلاة على هذا المنافق، إلا أن النبي ﷺ لم يجعله سبباً للاختلاف مع عمر -رضي الله عنه-.

٤) خلاف أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- في الأقرع بن حابس:

عن ابن أبي مليكة قال: «كاد الخَيِّران أن يهلكا (أبو بكر وعمر) -رضي الله عنهما- رفعا أصواتهما عند النبي ﷺ حين قدم عليه ركب بني تميم، فأشار أحدهما بالأقرع بن حابس أخي بني مجاشع، وأشار الآخر برجل آخر، قال نافع: لا أحفظ اسمه، فقال أبو بكر لعمر: ما أردت إلا خلافي! قال: ما أردت خلافك، فارتفعت أصواتهما في ذلك، فأنزل الله ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ**﴾...».[2]

وفي رواية: «أن الأقرع بن حابس قدم على النبي ﷺ فقال أبو بكر: يا رسول الله استعمله على قومه، فقال عمر: لا تستعمله يا رسول الله! فتكلَّما عند النبي ﷺ حتى ارتفعت أصواتهما، فقال أبو بكر لعمر:...الحديث».

قلت: فهذان شيخا الأمة وخيِّراها بعد نبيها ﷺ؛ قد اختلفا في غيرهما، وهو

---

[1] متفق عليه.

[2] أخرجه البخاري (٤٨٤٥).

الصحابي الأقرع بن حابس -رضي الله عنه- ومع هذا لم يكن ذلك سبباً للخلاف بينهما.

٥) خلاف آخر بين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-:

عن أبي الدرداء -رضي الله عنه- قال: كنت جالساً عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبته، فقال النبي ﷺ: «**أما صاحبكم فقد غامر**». فسلَّم وقال: إني كان بيني وبين ابن الخطاب شيء فأسرعت إليه، ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى عليَّ، فأقبلت إليك فقال: «**يغفر الله لك يا أبا بكر**». ثلاثاً، ثم إن عمر ندم؛ فأتى منزل أبي بكر فسأل: أَثَمَّ أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي -صلى الله عليه و سلم- فسلَّم، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعَّر حتى أشفق أبو بكر، فجثا على ركبتيه، فقال: يا رسول الله! والله أنا كنت أظلم. مرتين، فقال النبي -صلى الله عليه و سلم-: «**إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟**». مرتين، فما أوذي بعدها.[1]

قلت: الشاهد هنا هو حرص أبي بكر وعمر على إزالة الخلاف بينهما، وعدم جعل أي شيء من الاختلاف سبباً للخلاف.

٦) خلاف بين أبي عبيدة وعمرو بن العاص -رضي الله عنهما-:

عن محمد ابن إسحاق قال: حدثني محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحصين التميمي عن غزوة ذات السلاسل من أرض بلي وعذرة، قال: بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص يستنفر الأعراب إلى الشام، وذلك أن أم العاص بن وائل امرأة من

[1] أخرجه البخاري (٤٨٤٥).

بلي، فبعثه رسول الله ﷺ يستألفهم بذلك، حتى إذا كان على ماء بأرض جذام يقال لـه: السلاسل وبذلك سُمِّيتْ تلك الغزاة: ذات السلاسل، فلما كان عليه، خـاف فبعـث إلى رسول الله ﷺ يستمده، فبعث إليه أبا عبيدة بن الجراح في المهاجرين الأولين، فيهم: أبو بكر وعمر، وقال لأبي عبيدة: «**لا تختلفا**». فخرج أبو عبيدة، حتى إذا قدم عليه قـال لـه عمرو: إنما جئتَ مدداً لي؟ فقال أبو عبيدة: لا، ولكني أنا على ما أنا عليه، وأنت على مـا أنت عليه. -وكان أبو عبيدة رجلاً سهلاً ليناً هيناً عليه أمر الدنيا- فقال له عمرو: بل أنت مدد لي. فقال أبو عبيدة: إن رسول الله ﷺ قال لي: «**لا تختلفا**»، وإنك إن عصيتني أطعتك. فقال له عمرو: فإني أمير عليك. قال: فدونك. فصلى عمرو بالناس.[1]

قلت: مع أن الأمر كان نصَّاً مباشراً مـن النبـي ﷺ ولـيس اجتهاديـاً، إلا أنهـما لم يجعلاه سبباً للخلاف بينهما، فتنازل أبو عبيدة لعمرو بن العـاص -رضي الله عـنهما- عن حصته في الإمارة.

٧) خلاف بين عبد الله بن مسعود وصحابي آخر -رضي الله عنهما-:

عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: سمعت رجلاً قرأ آيةً، وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلافها، فجئت به النبي ﷺ فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهية وقال: «**كلاكما محسن، ولا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**».[2]

قلت: وهذا فيه دلالة على عدم جواز الاختلاف حتى لو كان يتعلق بالقرآن، ولو كان من باب الحرص عليه.

---

[1] «أسد الغابة» (١/ ٨٥٦)، «تاريخ دمشق» (٢/ ٢٤).

[2] أخرجه البخاري (٣٤٧٦).

٨) خلاف آخر بين عبد الله بن مسعود وعثمان بن عفان -رضي الله عنهما-:

عن عبد الرحمن بن يزيد قال: صلى بنا عثمان بمنى أربع ركعات. فقيل ذلك لعبد الله بن مسعود، فاسترجع ثم قال: «صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وصليت مع أبي بكر الصديق بمنى ركعتين، وصليت مع عمر بن الخطاب بمنى ركعتين، فليت حظي من أربع ركعات، ركعتان متقبلتان». أخرجه البخاري[١] ومسلم[٢] واللفظ له.

وزاد أبو داود في «سننه»[٣]: «قال الأعمش: فحدثني معاوية بن قرة عن أشياخه أن عبد الله صلى أربعاً، قال: فقيل له: عبت على عثمان ثم صليت أربعاً؟! قال: الخلاف شر».

قلت: فهذا ابن أم عبدٍ -رضي الله عنه-وهو الفقيه- أنكر على عثمان -رضي الله عنه- صنيعه في أعظم أركان الإسلام، والحجة والدليل معه! ومع ذلك لم يترك الصلاة خلفه لأن الخلاف شر، فخلافه مع عثمان[٤] في المسألة لم يجعله سبباً للاختلاف معه، فلله درُّه ما أفقهه![٥]

---

[١] (١٠٨٤، ١٦٥٧).

[٢] (٦٩٥).

[٣] (١٩٦٠).

[٤] ويشبه ذلك ما جاء عن سعيد بن المسيِّب -رحمه الله-، قال: «لقد رأيت علياً وعثمان في هذا المقعد؛ يتشاتمان بشيء لا أحدِّث به أحداً أبداً، ثم رأيتهما من العَشيِّ يضحك أحدهما إلى صاحبه». «الميزان» (٣/ ٤٨).

[٥] قال الألباني -رحمه الله-: «هذا هو اللائق بالشريعة السمحة التي من غاياتها تجميع الناس وتوحيد صفوفهم، وإبعادهم عن كل ما يفرق جمعهم من الآراء الفردية، فلا تعتبر الشريعة رأي الفرد ، و لو كان صواباً في وجهة نظره، في عبادة جماعية كالصوم و التعييد. =

٩) الخلاف في قتال مانعي الزكاة:

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: لما توفي رسول الله ﷺ، واستُخلِف أبو بكر بعده، وكفر من كفر من العرب؛ قال عمر لأبي بكر: كيف تقاتل الناس؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**». فقال: والله لأقاتلنَّ من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر -رضي الله عنه- للقتال، فعرفت أنه الحق».[(١)]

قلت: فالخلاف في قتال مانعي الزكاة لم يكن سبباً للاختلاف بين شيخي الأمة، ووزيري نبيها، مع أن عمر تكلم بناءً على النص، وأبا بكر تكلم باجتهاده.

١٠) عقل الشافعي:

قال يونس الصدفي: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني، فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة».اهـ[(٢)]

= و صلاة الجماعة، ألا ترى أن الصحابة -رضي الله عنهم- كان يصلي بعضهم وراء بعض، وفيهم من يرى أن مسَّ المرأة والعضو وخروج الدم من نواقض الوضوء، ومنهم من لا يرى ذلك، ومنهم من يتم في السفر، ومنهم من يقصر، فلم يكن اختلافهم هذا وغيره ليمنعهم من الاجتماع في الصلاة وراء الإمام الواحد، والاعتداد بها، وذلك لعلمهم بأن التفرق في الدين شر من الاختلاف في بعض الآراء».اهـ «الصحيحة» (١/ ٢٢٣).

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٤).

(٢) «السير» (١٠/ ١٦).

قلت: وفي هذا دلالة على عظيم فقه الإمام الشافعي، وسعة علمه في عدم جعل الخلاف في مسألة أو أكثر سبباً للاختلاف مع إخوانه[1].

١١) اختلاف الأئمة في جابر الجعفي:

«قال أبو الأحوص: كنت إذا مررت بجابر الجعفي سألت ربى العافية.

وقال أبو حنيفة: ما رأيت فيمن رأيت أفضل من عطاء، ولا أكذب من جابر الجعفي.

وعن ثعلبة قال: أردت جابراً الجعفي، فقال لي ليث بن أبى سليم: لا تأته فإنه كذاب.

وقال النسائي وغيره: متروك.

وقال أحمد بن حنبل: تركه يحيى وعبد الرحمن.

وقال جرير بن عبد الحميد: لا أستحل أن أحدث عن جابر الجعفي، كان يؤمن بالرجعة.

وقال الدُّوري عن ابن معين: لم يدع جابراً ممن رآه إلا زائدة، وكان جابر كذاباً ليس بشيء. وقال في موضع آخر: لا يكتب حديثه ولا كرامة، وقال بيان بن عمرو عن يحيى بن سعيد: تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري.

وقال الشافعي: سمعت سفيان بن عيينة يقول: سمعت من جابر الجعفي كلاماً فبادرت؛ خفت أن يقع علينا السقف. قال سفيان: كان يؤمن بالرجعة.

---

[1] فإن قيل: هذا في المسائل الفقهية!! يقال: ما دليل التَّخصيص، والنَّصُّ عام؟!

وقال الشافعيُّ: سمعت ابن عيينة يقول: كنا يوماً عند جابر الجعفي في بيت، فتكلم بكلام نظرنا إلى السَّقف فقلنا: الساعة يسقط علينا.

ومع كل ذلك:

قال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: لئن تكلَّمتَ في جابر الجعفي، لأَتكلَّمنَّ فيك.

وقال شعبة: صدوق.

وقال وكيع: ما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة».[1]

قلت: وهذا مثال واحد من ألوف الأمثلة على اختلاف السلف في الحكم على الرجال، وهو أكبر دليل على عدم اختلافهم فيما بينهم وإن اختلفت أحكامهم، تطبيقاً لعبارتنا: (لا نجعل اختلافنا...).

١٢) قصة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين -رحمهما الله-:

«قال أبو زكريا غلام أحمد بن أبي خيثمة: كنتُ جالساً في مسجد الجامع بالرَّصافة، مما يلي سَويقة نصر، عند بيت الزيت، وكان أبو خيثمة يُصلِّي صلواتِه هناك، وكان يركع بين الظهر والعصر، وأبو زكريا يحيى بن معين قد صلَّى الظهرَ وطرح نفسه بإزائه، فجاءه رسولُ أحمد بن حنبل، فأوجز في صلاتِه، وجلس، فقال له:

أخوك أبو عبد الله أحمد بن حنبل يقرأ عليك السلام، ويقولُ لك: هُوذَا تُكثر الحديثَ عن عُبيد الله بن موسى العَبْسي، وأنا وأنت سمعناهُ يتناول معاوية بن أبي سفيان (وقد تركتُ الحديثَ عنه)!

---

[1] انظر: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٨٤)، «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٧٩، ٣٨٠)، «المجروحين» (١/ ٨٢).

قال: فرفعَ يحيى بن مَعين رأسَهُ، وقال للرسول: اقرأ على أبي عبد الله السلامَ، وقُل له يحيى بن معين يقرأ عليك السلام، ويقولُ لك: أنا وأنت سمعنا عبد الرزاق يتناول عثمان بن عفان (فاترك الحديثَ عنه)، فإن عثمان أفضلُ من معاوية![1] ». اهـ[2]

قلت: فهذان الإمامان الجليلان قد اختلفا في غيرهما، ومع ذلك لم يختلفا فيما بينهما، بل لا زال الثناءُ العَطِرُ المُتبادَلُ بينهما -رحمهما اللهُ- على اختلافِهما!- كثيراً مستفيضاً، مسطّراً ومحفوراً في ذاكرة التاريخ، ومن ذلك:

قال يحيى بن معين: «ما رأيت مثل أحمد».

وقال: «لو جلسنا مجالسنا بالثناء عليه، ما ذكرنا فضائله بكمالها».

وقال: «أرادوا أن أكون مثل أحمد، والله لا أكون مثله أبداً[3]». اهـ

وقال أحمد بن حنبل: «السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور».

وقال: «ها هنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين يعني يحيى بن معين».

وقال: «كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث[4]».اهـ

---

[1] «تاريخ بغداد» (١٤/ ٤٢٧).

[2] تنبيه: كنت قد أوردت هذا الأثر تحت المسألة الأولى في هذا الكتاب، ثم بدا لي نقله إلى هنا، وكنت قد قلتُ هناك: ها قد حصل الاختلاف بين هذين الإمامين في (خبريهما)، وهما ثقتان عند بعضهما البعض، فأخبر كل منهما الآخر (بخبره) الذي يرى ويعتقد، ولكن لم يقبل كل منهما (خبر) الآخر، ومع ذلك، لم يتهاجرا، ولم يتطاعنا، ولم يتباغضا، ولم يقل أحدهما للآخر: أنا (خبري) (خبر) ثقة، ويجب عليك أن تقبله وإلا...، لا، بل كل منهما لم ينقطع عن أخيه وداده، وعمل بما أدى إليه اجتهاده.

[3] «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٩٦، ١٩٧).

[4] «تاريخ بغداد» (١٤/ ١٨٠).

١٣) كتب متعلِّقة بهذا الباب:

* كتاب الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، ذكر فيه الذهبي أحد عشر ألف راوٍ من رواة الحديث.

* كتاب الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «ذِكْرُ أسماء من تُكُلِّم فيه وهو مُوَثَّق»، ذكر فيه الذهبي أربعمائة راوٍ للحديث كلُّهم تُكُلِّم فيهم وهم موثَّقون من غير مَن جرحهم.

* رسالة الحافظ أبي حفص ابن شاهين -رحمه الله-: « ذِكْرُ من اختلف العلماء ونقَّاد الحديث فيه، فمنهم من وثَّقه، ومنهم من ضعَّفه، ومنهم من قيل فيه قولان».[1]

أمثلة متفرقة من رسالة ابن شاهين:

١ - (ذكر أبان بن أبي عياش) والخلاف فيه:

عن شعبة قال: لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان بن أبي عياش.

وروى النضر بن شميل عنه أيضاً أنه قال: لأن أقطع الطريق، أحبُّ إلي من أن أروي عن أبان.

وعن أحمد بن حنبل أنه قرأ عليه ابنه عبد الله حديث عباد بن عباد، فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبي عياش قال: اضرب عليها.

وعن يحيى بن معين قال: أبان بن أبي عياش متروك الحديث.

---

[1] وهذا الكتاب طبع أكثر من مرة، طبعه المعلمي اليماني -رحمه الله- واعتمد الطبعة الشيخ طارق عوض الله في تحقيقه في طبعة (مكتبة التوعية الإسلامية) وفيها نقص كبير، وله طبعة أخرى كاملة بتحقيق الشيخ حماد الأنصاري -رحمه الله- طبعة «مكتبة أضواء السلف».

وعن ابن عائشة قال: قال رجل لحماد بن سلمة: يا أبا سلمة تروي عن أبان بن أبي عياش! قال وما شأنه؟ قال: إن شعبة لا يرضاه، قال: فأبان خير من شعبة.

قال أبو حفص: وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل وأنقل وأعلم.

٢ـ أبو الأشهب جعفر بن الحارث:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: أبو الأشهب، واسمه جعفر من الثقات، وعن ابن معين أنه قال: أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفي، يروي عنه محمد بن يزيد وغيره، ليس حديثه بشيء.

قال أبو حفص: وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهما إماما هذا الشأن يوجب الوقوف فيه حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما، فينسب إلى ما قاله الثالث والله أعلم.

٣ـ ذكر الحجاج بن أرطأة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن حماد بن زيد قال: قدم علينا جرير بن حازم من المدينة فأتيناه، فقال جرير: حدثنا قيس بن سعد عن حجاج بن أرطأة، قال: فلبثنا ما شاء الله، ثم قدم علينا حجاج ابن ثلاثين أو إحدى وثلاثين -يعني سنة- فرأيت عليه من الزحام شيئاً لم أره على حماد بن أبي سليمان! ورأيت مطراً الوراق، وداود بن أبي هند، ويونس بن عبيد جثاة على ركبهم، يقولون: يا أبا أرطأة ما تقول في كذا؟ ما تقول في كذا؟

وعن يحيى بن معين أنه قال: الحجاج بن أرطأة كوفي صدوق وليس بالقوي.

وعنه أنه سئل مرة أخرى عنه، فقال ضعيف.

وعن زائدة أنه قال: اطرحوا حديث أربعة: حجاج بن أرطأة، وجابر، وحميد، والكلبي.

قال أبو حفص: وهذا الكلام في حجاج ابن أرطأة من قبل زائدة ابن قدامة عظيم! وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليه.

٤ـ ذكر حميد بن زياد أبي صخر والخلاف فيه:

ذكر ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سئل عنه، فقال: ليس به بأس.

وأن يحيى بن معين قال: هو ضعيف.

٥ـ ذكر خالد بن يزيد بن أبي مالك والخلاف فيه:

وعن أحمد بن حنبل أنه قال: خالد بن يزيد ثقة. قال أبو حفص: ولا أدري أراد أحمد بن حنبل خالد بن يزيد بن أبي مالك، أو خالد بن يزيد بن صبيح؟

وعن يحيى بن معين أنه قال: خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء.

٦ـ ذكر الخليل بن مرة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سئل عن الخليل بن مرة فقال: ثقة، ما رأيت أحداً يتكلم فيه، ورأيت حديثه عن قتادة ويحيى بن أبي كثير صحاحاً، وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً ولم أر أحداً تركه.

وعن يحيى بن معين أنه ذمَّ الخليل بن مرة.

٧ـ ذكر الحارث الأعور والاختلاف فيه:

عن الشعبي أنه قال: الحارث الأعور أحد الكذابين.

قال أبو حفص: وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر، لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي، وهذا يدل على أن الحارث صحيح الرواية عن علي، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث، لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي، فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته، ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين: ما زال المحدثون يقبلون حديثه.

وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته، وقد وثقه أحمد بن صالح المصري، إمام أهل مصر في الحديث، فقيل لأحمد بن صالح: قول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً قال أحمد بن صالح لم يكن بكذاب إنما كذبه في رأيه.

٨ـ ذكر عمر بن أبي سلمة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين سئل عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن جده فقال: ضعيف الحديث.

وعن شعبة أنه كان يضعفه.

وعن أحمد بن حنبل أنه سئل عنه فقال: صالح ثقة إن شاء الله.

وعن يحيى بن معين أخرى أنه قال: ليس به بأس.

٩ـ ذكر عبد الله بن لهيعة والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال: عبد الله بن لهيعة ليس بشيء. قيل ليحيى: فهذا الذي يحكي الناس أنه احترقت كتبه، قال: ليس لهذا أصل سألت عنها بمصر.

وقال يحيى بن معين -في موضع آخر-: ابن لهيعة ليس بشيء، تغير أو لم يتغير.

وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن ابن لهيعة، فقال: ثقة. قيل له: فما روى الثقات عن ابن لهيعة، ووقع فيها تخليط، ترى أن يطرح ذلك التخليط؟ قال: نعم، ورفع بابن لهيعة.

١٠ـ ذكر عبد الله بن زيد بن أسلم والخلاف فيه:

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال: عبد الله بن زيد بن أسلم ثقة.

وأنه سئل عن أوثق ولد زيد بن أسلم فقال: عبد الله بن زيد بن أسلم من أوثقهم.

وعن يحيى بن معين أن حديثه ليس بشيء».اهـ

١٤) المثالان اللذان ذكرهما الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-:

عندما سئل فضيلة الشيخ الجابري عن عبارة شيخنا، ذكر مثالين في الجرح المفسر وتقديمه على الجرح المجمل، واختلاف السلف في الحكم على الرجال، فوجدتهما مثالين صالحين لما نحن فيه، ويؤيدان عبارة شيخنا لا ما رجَّحه الشيخ الجابري:

قال الشيخ -حفظه الله-: «الأول: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، يعدِّله الشافعي ويوثِّقه ويزكيه ويقول أحياناً: حدَّثني من لا أتهمه؛ يعنيه والعلماء على خلاف ذلك، من ذلكم أنّ مالكَ ابن أنس إمام دار الهجرة -رحمه الله- سئل عن إبراهيم هذا، أكان ثقة؟ قال: لا، ولا في دينه. فتُرِك تعديل الشافعي لإبراهيم بن أبي يحيى هذا وقُبل

جرح الأئمة له، فلم يُعَدَّ عندهم شيئاً؛ متروك الحديث، فلم تنفع إبراهيمَ تزكيةُ الشافعي، **ولم تضرَّ الشافعي نفسه**[1]؛ **لأن هذا خفي**[2] **عليه**.[3]

المثال الثاني: عبد الرحمن بن صالح العَتَكِي، الإمام أحمد -رحمه الله- مع جلالة قدره وإمامته وسابقته في الفضل يعدِّله، وأبو داود يجرحُه، فقول أبي داود فيه مقبول وراجح؛ لأن أبا داود أبان[4] سبب الجرح». اهـ[5]

١٥) (بيان مكة) الموقع بين الشيخ ربيع المدخلي ومشايخ الشام:

وها هنا دليل عصريٌّ يدلُّ على صحَّة هذه العبارة وتوكيدها عملياً، وهو ما اتفق عليه مشايخنا مع الشيخ ربيع -حفظهم الله أجمعين- من مسائل علمية أخطأ فيها بعض المشايخ من أهل السنة، وهم: (الشيخ عدنان عرعور، والشيخ أبو الحسن المأربي)، فبدَّعهما الشيح ربيع، ولم يبدِّعهما مشايخنا، واكتفوا بتخطئتهما، فبقي الوفاق والاتفاق بينهم بالرغم من اختلافهم في الحكم بالتبديع، وإليك البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

---

[1] وهذا ما نريده!

[2] ما الدليل أنه (خفي عليه)؟! ألا يمكن أن يكون بلغه لكن لم (يقتنع) به؟!

[3] قلت: فهذان الإمامان مالك والشافعي اختلفا في هذا الراوي، ومع هذا لم يكن ذلك سبباً في اختلافهما فيما بينهما.

[4] مجرد إبانة سبب الجرح ليست بحجة، إلا إذا كان مقنعاً لسامعه؛ مع أن وجوه القناعة قد تختلف!

[5] قلت: فهذان الإمامان أحمد وأبو داود اختلفا في هذا الراوي، فكان ماذا؟! لا زال أبو داود تلميذاً لأحمد، محباً له، معظماً لشأنه.

فهذا مجلسٌ علميٌّ مباركٌ تم في ليلة الأحد ١٢ / ٩ / ١٤٢٣هـ وذلك في منزل فضيلة أستاذنا الشيخ أبي محمد ربيع بن هادي المدخلي -زاده الله من فضله- وبحضوره -حفظه الله- وكان الحاضرون كلاً من:

(الشيخ سليم الهلالي[1]، والشيخ محمد موسى نصر، والشيخ علي الحلبي، والشيخ محمد عمر بازمول) -وفقهم الله جميعاً لكل خير-، وتم التداولُ العلميُّ المنهجيُّ في أمورٍ عدة، من أهمها اليقينُ الجازم أن هذه الخلافات- الواقعة بين السلفيين-ولا يزال منها بقايا- هي خلافاتٌ من نزغ الشيطان، وقد أدرك الجميع -بحمد الله- آثار هذه الخلافات السيئة وتبعاتها الخطيرة.

وإننا لنحمد الله -تعالى- على ما وفق وسهل من إنهاء هذه الفتن -بآثارها، وخلافاتها، وأضرارها -في هذا المجلس المبارك- بحمده -سبحانه-.

وقد تمَّ الاتفاقُ على أمورٍ؛ أهمها وأولها: توكيد ولزوم إنهاء هذه الفتنة، وإغلاق أبوابها وأسبابها.

ومن تلكم الأمور العلمية المنهجية التي اتفق عليها الحاضرون -جميعاً-:

أولاً: أن خبر الآحاد الذي لم يختلف في صحته علماء أهل السنة خبرٌ يفيد العلم والعمل، ويحتج به في العقيدة والأحكام -بدون تفريق-. وأن قول من ذكره بالظن ونحوه إنما هو قولٌ مخالفٌ للحق الراجح من أقوال أهل الحديث -قاطبةً-، وأن القائل بذلك قائلٌ بقول الأشعرية، متأثرٌ بهم.

---

[1] وذلك قبل ما أساء، وأظهر العداء، وتبيَّن عنه أشياء وأشياء، وانقلب على مشايخنا بعد كشفهم له، فظهر فساده، ووضح لنا مراده، بإيثاره الفانية على الباقية، نسأل الله لنا وله الهداية والصلاح وحسن الختام.

ثانياً: ما تكرر ذكره من مسألة (المجمل والمفصل) وما يتعلق بها؛ الحق فيه ما يأتي:

مسألة (المجمل والمفصل) مسألة -بهذا الاصطلاح- لا تبحث إلا في كلام الله -تعالى- ورسوله ﷺ. بحث هذه المسألة في كلام العلماء يسمى (إطلاقات العلماء) -كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- . الإطلاق المغلوط الذي يوضحه ويبينه كلامٌ آخر -للقائل نفسه- يعامل كالآتي:

أ - تخطئة هذا الإطلاق -بحسبه- بدعةً أو غلطاً.

ب - قبول ذلك البيان.

ج - عدم الحكم على هذا المُطْلِق الغالِط حكماً عينياً بأنه (**مبتدع**) إلا إذا كان مبتدعاً أصلاً أو صاحب هوى.

د - وأما طالب العلم السلفي المعروف بسلفيته ومنهجه إذا واقع شيئاً من ذلك؛ فإننا نخطِّئه في إطلاقه، ونجعل صوابه المبين هو الغالب، مع نصيحته وتذكيره وبيان الحق له؛ إلا إذا ظهرت معاندته وانكشف إصراره.

هـ- لا يجوز اتخاذ هذه المسألة (إطلاقات العلماء) ذريعةً لتمشية كلام المبتدعة المشهورين كأمثال سيد قطب -وغيره-.

ثالثاً: الكلام في أصحاب رسول الله ﷺ بالسوء ضلالٌ عريضٌ، ولا يجوز لمسلمٍ -كائناً من كان- قبوله، أو التسهيل منه. ومن صدرت منه كلمة فيها ما يشعر بشيءٍ من انتقاصهم -رضي الله عنهم- فيجب عليه وجوباً حتمياً الرجوع عنها، واستغفار الله منها وعدم اختلاق المعاذير فيها، فأمر الصحابة -رضي الله عنهم- جدٌّ، وهم -رضي الله عنهم- أمناء الشريعة وحراس الملة، وهو بابٌ يجب إغلاقه امتثالاً لقول

رسول الله ﷺ: «**إذا ذكر أصحابي فأمسكوا**».[1]

رابعاً: الجماعات الحزبية المتناثرة في الساحة كـ (جماعة الإخوان المسلمين) و(جماعة التبليغ) و(حزب التحرير) و(جماعة الجهاد) والتكفيريين، والسروريين، والقطبيين، -ومن على شاكلتهم- هم جماعات خارجة على السنة، ومخالفة لمنهج السلف؛ لما هو معلوم عنها من انحرافات، وضلالات، ولا يجوز الدفاع عنها بأيّ من الصور من -تأصيلٍ أو غيره- وأما دعوى بعض الناس أن منهج أهل السنة (واسع) فهي كلمة باطلة لما يبنى عليها من إدخال أهل البدع في السنة، والتهوين من ضلالاتهم وانحرافاتهم.

خامساً: منهج أهل السنة منهج منضبط سائر أهله فيه على طريقة راسخة ثابتة من منهج الاستدلال وقاعدة التصور العلمي، وأصول الولاء والبراء. أما المبتدعة والحزبيون -على سائر أصنافهم- فليسوا منه وليس منهم؛ مع حرصنا ورغبتنا أن يرجعوا إليه، ويتركوا ما هم عليه؛ والنبي ﷺ يقول: «**وستفترق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة**».

سادساً: التثبت عند أهل العلم منهج منضبط، له صوره ووجوهه، وأما رد الحق ودلائل الصواب بدعوى (التثبت) فطريقةٌ حادثةٌ مخالفة لمنهج السنة وطريقة أهلها.

ودعوى عدم قبول الخبر إلا بالسماع المباشر من قائله: دعوى باطلة تردها مناهج

---

[1] وفي هذه النقطة ردٌّ أكيد على بعض المناكيد، من المتَّصفين بصفة الذُّبابة، الذين اتهموا شيخنا مؤخَّراً بسبِّ الصحابة، أو الرضى بذلك الحُوب، وهو من كل ذلك براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب! فقد كان هذا البيان بقلم شيخنا وصياغته، وقد كفانا الرّد على فريتهم عدد من الإخوة -جزاهم الله خيراً-، منهم الأخ الشيخ عمر بن إبراهيم (أبو طلحة) في رسالته: «إتحاف السائل وإفحام الجاهل... ».

العلماء وطرائقهم المفصَّلة.

وطرق قبول الخبر متعددة معلومة، وهي -جميعاً- مبنية على الحجَّة العلمية، والبيِّنة الشرعية.

سابعاً: قول بعض الناس: (نصحِّح ولا نجرِّح) باطلٌ بيقين، فلا يزال أهل الحديث -من قبل ومن بعد- يجرّحون من يستحق التجريح، بالقواعد العلمية والأصول الشرعية، ومن ذلك -بثوبٍ آخر-ضلالاً- قول من قال: (نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه).

هذا مجموع ما تباحث به المشايخ، وهم -ولله الحمد- متفقون على هذه القواعد العلمية من قبل ومن بعد، وإنما هم يؤكِّدونها، ويحقِّقون القول فيها -أكثر وأكثر- حرصاً على وحدة الكلمة، ورغبةً صارمة في قطع الطريق أمام المتربصين المتصيدين من الحزبيين وأشكالهم، ونصرةً للدعوة السلفية، وانتصاراً لدعاتها وعلمائها.

وعليه؛ فإننا ننصح -في الختام- بنصيحتين:

الأولى: أَنَّ كل مخالفٍ لهذه القواعد يجب أن يرجع إلى هذا الحق الصريح، وأن يؤوب إلى هذا النهج الصحيح؛ -كائناً من كان- بوضوح وبيان، وظهور حق، دونما تلبيس أو تدليس.

الثانية: أن يرجع طلبة العلم السلفيون إلى سابق ما عهدناه منهم؛ من طلب العلم ونشر السنة، والانشغال بالدعوة إلى الحق، والتآخي والتناصر، والتعاون على البر والتقوى، دون الاشتغال بالقيل والقال مما يفرح الشيطان، وينعش جنده وأتباعه، ويشمت الأعداء.

هذا ما وفقنا الله -تعالى- إليه توكيداً وتثبيتاً، ونصرةً للحق وأهله.

ونشهد الله -تعالى- على ذلك؛ ظاهراً وباطناً، وهو -سبحانه- خير الشاهدين.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الشيخ ربيع بن هادي المدخلي.

الشيخ محمد موسى نصر.

الشيخ علي الحلبي.

الشيخ سليم الهلالي.

الشيخ محمد بن عمر بازمول. انتهى.

قلت: هذه بعض الأمثلة التي سنحت في البال، ومرت في الخيال كتبتها على عجل، ولو أردنا أن نستقصي أمثال هذه الصور لأوردنا مئات الأمثلة، ولكن كما يقال: «حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق».

تَوْضِيحٌ لِلْعِبَارَةِ أَكْثَرُ وَأَكْثَر:

ولا شك أننا إذا أردنا الإنصاف في فهم هذه العبارة، فينبغي علينا الرجوع إلى مراد القائل، لا إلى ما أراد الناقل! أو ما فهمه السامع أو السائل!

ويجب أن يُستفصل ويُستفسر من قائلها عن مراده في قولها، قال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «فإذا وقع الاستفصال والاستفسار، انكشفت الأسرار، وتبين الليل من النهار، وتميز أهل الإيمان واليقين من أهل النفاق المدلسين، الذين لبسوا الحق

بالباطل، وكتموا الحق وهم يعلمون».اهـ[1]

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «إن معاني الكلام لا تتم إلا بالألفاظ، وبمجموع اللفظ والمعنى يصير الكلام كلاماً».اهـ[2]

وقال ابن القيم -رحمه الله-: «فإن المتكلم عليه أن يقصد بتلك الألفاظ معانيها، والمستمع عليه أن يحملها على تلك المعاني».اهـ[3]

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ومن الأصول الكلية: أن يعلم أن الألفاظ «نوعان»: نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله وينفي ما نفاه الله ورسوله...

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها؛ فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقرَّ به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره».اهـ[4]

وقال شيخ الإسلام -رحمه الله-: «ومن عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل، وسماها بأسماء منكرة لينفر الناس عنها، قيل له: النزاع في المعاني لا في الألفاظ، ولو كانت الألفاظ موافقة للغة، فكيف إذا كانت من ابتداعهم؟ ومعلوم أن المعاني التي

---

[1] «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٣٥٣).

[2] «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٥).

[3] «إعلام الموقعين» (٣/ ١٢٠).

[4] «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١١٣، ١١٤).

يعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل».اهـ[1]

وبعد هذا التأصيل الأصيل، فلنرَ ما هو مقصود شيخنا بهذه العبارة، وما هو المعنى الذي أراده منها، وهو قائلها وأحق الناس ببيان ذلك:

قال شيخنا في كتابه[2] -معلِّقاً على قول الشيخ ربيع -حفظه الله: «وَمِمَّا وَقَعَ فيه **المُتَشَدِّدُونَ** -بِغَيْرِ حَقٍّ- اليَوْمَ-: الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ -فِي بَابِ الجَرْحِ-؛ عَلَى اعْتِبارِ أَن يَجْرَح الجَارِحُ بِمَا لا يُعْتَبَرُ جَرْحاً عِنْدَ غَيْرِهِ!!»-: «وهذا معنىً لطيفٌ لِـمَا أُكَرِّرُهُ -دائماً- مِن قَولي: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا **(الاجتهاديَّ المُعْتَبَرَ نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّةِ)** فِي غَيْرِنا **(مِمَّن خَالَفَ السُّنَّةَ: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة)**: سَبَباً فِي الخِلافِ بَيْنَنا **(نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّة)**»؛ بَلْ نَتَنَاصَحُ بالعِلمِ والحَقِّ، وَنَتَواصَى بِالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَة...».اهـ

وقال -متعنا الله به-[3]: «وَمَا لَمْ يَكُن سَبِيلُهُ هَذا الشِّفَاءَ وَالوُضُوحَ؛ فَالأَصْلُ -فِيهِ- إِعْمَالُ قاعِدَةِ **(التَّعاوُنِ الشَّرْعِيّ)**، وَالتَّواصِي بِالحَقِّ وَالصَّبْر، **وَالتَّنَاصُح** -فيه-؛ حتى **(تَقُومَ بِهِ الحُجَّة)**، وتظهر المَحَجَّة، أو: ﴿**يُغْنِ اللهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ**﴾...

ودَعْكَ مِن قاعدةِ: (... **ويعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه**)! وقاعدةِ: (**نُصَحِّحُ ولا نُجَرِّح**)! -اللَّتَيْنِ قُوِّلْنَاهُما (!) بِغَيْرِ حَقّ-!!

فَهُما -كَمَا بَيَّنْتُ-قَدِيماً- على غيرِ ما نقولُ؛ فَكِلْتاهُما إِمَّا باطلٌ، أو بابٌ إلى الباطل... ».اهـ

---

[1] «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣١٨).

[2] «منهج السلف الصالح» (ص٢٠٧).

[3] (ص٢٢٩) حاشية(١).

وقال في موضع آخر[1]: «أما قاعدة! ما يسمى: أننا لا نجعل اختلافنا مع غيرنا سبباً للاختلاف بيننا، الحقيقة هذه الكلمة أنا قلتها، وذكرتها أمام عدد من المشايخ في مجالسهم مرات ومرات، فكانت تُفهم -ولله الحمد- على فهمها الطبيعي، على فهمها الظاهر، البعيد عن التمحُّل، والبعيد عن التقوُّل والتقويل، والبعيد عن أن تُلحق هذه القاعدة بقاعدة: (**نُصَحِّحُ وَلا نُجَرِّحُ**)، أو قاعدة: (**نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه**)، كما -يعني- نتهم الآن بغير حق، بل بأبشع الباطل، وهذه القواعد في الحقيقة نحن انتقدناها وتكلمنا فيها منذ القديم، لكن نحن الآن نتكلم في مسائل عصرية واقعية فينا وبيننا، نحن السلفيين قد نختلف، ونحن أصحاب عقيدة واحدة ومنهج واحد، وبالمناسبة: أنا لا أفرق بين العقيدة والمنهج، بخلاف ما نتهم به، لكن ذكرت الخلاف عن بعض أهل العلم إشارة إلى أن هذه المسألة قد يقع فيها الخلاف، وإن كنت أنا لا أرى قول من قال بالتفريق..

لكن، للأسف قوِّلْنَا، ولا نزال نقوَّل مثل هذا القول وللأسف الشديد.

أقول: فإذا كنا على عقيدة واحدة ومنهج واحد، وأصولنا علمية واحدة في الجرح والتعديل، وفي التبديع، وما أشبه، لكن اختلفنا في تنزيل بعض الأحكام على بعض الأعيان، هل يكون اختلافنا هذا سبباً -ونحن أصحاب عقيدة واحدة ومنهج واحد- أكرر: لا نتكلم عن الأحزاب، ولا أتكلم عن الحزبيين والتكفيريين والقطبيين، أتكلم عن أهل السنة والسلفيين، بأي حق نجعل هذا الاختلاف في زيد أو عمرو -مهما كان وكائناً من كان- سبباً لأن يطعن بعضنا في بعض، وأن نقول:

---

[1] في اللقاء العاشر على البالتوك بتاريخ: (٢٢/ ٣/ ٢٠٠٩م).

فلان مبتدع، وفلان ضال، وما أشبه ذلك.

والحقيقة، الصور والأمثلة في مثل هذا كثيرة، وكثيرة جداً، وقد ذُكرت في مواقع من منتدانا، ولكن أحببت أن أؤكد على هذا المعنى، وأن أؤكد عليه مرة أخرى، وثالثة، وعاشرة، حتى لا نقوَّل أكثر مما نحن نُقَوَّله للأسف الشديد.

وليتق الله -عز وجل- كل من يتكلم بغير حق، ولَنَصْبِرَنَّ على ما آذَونا، ونسأل الله الهداية والتوفيق والسداد للجميع».اهـ

وقال -في موضع آخر-: «هذه العبارة يا إخواني ليست قرآناً كريماً، وليست لفظ حديث نبوي، هي معنى فهمته من سيرة أهل العلم من علماء الجرح والتعديل، من لم يرض هذا اللفظ فليعبر بأي لفظ آخر، نحن نضبط الأمور بمعانيها، وحقائقها، ومآلاتها، لا نضبطها بألفاظها، قد نخطئ فيها في بعض الألفاظ أو نزل، أو لا نضبط معنى، نحن بشر! طالما أننا بشر، فحينئذ قد نخطئ في التعبير، أم لا يريدون منا أن نخطئ بالتعبير؟! ثم يتمحلون لنا الخطأ في التعبير!! ما هذا الذي يجري؟! هذه مهزلة!».اهـ

وقال -في موضع آخر-: «مع أن هذا لا يكون سبباً للاختلاف بيننا، أو لا يوجب التقاطع بين أهل السنة، لكن مع ذلك نتواصى بالحق ونتواصى بالصبر، ويخطِّئ بعضنا بعضاً، وينصح بعضنا بعضاً، وإذا اقتضى ذلك أحياناً في بعض الأمور أن نجرح، وأن نهجر، كل ذلك له ضوابطه، أما ليس كل من أخطأ يُهجر ويُهدر، وليس كل من أخطأ يُسقَط ويُسَقَّط، هذا الذي نحن الآن نراه بصورة قبيحة، وقبيحة جداً وللأسف الشديد».اهـ

وقال -في موضع آخر-: «أنا أقول: إن هؤلاء أنا أعرفهم منذ سنوات بعيدة، وقرأت ما كتبوا وسمعت ما قالوا، أنا أعلم أن عندهم أخطاء؛ وبعض هذه الأخطاء قد لا يكون قليلاً، وأعلم أنه تُزُيِّد على بعضهم في شيء مما قالوا، وأخذ من بعض كلامهم على غير وجهه، أنا من أستطيع منهم أن أناصحه، أناصحه، وأذكره، وأبين له خطأه، وأتواصى معه بالحق والصبر،لكني أخاف الله وأتقيه في أن أبدعهم، أو أن أخرجهم من السنة، من رأى أنه يكون عامراً بينه وبين ربه يكون عامراً بتبديعهم وتضليلهم، فليفعلوا، أنا لا أنكر عليه، وإنما بيننا وبينه التناصح، فإذا تناصحنا فيهم فأقنعني واقتنعت فليحمد الله، وإن تناصحنا فيهم وتناقشنا فأقنعته أنا فليحمد الله، أما أن نختلف نحن في ما بيننا ونحن متفقون على ما عند هؤلاء من أخطاء، ثم إذا بنا يبدع بعضنا بعضا، ويسقط بعضنا بعضاً بسببهم، أقول فليفرح هؤلاء بخلافنا، فإن هذا مما يسعدهم ويسعد من وراءهم، لكن إذا أنت تريد أن تبدعهم، وأنت مطمئن أنك على ديانة وعلى تحقيق علمي وعلى تقى من الله، وتثبت ويقين وبينة فيما أنت تبدعهم به، فحسابك على الله، والله حسيبك، وإذا كنت أعرف أنا أن عندهم أخطاء، وهذه الأخطاء أعالجها، بقدر ما أستطيع من نصيحة من هذه الأخطاء، لكن أعرف، أن هؤلاء على ثغرات أن أصولهم أصول عقائدية سنية سلفية، ولا أحد منهم يقول أنا لست بسلفي، أو أنا قطبي أو أنا حزبي، أو أنا تكفيري، بل كلهم يتبرأ من ذلك، وإن كانت يعني على فترات وعلى درجات، فأنا أخاف الله وأتقيه في أن أقول هؤلاء تكفيريون، أو قطبيون، أو حزبيون، وأنا أعلم وربي يعلم مني أني لست بقناعة على أن هؤلاء على ذلك، وإن كانوا مخطئين وإن كنت أخطئهم وأحذر من أخطائهم».اهـ

قلت: وبعد كل هذا التوضيح والتفصيل يأتي بعض الظلمة والمجاهيل، وينسبون لشيخنا ما لم يرده، ويقوِّلونه ما لم يقله، زوراً وبهتاناً، ظلماً وعدواناً، دون خوف من الله ولا وجل، فتبًّاً للهوى ما أبشعه! وسحقاً للتقليد ما أشنعه! وبعداً للحسد ما أفظعه! ويا ليتهم نظروا بعين الرضى إذن لسلموا وغنموا، ولكنهم نظروا بعين العداوة فعثروا وأثموا!

تَقريرُ الشَّيخ رَبيع لِمَدلُول عِبارَة (لا نَجْعلُ خِلافَنَا..):

وقد سئل فضيلة الشيخ ربيع بن هادي المدخلي -حفظه الله- سؤالاً حول اختلاف الشيخين عبد الملك رمضاني -حفظه الله- و فالح الحربي-هداه الله-، فأجاب بجواب مفصَّلٍ فيه إثبات مدلول عبارة (لا نجعل خلافنا..) واقعاً عملياً، حيث قال-حفظه الله-: «أنا لا أريد الغلو في أحد؛ لا في رسول الله، ولا في الصحابة، ولا في التابعين، ولا في ابن تيميَّة، ولا ابن القيِّم، ولا ابن عبد الوهَّاب، ولا الشيخ العبَّاد، ولا الشيخ ربيع، ولا طلاب العلم، مثل: عبد المالك، ولا أمثال هؤلاء؛ غلو أن تُنزِل إنساناً فوق منزلته، فالغلوُّ يجب أن يُحارب.

الآن ينقسم السلفيّون لأدنى سبب! وأنا في هذه المناسبة أنصحهم بالأخوَّة في الله، وأن لا يفترقوا من أجل الشيخ عبد المالك، ولا الشيخ فالح؛ لا يفترقوا؛ نحن كنَّا في أيَّام يحصل مشاجرة بين الألباني وبين بعض المشايخ والله ما(...) .

الآن كلما تقول: هذا فلان، افترقنا؛ كلما تقول على فلان الثاني؛ افترقنا.

هذه طريقة سفيهة، هذه طريقة جاهلية!! نحن ضد هذه الطريقة أبداً.

اختلف الشيخ فالح والشيخ عبد المالك وما أدري من؟! لا نفترق.

فأنا أوصيكم بتقوى الله، والاعتصام بكتاب الله، وسنَّة الرسول؛ أن نكون على مستوى هذه الدعوة؛ من العقول الناضجة الواعية، والقلوب الثابتة التي لا تتذبذب.

انظر بريطانيا؛ يفترقون من أجل فلان وفلان؛ في فرنسا يفترقون من أجل فلان وفلان؛ في الإمارات يفترقون من أجل فلان وفلان، فترى جسم يهترئ بكل سهولة، فأنا أوصيك أخي علي وأوصي إخوانك العقلاء أن يتركوا هذه الطريقة، لا يتعصّبوا لفلان ولا فلان، ولما تجيء تقول له فلان وفلان ما تبغاها لماذا؟

هذا تعصب، فاتركوا هذه الأساليب، نحن نسعى أن يكون فالح وعبد المالك أخوين! نحن نريد أن ننهي هذه المشكلة، فيظهر في الساحة تعصب لفلان وفلان والنتيجة أننا نفترق.

لا ينبغي هذا، افترَقُوا من أجل أبي الحسن، افترقوا من أجل عدنان، افترقوا من أجل فلان، من أجل فلان!! لأن ما فيه حلم، ما فيه حكمة، الدعوة السلفية تحتاج إلى علم، تحتاج إلى حكمة، تحتاج إلى ثبات، تحتاج إلى أخلاق عالية.

والله إن الألباني منذ أن عرفناه يحصل خلافات بينه وبين غيره!! ما نتعصب له ولا لغيره، فنحن ننصحكم بهذه النصيحة الطيبة، -بارك الله فيكم- وفقنا الله وإياكم». اهـ[1]

[1] «من مكالمة هاتفية مع شباب مدينة (ستن) الفرنسية، بتاريخ: (٢٣/ ٨/ ١٤٢٤هـ)، والمادة الصوتية نشرت عبر شبكة سحاب السلفية بتاريخ: (٢٣/ ٨/ ٢٠٠٣م)».

إلزامٌ قَويّ:

بل وماذا يقول هؤلاء -الذين يكيلون بمائة مكيال!- في قول الشيخ عبد الرحمن السِّعدي -رحمه الله- مصرِّحاً بلفظ تلك القاعدة الباطلة ذاته، -وليس فقط موهماً معناها-؟ التي نسبت عبارة شيخنا إليها ظلماً، وشُبِّهت بها تجنِّياً: «ومنها: أن يُعلم أن الخلاف في مثل هذه المسائل بين أهل العلم، لا يوجب القدح والعيب والذم، **بل كما قال بعضهم: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»**. بخلاف حال الجاهل ضَيِّق العَطَن، الذي يرى أن من خالفه، أو خالف من يعظمه قد فعل إثماً عظيماً، وهو معذور، بل ربما كان الصواب معه؛ فهذه حالة لا يرتضيها أحد من أهل العلم، ونسأل الله العافية منها، ومن كل ما لا يحبه الله ورسوله». اهـ[1]

هل يجرؤ أحد منهم أن ينسب إليه عُشر ما ينسب إلى شيخنا؟ وأن يضلِّله كم يحاول تضليل شيخنا؟ والله لا يجرؤون، فهم جبناء، وعلى الظلم جُرَآء.

ولكننا كما وضَّحنا معنى عبارة شيخنا -حفظه الله-، فإننا نبرر عبارة الشيخ -رحمه الله- وأن مراده ومقصده فيها غير مقصد الحزبيين الذين قالوها، لعلمنا بنصاعة منهج الشيخ، وسلامة معتقده، وحربه لأهل البدع والأهواء.

وما نقول فيه نقول في شيخنا سواءً بسواء، مع أن الأمر أوضح وأجلى بالنسبة لشيخنا الذي وضحها بنفسه -كان الله له-.

---

[1] «المناظرات الفقهية» (ص٧).

قال الشيخ حمد العثمان -حفظه الله-: «فكلام العلامة السعدي مجمل، ولا يوجد في كلامه ما يدل على إعمالها مع أهل البدع. فاحذر مسالك أهل البدع الذين يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة، فيحملونها على المعاني الفاسدة. قال شيخ الإسلام عنهم في (مجموع الفتاوى ٢/ ٣٧٤): «وهؤلاء قد يجدون من كلام بعض المشايخ كلمات مشتبهة مجملة، فيحملونها على المعاني الفاسدة، كما فعلت النصارى فيما نقل لهم عن الأنبياء، فيدعون المحكم، ويتبعون المتشابه»». اهـ[1]

[1] «دراسة نقدية لقاعدة المعذرة والتعاون»، أو «زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون» (ص١٥٩).

الفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَاعِدَةِ المَعْذِرَةِ وَالتَّعَاوُن:

	قاعدة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه».	عبارة: «لا نَجْعَلُ خِلافَنَا فِي غَيرِنا سَبَباً فِي الخِلافِ بَينَنَا».
١	قائلها: حسن البنا (صوفي حَصَافي) مؤسس جماعة الإخوان.	قائلها: الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري (عالم سلفي).
٢	قاعدة مقطوعة السند: لا دليل عليها من آثار السلف وواقعهم بالاستقراء، فتعد مخالفةً صريحةً لمنهج السلف.	عبارة متصلة السند: عليها أدلة كثيرة من آثار السلف وواقعهم بالاستقراء، فتعد تطبيقاً صريحاً لمنهج السلف.
٣	قصد قائلها: استيعاب جميع الفرق الضالة التي يجمعها قبلة واحدة، واسم الإسلام مهما كان ضلالها وابتداعها.	قصد قائلها: حصرها في أهل السنة والجماعة (السلفيين) فقط، دون أهل الضلال من الفرق والجماعات الإسلامية.
٤	تفتح باباً واسعاً للشر، ولمعاداة الحق وأهله، وتزيد هوة الاختلاف بين المسلمين.	تغلق باب الشر والفتنة والاختلاف بين السلفيين، وتفتح باب المناصحة والائتلاف فيما بينهم.
٥	تفتح باباً غير شرعي في المعذرة، وتمييع خلاف المخالف، حتى لو كان في أعظم أبواب الدين.	تغلق أبواب المعذرة غير الشرعية، وتفتح باب المعذرة الشرعية المبنية على النصح والتذكير، لا على التشنيع والتشهير بين أهل السنة.
٦	مساواة الحق بالباطل، وعدم التمييز بين السني والبدعي.	التفريق بين الحق والباطل، والتمييز بين السني والبدعي.
٧	قصد قائلها: العذر في جميع أبواب الدين، دون تمييز بين ما يسوغ فيه الخلاف وما لا يسوغ.	قصد قائلها: العذر في المسائل الاجتهادية والتي يسوغ فيها الخلاف فقط.
٨	لا يمكن أن تجتمع الأمة على هذه القاعدة.	لا يمكن أن تختلف الأمة على هذه العبارة.
٩	على فرض إيهامها معنىً صحيحاً، فلم يوضح قائلها ذلك المعنى الصحيح، بل أكَّد أتباعه مراده الفاسد بها.	على فرض إيهامها معنى فاسداً، فقد وضَّح قائلها معناها الذي يريده في غير موضع -كما تقدم-.

وَقْفَةٌ مَعَ المُعْتَرِض:

ونقول لمن اعترض على هذه العبارة[1]، وأقام الدنيا، وأجلب عليها بخيله ورجله لإبطالها: هل اعتراضك على اللفظ أم على المعنى؟

فإن قال: على اللفظ، قلنا له: والمعنى؟ قال: المعنى صحيح، قلنا: الحمد لله، فما مشكلة لفظها هذا إذن؟ فإن قال: يوهم ظاهر لفظها قاعدة المعذرة والتعاون! قلنا له: فهاتِ عبارة ثانية تعطي المعنى نفسه، وأقول لك -نيابةً عن شيخنا-: نحن على استعداد أن نستبدل العبارة بذلك اللفظ غير الموهم الذي ستأتينا به، وننسبه إليك

---

[1] وقفت على كلام عدد من العلماء في نقد هذه العبارة، وهم: (الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-، والشيخ ربيع المدخلي، والشيخ عبيد الجابري، والشيخ محمد المدخلي -حفظهم الله-)؛ فوجدت نقدهم لا يخرج عن ثلاثة أمور:

١ـ جعل المقصود منها أهل البدع، وهذا أمر لا يستقيم أبداً لأن المقصود بها هم أهل السنة (السلفيون) كما وضح شيخنا ونقلناه سابقاً.

٢ـ جعل المقصود منها أهل السنة الذين خالفونا فيما لا يسوغ فيه الخلاف، وهذا أيضاً قد بينا بطلانه، بأن المقصود هو الخلاف السائغ المعتبر.

٣ـ جعل المقصود منها (بعض) مشايخ السنة الذين صدر منهم (بعض) الأخطاء، والذين بدَّعهم (بعض) العلماء وأثنى عليهم (الأكثرون)، فهنا لا يجوز تخطئة العبارة بالجملة إلا بناءً على اجتهاد هذا الشيخ أو ذاك أو ذيّاك، لأنه يكون قد بنى حكمه على ما يعتقد هو من تبديع هذا الشيخ السني عند غيره، لا على أمر مجمع عليه، وأما عند أصحاب القول المخالف لهم (قول شيخنا وغيره) فهي عبارة صحيحة مائة بالمائة، لا غبار عليها، وقد بيَّنا سابقاً شيئاً من هذا.

فيتبين من ذلك أن انتقاد المشايخ لا ينطبق على مقصود شيخنا من عبارته بحال من الأحوال، ولله الحمد من قبل ومن بعد.

أيضاً، لا إلى شيخنا![1] فطالما أنك توافقنا في المعنى، فلا إشكال عندنا.

فإن قال: لا، بل الاعتراض على المعنى! قلنا: وما هو الخلل فيه؟ قال: معناها هو أننا نعذر أصحاب البدع والأهواء المخالفين لأهل السنة في أقوالهم واجتهاداتهم، ولا نجعل خلافنا معهم سبباً للخلاف بيننا وبينهم، بل نجتمع نحن وإياهم وإن كنا مختلفين في منهج واحد أفيح تحت اسم الإسلام، فنجتمع نحن والصوفي، والأشعري، والشيعي، والمعتزلي...الخ

فأقول: هذا كلام باطل ومردود عليك، لأن شيخنا وضَّح عبارته هذه بما لا يدع مجالاً للشك، وأن المقصود بالضمير (نا) في قوله «خلافنا»، و«غيرنا»، و«بيننا»: هم أهل السنة السلفيون، لا أهل البدع والأهواء والفرق المنحرفة -كما مر معنا-، فإن قال: فالخلل إذن في قول: «خلافنا»، لأن الخلاف قد يكون بين أهل السنة، ولكنه قد لا يكون خلافاً معتبراً، فأقول: قد بين شيخنا ذلك أيضاً بقوله -عن هذا الخلاف-: (الاجتهاديّ المُعْتَبَر)، فإن قال: وهل تعني بالخلاف المعتبر الخلاف في الفروع دون الأصول؟ فأقول: شيخ الإسلام أنكر هذا التفريق بين الأصول والفروع في الخلاف، فقد يكون الخلاف في الأصول وهو معتبر، وقد يكون في الفروع وهو غير معتبر، والفرق بينهما هو وجود قصد المخالفة من هذا العبد من عدمه، قال الإمام الألباني -رحمه الله-: «بعض العلماء وبخاصة الكتَّاب اليوم يخطئون في هذه المسألة، كثيراً ما

---

[1] فقد سبق النَّقل عن شيخنا أنه قال: إنها ليست قرآناً، ولا حديثاً نبوياً!!

وقد سمعت بعض من انتكس رأيه، وانعكس قوله يقول: «إن معناها صحيح، ولكن لو غيِّرت العبارة»! ترى فماذا يقول الآن؟!

تقرؤون أو تسمعون أَنَّ الخطأ في الفهم يغتفر في الفروع وليس في الأصول، هذا خطأ، الخطأ يغتفر مطلقاً سواءً كان في الفروع أو كان في الأصول، لأنه -عدم المؤاخذة- من الله -عز وجل- لعباده هو عدم وجود قصد المخالفة من هذا العبد لربه، فإذا وجدت المخالفة سواءً كانت المخالفة في العقيدة أو في الحكم في الفقه، ولم يكن القصد هو العناد والمكابرة والجَحد؛ فلا مؤاخذة في ذلك، فالتفريق بين الأصول والفروع، بين العقيدة والفقه، في مسألة عدم المؤاخذة بالخطأ في الفروع والمؤاخذة في الأصول، هذا التفريق لا أصل له، هذا التفريق يشبه تماماً التفريق البدعي الآخر: وهو أنه يجب الأخذ بحديث الآحاد في الفروع، ولا يؤخذ بحديث الآحاد في الأصول هذا خطأ وهذا خطأ».اهـ[1]

فإن قال: وهل الحكم على أهل البدع، أو على سني وقع في بدعة مما يسوغ فيه الخلاف؟ فيكون عالم من علماء أهل السنة يُعدِّله ويثني عليه، والآخر يطعن فيه ويجرحه؟ قلنا: هذا مما لا يختلف في وقوعه وجوازه اثنان من أهل السنة، إذ من قواعد الجرح والتعديل المعتبرة: أن العالم قد يجرح بما لا يعتبر جرحاً عند غيره.

فإن قال: بل الخلل في اللفظ والمعنى، وهي عبارة باطلة برمتها، فأقول له: إذن لنقلبها: هل توافقني على ذلك؟ وهل يصحُّ عندك عكس معناها؟ فلنقل إذن: (فلنجعل خلافنا في غيرنا سبباً للخلاف بيننا)، فإن قال: نعم، نقلبها، وما الضير في ذلك؟ فأقول: يا مسكين! فيجب بناءً على قولك هذا أن يكون هناك نزاع وخلاف بين جميع علماء الأمة قديماً وحديثاً، لوجود الاختلاف بينهم في مسائل الدين، ابتداءً

[1] «سلسلة الهدى والنور» شريط (٧٢٧).

بالشيخين أبي بكر وعمر، ومروراً بالشيخين أحمد ويحيى بن معين، وانتهاءً بالشيخين: الألباني وابن باز! فحينها سيقول: إذن لا، لا يصح قلبها، فإنه ينتج عن ذلك معنىً فاسد!

فهنا تنقطع حجة المعترض، ويكلُّ قلمه، ويتوقف لسانه، ويرفع يديه مستسلماً، فإن كان من أهل الحق وأتباعه -وما أقلَّهم-؛ سلَّم للحق المبين، وانقاد له، وترك اعتراضه، وأعلن رجوعه وتوبته.

وإن كان من أهل الأحقاد ومثيري الفتن، وأصحاب الضغائن والإحن -وما أكثرهم لا كثرهم الله-، وممن هوى بهم هواهم المردي، وأشربت قلوبهم بغض أهل السنة، فلن يملك إلا أن يقول: لن أقبل هذه العبارة لأن قائلها هو (علي الحلبي)!

وهذا جوابٌ متهافتٌ من هالك، ولن يجد مفراً ولا مخرجاً له سوى ذلك، وإن لم يقلها بلسان مقاله، فقد قالها بلسان حاله، وأنا على يقين بأنَّه لو قالها غيرُ شيخنا لَنَافَحْتم عنها، فإن العبرة لا بالمقول بل بالقائل -على مذهبكم الأعوج الباطل-!

وسئل الشيخ الفقيه ابن عثيمين -رحمه الله-: متى يكون الخلاف في الدين معتبراً؟ وهل يكون الخلاف في كل مسألة أم له مواضع معينة؟ نرجو بيان ذلك؟

فأجاب فضيلته بقوله: «اعلم أولاً أن خلاف علماء الأمة الإسلامية إذا كان صادراً عن اجتهاد، فإنه لا يضر من لم يوفق للصواب؛ لأن النبي ﷺ قال: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد**». ولكن من تبين له الحق وجب عليه اتباعه بكل حال، **والاختلاف الذي يقع بين علماء الأمة الإسلامية لا يجوز أن يكون سبباً لاختلاف القلوب**؛ لأن اختلاف القلوب يحصل فيه مفاسد

عظيمة كبيرة كما قال -تعالى-: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللهَ مَعَ الصَّابِرِينَ**﴾[1].

والخلاف المعتبر بين العلماء والذي ينقل ويذكر هو الخلاف الذي له حظ من النظر، أما خلاف العامة الذين لا يفهمون ولا يفقهون فلا عبرة به، ولهذا يجب على العامي أن يرجع إلى أهل العلم، كما قال الله -تعالى-: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾[2].

وأما قول السائل: هل يكون الخلاف في كل مسألة؟

فالجواب: ليس كذلك، الخلاف قد يكون في بعض المسائل التي يختلف فيها الاجتهاد، أو يكون بعض الناس أعلم من بعض في الاطِّلاع على نصوص الكتاب والسنة، هي التي يكون فيها الخلاف، أما المسائل الأصلية فإنها يقلُّ فيها الخلاف». اهـ[3]

---

[1] [الأنفال: ٤٦].

[2] [النحل:الآية : ٤٣].

[3] «كتاب العلم» (ص١٦٨، ١٦٩).

فَتَاوى العُلَمَاءِ الأَكَابِرِ فِي تَوْجِيهِ قَاعِدَةِ (المَعْذِرَةِ وَالتَّعَاوُن) :

جميعنا يعلم أن الذي قعد هذه القاعدة هو حسن البنا، ومع ذلك حاول مشايخنا وأئمتنا توجيه هذه القاعدة، والاستفادة منها قدر الإمكان -وهذا من عظيم إنصافهم الذي نفقده من الكثير هذه الأيام-، مع أن قائلها من المخالفين لمنهج السلف أصلاً وفرعاً، فكيف بعبارة خرجت من عالم سلفي من أهل السنة، أراد بها الحق والخير، ولم يرد بها باطلاً، ولا تحوي محظوراً شرعياً، ثم يأتي من يحاول أن يحملها معنىً باطلاً لم يرده، ولا تحتمله؟!

ومن تأمَّل توجيه علمائنا لقاعدة (المعذرة والتعاون) وتصويبها، وجدهم يوجهونها لتصبح بالمعنى الذي قال به شيخنا عبارته بالتمام، ليعلم كل طاعن أن شيخنا ما هو إلا امتداد لدعوة الأئمة قبله، وأن إسناده متصل غير منقطع -ولله الحمد والمنة-.

قال شيخ الإسلام عبد العزيز ابن باز -رحمه الله-: «يجب أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من نصر الحق، والدعوة إليه، والتحذير مما نهى الله عنه ورسوله، **أما عذر بعضنا لبعض فيما اختلفنا فيه؛ فليس على إطلاقه، بل هو محل تفصيل؛ فما كان من مسائل الاجتهاد التي يخفى دليلها؛ فالواجب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض**، أما ما خالف النَّصَّ من الكتاب والسنة؛ فالواجب الإنكار على من خالف النَّصَّ بالحكمة، والموعظة الحسنة، والجدال بالتي هي أحسن، عملاً بقوله -تعالى-: **﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾**[1]،

[1] [المائدة: ٢].

وقوله -سبحانه-: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾.[1] وقوله -عز وجل-: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.[2] وقول النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع؛ فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»، وقوله ﷺ: «**من دلَّ على خير، فله أجر فاعله**»، أخرجهما مسلم في صحيحه، والآيات والأحاديث في هذا كثيرة». اهـ[3]

وقال الإمام الألباني -رحمه الله- مؤكِّداً هذا المعنى: «نحن لا نشكُّ بأنَّ شطراً من هذه الكلمة صواب، وهو: (نتعاون على ما اتفقنا عليه). الجملة الأولى هي طبعاً مقتبسة من قوله -تعالى-: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى﴾. **أما الجملة الأخرى: (يعذر بعضنا بعضاً)؛ لا بدَّ من تقييدها.. متى؟حينما نتناصح، ونقول لمن أخطأ: أخطأت، والدليل كذا وكذا، فإذا رأيناه ما اقتنع**[4]**، ورأيناه مخلصاً، فندعه وشأنه،** فنتعاون معه فيما اتفقنا عليه. أما إذا رأيناه عاند واستكبر وولَّى مدبراً، فحينئذ؛ لا تصحُّ هذه العبارة ولا يعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه». اهـ[5]

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-: «فقولهم: (نجتمع فيما اتفقنا فيه)؛ فهذا حق، وأما قولهم: (ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)؛ فهذا فيه

---

[1] [التوبة: ٧١].

[2] [النحل: ١٢٥].

[3] «مجموع الفتاوى» (٣/ ٥٨، ٥٩).

[4] لاحظ هنا قوله: اقتنع، وأهمية الاقتناع بقول الغير.

[5] «مجلة الفرقان الكويتيه» (عدد٧٧ / ص ٢٢).

تفصيل: **فما كان الاجتهاد فيه سائغاً؛ فإنه يعذر بعضنا بعضاً فيه، ولكن لا يجوز أن تختلف القلوب من أجل هذا الخلاف**. وأما إن كان الاجتهاد غير سائغ؛ فإننا لا نعذر من خالف فيه، ويجب عليه أن يخضع للحق. فأول العبارة صحيح، وأما آخرها فيحتاج إلى تفصيل». اهـ[1]

فانظر كيف اتفقت كلمة الأئمة على معنى واحد، وبعبارة واحدة لا تخالف -ألبتَّة- بل تلتقي وتأتلف مع عبارة شيخنا، فالحمد لله على توفيقه.

كَلِمَةٌ عَالِيَةٌ غَالِيَةٌ:

قال الإمام المبجَّل أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-: «**لا أُعنِّف من قال شيئاً له وجهٌ وإن خالفناه**».اهـ[2]

قلت: فما الفرق بين معنى عبارة شيخنا ومراد الإمام أحمد في عبارته هذه، وكلاهما في الخلاف المعتبر؟ والتي لم نر أحداً من أهل العلم جعلها قاعدة، وبدَّع وضلَّل بسببها! وهل قصد شيخنا في عبارته غير ما قصد الإمام أحمد؟ وهل قصد الخلاف السائغ الذي له وجه، أم الخلاف الذي ليس له وجه؟

والله لا أجد أجحد ممن أنكر هذه العبارة بأقوال ليس لها وجه ولا رقبة ولا يد ولا ساق حتى!

وأنا أسأل: هل الخلاف في الحكم على الرجال خلاف له وجه أم لا؟ قد علمت -فيما سبق- كلام العلماء في كون فنِّ الجرح والتعديل علماً اجتهاديَّاً (أي: كلُّ واحد من

---

[1] «الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات» (١/ ٢١٨-٢١٩).

[2] «الفروع» لابن مفلح الحنبلي (١/ ٢٣٣).

المختلفَين له وجه)، والاختلاف في التبديع والتضليل فيما لم يُجمع عليه هو خلاف سائغ (أي: له وجه)، ولم يضلل أحد من السلف غيره بسببه اختلافه معه في الحكم على شخص أو غيره،[1] فلمَ كل هذا التشويش؟ وفيمَ كل هذا التَّهويش والتَّحريش؟

وهل يجرؤ أحد ممن انتقد عبارة شيخنا -بغير حق- أن يخالف عبارة الإمام أحمد، فيقول: (**سأُعنِّف من قال شيئاً له وجه في خلافي معه**)؟! هل يجرؤ؟ لا والله لا يجرؤ!!

وانظر إلى أدب الإمام أحمد -رحمه الله- كيف قال: (**وإن خالَفْناه**)، ولم يقل: (**وإن خالَفَنا**).

وكيف ضبط الخلاف فيما له وجه فقط!

وكيف راعى أدب الخلاف بين أهل السنة، ولم يجعله سبباً للتعنيف والاختلاف وتنافر القلوب!

فليتنا نقتدي به في خلافنا...

قال الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله- شارحاً هذه العبارة: « (**لا أُعنِّف من قال شيئاً له وجه وإن خالفناه**): كلمة قالها الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى- ، هي قاعدة في الخلاف، شهدتْ لها نصوص الشرع بالصحة، وتحلى بها أهل الإنصاف من علماء المسلمين.

إنها كلمة فيصل، لزومها يخرج المسلمين من دائرة الخصام المورِّث للعداوة، الباعث على الشحناء، فما أسعد من لزمها، وما أسعد المسلمين به.

---

[1] وهذا كقولهم: (إن الخلاف لا يُفسِد للود قضية)، فالخلاف المقصود هنا -ولو أن القائل لم يبيِّنه ولم يوضِّحه- يعرف من هدي القائل وسيرته وحياته ومنهجه، فكيف إذا بيَّنه ووضَّحه، أتمَّ بيان وأوضحه؟!

وشرح هذه الكلمة يتلخَّص فيما يلي:

١) قَلَّ أن تخلو مسائل العلم[1] من خلاف بين العلماء.

٢) هذا الخلاف له درجات، فمنه خلاف قوي، ومنه خلاف ضعيف.

٣)الخلاف القوي: هو ما كان في المسائل الاجتهادية، أي التي يكون لكل مذهب فيها دليل معتبر، وتحديدها يرجع إلى المجتهدين.

٤) المصيب واحد؛ لكن يجب أن يعلم أن جميع المجتهدين إنما تكلموا بعلم، واتبعوا العلم، إلا أن بعضهم قد يكون عنده علم ليس عند الآخر، إما بأن سمع ما لم يسمع الآخر، وإما بأن فهم ما لم يفهم الآخر.

٥) فإذا خالَفَنَا أحدٌ في المسائل الاجتهادية، فإن خلافه سائغ، فلا يجوز تعنيفه، فضلاً عن تضليله.

وبهذه النقاط الخمس يظهر لك عظم تلك الكلمة التي قالها الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله تعالى-.

وبها يظهر أن مذهبه -رحمه الله- ليس فيه شدة مذمومة، كما قد يتخيله بعض عوام المصريين وغيرهم، بل مذهبه التيسير الموافق للشريعة.

هذا وقد وقفت على كلام جميل وتفصيل رائق لعالم من علماء المسلمين، أتمنى أن يقف عليه ويتأمله طلبة العلم وأهل الحسبة، إذ هو شرح تفصيلي تأصيلي لمدلول كلمة الإمام أحمد السابقة، إنه كلام للعالم الكبير عز الدين بن عبد السلام في كتابه «شجرة المعارف والأحوال» (ص٣٨١) -وهو ختام الكتاب- هذا خلاصته:

---

[1] وعلم الرجال والجرح والتعديل منها بلا شك.

أـ الإنكار متعلِّق بما أُجمع على إيجابه، أو تحريمه.

ب ـ فمن ترك ما اختلف في وجوبه، أو فعل ما اختلف في تحريمه، فلا يخلو من أمرين:

١ـ إن قلَّد بعض العلماء في ذلك، فلا إنكار عليه، إلا أن يقلِّده في مسألة يُنْقَضُ حكمه في مثلها.

٢ـ إن كان جاهلاً، لم ينكر عليه، ولا بأس بإرشادة إلى الأصلح.

ولماذا لم ينكر عليه؟ لأنه لم يرتكب محرماً، فإنه لا يلزمه تقليد من قال بالتحريم ولا بالإيجاب.

جـ ـ لا بأس بإرشاد العامي إلى ما هو الأحوط في دينه، ولا بمناظرة المجتهد، ليرجع إلى الدليل الراجح.

د ـ اختلاف العلماء رحمة، وعلى هذا فلا يجوز الإنكار إلا لمن عَلِمَ أن الفعل الذي ينهى عنه مجمع على تحريمه، وأن الفعل الذي يأمر به مجمع على إيجابه.

معنى النهي عن الإنكار هنا؟

نعني بالنهي عن الإنكار أن لا ينكره إنكارَ الحرام. فلو أنكر إنكار الإرشاد، أو أمر به أمر النصح والإرشاد ساغ ذلك. انتهى المقصود من كلام العز بن عبد السلام -رحمه الله تعالى-.

وهو كلام متين، مبني على نصوص الشرع المطهر، ومقاصده الجليلة، عَضَّ عليه بالنواجذ، وإياك أن تُخْدَع بما خالفه من سَنن المتشددين، وطرائق الغالين، فالدين وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، والدين براء من التعلق بالأشخاص والمذاهب إلا

شخص رسول الله ﷺ المعظم، وصحابته الكرام. وما زاغ أكثر الخلق إلا يوم أن والَوا وعادَوا في غير النبي ﷺ، والله المستعان».اهـ[1]

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قال المسود (ص٧٣): *«أعوذ بالله من هذا الانحدار الخطير في الضلال»*.

أقول: إي والله، نعوذ بالله ونلتجئ إليه من انحدارك الرديء أيها القميء، فأي ضلال أعظم من هذه التأصيلات الفاسدة التي تلبِّس بها على من ابتلي بقراءة ما سوَّدت بجهلك؟!

ثم قال المسود -في نفس الصفحة-: *«هذه هي قاعدة حسن البنا (نتعاون على ما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)»*.

أقول: قد مضى التفريق بين القولين -فيما تقدم- بما يَصُكُّ مسمعك، ويَقُضُّ مضجعك.

ثم قال المسود (ص٧٤): *«هي هي لا فرق بين الأولى والثانية؛ لأن القاعدة الثانية تؤدي إلى القاعدة الأولى»*.

أقول: قاتل الله الجهل ما أقبحه! والجاهل ما أوقحه! فأين هذه من هذه -يا هذا-؟!

ثم قال: *«فإذا حصل خلاف بين السلفيين في تبديع الغير فإن القسم الأول الذين يبدعونه يرون هذا المبتدع ومن يمدحه ويدافع عنه سواء، فحصل هناك سلفيون ومبتدعة»*.

أقول: عنى بالقسم الأول: غلاة التجريح والتبديع الذين نحن أحق بالإنكار

[1] من موقع الشيخ على «شبكة الإنترنت».

عليهم من إنكارهم علينا، فإذا بدَّع هؤلاء واحداً من مشايخ أهل السنة الذين صدر منهم بعض المخالفات جرت عليه أحكام معاملة أهل البدع -تلقائياً- كما جاء في كتب السنة، مثل: كتاب «الإبانة» لابن بطة، وكتاب «الشريعة» للآجري، وكتاب «شرح أصول السنة» للَّالكائي، وكتاب «شرح السنة» للبربهاري، وغيرها! فيكون كلُّ من عظَّمه قد أعان على هدم الإسلام! وكلُّ من كلَّمه أو أثنى عليه ألحق به! وكلُّ[1] من لم يبدِّعه فهو مثله! وهكذا في سلسلة لا تنتهي عند هؤلاء الغلاة الذين بنوا أحكامهم هذه على حججٍ كسيرةٍ وهاؤها كوهاءِ بيت العنكبوت، الذين خلطوا الحابل بالنابل، وعمدوا إلى نصوص في أهل البدع الأصليين فجعلوها في أهل السنة السلفيين، كما قال ابن عمر -رضي الله عنه- في الخوارج: «هم شرار خلق الله؛ انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين».[2] وهذا من أقبح الظلم، وأعظم الجَور، وهو هدم لأركان الدعوة، وتقويض لبنائها ودعائمها، وتطبيق عملي واضح جلي للقاعدة الفاسدة: «من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع»، وللمبدأ الخبيث -استعمالاً-: «من ليس معنا فهو ضدنا»، قال الشَّيخ العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: «فمن الناس -مثلاً- من يتحزَّب إلى طائفةٍ معينة[3]، يقرِّر منهجها ويستدل عليه بالأدلة التي قد تكون دليلاً عليه، ويحامي دونها، ويضلل من سواه، حتى وإن كانوا

---

[1] وهل يجرؤ هذا الإمَّعة وأمثاله على تبديع جميع العلماء الذين لم يبدِّعوا من يبدِّع هو وشيخه الأخرق ومقلَّدهما؟! أم أن الأمر بالهوى والتَّشهِّي والانتقائيَّة في الحكم، والتي لا نعرف ضابطاً لها عندهم، بل ولا هم يعرفون؟!

[2] أخرجه البخاري (٨/ ٦٥) «كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم».

[3] أو يتحزَّب إلى نفسه حتى!

أقرب إلى الحق منه، ويأخذ بمبدأ: (**من ليس معي فهو عليّ**)، و(**هذا مبدأ خبيث**)؛ لأن هناك وسطًا بين أن يكون لك أو عليك، وإذا كان عليك بالحق، فليكن عليك وهو في الحقيقة معك».اهـ[1]

وكما يقال: (بالمثال يتَّضح المقال)، فمثال ذلك: بُدِّع الشيخ عدنان عرعور قبل سنوات عديدة لبعض المخالفات التي وقعت منه، فلم يبدِّعه الشيخ المغراوي لعدم قناعته بذلك، مع أنه بقي يناصحه، فَبدأ البحث عن مخالفات الشيخ المغراوي وأخطائه، فَتُلُقِّطت ثم بُدِّع بناءً عليها، ثم جاء دور الشيخ أبي الحسن المأربي، ثم بعده الشيخ الحويني، والشيخ محمد حسان، و، و، وهكذا، والآن جاء دور شيخنا علي الحلبي فهو لا يبدِّع كلَّ هؤلاء، لأنه لم يقتنع -كغير واحد من أهل العلم المعاصرين- بالسبب الذي بُدِّعوا وأُسقطوا من أجله، أو لا يرى أيَّ مصلحةٍ في ذلك، مع كونه يُقرُّ بأخطائهم، ويعترف بها، وينصحهم ويناصحهم بتركها، فالآن كما يقال: «نزلت حبة الشيخ في الطاحون»! فآن أوان تبديعه وإسقاطه، لِمَ؟ طبعاً لأنه لا يبدِّع هؤلاء المبتدعة عندهم! وعلى قاعدتهم: «من لم يبدع المبتدع فهو مبتدع»، ومبدئِهم: «من ليس معنا فهو ضدنا»، وقانونهم: «ألحقه به»، يجب أن يُقلَبُ الشيخ الحلبيُّ مكانهم، ويصبح ممَّن تنطبق عليه أحكام المبتدعة الأصليين! فيأتي بعد ذلك -وقد بدأت بوادره- دور من لا يرى تبديع الشيخ علي من المشايخ المعتدلين، فيكونون تحت المناصحة[2] فهؤلاء المشايخ الذين يُكنُّون كل الحب والاحترام والتقدير للشيخ علي ويعرفون فضله

---

[1] «كتاب العِلم» (ص٧٣).

[2] بطبيعة الحال شيخنا علي الآن خرج من مرحلة المناصحة! وجُعل في مصاف أهل البدع!!

وسابقته، مثل: (الشيخ عبد المالك رمضاني، والشيخ إبراهيم الرحيلي، والشيخ عبد العزيز الريِّس، والشيخ سلطان العيد، والشيخ محمد سعيد رسلان، والشيخ وصي الله عباس، والشيخ محمد علي فركوس، والشيخ عبد الله العبيلان، والشيخ حمد العثمان، وعلى رأسهم الشيخ عبد المحسن العباد ... وغيرهم)، هؤلاء المشايخ كلُّهم منذ الآن لا يجوز لهم أن يثنوا عليه، ولا أن يذكروه بخير، ولا ينصحوا بكتبه ومؤلفاته، ولا بد أن يُلزَموا بتبديعه وإلا كانوا ممن يعين على هدم الإسلام، فيلحقوا به، فتأتينا فتنة جديدة، وهكذا، وفي كل مرة تُسمَّى الفتنة -زوراً- باسم أحد المشايخ الذين يبدعون، مع أن صُنَّاعَ الفتنة الحقيقيين هم هم لا يتغيرون، أصحاب منهج الإسقاط والتجريح، والإقصاء والتبديع، والإلزام والتشنيع، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم قال (ص٧٤): *«وعلى قاعدة الحلبي يجب ألا يختلفوا فيما بينهم، ويبقوا في صف واحد، وهذه هي قاعدة حسن البنا: اجتماع السلفي والمبتدع في صف واحد*[1]*، لكن حسن البنا يفضل على علي الحلبي في بيان هذه القاعدة، فقد صرح بها والحلبي أغمضها، ليبررها بين الشباب السلفي، وهذا أخطر. نسأل الله السلامة»*.

أقول: وهل يضيرك بقاء السلفيين في صف واحد؟! أم أنك تتعبد الله بالاختلاف والتفرق وشق الصف؟! وهذا غير مستبعد من أمثالك.

ثم إن شيخنا لم يغمض عبارته[2] كما تدَّعي أيها الجهول، بل وضحها وبيَّنها أَتمَّ بيان وأحسنه، بما لا يدع مجالاً لطاعن فيه مشين، وقصد بها الخلَّص من السلفيين، لا أهل البدع من المخالفين.

---

[1] أيُّ تلبيس وتدليس هذا أيها الكذاب الأشر؟!!

[2] بل أنت من أغمض عينيه وقلْبه عن اتباع الحق! بل وجعل الحق باطلاً، والباطل حقاً!

ثم ما هذا الحد الذي وصلت إليه من بغضك لمشايخ السنة، والعلماء السلفيين؟! فكيف تفضِّل صوفياً ضالاً إخوانياً على عالم سلفي من علماء الدعوة أفنى قريباً من نصف عمره -حتى الآن-أمدَّ الله في عمره على طاعته- في خدمة السنة والدعوة إليها؟! حقاً ما أَشدَّ ظلمك وجهلك!

فالإنصاف الإنصاف أيها الغلاة الأجلاف!

طريفة:

ومن جهل المسود المعروف في النحو، قوله: *«ولا نجعل الخلاف في غيرنا سبب (كذا) لفرقتنا»*.

قلت: قام المسود المسكين برفع كلمة (سبب) بدلاً من نصبها، لأنه يجهل أنَّ (جَعَلَ) من أفعال التَّحويل التي تنصب مفعولين!

مثاله: ما الذي جعلَ المسوِّدَ حاقداً؟ الجواب: التعصُّب والهوى!

ثم قال: *«والناظر في منهج السلف -السابقين واللاحقين- يرى أن قاعدة الحلبي منقوضة لا حجة لها عندهم»*.

قلت: ما شاء الله! السابقين واللاحقين مرةً واحدةً! ما هذا الاستقراء السريع التام لمنهج السلف؟! الذي لا إِخالك تعرف منه شيئاً! بل لا أحسبك إلا من أجهل الناس به، حقاً ما أجرأك على القول في دين الله بغير علم! فأنت لا تعرف من مناهج اللاحقين المخالفين سوى منهج شيخك الأخرق الأرعن، صاحب القلاقل والمحن، ومثير المشاكل والفتن.

وكيف تكون عبارة شيخنا لا حجة لها عند السلف، وقد أوردت عليها أمثلةً

كثيرةً مما سنح في البال فقط؟! ولم أصل بعد إلى حدِّ الاستقراء الذي وصلت أنت إليه! فيا من استقرأ منهج السلف! هلا أتيتنا بمثال واحد عن السلف في جعلهم الخلاف في غيرهم سبباً في لخلاف بينهم؟! لن تجد حتى يلج الجمل في سَمِّ الخِياط، وللإنصاف أقول لك: لن تجد عند السلف الأقدمين، ولن تعدم عند مقلَّديك من المعاصرين.

ثم قال: *«فالمبتدع عندهم يجب أن لا يجالس ولا يخالط ولا يمشى معه، ومن أبى إلا الجلوس معه أو مخالطته أو لا يريد أن يعادي الناس كما يقول الحلبي، فإنه يلحق به ولا كرامة»*.

قلت: نعم، المبتدع عند السلف -وكذلك عندنا ولله الحمد دون خلاف- يجب أن لا يجالس ولا يخالط ولا يمشى معه، وهذا المبتدع، وليس السلفي الذي بُدِّع ظلماً!

وكم تحبُّ إطلاق هذه العبارة دوماً: «يلحق به ولا كرامة»! وكأنك تتلذَّذ بها! وهذا نَفَسٌ حداديٌّ -بل أشدّ- بلا أدنى شك أو ريب.

مِنْ صُوَرِ مُعَامَلَةِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِخُصُومِه:

كثيراً ما نرى في هذا الزمان -مع الأسف- من بعض أهل السنة عدم رحمةٍ لموافقيهم فضلاً عن مخالفيهم، وعدم سلوك المحجة الصحيحة في المناصحة تجاههم. وليتنا نجد عندهم لموافقيهم ما كان عند شيخ الإسلام لخصومه ومخالفيه من الرحمة والشفقة ومحبة الخير، وتبرير وتسويغ الأقوال والأفعال، وحملها على أحسن المحامل، وتحسين الظن بهم، وإعانتهم على التخلص من أخطائهم، وأن يكونوا عوناً لهم على

الشيطان، بدلاً من أن يكونوا عوناً للشيطان عليهم، وعدم التشنيع بذكر أخطائهم، والتشييع لعثراتهم.

فانظر -أيها السلفي!- إلى هذا الإمام العلم الجهبذ الجبل[1] كيف كانت معاملته لخصومه، واجعله قدوةً لك في معاملتك لهم، ولا تلتفت إلى تشدُّد المتشدِّدين في هذا الزمان، وتنطُّع المتنطِّعين في ذا العصر والأوان؛ تسعد -بإذن ربِّك الرحمن-.

قال ابنُ القَيِّم -رحمه الله- في درجة: (أن تقرب من يقصيك، وتكرم من يؤذيك، وتعتذر إلى من يجني عليك- سماحةً لا كظماً، ومودَّةً لا مصابرةً): «...ومَن أرادَ فَهْمَ هذه الدرجةِ -كما ينبغي-؛ فلْيَنْظُرْ إلى سيرةِ النَّبِيِّ ﷺ مع النَّاس: يَجِدْها هذه بعينِها، ولمْ يكُنْ كمالُ هذه الدرجةِ لأحدٍ سِواه، ثم للورثةِ مِنها بحَسَبِ سهامِهم مِن التَّرِكَةِ.

وما رأيتُ أحداً -قَطُّ- أجمعَ لهذه الخِصالِ مِن شيخِ الإسلام ابن تيميَّة -قدَّسَ اللهُ روحَه-.

وكانَ بعضُ أصحابِه الأكابر يقولُ: وَدِدْتُ أنِّي لأصحابي مثلَه لأعدائِه وخصومِه!

وما رأيتُه يدعو على أحدٍ منهم -قطُّ-، وكان يدعو لهم.

وجئتُ يوماً مُبَشِّراً بموتِ أكبرِ أعدائه، وأشدِّهم عداوةً وأذىً له؛ فنَهَرَنِي، وتنكَّرَ لي، واسْتَرْجَعَ، ثُمَّ قامَ مِن فَوْرِهِ إلى بيتِ أهلِه، فعزَّاهُم، وقال: إنِّي لكم مكانَه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجونَ فيه إلى مُساعدةٍ إلا ساعدتُكُم فيه -ونحوِ هذا من الكلامِ-.

فسُرُّوا به، ودَعَوْا له، وعَظَّمُوا هذه الحالَ منه.

فرَحِمَهُ اللهُ ورضِيَ عنه».اهـ[2]

---

[1] الذي استحق بحق أن يوصف بـ (شيخ الإسلام).

[2] «مدارِج السَّالِكِين» (٢/ ٢٨٠).

وجاء عنه أنه «لما تعصب عليه جماعة من خصومه كنصر المنبجي وابن مخلوف وغيرهم، ثم حُبِس هو وأخوه شرف الدين، فأراد أخوه أن يدعو عليهم منعه، وقال: قل: «اللهمَّ هَبْ لهم نوراً يهتدون به»».[1]

«ولما تطاول عليه نور الدين البكري الصوفي الأشعري واجتمع الناس لنصرة شيخ الإسلام منع -رحمه الله- من أذية البكري، بل إن السلطان هَمَّ بقتل البكري، ثم أمر بقطع لسانه لكثرة فضوله وجراءته، لكن شيخ الإسلام شفع فيه، فنُفي إلى الصعيد».[2]

وقال تلميذه الفذُّ ابن عبد الهادي -رحمه الله- في ترجمته له: «قال [شيخ الإسلام]:... فلا أحب أن يُنتصر من أحد بسبب كذبه عليَّ، أو ظلمه وعدوانه، فإني قد أحللت كل مسلم، وأنا أحب الخير لكل المسلمين، وأريد بكل مؤمن من الخير ما أحبه لنفسي، والذين كذبوا وظلموا فهم في حلٍّ من جهتي.

وأما ما يتعلق بحقوق الله، فإن تابوا تاب الله عليهم، وإلا فحكم الله نافذ فيهم، فلو كان الرجل مشكوراً على سوء عمله، لكنت أشكر كلَّ من كان سبباً في هذه القضية، لما يترتب عليه من خير الدنيا والآخرة، لكن الله هو المشكور على حسن نعمه وآلائه، وأياديه التي لا يُقضى للمؤمن قضاءٌ إلا كان خيراً له...». اهـ[3]

---

(1) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (ص٦٠٦).

(2) «المصدر السابق» (ص٤٧٩، ٦٧٩).

(3) «العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص٢٨١) بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي -رحمه الله- [ط.دار الكاتب العربي]. وقد طبع هذا الكتاب تحت اسم آخر هو: «الانتصار في ذكر أحوال قامع المبتدعين وآخر المجتهدين تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية» بتحقيق: أ.د محمد السيد الجلیند، معتمداً على بعض=

وقال ابن عبد الهادي -رحمه الله-: «وسمعت الشيخ تقي الدين ابن تيمية -رحمه الله- يذكر أن السلطان[1] لما جلس بالشباك، أخرج من جيبه فتاوى لبعض الحاضرين في قتله[2]، واستفتاه في قتل بعضهم. قال: ففهمت مقصوده، وأن عنده حَنَقاً شديداً عليهم، لما خلعوه وبايعوا الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير.

فشرعت في مدحهم، والثناء عليهم، وشكرهم، **وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك**[3]، أما أنا فهم في حِلٍّ من حقِّي ومن جهتي. وسكَّنت ما عنده عليهم.

قال: فكان القاضي زين الدين ابن مخلوف -قاضي المالكية- يقول -بعد ذلك-: ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نُبْقِ ممكناً في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا عنا...».اهـ[4]

وقال -رحمه الله-: «في رابع شهر رجب من سنة إحدى عشرة وسبعمائة، جاء رجل -فيما بلغني- إلى أخيه الشيخ شرف الدين -وهو في مسكنه بالقاهرة-، فقال له: إن جماعة بجامع مصر قد تعصَّبوا على الشيخ وتفرَّدوا به وضربوه. فقال: حسبنا

= النسخ الخطية، [ط.مكتبة ابن عباس]، وذكر الجلينـد في مقدمتـه: أن هـذا العنـوان هـو الاسـم الصـحيح لهـذا الكتاب، وهو مثبت على أحد النسخ الخطية، أما اسمه المشهور «العقود الدرية» فهـو مـن وضـع وتصرُّف الشـيخ الفقي -رحمه الله-، كونه حقق نسخة كويتية لم يُثبَت على طُرَّتها أي عنوان، فقام بوضع العنوان مجتهداً مـن عنـده -رحمه الله-، والعجيب أن كل من ترجم لابن عبد الهادي لم يذكر اسماً لمؤلَّفه هذا، بل اكتفوا بقولهم: «ترجمة الشيخ تقي الدين بن تيمية ـ مجلد». كما في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٣٦)، وغيره.

[1] ابن قلاوون.

[2] أي: في قتل شيخ الإسلام.

[3] هذا وهم من المخالفين الحاقدين المعادين، فكيف إذا كانوا من المؤالفين الموافقين المحبين؟! فأين وعند من -بالله عليكم- نجد هذا الفهم في هذه الأيام؟!

[4] «العقود الدرية» (ص٢٩٨).

الله ونعم الوكيل، وكان بعض أصحاب الشيخ جالساً عند شرف الدين، قال: فقمت من عنده وجئت إلى مصر، فوجدت خلقاً كثيراً من الحسينية وغيرها رجالاً وفرساناً يسألون عن الشيخ، فجئت فوجدته بمسجد الفخر كاتب المماليك على البحر، واجتمع عنده جماعة، وتتابع الناس، وقال له بعضهم: يا سيدي، قد جاء خلق من الحسينية، ولو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا. فقال لهم الشيخ: لأي شيء؟ قال: لأجلك. فقال لهم: هذا ما يحق. فقالوا: نحن نذهب إلى بيوت هؤلاء الذين آذوك فنقتلهم ونخرب دورهم، فإنهم شوَّشوا على الخلق، وأثاروا هذه الفتنة على الناس. فقال لهم: هذا ما يحلُّ. قالوا: فهذا الذي قد فعلوه معك يحلُّ؟ هذا شيء لا نصبر عليه، ولا بد أن نروح إليهم ونقاتلهم على ما فعلوا.

والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلما أكثروا في القول قال لهم: إما أن يكون الحق لي، أو لكم، أو لله؛ فإن كان الحق لي؛ فهم في حلٍّ منه، وإن كان لكم؛ فإن لم تسمعوا مني ولا تستفتوني فافعلوا ما شئتم، وإن كان الحق لله؛ فالله يأخذ حقه إن شاء كما يشاء.

قالوا: فهذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم؟

قال: هذا الذي فعلوه قد يكونون مثابين عليه مأجورين فيه.

قالوا: فتكون أنت على الباطل، وهم على الحق؟ فإذا كنت تقول: إنهم مأجورين؛ فاسمع منهم، ووافقهم على قولهم.

فقال لهم: ما الأمر كما تزعمون، فإنهم قد يكونون مجتهدين مخطئين؛ ففعلوا ذلك باجتهادهم، والمجتهد المخطىء له أجر.

فلما قال لهم ذلك، قالوا: فقم واركب معنا حتى نجيء إلى القاهرة.

فقال: لا، وسأل عن وقت العصر، فقيل له: إنه قريب. فقام قاصداً إلى الجامع لصلاة العصر.

فقيل له: يا سيدي! قد تواصوا عليك ليقتلوك، وفي الجامع قد يتمكنون منك بخلاف غيره، فصلِّ حيث كان. فأبى إلا المضيَّ إلى الجامع والصلاة فيه، فخرج وتبعه خلق كثير لا يرجعون عنه، فضاقت الطريق بالناس.

فقال له من كان قريباً منه: ادخل إلى هذا المسجد -مسجد في الطريق-، واقعد فيه حتى يخفَّ الناس، لئلا يموت أحد من الزحام.

فدخل ولم يجلس فيه ووقف -وأنا معه-، فلما خفَّ الناس خرج يطلب الجامع العتيق، فمرَّ في طريقه على قوم يلعبون بالشطرنج على مسطبة بعض حوانيت الحدادين، فنفض الرقعة وقلبها، فبُهِت الذي يلعب بها والناس من فعله ذلك.

ثم مشى قاصداً للجامع، والناس يقولون: هنا يقتلونه، الساعة يقتلونه.

فلما وصل إلى الجامع، قيل: الساعة يغلق الجامع عليه وعلى أصحابه ويقتلون.

فدخل الجامع ودخلنا معه، فصلى ركعتين، فلما سلَّم منها، أَذَّن المؤذن بالعصر فصلى العصر، ثم افتتح بقراءة ﴿**الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين**﴾ ثم تكلَّم في المسألة التي كانت الفتنة بسببها إلى أذان المغرب.

فخرج أتباع خصومه وهم يقولون: والله لقد كنا غالطين في هذا الرجل لقيامنا عليه، والله إن الذي يقوله هذا هو الحق، ولو تكلم هذا بغير الحق لم نمهله إلى أن يسكت، بل كنا نبادر إلى قتله، ولو كان هذا يبطن خلاف ما يظهر لم يَخْفَ علينا،

وصاروا فرقتين يخاصم بعضهم بعضاً[1]». اهـ[2]

ومن صور تعامله مع خصومه ومخالفيه في زمانه -أيضاً- والتي لو فعلها أحد مشايخنا اليوم لقامت عليه الدنيا عند هؤلاء المتشدِّدين، وعدُّوه مميِّعاً من المميِّعين:

ما قاله تاج الدين السُّبكيُّ في ترجمة والده تقي الدين السُّبكيِّ الأشعري -رحمهما الله-: «وصحَّ من طرق شتَّى عن الشيخ تقي الدين بن تيمية أنه كان لا يعظِّم أحداً من أهل العصر كتعظيمه له[3]، وأنه كان كثير الثناء على تصنيفه في الرد عليه[4] ».اهـ[5]

وقال السُّبكيُّ -أيضاً- في ترجمة علاء الدين الباجي الأشعري: «لما رآه ابن تيمية عظَّمه، ولم يجر بين يديه بلفظة، فأخذ الشيخ علاء الدين يقول: تكلَّمْ نبحثْ معك، وابن تيمية يقول: لا يُتكلَّم بين يديك، أنا وظيفتي الاستفادة منك[6]».اهـ[7]

قلت: لذا استحقَّ هذا الإمام أن يقال فيه عبارات المدح والثناء -التي هو أهل لها- من معاصريه؛ الموافقين منهم والمخالفين:

كما قال القاضي كمالُ الدِّين ابنُ الزَّمْلَكَانيِّ الشافعيُّ -رحمه الله-[8] فيما نقله عنه ابن عبد الهادي[9] قال: «قرأت بخط الشيخ كمال الدين على كتاب: «بيان الدليل على

---

[1] وكذلك لا زالوا يفعلون!!

[2] «المصدر السابق» (ص٣٠١-٣٠٤).

[3] أي لوالده مع أشعريَّته!

[4] مع مخالفته للحق!

[5] «طبقات الشافعية» (١٠/ ١٩٤).

[6] الله أكبر! أين دعاوى التمييع المفتراة؟!

[7] «المصدر السابق» (١٠/ ٣٤٢).

[8] وكان من المخالفين لشيخ الإسلام-رحمه الله-، وله مصنفان في الرد عليه في مسألة الطلاق، ومسألة الزيارة.

[9] «العقود الدرية» (ص٢٤)، وانظر «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٠).

إبطال التحليل» لشيخنا، -وقد ذكر ترجمته- فقال: من مصنفات سيدنا وشيخنا وقدوتنا الشيخ السيد الإمام العلامة، الأوحد البارع الحافظ الزاهد، الورع القدوة الكامل العارف؛ تقي الدين شيخ الإسلام، ومفتي الأنام، سيد العلماء، قدوة الأئمة الفضلاء، ناصر السنة، قامع البدعة، حجة الله على العباد، راد أهل الزيغ والعناد، أوحد العلماء العاملين، آخر المجتهدين؛ أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن محمد بن تيمية الحراني، حفظ الله على المسلمين طول حياته، وأعاد عليهم من بركاته، إنه على كل شيء قدير.

وقرأت -أيضاً- بخطِّه على كتاب «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة، إمام الأئمة، قدوة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام، برهان المتكلمين، قامع المبتدعين، محيي السنة، ومن عظمت به لله علينا المنة، وقامت به على أعدائه الحجة، واستبانت ببركته وهديه المحجة، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني؛ أعلى الله مناره، وشيَّد به من الدين أركانه.

ماذا يقولُ الواصفونَ لهُ وَمحاسنُهُ جلَّتْ عنِ الحصرِ
هوَ حُجةٌ لله قاهرةٌ هوَ بيننا أُعجوبةُ الدَّهرِ
هوَ آيةٌ للخلقِ ظاهرةٌ أَنوارُها أَرْبَتْ على الفَجرِ».اهـ

* * * * *

المَسْأَلَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ

الأَدِلَّةُ المَرْعِيَّة عَلَى تَأْثِيرِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ فِي تَطْبِيقِ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّة

قال المسود (ص٧٨): *«لو كان الشيخ الحلبي يفقه معنى هذا الحديث لما قال هذا الكلام الجزاف الذي تحدى فيه كل الناس، بحيث لا يوجد أحد يستطيع أن يطبق هذا الحديث حتى في بلاد التوحيد التي تحكم بالكتاب والسنة. فنسأل الله أن يهدي الشيخ علي الحلبي من هذا التحامل على بلاد الحرمين وعلى مشايخها...*

إن هذا الحديث يستطيع أن يطبقه كل شخص حتى في بلاد الغرب فضلاً عن بلاد الحرمين، من يجبرنا أن نبدأ بالسلام على أهل الكتاب، ومن يمنعنا أن لا نجعل لهم صدر الطريق إكراماً واحتراماً. سبحان الله ما هذا التهويل في تطبيق هذا الحديث على أرض الواقع».

قلت: والرَّدُّ على هذا الهراء، والدَّحض لهذا الافتراء من عدِّة وجوه:

أَوَّلاً: الفِقْهُ الصَّحِيحُ لِلْحَدِيث:

عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «**لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسَّلام، فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه**».[1]

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: «قال القرطبي: معناه لا تتنحَّوا لهم عن الطريق الضَّيِّق إكراماً لهم واحتراماً، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبةً للجملة الأولى في المعنى، وليس المعنى: إذا لقيتموهم في طريق واسع فألجئوهم إلى حرفه حتى

[1] رواه مسلم.

يضيق عليهم، لأن ذلك أذى لهم، وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب».اهـ[1]

وسئل الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-: بعض الشباب يضايق الكفار في الطرق، وقد يؤذيهم، فهل هذا جائز؟

فأجاب: «إيذاء الكفار الذين بيننا وبينهم عهد وميثاق مُحَرَّم ولا يحلُّ؛ لكن إكرامهم وإفساح المجال لهم هو الذي نهى عنه النبي -عليه الصلاة والسلام- حيث قال: «**لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه**»، وليس المعنى أن يؤذيهم ويرصَّهم -مثلاً- على الجدار أو ما أشبه ذلك؛ لأن الكفار اليهود كانوا موجودين في عهد الرسول -عليه الصلاة والسلام- في المدينة، ولم يكن يعاملهم بهذه المعاملة؛ بالإيذاء، بل كان -عليه الصلاة والسلام- يعاملهم بما يقتضيه العهد».اهـ[2]

وسئل الشيخ -رحمه الله-: كيف نجمع بين قول الرسول ﷺ: «**إذا لقيتموهم في طريقٍ فاضطروهم إلى أضيقه**»، وبين الإحسان؟

فأجاب: «نقول: إن قول الرسول ﷺ: «**إذا لقيتموهم في طريقٍ فاضطروهم إلى أضيقه**»، ليس معناه أنني إذا وجدت اليهود والنصارى في الطريق أني أَرصُّهم على الجدار، بل المعنى أَلا تتمايزوا للتَّوسعة عليهم، ويدلُّ لهذا المعنى أن النبي ﷺ وأصحابه لا يعاملون اليهود الذين في المدينة كما يفهمه بعض الناس من الحديث -، فمعنى: «**فاضطروهم إلى أضيقه**»: أنه إذا كان الطريق -مثلاً- فيه فسحة وفيه ضيق؛

[1] «فتح الباري» (١١/ ٤٩).

[2] «لقاء الباب المفتوح» (٢٤/ ٢٠).

نجعلهم هم يمشون مع الضيق، مثلاً: التقى بالشارع جماعة من المسلمين وجماعة من اليهود أو النصارى، العادة أن أحد الجماعات يُوسِّع للأخرى، نقول: لا توسعوا لهم، دعوهم هم الذين يضطرون ويمشون عليه واحد واحد، هذا معنى الحديث».اهـ[1]

ثانياً: الحُكْمُ الشَّرْعِيُّ بَيْنَ الوَاقِعِ وَالوَاجِب:

لا شكَّ أنَّ لاختلاف الزمان والمكان أكبر الأثر في الأحكام الشرعية ومدى تطبيقها.

قال شيخ الإسلامِ -رحمه الله-: «إن المسائل الخبريَّة العلميَّة قد تكونُ واجبةَ الاعتقاد، وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبَّةً غيرَ واجبةٍ، وقد تُسْتَحَبُّ لطائفةٍ -أو في حال - كالأعمال-سواءً-.

وقد تكون معرفتها مُضِرَّة لبعض الناس، فلا يجوز تعريفه بها، كما قال علي -رضيَ اللهُ عنهُ-: «**حدثوا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون؛ أتحبون أن يُكَذَّب الله ورسوله**».

وقال ابن مسعود -رضيَ اللهُ عنهُ-: «**ما من رجل يحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم**».

وكذلك قال ابن عباس -رضيَ اللهُ عنهُ- لمن سأله عن قوله -تعالى-: ﴿**اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ**﴾[2]. الآية، فقال: «**ما يؤمِّنك أني لو أخبرتك بتفسيرها لكفرتَ؟ وكفرُك تكذيبُك بها**». وقال لمن سأله عن قوله -تعالى-: ﴿**تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ**﴾[3]: «**هو يوم أخبر الله به؛ الله أعلم به**».

ومثل هذا كثير عن السلف.

---

[1] «شرح العقيدة السفارينية» (ص٧٠٠).

[2] [الطلاق: ١٢].

[3] [المعارج: ٤].

فإذا كان العلم -بهذه المسائل- قد يكون نافعاً وقد يكون ضارًّاً لبعض الناس، تبيَّن لك أن القول قد يُنْكَر في حال دون حال، ومع شخص دون شخص، وأنَّ العالِم قد يقول القولين الصوابين كلَّ قول مع قوم؛ لأن ذلك هو الذي ينفعهم؛ مع أن القولين صحيحان لا منافاة بينهما؛ لكن قد يكون قولهما جميعاً فيه ضرر على الطائفتين؛ فلا يجمعهما إلا لمن لا يضرُّه الجمع.

وإذا كانت قد تكون قطعية، وقد تكون اجتهادية: سوّغ اجتهاديتها ما سوّغ في المسائل العملية، وكثير من تفسير القرآن أو أكثره من هذا الباب؛ فإِنَّ الاختلاف في كثير من التفسير هو من باب المسائل العلمية الخبرية لا من باب العملية؛ لكن قد تقع الأهواء في المسائل الكبار كما قد تقع في مسائل العمل.

وقد ينكر أحد القائلين على القائل الآخر قوله إنكاراً يجعله كافراً أو مبتدعاً فاسقاً يستحق الهجر، وإن لم يستحق ذلك وهو أيضاً اجتهاد.

وقد يكون ذلك التغليظ صحيحاً في بعض الأشخاص، أو بعض الأحوال لظهور السنة التي يكفر من خالفها؛ ولما في القول الآخر من المفسدة الذي يبدَّع قائله؛ فهذه أمور ينبغي أن يعرفها العاقل؛ فإن القول الصدق إذا قيل؛ فإن صفته الثبوتية اللازمة أن يكون مطابقاً للمخبر، أما كونه عند المستمع معلوماً أو مظنوناً أو مجهولاً أو قطعيًّاً أو ظنياً، أو يجب قبوله أو يحرم، أو يكفر جاحده أو لا يكفر؛ فهذه أحكام عمليَّة تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال».اهـ[1]

وقال -رحمه الله- مفرِّقاً بين زمن عمر وحاله مع رعيته، وقصة ضربه لِصَبيغ بن

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٩).

عِسْل، وزمن عليٍّ وحاله مع رعيته، وقصته مع ابن الكوَّاء وعدم استطاعته ضربه، وما بين حكميهما لا يتجاوز اثني عشرَ عاماً!-: «مِثْلُ: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِب مَعَ ابْنِ الكَوَّاء - لـمَّا سَأَلَهُ عَنْهَا [الآيات]-؛ كَرِهَ سُؤَالَهُ لِمَا رَآهُ مِنْ قَصْدِه؛ لَكِنْ عَلِيّ كَانَتْ رَعِيَّتُهُ مُلْتَوِيَةً عَلَيْه، لَمْ يَكُنْ مُطَاعاً فِيهِم طَاعَةَ عُمَرَ حَتَّى يُؤَدِّبُه».اهـ[1]

وقال العلامة صديق حسن خان -رحمه الله-: «وهذا مختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، والقدرة والعجز؛ فالواجب شيء، والواقع شيء، والفقيه من يُطَبِّق بين الواقع والواجب، وينفِّذ الواجب بحسب استطاعته، ولا يلقي العداوة بين الواجب والواقع، فلكل زمان حكم، والناس بزمانهم أشبه منهم بآبائهم».اهـ[2]

بل وكأنَّ السلف كان عندهم اعتقاد جازم بأن الأحكام الشرعية قد يمكن تطبيقها في زمان، ولا يمكن ذلك في زمان آخر، حتى ولو كان فيها نصٌّ شرعيٌّ وليست مسألةً اجتهاديةً فقط.

كما قالت عائشة -رضي الله عنها-: «**لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء؛ لمنعهن المسجد كما مُنِعه نساءُ بني إسرائيل**».[3]

وقال ابن جريج: قلت لعطاء [بن أبي رباح]: أترى حقاً على الإمام (**الآن**) أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ [من خطبة العيد]؟ قال: إن ذلك لحق عليهم، وما لهم أن لا يفعلوا؟».[4]

---

[1] «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٣/ ٣١٣).

[2] «ذخر المحتي من آداب المفتي» (ص١١٥).

[3] رواه أبو داود (٥٦٩).

[4] أخرجه البخاري (٩٦١).

ثَالِثًا: إِمْكَانِيَّةُ تَطْبِيقِ هَذا الحَدِيثِ فِي زَمَانِنَا:

عاب المسود البائس على شيخنا قوله: «من منَّا يستطيع أن يطبق هذا الحديث اليوم؟». وأرغى وأزبد، وأبرق وأرعد، فماذا سيقول المسكين إذا علم أن هذا الكلام هو كلام شيخه الألباني -رحمه الله-، ليعلم كلُّ من تسوِّل له نفسه الطعن في تلمذة[1] شيخنا عليه؛ أنه تلميذه بحق، ووارثه بصدق، الذي سبر أقواله، وعايش أحواله، ورافقه الساعات، وقضى معه جلَّ الأوقات، فصار به يعرف، وإليه ينسب، فإذا قيل: الألباني، تبادر إلى الذهن الحلبي، وإذا قيل: الحلبي، وقع في النفس الألباني، فتبًّا وسحقاً لمن بغى الشقاق، وحاول الفراق، فشيخنا الحبيب الأديب، ما هو إلا امتداد لشيخه العلامة الأريب، ولله الحمد والمنة، على الإسلام والسنة.

سئل شيخ شيوخنا الإمام الألباني -رحمه الله- السؤال التالي:

شيخنا! فقه حديث: فاضطروهم إلى أضيق الطرقات، لو سمحت يا شيخنا، لو تشرح لنا فقه هذا الحديث؟

فأجاب الشيخ -رحمه الله-: «هذا مع -الأسف- يوم يكون للمسلمين عزهم ومجدهم، ويعيش الكفار -كل الكفار- تحت نظام إسلامي، والذي منه: أن يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون، ومن ذلك ما جاء ذكره في هذا الحديث: «**إذا لقيتم المشركين فلا تبدؤوهم بالسلام، واضطروهم إلى أضيق الطرق**»، فيكون نظام إسلامي يومئذٍ وليس اليوم، لأن اليوم مع الأسف الشديد، لقد تربى المحكومون -فضلاً عن الحكام- تربية غير إسلامية في كثير من الأحكام الشرعية...واليوم مع

[1] مع إقرار شيخنا الألباني له بذلك -بخطِّه-! -كما تقدَّم-، فمن الصادقُ إذن؟!

الأسف الشديد لو أراد أحدنا أن ينفذ [الحديث] قام الحكم القانوني يحول بينه وبين ذلك ويعتبره معتدياً على مواطن!».اهـ[(١)]

وقال الشيخ -رحمه الله- في موضع آخر: «...فأنت اليوم باستطاعتك أن تقول -لمن ليس مسلماً-: (طورق)[(٢)] ابعد عن الطريق، وسط الطريق للمسلم وليس لك؟! هذا أمر لا يمكن تنفيذه اليوم بسبب القوانين القائمة!».اهـ[(٣)]

فهذا هو فقه الألباني الإمام لهذا الحديث في هذا الزمان، فماذا تقولون -أيها الأقو(ز)ام-؟!

رَابِعاً: شَيْخُنَا وَبِلادُ الحَرَمَيْن:

من المعلوم المقرَّر عند المنصفين من السلفيين؛ العلاقة القوية التي تربط شيخنا بمشايخ المملكة العربية السعودية (نجد والحجاز) السلفيين، الرسميين منهم وغير الرسميين، الدكاترة منهم والمدرسين، الأحياء منهم والميتين!

وهذا أمر لا ينكره إلا حاقد أو حاسد، يريد أن يختلق هوة بين الأحباب، ويصطنع فجوة بين الأصحاب، ممن يهوى التَّفريق بين المؤمنين، والتَّخبيب بين الإخوة السلفيين، وهذه شِنشِنةٌ نعرفها من أخزم، وما حال هذا المسود[(٤)] إلا كحال من سبقه في هذه

(١) «سلسلة الهدى والنور» شريط (٦١٩).

(٢) كلمة كانت تقال في سوريا قديماً، معناها: ابتعد عنا الطريق.

(٣) «سلسلة الهدى والنور» شريط (٧١٢).

(٤) ومن غير شيخه (الهارف) يطعن في علماء الحرمين؟ بما هو مثبت عليه بالتسجيل الصوتي! وبشهادة العدول أيضاً، كقوله عن أئمة الدعوة العلماء المشايخ (محمد بن إبراهيم، وعبد الله بن حميد، وعبد الرزاق عفيفي) -رحمهم الله-: أنهم (خوارج وتكفيريون)! وأن الشيخ ابن باز (غير موفق في الفقه الأصغر)! و(فتاويه تحتاج إلى من يرد عليها)! وأن سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ (غير سلفي)! و(كيف يكون من نسل آل الشيخ)! لمجرد ثنائه على سيد قطب! وغير ذلك من بلاياه وخزاياه..

الدعاوى الباطلة، فرجع كيده إليه، وانقلب سحره عليه، ولم يأت أحدٌ يوماً بمثل هذه الفرية على أحد من المشايخ والعلماء إلا باء بالخسار، وناء بالبوار، لأن سنة الله -جل وعلا- رب العالمين، قضت بأنه لا يصلح عمل المفسدين.

وقد سبق نقل كلام فضيلة الشيخ حسين آل الشيخ -حفظه الله- إمام وخطيب المسجد النبوي في ذلك، ولا بأس بإعادته هنا لأهميته، إذ قال -حفظه الله-: «الشيخ علي هو والمشايخ على وِفاق، والشيخ علي هو أخٌ كبيرٌ من جملة المشايخ الذين أفْتَوا هذه الفتوى[1]، ويعرفهم ويعرفونه، وبينه وبينهم محبةٌ.

والشيخ علي قد أوتي -ولله الحمد- من العلم والبصيرة ما يُمْكن أن يعالج به هذه القضية العلمية التي بينه وبين المشايخ، وهي -ولله الحمد- في طريقها لبيان الحق.

أما الشيخ علي وشيخه -الشيخ الألباني-: مَنْ كان على منهج السُّنَّة، لا يَشُك أحد أنهم -ولله الحمد- على المنهج المَرْضِي.

والشيخ علي -ولله الحمد- مِنْ المدافعين عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة...

ومما نعتَقِدَهُ وندين الله -جلّ جلاله- به: أن الشيخ وشيخه هم أبعد الناس عن منهج المرجئة كما قلت سابقاً».اهـ[2]

ولا أزيد هنا -أيضاً- في هذا الأمر على ما قاله شيخنا ذبّاً ودفاعاً عن شيخه الإمام الألباني -رحمه الله- الذي افتُري عليه بنفس الفرية من قبل المدعو (موسى

---

[1] فتوى اللجنة الدائمة في كتابَي الشيخ عظيمَي النَّفع: «التحذير»، و«صيحة نذير»! وقد رد عليها شيخنا بكتابين لا نظير لهما: «رفع اللائمة»، و«التنبيهات المتوائمة».

[2] من محاضرة للشيخ بعنوان: «على طريق السنة» ألقاها على بعض الإخوة في أمريكا عام ١٤٢٢هـ، وانظر: «الرد البرهاني» (ص٢٥٥).

الدويش)، وأضع بجانب اسم الألباني اسم الحلبي فقط لأن الفرق مفقود، والفصام غير موجود.

قال شيخنا: «أما العلماء في بلاد الحرمين الشريفين؛ فهم -والله- إخوان (الألباني[=الحلبي]) في العقيدة والمنهج ومحاربة البدع، والخلاف بينه وبينهم -إن وُجِد- فهو اجتهادي محض؛ كالخلاف بين مالك وأحمد والشافعي، وكل منهم يحب صاحبه، ويقدِّره.

وإننا -والله- ما علمنا عنه -(رحمه الله[=حفظه الله])- إلا حبهم وتقديرهم، ولا نعلم عنهم -حفظ الله أحياءهم، ورحم أمواتهم- إلا حب (الألباني[=الحلبي]) وتقديره والثناء الجميل عليه».اهـ[1]

وكذلك ما قاله فضيلة الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله- دفاعاً عن الإمام الألباني -رحمه الله- ورداً لكيد الطاعن الدخيل، صاحب الأباطيل، المدعو (باشميل): «لقد كتم هذا الكلام الحق في دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- ومن ناصره من أئمة آل سعود، من أولهم إلى آخرهم، وهذا الثناء العاطر الذي يدل على إيمانه بهذه الدعوة العظيمة، ومنافحته عنها، وتمييزه بلاد هذه الدعوة، ورفعها على سائر البلدان التي يظهر فيها الشرك والضلال ... إلخ.

لقد كتم هذا الكلام الذي لا يكتمه إلا أفجر الناس، وأشدهم خيانة. وإن فعله هذا لمن جنس فعل الروافض واليهود.

ثم بعد ارتكابه جريمة هذا الكتمان المخزي صَوَّر (الألباني[=الحلبي]) في صورة

[1] «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية» (ص٣٥).

عـدوّ لـدود لـدعوة الإمـام محمـد بـن عبـد الوهـاب، الـذي كثـيراً مـا يـذبُّ عنـه (الألباني[=الحلبي])، ويذبُّ عن دعوته، ويصفه بالمجدد، وبشـيخ الإسـلام في عـدد من كتبه.

ويكـتم ـ أيضـًا ـ كل هذا[1]، ويستخرج من كلام (الألباني[=الحلبي]) -وخاصة الأشرطة- عدواً لدوداً».اهـ[2]

وتحت عنوان خاص في كتاب شيخنا العجاب «التنبيهات المتوائمة»[3] قال شيخنا[4]:

«**بلاد الحرمين:**

فأقول: يميِّـز (هـذا) البـلد الميمـون -ولله الحمـد- عـن الـبلاد (الإسـلامية) -الأخرى- شيئان:

الأول: علم علمائه بالكتاب والسنة، والحكم به.

الثاني: صحة العقيدة والتوحيد.

وقد أوجد هذان الأصلان في (هذا البلد) أماناً، وإيماناً، وأمناً؛ كما قال ربنا -جل وعلا-ممتنَّاً-: ﴿**الَّـذِينَ آمَنُـواْ وَلَمْ يَلْبِسُـواْ إِيمَانَهُـم بِظُلْـمٍ أُوْلَـئِكَ لَهُـمُ الأَمْـنُ وَهُـم مُّهْتَدُونَ**﴾..».اهـ[5]

---

[1] وقل مثل ذلك في حقِّ المسود.

[2] «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل» (ص٣٦).

[3] هذا الكتاب الذي عجز المخالفون في مسائل الإيمان من القطبيين عن الرد عليه منذ خرج وحتى السـاعة -أي: منذ ست سنوات-، فكان قاصمة الظهر لهم ولمنهجهم، وأسأل الله أن يعجل بزوال منهج الغلـو في التبـديع -أيضاً-، وأن يخمد نارهم، ويجتثَّ فتنتهم، ويهدي ضالهم.

[4] (ص٢٧٩).

[5] ولمعرفة المزيد عن علاقته بمشايخ الحرمين انظر (ص١٥١) من نفس الكتاب.

وبعد كلِّ هذا، لمَ يسعى البعضُ جاهدين إلى إحداث الشِّقاق بين عباد الله؟ هل هذه هي السلفية التي ينادون إليها، ويسعون لتعريف الناس عليها؟!

وصدقاً وحقاً «لو كان عند أهل الأهواء أولئك أدنى قدر من السلفية الصادقة لما فعلوا هذه الأفاعيل، ولما كادوا هذه المكايد، ولما سعوا لإشعال الفتنة بين علماء المنهج السلفي في بلاد الحرمين وبين إخوانهم السلفيين في العالم، ولما ذهبوا يؤلِّبون الولاة على إخوانهم وأبنائهم الذين هم أحق بالعفو والعطف -إن حصل منهم خطأ- من غيرهم... ».اهـ[1]

وبعد كل هذا فإن العجب لا ينقضي من دعاة التَّهويش والتَّحريش الذين لا يقرّ لهم بال، ولا يستقر لهم حال، إلا بابتغاء الفتن للشرفاء، وإلصاق التهم بالبرآء..

والله لهم بالمرصاد..

ولا حول ولا قوة إلا بالله..

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

[1] «مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية» (ص٥٩).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ

إِعْلامُ النَّبِيلِ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ أَعظَمُ مِنْ أَنْ تُخْتَزَلَ -فقط- فِي (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل)

قال المسود المفتري (ص٧٨): «*كلامه في هذه الفقرة مستوحىً من عدة مواضع خلاصته: التهوين من شأن علم الجرح والتعديل، وسأذكرها هنا باختصار:*

(أ) قوله: «الدعوة السلفية أعظم من أن تختزل في الجرح والتعديل».

(ب) قوله: «أن لا يصبح هم الداعية السلفي إلا النقد والطعن والتبديع والجرح، هذا -في الحقيقة- خطأ».

(ج) قوله: «الدعوة السلفية دعوة إخراج الناس من الظلمات إلى النور، ليست دعوة فقط جرح وتعديل»».

ثم لم يردَّ المسكين على ما أورد من كلام شيخنا، وإنما اكتفى بنقل كلامٍ للشيخ ربيع في أهمية الجرح والتعديل، وكأنَّ شيخنا يخالف هذا الأمر! ولم يدرِ المسكين! ولعله يدري أن كلام الشيخ ربيع هذا يرد به على من ينفي وجود الجرح والتعديل في هذا الزمان، ويقول: إنه انتهى؛ مثل الشيخ صالح الفوزان وغيره[1]، ولا يقصد به الرد على مثل عبارات شيخنا، التي لا يختلف فيها سلفيان، والتي للشيخ ربيع وغيره من العلماء مثلها تماماً، بل وأشدُّ منها.

واكتفى المسود بعدها بقوله (ص٧٩): «*انظر الفرق بين كلام الشيخ علي الحلبي*

[1] ولكنهم لا يقدرون على الرد عليه ولو تلميحاً!! ألم أقل لكم: القوم لهم مكيالان، من قبل والآن؟!

في علم الجرح والتعديل وبين كلام الشيخ ربيع المدخلي فيه».

همُّه الوحيد أن يُحدث شرخاً بين العلماء السلفيين، وأن يحرِّش بينهم، بأي طريقة، وأية وسيلة لا يهم، حتى لو أتى بكلام مشرِّق، وردَّ به على كلام مغرِّب!

يا مسيكين! إن من أَلَّف فقد وضع عقله على طبق ينظر الناس إليه، وها أنت قد وضعت لنا عقلك، فرأيناه وعرفنا مدى فهمك لكلام أهل العلم يا جويهل! ويبدو لي أن السنوات الأربع في المدينة لم تثمر فيك، ولم تُجْدِ نفعاً معك، ولا غرو فأنت كنت منشغلاً فيها بالجرح والتجريح وتصنيف الناس مع شيخك الحربي، فنصيحتي لك أن ترحل إلى مشايخنا؛ فتجثو بين أيديهم، وتطلب العلم عليهم.

وبياناً لحقِّ كلمات شيخنا هذه -التي تسطر بماء الذهب- أقول:

كَلامُ شَيْخِنَا كَامِلاً دُونَ بَتْرٍ:

بَتَرَ المسود عبارات شيخنا من كلام له متصل أوله بآخره، وسباقه بلحاقه، وأنا أورد هنا الكلام كاملاً حتى تقطع جهيزة قول كل خطيب، ولا تدع مجالاً لشكاكٍ مريبٍ، أو مُهوِّلٍ مستريب!

قال شيخنا: «ليست القضية قضية سنوات، لا تسعة عشر، ولا عشرين، ولا تسعين[1]، القضية أنه مبتدئ، المبتدئ مبتدئ، يقال للمبتدئ: ليس هذا بعشك فادرجي، ومن دائرة العلم فاخرجي! هذا يؤصِّل نفسه في العلم وفي الشرع، وفي القواعد، في القرآن، في السنة، في الحديث، في الفقه، في العقيدة، في النقل عن علماء السنة، في إدامة النظر في كتب أهل السنة حتى يصبح له شيء من الملكة والدُّربة

(1) أي: عمر الطالب الذي يخوض ويتكلم في الجرح والتعديل.

والتَّميُّز، أما وهو خالي الوفاض، يقول: الآن كما يقول خصومنا، -أنا أقول أصبح كثير من الشباب المنتسبين إلى السلفية ككثير من التكفيريين المخالفين لنا، ماذا يقولون؟- يقولون: الألباني مرجئ! لماذا مرجئ؟ قال: لا نعرف، المهم أنه مرجئ! وهكذا، فلان مبتدع! لماذا مبتدع؟ لا نعرف، فلان قال عنه: مبتدع!

هذه ليست سلفية، هذه تغييرات لوجه الدعوة السلفية، لا نعرف السلفية هكذا عن مشايخنا وعن علمائنا، فمن كان سبباً في هذا الباب؛ فعليه أن يتقيَ الله -سبحانه وتعالى-، وأن يدرك الأمور، وإلا فستأتي سنوات قليلة وإذا بالدعوة السلفية اختُزِلت في الجرح والتعديل، و(**الدعوة السلفية أعظم من أن تختزل في الجرح والتعديل**).

الآن شيخ الإسلام ابن تيمية له من الكتب مئات الكتب، بل عشرات الألوف من الصفحات، بينما الذين تكلم فيهم وانتقدهم وطعنهم بسطور قليلة لا يأتون على مقدار كتاب واحد[1]، وأنا رأيت بعض المعاصرين جمع أسماء الذين انتقدهم ابن تيمية، لماذا؟ لأن ابن تيمية -رحمه الله- كلامه الكثير في العقيدة، كلامه الكثير في الفقه، كلامه الكثير في الأصول، في الحديث، في المنهج، ليس كلُّ كلامه في الجرح والتعديل والتبديع، فالآن (**أن لا يصبح هم الداعية السلفي إلا النقد والطعن والتبديع والجرح، هذا -في الحقيقة- خطأ**)، همُّ الداعية السلفي يجب أن يكون: إخراج الناس من الظلمات إلى النور.

الآن هذا الهمُّ الأصيل إذا جاء مرافقاً له موضوع تبديع من يستحق التبديع ضمن

[1] وهذا -بداهةً- غير الكتب المستقلة بالردود؛ كـ«الرد على الأخنائي»، و«الرد على البكري»، و«الرد على الرافضي»، و و.

ضوابط شرعية فليفعل، لكن ليس أي واحد، فليفعل من هو أهل لـذلك، أمـا تغيـير الأدوار، ونقض الأولويات بهذه الصورة التي الآن أصبحت أشبه مـا تكـون بسـوق، هذا باب بلاء عظيم...».

وقال بعد ذلك: «...نريد أن نكون أعوانـاً لإخواننـا عـلى الشـيطان، لا نريـد أن نكون أعواناً للشيطان عـلى إخواننـا، و(الـدعوة السـلفية دعـوة إخـراج النـاس مـن الظلمات إلى النور، ليست دعوة -فقط- جرح وتعديل) أو تبديع، الجـرح والتعـديل والتبديع مهم، لكن له موقعه، وله مكانه، وله أهله، أما أن يكون الجميـع، والله رأينـا في أمريكا وأوروبا أناساً يُسْلِم الواحد اليوم، فيُختَبر في اليـوم التـالي: مـاذا تقـول في فلان؟ يقول: من فلان؟ أنا بالأمس اختُبِرت بلا إله إلا الله محمـد رسـول الله، اليـوم اختُبِرت بفلان وعلان! لا يختبرونه بأبي لهب وأبي جهل، يختبرونه بفلان وعـلان ممـن هم يدعون إلى السلفية، لكن عليهم ملاحظات، وعليهم أخطاء[1]، يا أخـي بَـيِّن لهـم الأخطاء، عظِّم في قلوبهم الحق، تمتحنونهم بشيءٍ هم لا يعرفونه، لا بد أن تبدِّع فلاناً، يا أخي من أنا حتى أبدِّع؟ لا بد أن تتبرَّأ من فلان، من أنا حتى أتبرَّأ؟

---

[1] قال الشيخ أحمد النجمي -رحمه الله-: «الواجب علينا، وعلى كل باحث، ومقيِّم لشخص من العلماء أن نحكـم على العالم بما شاع عنه، وذاع، واشتهر من أمره في مؤلفاته، ومحاضراته، ومناظراته، فإن جـاءت كلمـة أو جملـة تخـالف مـا اشـتهر عنه رددناها إلى ما اشتهر عنه؛ لأن تلك الكلمة لا تخلو من أحد أمرين، إما أن يكون ناقلها كاذب في نقله، وإمـا أن يكـون للقائـل فيها معنى لا ندريه».اهـ «الفتاوى الجلية» (ص٣١٥).

وأنوِّه هنا إلى أمر مهم يستفاد من كلام الشيخ النجمي، ألا وهو قوله: «فإن جاءت كلمـة أو جملـة تخـالف مـا اشـتهر عنـه رددناها إلى ما اشتهر عنه»! فأقول: أليس هذا هو عينه ما يسمُّونه (حمل المجمل على المفصَّـل)! والـذي أقـاموا الـدنيا وأقعـدوها على قائله! وجعلوه من علامات أهل البدع! فماذا (هم) قائلون بالشيخ النجمـي -رحمـه الله-؟! نعـم صـحيح، كـدت أنسـى! فالقوم يزنون بميزانين! ويكيلون بمكيالين!!

المشايخ يتكلمون وفيما بينهم يختلفون، وأنا أنتبه وأحذر وأحرص، أنا سئلت كثيراً: ماذا تقول في فلان؟ قلت: والله لو عشت أيها السلفي ومتَّ لا تعرف فلاناً المسؤول عنه، ولا تعرف فلاناً المجيب لك -الذي هو أنا-، والله ستعيش على السنة، وتموت على السنة، الدين كامل، فلماذا نفتن الناس بهذه الأمور؟».اهـ

فتأمل -أيها القارئ الكريم- في هذا الكلام المؤصَّل، وقل لي: هل يختلف فيه عاقلان، بله سلفيان؟! وأين هو من افتراء الجَلَف المفتري من أنه: تهوين من شأن علم الجرح والتعديل؟! الذي يريد أن يجعل الجرح والتعديل سوقاً تُباع فيه أعراض الناس وتُشترى!

والواقع الأليم الذي نعيشه خير دليل على ما قال شيخنا -حفظه المولى-، فترى الطالب السلفي لا يتجاوز عمره -في هذه الدعوة- بضع سنوات، ولم يحفظ -بعد- إلا بضعة أجزاء من القرآن[1]، ولما يتقن «الأربعين النووية»، ولم يُحكم -بعد- كثيراً من أمَّات مسائل العلم، وقرأ كتاباً أو كتابين، أو كتب مقالاً أو مقالين، إلا وتجده قد أعجبته نفسه، وكبر وانتفخ رأسه، وظن نفسه إمام الجرح والتعديل، بلا أدنى شك أو تأويل، وأنه يحق له أن يتكلم بما تكلم به يحيى بن معين، أو البخاري، أو ابن أبي حاتم في زمانهم[2]! فإذا به يخبط خبط عشواء، ويركب متن عمياء، وتصبح أعراض العلماء

---

[1] إن حصل وفعل!

[2] قال الخطيب البغدادي -رحمه الله-: «وقد رأيت خَلقًا من أهل هذا الزمان ينتسبون إلى الحديث، ويَعدُّون أنفسَهم من أهله المتخصِّصين بسماعه ونقله، وهم أبعد الناس مما يدَّعون، وأقلّهم معرفة بما إليه ينتسبون، يرى الواحد منهم إذا كتب عددًا قليلاً من الأجزاء، واشتغل بالسماع برهة يسيرة من الدهر، أنه صاحب حديث على الإطلاق، ولمّا يجهد نفسه ويتعبها في طِلابِهِ، ولا لحقته مشقة الحفظ لصنوفه وأبوابه..، وهم -مع قلة كَتْبهم له،=

والدعاة وطلبة العلم عنده لقمة مستساغة، يلوكها متى شاء، أينما شاء، كيفما شاء، فيطلق العنان للسانه، ويفسح المجال لبنانه، دون أدنى مراقبة لقلبه، ولا أقلَّ مخافةٍ من ربه، وكل ذلك باسم ماذا؟ باسم (الجرح والتعديل) -زعموا-، ووالله ما هو إلا الجرح والتجريح، والجهل البالغ الصريح، المخالف للدين الصحيح، والعقل الرجيح، وما هي إلا الغيبة والنميمة[1]، ونهش الأعراض بالباطل، فيتسابق هؤلاء الصغار الجهلة الأغمار على تتبع العثرات، وتصيُّد الزلات، بشكل يتفطر منه القلب، ويندى له الجبين، ومن فرط جهلهم لا يفرقون بين السني والمخالف، وبين العالم والجاهل، وبين المُصِرِّ والمتأوِّل، وبين المجتهد وغيره، وبين الخطأ والمخطئ، والشيطان يزيِّن لهم كلَّ ذلك، ويعبِّدهم لله بتلكم المسالك، ويصبح عندهم الوقوف على زلة عالم فائدة ومنقبة لا تعدلها منقبة، والستر على زلة شيخ أو داعية مثلبة لا تعدلها مثلبة، فتجده يكتب بالخط العريض على صفحات الإنترنت: (بشرى: فلان يخطئ، أو: بشرى للسلفيين: أخيراً فلان صرَّح بمنهجه المخالف للسلف، أو:...الخ من ترَّهاته وهفواته)، فيفرح بزلة أخيه بدلاً من أن يحزن، ويفضح بدلاً من أن ينصح،[3] فيقسو قلبه وينتكس وينتقل إلى شيخ آخر وهكذا، حتى يصبح هذا صاحب الردود! ذا قلب

=وعدم معرفتهم به- أعظم الناس كِبرًا، وأشدّ الخلق تيهًا وعُجْبًا، لا يراعون لشيخ حرمة، ولا يوجبون لطالب ذِمَّة، يخرفون بالراوين، ومعنفون على المتعلمين، خلاف ما يقتضيه العلم الذي سمعوه، وضدّ الواجب مما يلزمهم أن يفعلوه». اهـ «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١١٥، ١١٨).

[1] قال ابن الجوزي -رحمه الله-: «ولقيت جماعة من علماء الحديث يحفظون ويعرفون، ولكنهم كانوا يتسامحون بغيبة يخرجونها مخرج جرح وتعديل». اهـ «صيد الخاطر» (ص٤٦).

[3] فيكون عوناً وسبباً مباشراً في نشر الباطل الذي يدَّعي هو محاربته! وكفى بهذا انحرافاً وضلالاً!

أَسْود حقود، لا يرى حسنة، ولا يغفر سيئة، حتى يغدو جليسه يخشى منه على نفسه، أهكذا هو المنهج السلفي؟ وهل هذه هي الدعوة السلفية النَّقِيَّة التي عاش ومات عليها علماؤنا وأئمتنا؟ لا والله، دعوتنا دعوة رحمة ورفق وشفقة بالموافق والمخالف، دعوة تيسير لا دعوة تعسير، ودعوة تبشير لا دعوة تنفير.

سبحان الله! ومنذ متى يتكلم صغار القوم فيما لا يحسن أن يتكلم فيه إلا كبارهم؟

بل وإذا تكلم صغارهم، وسكت كبارهم، ما الذي سيحلُّ بهذه الأمة؟

تُهدَى الأُمورُ بأهل الرأي ما صَلَحَت   فإن تولَّت فبالأَشرارِ تَنقَادُ

لا يَصلُحُ القومُ فوضى لا سَرَاةَ لَهم   ولا سَرَاةَ إذا جُهَّالُهم سادوا

وقال شيخنا -معلقاً على عبارة المعلمي اليماني -التي نقلها الشيخ ربيع في نصيحته للشيخ فالح-: قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيّ -وَهُوَ مِن أئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ-: «أَبُو نُعَيْم وَعَفَّان صَدُوقَانِ، وَلا أَقْبَلُ كَلامَهُمَا في الرِّجَالِ؛ هَؤُلاءِ لا يَدَعُونَ أَحداً إِلَّا وَقَعُوا فِيهِ!»-:

قال شيخنا -موضِّحاً أكثر وأكثر-: «فَحَرِيٌّ بِنا -أَهْلَ الحَدِيث، وَدُعَاةَ مَنْهَجِ السَّلَف- أَنْ لا نُحَجِّرَ دَعْوَتَنا السَّلَفِيَّةَ المُبارَكَةَ -الشاملة-، وَمَنْهَجَنا العِلْمِيَّ العَظِيمَ- الدَّاعِيَ إِلى عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِح، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا الكَرِيم ﷺ، وَالحَثِّ عَلَيْهِما، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِما-، ونَحْصُرَهُما -فَقَط- فِي (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ) -وَمَا إِلَيْهِما-!

نَعَم؛ هَذِهِ أُصُولٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا؛ لَكِنْ[1]: أساسُ الدعوةِ السَّلَفِيَّةِ، و رأسُ مالها: الدعوةُ إلى (لا إله إلا الله)، وما تهدي إليه، وما تجمعُ الخَلْقَ عليه:

---

[1] أين دعاوى -ذاك- الكذاب الأشر من هذا الكلام الحق المبين؟!

وَأُكَرِّرُ:

(النَّقْدُ) و(الجرحُ) أَصْلاَنِ مُهِمَّانِ جَلِيلاَن -لا يُنْكَران-؛ لَكِنَّ كَلاَمِي فِي أَنْ نُحَوِّلَ الدعوةَ إلى العقيدةِ لتكونَ فرعاً -مع أنَّها أصلُ الأصولِ-، وحتى لا يَكُونَ شُغْلُنا إلاَّ بِهِمَا، وَلاَ اشْتِهَارُنا إلاَّ فِيهِما!!

وَإلاَّ قِيلَ فِينَا مَا قِيلَ فِيمَن قَبْلَنا -مِنْ بَابِ أَوْلَى- وهم أعلمُ وأعظمُ-: (لا يَدعُونَ أَحداً إلاَّ وَقَعُوا فِيه)!!

وما أَقْوَى (!) ما رواهُ المَيَّانَجِيُّ في «أماليه» (ص٧٨-٧٩) -بسندِه-: أنَّ الإمامَ أحمدَ قال: «ما رأيتُ أحداً تكلَّمَ في النَّاس -وعابَهُم- إلا سَقَطَ».

وقد نَقَلَ هذه الكلمةَ ابنُ مفلحٍ في «الآداب الشرعيّة» (٢/ ١٤٠)، وشرَحَها قائلاً:

«والمُرادُ بذلك -واللهُ أعلمُ-: عدمُ التَّثَبُّتُ، والغِيبَةُ بغير حقّ».

فكيف إذا كانا مُجتمِعَيْنِ؟!

وَلِلْعِظَةِ وَالاِعْتِبَارِ: أَنْقُلُ مَا ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ -مِمَّا يُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيه- مِنْ وَقَائِعَ مُرَّة -ذَاتِ عِبْرَة- فِي كتابِه «فَتْح المُغِيث» (٤/ ٤٣٦)؛ حَيْثُ قَال -وَقَدْ ذَكَرَ الإِمَامَ أَبَا شَامَة-:

«.. كَانَ كَثِيرَ الوَقِيعَةِ فِي العُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ، وأَكَابِرِ النَّاس -وَالطَّعْنِ عَلَيْهِم، وَالتَّنَقُّصِ لَهُم، وَذِكْرِ مَسَاوِيهِم، وَكَوْنِهِ عِنْدَ نَفْسِهِ عَظِيماً-: فَصَارَ سَاقِطاً مِنْ أَعْيُنِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاس، مِمَّن عَلِمَ مِنْهُ ذَلِك، وَتَكَلَّمُوا فِيه.

وَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى امْتِحَانِهِ بِدُخُولِ رَجُلَيْنِ [جَلْدَيْنِ] عَلَيْهِ دَارَهُ فِي صُورَةِ مُسْتَفْتِيَيْنِ،

فَضَرَبَاهُ ضَرْباً مُبَرِّحاً، إِلَى أَنْ عِيلَ صَبْرُهُ، وَلَمْ يُغِثْهُ أَحَد!

وَنَحْوُهُ مَا اتَّفَقَ لِبَعْضِ العَصْرِيِّين -مِمَّن لَمْ يَبْلُغ فِي العِلْمِ مَبْلَغَ الَّذِي قَبْلَهُ! -بِيَقِين-؛ فَإِنَّهُ أَكْثَرَ الوَقِيعَةَ فِي النَّاس بِدُونِ تَدَبُّرٍ وَلاَ قِيَاس، فَأُبْعِدَ عَنِ البَلَد، وَتَزَايَدَ بِهِ الأَلَمُ وَالنَّكَد.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَمَا كَفّ: حَتَّى ثَقُلَ عَلَى الكَافَّةِ وَمَا خَفّ؛ فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَات، وَما اشْتَفَى مِنْ تِلْكَ النِّكَايَات، وَاللهُ -تَعَالَى- يَقِينا شُرُورَ أَنْفُسِنا، وَحَصَائِدَ أَلْسِنَتِنا». اهـ[1]

كَلامٌ شَبِيهٌ -جِدّاً- بِكَلامِ شَيْخِنَا:

سئل الشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله-: أتباع المبتدع .. هل يلحقون به في الهجر؟

فأجاب الشيخ -حفظه الله- بقوله: «المخدوع منهم يُعلَّم يا إخوة، لا تستعجلوا، علِّموهم وبيِّنوا لهم، **فإن كثيراً منهم يريد الخير**[2]، حتى الصوفية -والله- لو هناك نشاط سلفي لرأيتهم يدخلون في السلفية زرافاتٍ وَوُحْداناً.

فلا يكن القاعدة عندكم بس: هجر، هجر، هجر، هجر، الأساس الهجر؟! الأساس هداية الناس، إدخال الناس في الخير، قضية الهجر قد تفهم غلطاً، إذا هجرت الناس كلهم من يدخلون في السنة؟[3]

الهجر هذا يا إخوتاه، كان في أيام الإمام أحمد، الدنيا مليئة بالسلفية، وإذا قال الإمام أحمد: فلان مبتدع؛ سقط، أما الآن -عندك- السلفية كالشعرة البيضاء في الثور الأسود.

الأساس عندكم هداية الناس، وإنقاذهم من الباطل، تلطَّفوا الناس، وادعوهم،

---

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٩٩).

[2] نخشى أن يقال: هذه موازنات! كيف لا، وقد قيل في مثله؟!

[3] وهذا عين كلام شيخنا!!

وقرِّبوهم؛ يكثر -إن شاء الله- سواد السلفيين، وتكسبوا كثيراً من الناس.[1]

أما أنت (منتفخ) وهكذا، وكل الناس ضالون، ولا تنصح، ولا شيء، ولا بيان! غلط، هذا معناه سد أبواب الخير في وجوه الناس، فلا تكن عندكم بس هجر، هجر.

الهجر، إذا قال: اهجروا، ممكن واحد مبتدع يرجع، يضطر يرجع، يشوف الدنيا كلها قدامة سلفيين؛ فيضطر للرجوع، أما الآن يلتفت كذا ما يرى سلفيين، راح مع الناس، فتنبهوا لهذه الأشياء.

تكون القاعدة عندكم الأساس هي هداية الناس، وإدخالهم في السنة، وإنقاذهم من الضلال، هذه هي القاعدة عندكم، واصبروا، واحملوا، وكذا وكذا، بعد ذلك آخر الدواء الكي، أما تكون من أول مرة! هذا غلط بارك الله فيكم.[2]

فليكن القاعدة عندكم هو انتشال الناس، والله كثير من الناس فيهم الخير، يريدون الخير، يروحون للمساجد ماذا يريدون؟ يريدون الجنة يا إخوة، يريدون الخير، لكن الأساليب، اجعلوا أساليبكم حكيمة، والله الأساليب الحكيمة الرحيمة، الذي يشعر أنك لست متعالٍ عليه، إذا شعر إنك متعالٍ عليه لا يدخل معك، لا يريد منك الحق، لكن تواضع له، ألِن جانبك، ترفَّق به، ادعُهُ بالحكمة، و-إن شاء الله- كثير من الناس يدخلون.[3]

كانت الهند كلها خرافيين قبوريين، وجاء أهل الحديث بالعلم والحكمة، كسبوا

---

[1] وهذا نفس كلام شيخنا!!

[2] وهذا ذات كلام شيخنا!!

[3] وهذا معنى كلام شيخنا!!

الملايين بحكمتهم وعلمهم، ثلاثة، أربعة من كبار تلاميذ الشيخ: نذير حسن، قلبوا الهند رأساً على عقب، بحكمتهم وعلمهم، واحد منهم ابتلاه الله! جاء مبتدع وضربه بالمِعْوَل، حتى خلص مات في نظره، وجاءوا وأخذوا هذا المجرم وأودعوه السجن، أول ما فاق هذا الرجل من غشيته، قال: هذا الذي ضربني أين ذهب؟ قالوا: أودعوه في السجن، قال: أبداً لا يُسجن، أنا عفوت عنه، قالوا: ولكنهم سجنوه، رفضوا أن يفكوه، كان ينفق على أولاد المجرم، لما خرج من السجن دخل في السلفية، من كبار المجرمين!

كان واحد اسمه (أبو المحجوب) في السودان، أول من نشر السلفية في السودان، كانوا دائماً يضربونه، ويسحبونه برجله، ويرمونه خارج المسجد، أول ما يفيق يضحك، لا يحقد على أحد، ولا ينتقم، ولا شيء، يضحك ويبتسم، ودخل ناس كثير من مشايخه في الدعوة السلفية!

الشاهد: أنا لا أريد أن تصلوا إلى هذا المستوى، لكن أريد عندكم شيء يا إخوة من الحكمة والحلم والصبر والقصد الطيب، وأن القصد هداية الناس -بارك الله فيكم-، والله بالأخلاق الحكيمة، والحلم يُقْبِل الناس على دعوتكم، وإذا لم يكن عندكم إلا الجفاء والشدة؛ ﴿**وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ**﴾، هذا رسول الله -عليه الصلاة والسلام-، قال له الله هكذا!

يا إخوة -بارك الله فيكم-، بعض إخواننا عندهم هذه الشدة الزائدة التي تخرج من السلفية ما تدخل، تخرج تطارد من السلفية ما تدخل أحد، هذا موجود الآن، فهؤلاء المطاردين، عليهم أن يتوبوا لله -عز وجل-، وأن يحسِّنوا أخلاقهم، وأن

يكونوا هداةً إلى الله -عز وجل-بارك الله فيكم-، عليكم بهذه الأساليب، **لا تكن القاعدة عندكم: هجر، هجر، هجر، هجر، هجر فقط، الهجر مشروع، لكن إذا نفع، أنت في عهد أحمد اهجر، لكن في عهد من أنت؟ -بارك الله فيكم- فلابد من الحلم والصبر** -بارك الله فيكم-، وتقريب الناس إلى الخير، وإدخالهم فيه**!!!**». اهـ[1]

وَصِيَّةُ الإِمَامِ ابْنِ بَازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- لأَصْحَابِ الرُّدُودِ وَالنَّقْدِ:

قال شيخ الإسلام ابن باز -رحمه الله-: «المؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل، وقد قال بعض السلف: لا تظنَّ بكلمة خرجت من أخيك سوءاً وأنت تجد لها في الخير محملاً[2].

وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد، فَإِنَّ صاحبه لا يؤاخذ به، ولا يثرَّب عليه -إذا كان أهلاً للاجتهاد-، فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن، حرصاً على الوصول إلى الحق من أقرب طريق، ودفعاً لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين، فإن لم يتيسَّر ذلك، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة؛ فيكون ذلك بأحسن عبارة، وألطف إشارة،

---

[1] من «شريط للشيخ سجل في رمضان سنة ١٤٢٣هـ».

[2] جاء عن الإمام محمد بن يحيى الذهلي أنه قال حين بلغه وفاة الإمام أحمد بن حنبل -رحمهما الله-: «ينبغي لكل أهل دار ببغداد أن يقيموا عليه النياحة في دورهم». اهـ

فقال الحافظ الذهبي -رحمه الله- معتذراً للذهلي: «قلت: تكلَّم الذهلي بمقتضى الحزن لا بمقتضى الشرع». اهـ «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٢٠٣).

قلت: فكيف لو تفوَّه بمثل هذه الكلمة أحد مشايخنا، وعرضت على بعض حداديِّي زماننا؟!!

ودون تهجُّم أو تجريح أو شطط في القول، قد يدعو إلى رد الحق أو الإعراض عنه، ودون تعرض للأشخاص، أو اتهام للنيات، أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها، وقد كان الرسول ﷺ يقول -في مثل هذه الأمور-: «**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا**».

فالذي أنصح به هؤلاء الإخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله -تعالى- مما كتبته أيديهم، أو تلفظت به ألسنتهم، مما كان سبباً في إفساد قلوب بعض الشباب، وشحنهم بالأحقاد والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال، والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيدها، وتكلف ذلك.

كما أنصحهم أن يكفِّروا عما فعلوا بكتابة أو غيرها مما يبرئون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل، ويزيلون ما علق بأذهان من يستمع إليه من قولهم، وأن يقبلوا على الأعمال المثمرة التي تقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد، وأن يحذروا من التعجُّل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم، بغير بينة ولا برهان، وقد قال النبي ﷺ: «**من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما**» متفق على صحته».اهـ[1]

وقال الشيخ -رحمه الله-: «يكون الانتقاد بدون تجريح أحد معيَّن، لكن من باب الأمر الشرعي، حتى تبقى المودة والمحبة بين الإخوان، وبين الدعاة، وبين العلماء.

ولست أقصد بذلك أناساً معيَّنين، وإنما قصدت العموم، جميع الدعاة والعلماء في الداخل والخارج، فنصيحتي للجميع: أن يكون التخاطب **فيما يتعلق بالنصيحة والنقد من طريق الإبهام، لا من طريق التَّعيين**[2]، إذ المقصود التنبيه على الخطأ والغلط، وما

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣١٣).

[2] وهذا عين ما فعله شيخنا في كتابه الفذ: «منهج السلف الصالح».

ينبغي من بيان الصواب والحق، من دون حاجة إلى تجريح فلان وفلان، وفَّق الله الجميع». اهـ[1]

مَنْهَجُ الإِمَامِ ابْنِ عُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي الرَّدِّ عَلَى المُخَالِف:

سئل الشيخ -رحمه الله-: تعلمون ما للشيخ فلان من جهود طيبة في الدعوة، فنرجو من فضيلتكم إبداء ما تعلمون عن هذا الشيخ، حيث إن البعض بدأ يتكلم عليه، وجزاكم الله خيراً؟

فأجاب: «ليس من شأننا في هذا اللقاء أن نتحدث عن شخص بعينه لكننا نقول:

أولاً: كل إنسان له قدم صدق في الدعوة إلى الله في هذه الأمة من أول الأمة إلى آخرها، لاشك أنه يحمد على ما قام به من الخير .

وثانياً: نقول: كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى، فإنه لا يخلو من زلل، سببه إما الجهل، أو الغفلة، أو غير ذلك، لكن المنصف كما قال ابن رجب -رحمه الله- في خطبة كتابه القواعد: «المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه».

ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء، فإن المرأة إذا أحسنتَ إليها الدهر كلَّه، ثم رأت منك سيئةً واحدةً قالت: لم أر منك خيراً قط، ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة أي بمثابة الأنثى، يأخذ الزلَّة الواحدة، ويغفل عن الحسنات الكثيرة[2].

فالقاعدة كما قلت: أننا لا نتكلم عن الأشخاص بأعيانهم مدحاً أو ذمَّاً، لا في مجالسنا

---

[1] «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣١٦).

[2] كما جاء عن الشعبي -رحمه الله- أنه قال: «والله لو أصبت تسعاً وتسعين مرةً، وأخطأت مرةً، لعدوا عليَّ تلك الواحدة». اهـ «السير» (٤/ ٣٠٨).

في مقام التدريس، ولا في اللقاءات، ولا فيما يورد علينا من الأسئلة، ونحن ماضون على ذلك -إن شاء الله-، ونرجو الله -سبحانه وتعالى- أن يثبِّتنا عليه، لأنَّ الكلام عن الشخص بعينه قد يثير التحزب والتعصب، ولأنه قد تتغير حاله إلى خير مما كان عليه، **والواجب أن نعلِّقَ الأحكام بالأوصاف لا بالأشخاص،** فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، من خير أو من شر، ولكن عندما نريد أن نقوِّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل، وعندما نحذِّر من خطأ شخص فنذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً، فلكلٍّ مقام مقال».اهـ[1]

وُجُوبُ الكَفِّ عَنْ أَعْرَاضِ المُسْلِمِينَ (فَتْوَى لِلَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ):

السؤال: نسمع ونجد أناساً يدَّعون أنهم من السلفية، وشغلهم الشاغل هو الطعن في العلماء واتهامهم بالابتداع، وكأَنَّ ألسنتهم ما خلقت إلا لهذا، ويقولون: نحن سلفية. والسؤال يحفظكم الله:

ما هو مفهوم السلفية الصحيح؟ وما موقفها من الطوائف الإسلامية المعاصرة؟ وجزاكم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء إنه سميع الدعاء.

الجواب: «إذا كان الحال كما ذكر، فإن الطعن في العلماء ورميهم بالابتداع واتهامهم مسلك مردٍ ليس من طريقة سلف هذه الأمة وخيارها، وإنَّ جادة السلف الصالح هي الدعوة إلى الكتاب والسنة، وإلى ما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة -رضي الله عنهم- والتابعين لهم بإحسان بالحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، مع

---

[1] «لقاء الباب المفتوح» (٣/ ٤٥٥-٤٥٦).

جهاد النفس على العمل بما يدعو إليه العبد، والالتزام بما علم بالضرورة من دين الإسلام من الدعوة إلى الاجتماع والتعاون على الخير، وجمع كلمة المسلمين على الحق، والبعد عن الفرقة وأسبابها من التَّشاحن والتَّباغض والتَّحاسد، والكفِّ عن الوقوع في أعراض المسلمين، ورميهم بالظُّنون الكاذبة، ونحو هذا من الأسباب الجالبة لافتراق المسلمين وجعلهم شيعاً وأحزاباً يلعن بعضهم بعضاً، ويضرب بعضهم رقاب بعض، قال -تعالى-: ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[1]، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا ترجعوا بعدي كفَّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**»، والآيات والأحاديث في ذمِّ التفرق وأسبابه كثيرة؛ ولهذا فإن حماية أعراض المسلمين وصيانتها من الضروريات التي علمت من دين الإسلام، فيحرم هتكها والوقوع فيها، وتشتدُّ الحرمة حينما يكون الوقوع في:

١ـ العلماء.

٢ـ ومن عظم نفعه للمسلمين منهم.

لما ورد من نصوص الوحيين الشريفين بعظيم منزلتهم، ومنها: أن الله -سبحانه وتعالى- ذكرهم شهداء على توحيده، فقال -تعالى-: ﴿**شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ**

---

[1] [آل عمران: ١٠٤-١٠٥].

وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1]، والوقوع في العلماء بغير حق تبديعاً وتفسيقاً وتنقصاً وتزهيداً فيهم -كل ذلك من أعظم الظلم والإثم، وهو من أسباب الفتن، وصدٌّ المسلمين عن تلقي علمهم النافع وما يحملونه من الخير والهدى، وهذا يعود بالضرر العظيم على انتشار الشرع المطهر؛ لأنه إذا جُرح حملتُه أثر على المحمول، وهذا فيه شبه من طريقة من يقع في الصحابة من أهل الأهواء، وصحابة رسول الله ﷺ هم شهود نبي هذه الأمة على ما بلغه من شريعة الله، فإذا جُرح الشاهد جُرح المشهود به.

فالواجب على المسلم التزام أدب الإسلام وهديه وشرائعه، وأن يكفَّ لسانه عن البذاء والوقوع في أعراض العلماء، والتوبة إلى الله -تعالى- من ذلك، والتخلص من مظالم العباد، ولكن إذا حصل خطأ من العالم فلا يقضي خطؤه على ما عنده من العلم، والواجب في معرفة الخطأ الرجوع إلى من يشار إليهم من أهل العلم في العلم والدين وصحة الاعتقاد، وأن لا يسلِّم المرء نفسه لكلِّ من هبَّ ودبَّ، فيقوده إلى المهالك من حيث لا يشعر.

وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: عضو: بكر أبو زيد، عضو: عبدالعزيز آل الشيخ، عضو: صالح الفوزان، عضو: عبدالله بن غديان، الرئيس: عبد العزيز بن عبد الله بن باز».[1]

---

[1] [آل عمران: ١٨].

[1] «فتاوى اللجنة الدائمة» (٢/ ٣١٦) الفتوى رقم (١٦٨٧٣).

اشْتِغَالُ السَّلَفِيِّينَ بِبَعْضِهِمْ نَزْغَةٌ مِنْ نَزَغَاتِ الشَّيْطَان:

قال الشيخ عبد المالك رمضاني -حفظه الله-: «ظهر في السنوات الأخيرة عندنا -أي: في دول المسلمين- فرق انطلى أمرها على كثير من الناس، بل وعلى بعض المنتسبين إلى العلم، لأنها لبست لبوس الحق، وتظاهرت بالغيرة على الدين، وما زالت تُباسِط أهل السنة حتى انخدع بها بعضهم، ومرت عليهم مخالفاتهم فقيَّض الله لهم من يكشف عوارهم، وينسف عمارهم، مصداقاً لقوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله**». كما جاء في الصحيحين، وأعني بهذه الفرق الجديدة: كفرقة التبليغ، وفرقة الإخوان المسلمين، بشقَّيها: الشق القطبي التكفيري السروري المتشدد، والشق البنائي المرجئ، هؤلاء ظهروا بجلاء بعد إجلاء الروس من أفغانستان، فشمَّر أهل السنة عن سواعد الجد، وكتبوا وخطبوا، وشارك كثير من أهل السنة في أداء هذا الواجب الكفائي، حتى صار السلفيون يداً واحدةً على المناوئين لهذه الدعوة المباركة.

ثم نظر الشيطان في صرح أهل السنة، فرآه يشمخ ويشتد؛ فحسد أهله، ونفخ فيهم نفخاً مريباً، وصرخ فيهم صرخاً معيباً، هذا الصراخ عرفه العلماء لأول وهلة؛ فأنكروه، وخفي على غيرهم حتى أمسكوا بأهدابه داعين إليه، و-سبحان الله!- جعلوا يفرقون أهل السنة بالجزئيَّة والجزئيَّتين، وبالخطأ والخطأين، يذمُّون إِخوانهم ذمَّ أعدائهم، معوِّلين -كما قلت لكم- على الخطأ والخطأين، والغريب في الأمر أنهم اقتنعوا -تماماً- بأَنَّ عدوَّهم الأكبر هو من خالفهم في تقويم شخص أو شخصين، وانتشر هذا فيهم -مع الأسف- ونسوا الأيام التي كانوا ينازلون فيها المخالف صفَّاً

واحداً مع -الأسف-، ودخلوا في مسودة من سوء الظن، والتجسس، وإفساد ذات البين، والهجر، والتقاطع في سرعة رهيبة، يجزم الملاحظ بأنها نزغة شيطان». اهـ[1]

مَنْ يَحِلُّ لَهُ الكَلامُ فِي التَّبْدِيعِ وَنَقْدِ الرِّجَالِ:

١ـ قال الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله-: «ثم إن على الآخذ في ذلك [الكلام في الرجال] أن يتقي الله -تبارك وتعالى- ويتثبَّت، ويتوقَّى التَّساهل كيلا يجرح سليماً ويسم بريئاً بسمة سوء يبقى عليه الدهر عارها». اهـ[2]

٢ـ وقال الحافظ الذهبي -رحمه الله-: «الكلام في الرجال لا يجوز إلا لتامِّ المعرفة تامِّ الورع». اهـ[3]

٣ـ وقال الذهبي -رحمه الله تعالى-: «والكلام في الرواة يحتاج إلى ورعٍ تام، وبراءةٍ من الهوى والميل، وخبرةٍ كاملةٍ بالحديث وعلله ورجاله». اهـ[4]

وقال -رحمه الله تعالى-: «ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكِّي نقلةَ الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسَّهر، والتيقُّظ والفهم، مع التقوى والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتَّحرِّي والإتقان». اهـ[5]

٤ـ ثم قال -رحمه الله-: «فإن أنست من نفسك فهماً وصدقاً وديناً وورعاً، وإلا

---

[1] من شريط بعنوان: «ثمار مرة من غراس الجرح والتعديل بغير حق».

[2] «مقدمة علوم الحديث» (ص٣٤٦).

[3] «الميزان» (٣/ ٤٦).

[4] «الموقظة» (ص٨٢).

[5] «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠).

فلا تَتَعَنَّ، وإن غلب عليك الهوى والعصبية لرأي ولمذهب، فبالله لا تتعب، وإن عرفت أنك مخلِّط مخبِّط مهمل لحدود الله، فأرحنا منك، فبعد قليل ينكشف البهرج، وينكبُّ الزَّغل، ولا يحيق المكر السيِّئ إلا بأهله، فقد نصحتك، فعلم الحديث صلف، فأين علم الحديث؟ وأين أهله؟ كدت أن لا أراهم إلا في كتاب أو تحت تراب».اهـ[1]

٥ـ وقال ابن ناصر الدين الدمشقي -رحمه الله تعالى-: «والكلام في الرجال ونقدهم، يستدعي أموراً في تعديلهم وردهم، منها: أن يكون المتكلِّم عارفاً بمراتب الرجال، وأحوالهم في الانحراف والاعتدال، ومراتبهم من الأقوال والأفعال، وأن يكون من أهل الورع والتقوى، مجانباً للعصبيَّة والهوى، خالياً من التساهل، عارياً عن غرض النفس بالتحامل، مع العدالة في نفسه والإتقان، والمعرفة بالأسباب التي يُجرَّح بمثلها الإنسان، وإِلا لم يقبل قوله فيمن تكلم، وكان ممن اغتاب وفاه بمحرَّم».اهـ[2]

٦ـ وقال ذهبي العصر العلامة المحدث الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني -رحمه الله-: «**النقد والنقاد:**

ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لا بُدَّ أن يكون واسع الإطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيراً بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الدَّاعية إلى التَّساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفُّظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟

---

[1] «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠).

[2] «الراد الوافر» (ص٣٧).

وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظاً، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكاً لنفسه، لا يستميله الهوى ولا يستفزه الغضب، ولا يستخفه بادر ظن حتى يستوفي النظر ويبلغ المقر، ثم يحسن التطبيق في حكمه فلا يجاوز ولا يقصر. وهذه المرتبة بعيدة المرام عزيزة المنال لم يبلغها إلا الأفذاذ. وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه. قال الإمام علي ابن المديني -وهو من أئمة هذا الشأن-: «أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه» وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدلُّ على كثرة كلامهما في الرجال ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفنِّ نقل شيء من كلامهما.

أئمة النقد:

أشتهر بالإمامة في ذلك جماعة كمالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة ابن الحجاج وآخرون قد ساق ابن أبي حاتم تراجم غالبهم مستوفاة في كتابه «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» وذلك أنه رأى أن مدار الأحكام في كتاب الجرح والتعديل على أولئك الأئمة، وأن الواجب أن لا يصل الناظر إلا أحكامهم في الرواة حتى يكون قد عرفهم المعرفة التي تثبت في نفسه أنهم أهل أن يصيبوا في قضائهم، ويعدلوا في أحكامهم، وأن يقبل منهم ويستند إليهم ويعتمد عليهم».اهـ[1]

---

[1] من مقدمته لكتاب «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (١/ ب،ج).

٧ـ وقال الشيخ مقبل -رحمه الله تعالى-: «ومن الذي يقوم بالجرح والتعديل؟ إنه العالم البصير الذي يخاف الله، وليس كل أحد يتصدَّر للجرح والتعديل».اهـ[١]

وقال الشيخ -رحمه الله-ناصحاً أحدهم-: «لا تشغل نفسك بالردود عليهم [الحزبيين!] فأنت طالب تحتاج إلى التزود من العلم، وإذا شغلت نفسك بهذا تنشغل عن حفظ القرآن، وعن تحصيل العلم النافع، فلا تشغل نفسك بهذا، وأقبل إقبالاً كلياً على تحصيل العلم النافع».اهـ[٢]

٨ـ وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزَان -حفظه اللهُ-: «لا يَنْبَغِي لِلطَّلَبَةِ المُبْتَدِئِين -وَغَيْرِهِم مِن العَامَّة- أَنْ يَشْتَغِلُوا بِالتَّبْدِيعِ وَالتَّفْسِيق؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ خَطِيرٌ -وَهُم لَيْسَ عِنْدَهُم عِلْمٌ وَدِرايَةٌ فِي هَذا المَوْضُوع-.

وَأَيْضاً؛ هَذا يُحْدِثُ العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ بَيْنَهُم.

فَالوَاجِبُ عَلَيْهِم الاشْتِغَالُ بِطَلَبِ العِلْمِ، وَكَفُّ أَلْسِنَتِهِم عَمَّا لاَ فَائِدَةَ فِيه، بَلْ فِيهِ مَضَرَّةٌ علَيْهِم وَعَلَى غَيْرِهِم».اهـ[٣]

٩ـ وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- مبيِّناً متى يحقُّ للطالب الكلام في الجرح والتعديل، وأن ذلك إذا: «كان مؤهلا؛ لأن الناس يتفاوتون، فيه أناس أعطاهم الله ذكاء ومواهب وأهّلهم لأن يسيروا في ركاب أئمة الحديث وأئمة الجرح والتعديل.

وهناك أناس ليسوا مؤهلين لهذا، حتى كثير من المحدثين لم يدخلوا في باب الجرح

---

(١) «فضائح ونصائح» (ص٣٨).

(٢) «غارة الأشرطة» (١/ ٧٣).

(٣) «المنتقى من فَتَاوى الشيخ» (٢/ رقم١٨١).

والتَّعديل ولا باب التَّصحيح والتَّضعيف والتَّعليل، تركوا هذا الشأن لأهله من كبار النقاد من أمثال: (شعبة، وسفيان الثوري، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي) ثم طبقة تلي هؤلاء مثل: (الإمام أحمد، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، ثم البخاري وأقرانه؛ كأبي زرعة وأبي حاتم، وهكذا) إلى يومنا هذا لا يتصدَّى لهذه الأمور إلا أناس منحهم الله مواهب وأهّلهم بها للنهوض بهذا الشأن».اهـ[1]

١٠ـ وقال الشيخ النجمي -رحمه الله-: «الوصف بالبدعة، وهجر المبتدع هذا يكون منْ بدَّعه العلماء، ولا تتسرعوا أنتم أيها الطلاب الصغار بالحكم على أي شخصٍ بالتبديع -حتى ولو كان عنده بدعة- حتى تعرضوا ذلك على العلماء، ويؤيدونكم فيه؛ بدون هذا لا تفعلوا شيئًا من ذلك».اهـ[2]

١١ـ وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي -حفظه الله-: «**الوصية الثامنة:** الجرح والتعديل، يا طالب العلم! ليس لك أن تجرح وأن تُعدِّل لا في إخوانك ولا في غيرهم، فإن الجرح والتعديل من فروض الكفاية، وليس من فروض العين، إذا قام به البعض سقط الإثم عن الآخرين، وهو من وظائف أهل العلم الراسخين في العلم، انتبهوا لهذه المكيدة الشيطانية التي أبعدت ووسَّعت الشُّقَّة بين الأمَّة وبين العالم والعامة حين من جاء تكلم، العالم إذا تكلَّم يتكلَّم بعلم، ويتكلَّم بسداد -إن شاء الله-، ويعرف متى يقول ومتى يسكت، وإذا قال ماذا يقول، أما الطالب والعامي ومن جاء جرح وعدَّل، ويصبح حديث القوم في مجالسهم فلان كذا، وفلان كذا، هذه

---

[1] من «فتوى للشيخ على الشبكة».

[2] «الفتاوى الجلية» (ص١٧٢).

فوضى علمية، لسنا راضين عنها، ولا عن من يقوم بها، ممن لم يُؤَهَّل لذلك، فليتَّق الله طلبة العلم، وليكونوا بارِّين بمشايخهم مطيعين، فإن الله أمر بطاعة العلماء كما قال -سبحانه-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ باللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[1]. وأولو الأمر هم العلماء والأمراء، فالعلماء يجب على العامة وعلى طلبة العلم أن يُطيعوهم في حدود كتاب الله وسنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، وطاعة العالم أوجب عليك من طاعة أبيك، فاتقِ الله يا طالب العلم، ولا تشوِّه بمنبر العلماء عند العامة، بما تثرثره في تلك المجالس من القيل والقال، والطَّعن في الأعراض، والتَّجريح في المسلمين، فلستَ أهلاً لذلك، إلا من أُجيز من أهل العلم بأن فلاناً أهل بأن يفتي، أو أهل لأن يدعو، أو أهل لأن يُجرِّح ويُعدل، أما من جاء تكلم وتصبح المسألة فوضى بلا ثبات، بلا سداد، بلا صواب، وهذا هو الحاصل، وأنا والله أخشى على أهل العلم -إن لم يتنبهوا لهذه الأمور، وإن لم يُحيطوا طلابهم بالنصح- أخشى عليهم من عقاب الله، وأيما طالب لا يلتزم بالنصائح والتوجيهات التي لا تخالف الكتاب ولا السنة، فإنه يُضرب إن لم يلتزم، إذا كان يبقى يثرثر في الجرح والتعديل، أو يفتي الناس بغير علم، ويحاول أن يُظهر نفسه بمظهر العلماء، مثل هذا وجوده وبال على المجتمع، لأن ضرره سيكون أكبر، وإذا تُرك على هذه الحالة ربما تطوَّر في الضَّلال، وأفسد أكثر مما يصلح، فإن شاء الله المشايخ وعلى رأسهم فضيلة الشيخ الوالد الشيخ مقبل -حفظه الله-، علينا جميعاً أن نتنبَّه لهذا، وعليه بوجه

---

[1] [النساء: ٥٩].

الخصوص أن يتنبه لهذا حتى تُحزم الأمور، ويسود المجتمع الأمن والأمان، والاستقرار والهدوء، والدعوة بعلم وببصيرة من كتاب الله ومن سنة رسوله -عليه الصلاة والسلام-، وكما أن الطالب يُمنع من الجرح والتعديل -يُمنع نثراً- كذلك يُمنع شعراً، فلا يقولُ الشعر جرحاً وتعديلاً، ولا يقول النثر جرحاً وتعديلاً، حسبك يا طالب العلم أن تطلب العلم، وكثَّر الله خيرك أنك طالب علم، وكثَّر الله خير الشيخ أنه قَبِل طلبة العلم ويعلمهم، قال الله، وقال الرسول -عليه الصلاة والسلام-، فإنها ربما كانت سبباً لانقطاعك عن طلب العلم».اهـ[1]

١٢ـ وقال الشيخ عبد السلام بن برجس -رحمه الله-: «فصل في الغلو في الحكم على الناس:

وأما الغلو في الحكم على الناس: فهو مجاوزة الحد في إلحاق الحكم عليهم بالكفر أو البدعة أو الفسوق.

فإن الحكم بهذه الأمور على أحد من الناس إنما هو إلى الله -تعالى- ورسوله ﷺ فمن دلَّ الدليل القاطع على إلحاق هذه الأحكام به؛ ألحقت به، ومن لم يدلَّ الدليل على لحوقها به؛ فإن تنزيلها عليه من تعدي حدود الله -تعالى-، والقول عليه بغير علم، وهو الغلو الفاحش الذي أردى الأمة ونخر في جسمها، وفرق جماعتها.

بل إن أول الغلو في الأمة إنما هو هذا، يوم غلا الخوارج في الحكم على المسلمين، وحكام المسلمين بالكفر والخروج من الإسلام، فترتب على فعلهم هذا: إراقة دماء طاهرة مسلمة، وتمزق الجماعة، وانتشار التباغض والشحناء بين أهل الإسلام.

---

[1] من رسالة: «عشرون نصيحة لطالب العلم».

ومثل هذا يقال في التبديع بغير حق، والتفسيق بغير حق، فإنه يقود إلى التقاطع والتباغض، وهو سبيل إلى التكفير بغير حق. وإذا كان النبي ﷺ -كما جاء في صحيح البخاري- منع من تنزيل الحكم العام على شارب الخمر بأن تحلَّ عليه لعنة الله، على الشخص المعين لما قام به من إيمان بالله ورسوله، فكيف يتسارع الغالون إلى تنزيل أحكام الكفر والفسق العامة على الأشخاص المعينين دونما روية وتؤدة؟! ونصُّ الحديث -كما في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب-: «**أَنَّ رَجُلاً كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ كان اسْمُهُ عَبْدَ اللهِ وَكَان يُلَقَّبُ حِمَاراً، وَكَان يُضْحِكُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وكان النبيُّ ﷺ قد جَلدَهُ فِي الشَّرَابِ، فَأُتِيَ بِهِ يَوْماً، فَأَمَرَ بِه فَجُلِد. فَقَال رَجُل مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتَى بِهِ! فَقَال النَّبِيُّ ﷺ لا تَلعَنُوهُ؛ فوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إلا أَنَّهُ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولهُ**».

فتنزيل هذه الأحكام على الشخص المعين لا بد لها من شروط تتوفر، وموانع تنتفي، كما أجمع على ذلك علماء أهل السنة والجماعة. ومن هذا المنطلق تتابعت نصوص العلماء على أن المتصدي للأحكام على الناس في عقائدهم أو عدالتهم لا بد أن يكون من العلماء وأهل الورع: من ذلك قول الحافظ الذهبي -رحمه الله تعالى-: «والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع».

وقد بلينا في هذه الأزمان ببعض المنتسبين إلى السلفية ممن يغلون في الحكم على الناس بالبدعة، حتى بلغ الأمر إلى التعميم في التبديع على كل المجتمع، وأن الأصل في غيرهم البدعة حتى يتبيَّنوا في شأنهم. وهؤلاء جُهَّال بالشَّريعة[1]، جُهَّال بفهم

---

[1] وبغيرها!

عبارات العلماء في البدع وأهلها[1]، فلا عبرة بقولهم، بل هو هباء لا وزن له.

وقد أجاد العلامة الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد في نصحهم والتَّحذير من منهجهم في كتابه: (**رفقاً يا أهل السنة بأهل السنة**)[2]. نسأل الله -تعالى- السلامة من الغلو كله. وصلى الله وسلم على نبينا محمد».اهـ[3]

خُطُورَةُ الجَرْحِ -بِغَيْرِ حَقّ- عَلَى الأُمَّة:

وقفتُ على كلام متين جداً في هذا الباب جاء فيه: «ومن أصول السنة: القصد إلى الجماعة، والبعد عما يوجب افتراق القلوب، وهذا من الأدب الواجب، ومن أخلاق النبوة التي يجب على طالب العلم أن يعلمها وأن يفقهها، وأن يربي نفسه عليها. ومع كثير من الأسف، فإن كثيراً من النفوس عندها نوع من الاستعداد للافتراق، وأحياناً قد يكون بعض طلاب العلم عنده هذا الاستعداد أكثر مما عند العامة، أي: ترى في قلوب بعض العوام من الاستقرار أكثر مما في نفوس بعض طلبة العلم، وهذا مما يجب على طالب العلم أن ينظره في نفسه، وليس صحيحاً أن تفسر سائر الواردات التي ترد على النفس بكونها من تتبع الحق، فقد يكون هذا تتبعاً للحق، وقد يعرض لبعض الناس -ولو كان من أولي العلم- ما يفرق به ولا يكون موجب ذلك من الحق اللازم. وشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لما تكلم عن هذه المسألة، قال: «ومعلوم

---

[1] فينزلون هذه العبارات في غير منازلها، ويحملونها على غير محاملها!

[2] الله أكبر! فما هو حكم هؤلاء الغلاة -بعد كلِّ هذا- في الشيخ البرجس -رحمه الله-؟! وما هو تصنيفه عندهم؟!

[3] من كلمة للشيخ -رحمه الله- بعنوان: «مظاهر الغلو في الاعتقاد والعمل والحكم على الناس» ضمن (بحوث ندوة أثر القرآن الكريم في تحقيق الوسطية)، منشورة في موقعه على «شبكة الإنترنت».

أنه يعرض لكثيرٍ من أهل العلم الكبار، بعض مقامات الغلط حتى ما هو من الهوى الخفي، فمثل هذا يقع لبعض الأكابر من أهل العلم، بل يقع لبعض الصحابة، وقد يعرض لبعض النفوس درجة من درجات الهوى الخفي، ولهذا كان من فقه السلف، أنهم كانوا يسمُّون من خرج عن السنة والجماعة: أهل الأهواء، مع أن بعضهم قد يكون خروجه في مسألة ما غير صادر عن هوى محض، ولكن لا بد أن يقارن من خالف المتواتر شيء من الهوى، قد يكون هذا الهوى بيِّناً وهذا يسلم منه طلاب العلم في الجملة؛ لما هم فيه من العلم والتقوى..الخ». ولكن الشأن في الهوى الخفي، والنفوس فيها إرادات كثيرة، وفيها متعلقات كثيرة، وليس من الصواب أن يكون طالب العلم ليس له حال إلا الاشتغال بإخوانه من أهل العلم الذين قد يخالفونه في بعض المسائل، مع أن إنكار المنكر -لو كان- فرض كفاية، فتكفي مرة أو مرتان أو ثلاث، بينما تجد أن البعض تمضي عليه سنوات لا يردد في مجالسه إلا قضية أو قضيتين، وهذه القضية قد لا تتعلق إلا بكتاب أو بشخص، أو تكون قضية نسبيَّة أو اجتهاداً سائغاً. ومعلوم أن فروض الكفايات كثيرة، وهناك أيضاً فروض الأعيان التي تجب على المسلم وهي أولى، فينبغي لطالب العلم، أن يكون فقيهاً وأن يكون مهتدياً حقَّاً ومقتفياً أثر السلف -رحمهم الله- فيما كانوا عليه من السَّعي إلى اجتماع القلوب والنفوس والحرص على السنة، ويعلم أن الناظر لا بد أن يخطئ، وقد يغلط فيقول قولاً يخالف ظواهر الأدلة وإن كان من أهل السنة. ومثل هذا لا شك أنه يجب إنكاره، ويجب تحقيق السنة، وتحقيق سبيل السلف، لكن الإنكار على مثل هذا لا بد أن يكون على قَدْرٍ من الفقه والحكمة والاعتدال، وأما تحبيب النفوس وتقوية

الإرادات النفسية التي تقوم على الانتصار، والاختصاص، والاصطفاء الذي ليس عليه أثر؛ هذا كله مما ينبغي لطالب العلم أن يبتعد عنه، وأن يدرك أن هذا العلم الذي بُعِث به رسول الله ﷺ متضمن للرحمة، وهكذا العلم الذي آتاه الله أولياءه، ومن كان علمه لا رحمة معه، فما أوتي العلم الذي رضيه الله لعباده. ولهذا لما ذكر الله -سبحانه وتعالى- الخَضِرَ، قال: ﴿**فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا**﴾[1]، قال شيخ الإسلام: «وعلم الأنبياء والأولياء الذين اقتدوا بهم يجمع هذا المقام وهذا المقام؛ لأن العبد إذا تعطَّل عن مقام الرحمة قوي في نفسه بعض الإرادات التي تبعثه على الانتصار، فاتَّخذ العلم بغياً». والذي يشكل حقيقة هو الاستطالة بالحق، وأول بدعة حدثت في الإسلام وهي بدعة الخوارج استطال أهلها بالحق؛ لأنهم ادَّعوا الحقَّ دليلاً على بدعتهم -أي جعلوه شعاراً لبدعتهم- فقالوا لعلي: «حكَّمت الرجال في دين الله، ولا حكم إلا لله»، فالكلمة حق، وعلي نفسه قال: «كلمة حق أُريد بها باطل»، فينبغي لطالب العلم أن ينتبه من كلمة حق أريد بها باطل، بل ينبغي لطالب العلم أن ينتبه من كلمة حق أريد بها حق، لكن الكلمة ليست في محلها، فقد تكون الكلمة حقاً والشخص يريد حقاً، لكن المقام ليس هو المقام المشروع».اهـ[2]

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «فليس دين الله ومنهج السلف بهذه المنزلة التي يتصوَّرها كثير من الشباب؛ أن يحصل التَّمزُّق والاختلاف والعداوة والبغضاء لأتفه

---

[1] [الكهف:٦٥].

[2] «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٠٩) للشيخ يوسف الغفيص -عضو هيئة كبار العلماء سابقاً-.

الأسباب، ومنها: أن فلاناً تكلم في فلان، **فيتعصب طرف لفلان، وطرف آخر لفلان،** ثم تقوم المعارك والصِّراعات بين الطَّرفين أو الأطراف، هذا العمل يبرأ منه الله ورسوله ودين الإسلام، إذ هذا من عمل الشيطان الذي يريد الفُرقة والخلاف والعداوة والبغضاء بين المسلمين لأتفه الأسباب.

كما أنه من طرق أهل الأهواء والبدع والتحزب البعيدين عن منهج السلف، وتعقل السلف وحكمتهم وبصيرتهم وبعد نظرهم وثباتهم وتماسكهم تجاه الأحداث، واحترامهم للأُخوَّة والمودَّة التي أمر الله باحترامها والحفاظ عليها.

وسأضرب لكم بعض الأمثلة من مواقف السلف التي تدلُّ على حكمتهم وبعد نظرهم، وتمسُّكهم بكتاب ربهم وسنة نبيهم تجاه الأحداث التي تزلزل أهل الأهواء، وتدفعهم إلى التَّفرق والاختلاف وإلى الصراع والعداوة، ولكنها لا تهزُّ أهل السنة، بل ما تزيدهم إلا ثباتاً وتماسكاً وتلاحماً ووقوفاً تجاه الفتن وأهلها.

فهذه الفتنة بين الصحابة في الجمل وصفِّين؛ كيف كان موقف أهل الأهواء والفتن منها؟

وكيف كان موقف أهل السنة منها؟

أما أهل الأهواء تجاه هذه الفتن؛ فقد تكشَّفت نواياهم، وانكشفت أغراضهم، وسوء مقاصدهم، فمنهم من يتحزب لطرف ويطعن في طرف آخر، كالشيعة يتعصَّبون لعلي ويطعنون في أهل الجمل، وأهل الشام: معاوية، وعمرو بن العاص، ومن يؤيدهما، وكالنواصب يؤيدون معاوية وعمراً وجيشهما، ويطعنون في عليٍّ وجيشه وأنصاره.

وآخرون كالخوارج والمعتزلة أو بعض رؤوسهم يطعنون في علي وأنصاره ومعاوية وأنصاره.

أما أهل السنة والجماعة -رحمهم الله- وعلى رأسهم باقي الصحابة والتابعين وأئمة الهدى؛ كسعيد بن المسيِّب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر، وغيرهم من أئمة التابعين، وكمالك، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وغيرهم كثير من أئمة الأمصار الإسلامية في المدينة ومكة واليمن والبصرة والكوفة والشام ومصر والمغرب والأندلس وخراسان؛ كانوا كلهم على منهج واحد، وعقيدة واحدة تجاه أهل الأهواء، وتجاه من يطعن في الصحابة، ومنهم أهل الجمل، وصفِّين، فيتولَّون الجميع، ويعتذرون للجميع، ويعتبرونهم مجتهدين؛ للمصيب أجران، وللمخطئ أجر واحد.

وقد جرى خلافٌ قويٌّ بين الإمامين: البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي -رحمهما الله- كاد يصدع أهل الحديث والسنة، ولكنَّهم بوعيهم للإسلام، وإدراكهم العميق لمخاطر الفرقة والخلاف وآثارهما السيئة في الدنيا والآخرة؛ استطاعوا وأد هذه الفتنة ودفنها إلى يومنا هذا.

وفي عصرنا هذا؛ كانت تحصل خلافات بين الشيخ الألباني وعدد من أهل السنة والحديث، كالشيخ حمود التويجري، والشيخ إسماعيل الأنصاري، والشيخ نسيب الرفاعي، بل قد يقع بينه وبين الشيخ ابن باز -رحم الله الجميع-، ولكن الناس ولا سِيَّما السلفيُّون، لم يروا أيَّ أثر لهذا الخلاف.[1]

[1] الله أكبر!!

فما الذي دهى الشباب السلفي في هذه الأيام العصيبة -التي يتكالب فيها الأعداء على اختلاف نحلهم ومناهجهم على الدعوة السلفية وأئمتها-؟». اهـ[1]

مِمَّا جَاءَ فِي خُطُورَةِ الاشْتِغَالِ بِعُيُوبِ الآخَرِين:

ما جاء في ترجمة ناصحِ الدين أبي الفرج بن أبي العلاء المعروف بـ(ابـن الحنـبلي) قال ابن قدامة المقدسيُّ (صاحب المغني) -رحمه الله-: «كنت أتخيل في (الناصـح): أن يكون إماماً بارعاً، وأفرح به للمذهب؛ لما فضَّله الله به من شَرد بيته، وإعراق نسـبه في الإِمامة، وما آتاه الله -تعالى- مـن بسـط اللسـان، وجـراءة الجنـان، وحِـدَّة الخـاطر، وسرعة الجواب، وكثر الصواب.

وظننت أنه يكون في الفتوى مبرِّزاً على أبيه وغيره، إلى أن رأيت لـه فتـاوى غـيره فيها أسدُّ جواباً، وأكثر صواباً، وظننت أنه ابتلي بذلك لمحبته تخطئة النـاس، واتباعـه عيوبهم. ولا يبعد أن يعاقب الله العبد بجنس ذنبه - إلى أن قال: والناصح قـد شـغل كثيراً من زمانه بالرد على الناس في تصانيفهم وكشف ما استتر مـن خطايـاهم ومحبـة بيان سقطاتهم. ولا يبلغ العبد حقيقة الإِيمان حتى يحبَّ للناس ما يحب لنفسه، أَفَـتراه يحب لنفسه بعد موته من ينتصب لكشف سقطاته، وعيب تصانيفه وإظهار أخطائـه. وكما لا يحب ذلك لنفسه ينبغي أن لا يحبـه لغـيره، سـيما للأئمـة المتقـدمين، والعلـماء المبرِّزين. وقد أرانا الله -تعالى- آية في ذهابه عن الصـواب في أشـياء تظهـر لمـن هـو دونه».اهـ[2]

---

[1] من «نصيحة الشيخ للسلفيين في فرنسا».

[2] «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ٢٦١).

مِنْ وَرَعِ أَئِمَّتِنَا فِي هَذَا البَابِ:

ما قاله العلامة ابن القيم -رحمه الله-: «ولا توجب هذه الزلَّة من شيخ الإسلام[1] إهدار محاسنه، وإساءة الظن به، فمحله من العلم والإمامة والمعرفة والتقدم في طريق السلوك المحل الذي لا يجهل، وكل أحد فمأخوذ من قوله ومتروك إلا المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى -صلوات الله وسلامه عليه- والكامل من عُدَّ خطؤه، ولا سيما في مثل هذا المجال الضنْك، والمعترك الصعب، الذي زلَّت فيه أقدام، وضلَّت فيه أفهام، وافترقت بالسالكين فيه الطرقات، وأشرفوا -إلا أقلهم- على أودية الهلكات.

وكيف لا؛ وهو البحر الذي تجري سفينة راكبه في موج كالجبال، والمعترك الذي تضاءلت لشهوده شجاعة الأبطال، وتحيَّرت فيه عقول أَلِبَّاء الرجال، ووصلت الخليقة إلى ساحله يبغون ركوبه».اهـ[2]

وما قاله العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: «صارت المسألة فوضى، صار كل إنسان يفتي، أحيانًا تأتي الفتاوى تُبكي وتُضحك، وكنتُ أَهُمُّ أن أُدوِّن مثل هذه الفتاوى، لكن كنتُ أخشى أن أكون ممن تتبع عورات إخوانه؛ فتركته تحاشياً مني، وإلا نقلنا أشياء بعيدة عن الصواب بُعد الثريا عن الثرى».اهـ[3]

مِنْ آفَاتِ الْمُجَرِّحِينَ (لِشَيْخِنَا مَشْهُور):

ومن بديع كلام شيخنا مشهور -حفظه الله- في ذمِّ هؤلاء المجرِّحين- قوله: «للمجرِّحين قديماً وحديثاً آفات، يجب الحذر منها وعدم مجارات أصحابها، ومن شر

---

[1] هو أبو زكريا الأنصاري صاحب (منازل السائرين).

[2] «مدارج السالكين» (١/ ١٥٧).

[3] «كتاب العلم» (ص١٠٠).

هذه الآفات:

الهوى والتَّحامل على الأبرياء، وليس هذا من سبيل أهل الورع الأتقياء ونـزَّه الله -عز وجل- كثيراً من الأقدمين عنه، إلاَّ إنه ظاهر عند أقوام من المتأخرين، وبدأ ذلك بوضعهم التواريخ العامة، وسلقوا فيها أعراض بعض الخلق، وكثر فيمن بعدهم، وأفرده بعضهم بالتصانيف، ولا سيما في كتب الردود، أو قل: «كتب التَّجريح والتَّجريح»، رُدَّ فيها على بعض الأبرياء بتتبُّع سقطات كلامه والأخذ بلازمها، وهو يصرِّح ببراءته منها، أو بتوبته عنها، ولكن لا تُقبل عند هؤلاء التوبة، ولا تُقال العثرة، ولا تُجبر الكسرة، فإلى الله المشتكى من مناكدة أهل السنة فيما بينهم، وما سبب ذلك إلاَّ فلتات الألسن، وعدم هضم الأنفس، وحبُّ الرئاسة والترأس، والمعصوم من عصمه الله -تعالى-». اهـ[1]

مِنْ رَوَائِعِ كَلامِ الشَّيْخِ بَكرٍ أَبو زيدٍ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي ذَمِّ مَنْهَجِ غُلاةِ التَّجْرِيحِ:

قال الشيخُ بكر أبو زيد -رحمه الله-: «ومن مستندات «المنشقِّين» الجرَّاحين: تتَبُّع العورات، وتلمُّس الزلَّات والهفَوات؛ فيُجَرَّحُ بالخطأِ، ويُتَّبَعُ العالِـمُ بالزَّلَّةِ، ولا تُغْفَرُ له هفوةٌ.

وهذا مَنْهَجٌ مُرْدٍ! فَمَنْ ذا الذي سَلِمَ مِن الخَطأ -غيرَ أنبياءِ الله ورسلِه-؟!

وكَم لبعضِ المشاهير من العُلماء مِن زَلاّت! لكنَّها مُغْتَفَرَةٌ بجانِب ما هُم عليه مِن الحقِّ، والهُدى، والخير الكثير:

مَنِ الذي ما ساءَ قَطّ؟! ومَنْ لهُ الحُسْنَى فَقَطْ؟!

---

[1] «البيان والإيضاح شرح نظم العراقي للاقتراح» (ص ١٩٩).

ولو أُخِذَ كُلُّ إنسانٍ بهذا لَـمَا بَقِيَ معنا أحدٌ، ولَصِرْنا مِثْلَ دودة القَزِّ؛ تطـوي عـلى نفسِها بنفسِها حتى تموتَ!..

...ومِن طرائِقِهم: ترتيبُ سوء الظنِّ، وحمـلُ التَّصرُّفـاتِ -قـولاً، وفِعـلاً- عـلى محامِلِ السُّوء والشُّكُوك.

ومِنه: التَّناوُش مِن مكانٍ بعيدٍ؛ لحَمْلِ الكلامِ على مَحامِلِ السُّوء -بَعْـدَ بـذْل الهَـمِّ القاطِعِ للترصُّد، والتربُّص-، والفرح العظيم بأَنَّهُ وَجَدَ على فُلان كـذا! وعـلى فـلان كذا!!

ومتى صار مِن دِين الله: فرحُ المسلم بمُقارَفةِ أخيه المسلم للآثام؟!

ألا إنَّ هذا التَّصَيُّدَ داءٌ خبيثٌ؛ مَتَى ما تمكَّن مِن نفس أطفأ ما فيها مِن نور الإيمان، وصَيَّرَ القلبَ خراباً يباباً، يستقبلُ الأهـواءَ والشـهواتِ، ويُفرِزُهـا -نعـوذُ بـاللهُ مِـن الخذلان-». اهـ[1]

وقال الشيخ -رحمه الله-: «وكم جرَّت هذه المكيدة من قارعة في الديار، بتشـويه وجه الحق، والوقوف في سبيله، وضرب للدعوة من حدثاء الأسنان في عظماء الرجال باحتقارهم وازدرائهم، والاستخفاف بهـم وبعلـومهم، وإطفـاء مـواهبهم، وإثـارة الشحناء، والبغضاء بينهم.

ثم هضم لحقوق المسلمين: في دينهم، وعِرضهم، وتحجيم لانتشار الدعوة بينهم، بل صناعة توابيت، تقبر فيها أنفاس الدعاة ونفائس الدعاة ونفائس دعوتهم؟؟

فيا محترف الوقيعة في أعراض العلماء، اعلم أنك بهذه المشاقَّة قـد خرقـت حرمـة

[1] «تصنيف الناس» (ص٣١، ٣٢).

الاعتقاد الواجب في موالاة علماء الإسلام».اهـ[1]

وقال الشيخ -رحمه الله-: «ومن ألأم المسالك ما تسرَّب إلى بعض ديار الإسلام من بلاد الكفر، من نصب مشانق التجريح للشخص الذي يراد تحطيمه، والإحباط به بما يلوِّث وجه كرامته.

ويجري ذلك بواسطة سفيه يسافه عن غيره، متلاعب بدينه، قاعد مزجر الكلب النابح، سافل في خلقه، ممسوخ الخاطر، صفق الوجه، مغبون في أدبه، وخلقه، ودينه».[2]

وقال -رحمه الله-: «وهكذا في سيل متدفق سيال على ألسنة كالسياط، دأبها التَّربُّص، فالتَّوثُّب على الأعراض، والتَّمضمض بالاعتراض، مما يوسع جراح الأمة، ويلغي الثقة في علماء الملة، ويغتال الفضل بين أفرادها، ويقطع أرحامها تأسيساً على خيوط من الأوهام، ومنازلات بلا برهان، تجرُّ إلى فتن تدقُّ الأبواب، وتضرب الثقة في قوام الأمة من خيار العباد.

فبئس المنتجع، وبئست الهواية، ويا ويحهم يوم تبلى السرائر يوم القيامة».[3]

وقال-رحمه الله-: «وترى هذا «الرمز البغيض» مهموماً بمحاصرة الدعاة بسلسلة طويل ذرعها، رديء متنها، تجر أثقالاً من الألقاب المنفِّرة، والتهم الفاجرة، ليسلكهم في قطار أهل الأهواء، وضُلّال أهل القبلة، وجعلهم وقود بلبلة، وحطب اضطراب.

---

[1] «المصدر السابق» (ص٢٥).

[2] «المصدر السابق» (ص١٤).

[3] «المصدر السابق» (ص١٧).

وبالجملة فهذا «القطيع» هم أسوأ «غزاة الأعراض بالأمراض» والعضِّ بالباطل في غوارب العباد، والتَّفكُّه بها، فهم مقرَّنون بأصفاد: الغِل، والبغضاء، والحسد، والغيبة، والنميمة، والكذب، والبَهت، والإفك، والهمز، واللمز، جميعها، في نفاذ واحد. إنهم بحق: «رمز الإرادة السيئة» يرتعون فيها بشهوة جامحة. نعوذ بالله من حالهم، لا رُعوا».اهـ[1]

وقال الشيخ -رحمه الله-: «وفي عصرنا الحاضر يأخذ الدَّورُ في هذه الفتنة دورته في مسلاخ من المنتسبين إلى السنة، متلفعين بمِرط ينسبونه إلى السلفية ـ ظلماً لها ـ فنصبوا أنفسهم لرمي الدعاة بالتهم الفاجرة، المبنية على الحجج الواهية، وهذا بلاء عريض، وفتنة مضلة في تقليص ظل الدين، وتشتيت جماعته، وزرع البغضاء بينهم، وإسقاط حملته من أعين الرعية، وما هنالك من العناد، وجحد الحق تارة، وردِّه أخرى.

صدق الأئمة الهداة: إِنَّ رَمْيَ العلماء بالنقائص، وتصنيفَهم البائسَ من البينات، فتح باب زندقة مكشوفة.

ويا لله كم صدَّت هذه الفتنة العمياء عن الوقوف في وجه المد الإلحادي، والمد الطرقي، والعبث الأخلاقي، وإعطاء الفرصة لهم في استباحة أخلاقيات العباد، وتأجيج سبل الفساد والإفساد.

إلى آخر ما تجره هذه المكيدة المهينة من جنايات على الدين، وعلى علمائه، وعلى الأمة، وعلى ولاة أمرها.

---

[1] «المصدر السابق» (ص٢٢).

وبالجملـة فهـي فتنـة مُضِـلَّة، والقـائم بهـا «مفتـون» و «منشـق» عـن جماعـة المسلمين». اهـ[1]

وقال العلامة بكر أبو زيد –رحمه الله-: «يوجـد أفـراد شُـغلهم الشـاغل: تطيـير الأخبار كُل مطار؛ يتلقى لسان عن لسان بلا تثبت ولا روية، ثم ينشره بفمـه ولسـانه بلا وعي ولا تعقل، فتراه يقذف بالكلام، ويطير به هنـا وهنـاك، فاحـذر طـريقتهم، وادفع في وجهها، واعمل على استصلاح حالهم.

ومن وقع في حبالهم فعليه سلُّ يده من رابطتهم هذه.

والتزم «الإنصاف الأدبي» بأن لا تجحد ما للإنسـان مـن فضـل، وإذا أذنـب فـلا تفرح بذنبه[2]، ولا تتخذ الوقائع العارضة منهية لحـال الشـخص، واتخاذهـا رصـيداً يُنفق منه الجراح في الثلب، والطعن. وأن تدعو لـه بالهدايـة، أمـا التَّزَيُّـد عليـه، وأمـا البحث عن هفواته، وتصيدها، فذنوب مضافة أخرى.

والرسوخ في الإنصاف بحاجة إلى قدر كبير من خلق رفيع، ودين متين.

وعليه فاحذر قلة الإنصاف: ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال وإن كـانوا ذوي رحم.

واحذر «الفتانين» دعاة «الفتنة» الذين يتصيَّدون العثرات وسيماهُم:

جعل الدعاة تحت مطارق النقد، وقوارع التصنيف، موظفين لذلك: الحرص على تصيد الخطـأ، وحمـل المحـتملات عـلى المؤاخـذات، والفـرح بـالزلات والعثـرات،

[1] «المصدر السابق» (ص٢٨).

[2] عكس ما يفعل غلاة القوم هداهم المليك الرحمن.

ليمسكوا بها بالحسد والثلب، واتخاذها ديدناً.

وهذا من أعظم التجني على أعراض المسلمين عامة، وعلى الدعاة منهم خاصة.

وسيماهم أيضاً: توظيف النصوص في غير مجالها، وإخراجها في غير براقعها، لتكثير الجمع، والبحث عن الأنصار، وتغرير الناس بذلك.

فإذا رأيت هذا القطيع فكبِّر عليهم، وولِّهم ظهرك، وإن استطعت صدَّ هجومهم وصيالهم فهو من دفع الصائل.

واعلم أن «تصنيف العالم الداعية» -وهو من أهل السنة- ورميهُ بالنقائص: ناقض من نواقض الدعوة، وإسهام في تقويض الدعوة، ونكث الثقة، وصرف الناس عن الخير، وبقدر هذا الصد، ينفتح السبيل للزائغين، فاحذر الوقوع في ذلك».اهـ[1]

وقال العلامة بكر أبو زيد -رحمه الله-: «قد ترى الرجل العظيم يشار إليه بالعلم والدين، وقفز القنطرة في أبواب التوحيد على أصول الإسلام والسنة وجادة سلف الأمة، ثم يحصل منه هفوة، أو هفوات، أو زلة، أو زلات.

فلتعلم هنا: أنه ما كل عالم ولا داعية كذلك يؤخذ بهفوته، ولا يُتبع بزلته، فلو عُمل ذلك لما بقي معنا داعية قط، وكُلٌّ رادٌّ ومردُودٌ عليه، والعصمة لأنبياء الله ورسله.

نعم: يُنبه على خطئه، ولا يُجرَّم به، فيُحرمُ الناسُ من علمه ودعوته، وما يحصل على يديه من الخير[2].

---

[1] «المصدر السابق» (ص٧٧-٧٩).

[2] هذا هو الحق والعدل الذي أمر الله به.

ومن جَرَّم المخطئ في خطئه الصادر عن اجتهاد له فيه مسرحٌ شرعاً، فهو صاحب هوى يحمل التبعة مرتين: تبعة التجريم، وتبعة حرمان الناس من علمه، بل عليه عدة تبعات معلومة لمن تأملها.

وقد ترى الرجل العظيم، يشار إليه بالعلم والدين، وقد ينضاف إلى ذلك نزاله في ساحات الجهاد، وشُهود سنابك الجياد، وبارقة السيوف، ويكون له بجانب ذلك هنات وهنات في توحيد العبادة، أو توحيد الأسماء والصفات، ومع هذا فترى نظراءه من أهل العلم والإيمان ممن سلم من هذه الهنات، يشهدون بفضله، ويقرون بعلمه، ويدينون لفقهه، وعلو كعبه، فيعتمدون كتبه وأقواله، ولا يصرفهم هذا عن هذا: «وإذا بلغ الماء قُلَّتين لم يحمل الخبث».

ولا تمنعه الاستفادة منه من البيان بلطف عما حصل له من عثرات، بل يبينونها ويسألون الله أن يُقيل عثرته، وأن يغفرها بجانب فضله وفضيلته.

وخذ شاهداً في حال المعاصرة: إنَّ شُداة اعتقاد السلف -كثَّر الله جمعهم- يكُدُّون ليلهم ونهارهم، ويبذلون وُكدهم في تحضير الرسائل الجامعية لعدد من وجوه أهل العلم في دراسة حياتهم، وسيرهم، وجمع شمائلهم، وتحقيق كتبهم، ونشرها بين الناس، ويرون هذا قربة بعلمٍ يُنتفع به، وتتسابق كلمة علماء العصر بالمدح والثناء.

وبهذا تعلم أن تلك البادرة «الملعونة» من تكفير الأئمة: النووي، وابن دقيق العيد، وابن حجر العسقلاني -رحمهم الله تعالى- أو الحط من أقدارهم، أو أنهم مبتدعة ضلال. كل هذا من عمل الشيطان، وباب ضلالة وإضلال، وفساد وإفساد، وإذا جُرح شهود الشرع جُرح المشهود به، لكن الأغرار لا يفقهون ولا يتثبَّتون، فهل

من مُنفذٍ في الواقعين نصيحة زياد فيما ساقه ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- بسنده أن زياداً خطب على منبر الكوفة فقال: «أيها الناس إني بِتُّ ليلتي هذه مُهتماً بخلال ثلاث رأيت أن أتقدم إليكم فيهن بالنصيحة:

رأيت إعظام ذوي الشرف، وإجلال ذوي العلم، وتوقير ذوي الأسنان.

والله لا أوتى برجل ردَّ على ذي علم ليضع بذلك منه إلا عاقبته ... إلى أن قال:

إنما الناس بأعلامهم، وعلمائهم، وذوي أسنانهم».

وإن سألت عن الموقف الشرعي من انشقاق هؤلاء بظاهرة التجريح، فأقول:

أـ احذر هذا الانشقاق لا تقع في مثله مع «المنشقِّين الجرَّاحين» المبذِّرين للوقت والجهد والنشاط في قيل وقال، وكثرة السؤال عن «تصنيف العباد»، وذلك فيما انشقوا فيه، فهو ذنب تلبَّسوا به، وبلوى وقعوا فيها، وادعُ لهم بالعافية.

ب ـ إذا بُليت بالذين يأتون في مجالسهم هذا المنكر «تصنيف الناس بغير حق» واللهث وراءه، فبادر بإنفاذ أمر الله في مثل من قال الله فيهم: **﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾**.[1]».اهـ[2]

كَلامٌ مُؤَثِّرٌ يُسَطَّرُ بِمَاءِ العُيُونِ لِلإِمَامِ الشَّوْكَانِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-:

قال الإمام الشوكاني -رحمه الله- معتذراً عما كان قد بدر منه سابقاً من تكفيره لأرباب الاتحاد في رسالة له وهو شاب-: «كان تحرير هذا الجواب في عنفوان

---

[1] [الأنعام: ٦٨].

[2] «المصدر السابق» (ص٩٢-٩٥).

الشباب، وأنا الآن أتوقف في حال هؤلاء، وأتبرأ من كل ما كان من أقوالهم وأفعالهم مخالفاً لهذه الشريعة البيضاء الواضحة، التي ليلها كنهارها، ولم يتعبَّدني الله بتكفير من صار في ظاهر أمره من أهل الإسلام. وهب أن المراد بما في كتبهم وما نقل عنهم من الكلمات المستنكرة المعنى الظاهر والمدلول العربي، وأنه قاضٍ على قائله بالكفر البواح، والضَّلال الصُّراح؛ فمن أين لنا أن قائله لم يتب عنه؟ ونحن لو كنا في عصره بل في مصره بل في منزله الذي يعالج فيه سكرات الموت لم يكن لنا إلى القطع بعدم التوبة سبيل، لأنها تقع من العبد بمجرد عقد القلب ما لم يغرغر بالموت، فكيف وبيننا وبينهم من السنين عدة مئين.

ولا يصح الاعتراض على هذا بالكفار، فيقال: هذا التَّجويز ممكن في الكفار على اختلاف أنواعهم، لأنا نقول: فرق بين من أصله الإسلام ومن أصله الكفر، فإن الحمل على الأصل مع اللبس هو الواجب، لاسيما والخروج من الكفر إلى الإسلام لا يكون إلا بأقوال وأفعال لا بمجرد عقد القلب والتوجه بالنية المشتملَين على الندم والعزم على عدم المعاودة؛ فإن ذلك يكفي في التوبة ولا يكفي في مصير الكافر مسلماً، وأيضاً فرق بين كفر التأويل وكفر التصريح، على أني لا أثبت كفر التأويل -كما حققته في غير هذا الموطن- وفي هذه الإشارة كفاية لمن له هداية.

وفي ذنوبنا التي قد أثقلت ظهورنا لقلوبنا أعظمُ شغلة، وطوبى لمن شغلته عيوبه، ومن حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه، فالراحلة التي قد حملت مالا تكاد تنوء به؛ إذا وضع عليها زيادة عليه انقطع ظهرها، وقعدت على الطريق قبل وصول المنزل، وبلا شك أن التوثب على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلاً عن المقطوع

بإسلامهم جراءة غير محمودة، فربما كذب الظنُّ، وبطل الحديث، وتقشَّعت سحائب الشكوك، وتجلَّت ظلمات الظُّنون، وطاحت الدقائق، وحقَّت الحقائق، وإن يوماً يفر المرء من أبيه، ويشحُّ بما معه من الحسنات على أحبابه وذويه، لحقيقٌ بأن يحافظ فيه على الحسنات، ولا يدعها يوم القيامة نهباً بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى، قبل أن يخرج إلى هذا العالم بدهور، وهو غير محمود على ذلك ولا مأجور، فهذا مالا يفعله بنفسه العاقل، وأشد من ذلك أن ينثر جراب طاعاته، وينثل كنانة حسناته على أعدائه، غير مشكور بل مقهور، وهكذا يُفعل عند الحضور للحساب بين يدي الجبار بالمغتابين والنمامين والهمازين واللمازين؛ فإنه قد علم بالضرورة الدينية أن مظلمة العرض كمظلمة المال والدم، ومجرد التفاوت في مقدار المظلمة لا يوجب عدم إنصاف ذلك الشيء المتفاوت أو بعضه بكونه مظلمة، فكل واحدة من هذه الثلاث مظلمة لآدمي، وكل مظلمة لآدمي لا تسقط إلا بعفوه، وما لم يعف عنه باقٍ على فاعله يوافي عرصات القيامة، فقل لي: كيف يرجو من ظَلم ميتاً بثلب عرضه أن يعفو عنه؟ ومن ذاك الذي يعفو في هذا الموقف -وهو أحوج ما كان إلى ما يقيه عن النار-؟ وإذا التبس عليك هذا فانظر ما تجده من الطباع البشرية في هذه الدار، فإنه لو أُلقي الواحد من هذا النوع الإنساني إلى نار من نيار هذه الدنيا وأمكنه أن يتَّقيها بأبيه أو بأمه أو بابنه أو بحبيبه لفعل، فكيف بنار الآخرة التي ليست نار هذه الدنيا بالنسبة إليها شيئاً؟ ومن هذه الحيثية قال بعض من نظر بعين الحقيقة: لو كنت مغتاباً أحدا لاغتبت أبي وأمي لأنهما أحقُ بحسناتي التي تؤخذ منى قسراً. وما أحسن هذا الكلام!

ولا ريب أن أشد أنواع الغيبة وأضرها وأشرها وأكثرها بلاءً وعقاباً ما بلغ منها

إلى حدِّ التكفير والللعن، فإنه قد صحَّ أن تكفير المؤمن كفر، ولعنه راجع على فاعله، وسبابه فسق، وهذه عقوبة من جهة الله -سبحانه-، وأما من وقع له التكفير واللعن والسب؛ فمظلمة باقية على ظهر المكفر واللاعن والسَّبَّاب، فانظر كيف صار المكفِّرُ كافراً، واللاعن ملعوناً، والسَّبَّاب فاسقاً، ولم يكن ذلك حد عقوبته، بل غريمه ينتظر بعرصات المحشر ليأخذ من حسناته، أو يَضع عليه من سيئاته بمقدار تلك المظلمة، ومع ذلك فلا بد من شيء غير ذلك؛ وهو العقوبة على مخالفة النهي، لأن الله قد نهى في كتابه، وعلى لسان ورسوله عن الغيبة بجميع أقسامها، ومخالف النهي فاعلُ محرمٍ، وفاعل المحرم معاقبٌ عليه.

وهذا عارِضٌ مِن القولِ جَرَى به القلمُ، ثم أُحْجِمُ عن الكلامِ، سائلاً مِن الله حُسنَ الخِتامِ».اهـ[1]

* * * * *

[1] «البدر الطالع» (١/ ٣٧٨-٣٨٠).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةَ عَشْرَةَ

تَنْبِيهُ الخَوَاصّ إِلَى حُكْمِ الامْتِحَانِ بِالأَشْخَاص

هذه المسألة -في الحقيقة- من المسائل التي حصل فيها خلط كثير وخبط كبير بين السلفيين في زماننا هذا، فتجد الطالب السلفي يحب شيخاً من شيوخ الدعوة، وعالماً من علمائها لم تتفق كلمة الأمة -أو على الأقل كلمة أهل هذه الدعوة- على إمامته، وبينه وبين بعض المشايخ الآخرين خلاف في بعض المسائل، فيصبح يَمتحِن غيره بشيخه هذا، فمن ذكره بخير أحبَّه وقرَّبه، ومن ذكره بسوء، أو على الأقل لم يُطْرِ عليه الإطراء الواجب عند ذاك، هجره وبدَّعه وضلَّله وقال عنه: إنه يطعن في السنة، أو يطعن في السلف وفي المنهج السلفي، وفي علماء المنهج السلفي، وإنه ينسف الرسالات السماوية، وما جاء في الكتب المنزلة!...الخ

والعجب ممن يمتحن الناس بنفسه، ويجعل الطاعن فيه طاعناً في أهل الحديث، أو في منهج السلف.

وما أسهل أن نقلب الأمر عليهم، فإذا قالوا: نمتحن بشيخنا، نقول لهم: لا، بل بشيخنا، فإن قالوا: بل شيخنا أولى، نقول لهم: ولم ذلك؟ وما الدليل؟ وهل كلامك أولى من كلامي بالقبول؟ ولم؟...وهكذا.

فليت شعري! ما الذي جعل شيخك هذا أولى من شيخ غيرك بالامتحان؟ فليس شيخك بأولى من غيره في هذا، ولمَ يَحِقُّ لك ذلك مع شيخك ولا يَحِقُّ لمخالفك مع شيخه، مع أن الشيخين قد يكونان كلاهما له سابقة فضل في الدعوة، وفضل وجهاد

في محاربة أهل البدع، فيصبح الولاء والبراء في الرجال، ويأتيك هؤلاء بكل وقاحة يقولون: الامتحان من منهج السلف، نقول: نعم، الامتحان من منهج السلف، ولكن ليس هو بامتحانكم هذا، فالامتحان عند السلف كان له أصول وضوابط، ويقوم على شيء واضح معلوم، أما أنتم اليوم فقد غيَّرتم وبدَّلتم -والله-.

وأقولها بكل جرأة وصراحة:

لقد ذهب أكثرُ الذين يمتحن بهم، ولم يبق في زماننا هذا من يمتحن به إلا نادراً؛ لكثرة اختلاط الأمور واختلافها، ورِقَّة الدين الحاصلة، وكثرة الأحكام المبنية على الأوهام، وعدم التثبت، وخوض غمار الجرح والتعديل من لا يحسنه، ومن ليس من أهله.

ورحم الله الأئمة الثلاثة فهم كانوا محنةً لاتفاق كلمة السلفيين عليهم، أما اليوم فلا يكاد يكون هناك من يَعدِل مكانتهم، أو يُنزِّل منزلتهم.

فيتبين من ذلك أن للامتحان بالأشخاص ثلاثة أركان: الممتحِن، والممتحَن، والممتحَن به.

وبناءً على ذلك ها هنا أسئلة:

١ـ متى يُمتحن بالأشخاص؟

٢ـ من الذي يَمتحن؟

٣ـ من الذي يُمتحن: الموافق أم المخالف؟

٤ـ من الذي يُمتحن به: السني أم البدعي؟

٥ـ هل يُمتحن بالإمام والرأس في السنة أو البدعة أم بأي أحد؟

٦ـ هل يكون الامتحان في أي وقت، أم هو في زمان دون زمان؟

٧ـ هل يكون الامتحان في أي مكان، أم هو في مكان دون مكان؟

وجواباً على هذه الأسئلة، لا بد من بيان عدة أمور:

أولاً: أن السلف كانوا يفرقون بين الإمام المتفق على إمامته -وما أقلهم!-، وبين العالم أو الشيخ أو الراوي صاحب السنة غير المتفق على إمامته، أو غير معروف عند كثير من الناس؛ فكانوا يمتحنون الأمة بالأول، ولا يمتحنون بالثاني إلا أهل بلده خاصةً[1]، فلذلك تجد العبارات تختلف بين ذكر الصحابة والتابعين والإمام أحمد ومالك، وبين من هم دونهم من العلماء، فانظر على سبيل المثال:

الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-:

لا يشك أحد في إمامة الإمام أحمد -رحمه الله- لأهل السنة قاطبةً؛ لذا كان الامتحان فيه عاماً دون تخصيص ببلد ما، أو زمن ما:

قال عبد الرحمن ابن أبي حاتم -رحمه الله-: «باب استحقاق الرجل السنة بمحبة أحمد بن حنبل:

«قال قتيبة بن سعيد -رحمه الله-: إذا رأيت الرجل يحبُّ أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة وجماعة.[2]

---

[1] قال شيخنا في «كتابه» (ص٩٠): «رأيتُ مَن يخلِطُ بينَ الامتحانِ (للشَّخْص)، والامتحان (بالشَّخْص)!! -وقد يجتمعان!-!

ورأيتُ مَن لمْ يتَنَبَّه إلى بعضِ كلامِ عُلماءِ السَّلَفِ في (الامتحانِ بالأشخاصِ) -في بعضِ الأزمانِ دون بعضٍ-، وكونِهِ مُنَزَّلاً بحَسَبِ بُلدانٍ دونَ أُخرى...

فهذانِ أمرانِ لم يتنبَّهْ إليهما كثيرٌ ممَّن خاضَ هذه المسألةَ!».اهـ

[2] انظر «السير» (١١/ ١٩٥).

[وقال] قتيبة بن سعيد: إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه على الطريق.

[وقال] عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: إذا رأيتم الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة.

[وقال] الفلاس: إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم انه مبتدع ضال». اهـ[1]

قال الألوسي -رحمه الله-: «قال مزاحم الخاقاني:

لقد صار في الآفاق أحمد محنة　　وأمر الورى فيها فليس بمشكلِ

ترى ذا الهوى جهلاً لأحمد مبغضاً　　وتعرف ذا التقوى بِحُبِّ ابن حنبلِ

قلت: ورأيت في «تاريخ الخطيب البغدادي» نحو هذين البيتين لأبن أعين وهما:

أضحى ابن حنبل محنةً مأمونةً　　وبحبِّ أحمد يُعرفُ المتنسِّكُ

وإذا رأيت لأحمد متنقصاً　　فأعلم بأن ستوره سَتُهَتَّكُ

قال: وقال الهَمْداني: أحمد محنة يعرف به المسلم من الزنديق.

وقال الدورقي: من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهموه على الإسلام». اهـ[2]

أما من هو دون الإمام أحمد فكان الامتحان جزئياً، لأهل بلد ذلك العالم أو الراوي:

فهذا إسحاق بن راهويه -رحمه الله- كان من أهل خراسان؛ فقال نعيم بن حماد:

---

(1) «الجرح والتعديل» (١/ ٣٠٧-٣٠٩).

(2) «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» (١/ ٢٠٣).

«إذا رأيت (**الخراساني**) يتكلم في (إسحاق بن راهويه)، فاتهمه في دينه».اهـ[1]

وهذا معافى بن عمران -رحمه الله- كان من أهل الموصل؛ فقال أحمد بن زهير: سمعت أحمد بن عبد الله بن يونس يقول: «امتحنوا أهل (**الموصل**) بمعافى بن عمران، فإن أحبوه فهم أهل السنة، وإن أبغضوه فهم أهل البدعة، كما يمتحن أهل (**الكوفة**) بيحيى».اهـ[2]

وروى أحمد بن عبد الله بن يونس، عن سفيان الثوري قال: «امتحنوا أهل (**الموصل**) بالمعافى».[3]

وانظر -تصديقاً لما قلنا- إنصاف العلماء المعتدلين، وفقههم لهذه المسألة فيمن هم دون الإمامة العامة للسنة وأهلها: قال الإمامُ ابنُ مَعِين -رحمه الله-: «إذا رأيتَ إنساناً يقعُ في عِكْرِمَةَ، وفي حمادٍ: فاتَّهِمْهُ على الإسلام».

فعلَّقَ الحافظ الذَّهَبِيُّ -قائلاً-:

«هذا محمولٌ على الوُقوعِ فيهما بهوىً وحَيْفٍ -في وزنهما-، أمَّا مَن نَقَلَ ما قيل في جرحِهما، وتعديلِهما -على الإنصاف؛ فقد أصاب».

ثانياً: ومن جهة أخرى فإن الامتحان يكون لأهل البدع لا لأهل السنة:

قال الإمامُ البَرْبَهَارِيُّ -رحمه الله- فِي «شَرْح السُّنَّة»[4] فِي الامْتِحَان بِحُبّ أَهْلِ السُّنَّة: «إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَبا هُرَيْرَة، وَأَنَس بن مَالِك، وَأُسَيْد بن حُضَير: فَاعْلَم أَنَّهُ

---

[1] «السير» (١١/ ٣٧٠).

[2] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي» (١/ ٧٤).

[3] «تهذيب التهذيب» (١٠/ ١٨٠)، «السير» (٩/ ٨٢).

[4] (ص١١١) (رقم:١٤٤).

صَاحِبُ سُنَّة -إِنْ شَاءَ اللهُ-.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَيُّوبَ، وَابْنَ عَوْن، وَيُونُس بن عُبَيد، وَعَبْدَ الله بـنَ إِدْرِيـس الأَوْدِي، وَالشَّعْبِي، وَمالِك بن مِغْوَل، وَيَزِيد بن زُرَيع، وَمُعَـاذ بـن مُعَـاذ، وَوَهْـبَ بـن جَرِير، وَحَمَّاد بن زَيْد، وَحَمَّاد بن سَلَمَة، وَمَالِك بن أَنَس، وَالأَوْزَاعِي، وَزَائِدَة بن قُدامَة: فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَـدَ بـن حَنْبَـل، وَالحَجَّـاجَ بـن المِنْهَـال، وَأَحْمَـدَ بـن نَصْر -وَذَكَرَهُم بِخَيْر، وَقَالَ قَوْلَهُم-: فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة».اهـ

قلت: فانظر هنا؛ هل يختلف اثنان من أهل السنة في حب هؤلاء السلف؟ فثبت بهذا أن المقصود بالامتحان هنا هم أهل البدع، أو من يخفى أمرهم، لا أهل السنة.

وقال -رحمهُ اللهُ-[1] فِي الامْتِحَان بِبُغْضِ أَهْلِ البِدْعَةِ:

«إِذَا سمعت الرَّجُلَ يَذْكُرُ ابْنَ أَبِي دُؤَاد، وَبشر المَرِيسِي، وثُمَامَة، أَو أَبا الهُذَيْل، أَو هِشَاماً الفُوَطِي-أَوْ وَاحِداً مِنْ أَتْباعِهِم وَأَشْياعِهِم؛ فَاحْذَرْه؛ فَإِنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ».

قلت: فانظر هنا؛ هل يختلف اثنان من أهل السنة في بغض هؤلاء المبتدعة؟ فثبت بهذا أن المقصود بالامتحان هنا هم أهل البدع، أو من يخفى أمرهم، لا أهل السنة.

ثالثاً: ومن جهة أخرى فإن الامتحان يكون برؤوس أهل السنة وأهل البدعـة، لا بكل من هبَّ ودب:

قال شيخنا في «كتابه»[2]: «فَالمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن[3] -أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَة-:

---

[1] (ص١١٦) (رقم:١٥٢).

[2] (ص٩٥).

[3] المذكورتين آنفاً في كلام البربهاري -رحمه الله-.

أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ -كِلَيْهِما- رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيه:

فَأَهْلُ السُّنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة.

وَأَهْلُ البدعةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة.

فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ -بَل الأَهَمُّ-هُنَا-هُوَ:

هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ -أَوْ داعٍ إِلَيْهَا- عالِماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً -فِيهَا- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان) كَمِثْلِ مَا يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟!

وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ -أَوْ عَامِلٍ بِهَا- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيها- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هُنا المِحَكُّ، وَمَرْبَطُ الفَرَسِ -كَمَا يُقَال-.

فَهَلْ يَجُوزُ إِلْحَاقُ (عُمُومِ) ثِقاتِ الرُّواةِ بِأُولَئِكَ المَذْكُورِين بِأَسْمَائِهِم -عَلَى وَجْهِ الخُصُوص-؛ لِيُمْتَحَنَ بِهِم؟!

فَمَا فَائِدَةُ (تَخْصِيصِ) أُولَئِكَ الأَعْيَان -فَقَط-؟!

وَمِثْلُ ذَلِكَ -سَواءً بِسَواءٍ- يُقَال فِي المُبْتَدِعَةِ، وَرُؤُوسِهِم...

فَضْلاً عَن أَنْ يَكُونَ (الامْتِحانُ) بِأَشْخَاصٍ يَنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّة، وَيَدْعُونَ إِلَيْهَا، وَيُعْرَفُونَ بِهِا؛ لَكِن: وَقَعَت مِنْهُم أَخطَاءٌ، وَوَقَعُوا فِي أَغْلاَط!

فَهَذا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الحَقِّ (الامْتِحَانُ) بِهِ». اهـ

وقال الإمامُ البَرْبَهارِيُّ في «شرح السُّنَّة»[1]: و«المِحنة في الإسلام بدعة، وأما

---

[1] (ص١١٧) (رقم:١٥٣).

اليومَ: فيُمْتَحَنُ بالسُّنَّة..».[1]

قال الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- شارحاً هذه العبارة-: «الأصل في المسلم الخير وإحسان الظن به ما لم يظهر منه خلاف ذلك، هذه هي القاعدة، فالمؤلف يقول: ما دام المسلم لم يظهر منه خلاف ذلك، هـذه هـي القاعـدة، فـالمؤلف يقـول: مـا دام المسلم لم يظهر منه إلا الخير فإننا نقبل منه الخير، حتى المنافق، الرسول -صلى الله عليه وسلم- قَبِلَ ظاهرَ المنافقين، ووكل سرائرهم إلى الله -سبحانه وتعالى-، فما دام أنـه لم يظهر منه شيء فأنت تحسن الظن به، لكن إذا ظهر منه بغض للسـنة، ولأهـل السـنة؛ فحينئذٍ فاحذره، هذا معنى قوله: (والمحنة في الإسلام بدعة) يعني أي مسلم لم يظهـر منه سوء فلا تمتحنه.

(وأما اليوم) أي: في وقته فصار يمتحن بالسنة، لأنها كثرت الفرق الضـالة التـي تدَّعي الإسلام، فلا بد أن يُعرف من هو على السنة، ولا يُغتر بكونه يدَّعي الإسلام.

فالذي يحب أهل السنة هذا دليل على أنه من أهل الخير، والذي يحب أهل البدعة هذا دليل على أنه من أهل الشر».اهـ[2]

وقال الشيخ أحمد النجمي -رحمـه الله- معلقـاً عـلى هـذه العبـارة-: «يعنـي أن يمتحن الرجل حتى يعرف هل هو من أهل السنة أم لا؟ والظـاهر أنَّ عمـوم النـاس

---

[1] قال شيخنا في «كتابه» (ص١٧٦) -معلقاً-: «فما الذي فَرَّقَ -حُكماً- بين (الأمـس) و(اليـوم) إلا النظـرُ في المصلحة والمفسدة -بحَسَب اختلافِ الزَّمان-!».اهـ

قلت: كانت بدعةً ثم صارت سنة ثم عادت اليوم بدعةً على الحال الذي يقوم بـه غـلاة التجـريح، فيحصـل بسببها تفرق المؤمنين، وشق صف السلفيين.

[2] «إتحاف القاري» (٢/ ٢٤١).

على عموم الإسلام، ولا نمتحن أحداً إلاَّ إذا أظهر لنا خلاف مذهب أهل السنة، بأن يكون متهاوناً بالإرجاء، أو بمعتقد الجهمية، أو الصوفية، أو الرافضة، أو ما أشبه ذلك، فهو يُسأل عمَّا هو متهمٌ به، فإن كان مرجئاً يُسأل: هل الإيمان يزيد وينقص؟ وهل هو اعتقادٌ، وقولٌ، وعمل، أم يكفي فيه التصديق؟ وإذا كان معتزلياً: عن الأصول الخمسة التي عند المعتزلة، وإذا كان جهمياً سئل: عن الصفات، وعن القول في كتاب الله، وإن كان رافضياً سئل: عن أهل البيت؛ هل هم معصومون أو لا؟ وهكذا يقال».اهـ[1]

أَقْوَالُ أَهْلِ العِلمِ فِي مَسْأَلَةِ الامْتِحَان:

وأُورِد -هاهنا- كلام أهل العلم في زماننا في مسألة الامتحان، وأصدره بكلام الشيخ العباد -حَفِظَهُ اللهُ وأمتع به- فهو كلام فصل جزل، لا بهرج ولا هزل، أعرض عنه غلاة التجريح لمخالفته هواهم، بل ومنهم من يحذر منه تلويحاً من وراء وراء، دون التصريح بذلك، حتى لا يصطدم بهذا الجبل، فيكسر قرنيه.

١) الشيخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد -حفظه الله-:

قال الإمام العَلاَّمَة بقية السلف محدث الديار الحجازية الشيخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد -حَفِظَهُ اللهُ- فِي رِسالَتَيه: «الحثُّ على اتباع السنة» (ص٥٨-٦٢)، و«رفقاً أهل السنة» (ص٦٥-٧٠): «**بِدْعَةُ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ:**

وَمِنَ البِدَعِ المُنْكَرَةِ: مَا حَدَثَ فِي هَذا الزَّمَانِ مِن امْتِحَانِ بَعْضٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْضاً بِأَشْخَاصٍ[2]، سَواءٌ كَانَ البَاعِثُ على الامتحانِ الجفاءَ في شخصٍ يُمْتَحَنُ به، أو

---

[1] «إرشاد الساري» (ص٢٢٧).

[2] قال شيخنا في «كتابه» (ص٩٢): «وَالمَقْصُودُ بِذَلِك: امْتِحانُ النَّاسِ بِالنَّاس؛ فَمَثَلاً: فُلاَنٌ مُبْتَدِع؛ مَاذا تَقُولُ فِيه؟ إِنْ قَال: هُوَ مُبْتَدِع! فَهَذا سُنِّيٌّ! وَإِنْ قَال: لَيْسَ مُبْتَدِعاً! فَهَذا مُبْطِل، وَسَاقِط، وَمَايع، وَضَايع،=

كان الباعثُ عَلَيْهِ الإِطْرَاءَ لِشَخْصٍ آخَرَ.

وَإِذَا كَانَتْ نَتِيجَةُ الامْتِحَانِ المُوافَقَةَ لِمَا أَرَادَهُ المُمْتَحِنُ: ظَفِرَ بِالتَّرْحِيبِ وَالمَدْحِ وَالثَّنَاء! وَإِلاَّ: كَانَ حَظُّهُ التَّجْرِيحَ وَالتَّبْدِيعَ، وَالهجْرَ وَالتَّحْذِير!!

وَهَذِهِ نُقُولٌ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ[1]؛ فِي أَوَّلِهَا: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ بِأَشْخَاصٍ لِلجَفَاء فِيهِم، وَفِي آخِرِهَا: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ بِأَشْخَاصٍ آخَرِينَ لإِطْرَائِهِم:

قَال -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣/ ٤١٣-٤١٤) -فِي كَلامٍ لَهُ عَنْ يَزِيدَ بِن مُعاوِيَة-:

«والصواب هو ما عليه الأئمة، من أنه لا يخص بمحبة ولا يلعن، ومع هذا فإن كان فاسقاً أو ظالماً فالله يغفر للفاسق والظالم، ولا سيما إذا أتى بحسنات عظيمة، وقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن النبي ﷺ قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»، وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد بن معاوية، وكان معه أبو أيوب الأنصاري -رضي الله عنه-...

فَالوَاجِبُ الاقتصاد في ذلك، والإِعْرَاضُ عَنْ ذِكْرِ يَزِيدَ بن مُعاوِيَة، وَامْتِحانِ المُسْلِمِين بِهِ؛ فَإِنَّ هَذا مِنَ البِدَعِ المُخالِفَةِ لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَة».

وَقَال (٣/ ٤١٥): «وَكَذَلِكَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الأُمَّةِ وَامْتِحَانُهَا بِمَا لَمْ يَأْمُر اللهُ بِهِ وَلاَ رَسُولُهُ ﷺ».

=ومُتَفَلْسِف! وَقَدْ يُلْحَقُ بِهِ؛ لِيَصِيرَ -بَعْدُ- مُبْتَدِعاً مِثْلَه!!».اهـ

[1] ولـمَّا ذكرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ مسألةَ (رؤية الكُفَّار لربِّهم) -سُبحانَه-؛ قال -رحمه الله-: «لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألةَ محنةً وشِعاراً يُفَضِّلون بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثلَ هذا ممَّا يكرهُهُ اللهُ ورسولُهُ».اهـ «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٤).

وَقَالَ (٢٠/ ١٦٤): «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْصِبَ لِلأُمَّةِ شَخْصاً يَدْعُو إِلى طَرِيقَتِه، وَيُوَالِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلاَ يَنْصِبَ لَهُمْ كَلاَماً يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي: غَيْرَ كَلاَمِ الله، وَرَسُولِهِ، وَما اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الأُمَّة، بَلْ هَذا مِنْ فِعْلِ أَهْلِ البِدَعِ الَّذِينَ يَنْصِبُونَ لَهُم شَخْصاً -أَوْ كَلاماً- يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الأُمَّة، يُوالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الكَلامِ -أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ-، وَيُعَادُون».

وقال (٢٨/ ١٥-١٦): «فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك نظر فيه: فإن كان قد فعل ذنباً شرعياً عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنباً شرعياً لم يجز أن يعاقب بشيء لأجل غرض المعلم أو غيره.

وليس للمعلِّمين أن يحزِّبوا الناس ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء، بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى، كما قال الله -تعالى-: ﴿**وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**﴾».

وَلَوْ سَاغَ امْتِحَانُ النَّاسِ بِشَخْصٍ فِي هَذا الزَّمَان لِمَعْرِفَةِ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَوْ غَيْرِهِم بِهَذا الامْتِحَان؛ لَكَانَ الأَحَقَّ وَالأَوْلَى بِذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَمُفْتِي الدُّنْيا، وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَّة فِي زَمَانِه، الشَّيْخُ عَبْدُ العَزِيز بن عَبْد الله بن بَاز المتوفى في ٢٧ من شهر المحرم عام ١٤٢٠هـ -رَحِمَهُ الله- وغفر له وأجزل له المثوبة، الذي عرفه الخاص والعام بسعة علمه وكثرة نفعه وصدقه ورفقه وشفقته وحرصه على هداية الناس وتسديدهم، نحسبه كذلك ولا نزكِّي على الله أحداً؛ فَقَدْ كَانَ ذَا مَنْهَجٍ فَذٍّ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الله، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ الخَيْرَ، وَأَمْرِهِم بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِم عَنِ المُنْكَر، يَتَّسِمُ بِالرِّفْقِ

واللِّينِ فِي نُصْحِهِ، وَرُدُودِهِ الكَثِيرَةِ عَلَى غَيْرِه، مَنْهَجٌ سَدِيدٌ يُقَوِّمُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَلاَ يُقاوِمُهُم، وَيَنْهَضُ بِهِم وَلاَ يُناهِضُهُم، وَيَسْمُو بِهِم وَلاَ يَسِمُهُم، مَنْهَجٌ يُجَمِّعُ وَلاَ يُفَرِّق، وَيَلُمُّ وَلاَ يُمَزِّق، وَيُسَدِّدُ وَلاَ يُبَدِّد، وَيُيَسِّرُ وَلاَ يُعَسِّر، وَمَا أَحْوَجَ المُشْتَغلِين بِالعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ إِلَى سُلُوكِ هَذا المَسْلَكِ القَوِيمِ، وَالمَنْهَجِ العَظِيم؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ خَيْرٍ لِلْمُسْلِمِين، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُم.

وَالوَاجِبُ عَلَى الأَتْبَاعِ وَالمَتْبُوعِين -الَّذِينَ وَقَعُوا فِي ذَلِكَ الامْتِحَان- أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ هَذا المَسْلَكِ الَّذِي فَرَّقَ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَعَادَى بَعْضُهُم بَعْضاً -بِسَبَبِه-؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتْرُكَ الأَتْبَاعُ الامْتِحَانَ، وَكُلَّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ بُغْضٍ وَهَجْرٍ وَتَقَاطُع، وَأَنْ يَكُونُوا إِخْوَةً مُتآلِفِينَ، مُتَعَاوِنينَ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ المَتْبُوعُونَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَة الَّتِي تُوبِعُوا عَلَيْهَا، وَيُعْلِنُوا بَرَاءَتَهُم مِنْهَا، وَمِنْ عَمَلِ مَنْ يَقَعُ فِيهَا، وَبِذَلِكَ؛ يَسْلَمُ الأَتْبَاعُ مِنْ هَذا البَلاَء، وَالمَتْبُوعُونَ مِنْ تَبِعَةِ التَّسَبُّبِ بِهَذا الامْتِحَان، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَضْرَارٍ تَعُودُ عَلَيْهِم وَعَلى غَيْرِهِم». اهـ

وقال الشَّيْخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد -حَفِظَهُ الله- أيضاً-[1]: «إن الإنسان إذا أضاف إلى آخر بدعة سواء كانت بدعة مسلَّماً بها أو غير مسلَّم بها، فإذا ردَّ عليه وبيَّن فقد أدَّى ما عليه، وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُشْغَلَ الوَقْتُ كُلُّهُ بِمُتابَعَتِهِ، وَبِامْتِحَانِ النَّاسِ بِهِ، وَأَنَّ مَنْ لاَ يُبَدِّعُهُ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعاً، ثُمَّ يَتَهَاجَرُ النَّاسُ، ويفتتنُ النَّاسُ فِيما بَيْنَهُم، وَتَعُمُّ الفِتَنُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِسَبَبِ هَذا الامْتِحَان فِي مَوْقِفِ الإِنْسَان مِنْ (فُلاَن الفُلاَنِي) الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ (فُلان الفُلاَنِي) بِكَذا وَكَذا!!

[1] «شرح الأربعين النووية» شريط (١٢).

فَمِثْلُ هَذا لاَ يَسُوغُ، وَلاَ يَجُوزُ، **وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةَ السَّلَفِ**[1]، وَاللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُول: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ**﴾. وَالإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ البَلاَغُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَشْغَلُ وَقْتَهُ فِي مُتابَعَةِ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَالمَرْدُودُ عَلَيْهِ يَرُدّ، ثُمَّ يَصِيرُ الوَقْتُ كُلُّهُ رُدُوداً، وَمُقَابَلَةً، وسباباً، وَذَمًّا! ثُمَّ يَنْقَسِمُ النَّاسُ إِلَى مَجْمُوعَتَيْن: مَجْمُوعَةٍ تُؤَيِّدُ هَذا، وَمَجْمُوعَةٍ تُؤَيِّدُ هَذا! وَمَنْ لاَ يُبَدِّعُ هَذا يُهْجَر! فَتَنْتَقِلُ العَدْوَى إِلى مُخْتَلَفِ الأَمَاكِن، وَإِلى مُخْتَلَفِ البِلاَد:

فَمِثْلُ هَذَا العَمَلِ -كُلُّهُ- مِنَ الجَهْل، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَيْسَ هَذا عَمَلَهُم.

ومن أمثل من هو موجود، من أدركناه وشاهدناه من أهل السنة الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليهما-، فإن شأنهم أنهم يبيِّنون الحق، ويشتغلون بالعلم، ولا يكون شغلهم الشاغل متابعة الشخص الذي ردُّوا عليه. الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- ردَّ على واحد مبتدع كان يقرِّر مذهب الأشاعرة، وكان في كلامه: قال فلان -هداه الله-، قال فلان -هداه الله-، ثم اشتغل بالعلم وإفادة الناس، وما كان شغله الشاغل أنه يتابع هذا الشخص الذي رد عليه. ولكن الأدهى والأمر من ذلك أن يأتي بعض الناس يؤيِّدون هذا، وبعض الناس يؤيِّدون هذا، ثم إذا لم يكن للإنسان موقف من هذا الشخص؛ فإنه يُبدَّع ويُهجر كما هجر مع ذلك الذي ردوا عليه بالأول!

لاَ شَكَّ أَنَّ هَذا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا مِنَ الفِتَنِ التي شغلت أهل السنة

[1] بل هي طريقة شرار الخلف!

بعضهم ببعض، وشَغَلَتهم عن الاشتغال بغيرهم ممن ينبغي أن يشتغل فيهم في بيان بدعهم، والتحذير منهم ومن طرقهم ومناهجهم التي هي مخالفة للحق والهدى». اهـ

٢) الشيخ محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله-:

قال الشيخ العلامة ابن عثيمين -رحمه الله-: «بدأت في الآونة الأخيرة ما نزغ الشيطان بين شبابنا من التَّحزُّب والتَّحمُّس لطائفة معيَّنة، أو لشخص معين، حتى صار الولاء والبراء موقوفاً على من يحبُّ هذا الشخص أو لا يحبُّه، ولا شكَّ أن هذه وصمة عظيمة، ومرض فتاك يذيب الأمة، ويمزق شملها، ويفرق شبابها، فنصيحتي لأبنائي الشباب وإخواني: أن يدعوا هذا التحزب، **وأن يدعوا تصنيف النَّاس، وألا يهتمُّوا بالشَّخص المعيَّن**، ويجعلوا الولاء والبراء موقوفاً على الموالاة أو البراءة منه، وأن يأخذوا بالحق أينما كان، ويدعوا الباطل أينما كان، ومن أخطأ من العلماء فخطؤه على نفسه، ومن أصاب فإصابته لنفسه ولغيره.

ولا يجوز إطلاقاً أن نعتقد أن أحداً معصوماً[1] من الخطأ في دين الله إلا رسول الله ﷺ، فما بالنا نمتحن الناس الآن ونقول: ما تقول في كذا؟ ما تقول في الرجل الفلاني؟ ما تقول في الطائفة الفلانية؟ أكان الرسول -عليه الصلاة والسلام- يمتحن الناس بهذا؟ أم كان الصحابة يمتحنون الناس بهذا؟ **إن هذا من شأن الشعب الضَّالة التي تريد أن تفرِّق النَّاس** حتى لا يكون جبلاً راسياً أمام التحديات التي نسمعها كل يوم، ونشاهدها في الصحف والمجلات ممن يحاربون هذا الدين وأهل الدين». اهـ[2]

---

[1] لا بلسان المقال، ولا بلسان الحال!! فاحذر هداك المتعال ذو الجلال.

[2] «لقاء الباب المفتوح» (١٤٩/ ٨).

٣) الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله-:

سئل فضيلة الشيخ العلامة صالح الفوزان -حفظه الله-: **فضيلة الشيخ -وفقكم الله-** هناك ظاهرة عند بعض الشباب وهي الامتحان بالأشخاص، فإن وافقته فأنت من أهل السنة، وإن خالفته فأنت مبتدع، فما النصيحة في ذلك؟

فأجاب فضيلته بقوله: «النصيحة أن نقول: من وافق الكتاب والسنة فهو من أهل السنة دون النظر على الأشخاص، إلا محمد ﷺ؛ فنحن لا نتبع إلا رسول الله ﷺ ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ**﴾، وأما غيره فمن اتبعه اقتدينا به، ومن خالفه فإننا نخالفه، فالمقتدى هو الرسول ﷺ ولهذا يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: «من زعم أن شخصاً يجب اتباعه غير الرسول ﷺ فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل». لأنه أثبت أن هناك من يتبع غير الرسول ﷺ، فلا يتبع إلا من اتبع الرسول ﷺ.

ولا نمتحن الناس بالأشخاص، وإنما نمتحنهم بالكتاب والسنة، واتباع الرسول ﷺ، إذا أردت أن تمتحن بشخص، امتحنه بالرسول ﷺ لأنه هو الذي يجب اتباعه والاقتداء به». اهـ[1]

٤) الشيخ عبيد الجابري -حفظه الله-:

سُئِلَ الشَّيخُ عُبَيْدٌ الجابريُّ -حفظه الله-: قَضِيَّة الامْتِحَان فِي الاجتْهَاد؛ يَتَعَرَّض المَشَايِخ لاجْتِهَاد فِي تَبْدِيع فُلاَن، وَالأَخُ لاَ يَرَى تَبْدِيعَهُ، ثُمَّ يُمْتَحَنُون -طُلاَّبَ العِلْم- فِي اجْتِهَاد العَالِمِ الفُلاَنِي أَو الشَّيْخ الفُلانِي، فَيَحْصُلُ الشِّقَاق وَالفُرْقَةُ فِي هَذَا؟

فأجاب الشَّيخ -حفظه الله-: «هَذَا مَا يَنْبَغِي، هَذَا خَطَأ.

---

[1] من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت».

الَّذِي أَعْلَمُهُ مِنْ سِيرَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذَا: أَنَّ الامتِحَان لَهُ مُسَوِّغَاتٌ شَرْعِيَّةٌ مِنْها: الشَّكُ -مَثَلاً- مَعْرِفَة هَلْ هُوَ مُسْلِم أَمْ لاَ؟ كَمَا فَعَلَ الرَّسُولُ ﷺ مَعَ الجَارِية وسَيِّدِهَا مُعَاوِيَة بْنِ الحَكَم -رضي الله عنه- قَال: «**جِئْنِي بِهَا أَنْظُر أَمُؤْمِنَةٌ أَمْ لا**» كَذَلِكَ الشَّخْصُ الَّذِي تَسْتَرِيب مِنْهُ وَلاَ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ، وَتَخْشَى أَنَّهُ عِنْدَهُ أُمُورٌ تُخَالِف مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ مَنْهَج الحَقّ؛ فَلَكَ أَنْ تَمْتَحِنَهُ؛ وَالامتِحَان كَيْف؟ الامتِحَانُ يَكُونُ فِي الفُضَلاَء، وَأَنَا ذَكَرتُ هَذَا فِي مُحَاضَرة؛ قُلْتُ: إِنَّهُم يَمْتَحِنون أَهْلَ الأَقْطَار فِي عُلَمَائِهِم، وَلِهَذَا قَالُوا: امْتَحِنُوا أَهْلَ المَدِينةِ فِي مَالِك، وَأَهْلَ الموصِل فِي المُعَافَى بْن عِمْرَان، وَأَهْلَ الكُوفَةِ فِي سُفْيَان، وَأَهْلَ الشَّام فِي الأَوْزَاعِي، وَأَهْلَ مِصْر فِي الليث بن سَعد، وَكَانُوا هَكَذا إِذَا رَأَوا مِنَ الوَافِدِينَ عَلَيْهِم ثَنَاءً وَمَحَبَّةً لِهؤُلاَءِ وَأَمْثَالِهِم قَرَّبُوهم، وَإِنْ رَأَوا مِنْهُم جَفَاءً وَذمًّا وَذِكْر سُوء فَإِنَّهُم يُبْعِدُونَهُم.

أَمَّا مَا يَلجأُ إِلَيْهِ بَعضُ النَّاسِ: مَاذَا تَقُولُ فِي فُلان -مَثلاً- الَّذِي تَكَلَّم فِي فُلان؟ لا، هَذا لَيْسَ بِسَعْيِهِم. وَأَنَا أَقُولُ لَكُم: مِثل أَبو الحَسَن، نَحن نَرَاهُ مُنْحَرِفًا، بَل ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّهُ -دَلِيلٌ، أَنَّهُ- قُطْبِيٌّ مُحْتَرِق، بِشَهَادَةِ بَعْض مَنْ كَانَ مَعَهُ مُقَرَّبًا إِلَيْهِ؛ شَهِدَ عَلَيْهِ بِالله أَنَّهُ دَرَّسَ مَعالِمِ فِي الطَّرِيق مَرَّتَيْن تَدْرِيسَ تَلْمَذَة وَإِفَادَة، لاَ تَدْرِيسَ نَقد، فَنَحْنُ لاَ نَمْتَحِنُ النَّاس فِي أَبِي الحَسَن، يَعْنِي إِذَا جَاءَنَا نَاسٌ مِنَ اليَمَن.

لَذَلِكَ نَقُولُ للنَّاس: مِن أَيْنَ قَدِمت -للتَّعَرُّف-؟ فَإِنْ رَأَيْنَاهُ يُثْنِي عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ خَيْراً أَحْبَبْنَاهُ، وَإِنْ رَأَيْنَاهُ سَاكِتاً، فَنَحْنُ نَقُولُ: هَذَا مَسْتُورٌ عِنْدَنَا، لاَ نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِشَيء.

لَكِنْ مَن يَطْعَنُ بِعُلَمائِنَا الَّذِينَ شَهِدَت لَهُمُ الأُمَّة -وَلاَ عِبْرَة بِمَن شَذَّ- شَهِدَت لَهُم الأُمَّة بِالرَّسُوخ فِي العِلَم، وَاسْتِقَامَةِ المَنْهَج، وَصِحَّة المُعْتَقَد، وَالفِقهِ فِي دِينِ الله، مَن

طَعَن فِيهِم لاَ نُحِبُّهُ، رَجل سُوء.

السائل: نَحْتَاج إِلَى كَلام مُبَارَك حَوْلَ ضَوَابِطِ فِي الامْتِحَان نَفْسِه؟ مَا فِي ضَوَابِط يَا شَيخ بَالْمُمْتَحَنِ بِهِ؟

الشّيخ: «يَكُونُ صَاحِبَ سُنَّة، أَنَا قُلْتُ: امْتَحَن النَّاسُ فِي الفُضَلاء. يَعْنِـي إِلَى الآن لا أَعْلَمُ أَنِّي قُلْتُ لإِنْسَانٍ مَا حَدِّد مَوْقِفَكَ مِنْ أَبِي الحَسَن، أَنَا لاَ أَعْلَـمُ أَنِّي قُلْـتُ هَـذَا. لأَنِّي رَغبت عَليه وَبَيّنت حَالَهُ حَسبَ مَا ظَهَرَ لِي وَانْتَهيت، حَتَّى الآن يُقَالُ: أَنَّهُ يُصْدِرُ فِينَا أَشْيَاء، لَكِن أَنَا لاَ أَعْبَأُ بِهَا، هِي لَيَسْت قَضِـيَّة تَشَـفِّي وَحَـظّ نَفْـس، لا؛ بَيَـان أَمْـر خَالَفَ فِيهِ الرَّجُل وَردَدنَا عَلَيْه بِالدَّلِيل».

السائل: مَنْ يَتَوَلَّى الامْتِحَان؟ هَل مِنْ صِغَار طَلَبَةِ العِلم، أَمْ العُلَماء الموثـوقين، أم من؟

الشَّيخ: «مَنْ هُوَ أَهْل لِذَلِكَ، يَعْنِي صَاحِب عِلم وَفِقه».اهـ[1]

٥) الشيخ محمد علي فركوس –حفظه الله–:

سئل الشيخ الدكتور محمد عـلي فركـوس –حفظـه الله–: مـا رأيكـم في امتحـان الناس وإلزام طلبة العلم بقول العلماء في تجريح الأشخاص، أو غيرهـا مـن القضـايا الخلافيَّة بين أهل السنة؟

فأجاب بقوله: «اِعلم أنَّ مِن صفات المسلِمِ الاشـتغالَ بمعـالي الأمـور المتعلّقـة بضرورة حياته في معاشه وبسلامته في معاده وآخرته، فهذا الذي يَعْنِيهِ، فيحرِصُ على تأديب نفسِه وتهذيبها عن الرَّذائـل والنَّقـائص، وتـركِ مـا لا جَـدْوَى فيـه ولا نفـع،

(١) من شريط: «الموقف الحق من المخالف».

ووسيلةُ ذلك العلمُ وطلبُهُ والاستزادةُ منه، قال -صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم-: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيه**». وممَّا لا يعنيه امتحانُ الناس بما لم يأمر اللهُ به ولا رسولُه -صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم- والتزامٌ باتخاذ مواقفَ مؤيِّدةٍ لمواقفهم على وجه التحزُّب لشخصٍ والتعصُّب لأقواله والدَّعوة إلى طريقته، يوالي ويعادي عليها غير طريقة النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم، وكلُّ موقف مُبايِنٍ لمواقف الممتحنين يُنسبُ أهلُهُ إلى التميُّع والبدعة، الأمرُ الذي يترتَّب عليه نشوءُ الفظاظةِ والجفاءِ والغِلظةِ، ويَحدثُ من جرّاءِ ذلك ما نهى الشرع عنه من الوحشةِ والتدابُرِ والعداوةِ والبغضاءِ بين الأُخوَّة الإيمانيةِ، وتؤول مضارُّها إلى التفريق بين الأُمَّة وتشتيت جماعتها وتمزيق شملها، وليس معنى هذا عدم نبذ البدعة وأهلِها والتَّحذيرِ منها وممَّن يدعو إليها بعد ثبوت البدعة وإقامةِ الحجّة، فإنّ محاربة البدع في الدِّين من أبرزِ سمات المنهج السلفيِّ لمناقضة البدع لأحد شَرْطَي العبادةِ وهو مُتابعةُ الرسولِ -صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم-، فمسألةُ التحذير والهجرِ تَنْدَرِجُ تحت عقيدة «الولاء والبراء» لكن مع خضوع الهجر لضوابطَ شرعيةٍ يرعاها ليكون وَسَطاً بين الإفراط والتفريط». اهـ[1]

وقال الشيخ فركوس -حفظه الله- أيضاً-: «المسألة ليست في تصنيف الأشخاص المتكلَّم فيهم، وإنَّما تتجلَّى في تفعيل أسئلةٍ لأهل السُّنَّة في قضايا التَّجريح وغيرِه على وجه الامتحان طمعًا في تصيُّد مخالفتهم لمشايخهم أو لترجيحاتهم، فيُشكِّلوا بها عثراتٍ وسَقَطاتٍ ويُقدِّموها لمشايخهم- على وجه التَّحزُّب لهم والتَّعصُّب لآرائهم- للتجهيز والفصل، طمعًا للوصول إلى زلزلة منصبهم الأدبيِّ وتأليب الناس

---

[1] من موقع الشيخ على «شبكة الإنترنت».

عليهم، فوسيلةُ الأسئلة الفِخاخيَّة أنموذجٌ سلبيٌّ يُحدِثُ العداوةَ والبغضاءَ، وتُفضي نتيجتُهُ إلى تَصدُّعِ أركانِ الأُخوَّة الإيمانية وتشتيتِ الشَّمْلِ، والغايةُ بهذه المفاسد محرَّمةٌ شرعًا بلا شكٍّ...

ومن جهة مقابلة فإنَّ من عُرِفَ بمواقفه المناقضة لمتابعة الرسول -صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم- ويدعو إلى ما يخالفه ويضادّ الحقّ، فإنَّ الحريص لا يُقْصِرُ حياتَه في الاشتغال به إلاَّ على وجه التِّبيان، ثمَّ التَّحذير والتَّعريف والهجر بضوابطه على وَفْقِ عقيدة «الولاء والبراء»، لكن بعد تحقُّق الغرض في حقِّه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالواجب أن يشتغل بما يُصلِحُ به عقيدتَه ويصحِّح عبادتَه ويزكِّي أخلاقَه، ويهذِّبها عن قبائح الأمور ورذائلها، مِصداقًا لقوله -صَلَّى اللهُ عليه وآله وسَلَّم-: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ**». اهـ[1]

٦) الشيخ عبد الله العبيلان -حفظه الله-:

سئل فضيلة الشيخ عبد الله العبيلان -حفظه الله-: ما رأيكم في امتحان الناس وإلزام طلبة العلم بقول العلماء في تجريح الأشخاص أو غيرها من القضايا الخلافية بين أهل السنة؟

فأجاب فضيلته بقوله: «هذا فيه تفصيل: أَمَّا إن كان المتكلَّم فيه من أئمة البدع والذي لا يختلف أهل السنة فيه؛ فيجب على المسلم أن يعتقد فيه ما اعتقده أهل السنة، وإلا خرج عن سبيلهم إن كان عنده علم.

وأما إن كان المتكلَّم فيه من أهل السنة، ووقع في خطأ في العلم يعتقد بعض أهل

[1] من موقع الشيخ على «شبكة الإنترنت».

العلم أنه مخرج له من السنة، فهذا لا يلزم من لم يتبيَّن له ذلك أو رأى خلافه أن يقلِّد فيه غيره.

ومن اعتقد لزوم ذلك لكلِّ مسلم فقد شاقَّ الله ورسوله، فإِنَّ الحقَّ المطلق، والولاء المطلق، لا يكون إلا لرسول الله -عليه السلام- قيل لابن عباس: أنت على مِلَّة عليٍّ أو عثمان؟ فقال: «بل أنا على مِلَّة رسول الله -عليه السلام-»، وهو سبيل للوقوع فيما وقعت فيه اليهود والنصارى، قال -تعالى-: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَىَ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فاللهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾[1]. والله اعلم». اهـ[2]

الرَّدُّ عَلَى جَهَالاتِ المُسَوِّد:

قال المسوِّد (ص٨١): *«لا يقبل الحلبي منهج السلف في امتحان الأشخاص ليعرف السلفي من الخلفي، ويخشى أن تكون من الحزبية المغلفة»*.

قلت: وهذه فرية من مأفون، وكذب له قرون، وهذا من مثلك لا يُستبعد أيها الأبعد؛ فالشيء من معدنه غير مستغرب! فقد تعوَّدنا على رِقَّة دينكم في اتهامكم للآخرين بما هم منه برآء.

كيف أيها اللكع! تتهم شيخنا الحلبي بأنه لا يقبل منهج السلف في امتحان الأشخاص؟ وما هو إلا أحد السائرين على دربهم، المقتفين لأثرهم وهديهم!

---

(١) [البقرة:١١٣].

(٢) من فتاوى الشيخ على موقعه على «شبكة الإنترنت».

أيعقل -أيها الكنود- أن يتهم شيخنا بذلك وهو يقول: «وَالنَّاسُ فِيهَا[1] طَرَفَان، وَوَسَط:

- **أَمَّا الطَّرَفُ الأَوَّل**: فَهُوَ الَّذِي يَمْتَحِنُ بِبَعْضِ المُنْتَسِبِين إِلَى السُّنَّة، وَأَهْلِ السُّنَّة -مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِير، وَبَيْنَ إِمَام، وَعَالِمٍ، وَطَالِبِ عِلْمٍ-!

وَهَذا غُلُوٌّ وَإِفْرَاطٌ.

- **وَالطَّرَفُ الثَّانِي**: الَّذِي يَنْفِي الامْتِحانَ بِالأَشْخَاصِ -مُطْلَقاً-، وَيَجْعَلُهَا بِدْعَةً، وَيُنْكِرُها!!

وَهَذا تَقْصِيرٌ وَتَفْرِيط.

- **وَالحَقُّ** هُوَ الوَسَطُ العَدْلُ -**بِلاَ إِفْرَاطٍ وَلاَ تَفْرِيط**-:

وقد عرفناهُ مِنْ كَلِمَاتِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين -وسِيَرِهِمْ- فِي ذِكْرِهِم وَعَدِّهِم مَن امْتَحَنُوا الآخَرِينَ بِهِم-».اهـ[2]

فماذا يقول سماجة!! المسود إذن في كلام شيخنا العباد -حفظه الله- الذي أوردناه سابقاً- والشيخ لم يستثنِ، ولم يفصِّل، وعنونَ مباشرةً: (**بِدْعَةُ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ**)؟! فهل قال الشيخ ذلك حتى لا يُعرَفُ السَّلفيُّ من الخلفيِّ، أم ماذا؟!

وهل تجرؤ على القول فيه بما قلتَ في حقِّ شيخنا؟

مالكم كيف تحكمون؟!!

---

[1] مسألة الامتحان.

[2] «منهج السلف الصالح» (ص٩٠، ٩١)، وانظر -كذلك- ما قاله شيخنا في مقدمة كتابه «الدرر المتلألئة» (ص٧) قبل نحو ثمان سنوات، فهو مهم.

أما ما ينكره شيخنا فهو أسلوبكم الحزبيُّ النَّتن في امتحان النَّاس بأسلوب فَوضويٍّ مبتدَعٍ ساقط، من غير ضابط ولا رابط، ودون تفريق لأشخاص عن أشخاص، أو لزمان عن زمان، أو لمكان عن مكان، وهذا جليٌّ في قول شيخنا عندما سأل السؤال الذي حِدت عنه، ولم تتعرَّض للإجابة عليه: «ما الفرق بينها وبين الحزبية؟».

فأكرر السؤال لك مرة أخرى، نعم: ما الفرق بين صنيعكم في امتحان الناس، وإلزامهم بأقوالكم على مذهب: (إما الموافقة وإما المفارقة)! وبين الحزبية؟!

ومن جهل المسود البالغ في تفريغه لكلام شيخنا من الشريط، تصحيف قوله: «حزبية **(ذرَّت)** بقرنيها...». بتحويلها إلى: **(ضرَّت)** بقرنيها!!![1]

وجَهِلَ هذا الجاهل أن معنى **(ذرَّت)**: **طَلَعَتْ**، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا الشّمسُ ذرّتْ في البلادِ فإنّها   أَمَارةُ تسليمي عليكِ فسلِّمي

وقولهم: «لا أفعله ما ذَرَّ شارقٌ»، «وما ذَرّ قرنُ الشّمْس». ويقال: ذَرَّ البَقْلُ ذُرُوراً: إذا طلَعَ من الأرض.[2]

ولكن أقول: نعم، الكلمة في الأصل: **(ذرَّت)**، ولكنها لكثرة جهلكم الدامغ، و(ضرركم) البالغ؛ انقلبت إلى: **(ضرَّت)**! وبوجهٍ سائغ..

قال المسوِّد (ص٨٢): *«لقد خط لنا السلف خطاً واضحاً، ومنهجاً سليماً في*

---

[1] وهذا يذكرني بأطرف ما رأيت من تصحيف العبارات المقولة، وهو عبارة شيخنا الإمام الألباني الذي كان يرددها دوماً: (هذه شِنشِنة نعرفها من أخزم)، فصحفها مفرغ الشريط إلى: «هذه (...) -كلمة غير مفهومة- نعرفها من أرنب»!!!

[2] انظر: «معجم مقاييس اللغة» (٢/ ٣٤٣) لابن فارس.

معرفة الأشخاص والحكم عليهم، وذلك عن طريق الامتحان..».

قلت: نعم، هذا لا شك فيه، ولكنه ليس بخطِّكم الذي تخطُّون، ونهجكم الذي تنهجون، وامتحانكم الذي تمتحنون، فإن طرائقكم حزبية عصبية، وطريق السلف أثرية سلفية.

قال المسوِّد: «*فمن الطرق التي بها نعرف السني من البدعي، والسلفي من الحزبي، والأثري من العقلاني أننا نمتحنه بعلماء السنة ومخالفيهم، فإن أثنى على علماء السنة فهو سني، وإن قدح بعلماء السنة، وأثنى على أهل البدع فهو بدعي*».

قلت: لا شكَّ أن الامتحان من المسائل المنهجيَّة المشروعة، والتي عليها الأدلة المتكاثرة، والتي لا ينكرها سلفي، ولكن:

من الذي يَمتحِن؟

وبمن يَمتحِن؟

ومَن يَمتحِن بِمَنْ؟

ولم يَمتحِن؟

وأين يَمتحِن؟

ومتى يَمتحِن؟

لكنَّ هؤلاء القوم قد خلطوا وخبطوا في هذه المسألة، وحرفوها عن مسارها الصحيح، فصارت بدلاً من أن تصبَّ في مصلحة الدعوة؛ وبالاً على الدعوة وأهلها، وبدلاً من كونها سبيلاً لجمع الكلمة، ووحدة الصف، ولمِّ الشمل، وتمايز أهل السنة عن أهل البدع، أضحت سبيلاً لتفريق الصَّف، وتشتيت الشَّمل، وبعثرة الجهود،

وإجهاض الدعوة وإضعافها، وإسقاط أبنائها ودعائمها وحملة رايتها.

وهل كلُّ قدح أو جرح يُعدُّ صاحبه مبتدعاً؟ فماذا تقول إذن في قدح بعض علماء الجرح والتعديل في بعض الأئمة والعلماء؟ بل وماذا تقول في قدح الأقران في بعضهم البعض؟!

كما كان بين: سعيد بن المسيِّب وعكرمة البربري، وقتادة ويحيى بن أبي كثير، وإبراهيم النخعي والشعبي، وربيعة الرأي وأبي الزناد، ومالك وابن أبي ذئب، ومالك ومحمد بن إسحاق، ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن معين وأحمد بن صالح، وأحمد بن صالح والنسائي، والبخاري والذهلي، وأبي حاتم وأبي ثور، وأبي بكر بن أبي داود وابن جرير الطبري وابن صاعد، والعقيلي وابن المنذر، والطبراني وابن مردويه، وأبي نعيم وابن منده، والعزِّ بن عبد السلام وابن الصلاح، وأبي حيَّان وابن مالك، وابن تيمية وأقرانه، وابن القيِّم وأقرانه، وابن حجر والعيني، والسخاوي والسيوطي، وصديق حسن خان واللكنوي...، وغيرهم كثير -رحمهم الله أجمعين-.[1]

بل هناك من كان يمتحن ببغض بعض الأئمة كأبي حنيفة -رحمه الله-، كقول علي بن المديني -رحمه الله-: «وإذا رأيت الرجل يحب أبا حنيفة ورأيه والنظر فيه فلا تطمئنَّ إليه وإلى من يذهب مذهبه ممن يغلو في أمره ويتخذه إماماً».اهـ[2] فكان ماذا؟

قال الحافظُ ابنُ عبدِ البرِّ القرطبيُّ -رحمه الله-: «هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس، وضلَّت به نابتة جاهلة لا تدري ما عليها في ذلك، والصحيح في هذا الباب:

---

[1] انظر للمزيد: «كلام الأقران بعضهم في بعض» لمصطفى باحو.

[2] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١/ ٣١٣).

أَنَّ من صحَّت عدالته، وثبتت في العلم أمانته، وبانت ثقته وعنايته بـالعلم؛ لم يُلتفـت فيه إلى قول أحد، إلا أن يأتي في جِرحَته ببيِّنـة عادلـة تصـحُّ بهـا جِرحتـه عـلى طريـق الشَّهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بـما يوجـب تصـديقه فـيما قالـه، لبراءته من الغل والحسد والعداوة والمنافسة، وسـلامته مـن ذلـك كلِّـه، فـذلك كلُّـه يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر، وأما من لم تثبت إمامته، ولا عُرِفت عدالتُه، ولا صحَّت -لعدم الحفظ والإتقان- روايته، فإنه يُنظر فيـه إلى مـا اتَّفـق أهـل العلـم عليه، ويجتهد في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدِّي النَّظر إليه، والـدليل عـلى أنـه لا يقبل فيمن اتخذه جمهور من جماهير المسلمين إماماً في الدين قول أحد مـن الطـاعنين: أَنَّ السلف -رضوان الله عليهم- قد سبق من بعضهم في بعـض كـلام كثـير في حـال الغضب، ومنه ما حمل عليه الحسد، كما قال ابن عباس، ومالك بن دينار، وأبو حازم، ومنه على جهة التَّأويل مما لا يلزم القول فيه ما قاله القائل فيه، وقد حمل بعضهم عـلى بعض بالسَّيف تأويلاً واجتهاداً، لا يلزم تقليدهم في شيء منه دون برهـان ولا حُجَّـةٍ توجبه، ونحن نورد في هذا الباب من قول الأئمـة الجِلَّـة الثقـات السـادة بعضـهم في بعض مما لا يجب أن يلتفت فيهم إليه، ولا يُعرَّج عليه، ما يوضح لك صِحَّة ما ذكرنـا وبالله التوفيق». اهـ[1]

فهل يصحُّ -بعد كلِّ هذا- أخذ المسألة هكذا سبهللا، دون قيد وضبط لجوانبها كما يصنع هؤلاء الجُهَلا؟!

وقال المسوِّد (ص ٨٢): *«وكذلك امتُحن الناس بحب الصحابة، فمن أحبهم كان*

[1] «جامع بيان العلم» (٢/ ٢٩٦، ٢٩٧).

سنياً، ومن أبغضهم كان شيعياً حقوداً، وعلى هذا سار السلف في امتحان الناس في أئمة أهل السنة: كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم».

قلت: نعم، ولكن الامتحان في زمانهم كان للتَّفريق بين أهل السنة وأهل البدع، أما اليوم -مع الأسف- فهو للتفريق بين أهل السنة وأهل السنة!

وقال المسوِّد -بعد أن نقل آثاراً عن السلف في قضية الامتحان-[1] (ص٨٦): *«هذه النقولات السلفية وغيرها كثير تبين أن امتحان الأشخاص جائز، بل قد يكون واجباً في بعض الأحيان إذا أردنا أن نحكم على الشخص أنه سني أو بدعي»*.

قلت: قد أوردتُ أنا أيضاً مثل هذه الآثار وأحسن، وهي مما لا يختلف فيه سلفيان -كما سبق-، ولكن لها قيود وضوابط لا يجوز أن تُغفل، ولا يصحُّ أن تُهمل.

قال المسوِّد: *«الإمام أحمد محنة أهل زمانه فكان السلف يمتحنون الناس به، فمن أحبه فهو سني ومن أبغضه فهو بدعي. ونحن اليوم نمتحن الناس بأهل السنة كالإمام ابن باز والإمام الألباني والإمام ابن عثيمين فمن أحبهم فهو سلفي ومن تنقصهم فهو حزبي ضال مبتدع»*.

قلت:

فَهَذا الحَقُّ لَيسَ بِهِ خَفاءُ　　　فَدَعْنِي مِنْ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ

ائتني اليوم بمثل الإمام أحمد رجل جاهد جهاده في نصرة الدين، واجتمعت كلمة الأمة عليه، ولك الامتحان الذي كان في زمانه، وإما لا فلا.

ونحن اليوم -أيضاً- نمتحن الناس بأهل السنة: كالإمام ابن باز، والإمام

[1] كلُّها مسلَّمة؛ لكنَّ الشَّأن في تطبيقها والقياس عليها!

الألباني، والإمام ابن عثيمين -رحمهم الله أجمعين- ونحن أولى بهم من المتعصبة أمثالك، ولكن لا تقل لي: إن هنالك مِن بعد أولئك الثلاثة مَن يُمتحن به مثلهم! فأرح نفسك من هذا العناء، ولا تجعل الحالين سواء، فلن تجد اليوم من تَمتَحِنُ به كما كنت تَمتَحِنُ بهم، ولن تجد من تجتمع عليه كلمة السلفيين كما كانت مجتمعةً عليهم.

والعجيب في فرق ما بيننا وبينكم -أصلحكم الله- أننا نمتحن المخالف أو المستور حاله في هؤلاء الأئمة الأجلاء، أما أنتم فإنكم تمتحنون الموافق وظاهر الحال فيمن هو أقل منهم بكثير، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال المسوِّد (ص٨٦): *«وأهل السنة يحبون علماء السنة جميعهم، لا يفرقون بين أحد منهم، وقد يلبس أهل البدع على الناس بحب بعض علماء السنة لكي يكون مسوغاً لهم الطعن في باقي علماء أهل السنة»*.

قلت: فأرنا إذن محبتك للعلماء غير من تحب كلامهم في التبديع أيها الدَّعيُّ المدَّعي[1]، أرنا محبتك لبقية السلف الشيخ العباد، وللشيخ الفوزان، وللشيخ الخضير، وللشيخ المفتي، وللشيخ صالح آل الشيخ، وللشيخ الرحيلي، وللشيخ العبيلان، وللشيخ رسلان، و، و، ولمشايخ الشام! -حفظهم الله جميعاً-، ولا تفرق بين أحد منهم! أم أنك تقصد بقولك: (علماء السنة جميعهم) ثلاثةً من المشايخ فقط؟ فهل جميعهم ثلاثة؟ أم الثلاثة جميعهم؟! ﴿**كَبُرَ مَقْتاً عِندَ اللهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ**﴾.[2]

أم قد لبَّس عليك أهل البدع بحب بعض علماء السنة، وبغض بعضهم لكي

---

[1] ولا أراكم إلا قد فرقتم بين علماء الدعوة وطلبتها ببدعتكم السقيمة هذه.

[2] [الصف: ٣].

يكون مسوِّغاً لك للطَّعن في باقي علماء أهل السنة؟ أم أنت الملبِّس لا الملبَّس!

سبحانك ربي! رمتني بدائها وانسلَّت!

قال المسوِّد: *«ومن الأمثلة على ذلك أنك تجدهم يدعون محبة الأئمة الثلاثة (ابن باز، الألباني، وابن عثيمين) ويطعنون بالشيخ ربيع والشيخ مقبل وغيرهما. وهذا من أخبث المناهج»*.

قلت: بل هي -دون الطَّعن المُدَّعى -والله- محبَّةٌ حقيقيَّةٌ لا مُدَّعاة لأنها مقرونة بالاتباع والانصياع المبني على الحجج والبراهين، والقدوة الحسنة، لا على الهمجية والعصبية، والإلزامات الحزبية، والأوامر العسكرية.

ولا أظنُّ سلفيّاً يطعن في الشيخ ربيع -حفظه الله- لهوى في نفسه، إلا إذا كان يقصد الأسلوب والشدة، ولا أظنك تعدُّ وصف عالمٍ ما بالتَّشدُّد في الحكم على الرجال طعناً فيه! فإن فعلت ذلك فأنت من أجهل من رأيت، فهؤلاء الأئمة: شعبة، والقطان، وأبو حاتم، وابن معين كانوا يوصفون **بالتَّشدد**، وهؤلاء الأئمة: ابن حبان، والترمذي، والحاكم كانوا يوصفون **بالتَّساهل**، وهؤلاء الأئمة: الثوري، وأحمد، وابن المديني، والبخاري، وأبو زرعة كانوا يوصفون **بالاعتدال**. ولم يكن شيء من ذلك طعناً في أحدهم على الإطلاق[1].

---

[1] قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: «وعند اختلافهم [علماء الجرح والتعديل] في الجرح سواء كان الجرح بالتبديع أو غيره؛ يوزن اختلافهم بميزان العدل.

فمن كان منهم معه الحجة والبرهان أُخذ بقوله، سواء كان متشدداً أو متوسطاً أو متساهلاً، ولا يصح القول بأنه يصار إلى قول المتشدد مطلقاً لأنه متشدد فيقدم قوله لأجل شدته فهذا أمر لا يعرف عن أهل السنة -حسب علمي-، وهو أمر يتعارض مع العدل الذي قامت عليه السموات والأرض، ويتعارض مع أصول أهل السنة. =

قال العلامة الشيخ المعلِّمي اليماني -رحمه الله-: «وقد كان من أكابر المحدثين وأجلِّتهم من يتكلم في الرُّواة فلا يُعَوَّل عليه، ولا يُلتفت إليه. قال الإمام علي ابن المديني -وهو من أئمة هذا الشأن-: «أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يَدَعُون أحداً إلا وقعوا فيه» وأبو نعيم وعفان من الأجلة».اهـ[1]

وقال الشيخ ربيع -حفظه الله- ناقلاً عن الذهبي -رحمه الله- ومقرَّاً له في ردِّه على الشيخ فالح: «لقد عقد [الذهبي] فصلاً ذكر فيه ألفاظاً من الجرح والتعديل، ثم قسم أئمة الجرح والتعديل إلى ثلاثة أقسام: متشدد ومعتدل ومتساهل».اهـ[2]

وأخشى ما هو أدهى من هذا وَأَمَرّ، وهو أن يكون مجرد عدم الأخذ بقول الشيخ ربيع في الحكم على الرجال يُعدُّ طعناً فيه! وهذا ما لا يمكن أن يقرَّه سلفي عالماً كان أم طالب علم، إذ لسنا -السلفيين- ملزمين بأقوال إمام من أئمة السلف في الرجال؛

=وما إخال أن الصواب لا يأتي غالباً إلا مع المتوسطين، لأن هؤلاء ينطلقون من الأناة التي يحبها الله، ومن الرفق الذي يحبه الله ورسوله «**إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله**».

والمتشددون قد يفقدون هذه الصفات أو بعضها ولهذا نشأت مشاكل عن الشدة، مثل: مشكلة الغلو، والخروج، والتكفير، والتبديع بغير حجج ولا براهين، ومخالفات العلماء بل والطعن فيهم، **ومحاولة إسقاطهم كما جرى سابقاً ويجري الآن في بلدان المسلمين** وهذا أمر ظاهر جلي .

نعم، أهل البدع يصفون أهل السنة بالشدة لينفروا الناس عن الحق ومع ذلك (**يوجد في علماء المسلمين من وُصف بالشدة**) وصفهم بذلك أهل السنة لا أهل البدع.

وهم قلة بالنسبة للآلاف من أئمة الحديث والفقه الذين يتصفون بالاعتدال والتوسط والرفق والأمر الذي كان عليه رسول الله، حيث كان رحيماً رفيقاً وهو القائل : «**إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه**»».اهـ «المجموع الواضح» (ص١٩٠، ١٩١).

[1] من مقدمته لكتاب «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (١/ ج).

[2] «المجموع الواضح» (ص٥٤).

لا أحمد، ولا ابن معين، ولا البخاري حتى نكون ملزمين بقول من هو دونهم، وما هربنا من الحزبية الظاهرة حتى نقع في حزبية باطنة مغلَّفة، وما سلمنا من المذهبية القديمة حتى نقع في مذهبية جديدة.

وإن كان المسوِّد «يريد أَنَّ العالم[1] إذا بدَّع إنساناً مشهوراً عند الناس بالسلفية يدعو إليها ويدافع عنها، وجب تقليده، ولا يجوز أن يُسأَلَ عن سبب[2] هذا التبديع، ومن سأله فقد ضلَّ وأضلَّ الأمة».[3]

وعدَّ ذلك طعناً فيه! فهذا من أعجب الأمور وأغربها! وصنيعه بدعة بحدِّ ذاته.

ولكن «مع الأسف فإن دندنة هذا الرجل كلَّها ليتوصَّل بها إلى نتيجة فلم يصل إليها ولن يصل إليها ودونها خرط القتاد.

هذه النتيجة هي إقناع الناس بأن العالم إذا بدَّع أناساً مشهورين عند الناس بالسلفية؛ يدعون إليها، ويذبون عنها؛ فإنه لا يجوز أن يسأل عن أسباب تبديعهم،.. وتزداد المصيبة إذا علمت حكم هؤلاء بأن من لا يقلدونه يكونون مميعين أي مبتدعين، وأشد من هذا أن من لا يقلد العلماء يكون قد كذب الله ورسوله وكذب الإسلام، وأن من لا يقلد العلماء قد نسف الرسالات.

والله أعلم من هم هؤلاء العلماء فقد يراد بهم شخص واحد يدعو إلى تقليد نفسه!».[4]

---

[1] كالشيخ ربيع وغيره.

[2] وهل كلُّ سبب مقنع؟! وهل كل مقنع ملزم؟! وهل الناس في ذلك سواء؟!

[3] «المجموع الواضح» (ص٥٦).

[4] «المجموع الواضح» (ص٥٦).

قال المسوِّد: «*فهل يعقل أن السني يحب مالك (كذا) والشافعي ويبغض الإمام أحمد؟ كلا والله! فإذا سألت أحدهم عن الشيخ ربيع حامل لواء الجرح والتعديل في هذا العصر قدحوا فيه وذموه واتهموه بالشدة*[1] *إلى غير ذلك من الاتهامات الجائرة. وإذا سألتهم عن الشيخ ابن باز وابن عثيمين مدحوهم وأثنوا عليهم خيراً! فهذا من تلبيسهم على الناس*».

قلت: الشيخ ربيع -حفظه الله- عالم من العلماء، وواحد من البشر يصيب ويخطئ، نحبه ونحترمه ونجلُّه، ولا نطعن فيه، ولا ننتقصه، ولا نحطُّ من قدره، نقبل الحق منه للحق نفسه لا لشخصه، وإن أخطأ نرد خطأه ونحفظ له مكانته، وفي الوقت ذاته لا ندَّعي له العصمة[2]، ولا نرفعه فوق منزلته التي تنبغي له؛ فإنَّ هذا من الغلوِّ الذي نهى الله عنه، فأهل السنة يقدِّرون علماءهم ولا يقدِّسونهم، ويحترمونهم ولا ينتقصونهم، على هذا نشأنا، وعليه نحيا، وعليه نموت -إن شاء الله-.

أما أنتم أيها الغلاة الجفاة! فقد فرَّقتم بين العلماء؛ أنتم من رفع بعضهم، وغلا فيه، وأفرط في حقه، ورفعه فوق منزلته، وازدرى البعضَ الآخر، وقصَّر فيه، وفرَّط في حقه، ولم يقدِّره حقَّ قدره، ولا أعطاه منزلته التي تنبغي له، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم..

فَرَدُّ خطأ العالم -مع حفظ مكانته- لا يُعَدُّ طعناً فيه بحالٍ من الأحوال، ولا إِخال أحداً من العلماء السلفيين -بل عقلاء المسلمين- يقول خلاف ذلك.

---

[1] لقد اتَّهمه بالشدَّة كلٌّ من: الإمام الألباني والشيخ ابن عثيمين -رحمهما الله-؛ فماذا تقول أيها الجهول؟!

[2] لا بلسان الحال، ولا بلسان المقال!

إلا إذا كنت تدَّعي له العصمة، فحينئذ يكون الكلام غير هذا الكلام! والبحث غير هذا البحث!!

قال المسوِّد: *«فالشيخ ربيع -حفظه الله- هو محنة هذا الزمان، فمن أحبه كان سلفياً، ومن أبغضه كان حزبياً مبتدعاً»*.

قلت: هذا ما تريد أن تصل إليه -قطعاً- بعد كل هذه المقدِّمات! وهو من الغلو الذي لا أعتقد أن الشيخ ربيعاً -حفظه الله- نفسَه يرضاه لنفسِه، نظراً لوجود من هم أكبر منه سناً وعلماً في وقته؛ كطبقة مشايخه: العباد، والفوزان، والمفتي، و...

ثم أقول للمسود: لم هذا التحكُّم؟ ومن الذي خوَّلك -أو غيرَك- التَّحديد؟ وَلِمَ يُمتحن بالشيخ ربيع ولا يُمتحن بغيره من العلماء[1]؟ وهل سَتَعيب عليَّ قولي لو قلت: الشيخ العبَّاد محنة هذا الزمان؟! والشيخ الفوزان محنة هذا العصر والأوان؟!

وقد وقفت على كلمةٍ للشيخ ربيع -حفظه الله-صرَّح فيها بأنه لا يرضى مثل هذا الغلو فيه-فقال: «أنا لا أعرف أحداً من أهل السنة يصفني بأني إمام أهل السنة والجماعة، ولم أسمع بذلك، وأهل السنة يعلمون جيداً أنني **لا أرضى مثل هذا ولا دونه**.

وما أظن هذا إلا من أكاذيب الحزبيين الحاقدين[2]».اهـ[3]

فالحمد لله على توفيقه..

---

[1] وهذا من باب الإلزام فقط، وليس انتقاصاً للشيخ -حفظه الله-.

[2] لا يا فضيلة الشيخ! بل هو من فعائل بعض من يدَّعي اتِّباعك من المتمسِّحين وغلاة المجرِّحين!!

[3] «بيان فساد المعيار» (ص٢١).

ثم إن المسود أطلق هنا إطلاقاً عجيباً، وهو قوله: «محنة هذا الزمان»! فلو قيَّد بالمكان: مكة، أو الحجاز، لكان هنالك احتمال للأمر، وقد علمت فيما مضى تقييد بعض السلف للامتحان بالبلدان.

قال المسوِّد: *«وأهل السنة يمتحنون الناس أيضاً بأهل البدع والأهواء، فمن أحبهم كان مبتدعاً، ومن أبغضهم كان سلفياً»*.

قلت: انظر هذه الإِطلاقات الفاسدة! فمن هم **أهل السنة** الذين يَمتَحنون؟ ومن هم **الناس** المُمْتَحنون؟ وعن أي حُبٍّ تتحدَّث؟

فلعل من أحبَّهم قد أحبَّهم لغرض دنيوي، ومصلحة مادِّيةٍ! فهل هو مبتدع لذلك؟!

ولعل من أبغضهم قد أبغضهم لأمر دنيويٍّ أيضاً، أو لمخالفتهم بدعته التي هو عليها! فهل هو سلفي بذلك؟!

وقال المسوِّد في حاشية (ص٨٦): *«ويدخل معهم علي الحلبي كما بلغنا عن الثقات أنه يطعن في الشيخ ربيع في مجالسه الخاصة، وما الشريط المسجل الذي سمعناه -وهو يصف كلام الشيخ ربيع بأنه فتنة وأن الشيخ يكيل بمكيالين ويزن بميزانين- إلا أكبر شاهد على ذلك»*.

قلت: نعوذ بالله منك ومن غُلَوائك وتعصبك وبغضك لعلماء السنة، ومحاولتك الدائمة للتحريش بينهم، وإيغار صدورهم على بعضهم البعض، فبئس البطانة أنت -إن كنت بطانةً لأحد في يوم من الأيام!-، فهل شيخنا يطعن في الشيخ ربيع؟! أين ومتى؟ فإنني أكاد أن أقول: ما رأيت صاحب خُلُقٍ مثل شيخنا! وأين كانت مجالسه

الخاصَّة هذه التي تقول: إنه طعن في الشيخ ربيع فيها؟ ومن هم هؤلاء الثقات الـذين نقلوا لك هذا؟ ومن الـذي وثَّقهـم؟ وفي أي درجـة مـن توثيـق الـرواة هـم؟ وهـل توثيقهم مجمع عليه أم مختلف فيه؟ لئن كانت ثقتهم كثقتك أنـت وشـيخك المفتـون، فكبِّر على هذه الثقة أربعاً -ونزيدك اثنتين رحمةً بك-!!

وأما المكالمة التي سُجِّلت لنا مع شيخنا، فأنا أعلـم النـاس بهـا، ومـن المشـاركين فيها، وما كنت أظنُّ لا أنا ولا شيخنا أنها ستُحمل على هذا المحمل السَّيِّئ في يوم مـن الأيام[1]«**فالمؤمن غِرٌّ كريم، والفـاجر خِـبٌّ لئـيم**»[2]، وأنهـا سـتجد أمثالـك وأمثـال شيخك الضَّال من المتربِّصين والمتصيِّدين، الذين كنتم تقيمون مجالس خاصـةً كاملـةً على هذه المكالمة، وكأنها متن مـن المتـون، وأنـتم تشرحـون! وتـفسِّرون! وتحرِّفـون! فتفتنون بها الشباب ضعاف القلوب، ولا حول ولا قوة إلا بالله[3].

ومع أن شيخنا لم يُرِد بكلمته تلك أي معنى سَيِّئ؛ إلا أنه قد اعتذر عنهـا للشـيخ ربيع -نفسه- شِفاهاً، وأبدى أسفه عليها خطِّياً، وهذا من كرم أخلاقه الـذي خبرنـاه منه، وعهدناه فيه، فقال -حفظه الله-: «وقد حَصَلَ لِي -ووَقَعَ منِّي- فِي مُكَالَمَةٍ هَاتِفِيَّةٍ (خَاصَّة) سُجِّلَتْ (عَلَيَّ) بِغَيْرِ إِذْنِي ولا مَعْرِفَتِي!- أنْ: (**فَلَتَتْ!**) مِنِّي كَلِمَةٌ **شِبْهُ شديدةٍ** -رَدَّةَ فِعْلٍ!- في حَقِّ (**بَعْضِ النَّاس!**)؛ لِمَوْقِفٍ مَغْلُوطٍ صَدَرَ مِنْه!

فَقَامَ بَعْضُ (المُتَرَبِّصِين) -**شِفَاءً لِغَيْظِ قَلْبِهِ!**- فَنَشَرَها، وَأَفْشَاهَا، وَأَذَاعَها، وَحَمَّلَهَا مَـا

---

[1] وبخاصَّةٍ أنها لم تُسجَّل بعلمه، بل سُجِّلت! ونشرت بغير علمه!

[2] رواه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وحسنه الألباني في «الصحيحة» (٩٣٥).

[3] وكلُّ مجالسهم هذه (مجالس الفتنة) مسجلة ومحفوظة عندي، وهي من أقبح ما يمكن للسلفي أن يسـمع! لما فيها من الكذب والبهتان والتهكم والاستهزاء وإساءة الظنون وتزوير الحقائق.

لاَ تَحْتَمِل!!!

وَلَـمَّا اجْتَمَعْتُ بمَنْ نَقَدْتُهُ -قَبْلَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ مِن كتابـةِ هـذا التعليـق-في منتصـف شهر رمضان (١٤٢٩هـ)-: **اعْتَذَرْتُ لَهُ عن تِلْكُم الكَلِمَة، وَاسْتَسْمَحْتُهُ بِشَأْنِهَا.**

فَاللَّهُمَّ اغْفِرِ لِي، وَلَهُ، وَ(لَهُم)!

قُلْتُ: وَفِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخ عَلِي بِن مُوسَى بِن إِبْرَاهِيم الرُّومِي الحَنَفِي القَاهِرِي -مِنَ «الضَّوء اللاَّمِع» (٦/ ٤٢) -لِلسَّخَاوِي- قال:

«... وَحَضَرَ مَجْلِسَ الحَدِيثِ -بِالقَلْعَة- فِي (**رَمَضَان**: سَنَة أَرْبَعٍ وَثَلاَثِين)؛ فَوَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَاتُ لِسَانٍ؛ حَمَلَهُ عَلَيْهَا بَعْضُ النَّاس -فِيمَا زعم-، ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِك».

.. فكَانَ مَاذا ؟!»اهـ[1]

قلت: نعم، فكان ماذا؟!

قال العلامة المعلمي -رحمه الله-: «ومما يخرج مخرج الـذَّمِّ لا مخـرج الحكـم، مـا يقصد به الموعظة والنصيحة، وذلك كأن يبلغ العالم عن صاحبة ما يكرهه له فيذمه في وجهه أو بحضرة من يبلغه، رجاء أن يكفَّ عما كرهه لـه، وربـما يـأتي بعبـارة ليسـت بكذب ولكنها خشنة موحشة يقصد الإبلاغ في النصيحة، ككلمات الثوري في الحسن بن صالح بن حي، وربما يكون الأمر الذي أنكره أمراً لا بأس به، بل قد يكـون خـيراً ولكن يخشى أن يجرَّ إلى ما يكره، كالدخول عـلى السـلطان، وولايـة أمـوال اليتـامى، وولاية القضاء، والإكثار من الفتوى، وقـد يكـون أمـراً مـذموماً وصـاحبه معـذوراً ولكنَّ النَّاصح يحبُّ لصاحبه أن يعاود النظـر، أو يحتـال، أو يخفـي ذاك الأمـر، وقـد

[1] «منهج السلف الصالح» (ص١٢١، ١٢٢).

يكون المقصود نصيحة الناس لئلا يقعوا في ذلك الأمر، إذ قد يكون لمن وقع منه أولاً عذر ولكن يخشى أن يتبعه الناس فيه غير معذورين، ومن هذا: كلمات التَّنفير التي تقدَّمت الإشارة إليها في الفصل الثاني .

وقد يتسمَّح العالم فيما يحكيه على غير جهة الحكم؛ فيستند إلى ما لو أراد الحكم لم يستند إليه، كحكاية منقطعة، وخبر من لا يعدُّ خبره حجة، وقرينة لا تكفي لبناء الحكم، ونحو ذلك.

وقد جاء عن إياس بن معاوية -التابعي المشهور بالعقل والذكاء والفضل- أنه قال: «لا تنظر إلى عمل العالم ولكن سَلْه يَصدُقْك».

وكلام العالم إذا لم يكن بقصد الرواية، أو الفتوى، أو الحكم؛ داخل في جملة عمله الذي ينبغي أن لا ينظر إليه، وليس معنى ذلك أنه قد يعمل ما ينافي العدالة، ولكن قد يكون له عذرٌ خفي، وقد يترخَّص فيما لا ينافي العدالة، وقد لا يتحفَّظ ويتثبَّت كما يتحفَّظ ويتثبَّت في الرِّواية والفتوى والحكم.

هذا والعارف المتثبِّت المتحرِّي للحقِّ لا يخفى عليه -إن شاء الله تعالى- ما حقه أن يُعَدَّ من هذا الضرب مما حقه أن يُعَدَّ من الضرب الآتي، وأنَّ ما كان من هذا الضرب فحقه أن لا يعتد به على المتكلَّم فيه، ولا على المتكلِّم. والله الموفق».اهـ[1]

وقال -رحمه الله-[2]: «والعالم إذا سخط على صاحبه؛ فإنما يكون سخطه لأمر ينكره، فيسبق إلى النفس ذاك الإنكار، وتهوى ما يناسبه، ثم تتبع ما يشاكله، وتميل

---

[1] «التنكيل» (١/ ٥٥، ٥٦).

[2] «المصدر السابق» (١/ ٥٨).

عند الاحتمال والتعارض إلى ما يوافقه، فلا يؤمن أن يقوي عند العالم جرح من هو ساخط عليه لأمر لولا السخط لعلم أنه لا يُوجب الجرح، وأئمة الحديث متثبتون ولكنهم غير معصومين عن الخطأ، وأهل العلم يمثِّلون لجرح الساخط بكلام النسائي في أحمد بن صالح، ولما ذكر ابن الصلاح ذلك في المقدمة عقَّبه بقوله: «قلت: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل، وإذا نسب مثله إلى مثل هذا كان وجهه أَنَّ عين السُّخط تبدي مساوئ لها في الباطن مخارج صحيحة تَعمى عنها بحجاب السُّخط، لا أن ذلك يقع من مثله تعمداً لقدح يعلم بطلانه.

وهذا حق واضح، إذ لو حمل التَّعمُّد سقطت عدالة الجارح، والفرض أنه ثابت العدالة».اهـ

ثم -في خاتمته وخاتمة تسويده- ختم المسوِّد كلامه الغثاء، ورسالته الشَّوهاء بقوله (ص٨٧): *«هذا ما وقفت عليه من تأصيلات فاسدة، وأخطاء شنيعة وقع فيها الشيخ الحلبي -هداه الله-، أسأل الله العظيم أن يرجع عنها، وأن يرجع إلى العلماء الربانيين الكبار الذي شابت لحاهم [1] في العلم وطلبه»*.

أقول: ما شاء الله! تبارك الله! يتكلَّم هذا الغِرُّ وكأنه أحد علماء الزمان الذين وقفوا على تأصيلاتٍ فاسدة وأخطاء شنيعة عند أحد طلبة العلم الصغار، فقام -جزاه الله خيراً- بتنبيهه عليها، وتحذيره منها، ونهيه عنها!!!

لم يَدْرِ هذا المسكين أنه لم يصل -بعد- إلى طبقة تلاميذ شيخنا، فضلاً عن أن يَقْرِن به نفسه الخاطئة، فضلاً عن أن يَرُدَّ عليه بوقاحةٍ بالغة، ويتعالى عليه بسماجةٍ عجيبة!

[1] ولحية شيخنا أيضاً! وهو على وشك خضابها؛ فاللهم أعِنه..

فواعجباً لهذا الزمان! الذي لا نملك إلا الوقوف فيه مشدوهين مع الحوقلة وضرب الكفِّ بالكفِّ!

فيا قوم لقد هَزُلت حتى بَدا من هُزالها كُلاها..

وإنّ البَغَاثَ بأَرْضِنا تَسْتَنْسِرُ..

ومن هو الذي يجب عليه أن يرجع إلى العلماء الربانيين الكبار الذي شابت لحاهم في العلم وطلبه؟

آلذي أمضى عمره بينهم، وعاش في كنفهم، وشابت لحيته عندهم وبينهم، وما هو إلا واحد من آحادهم، وفرد من أفرادهم؟ أم الصغير الصغير غير الكبير، الذي ما شمَّ لأكثرهم رائحة، ولا رأى لأغلبهم عتبة، وهو دائم الطعن فيهم، وإساءة الظن بهم؛ من أمثالك وأمثال شيخك المفتون؟!

-وأخيراً- قال المسوِّد -هداه الله-: *«والله من وراء القصد»*.

قلت: لسنا -ولله الحمد- بالذين نُشكِّكُ في النِّيات كما تفعلون، ويخوض في الغيبيَّات كما تصنعون، فأنا لا أشكُّ أنك تعبَّدت الله بتسويدك هذا، وأنك سخَّمت سُخامك هذا ديانةً، ولكن يا هَنَتاه! ألم تعلم أن الإخلاص وحده لا يكفي لإصابة الحق؟ ونيل رضا الله؟ وقبول العمل[1]؟ بل لا بدَّ من شرطٍ ثانٍ وهو الصَّواب[2] (إصابة الحق)، وأنا لا أراك إلا قد أخطأت هذا الشرط المهم، بل والله جانبت

---

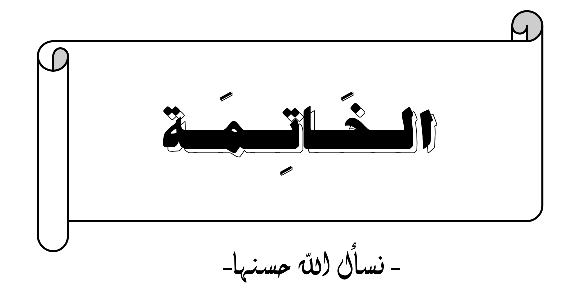
[1] فهؤلاء الخوارج كانوا من أكثر الناس إخلاصاً، فماذا نفعهم إخلاصهم وهم كلاب أهل النار؟

[2] وأنصحك بمراجعة تفسير قوله -تعالى-: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾. [الملك : ٢] لفهم هذا الأصل الهام!

الصواب بكثرة، وبان من جهلك وفرة، واخطأت استك الحفرة، وتجاوزت قدرك، وتعديت طورك، وأقول لك كما قال الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: «**وكم من مريد للخير لن يصيبه!**».[1]

* * * * *

[1] رواه الدارمي وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥/ ١١) رقم (٢٠٠٥).



- نسأل الله حسنها-

وإلى هنا؛ يقف القلم عن الجريان، وتُرفع الأكفُّ إلى الرحمن، رجاء قبول العمل، وغفران التَّقصير والزَّلل، والعصمة من الخطأ والخطل..

وأسأل الله -جل وعلا- أن أكون في تأليف هذا الكتاب «قد قصدت وجهه -تعالى- في الذّبّ عن السنن النبوية، والقواعد الدينية، وليس يضرّني وقوف أهل المعرفة على ما لي من التّقصير، ومعرفتهم أنّ باعي في هذا الميدان قصير، لاعترافي بأني لست من نقّاد هذا الشان، ولا من فرسان هذا الميدان.

لكني لم أجدْ من الأصحاب من تصدّى لجواب هذه الرسالة، لما يجرّ إليه ذلك من سوء القالة، فتصدَّيت لذلك من غير إحسان ولا إعجاب، وَمَن عَدِمَ الماء تَيمَّم بالتُّراب، عالماً بأني لو كنت باري قوسها ونبالها، وعنترة فوارسِها ونِزالها، فلن يخلو كلامي من الخطأ عند الانتقاد، ولا يصفو جوابي من الكدر عند النُّقَّاد.

فالكلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو: كلام الله الحكيم، وكلام من شهد بعصمته القرآن الكريم. وكلُّ كلام بعد ذلك فله خطأ وصواب، وقشرٌ ولُباب.

ولو أنّ العلماء -رضي الله عنهم- تركوا الذَّبَّ عن الحقِّ خوفاً من كلام الخلق: لكانوا قد أضاعوا كثيراً، وخافوا حقيراً، وأكثر ما يخاف الخائض في ذلك أن يَكِلَّ

حسامه في معترك المناظرة وينبو، ويعثر جواده في مجال المحاجَّة ويكبو، فالأمر في ذلك قريب: إن أخطأ فمن الذي عُصم، وإن خُطِّىء فمن الذي ما وُصِم؟

والقاصد لوجه الله -تعالى- لا يخاف أن يُنقد عليه خلل في كلامه، ولا يهاب أن يُدَلَّ على بطلان قوله، بل يحبُّ الحقَّ من حيث أتَاه، ويقبل الهُدى ممَّن أهداه، بل المُخاشنة بالحقّ والنّصيحة، أحبُّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، **وصديقك من صَدَقك لا من صدَّقك**.

وفي نوابغ الحكمة: عليك بمن ينذر الإبسال والإبلاس، وإيّاك ومن يقول: لا بأسَ ولا تاسَ».اهـ[1]

وأقول -والله حسبي، محسناً ظني بربي-:

أنا أعلم أن كتابي هذا سينتفع به ألوف، وتحمرُّ منه أنوف، فإن العبد الكيِّس الفطن لا يرجو القبول عند كل أحد، ولا يؤمِّلُ سوى الله فهو الملتَحَد، فما من كاتب على العموم، إلا وله أنصار وخصوم، والناس فيه بين مقرٍّ مؤالف، ومجادلٍ مخالف، وبين منصفٍ راض، ومماحكٍ ذي اعتراض، وبين صديقٍ موافق، وخصمٍ مفارق، ولا زال أئمتنا وعلماؤنا على هذا المنوال، والقرَّاء لهم يسيرون في هذا المجال، فبهم نقتدي، وبهديهم نهتدي، وكما قيل قديماً: «من أَلَّف فقد استُهدف؛ فإن أحسن فقد استُشرف، وإن أساء فقد استُقذف».

لذا، وحسماً لمادَّة المتربِّصين، وسدَّاً لطرق الزائغين، وصدَّاً لكيد الكائدين؛ فقد حَرَصْتُ فِي هذا الكتاب -سَواءٌ فِي المُقَدِّمَة، أَو في المتن، أو في الحواشي والتَّعليقات؛

---

[1] «الروض الباسم» (١/ ٢٩، ٣٠) لابن الوزير.

على تجنُّب ذكر كثير من الأسماء[1]، وتجنيب الكتاب أصحاب كلام الفتن والبلاء[2]، وتوخَّيت احترام العلماء؛ وحفظ مكانة الفضلاء، مهما صدر منهم، أو عرفنا عنهم، وإن كان غيرنا لم يراعها، ولم يحفظها..

وهذا الكتاب -وغيره- لا أَدَّعي فيه العصمة والكمال، فإِنَّ الله أبى الكمال إلا لكتابه، والعصمة إلا لنبيه..

ولعلَّ فيما تقدم كشفه من خلل، وسبق بيانه من علل؛ كفايةً وغَناءً يقطع الجدل، ويُزيح عن القارئ الدَّغَل، ويبعد منه الدَّعَل.

ومن البحر اجتزاءٌ بِالْوَشَل![3]

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.[4]

«فنختم الكتاب بهذه الآية، حامدين لله، مثنين عليه بما هو أهله، وبما أثنى به على نفسه.

والحمد لله رب العالمين حمداً طيباً مباركاً فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه، وعزِّ جلاله، غير مكفيٍّ ولا مكفور، ولا مُودَّع، ولا مستغنىً عنه ربنا.

ونسأله أن يوزعنا شكر نعمته، وأن يوفِّقنا لأداء حقِّه، وأن يعيننا على ذكره وشكره وحسن عبادته، وأن يجعل ما قصدنا له -في هذا الكتاب وفي غيره- خالصاً

---

[1] مع أنها تستحق أن تذكر لا بالخير!

[2] وإن كان هنالك شيء من ذلك فإنما هو لضرب المثال، وإلزام الخصم فقط.

[3] «كشف المتواري» (ص١٠٣).

[4] [الصافات: ١٨٠، ١٨٢].

لوجهه الكريم، ونصيحةً لعباده.

فيا أيها القارئ له؛ لك غُنْمُه، وعلى مؤلِّفه غُرمُه، لك ثمرته، وعليه تبعته، فما وجدت فيه من صواب وحقٍّ فاقبله، ولا تلتفت إلى قائله؛ بل انظر إلى ما قال لا إلى من قال، وقد ذمَّ الله -تعالى- من يردُّ الحقَّ إذا جاء به من يبغضه، ويقبله إذا قاله من يحبه، فهذا خُلُق الأمَّة الغضبيَّة، قال بعض الصحابة: «اقبل الحق ممن قاله وإن كان بغيضاً، وردَّ الباطل على من قاله وإن كان حبيباً».

وما وجدت فيه من خطأ فإن قائله لم يأل جهد الإصابة، ويأبى الله إلا أن يتفرَّد بالكمال، كما قيل:

والنَّقصُ في أَصلِ الطَّبيعة كامِنٌ … فَبَنو الطَّبيعةِ نَقصُهُم لا يُجحَدُ

وكَيْفَ يُعْصَمُ مِنَ الخَطَأ مَنْ خُلِقَ ظَلُوماً جَهُولاً؟! وَلَكِن؛ مَنْ عُدَّت غَلَطَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّن عُدَّتْ إِصَابَاتُهُ...

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله أجمعين».[1]

---

[1] من خاتمة «مَدَارِج السَّالِكِين»، وانظر «طريق الهجرتين» (ص٩).

وأختم بهذه الأبيات الرائعات للإمام الشافعي -رحمه الله-:

إِذا المرءُ لا يَرعاكَ إِلّا تَكلُّفاً فَدَعْهُ وَلَا تُكثِر عَلَيهِ التَّأَسُّفَا

فَفِي النَّاسِ أَبْدَالٌ وَفي التَّرْكِ رَاحَةٌ وَفِي القَلْبِ صَبْرٌ للحَبيبِ وَلو جَفَا

فَمَا كُلُّ مَنْ تَهْوَاهُ يَهْوَاكَ قَلْبُهُ وَلا كُلُّ مَنْ صَافَيْتَه لَكَ قَدْ صَفَا

إِذَا لَمْ يَكُنْ صَفْوُ الوِدادِ طَبيعةً فَلا خَيرَ فِي وُدٍّ يَجِيءُ تَكَلُّفا

وَلَا خَيرَ في خِلٍّ يَخُونُ خَليلَهُ وَيَلقاهُ مِنْ بَعْدِ المَوَدَّةِ بِالجَفَا

وَيُنْكِرُ عَيْشاً قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهُ وَيُظْهِرُ سِرًّا بِالأَمْسِ كانَ قَدْ خَفَا

سَلامٌ عَلَى الدُّنْيَا إِذا لَمْ يَكُنْ بِهَا صَدِيقٌ صَدُوقٌ صَادِقُ الوَعْدِ مُنْصِفَا

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أَبُو عَبْدِ الله

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ أَبُو هَنِيَّةَ الأَثَرِيُّ

عَناتَا/ القُدْس - فِلِسْطِين

الثلاثاء: ٩ جمادى الآخرة ١٤٣٠هـ

الموافق: ٢/ ٦/ ٢٠٠٩م

فِهْرِسُ الكِتَاب